

الفتاوى الغياثية

تأليف حجة الاسلام الامام الكبير مولانا الشيخ داود
ابن يوسف الخطيب على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة النعمان
ابن تابت رجهما
الله

وبها مشه فتاوى سيدنا و مولانا العالم العلامة الشيخ زين الدين بن نجيم الحنفى المصرى
صاحب البحر الرائق المتوفى سنة ٩٧٠

طبعت بمعرفة حضرة الامجد المحترم الشيخ فرج الله رضى الكردى وكيل الشركة
الخيرية لنشر الكتب العالية الاسلاميه وصاحب المكتبة
الملوكية بشارع السكة الجديدة بمصر المحمية

كل من أراد الكتب الآتية في ظهر هذا الكتاب من أي حمة كان،
فليخبر حضرة الشيخ فرج الله بمجمله المذكور

(حقوق الطبع محفوظة للشيخ فرج الله المذكور)

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٢١

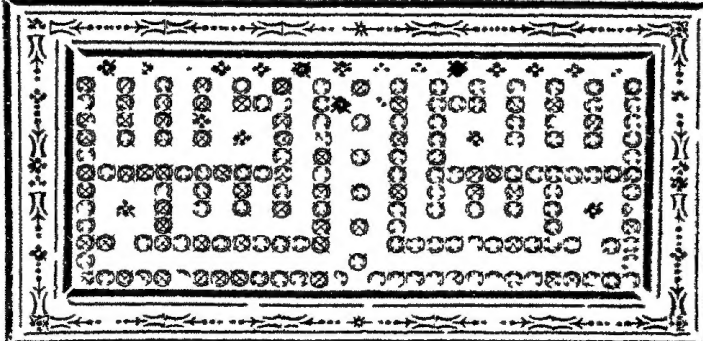
هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن أبرز العالم على أحسن ترتيب ونظام وأنشأ دعائم عوارف أهل المعارف فله الفضل العام وجمع شتى الفضائل ليكمل عباده على وجه الكمال والتمام حتى صارت في سهولة المأخذ على طرف النمام وصلاة وسلاما على أشرف الامام ورسول الملك العلام وعلى آله وصحبه الكرام وعلى تابعهم باحسان السادة انعام وسائر علماء الاسلام

(وبعد) فيقول شيخنا وأستاذنا شيخ مشايخ الاسلام وقدوة الفضلاء ومفتي الامام شمس المسلة والدين وارث علوم الانبياء والمرسلين الشيخ محمد شمس الدين بركة المسلمين ومفيد الطالبيين خلف السلف الصالحين نجل مولانا المرحوم الشيخ الامام العلامة جمال الدين عبد الله محل مولانا المرحوم الشهابي شهاب الدين أحمد الخطيب الشهير بنسبه الكريم بابن قرقاس الخنفى المقرئ نفع الله به وبعلمه المسلمين انه قريب محب لما كان كتاب الفتاوى المنسوبة الى استاذنا شيخ الاسلام بركة الامام قدوة المشايخ العظام

(١) قوله في تغريدي الى آخر العبارة كذا في الاصل ولعل في الكلام تحريفه كنهه معجبه



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الاول بلا مطلع البدايه الاخر بلا مقطع النهايه الكافي المغني بالكفايه الوافي المعطى خلاصة الهدايه جاعل ذخيرة الصلاح محيطا بساحل زيادات الفلاح عالم معالم خفايا سر مكتوم أسرار الغيوب سائر فوازل واقعات مجردا الى منتهى الذنوب كاشف محجوب لوايح طوابع الكروب مفصل مفصل قواعد لباب نوادر اصول الكائنات لاعلى أساس تأسيس تقويم تقرير أحد من الموجودات موضع غوامض الاقضية بأوضح الآيات انينات اعانة التحقيق معيار مرام مستصفي الخروج عن عهدة الواجبات مركب غنية الطلبة في تجنيس مباحث أحكام الدين مظهر غرر درر أم المعاني حلية فلائد أهل اليقين مقدر بسيط مبسوط التقدير جامع للمنافع الصغير والكبير ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الذي أنزل الاحكام وبين الحلال والحرام أحل الحلال ليرتكبوه وحرم الحرام ليجنبوه علم وأعلم حكم وأحكم وعد وأعد أفنى وأوجد أمر باتباع أحسن ما في الكتاب وخص بقرضيه العلم أهل الخطاب أعد للعلماء مرابع الحسنيات وأخبر بقوله والذين أوثروا العلم درجات شهادة هي مصباح مشارق خلاصة الاعتقاد وكلمة هي مفتاح أعراض تمة الارشاد وأشهد أن سيدنا ومولانا محمد أعبده ورسوله الذي بلغ (١) في تغريد تهذيب المواعظ غاية الاستغناء وبلغ فيما بلغ استقصاء ايضاح سنن سنن فرائض الاجاء صلى الله عليه وعلى آله ما أضفى اصلاح منطق المبلى الى الفتوى وأفيض منتقى زلال حكم الصغرى والكبرى وسلم تسليما كثيرا

قال العبد الراجي رجة ربه الجيب داود بن يوسف الخطيب (أما بعد) فقد دعيتى نفسى الى أن أكتب قبل غروب شمسى مجموعا يشتمل على ما اختاره مشاهير المتقدمين وأفتى به نحارب

المتأخرين ليكون عوناً لآرباب الفتوى غوثاً لاصحاب البلوى معيناً لثمار المفتى مغنياً لآوار
المستفتى وسألني اخوان الصفاء وأخذان الوفاء وكانت الدواحي لم تقترن (١) بالعنا الى
أن وقعت من مقادير القضاء والقدر مشكلة الاستخلاف في الاشياء الستة وأجاب على قولهما
علماء السنن وابن عمي يؤلف على قولهما الجواب ويرى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
الصواب وعلماء بخاراً فيما قد أصابوا أطلقوا على قولهما فيه وبه أجابوا فخرضني عدم احاطته
مع وفور درايته وقلت ان أمهلي هجوم الاجل وأمكنني بلوغ الامل أجمع ما صححوهم من
الروايات وما أفتوا بقول أيهم في الوقعات فهمت أن ألقى من كل كتاب وأنق من سياق
كل باب ليسهل الامر عند الافتاء وينفق الجواب عند اختبار العلماء ويرتفع الاشتباه عند
الاجابه ويسلك الجيب نهج الاصابة (٢) ولو وفتق للتنسيق بعد التفتيق ليوجز اللفظ ولا
يجز الحفظ فما زلت أغوص قاموس اختيارهم حتى أستخرج مخارهم ولم يزل دأبي كذلك
حتى اتسق بعون الله ذلك فانه ينقل الفتوى على قول الامام الاكبر ويظهر فيه الفتوى على
قول الامام زفر ويرغم مرة بأنه يأخذ بقول صاحبيه وقد كانوا أخذوا بقوله وعقولوا عليه
وتارة يدون الفتوى على قول الجمهور وكلهم أفتوا بقول الفذ من أولئك الصدور ويرى أنه
أخذ بقول أبي يوسف الاحسن والمختار فيه قول محمد بن الحسن أوحادته يفتي فيها بقول
السلف وعدلوا بالبلوى الى قول الخلف أو يؤخذ بقول مشايخ بغداد كبار الدهر ومدار
الفتوى قول مشايخ بخاراً وما وراء النهر فلا بد أن يؤلف ما اختاروا من الاقوال وبها يجاب
لدى الفتوى على ما قيل فألفت مختاراً ما أودعوه ولفقت ما جمعوه وأدرجت ما كثر وقوعه
ومن الغريب ما قصر سريره تأسيماً بما في المجتهدات قالوا لا تحترق بالنيل درجة ما نالوا وشرعت
فيه مع قلة بضاعتي وكساد صاعتي لا نذر قوماً مجلسي يحضرون وينذروهم من سواهم لعلهم
يحذرون تفصيلاً عن عهدة ليتفقهوا في الدين واعتصاماً بالجيل المتين لا أتصلف أن أتشبه
بالمؤلفين وأتعسف فيما أنا من المتكافئين ولكن الحصى في العقود وان لم توازن نسباً من
النقود ففي الشراب ما في الشراب وفي الخفي ما في الجلي وفي المستنير ما في المنير وفي
اتضاع الوضع ما في ارتفاع الرفيع وهل في تحري ذى الفهاهة بلاغة قس الامعانة النفس
ومكبرة الحس وهل يدرك الظالع شأواً والجلي (٣) وان يلقي في الخنداس يقع الخلي فاستخرت الله
تعالى لاتمام ما نويت واستعنته على قبول ما سمعيت وأسأله أن يجعل سعبي مشكوراً
وأجري على ذلك موفوراً ويصيره لما ظاهراً أفواه العالمين وقبلة شفاة العالمين ومحفوظ خير
الانام ومحفوظ الخاص والعام ويظهره بالفاظ المقتبسين غاية الظهور ويشيعه بالاعمال
كيلا ينبدوا الظهور ولعفته من المنتقى والخيرة والمنتهى والشامل والزيادات والخلصة
والواقعات وفوائد الشيخ الامام الرستغفني وأبي العباس وجامع الفتاوى والاجناس ومن
نظم الاشرف الزندوستي وفتاوى الشيخ الامام الكشي ومن فتاوى أهل سمرقند وفتاوى
الشيخ الامام الصاعدي ومن مجموع البقال الخوارزمي وفتاوى الشيخ الامام أبي بكر محمد
بن الفضل البخاري ومن الوقعات المنسوبة الى قدوة أهل الحق واليقين الصدر الشهيد حسام
الدين ملك الأئمة في العالمين ومن العيون والنوارل ونوادير سماعة والحصائل وفتاوى
السيد الامام ناصر الدين وفوائد الشيخ الامام نجم الدين السني وجامع الاصول ومن
ختيارات شمس أفق الجداول والاجتهاد وبحري درر أصداف الغزارة والارشاد شمس الأئمة

مولانا الشيخ زين الدين بن نجيم
المصري الحنفى عامله الله بلطفه
الحنفى كتاباً مشتملاً على بعض
أجوبة يحتاج اليها ويعول في
الافتاء والقضاء عليها غير أنها
يعسر استخراج المسائل منها لعدم
ترتيبها والوقوف على ما فيها من
الفوائد بسرعة لعدم تبويبها
أردت أن أرتبها على منوال الكتب
الفقهية وأجعلها على أسلوب
المعتبرات الشرعية لتكون عوناً
لمن ابتلى بمنصب الفتوى وسلك
في فتواه طريق الاستقامة
والتقوى مع تنبيه على فوائد
يحتاج اليها وإشارة الى تصحيح
بعض مواضع لم يعول في افتائه عليها
وها أنا أشرع في المقصود مستمداً من
الملك الوهاب الودود

(كتاب الطهارة)

(سئل) رحمه الله تعالى عن البر
اذا وقع فيها هرة وماتت فقام مقدار
ما ينزح منها من الماء (أجاب)
ينزح منها أربعون دلواً وجوباً بعد
اخراجها والله أعلم (سئل) عن
الماء المتغير يحبه بالقطران هل
يجوز الوضوء منه أم لا (أجاب)

(١) بالعنا كذا في الاصل وحرره

(٢) ولو وفتق كذا في الاصل

ولعل لو مزيدة من الناسخ أو الجواب

محذوف لعله وحرر

(٣) وأن يلقي الخ كذا في الاصل

ولا يخلو من تحريف فخره كتبه

مصححه

الخلواني وشمس الأئمة السرخسي وفتاوى الشيخ الامام طهير الدين المرغيناني وفوائد الشيخ
الامام الزاهد الكردي أحلهم الله تعالى رياض رضوانه (١) وأجلهم بالجمعة شرف غرف جنته
وما هو من كتب سواهم أذكره بأسامى كتبهم أو كتبهم فذكر المصنف والكتاب يوجب
الاطالة في الباب فأثبت الحروف للعلامات على رؤوس المسائل والروايات ليكون أدل
على التعريف على المتخ من أى التأليف ويصغر الحجم ويكثر الرسم فالمنقول من المتن
معلم بالميم والمأخوذ من المجرد موسوم بالجيم وما أثبتته من البقالي أعلمته بالباء وما أخذته من
الجامع الحسامي سميت بالحاء وما أوردته من فتاوى الكشي ذكرته بالكاف وما نقلته من فتاوى
الناصرى (٢) أشعرته بالنون وما هو للزندوستى بالزاي وما هو للنسفى بالفاء وأعلمت ما هو من
التوازل بالنون وبالعين ما هو من العيون وما هو من واقعات أبى العباس التاطفى بالواو وما هو
من فتاوى أبى بكر بن الفضل البخارى بالياء وما هو من الذخيرة بالذال وما هو من الصاعدي
بالدال وما استخرجته من الشامل وسميته بالشين وما أدرجته من فتاوى أهل سمرقند كتبه
بالسين وما حوِيته من الظهيرية بالطاء وما طويته من الطحاوى بالطاء وما صورته من
فتاوى افتخار عزرا وضحت بالحاء مع الألف واللام وما هو من جامع الفتاوى أوضحه وأوضح الاعلام
مستعين بالله الذى على الصالح من العمل يشيب وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب
فلما تحقق الفراغ بالمعونة الالهية سميت كتابي هذا (الفتاوى الغيائية) ليشتري الكتاب
اشتهارا وتداوله الايدي جهارا ويكون الذكرك ذخر على امتداد الزمان وشكر السبعون
النعمة بقدر الامكان وتذكرك فى الجحافل وتبصرة فى المحافل وتقربة تقر بها عيون
الاعيان وتكررات الاثنية عليه مكر الدهور والازمان ويبقى الدعاء فى المدارس ويقوى الثناء
فى المجالس الى انفلاق صباح يومى المناسك وتمسكت فيه متأسيبا نارا أهل اليقين وتوجهت
به تلقاء حضرة سلطان السلاطين وهو المجلس الاعلى السلطان العالم الاعظم مولى ملوك
العرب والعجم ظهر الانام سلطان ارض الله مالك بلاد الله محرز ممالك الدنيا مظهر
كلمة الله العليا كهف الثقلين سلطان سلاطين الخافقين المؤيد من السماء المنظر على الاعداء
غياب الدنيا والدين مغيب الاسلام والمسلمين غوث الملوك والسلاطين باسط الامن فى
الارضين خليفة الله فى العالمين علاء الدولة القاهرة سناء الملة الباهرة ناسر العدل والرافه الجناح
الاعين للخلافة صاحب الخاتم فى ملك العالم مدا ملوك ممالك بنى آدم درة تاج السلطنة
واسطة قلادة المملكة ذوالامان لاهل الاعيان وارث ملك سليمان ابوالمنظر بلي السطان
عين خليفة الله ناصر امير المؤمنين ذوالمناثر الباهرة والمفاخر الظاهرة والوقاية فى الولاية
والحماية على ذى الراية طودت مناكب رياض سلطنته باطواد الاقبال حتى انفجرت
منها ينابيع الاطاعة والامثال طرز الله تعالى رايته بايات الفتح المبين وأيده بتأييده وعصمه
بالجبل المتين عمره الله تعالى متوجا بتاج السلطنة تعمير فوج ونور الممالك بأنوار معدلته
تنوير يوح وجعل مناويه عن عروض غروض الامانى محروما ومن بيت مصرع بسيط
الحياة محروما (٣) ووطن مرقاة جناب حضرته كل خان توطن الدلاسة فناء كل خان ترطين
الدراسة فناء كل حال وسخر هجمات العدا لخاضل هياضه غمودا وأثبت لقوا ممالك
الاسلام بدوام سلطنته عمودا ومكنه فى اتباع الاسباب تمكين ذى القرنين وقرن له ملك
المغربين علام المشرقين وأظهر أيدي بره بالايدي بديه ومعارك عسكره من دماء الاعادى نديه

نعم يجوز والله أعلم (سئل) عن
مرضى معذور لا ينقطع البول عنه
ولا يمكنه غسل ثوبه لعدم انقطاعه
عنه فهل له أن يصلى مع نجاسة
أم لا (أجاب) نعم يجوز له أن يصلى مع
النجاسة ولا يكلف الى الغسل لكل
صلاة والله أعلم (سئل) عن
التوضى من ماء السقاية والحياض
المعدة للشرب هل يجوز أم لا (أجاب)
ان كان الماء كثيرا فى السقاية جاز
والافلا ولا يجوز التوضى من ماء
الحياض وان كان كثيرا والله أعلم
(سئل) عن الشيرج أو الزيت
اذا نجس عوت فأرة فيه أو غيرها هل
يمكن تطهيره أم لا (أجاب) نعم
يمكن تطهيره بصب الماء عليه حتى
يعلو فوقه ويوضع عليه الماء أيضا
الى نهاية ثلاث مرات فيطهر والله
أعلم (سئل) عن وجب عليه
الغسل هل يجب عليه ايصال الماء
الى ماتحت الشعور وفى الوضوء كذلك
أم لا (أجاب) نعم يجب عليه فى
الغسل ايصال الماء الى ماتحت
الشعور وفى الوضوء يكفيه امرار الماء
على ظاهر الحية والله أعلم (سئل) عن

(١) وأجلهم بالجمعة الخ كذا وقع فى
الاصل وحرره
(٢) أشعرته بالنون كذا فى الاصل
وسأقوله أنه يرمز بالنون للتوازل
أيضا وفى هذا البس فقره
(٣) ووطن الخ هكذا فى الاصل الذى
يبدنا وهو سقيم فقرر العبارة من أصل
سليم كتبه معصمه

ونفذ حكمه كالقضاء الذي لا يمنع أبدا والماء الجاري الذي لا ينقطع سرمد

(باب المياه)

المختار في حد الماء الجاري الذي يتوضأ به أن لا ينحسر بالاغتراف ما تحته مطلقا غير مقيد بكونه من أعمق المواضع في شرح شمس الأئمة الخلواني وفي نظم (ذ) الأفضل لمن يتوضأ من الماء الجاري أن يجعل يمينه إلى مورده ويأخذ الماء من الأعلى فان فعل على عكسه والماء كثير يجوز وفي القليل يجوز أيضا ان كان الماء سريع الجري وان كان بطيء الجري ينبغي أن يتأني في استعماله حتى يمضي الماء المستعمل عنه وهو موافق لما ذكره في (ن) وهو المختار وفي متفرقات أبي جعفر إذا وكف ماء المطر من السقف وعليه نجاسة ان كانت على جميعه أو أكثره فجميع ما يكف نجس وان كان أكثره غاليا فلا وكان الامام أبو بكر بن الفضل لا يستحسن هذا ويقول لابد من اعتبار حال الماء لان النجاسة وان كانت في بعضها ولكن لما كان الماء يمر عليها يكون هذا ماء جاريا نجسا فالصحيح أن ينظر فيما يسيل من السقف أو من الثقب فان كان المطر دائما لم ينقطع بعد فاسال منه فهو طاهر اذ لم يكن متغيرا في نفسه وان انقطع فيايسل من الثقب يكون نجسا قال مشايخنا المتأخرون وهو المختار لان المطر مادام يطر فله حكم الجريان حتى لو أصاب العذرات على السطح ثم أصاب ثوبا لا يتنجس الا أن يتغير وفي (ظ) النهر اذا كان بعضه يجري على جيفة أو في جوف الجيفة فان كان ما ثلث في الجيفة أكثر فهو نجس وان كان أقل فهو طاهر لان لا أكثر حكم الكل في موضع الاحتياط وان كانا سواء فهو نجس ترجيح النجاسة احتياطا وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب من السطح وكان على السطح عذرة متفرقة فالماء طاهر لان الذي يجري على غير العذرة أكثر وان كانت العذرة عند الميزاب فان كان الماء كله أو أكثره أو نصفه يلاقى العذرة فهو نجس وان كان أكثره يجري على غير النجاسة فهو طاهر وكذا ماء المطر اذا مر على عذرة فاستنقع في موضع كان الجواب كذلك هو الصحيح رجل غرق من حوض الحمام ويده نجاسة وكان الماء يدخل من الانبوب في الحوض والناس يغترفون من الحوض غر فامتد اركام يتنجس الماء لانه صار بمنزلة الماء الجاري ونص عليه المعلى عن أبي يوسف (قال) واذا أدخل الانسان فيه يده وعليها قدر لم يتنجس وأطلق في الجواب فاختلف المشايخ في مرادهم من قال ماء الحمام عنده كالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة كالماء الراكد في الحوض الكبير ويجوز التوضي بماء الحمام وان كان الماء في الحوض راكدا لا يدخل من الميزاب ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه وان أدخل رجل يده فيه في هذه الحالة وعلى يده قدر على قول أبي يوسف على ما اختاره هؤلاء لا يتنجس الحوض أصلا وقال بعضهم مراده حالة مخصوصة وهي حالة جريان الماء فيه على ما مر واذا أدخل انسان فيه يده وبها قدر والماء راكدا فيه يتنجس وهو قول عامة المشايخ وعليه الفتوى ولكن يجوز التوضي منه بالاغتراف كما يجوز بماء الجرّة والحب ونحوهما

(فصل في الحياض)

يحد الحوض الكبير أن يكون عشر في عشر بذراع المساحة عند بعضهم لان هذا من لمسوحات فكان ذراع المساحة به أولى وفي (س) أن المعتبر ذراع الكرباس هو المختار لانه أليق التوسعة وفي تفسيره أنه سبع قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع قائم بخلاف ذراع المساحة بان ثمة فوق كل قبضة اصبع قائم كذا ذكر في مختصر عصام والاصح أن يقال يعتبر في حق كل

شخص مار بالطريق فأصابه من طين الشوارع كثير حتى ملا ثوبه هل يجوز له الصلاة فيه مع وجود ذلك حتى يغسله (أجاب) نعم تجوز الصلاة فيه مع وجود ذلك لانه عفو للضرورة والله أعلم (سئل) اذا كانت اذن الرجل مثقوبة هل يجب عليه ايصال الماء في الغسل الى داخل الثقب أم يكفي امرار الماء على خارج الثقب (أجاب) نعم يجب ايصال الماء الى داخله حيث لا حرج (سئل) هل الماء الموضوع في الزير اذا امسأ الانسان منه وهو جنب بكوز مرارا وانغمست يده في الماء هل يجوز الوضوء به أو منه وكذا الاغتسال أم يصير مستعملا (أجاب) لا يصير مستعملا بذلك ويجوز الوضوء والاغتسال منه والله أعلم (سئل) عن الرجل اذا أمنى من غير شهوة ولا انتشار آله هل عليه غسل أو لا (أجاب) لا غسل عليه والله أعلم

(مطلب المطر مادام يطره حكم

الجريان)

(مطلب يجوز التوضي بماء الحمام)

(سئل) عن لبن الشاة المبتنة والبقرة المبتة هل هو طاهر أم نجس (أجاب) طاهر والله أعلم (سئل) عن أصاب ثوبه نجاسة دون الدرهم هل يمنع الصلاة أم لا (أجاب) لا يمنع على ما عليه الفتوى صرح به في الفتية والله أعلم (سئل) عن امرأة رأت الدم بعد الحكم بإياها هل يكون حيضاً أم لا (أجاب) لا يكون حيضاً على الصحيح والله أعلم (سئل) عن الصغير إذا وطئ امرأة بالغته هل عليه غسل أم لا (أجاب) لا غسل عليه وجوبا وعليها الغسل والله أعلم (سئل) عن الفرد إذا شرب ماء من إناء وفضل منه شيء هل هو طاهر أم نجس ولا يجوز استعماله (أجاب) نعم هو نجس والله أعلم (سئل) عن دم الوزغ هل هو طاهر أم نجس (أجاب) هو نجس والله أعلم (سئل) عن اللحم إذا نجس كيف يطهر (أجاب) يغلى بالماء الطاهر ثلاثاً ويبرد في كل مرة والله أعلم (سئل) عن الزيت النجس إذا جعل صابوناً هل يحكم بطهارته أم لا (أجاب) نعم يحكم

(١) قوله فإن كانت الخ هكذا في الأصل الذي بيدنا وأعل بينه وبين ما قبله شيئاً سقط من النسخ كتبه

مصححه

أهل زمان ومكان ذراعهم ثم التقدير بالعشر في العشر لبيان الطول والعرض فأما العمق في (ل) أنه إن انحسر بالغرف ثم اتصل لم يتوضأ به وإن لم ينحسر يتوضأ به وهو المأخوذ من الكل وفي الفتاوى الحوض إذا كان كبيراً حتى لا يتنجس جميعاً بوقوع النجاسة فيه هل يتنجس شيء من (١) فإن كانت مرتبة لا يتوضأ من موضع النجاسة بل يتجافى منه إلى موضع آخر كما في الماء الجاري والمختار أنه يحرك الماء بيده من حيث يجافى إليه قدراً يعتاد في الوضوء فإن تحركت النجاسة في موضعها لا يستعمل الماء منه بل يتجافى عنه إلى الأبعد وإن كانت غير مرتبة والمختار عند مشايخنا أنه يتوضأ من موضعها ومن أي موضع شاء لأنه كالماء الجاري والحكم فيه بهذا التفصيل فكذلك هذا ويترب على هذا إذا توضأ في حوض كبير فسقطت غسالة وجهه في الماء فرفع الماء من موضع وقوعها قبل التحريك قالوا على قياس قول أبي يوسف لا يجوز ما لم يحركه ليكون الواقع فيه مستعملاً وهي نجسة عنده وعامة المشايخ جعلوه كالماء الجاري وجوزوا ذلك قبل التحريك توسعة وكذلك إن غسل فيه نجاسة عينية كالدم ونحوه أو استنجى فيه إن تغير الماء لاشك في تنجس موضع التغير وإن لم يتغير فعلى هذا وفي (ن) الحوض الصغير إذا تنجس فدخل الماء من جانب وخرج من جانب يطهر وإن لم يخرج مثل ما فيه لأنه صار جارياً وعن أبي بكر بن سعيد رحمه الله أنه لا يطهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما فيه وبه كان يفتي استاذنا الشيخ الإمام الاجل ظهير الدين المرغيناني ومن المشايخ من شرط خروج مثله مرة واختار الصدر الشهيد ما ذكرناه أولاً وفي (س) قدر الحوض المدور ثمانية وأربعين ذراعاً واربعة وأربعين أو أقل منها اعتباراً لأقصى ما قيل فيه أخذاً بالأحوط وفي (س) غدير كبير يجف في الصيف وتصيبه النجاسة ثم يملأ في الشتاء ماء فيرفع منه الجدد ويتوضأ منه فإن كان أول ما دخله الماء مر عليها فاف الماء والجدد نجسان وإن مر أولاً على مكان طاهر وانبسط حتى صار عشرين في عشرين ثم انتهى إليها فطاهران لأنه صار كبيراً ولا ينحسر الوصول إلى النجاسة وحكي عن شمس الأئمة الحلواني أنه سئل عن عين الماء إذا كانت نجس في نجس والماء يجري منه هل يجوز الوضوء فيه قال إن كان يتحرك الماء من جوانبه يجوز ويفتي القاضي الإمام على السعدي بالجواز مطلقاً قالوا والحوض الصغير يجب أن يكون كذلك لأن هذا ماء جارٍ والفتوى على هذا وفي (س) إذا نثرت ماء الحوض وهو كثير ولا يعلم وقوع النجاسة فيه فلا بأس بالتوضي به لأنه قد يتغير بطول المكث ووقوع الأوراق ونحو ذلك فيه نص عليه في الكافي وإذا تنجس حوض الحمام فاغترب منه بالقصعة وأمسكها تحت الميزاب فسال الماء من رأسها وتوضأ به لا يجوز هكذا رأيت في المحيط قال صاحب جامع الفتاوى وقال بعض المتأخرين إذا خرج أكثر ما فيها يجوز

(فصل في الآبار)

وحكم البرحكم الحوض الصغير يفسدها ما يفسده والجملة في ذلك أن الواقع إما أن يفسدها لاصحالة أو على بعض الوجوه أولاً يفسدها أصلاً فما يفسدها لاصحالة جميع النجاسات كثر الواقع أو قل كقطرة البول والخمر وغيرهما من الاشربة المحرمة وكذا الوقوع ذنب الفأرة وكذا بول ما يؤكل لحمه عندهما وكذا الوقوع فيها خنزير وأخرج حيا وكذا عظمه بكل حال من غير اشتراط الدسومة عليه بخلاف عظم غيره وكذا الدخول فيها جنب لم يستنج بالماء فإنه يفسدها وكذا كافر وقع فيها وأخرج حيا فهو بمنزلة الخنزير وكذا السقط إذا وقع فيها قبل الغسل أو بعده وذكر الفقيه

أبو الليث في الفتاوى عن أبي القاسم الصفار اذا وقع في الماء ميت لا يفسده غسل أولم يغسل وهو عنزلة الخي (قال) وتأويل الزنجي وقع في بئر زمزم انه أصابته جراحة فاختلط الدم بالماء وعن خلف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال ان كان قبل الغسل أفسده وبعده لا وكذلك كررستم عن محمد وهو المختار الا أن يكون كافر اذ ينجس وان وقع بعد الغسل ثم في هذه المواضع اذا فسد الماء يجب نزع جميعه واذا وقع حيوان فيها غير الخنزير وأخرج حيا فان أصاب فيه الماء يعتبر حال الماء بحال سوره وان وقع بغل أو حمار فان أصاب فيه الماء ينزع ماؤها كله لانه صار مشكلا كسوره وأما الفرس فعندهما لا ينزع شيء وعن أبي حنيفة يستحب أن ينزع دلاء (١) وفي الكلب اذا خرج حيا فان لم يصب فيه الماء ذكر في (م) عن أبي حنيفة انه لا بأس به أشار الى أن عينه ليست بنجس وكذا روى ابن المبارك عنه وعن أبي نصر الديلمي رحمه الله أنه اذا لم يصب فيه الماء ولم يكن على دبره نجاسة لم يتنجس وان المسئلة تدل على أن عينه ليست بنجس عنده أما عندهما يجب نزع جميع الماء ولم يشترط شيء من ذلك لانه نجس العين عندهما وما ذكر في (ج) وغيره من المواضع قولهما وهو المختار والبصرة والبعرة ان لا تنجس الماء قبل التفتت لتعذر الاحتراز عنه في المغازة وبعد التفتت يتنجس لاختلاط أجزاءها بالماء وفي (الحا) تكلموا في نزع الماء عند أبي حنيفة مائتان وعند محمد مائتان أو ثلثمائة وبه يفتي أي يفتي بثلثمائة (ب) وان وقع (٢) المتفتت نصفها ونحو ذلك فعلى طريقة الضرورة والبلوى لا تفسدها وهو المختار وان وقعت في غير البئر من الاواني قيل تفسده على الوجه المختار وكذلك اذا وقعت في بئر الا م صار لعدم الضرورة وبعض مشايخنا لم يسلموا عدم الضرورة وقالوا لا يفسدها اذا كان قليلا (م) عن أبي حنيفة في الياأس من البعر يقع في الاناء أو البئر انه لا بأس به اذا كانت واحدة أو اثنتين وان كان كثيرا أفسده وان كان رطبا فقليله وكثيره يفسده والرطب والياأس سواء عند بعض المشايخ اعتبارا على طريقة الضرورة ولاشك ان الريح القوي ينقل الرطب فتحقق الضرورة وهو المختار وفي الشرح (م) عن أبي يوسف في روثه رطوبة وقعت في بئر ينزع منها عشرون دلوًا وكذا ان وقعت يابسة وابتلت وتفرقت فان أخرجت يابسة فلا شيء فيه (٣) وكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في السرقة والاختاء وهو كالبعر عند أكثر المشايخ وينظر فيه الى الضرورة والبلوى فان كان من موضع الضرورة لا يفسد القليل منه كما في البعر فأما اذا وقعت بعرة في اللبن عند الحلب فرميت قبل أن تتفتت فاللبن طاهر وعليه جماعة من المتقدمين وهو المأخوذ به (ن) البئر اذا تنجست ثم غار ماؤها ثم عاد عانجسا فان صلى رجل في قعرها وقد جفت يجزيه وقوله عادنجسا في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف وفي الاخرى يطهر بالجفاف مطلقا وهو قول محمد (ن) واذا وجب نزع ماء البئر كاه فتزح لا يغسل الدلو والرشاء كتابية الجرا اذا تحلل ويد المستحجي وعروة القمقم في الفتاوى قدر طجحت فوقعت فيها نجاسة فلا خير في مرقها وفي اللحم أيضا اذا كان في الغليان لانه يقترب فيه فكان كالخنطة طجحت في الجروهي لا تظهر أبدا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى (ط) لو وقعت فأرة في سمن جامد أخذت فأرة وما حولها ويؤكل الباقي وان كان ذائبا لا يؤكل ويستصبح به ويدبغ الجلد ثم يغسل الجلد هكذا روى ابن عمر فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الجامد أنه ان كان بحال لوقر ذلك الموضع لا يستوى من ساعته فهو جامد وان كان يستوى من ساعته فهو ذائب في الفتاوى سئل نجم الدين النسفي رحمه الله عن فأرة ميتة كانت قد دبست في خابية

بظهارته والله أعلم (سئل) عن المريض اذا كانت ثيابه متنجسة ويلحقه الحرج في غسلها هل له أن يصلي فيها أم لا (أجاب) اذا كان لا يلبس شيئا الا ويتنجس من ساعته له أن يصلي على حاله والله أعلم (سئل) عن المفتصد أو من به جراحة اذا مسح على العصابة في الوضوء ثم بدلها بأخرى ولم يعد عليها المسح هل له أن يصلي ويجزيه المسح الاول (أجاب) نعم له أن يصلي ويجزيه المسح الاول والله أعلم (سئل) عن صورة الاستنجاء بالاجحار في زمن الصيف والشتاء (أجاب) صورته أن يدبر الرجل بالبحر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في زمن الصيف وفي الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث والله أعلم (سئل) اذا جامع الرجل زوجته فارادت أن تغتسل في الحمام من الجنابة هل يلزمه أجرة الحمام أعلى الزوج أم عليها (أجاب) الاجرة على الزوج والله أعلم (سئل) عن الجنب اذا اغتسل في رمضان هل عليه أن يبالغ في المضمضة والاستنشاق كما

- (١) مطلب الخلاف في نجاسة عين الكلب
(٢) قوله المتفتت نصفها كذا في الاصل وفي الكلام نقص فتأمل وحركته مصححه
(٣) مطلب الكلام على السرقة والاختاء

فجعل فيها الرب وطفت على رأسه قال فان الرب نجس لان الفأرة الميتة اذا ايسست وان كان المختار أنها تطهر حتى لو صلى وفي جيبه فأرة ميتة تجوز صلاته لكن اذا ابتلت تعود نجاسة في أصح الروايتين عن أبي حنيفة وان كان ثلاث دنان في أحدهما الدهن وفي الآخر الدبس وفي الآخر الخل فاخذ من كل واحد منها شيئاً وجعله في ظرف واحد ثم وجد في الظرف فأرة ميتة ويعلم قطعاً أنهم لم تكن فيه فاحال الدنان كان أستاذنا الشيخ الامام طهير الدين يشق بطنها ويحكم بنجاسة دن في بطنها شيء منه وان لم يكن في بطنها شيء منها تلقى الفأرة بين يدي الهرة فان أكلتها فالنجاسة لدن الدهن والدبس وان لم تأكلها فلدن الخل لان الهرة تأكل الدهن والدبس وأما الخل فلا ﴿ وسئل عن فأرة وجدت في كوز ولا يدري أنها وقعت فيه ابتداء أو نقلت اليه من الجرة التي جعل فيها منها أو من البئر التي نزع الماء منها ﴾ (قال) اذا لم يتعين شيء منها فالنجاسة لهذا الكوز خاصة وكان يقول بان الصحيح عند عامة مشايخنا ان الحجر اذا ماتت فيها فأرة ثم أخرجت فصارت الحجر خلاؤه لا يطهر وان لم تنفسخ فيها لان الحجرية تزول بالخلال فأما نجاسة الفأرة فلا

(نوع من هذا الفصل) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر في الكلب المائي يموت فيه أنه يفسده وهكذا روى عنه في الحية المائية فقد اعتبر الدم السائل فيه وان مات في غير الماء أجمعوا على أن في السمكة لا ينجسه إلا معدن الدم لها أو لسقوط اعتبار دمها شرعاً حتى حلت بلا ذكاة وأما في غير هاتين اختلفوا قال نصر ومحمد بن سلمة وأبو المعالي البلخي وأبو مطيع رحمهم الله تعالى بنجاسة دمه وقال أبو عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل رحمهم الله لا لان ما يرى منه ليس بدم بل تلون به وأما اذا كان يعيش في الماء وفي البر كالطير المائي ومحوه فان مات في غير الماء ينجسه لوجود الدم فيه وعدم الضرورة وان مات فيه روى ابن زياد عن أبي حنيفة أنه ينجسه لدمه ترجيحاً لجنب عيشه في البر على عيشه في الماء احتياطاً (ن) الضفدع البري الذي ليس له دم كثير يريد به الصغير منه يموت في الماء أو اللبن لا يفسده كالذباب يموت في الماء الا اذا نقتت فيه فان كان له دم سائل يفسده والحية البرية تموت في الماء على هذا التفصيل أيضاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى البعوضة اذا ماتت في الماء لا تفسده وان مصت ثم وقعت في الماء أفسدته وقال محمد لا تفسده قبل الامتصاص وبعده وحد المائي أنه اذا استخرج من الماء يموت من ساعته وان كان يعيش فهو غير مائي ويرى جلدة الانسان اذا وقعت في الماء وقشره ان كان قليلاً كما يتناثر من شقوق الرجل وما أشبه ذلك لا يفسده وان كان كثيراً يفسده ومقدار الظفر كثيراً لانه من جلدة لحم الأديم فأما الظفر اذا وقع فيه لا يفسده لما عرف وشعر الأديم وعظمه لو وقع في الماء لا ينجس وان كثروا المختار والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في الأسائر)

سؤراً لا دمي مسلماً كان أو كافراً محدثاً أو جنباً حائضاً وطاهراً طاهر بلا كراهة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الباز الأهل وكذا الصقور ونحوهما كالدجاجة المحبوسة سؤراً غير مكروه لعدم توهم النجاسة بمقارها بخلاف الوحشية وكثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية وأفتوا بعدم كراهة سؤرها سؤراً لخبر نجس بالاجاع سؤر سباع البهائم كالأسد والذئب والنمر والفهد نجس عندنا وسؤر حشرات البيت كالخس والفأرة مكروه كراهة تنزيه هو الصحيح وهذه الجملة في (الخلا) في الفتاوى وسؤر القمل نجس اعتباراً بلباعه وكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وأما المشكل من السؤر (١) مما عرف بعضهم جعلوا سؤراً العير نجساً لانه يشم

في الفطرم لا (أجاب) لا يكلف الى ذلك والله أعلم

(كتاب الصلاة)

(سئل) عن الصغير هل يسئل في قبره (أجاب) نعم يسئل والله أعلم (سئل) عن الميت اذا دفن بغير بلد أهله وأرادوا نقله بعد دفنه الى بلد هل يجوز ذلك (أجاب) لا يجوز أن ينقل بعد دفنه ويتركه طالبت المدة أم قصرت ولكن يخرج من الارض المغصوبة الى غيرها والله أعلم (سئل) عن المصلي اذا بدل الضاد بالظاء في الضالين أو غير هاهل تفسد صلاته مع قدرته على النطق بالضاد (أجاب) الراجح عدم الفساد والله أعلم (سئل) عن نسي القنوت فتذكره وهو راسع هل يعود الى القيام ويأتي به واذا عاد وأتى به هل تفسد صلاته أم لا (أجاب) لا يعود الى القيام ويأتي بالقنوت على الصحيح ويتم صلاته ويسجد للسهو فان عاد وقت لا تفسد صلاته والله أعلم (سئل) اذا صلى شخص وهو لا لبس فرجيه ولم يدخل يديه هل تكره صلاته

(١) مما عرف بعضهم كذا في الاصل وحرر العبارة كتبه معججه

الابوالفتاح شفتاه بخلاف الاتان والصحيح سواء لان ما ذكرناه موهوم والاصل هو الطهارة وسور الفرس طاهر في احدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب الصلاة وهو الصحيح من مذهبه والمأخوذ به (١) ولو ترك الجمع في السور المشكوك لا تجوز ولو توضع بالسور المكروه كره وأجزأه (نوع آخر) عرق الحمار والبغل ولعابهما اذا وقع في الماء القليل أفسداه وان قلاوان أصابا الثوب جازت الصلاة فيه وان غش قيل معناه أنه لا يزول الحدث بذلك الماء بالثوب ولا يجس الثوب الطاهر به بالثوب وفي ب عرق الجلالة تجس بلا خلاف ولبن الهرة قيل بأنه طاهر ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرحه وأما بولها اذا بالت في البر نزع ماء البر كله وكذلك اذا فترت من الكلب ووقعت في البئر لانها اذا فترت يخرج منها شيء وأما اذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم قال شداد سأل محمد رحمه الله تعالى فقال يفسده (وسئل) أبو نصر محمد بن سلام عنه فقال ما يقدر على الاحتراز عنه الظاهر أنه نجس بالاتفاق وبول الخفافيش لا يفسده لانه لا يمكن الاحتراز عنه وعن محمد رحمه الله تعالى أكره سور الفأرة ولا أرى ببولها بأساً لتعذر الاحتراز عنه ومساوها من ابوالنجس وخلاف محمد في بول ما يؤكل لحمه معروف والفتوى على قولهما انه نجس نجاسة خفيفة

(فصل في الماء المستعمل وأحكامه) من الفتاوى المختار (٢) فيه قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى الامن الجنب اذا خاض ماء الحمام بعد غسل قدميه ان علم أن فيه جنباً قد اغتسل لابد أن يعيد غسلهما وقال محمد لا حاجة اليه ومشايخنا وان اختاروا قوله للفتوى لكنهم استثنوا هذا الموضع وبه أخذ الفقيه أبو الليث اذا وصلت شعر آدمي بذوائبها ثم غسلت ذلك الشعر لم يصير الماء مستعملاً بخلاف ما اذا غسل رأس انسان قد بان منه حيث يصير الماء مستعملاً لان الرأس المبان اذا وجد يضم الى الجسد فيصلى عليه وأما الشعر المبان فلا يضم الى الجسد وهذا على الرواية المختارة ان شعر آدمي ليس نجساً (ع) لو أدخل الجنب رأسه في الاناء أو خفيه أو ذراعيه وعليها جباير ولم ينو المسح في هذه الوجوه أجزأه عن المسح ولا يصير الماء مستعملاً بخلاف البالغ اذا غسل يده للطعام أو من الطعام صار الماء مستعملاً في (الحا) واذا أدخل الصبي يده في اناء لا قامة القرية اختلف فتوى المتأخرين فيه ولارواية لها في شيء من الكتب والاشبه أن في الصبي العاقل يصير الماء مستعملاً لانه من أهل القرب والماء انما يأخذ حكم الاستعمال بمزايلة العضو فان زایل ولم يستقر في مكان بعد يصير مستعملاً عند عامة المشايخ حتى لو مسح رأسه بماء أخذه من لحية لم يجزه وذكر في ن أن عند مشايخ بخارى يصير مستعملاً بشرط الطحاوي وبعض مشايخ يلح أن يستقر في مكان وكان يفتى الاستاذ الاجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بهذا وما بقي على أعضاء المنوضي وأخذ بمخرقة لا يكون مستعملاً البتة لان فيه ضرورة وهو المختار وانتضاح الغسالة في الاباء قليل لا يغفو وحده عن محمد أن يكون مثل رؤس الابر وعن الكرخي أن لا تستبين مواقع القطر والله سبحانه أعلم

(فصل في بيان النجاسات) من الفتاوى الادوات والاختاء نجاسة نجاسة مخففة عندهما غليظة عنده (ن) جرة البعير كسرقينه لانه يخرجها من بطنه ذرق الطيور كلها غير مفسد الا الدجاجة والبط الاهلي والاوز الاهلي عندهما خلافاً لمحمد فيما لا يؤكل لحمه والاصح أن عينها نجس لكن نجاسة خفيفة حتى لو وقع في الماء القليل أفسده عند بعضهم فاذا أصاب الثوب

أهل لا (أجاب) لا شكره صلواته والله أعلم (سئل) عن رجل عليه صلاة الفجر قد دخل الجامع فوجد الامام بخطب هل له أن يصلي الفجر أو يصبر حتى يفرغ الامام من الخطبة (أجاب) له أن يصلي الفجر ولو كان الامام بخطب وليس له أن ينتظر فراغ الامام من الخطبة والله أعلم (سئل) عن حضر صلاة الجمعة فوجد الامام في التشهد فتوى الجمعة معهم حتى أتم الامام التشهد وسلم هل يتم الجمعة أو الظهر (أجاب) يتم الجمعة والله أعلم (سئل) عن أدرك الامام في تشهد صلاة العيد قبل السلام هل له أن يقوم ويأتي بصلاة العيد أم ليس له ذلك (أجاب) نعم له أن يأتي بصلاة العيد والله أعلم (سئل) هل تجوز صلاة العيد بالتميم (أجاب) تجوز اذا خاف فوتها والله أعلم (سئل) عن أول من أذن في السماء وأول من أذن في الاسلام وأول من أذن بركة المشرفة وأول من زاد الاذان الأول في الجمعة وأول من بنى المنابر عصر المحروسة (أجاب) بمعونة الله تعالى أول من أذن في السماء جبريل عليه السلام وأول من أذن في الاسلام بلال بن أبي رباح وأول من أذن بركة حبيب بن عبد الرحمن وأول من زاد الاذان الأول في الجمعة عثمان بن عفان في زمن خلافة وأول من بنى المنابر عصر

(١) قوله ولو ترك الجمع في السور الخ أي بين الوضوء والتيمم لا تجوز صلاته كما في قاضيان والهندية (٢) قوله المختار فيه قول محمد أي بأنه طاهر كما في قاضيان وبه يتضح ما نسأله

سئل رضي الله تعالى عنه والله أعلم (سئل) عن فاتته صلاة في السفر وأراد أن يقضيها هل يقضى الفرض أربعاً أم ثنتين (أجاب) يقضى ركعتين والله أعلم (سئل) عن فاتته صلاة في السفر فأراد أن يقضيها أربعاً هل يجوز (أجاب) يجوز مع الكراهة والله أعلم (سئل) عن وجد في ثوبه نجاسة مانعة عن جواز الصلاة ولم يدر متى أصابته وكان صلى في ثوبه هل يلزمه إعادة الصلاة من حين لبسه أم لا (أجاب) لا يلزمه إعادة والله أعلم (سئل) رحمه الله عن صلى الظهر مع الإمام ولم يصل سنته التي قبل الفرض كيف يقضيها (أجاب) يقضى الأربع قبل الركعتين والله أعلم (سئل) عن الصلاة في الحمام هل تجوز مع الكراهة أم من غير كراهة (أجاب) تجوز الصلاة في الحمام من غير كراهة حيث كان مكان الصلاة طاهراً والله أعلم (سئل) عن يتكلم بين السنة وبين الفرض هل تبطل السنة ويلزمه أعادتها (أجاب) لا تبطل ولكن يبطل ثوابها ولا يلزمه أعادتها (سئل) عن التخنق في الصلاة هل يفسدها (أجاب) أن كان لغیر عذر يفسدها ولعذر لا والله أعلم (سئل) عن اقتدى بالإمام في صلاة المغرب فقام الإمام للرابعة بعد ما قعد الإمام القعدة الثانية هل يتابعه المأموم أم لا (١) قوله ولكن نجاسة الصابون بناء عليه كذا بالأصل بدون الخبر وهو بعيدة أو لا تجزئها أو نحو ذلك وحرره معصومه

لا يفسده إلا أن يكون فاحشاً هكذا ذكره الصدر الشهيد دم البق والبراغيث ونحوها ليس بشئ وان كثرت الدم الذي يخرج من السكبدان كان من عينها ليس بنجس لان عينها دم سقط اعتبارها بالحديث (ن) الدم الملتزق باللحم ان كان من الدم السائل بعد ما سال كان نجساً وان لم يكن منه فلا هو الصحيح وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى نصاً أن المحرم هو الدم المسفوح والملتزق باللحم من اللحم لا من الدم الدم السائل لا بأس به وذكر القسودري ما بقي من الدم في العروق واللحم بعد الذبح طاهر ويؤكل مع اللحم وبه أخذوا إلا أن يكون في العروق بحال لو فترت لسال كذا روى ابن سماعة عن أبي يوسف وأما إذا شق الطحال والقلب فخرج منه دم فذلك ليس بشئ لعاب النائم طاهر لانه من القم غالباً عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله أن الفارس إذا جرى فرسه في الماء فأصاب ثوبه من ذلك الماء ان كان في رجل الفرس سرقين ونحوه ينحسه سواء كان الماء جارياً أو راكداً وان لم يكن في رجله شئ من ذلك لا يضره (وسئل) أبو نصر رحمه الله تعالى عن يغسل الدابة فيصيده من مأثها أو عرقها قال لا يضره قيل له فان كانت تمرغت في روثها وبولها قال إذا جف وتناثر وذهب عنه لا يضره فعلى هذا إذا جرى الفرس في الماء وابتل ذنبه وضرب به على ركبته ينبغي أن لا يضره (في الفتاوى) ماء يتقاطر من الثوب المغسول عن النجاسة بعد العصر في المرة الثالثة ان عصر على وجهه صار بحال لو عصر مرة أخرى لا يسيل منه شئ فهو طاهر كالثوب ويد الغاسل ولا نجس ما أصابه وان لم يعصر على هذا الوجه لم يطهر الثوب ولا يده وكذا ما يتقاطر منه يكون نجساً وحد العصر يعتبر في كل شخص بقدر قوته وإذا لف ثوب نجس رطب في ثوب يابس طاهر فندى به الطاهر لم يكن لم يصير بحال لو عصر يسيل منه شئ أو يتقاطر قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الأصح أنه لا يصير نجساً ثوب صبغ بالنيل قيل بأنه لا يصلح فيه حتى يغسله ثلاثاً فيطهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن النيل تربى بالدم والصحيح ليس كذلك فقد سئل عنها أهل تلك الصنعة فأنكروا ذلك ولو صح ما قيل كان الجواب كما قال وهكذا القول في ثياب الروم لو صح ما قيل انهم يستعملون البول وشحم الخنزير لزيادة البريق فيها لا تجوز الصلاة الا بعد الغسل ثلاثاً عند أبي يوسف رحمه الله وأما الثوب المغسول بالصابون طاهر وما قيل بان وعاء الدهن يكون مفتوح الرأس فلا ينجس من أن تقع فيه فارة فهو فاسد لانه حكمه بنجاسة الدهن بالشك على أنه وان نجس الدهن ولكن نجاسة الصابون بناء عليه (١) لأن الدهن قد تغير فصار شيئاً آخر والنجس يصير طاهراً بالتغير عند محمد بن أحمد فخذ به لعدم الضرورة (ن) ومن دخل المشرعة وتوضأ ولم يكن له نعلان فوضع رجله على الواحها وقد يكون فيها من على رجله قد رجا ولا يجب غسل قدميه ما لم يعلم بانه وضع قدميه في موضع النجاسة والاحتياط أن يغسلهما (قال خلف بن أيوب) لا ينبغي لمن كان له أربعة آلاف درهم بيل أن يمشي في الأسواق حافياً كيلا يصيبه أدنى الطريق وروى عن أبي بكر الوراق رحمه الله تعالى وفي هذا تشديد عظيم على العوام الجهلة الذين يشون حفاة وكان يحكم بنجاسة أقدامهم وثيابهم وتنحس بوارى المسجد وتنحس منع بيوتهم وفرشهم وأعضاء نسائهم اذا انصرفوا كذلك إلى بيوتهم لاسيما في حق أصحاب الدواب وعامة المشايخ لم يحكموا بشئ من ذلك لعدم اليقين به (نوع فيما يصيب الخلف) خف أصابه روث فعلى قول من يعتبر الكثير الفاحش انما يعتبر بدون الكعبين لامن أسفل القدم خاصة ولا من الخلف كله حتى قال محمد رحمه الله بان الربع مما دون الكعبين

يمنع وإذا استنجى بغير ماء الاستنجاء تحت قدميه فصلي مع ذلك الخلف فإن كان غير متخرق رجوت أن يتسع الأمر فيه لانه حكم بطهارته تبعا كما قلنا في عروة الغمامة والجبل والبلوان كان متخرقا يدخل الماء تحتها (في الفتوى) إذا أحرقت العذرة في بيت فعلا بخاره ودخانه إلى الطابق وانعقد ثم ذاب أو غرق الطابق فأصاب مأوئها لا يفسده استحسانا ما لم يظهر أثر النجاسة فيه وبه أفتى الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو اختيار استاذنا الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى

(فصل في تطهير الارض والعضو والثوب وغيرها) أرض تجسب فيبست وذهب أثرها طهرت فان أصابها ماء عادت نجسة في رواية وفي رواية لا وأما الثوب المفروق عن المني لا يعود نجسا في رواية تالان الفرق غسل وتطهير (ن) الخشيش وما ينبت من الارض اذا أصابته النجاسة نجف ولا يرى أثرها يطهر لان الارض تطهر بمذاق كذا ما تولد منها وقالوا وحكم الحصى المركوزة في الارض حكم الارض اذا جفت وذهب أثرها (م) أرض أصابها بول أو عذرة ثم أصابها ماء المطر وكان غالب حتى جرى مأوئها فذلك تطهير لها لان تطهير كل شيء على حسب ما يليق به فان كان المطر قليلا لم يجز ماؤه عليها لم تطهر وفي فوائد الامام الرستغني لو صلى في كرتستان يرى فيها الدواب في موضع لا يرى فيها من بولها وورثها شيئا يجوز لانه صلى في مكان طاهر فيجوز لعموم النص وفي (ن) الأجر اذا أصابته نجاسة وتشربت فيه فان كان عتيقا مستعملا كفاه الببل ثلاثا بدفعة وان كان جديدا يجفف على اثر كل مرة وكذا كل خرف جديد أو آنية منه وهذا قول أبي يوسف وهو المختار قالوا وحده التحفيف أن يترك في كل مرة حتى ينقطع النقاط ولا يشترط اليبس ولا تضره الندوة وهو المختار (ن) حصير تجسب ان كانت النجاسة يابسة لا بد من ذلك لتزول به وان كانت رطبة يجري عليها الماء مرارا قدر ما يقع في قلبه زوالها وذلك الاجراء كالعصر والتحفيف في كل مرة ليس بشرط قالوا وهذا اذا كان من القصب ونحوه وان كان من بردى ونحوه يغسل ثلاثا ويوضع عليه شيء ثقيل أو يقوم عليه انسان حتى يخرج الماء من أثقاله كذا ذكره في بعض المواضع (م) الدقيق اذا أصابته خمر أو دم لا يؤول كل وليس لهذا حيلة أصلا (في الفتاوى) السيف والسكين يطهران من الدم بالمسح على الصوف أو على الثوب أو غيرهما اذا ذهب أثر الدم عنهما وكذا المرأة وكل حديد صقيل غير خشن كالسيف والمرأة ذكره الكرخي في مختصره وأطلق الجواب ولم يفصل بين نجاسة ونجاسة رطب ويابس وعلل بكونه جرم صقيلا وهو الصحيح وعليه الفتوى فان مؤه السكين ونحوه بالماء النجس بخلاف محمد فيه معروف وقال أبو يوسف يمسح عليها الماء الطاهر ثلاثا فيطهر وهو المختار * الطين النجس اذا جعل منه الكوز والقدر فطحن يكون طاهرا قاله صاحب جامع الفتاوى قال كذا رأيت في المحيط

(فصل في العضو) سمي نجس فغمس الانسان يديه وغسلها ثلاثا بغير حرض قطهروا أثر الدسومة لا يضر لان نجاسته بالمجاورة وقد زالت (في الفتاوى) المحتجم اذا مسح موضع النجاسة بثلاث خرق رطاب نظاف أجزاءه قال الحاكم أيضا رأيت عن أبي حفص عن محمد رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به

(فصل فيما يصيب الثوب) من الذخيرة الثوب اذا أصابه مني ان كان رطبا لا بد من الغسل وان كان يابسا يجوز فيه الفرق قال الفقيه أبو اسحق الحافظ رحمه الله تعالى المني اليابس انما

وان لم يتابعه وسلم تكون صلاته تامة أم لا (أجاب) لا يتابعه واذا سلم فصلاته تامة والله أعلم (سئل) عن أدرك الامام في الركعة الثانية من المغرب فقام بعد سلام الامام ليقتضي ما فاتته هل يقتضي الركعتين بقعدة واحدة أم بقعدتين (أجاب) يقتضيهما بقعدتين والله أعلم (سئل) عن اقتداء الحنفي بالشافعي في الفرض هل يجوز (أجاب) نعم يجوز اذا كان يظن به مراعاة الخلاف والله أعلم (سئل) عن رجل له وظيفة خطابة يجامع فاستخلف من يخطب ويصلي عنه بلا اذن ولي الامر هل له ذلك وتصح الصلاة خلف النائب عنه أم لا (أجاب) نعم له الاستخلاف في الجمعة وتصح الصلاة خلف النائب ولو بلا اذن ولي الامر له في الاستخلاف والله أعلم (سئل) عن أذان الصبي هل يكره أم لا (أجاب) نعم يكره والله أعلم (سئل) عن السقط ان طهر خلقه ونزل ميتا هل يصلي عليه (أجاب) لا يصلي عليه والله أعلم (سئل) عن رجل حفر له قبرا في أرض مباحة بفناء آخر ودفن ميتا في القبر هل يخرج الميت من القبر أم لا (أجاب) لا يخرج وللحافر قيمة حفرة والله أعلم (سئل) عن المسبوق بركعة أو ركعتين اذا قعد مع الامام قدر الشهد ثم قام وأتم ما عليه قبل فراغ

الامام من التشهد وتابعه في السلام هل تفسد صلاته أم لا (أجاب) لا تفسد صلاته على الصحيح والله أعلم (سئل) عن شرائط الخطبة للجمعة (أجاب) للخطبة شرطان الاول أن تكون بعد الزوال الثاني أن تكون بحضرة الرجال والله أعلم (سئل) في رجل شذ هل صلى الفرض أم لا (أجاب) ان كان في الوقت يعيد وان كان الشذ بعده لا يعيد والله أعلم (سئل) عن قتل نفسه هل يغسل ويصلى عليه أم لا (أجاب) نعم يغسل ويصلى عليه على الصحيح والله أعلم (سئل) عن امرأة حامل ماتت ودفت ثم رويت في المنام وهي تقول للرائي خذ الولد من القبر هل ينبش القبر وينظران كانت ولدت أم لا (أجاب) لا ينبش القبر بسبب الرواية والله أعلم

(كتاب الزكاة)

(سئل) عن صغيرك مالاً كثيراً هل تجب فيه الزكاة ويؤمر وصيه بدفع الزكاة عنه أم لا (أجاب) لازكاة في مال الصغير ولا يؤمر وصيه بدفعها عنه لعدم وجوبها عليه والله أعلم (سئل) عن الزكاة في الفلوس المتعامل بها هل يلزم المالك (أجاب) نعم يلزمه اذا بلغت ما يساوي نصاباً فأكثر من الذهب أو نفضة والله أعلم (سئل) عن دفع انصدة

(١) قوله وخل أبكتة كذا بالاصل في الحلين وحرمه اهـ معجمه

يطهر بالفرك ان كان رأس الذكراً طاهر اوقت خروجه بان يال واستنجى بالماء أما اذا لم يكن طاهراً لا يطهر قال هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة * ما يصيب من النجاسة مما لا جرم لها رطباً أو يابساً لا بد من الغسل وحكى القاضي الامام أبو علي النسفي عن أستاذه أبي بكر محمد بن الفضل في الرطب انه اذا مشى على الارض فلزق به التراب ونحوه وجف ومسحه بالارض يطهر عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وكذا ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وكذا روى عن أبي يوسف من غير اشتراط الجفاف قال بعض المتأخرين رحمهم الله تعالى يجب أن يبقى به هذا نوسعة ودفعاً للحرج فان يبست عينها لا بد من غسلها (ن) خف بطانة ساقه من كبراس دخل في خروقه ماء نجس فغسله ودلكه ثم ملأه بالماء ثلاثاً وأراقه الا أنه لم ينهأ عصر الكبراس طهر لقيام أجزاء الماء بمقام العصر وبعض مشايخنا لم يشترط تخفيف الخف استدلوا لا بمسألة خف يجري تحته ماء الاستنجاء على ما عرف المختار أنه يترك في كل مرة حتى ينقطع النقاط وما يتصل به من نجاسة مرئية نصيب الثوب ونحوه غسل مرة فزال العين والاثر بمرّة قبل يكفى به والصحيح من قول مشايخنا أنه لا بد من الغسل مرتين أخريين لان النجاسة المرئية لا تخلو عن أجزاء غير مرئية والحكم في غير المرئية وجوب الغسل ثلاثاً هو الصحيح وعن الفقيه أبي اسحق الحافظ أنه قال المرأة اذا خضبت يدها بنجاء نجس والثوب اذا صبغ بصبغ نجس انه يغسل اليد والثوب حتى يصفوا أي يسيل منه ماء على لونه أبيض ثم يغسل بعد ذلك ثلاثاً وهكذا كان يقول في الدم العتيق الذي يذهب أثره وأما اشتراط العصر فقد شرط الثلاث في الاصل على ما مر ولا شك انه أحوط وفي غير رواية الاصول انه يكفي بالعصر مرة وهذا أرفق وأوسع وعليه القنوي ويحكم بطهارة ازار الجنب اذا صب الماء عليه بعد الخروج من الجنابة وان لم يعصره واذا صبه وأمره بكفيه فوق الازار فهو أحسن وأحوط وان لم يفعل يجزئه وفي (م) عصر الازار شرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وروى ابن سبعة عنه ما يدل عليه أيضاً وهو المأخوذه في غير موضع الضرورة والحاصل أن ما يكون في حكم البله عفو وتعدرا لا احتراز عنه وما يمكن الاحتراز عنه فهو ماء نجس فلا يكون عفو وما لا يتأتى فيه العصر اجراء الماء عليه يقوم مقامه والخف والنعل والمكعب اذا وجب غسلها فاختار أنه لا يشترط التخفيف أصلاً ولكن تغسل ثلاثاً وتترك في كل مرة حتى ينقطع النقاط ولا تضره الندوة غير الغالبة ولا يشترط اليبس (ل) كوز من خمر صب في دن من خل ولا يوجد طعمها ولا ريحها فيه يباح الخل من ساعته لوجود دليل تغير الخمر وهو عدم رائحة الخمر المصبوبة وطعمها مع صلاحية لافادة الطعم والرائحة باعتبار الكثرة ولو وقعت فيه قطرة خمر لا يباح شربه الا بعد ساعة أو مدة لعدم دليل التغير وعدم الطعم والرائحة غملاً لا يدل على التغير لعدم صلاحية الواقع لافادة الاثر باعتبار القلة ومن مشايخنا المتأخرين من قال ينبغي أن يقال في القطرة انه اذا غلب على طنه صيرورتها خلافاً انه يطهر (١) وخل أبكتة اختلف المشايخ فيه واختار الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أنه يطهر قال الصدر الشهيد والاحتياط في أبكتة أنه يطبخه حلواً ولا يجعله خلافاً لاختلاف المشايخ فيه انخل النجس اذا صب في الخمر فتخلت لا يطهر والله أعلم

(فصل) في الفتاوى في بيان النجاسة الغليظة والخفيفة وأحكامها تكلموا في قدر الدرهم الذي قدر به النجاسة الغليظة ايماء هو الوزن أو البسط قال الفقيه أبو جعفر نوفي بين ألفاظ محمد رحمه الله فنقول التقدير بالبسط تقدير النجاسة الرقيقة وبالوزن تقدير الغليظة غير الرقيقة هذا

هو الصحيح من المذهب ثم فيما يعتبر البسط فيه الصحيح أنه يعتبر كبر ما يكون من الدراهم من نقد الزمان والاصح أن ما أصاب من نجاسة الخفيفة مقدّر بالربع عند بعضهم بربع جميع الثوب فعن أبي بكر الرازي أنه اعتبر السراويل احتياطاً لأنه أقصر الثياب وبعضهم قدّره بربع أي ثوب كان وبعضهم بربع الطرف الذي أصابه وهو المختار * تكلموا في حد الغليظة والخفيفة وذكر السيوري في شرحه أن قول أبي حنيفة كل نجاسة ورد فيها نص ولم يعارضه نص آخر فهي غليظة اتفق العلماء على نجاستها أو اختلفوا فكله أشار إلى أن المؤثر في التخفيف تعارض النصين لأن النص وإن لم يعمل به لا يقصر عن احتمال كونه حجة فيؤثر في التخفيف وعن هذا قال نجاسة الاروات غليظة لورود النص فيها وهو حديث ليلة الجن من غير معارض له وهما قالاما كان مجتهدا فيه مخفف لأن الاجتهاد كالنص في كونه حجة فلهذا قالوا بأن نجاسة الاروات خفيفة لاختلاف العلماء فيه ولم يعم البلوى والفتوى على قولهما * في الفتاوى الجرمي التي من ماء العنب اذا غسلوا واشتد وقذف بالزبد نجاستها غليظة واذا طبخ أدنى طخخة فبلغ هذا المبلغ فكذلك اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاشربة قالوا وكذلك روى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعليه الفتوى (ن) دخل في الصلاة فرأى في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم وكان في الوقت ساعة فالأفضل أن يقطعها ويغسل الثوب ويستقبلها في جماعة أخرى وإن فاتته هذه ليكون مؤدياً فرضه على الجواز بيقين فإن كان عادماً للماء أو لم يكن في الوقت ساعة أو لا يرجو جماعة أخرى مضى عليها وهو الصحيح والمراد من الاول هذا وفي (الخا) ان أصاب دم لصاحب الجرح عليه غسله ان كان مفيداً وان لم يكن مفيداً بأن يصيبه مرة أخرى ثانياً وثالثاً حينئذ لا يفرض عليه وقال محمد بن مقاتل يفرض غسل ثوبه في وقت كل صلاة مرة والفتوى على الاول

(باب الوضوء وما يتصل به)

من الفتاوى لا يتوضأ ولا يغتسل بنبذ التمر وهو رواية نوح عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وهو المختار ولو توضأ بماء مكروم مع قدرته على الماء المطلق كره وأجزأه بخلاف ما اذا توضأ بسور الحمار مع الماء المطلق فإنه لا يجوز وذكر القدوري كل ماء غلب عليه ظتنا وقوع النجاسة فيه لا يتوضأ به كالموتيقناه وعند بعض مشايخنا ما لم يعلم به يقينا يتوضأ لأنه علم كونه طاهراً والصحيح ما ذكره القدوري بدليل مسألة اخبار الواحد بتجاسته ولأن الغالب الحق بالمتيقن في هذا الباب احتياطاً واذا توضأ بماء استعماله انسان في عضو طاهر غير أعضاء الوضوء لا متقرباً أصلاً قال بعض مشايخنا لا يجوز لأنه ماء مستعمل فقد ذكر الطحاوي أن من تبرد بالماء صار مستعملاً وقال أكثر المشايخ يجوز لأنه لم يصير مستعملاً لما عرف وما ذكر الطحاوي مؤول * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس أن يغسل وجهه مغضاً عينيه * عن الفقيه أحمد ابن ابراهيم أنه لو بالغ وغض عينيه تغميضاً شديداً لا يجوز ويجب إيصال الماء إلى المآقي ولو اجتمع رمصها في جانب تكلف إزالته وإيصال الماء تحتها * وعن الفقيه أبي جعفر في الشفة أن ما يلتئم منها فهو في حكم الفم وما يظهر منها عند الانضمام يجب إيصال الماء اليه لأنه من الوجه وبه أخذوا * وعن شمس الأئمة الحلواني أن عليه أن يمس الماء شعر حاجبيه ويصبه حتى لو لم يصبه الماء لا يجوز قال وكذا الحكم في الشارب يجب إيصال الماء اليه وفي

للذي هل يجوز وثاب الدافع أم لا (أجاب) يجوز وثاب الدافع والله أعلم (سئل) هل يلزم الزوج أن يخرج صدقة الفطر عن زوجته أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والله أعلم (سئل) اذا أراد الرجل أن يجعل صدقة الفطر قبل دخول رمضان هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك والله أعلم (سئل) عن فقير ادعى على غني عنده حاكم خفي بوجوب الزكاة في ماله وطلب منه الزكاة هل تسمع دعواه عليه بذلك ويحكم الحاكم بدفع الزكاة أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه عليه بذلك ولا يحكم الحاكم عليه بالدفع للسدي المذكور والله أعلم (سئل) عن جمع مالا حراماً حال عليه الحول وهو في يده هل يجب عليه الزكاة فيه أم لا (أجاب) لا يجب عليه فيه زكاة والله أعلم (سئل) عن دفع من ماله الحرام عن ماله الحلال بقدر الواجب عليه من الزكاة هل يجزيه أم لا (أجاب) نعم يجزيه لأنه ملكه بالغصب ويضمن مثله لمستحقه والله أعلم (سئل) عن عليه زكاة وعنده صغير يتيم يعوله فيطعمه ويكسوه من زكاة ماله هل يجزئه ذلك أم لا (أجاب) نعم يجزئه والله أعلم (سئل) عن رجل له على آخر دين مؤجل وليس

له مال سواه هل يحل له أخذ الزكاة الى حلول الاجل (أجاب) نعم يحل له أخذ الزكاة والله أعلم (سئل) عن المجنون اذا كان له مال هل تجب فيه الزكاة (أجاب) لا تجب فيه الزكاة مادام مجنوناً والله أعلم (سئل) عن جمع مالا خيئاً حتى بلغ نصاباً هل تجب فيه الزكاة أم لا (أجاب) لا تجب فيه الزكاة والله أعلم (سئل) عن تعجيل صدقة الفطر اذا دفع القدر الواجب للفقراء فخص كل واحد منهم قدحاً بالمصرى هل يجزئه ذلك أم لا (أجاب) لا يجزئه ذلك والواجب عليه أن يدفع للفقير نصف صاع من بر أو قيمته لادون ذلك والله أعلم (سئل) عن معه مال وعليه دين هل يجب عليه الزكاة فيه (أجاب) ان كان الدين محيطاً بماله لازكاة عليه وان كان أقل منه زكى عن الفاضل اذا بلغ نصاباً (سئل) عن رجل يملك مالا وجبت عليه الزكاة فيه ولزوجته أولاد من غيره فقراء هل يجوز دفع الزكاة اليهم أم لا (أجاب) نعم يجوز دفع الزكاة اليهم والله أعلم (سئل) عن دفع الزكاة لشريف فقير هل يجوز وتسقط عن المؤدى ويحل للشريف أخذها (أجاب) نعم يحل للشريف أخذها ويجوز دفع الزكاة اليه وتسقط عن المؤدى

مسح ما يلاقى بشرة الوجه من اللحية أى ما يوازي الذقن والخدين روايات حاصل الجواب أن عند أبي حنيفة يمسح ثلثها ولا يمسح أصلاً في رواية وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد وهو قول الشافعي يمسح كلها لان اللحية بواجهها الناس فكأن من حد الوجه كالحاجين وهو الاحتياط وعليه الفتوى ولا يجب ايصال الماء الى ماتحت شعر اللحية والحاجين وهو الاصح والشارب عندنا يعفى أصول المنابت باتفاق الروايات وذكر الامام الرستغنى في كتابه فبين طال شارب ولم يصل الماء تحته أنه يجزئه لان المأمور بغسل الوجه وقد وقع الاسم على ما هو الظاهر منه وفي البياض بين العذار والاذن كلام لان الفرض عندهما غسله أو بيه ذكر شمس الأئمة الحلواني أن ظاهر المذهب أن بيله لان في إيجاب غسله كفه ومشقة وذكر الطحاوى أنه يغسله وعليه أكثر المشايخ وذكر الفقيه أبو اسحق الحافظ أنه يفترض غسله فيما روى عن أبي يوسف ومحمد وزفر وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان غسل فسن وان لم يغسل أجزأه والمختار ما قاله أكثر المشايخ أنه يغسله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الصحيح وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * ويجب ايصال الماء الى ماتحت الانظار وازالة الطين والعجين للطيان والنجاسات عن الفقيه أبي بكر رحمه الله تعالى بخلاف الدرر حيث لا تجب ازالته لانه متولد منه فكان في حكم أجزائه وفصل الشيخ الزاهد أبو نصر الصفار رحمه الله تعالى فقال ان كان الظفر طويلاً يسترا لالغلة يجب ايصال الماء الى ماتحته وان كان قصيراً لا * عن أصحابنا لا بد من نزع الخاتم أو تحريكه اذا كان ضيقاً وان كان واسعاً لا يجب شئ منه والاحتياط في غير الضيق أن يحركه ولو خلق رأسه أو لحيته أو قلم ظفره أو جز شاربته أو نزع خفيه بعد أن غسل ومسح عليهما كان ابراهيم يقول بالاعادة فيهما والصحيح أنه لا اعادة فيهما وذكر القدوري أنه ليس في مزال عن البدن وضوء ولا امر ارماء على موضع المزال يريد به اذا خلق الشعر وقلم الظفر (ل) اذا كان به قروح فبرأت وتوضأ وأمر الماء على ما حدث من قشره ثم قشرها هل يلزمه غسل ماتحته قال ان نزع بعد البرء من غير تألم لزمه اعادة الوضوء وان نزع قبل تمام البرء وتألم به فان خرج وسال منه شئ يلزمه اعادة الغسل والوضوء وان لم يخرج شئ أخرجه ولم يسلم لا يلزمه اعادة غسله والاطهر أنه لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعاً وهو المأخوذ به عن القاضي الامام على السعدي في فوائده * اذا كان على بعض أعضاء وضوءه حدث الذباب ونحوه ولم يصل الماء الى ماتحته جاز لتعذر الاحتراز عنه وان كان جلد سمل أو شئ من طعام مصنوع جف لم يجز لامكان التعرض عنه * أكثرهم على أنه يغسل يديه قبل الاستنجاء مرة وبعده مرة والتسمية محلها قبل الاستنجاء عند بعضهم وقيل قبله بقلبه وبعده بلسانه (ن) لا يستنجي على شط نهر أو مشرعة ليس بينه وبين الناس ستره ولو استنجى قالوا يصير فاسقاً لانه يكون كاشفاً للعودة من غير ضرورة * الاستنجاء بالماء أفضل وليس بسنة قال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا في زمانهم أما في زماننا فسنه لانهم كانوا يبعرون بعرا والآن يسلطون ثلثاً وبعينه ورد الاثر عن علي رضي الله تعالى عنه وهو المختار * وفي فتاوى السيد الامام رجل يعتريه ريح فلا يمكن دفعها وهي تدوم به فحكمه حكم المستحاضة يتوضأ لكل صلاة هكذا فتوى أصحابنا * اذا بالغ في الارحاء حتى خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من موضعه حتى ينشفه بخرقه طاهرة وكذا صاحب الباسور * وعن الشيخ الامام الزاهد أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى من شلت يده اليسرى بحيث لا يقدر على الاستنجاء ان لم يجد من يصب الماء عليه والماء في الاناء تركه

أصلاً وإن قدر على الماء الجاري يستنجي بنفسه لثبوت الامكان هنا وعدمه ثمة فإن شئت يده ولا يستطيع الوضوء بمسح يديه على الأرض يعني ذراعيه مع المرفقين ووجهه على الحائط فيجزيه ذلك لأن الطاعة بقدر الطاقة ولا بدع الصلاة بحال (ن) في الاستنجاء يغسل حتى يطمئن قلبه قد بعضهم في الاحليل بثلاث وفي المقعد بخمس والصحيح تحصيل الانقاء * ذكر الناطفي في الهداية أن الوضوء مرة فرض ومرتين فضيلة وثلاث في الغسل سنة وأربع بدعة والمختار انه ان كان يرى أن السنة في الزيادة تكره والافلا * تكرار المسح والاستيعاب بماء واحد قليل لا بأس به وبماء جديد بدعة ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده واستاذ الصدر الشهيد أن هذا ضعيف لان العمل للماء دون الفعل فلم يكن العمل بدون الماء معتبراً والمختار عنده ترك التكرار والاستيعاب أن يبل يديه ثم يلقى من كل يد ثلاث أصابع بعضها ببعض ويمسك باهاميه ومسبحته ثم يضعهما على مقدمة رأسه ويغدهما الى القفا ويحافى كفيه ثم يرسل الاصابع ويضع كفيه ثم يمسخ فوديه ويمسخ ظاهر اذنيه بياطن ايهاميه وباطن اذنيه بياطن مسبحته * مسح الرقبة سنة كذا ذكره الفقيه أبو جعفر وبه أخذ المشايخ رجعهم الله تعالى

(باب المسح على الخفين)

من الفتاوى من أن تكرار المسح على الخفين يخاف عليه الكفر وروى أن أنس رضي الله تعالى عنه سئل عن السنة والجماعة فقال أن تحب الشيخين ولا تطعن في الخنتين وتري المسح على الخفين وعن شمس الأئمة الحلواني أن الاحسن تحصيل المسح بجميع اليد وهو أن يضع أصابع يديه على مقدم خفيه مع كفيه ويمرهما الى الساق مفرجا بين أصابعه قليلا ولو مشى بالغداة في الخشيش فأصاب خفه الطل الصحيح أنه يجزئه قال شمس الأئمة السرخسي يمسخ على الخف المتخذ من اللبد التركي هو الصحيح قالوا ولو علم أبو حنيفة رجه الله تعالى أنه يصلح قطع المسافة معه لافتي به وفي الجوربين الفتوى على أنه يجوز المسح اذا كانا خنتين كذا ذكره في ق وحد الخنين أن يثبت على الساق من غير شد وربط وحد الخرق الكبير ما يمنع المسح اذا كان منفردا يرى ما تحته وان كان لا يرى يمسخ عليه لان المانع هو الخرق الظاهر الذي يرى منه * اذا خرج موضع الغسل الى الساق ينتقض مسحه والافلا واكثر المشايخ على أنه ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلاث أصابع لا ينتقض وهو المروى عن محمد رجه الله تعالى وهو المختار * الرجل والمرأة في حكم المسح على الخف سواء * موضع المسح مقدار ثلاث أصابع اليسرى في الصحيح من الرواية فمن قطعت رجله ولم يبق من جانب الاصابع شيء وبقي مقدارها أو أقل أو أكثر من جانب العقب لم يمسخ قالوا وهو الصحيح لان محل المسح ظاهر القدم من جانب الاصابع والمذكور في الزيادات بخلاف هذا والمختار هذا في التحريم المسح على الجبيرة الصحيح أنه ليس بفرض عنده وان كان لا يضرب واختار القاضي الامام أبو علي النسفي أنه لمن كان لا يضربه لا يجوز الترك وكان يقول ينبغي أن يحفظ هذا فان الناس قد غفلوا عنه (ن) المسح على الجبائر وان زادت على القرحة وكذا على مرارة أدخلت في الاصبع لقرحة بها جائر لمكان الضرورة فجعل الزائد تبعا قال القاضي الامام أبو علي النسفي لا يجوز المسح على العصابة ويجوز على القرحة التي على موضع المفصل وما وراءه مما أخذته العصابة كان يوجب غسله وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده انه ان كان بحال لو حل العصابة وغسل ما تحته اضربه بمسح على العصابة والافلا وهكذا في كل خرقة

والله أعلم (قال) مولانا العلامة المرتب لهذه الفتاوى قد خالف في فتواه هذه ظاهرا والرواية فان الجزوم به في سائر المتون والشروح الموضوعات لنقل المذهب أن الصدقة لا تحل لبني هاشم ومواليهم لكن نقل في شرح المجمع لابن الملك عن شرح المنار رواية عن أبي حنيفة قائلة بان الصدقات كلها جائزة على بني هاشم وأن الحرمة كانت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لوصول خمس الخمس اليهم فلما سقط ذلك بموته حلت لهم الصدقة قال الطحاوي وبالجواز تأخذ انتهى وهذا هو سند شيخنا رجه الله تعالى في فتواه والله أعلم (سئل) عن دفع زكاة كانه الى شخص في ظلة ظانا أنه مسلم فظهر بعد ذلك أنه يهودي هل يجزئه ذلك ولا اعادته عليه أم لا يجزئه وعليه الاعادة (أجاب) نعم يجزئه ذلك ولا اعادته عليه والله أعلم (سئل) عن رجل عليه زكاة لم يؤدها فأوصى أن يخرجها الوصي من ماله ويدفعها للفقراء هل يخرجها من ثلث المال أم من رأس المال (أجاب) يخرجها من ثلث المال (سئل) عن ملك مالا ولم يؤد زكاته حتى هلك هل يصير الزكاة ديناً في ذمته أو تسقط بهلاك المال (أجاب) تسقط الزكاة بهلاك المال والله أعلم (سئل) عن

الدرهم الشرعي كم قيراطا هو وكل قيراط كم شعيرة والمثقال كم مقداره من القيراط (أجاب) الدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات والمثقال عشرون قيراطا والله أعلم (سئل) عن له أو أن من فضة تزيد على مائتي درهم هل عليه زكاة فيها أم لا (أجاب) نعم عليه فيها الزكاة بشرط حوّلان الحوّل في ملكه والله أعلم

(كتاب الصوم)

(سئل) عن أفطر في رمضان جهارا متعمدا ما يلزمه (أجاب) يلزمه القتل لأنه مستهزئ بالدين والله أعلم (سئل) عن الصائم إذا أدخل أصبعه في دبره هل يفسد صومه أم لا (أجاب) لا يفسد صومه إلا أن تكون مبلولة بماء أو دهن والله أعلم (سئل) عن الطبيب الذي إذا أخبر المريض المسلم بأن الصوم يضره أو أخبر يعيب في عبد أو جارية هل يقبل قوله ويباح للمسلم الفطر ويرد العبد أو الجارية على أنبائع أم لا (أجاب) لا يقبل قول الكافر ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم (سئل) عن شرب الخمر في رمضان ماذا يلزمه (أجاب) يلزمه الحد ثم يعزّر لافطاره في رمضان (سئل) عن امرأة صائمة أدخلت أصبعها

جاوزت موضع القرحة قال الصدر الشهيد الفتوى على الأول وأما القرحة التي تبقى في يد المفتصدين العقدتين اختلفوا فيها واختار بعضهم أنه لا يجب غسلها ويكتفى بالمسح تحريزا أن يتعدى الماء وتبتل العصاة وتنفذ البسلة إلى موضع الفصد والاستيعاب بالمسح في رواية الحسن عن أبي حنيفة شرط وإليه أشار القاضي الإمام أبو زيد في الأسرار وفقهه أنه في معنى الغسل والاستيعاب فيه شرط واكتفى بعضهم بمسح الاكثر تحريزا عن التعدي وفساد الجراحة قال إن كان دون الاكثر لا يجزئه بلا خلاف بين المشايخ والأصح أنه لا يشترط التكرار فيه كافي الرأس والخف

(فصل في الغسل) إذا غضم الجنب وشربه ولم يحججه وقد أصاب الماء جميعه فجزأه هكذا ورد عن جماعة من المشايخ وهو المختار في الفتاوى الصحيح أنه يمسح رأسه في الوضوء المقدم على الغسل لأنه ثبت بالأثر أن النبي عليه الصلاة والسلام توضأ وضوء الصلاة أولا وهو اسم للغسل والمسح والمرأة أن تبلغ الماء أصول شعرها دون رؤس الذوائب وأنثائها قال بعضهم لا يجزئها لحديث بل الشعر ولماروي عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنها تبل ذوائبها ثلاثا مع كل بلة عصرة قالوا وفائدة العصر أن يصل الماء نضاعفها والصحيح أنه يجزئها لكن المختار أن المرأة إذا كانت لا تخرج في اتصال الماء إلى أنثائها يفرض عليها ذلك حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى قال المتأخرون وهذا أحسن مما يجزئ بل الشعر وبحدديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يضر الجنب والحائض الشعر الحديث وفي (ع) الاحتياط أن يحرك الخاتم الضيق في الغسل إذا لم ينزعه وكذا في الوضوء * لا يجب على المغتسله إدخال الأصبع في قبلها هو المأخوذ به في (الخا) لو أدخل الكف في الإباء للغسل تجس عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قول محمد وهو قول أبي حنيفة فإنه طاهر وعليه الفتوى وفي الفتاوى الكافر إذا أسلم على جنبه كانت قبله فالغسل واجب على ما هو الصحيح من قول المشايخ رحمه الله تعالى والكافرة إذا أسلمت بعد الحيض والنفس يستحب ولا يجب بالإخلاف لأن صفة الجنبه قائمة في الحال فيعطى لبقائها حكم الابتداء وأما انقطاع الحيض لادوامه ليعطى حكم الابتداء فلا يتحقق السبب حالا

(باب التيمم)

إذا كان الماء في ركوة معلقة في عنقه أو هي على ظهره فنسى الاظهر أنه لا يجزئه التيمم لأنه نسي ما لا ينسى عادة لا ينتظر إذا لم يكن على طمع ورجاء هو الصحيح وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى التأخير حتم وفي ظاهر الجواب مستحب لاحتم وهو المختار لأن العجز ثابت على الحقيقة الماء إذا كان قربا من المسافر لا يقيم وإن خاف فوت الوقت لأنه هو والمقيم الواحد سواء (ن) إذا مسح في تيممه الاكثر من وجهه ومن ذراعيه وكفيه لا يجوز وقال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار لأن الاستيعاب شرط فيه لكونه خلفا عن الوضوء الأفضل هو الضرب لأن به يدخل التراب أثناء أصابعه وذكر في المجرد عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه إذا مسح أكثر الذراعين يجوز ولا يشترط الاستيعاب كافي الرأس والخف دفعا للخرج ومحافظة على التيسير فعلى هذه الرواية لا يشترط التخليل ونزع الخاتم وتحريكه قال شمس الأئمة الحلواني يجب أن تحفظ هذه الرواية لعموم البلوى فيه والتيمم بخالف الوضوء وإن قام مقامه لأن مبناه على التخفيف

في فرجها أو دبرها هل يفسد صومها أم لا (أجاب) لا يفسد إلا أن تكون مبتلة بماء أو دهن والله أعلم (سئل) عن المريض في رمضان إذا خاف زيادة المرض أن يصام هل يباح له الفطر أم لا (أجاب) نعم يباح له الفطر والله أعلم (سئل) عن وطئ بهيمة في نهار رمضان هل يفسد صومه وعليه القضاء والكفارة أم لا (أجاب) أن أنزل فسد صومه وعليه القضاء الكفارة وإن لم ينزل لا يفسد صومه والله أعلم (سئل) عن إذا مات وعليه صوم فرض فأدى وارثه أو وصيه لكل يوم نصف صاع من بر أو قيمته من تركته الميت يحكم الأيضاء بذلك هل يجوز ذلك (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن نوى في الليل أن يصوم غدا ثم بدله أن لا يصوم ورجع هل يصح رجوعه ولا قضاء عليه حتى لو أفطر لا قضاء عليه (أجاب) نعم يصح رجوعه ولا قضاء عليه إذا أفطر والله أعلم (سئل) عن أهل بلدة أو أهلال رمضان فصاموه تسعة وعشرين يوما وأهل بلدة أخرى رأوه وصاموه

(١) مطلب الخوف على الدابة من العطش والضعيف يجوز له التيمم لأمور

(٢) ق هكذا في الأصل مرموزا بحرف ق وسيأتي كثيرا ولم يتقدم للقاف ذكر في الرموز أول الكتاب فخر ركنه محمده

(٣) مطلب القهقهة والنقص والتبسم

ولهذا اشترع في العضوين بخلاف الوضوء والتيمم بالماء لا يجوز ما ثبأ وجب عليه هو الأصح عند شمس الأئمة السرخسي وبالجلبى يجوز وهو اختيار الصدر الشهيد حسان الدين في الوقعات (١) في الفتاوى الخوف على الدابة من العطش كالخوف على نفسه والضعيف الذي يضره الماء أو لا يجد من يوضئه يجوز له التيمم بخلاف وهو الأصح إذا كان بعض يديه جريحاً وهو جنب يعتبره أكثر ولو استوى الجريح والصحيح لارواية فيه واختار الصدر الشهيد الغسل في الوقعات ذكر شمس الأئمة الحلواني أن المحدث بعد الزوال لا يتيمم بالاجماع ويتوضأ قالوا والمختار أنه إذا كان في موضع فيه حمام وهو جنب وكان له أجرة ولم يكن لا يتيمم الجنب أحق بالماء المباح من الحائض والمحدث والميت بالاجماع إذا قال للنساء المستحاضة والجنبه والحائض والنفساء أ يكن نجس فهي طالق تطلق الجنبه لكونها أشد نجاسة لأن ما منعت عنه الحائض نهى عنه الجنب بالاجماع والجنب نهى عن شيء لم تمنع عنه الحائض بالاجماع وهو قراءة القرآن لأن الجرح عن القراءة غير ثابت في حق الحائض عند مالك رحمه الله تعالى ولو ظن أن الماء قدم في فتيمة وصلى ثم ظهر أنه باق لا يجوز بالاجماع ولو كان الرفيق لا يعطيه إلا باليمن ولم يكن معه ثمن يتيمم بالاجماع الخرف إذا استعمل فيه شيء من الأدوية حيث لا يجوز التيمم به بالاجماع وأجمعوا أنه لا يجوز بالرمال ولو تيمم بغبار الثوب والبدن وهو لا يقدر على الصعيد جاز بالاجماع وأجمعوا أنه إذا لم يكن عليه غبار لا يجوز المسافر إذا خاف الهلاك يتيمم ولا يتوضأ بالاجماع إذا سبقه الحدث بعد الشروع في صلاة العبدان خاف زوال الشمس جاز له التيمم بالاجماع وإن كان يرجو أدراك الإمام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجماع وإن كان لا يرجو شروعه بالتيمم تيمم وبني بالاجماع وجملة هذا في (الخلا) (٢) (ق) إذا أحرقت النار الأرض فتيمة به جازوهم من قال لا والفتوى على القول الأول

(باب الأحداث)

(ما يوجب الوضوء وما يوجب الغسل وما يتصل بذلك)

(نوع في نواقض الوضوء) في الفتاوى السكران إذا أفاق وكان بحال لا يعرف الرجل من المرأة فعليه الوضوء جعل حده ما هو حده في باب الحد وهو اختيار الصدر الشهيد في الوقعات وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه إذا صار بحال يتمايل في مشيبيه انتقض وضوءه قيل هو الصحيح وكان أشبه بالفقه وأقرب للاحتياط (ق) إذا نام مستنداً بحيث لو أزيل لسقط لا تنتقض طهارته إذا كانت أليته مستقرتين وعليه الفتوى (ق) امرأة خرجت من فرجها دودة أو ربح فهو بمنزلة الحدث وعليه الفتوى (٣) في الفتاوى القهقهة في الصلاة المطلقة ناقضة لها والوضوء وحدها أن يسمع لها صوت بدت الأسنان أو لم تبد كذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ومعنى هذا أن يكون مسموعاً له ولم يقر به فان كان مسموعاً له دون جيرانه فهو صحيح ينتقض الصلاة دون الوضوء وهكذا ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده وهذا دون القهقهة الناقضة لهما وفوق التبسم الذي لا ينتقض شيئاً وبعض مشايخنا اعتبروا أن تبدوا نواجذه ويمنعه ذلك عن القراءة والتبسم فإذا كان كذلك ينتقض الوضوء والأفلا والأول هو المختار في الفتاوى إذا نام قاعداً وهو مستوفسقط على الأرض أن استيقظ حين سقط فلا وضوء عليه وإن لم يستيقظ إلا بعد سقوطه فعليه الوضوء لأنه لم يوجد النوم مضطجعا في الأول أصلاً وفي الثاني وجد وإن قل التفصيل هو

المختار والنسبة (١) إن سمع عن المضطجع ان كانت خفيفة ليست يحدث وان كانت ثقيلة فهي حدث والخفيفة أن يسمع عامة ما يقال عنده ويفهم والثقيلة أن لا يفهم عامة ما يقال عنده كذا عن الشيخ الامام الخلواني وفي الصاعدي حد امتداد النوم واسترخاء المفاصل أن يكون بحيث لا ينبه بأدنى شيء يسمعه وفي نظم (ز) اذا نام قائماً أو ساجدا ثم قهقهه لارواية في الاصول وقال أبو حنيفة تفسد الصلاة لا الوضوء وبه أخذ بعض مشايخنا وقال أكثرهم يفسد كلاهما والاول اختيار الصدر الشهيد في الوقعات لان القهقهة جعلت حدثاً محكماً بشرط أن تكون جنابة وفعل النائم لا يوصف بها ولو دخل بنية العصر في صلاة رجل يصلي الظهر لزمه المضى معه وهو متطوع وعليه الوضوء ان قهقهه وهذا على رواية باب الاذان أما على رواية باب الحدث وجواب زيادات الزيادات لا تجوز صلاة المأموم عند اختلاف الفرضين فلا تكون القهقهة في الصلاة ناقضة وهو المختار

(فصل في الشك في الوضوء)

اذا شك في ترك شيء مما لا بد له في الوضوء بعد الفراغ لا يلتفت اليه بخلاف ما اذا شك في خلاله قال الامام الرستغني رحمه الله تعالى في فوائده انه ان وقع هذا أول مرة يغسل ثانياً لان الحدث كان ثابتاً فيه قطعاً فلا يزول بالشك وان كان يعرض كثيراً يأخذ بالظاهر اذا رأى البلل على طرف ذكره وقد استنجى فلا وضوء عليه ولو كان في الصلاة مضى عليها كذا ذكره شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى ما لم يعلم أنه خرج من إحليله قال صاحب جامع الفتاوى ولعل هذا اذا كان زمن الاستنجاء قريباً قال الشيخ الامام الرستغني ان وقع هذا مرة بعد الوضوء هو المختار وان كان يعرض كثيراً فالجواب ما ذكرنا الكل في الفتاوى وسع المتأخرون في مس كتب الفقه بالكم للباوي والضرورة بلا خلاف بخلاف مس المحقق بكه فانه يكره وعند محمد لا يكره والاكثر أخذوا بهذه الرواية والغلاف الذي يحل المس معه هو المنفصل غير المشرز هو الاصح

(نوع في أسباب الجنابة وأحكامها)

الايلاج في احدى السبيلين اذا توارت الحشفة بوجوب الغسل على الفاعل والمفعول وان لم يوجد الانزال هذا هو المذهب وبشروط الانزال في ايلاج البهيمية والصغيرة التي لا يجماع مثلها ذكره في الاجناس اذا كان الانفصال عن مكانه وخروجه لا بشهوة فلا غسل عندنا بلا خلاف الا عيسى بن أبان يقول يجب كيفما خرج وهو قول الشافعي وفي الاجناس أنه لو اغتسل قبل النوم وقبل البول وصلى ثم خرج منه بقية المني فعليه إعادة الغسل دون الصلاة واذا بال نخرج من ذكره مني فان كان منشراً فعليه الغسل لانه وجد الخروج والانفصال على وجه الدق والشهوة فان كان منكسراً فعليه الوضوء لانعدام ما ذكرنا (ومما يتصل بهذا) اذا استيقظ وهوذا كراهته رأى في منامه مباشرة امرأة ولم ير بلا على شيء منه وبعد ساعة خرج منه مذى فلا غسل عليه لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من احتلم فلم ير بلا فلا شيء عليه وكذا في (ن) وكذا في غريب الرواية ذكره شام عن محمد في نوادره أنه اذا وجد البلل في طرف إحليله شبيه المذى ولم يذ كر حلماً ان كان ذكره ساكناً قبل النوم فعليه الغسل يعني عندهما وان كان

ثلاثين يوماً هل على من صام تسعة وعشرين يوماً قضاء يوم أم لا قضاء لانه صام على يقين بالرؤيا (أجاب) نعم على من صام تسعة وعشرين يوماً قضاء يوم والله أعلم (سئل) عن أهل مصر لم يروا هلال رمضان فخصر الى قاضي بلدهم شاهدان شهدا عنده أن قاضي الخانكاه مثل شهد عنده جماعة برؤية الهلال في ليلة رمضان وثبت ذلك عند القاضي وأمر بالصوم هل لقاضي مصر أن يأمر أهله بالصوم اذا ثبت عنده بشهادة الشاهدين المذكورين أم لا (أجاب) نعم اذا ثبت عنده بشهادة الشاهدين أمر أهل المصر وغيرهم بالصوم والله أعلم (سئل) عن نسي أن ينوي الصوم في رمضان ليلاً فنوآتهاراً قبل الزوال هل يصح صومه أم لا (أجاب) نعم يصح صومه والله أعلم (سئل) عن نظري الى امرأته وهو صائم في رمضان فغلبت عليه شهوته فأنزل هل يفسد صومه وعليه اعادته أم لا (أجاب) لا يفسد صومه بذلك والله أعلم (سئل) عن الصائم اذا احتلم في نهار رمضان هل يفسد صومه ويقضيه أم لا (أجاب) لا يفسد صومه بذلك والله أعلم (سئل) عن لاط وهو صائم في رمضان هل عليه كفارة أم لا (أجاب) نعم عليه

(١) ان سمع كذا في الاصل وفي الكلام تحريف ولعل الوجه ان تصدر عن المضطجع الخ كتبه معصمه

الکفارة والله أعلم (سئل) عن
أفطر في رمضان أياماً متعددة هل
يلزمه لكل يوم كفارة أو يجزيه
كفارة واحدة (أجاب) نعم حيث
تعدد الإفطار قبل التكفير يجزيه
كفارة واحدة والله أعلم (سئل)
عن استمنى بكفه في رمضان وهو
صائم هل يفسد صومه ويلزمه
القضاء والكفارة أم لا (أجاب)
نعم يلزمه القضاء والكفارة لفساد
صومه وبه صرح في البرازية
لكن في الخلاصة صرح بعدم
وجوب الكفارة وهو الظاهر الموافق
للقواعد والله أعلم (سئل) عن
أصبح جنباً في رمضان حتى طلعت
الشمس عليه هل يفسد صومه أم لا
(أجاب) لا يفسد والله أعلم

(كتاب الحج)

(سئل) عن المحرم إذا لبس ثوبه أو
عمامته من عذر ماذا يلزمه (أجاب)
يلزمه أن يذبح شاة إن شاء أو
يتصدق بثلاثة أمصوع من البر
على ستة مساكين أو يصوم ثلاثة
أيام والله أعلم (سئل) عن أركان
الحج ماهي (أجاب) أركان الحج
ثلاثة الاحرام والوقوف بعرفة
وطواف الزيادة والله أعلم (سئل)
عن وصي أو وارث دفع لا تحرد راحم
ليج عن موصيه أو ميثه فادعى أنه
حج عنه ولم يصدق الوصي أو الوارث
هل عليه أن يتكلف البيعة أو يصدق

(١) مطلب صاحب العذر إذا شد
عليه خرقه

منتشر عند النوم فعليه الوضوء لا غير لانه وجد سبب خروج المذي فيعتقد كونه مذنباً ويحال به
إليه الا اذا كان أكبر رأيه أنه منى رفق حينئذ يلزمه الغسل قال شمس الأئمة الحلاواني هذه
المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فيجب أن تحفظ وفي (الخلا) المرأة اذا احتلمت ولم
يخرج منها الماء اذا وجدت شهوة عند الانزال يجب الغسل والا لا وجوب ظاهر الرواية أنه
يشترط الخروج من الفرج الداخل الى الظاهر حتى لو لم يكن كذلك فلا غسل عليها قال السيد
الامام والفتوى على أنه لا غسل عليها وان انفصل الماء عن مكانه وبه يفتي الفقيه أبو جعفر
وشمس الأئمة الحلاواني وعليه الفتوى وفي الفتاوى امرأه قالت معي حتى يأتي نبي في النوم مرارا
وأجد في نفسي ما أجد من جماع زوجي فلا غسل عليها لان هذا حقيقة احتلام بلا ماء (س)
يكبر للجنب والحائض دعاء القنوت قيل لانه قرآن وهو اختيار الفقيه أبي الليث وهو رواية
عن محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية لا يكبر لانه ليس بقرآن قال الصدر الشهيد وعليه
الفتوى في الجنب لا يكتب القرآن وان وضع الصحيفة على الارض أو اللوح على الارض ولا
يضع يده على ذلك وان كان مادون الآية لان كتابته بمنزلة القراءة واستوى في القراءة الآية
ومادون الآية وهو الصحيح وأفتى الفقيه أبو جعفر بعدم الكراهة ان كان أقل من آية وكذا في
الكتابة ولو بقي الدرن بين أظفار المغتسل جاز لان الدرن تولد من هناك ولا يكلف ايصال الماء
تحت ويستوى فيه القروي والمدني هو الصحيح وفي مس الصبيان المصاحف على غير وضوء
يكبر والمختار أنه لا يكبر

(فصل في أصحاب الاعذار)

في الفتاوى من رعف أو سال من جرحه دم ينتظر آخر الوقت فان توشأ وصلى ثم خرج الوقت
ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع الدم توشأ وأعادها وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى
خرج الوقت أجزأته تلك الصلاة وحاصل هذا أن حد صيرورة الانسان صاحب عذر بسبب
الرعاف ونحوه وحد صيرور المرأة مستحاضة سواء والحد في ذلك أن يستمر الدم بها وقت صلاة
كاملاً اعتباراً للثبوت بالسقوط وقد شرط استيعاب الانقطاع وقتاً كاملاً لا سقوط العذر حتى
ان المستحاضة اذا انقطع دمها مقدار وقت صلاة كامل تخرج من أن تكون مستحاضة وان
كان أقل من ذلك لا وكذا في الثبوت (م) ثم صاحب الجرح اذا منع السيلان بحيلة خرج عن
كونه صاحب عذر والحائض لا وفي المستحاضة روايتان (١) صاحب العذر اذا شد عليه خرقه
فأصابها أكثر من قدر الدرهم أو أصاب ثوبه فتوشأ وصلى ولم يغسل ما أصابه ان كان بحال لو غسل
ينتجس فانيا قبل الفراغ من الصلاة جازله أن لا يغسله ويصلي والا فلا

(باب الحيض والنفاس وأحكامهما)

في الفتاوى الحيض دم مخصوص يخرج من رحمها في أوانه ويعرف بألوانه ويختص بنصائه
ويجب اثباته عند شرطه أجمعوا أنها اذا رأت ذلك مرتين ثم استمر بها الدم في الشهر الثالث فإنها
ترد إلى ما تولى عليه الدم مرتين في الفتاوى الصحيح أن الصفرة حيض حيثما رآها من غير
تفصيل عليه عامة المشايخ وهو المأخوذ به وصفتهما عند بعضهم أن تكون كصفرة السن وقيل
كصفرة التين وقيل كصفرة القرز والصحيح أنه ان كان بين الحمر والبياض وهو إلى الحمر أقرب فهو

بیمینه (أجاب) یصدق بيمينه ولا بدینه
علیه والله أعلم

(كتاب النكاح)

(سئل) عن بكر بالغة عاقلة زشيدة
وكلت من يزوجهام من آخر والاب
حاضر فزوجها الوكيل هل يصح
التزويج أم لا (أجاب) نعم يصح
ان كان من كف عا والله أعلم (سئل)
عن شخص مات وخلف بنتا صغيرة
في حضانه أمها فزوجت الام
باجني والبنيت عم فهل له أخذ
البنيت أم لا (أجاب) ان لم يكن للبنيت
من يقدم عليه فله أخذها والله
أعلم (سئل) عن امرأة حبست على
دين لا تحرف هل يلزم الزوج نفقتها
وهي بالسجن أم لا (أجاب) لا
يلزمه نفقتها والله أعلم (سئل)
عن رجل أنفق على معتدة الغير
ليتزوج بها فبعد المدة تزوجت بغيره
هل له الرجوع عليها بما أنفقه أم لا
(أجاب) نعم له الرجوع عليها بذلك
ان دفع اليها الدراهم لتنفقها على
نفسها والله أعلم (سئل) عن امرأة
حضرت الى الحاكم وأخبرته بأنها
خالية من الموانع الشرعية وزوجها
بزوج فبعد مدة ظهر لها زوج
وأثبت التزويج فهل يفرق بينهما
وعليها العدة أم لا (أجاب) نعم
يفرق بينهما وتجب العدة ان كان
لا يعلم النكاح والله أعلم (سئل) عن

(۱) مطلب کراہیۃ الجلووس فی المسجد للصنۃ

(٣) مطلب يمنع من يكتب في
المسجد بأجرة

حيض وان كان الى البياض أقرب فلا كذا قاله أبو علي الدقاق وهو المختار والسواد على مذهبهم جميعا حيض والبياض على مذهبهم جميعا ليس بحيض أو أنه من وقت جواز البلوغ الى وقت الاياس وهو ثابت في بنت التسع بلا خلاف نصابه أقله ثلاثة أيام وليالها ذكر في الاجناس أن المراد من ذكر اليا الى ليال تقع بين الايام وتغضى الايام بها حتى لورات عند الطلوع في يوم السبت وانقطع عند الشمس يوم الاثنين فهي قدرات ثلاثة أيام وليالها وماراته حيض وعن شمس الأئمة الخواص أن معنى قولهم لا غاية لاكثر الطهر أن الطهر طهر حقيقة وان طال الزمان به . وشرطه فراغ الرحم من الحمل عندنا وحكمه مس المحض بنذيلها وكما عند عامة المشايخ على أنه لا يكره بخلاف الجنب اذا وضعت الكر سفي آخر حيضها وقت العشاء ونامت فلما أصبحت بعد الفجر رأته أبيض فيحكم بطهرها من أول النوم حتى يجب عليها قضاء العشاء التيقن بطهرها في ذلك الوقت ولو وجدت عليه أثر الدم يحكم بحيضها من وقت الانتباه وذلك بعد الفجر حتى يجب عليها قضاء العشاء لخلو وقته عن الحيض (ن) المرأة اذا خرج بعض ولدها ان خرج الاقل لا تسقط الصلاة لان اكثر ليس بخارج فكأنه لم يخرج فتجب عليها وان لم تصل تصبر عاصية ثم كيف تصلى قالوا تؤتى بقدر فيجعل تحتها ويحفر لها حفيرة وتجلس هنالك وتصلى لثلاث تؤذى الولد المرأة اذا خرج ولدها ميتا من قبل سرتها وكان على سرتها قرحة فتشقت وخرج الولد ميتا وهي تعيش فان سال الدم من قبل السرة فحكمها حكم المستحاضة لا النساء تتوضأ لوقت كل صلاة ولا غسل عليها لان الدم النفاس يخرج من الرحم ولم يوجد وان سال الدم من الرحم صارت نفساء لوجود دم النفاس ولو كانت معتدة تنقضي العدة لانها وضعت حملها فدخلت تحت النص ولو كانت أمة تصير أم ولدان ادعاه مولاه ولو كان قال لها الزوج ان ولدت فأنت طالق طلقت لوجود الولد وأحكام النفاس كاحكام الحيض سوى أنه لا تنقضي به العدة والاستبراء والنساء لا تطلق السنة كالحائض

(نوع من حکم المسجد وما يليق به)

يكره مسح الرجل من الطين ونحوه بأسطوانة المسجد وبجائظته لان حكمه حكم المسجد وان مسح يردى المسجد يعنى الحشيش انطلق المجتمع في ناحيته أو بقطعة حصير محرقة أو غير محرقة ومطاقة لا بأس لانها ليست في حكم المسجد كذا قالوا والاولى ان لا يفعل وان مسح بستراب مجموع فيه لا بأس به لانه في حكم الكفاية وان كان منسبطا يكره كذا قال أبو القاسم الصغار وهو المختار لان حكم أرض المسجد (١) يكره الجلوس في المسجد للمصيبة ثلاثة أيام وقال أبو الليث لا بأس به والاول هو المختار ولا يلزم الغريم فيه لانه لم يبين مثله وعليه الفتوى

(فصل فیما یتعلق به وما یکره وما لا یکره)

لو اتخذ ممر في المسجد فان كان به مذبحا زدها للخرج وبغير عذر يكره ثم في موضع العذر يحترز
عن التكبيرا ما أمكن حتى قالوا عرفت اليوم مرة في الفتاوى الخطايط يخطط في المسجد يكره
ويروى أن عثمان رضي الله تعالى عنه رأى خياطاً في المسجد فأمر به فأخرج (٢) وكذا الوراق يكتب
فيه بالاجرة وكذا الفقهاء يكتبون الفقه فيه ويحجوه بأجر لانه عمل للعبادة والمسجد لم يبن له فاذا لم
يكن بأجر لا بأس به لانه في معنى تعلم العلم وأحكام الشريعة فيه جلوس المعلم في المسجد أو الوراق

ان كان حسيبة لا بأجر لا بأس به فاما عمل الخياطة ونحوه يكره فيه لا بحالة (١) يكره الجلوس فيه للصبي ثلاثا لان المسجد لم يبن لمثله هو المختار وان جلس له في غير المسجد ثلاثا فهو مريض فيه في شرح أدب القاضي عن الامام أبي علي النسفي أن المذهب عندنا ان لا يلزم الغريم في المسجد لانه لم يبن له والفتوى على هذا (ن) اعطاء سؤال المسجد المختار أنه اذا كانوا لا يتخطون رقاب الناس ولا يعبرون بين يدي المصلين ويسألون ما لا بد لهم منه ولا يلحون في السؤال فلا بأس بالسؤال ولا باعطائه (س) لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع قال خلف بن أيوب لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من يتصدق عليه وقال أبو بكر بن اسمعيل من تصدق بفلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون كفارة له فينبغي أن يتصدق قبل أن يدخل أو ينوي فيه التصدق ويتصدق اذا خرج منه (ط) أهل المسجد اذا باعوا حشيش المسجد ونعشاصار خلقا يجوز لكن يفتي أنه لا يجوز الا بأمر الحاكم (٢) قال العبد ذكرهنا ولكن فيه نظر بأنهم يؤذون مجاهرة ويؤذون الاخر مكابرة في الفتاوى يكره التحديث فيه بحديث الدنيا لورود الخبر أو الاثر الحديث في المسجد بأكل الحسنات كتمان كل البهم الحشيش يعني أولاد الضأن جمع جمعة بفتح الباء

(كتاب الصلاة)

من الفتاوى وهو مشتمل على فصول

(فصل) الاسفار في الفجر أفضل في الازمنة كلها الا صبيحة المزدلفة للحاج الا أنه لا يؤخر تأخير الخاف وقوعه في الوقت المكروه والمختار أنه لا يؤخر تأخير الا يمكن المسبوق قضاء ما سبق به في وقته وأداؤها ثانيا في الوقت ان فسد ما شرع فيه واختيار الطحاوي الجمع بين التغليس والاسفار يبدأ بالغسل ويطول القراءة فيحتم بالاسفار وهو حسن ولا سيما في جماعة الصلحاء والابرار ويؤخر العصر في الازمنة كلها ما لم يتغير الشمس واختلفوا فيه والاصح أنه اذا كان بحال يمكن احاطة البصر بالقرص ولا تحار العين فيه فقد تغير به تأخذ وقال بعضهم يعتبر تغير الضوء على الحوائط وبه قال قوم من السلف والمتأخرين ولا تأخذ به ويكره تأخير المغرب الا بعد السفر وهذا الاستثناء مذكور في كتاب الصلاة في آخر باب المريض وتأخير العشاء أفضل الى ثلث الليل وذكر الطحاوي الى الثلث مستحب والى النصف مباح وبعده الى الفجر مكروه بغير عذر يؤخر المغرب يوم الغيم قدر ما يستيقن بغروب الشمس والظهر بقدر ما يستيقن زوالها واختار بعض مشايخنا في العشاء أنه يؤخذ بقول أبي حنيفة في الشتاء يعتبر الشفق بياض الطول الليالي وعدم بقاء البياض الى ثلث الليل اذا ارتفعت الشمس قدر ربح أو ربحين تزول الكراهة وعند الامام أبي بكر محمد بن الفضل ما أمكن النظر في قرصها فهي في الطلوع فلا يباح فيه الصلاة فاذا تعذر جاز في الفتاوى استفتى الصدر الشهيد الكبير السعيد برهان الأئمة عبد العزيز رحمه الله تعالى وصوره الفتوى ان اقوم لا نجد وقت العشاء في بلدنا فان الشمس كما تغرب من جانب تطلع من الجانب الآخر فهل علينا صلاة العشاء فكتب لا قال صاحب جامع الفتاوى وهكذا كان يفتي أستاذنا الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهير الدين المرغيناني وسبعته شفاها المصلي في سراويل واحد اذا انكشف ما بين سترته وعورته ان كان ربعا فسدت صلاته لان ما بينهما عضو كامل والمراد منه حول جميع البدن فاذا انكشف ربعه

بكر قاصرة لها عمان في درجة واحدة فزوجها أحدهما ببلد وزوجها الآخر ببلد أخرى ولم يدرك الاول هل يفرق بينهما أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما والله أعلم (سئل) عن تزوج بامرأة وخلاها خلوته شرعية وطلقها هل عليها عدة أم لا (أجاب) نعم عليها العدة والله أعلم (سئل) عن النشوز الذي أسقط النفقة والكسوة (أجاب) هو الخروج من محل الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) عن المرأة اذا منعت زوجها من وطئها بعد ما دفع لها مهمل الصداق ودخل بها هل يكون نشوزا أم لا (أجاب) لا يكون ذلك نشوزا وله وطؤها كرها عليها والله أعلم (سئل) عن رجل ادعت عليه زوجته بأنه يريد السفر بها الى بلدة بعيدة ولم ترض بذلك وسألت الحاكم أن يحكم لها عليه بعدم السفر بها الا برضاها هل تصح دعواها ويحكم لها الحاكم بعدم السفر أولا (أجاب) نعم تصح دعواها عليه ويحكم لها الحاكم عليه بالمنع والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بكرا فوجدها ثيبا هل يصح النكاح وله الخيار أم لا (أجاب) نعم النكاح

(١) قوله يكره الجلوس الخ هذا مكرر مع ما سبق في الحقيقة قبله كتبه مصححه

(٢) قوله قال العبد ذكرهنا الخ كذا في أصله وهو سقيم وفيه تحريف فليحذر المقام اه

(٣) مطلب لا ينبغي التصديق على السائل في المسجد

كان فاحشا لو صلى بغير ازار وهو محلول الجلب جازوان كان خفيف اللحية قال الصدر الشهيد هو المختار لان السترا لا يجب عن الغير لان حكم العورة يظهر في حق الغير (ن) في قدم المرأة اختلاف والاصح أن القدم منها ليست بعورة (ن) اذا صلت وشعرها تحت الاذنين مكشوف قدر الربع لم يجز لان في كون الشعر المسترسل عورة روايتين والمختار أنه عورة وفي الاجناس للصغيرة أن تصلى بغير قناع لان صلاتها ليست فرضا بل هي اعتياد والمختار أن تصلى بقناع لاعتاد ما يجب عليها بعد البلوغ

(فصل في طهارة مكان الصلاة)

(س) اذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه لكن اذا سجد وقعت ثيابه على مكان نجس يابس أو نوب نجس يابس جازت (م) طهارة موضع الركبتين ليس بشرط عندهم جميعا هو المختار اذا كان موضع احدى القدمين طاهرا وموضع الاخرى غير طاهر فوضع قدميه قال به منهم يجوز لان فرض القيام يتأدى باحداهما فيجعل وضع الاخرى عدما عن الامام الزاهد الصفار رجه الله تعالى أن الاصح أنه لا يجوز وكذا أفق الامام أبو بكر محمد بن الفضل والمعنى ظاهر ولو بسط كنهه على النجاسة فيه اختلاف المشايخ قال صاحب جامع الفتاوى سمعت أستاذي رحمه الله تعالى أن الصحيح أنه لا يجوز ولو صلى على بساط في أحد طرفيه نجاسة جازت اذا صلى على طرف آخر سواء تحركت بتحريكه الجانب النجس أولا هكذا اختار الفقيه أبو جعفر لانه غير مستعمل لها قال وانما تعتبر الحركة بتحريكه اذا كان لا بسا للشوب كالمنديل والملاء فاذا كان في أحد طرفيها نجاسة وصلى معها والطرف الذي به النجاسة على الارض فالامر فيه على التفصيل ان تحركه بانتقاله لا يجوز لانه يصير مستعملا للنجاسة حكما وان كان لا يتحرك جاز في الفتاوى اذا صلى على الدابة والسرج نجس ان كان على السرج دم أو عذرة أو نحوهما أكثر من قدر الدرهم لم يجز وان كان عليه عرق الحمار ولعابه جاز لانه مشكل وهذا معنى قول أصحابنا اذا صلى على الدابة وسرجهما نجس يجوز قالوا وهذا امر اد محمد بقوله اذا كان سرجه قدر الدرهم ففسد صلاته ومن مشايخنا من قال لا بل تأويل ما ذكره محمد في الكتاب أن تكون النجاسة في باطن السرج لان قراره على الظهر فلا بأس به كالمصلى على بساط طاهر بسط على أرض نجسة فاما اذا كان على طاهره في موضع الجلوس أو الركبتين أكثر من قدر الدرهم فلا يجوز كذا روى عن محمد بن مقاتل وأبي حفص الكبير ومن مشايخنا من قال اذا كان موضع العز طاهر فقط يجوز لان قراره عليه بالقدمين ويمكنه الاداء في الجملة والصحيح أنه يجزى به في الوجوه كلها اليه أشار الحاكم الشهيد قال ان كل ذلك على السواء وشئ منها لا يمنع الجواز لانه عاجز عن النزول حكما وطهارة المكان تسقط بالجزء حكما وهو المختار وعليه الفتوى

(فصل في استقبال القبلة)

كل من كان بحضرة الكعبة فعليه اصابة عينها ومن كان غائبا فعليه اصابة جهتها ويشترط نية عينها عنده وعندهما لا يشترط نية الكعبة مع استقباله جهتها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل هي شرط يعنى ينوى العرصة دون البناء والصحيح انه لا يشترط النية كالأشترط النية في الوضوء في الفتاوى اذا رفعت الكعبة من مكانها لزيارة أصحاب الكرامة كما جاء في الآثار وفي تلك الحالة جازت صلاة المتوجهين الى أرضها (الحا) أن نوى مقام ابراهيم الصحيح أنه لا يجوز

صحيح ولا خيار والله أعلم (سئل) عن ولي الصغير اذا كان فاسقا هل يصح منه التزويج أم لا (أجاب) نعم يصح تزويجه والله أعلم (سئل) عن رجل قبل أجنبية بشهوة أو لسهها كذلك هل تحرم عليه أصولها وفروعها أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه أصولها وفروعها بذلك والله أعلم (سئل) عن رجل طلق امرأته وله منها ولد فطيم وهو في حضانتها هل تستحق عليه أجرة الحضانة أم لا (أجاب) نعم تستحق عليه أجرة الحضانة مادام في حضانتها والله أعلم (سئل) عن رجل اشترى جارية واستولدها ولدا وغاب عنها مسدة فزوج آخرها وأنت منه بنت طانا أنه مات فحضر بعد ذلك فزنى بك تزويج البنت السيد أم الاب (أجاب) الولاية للسيد لا للاب والله أعلم (سئل) عن زوج امرأته نكاحا فاسدا وطلقها قبل الدخول هل له أن يتزوج بأمرها أم لا (أجاب) نعم يحل له ولا يمنع من العقد عليها التزويج بابتها كما ذكر والله أعلم (سئل) عن رجل خطب بنتا فذكرت أمها أنها أرضعت الخاطب فهل يقبل قولها بفردتها أم لا يقبل ويحل له أن يتزوج بها (أجاب) لا يقبل قولها بفردتها ويحل له أن يتزوج بها والله أعلم (سئل) عن رجل زوج ابنته من آخر ولم يمكنه منها فهل يجبره الحاكم على التمكن بعد وفاة مهمل صداقها أم لا (أجاب) نعم يجبره الحاكم على ذلك وللزوج ان

الآن بنوى بذلك جهة الكعبة (ن) اذا صلى الى غير القبلة فوافقته الكعبة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر لانه كالمستخف بالدين ولانه شعار الكفر كالترني وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكذا الوصلى بغير طهارة أو مع الثوب النجس وفصل القاضي الامام على السغدي فقال لوصلى الى غير القبلة أو مع الثوب النجس متمم الا يكفر لان ذلك جائز في الجملة لما عرف وأما الوصلى بغير طهارة متمم الا يكفر قال الصدر الشهيد وبه تأخذ وفي (ق) اذا اعتقد جواز الصلاة بغير طهارة يكفر وعليه الفتوى في الفتاوى المصلى اذا دفعه رجل عن مقامه ثم أقامه يصلى من غير أن حول وجهه لم تفسد صلاته (س) المصلى اذا تحول وجهه عن القبلة ان تحول صدره معه تفسد لانه تم التحول لو أن مريضاً صاحب فراش لا يمكنه أن يتحول وليس يحضرته من يوجهه تحزبه صلاته المفروضة حيث توجه وكذا الصحيح اذا كان محتفياً من العدو وغيره ويخاف لو تحول واستقبلها أن يشعر به العدو وجازله أن يصلى قاعداً أو قائماً أو مضطجعا بآباء حيثما كان وجهه (في التحري) ذكر في غريب الرواية ثلاثة مسافرون صلوا جماعة بالتحري وأحد المقتدين لاحق في ركعة بأن نام والثاني مسبوق بركعة فلما فرغ الامام تبين انه أخطأ فاللاحق يستقبل الصلاة لانه لو أتم يلزمه أحد الأمرين الغير المشروعين إما التوجه الى غير القبلة عن اختيار أو مخالفة امامه وأما المسبوق يتحول وجهه ويتم صلاته لانه كالمفرد (ن) من اشتبهت عليه القبلة فأخبره رجلاً أن القبلة هنا ووقع اجتهاده الى جانب آخر فان كان من أهل ذلك الموضع لا يجوز له إلا أن يأخذ بقولهما لان خبرهما فوق اجتهاده وان لم يكونا كذلك لا يترك اجتهاده باجتهاد غيره (نوع في النية) النية شرط ويكفي للتفعل نية مطلق الصلاة وكذا في التراويح والسنن عند عامتهم والمختار أن السنن والتراويح لا تتأدى بطلاق النية اجماعاً في جامع الاصول والذخيرة الاختيار في السنن أن بنوى الصلاة متابعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي التراويح ذكر بعض المتقدمين أن الاصح أنه لا يجوز بنية التطوع أو نية صلاة مطلقة لانه سنة والسنة لا تتأدى بنية التطوع هو المختار ولا بد للمفترض المنفرد من نية الفرض المعين في الوقت كالظهر ونحوه واذا عينه في اشتراط فرض الوقت اختلاف المشايخ لان الظاهر نوعان وقى وقائت والاطهر أنه لا يشترط لان الوقتي مشروع فيه والفائت غير مشروع فيه وكان الوقتي أخص به فينصرف اليه كنفد البلد عند ذكر الدراهم مطلقاً اذا نوى فرض الوقت أو ظهر الوقت لا يشترط عدد الركعات اذا شك في خروج وقت الظهر ونحوه فنوى ظهر الوقت وقد خرج يجوز بناء على أن الاداء يجوز بنية القضاء وكذا على القلب هو المختار حكم الامام حكم المنفرد لما عرف ولو نوى الشروع أو الدخول في صلاة الامام اختلفوا فيه والاصح أنه يجزئه ولو نوى الاقتداء به في صلاته ولم يعينها اختلف المشايخ فيه والمختار أنه لا يجزئه ولو نوى صلاة الامام لا يجزئه اجماعاً (ل) ولو قال اقتديت بهذا الشيخ وهو شاب صح لان الشاب يدعى شيخاً للتعظيم ولو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لا يصح قال ان كانت هذه القعدة الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت به لا يصح الاقتداء أصلاً لتردد في النية كإحدى الصوم اذا نوى ان كان غداً من رمضان فأنا صائم وان لم يكن فليست بصائم فتبين انه من رمضان لا يكون صائماً ولو قال ان كانت الاولى اقتديت به في الفريضة وان كانت الاخيرة اقتديت به تطوعاً لا يصح في الفرض لعدم الاكتفاء بأصل النية فيه ويصح في التطوع لاكتفائه به هنا فرق بين الصوم والصلاة في هذا وجه الفرق هو أن (١) الجهتين يطلان فيها فتبقى نية أصل الصلاة وأصل

ظفرها أن يطأها والله أعلم (سئل) عن رجل زوج ابنته القاصرة من آخر بصدق معلوم بعضه مقبوض وبعضه يحل بموت أو فراق فبلغت البنت فهل لها مطالبة على الزوج بالبعض المؤجل أم لا مطالبة لها به (أجاب) لا مطالبة لها به الا بعد موت أو فراق والله أعلم (سئل) عن امرأة حامل من الزنا هل يجوز العقد عليها أم لا (أجاب) نعم يجوز العقد عليها ولا يطؤها حتى تضع والله أعلم (سئل) عن الاب اذا زوج ابنته البكر البالغة هل يملك قبض محل صداقها قبل التسليم الى الزوج بلا توكيل منها أولاً (أجاب) نعم يملك ذلك والله أعلم (سئل) عن الحاكم الحنفى اذا زوج بالولاية الشرعية القاصرة بمهر المثل من كفء هل يكون تزويجه حكماً ليس للخالف نقضه أم لا (أجاب) نعم تزويجه حكماً رافع للخلاف لا يجوز لغيره أن ينقضه والله أعلم (سئل) عن امرأة أقامت بينة عند الحاكم أن زوجها فلا ناغاب عنها وتركها بالانفقة ولا متفق شرعي وفسخ الحاكم النكاح على قاعدة مذهبه فبعد مضي العدة حضرت الى الحاكم حنفى فزوجهما من آخر هل يسوغ له ذلك أم لا (أجاب) نعم يسوغ له ذلك والله أعلم (سئل) عن القاضي المولى نائبه هل يملك تزويج الصغار والصغار أم لا (أجاب) ان قوض اليه من له ولاية ذلك يملك

(١) الجهتين كذا في الاصل وانظر شرح ركنه معجمه

الصوم وفرض رمضان يتأدى بأصل النية وصلاة الفرض لا تتأدى إلا بالنية المتقدمة يجوز جمع العبادات إذا لم يفصل بينهما بما يخالفها عند محمد تيسيرا لا مبرورا ودفع العرج ذكره في الواقعات وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن خرج عن منزله يريد أن يصلي الظهر بجماعة فلما انتهى إلى الإمام كبر ولم تحضره النية تلك الساعة جازوهي تلك الصلاة بعينها قال محمد بن مقاتل لأعرف أحدا من أصحابنا خالفه في هذا وبه نأخذ لأن النية المتقدمة على العبادة إذا لم يعترض عليها سدا تبقى حكما في الصلاة وأما وقت نية المقتدى للاقتداء عند عامتهم إذا نوى الاقتداء به حين وقف هو موقف الإمامة يجوز وقوم من مشايخ بخاري قالوا لا يجوز ما لم يكبر الإمام ومنهم من قال ينوى الاقتداء به بعد قوله الله وقبل قوله أكبر والصحيح قول العامة وبه أفتى الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد والحاكم عبد الرحمن الكاتب والمعتبر أن النية في هذه الفصول كلها نية القلب دون اللفظ لكن يستحب أن يتكلم بلسانه مع ذلك هو المختار (ن) وإن افتتح الصلاة لوجه الله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو في الصلاة على ما أسس لأن التعرض عن اعتراض مثله متعذر

(فصل في تكبيرة الافتتاح)

هي فرض وينبغي أن يكبر قائما وهو مستويا له أشار محمد رحمه الله تعالى في الفتاوى إذا انتهى إلى الإمام وهو راكع فكبر وهو إلى الركوع أقرب مقتديا به لم يجز لما قلنا ولو كان إلى القيام أقرب جازا سقطا لا اعتبار ذلك القدر من الانحناء فكأنه كبر قائما مستويا وإن كبر وهو راكع فسدت تكبيرته وصلاته لفوات التكبير قائما وأما فضيلة تكبيرة الافتتاح التي هي خير من الدنيا وما فيها بأن يكبر مقارنا للإمام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بأن يكبر حالة الشاء ورفع اليدين عند التكبير سنة وعن أبي حنيفة أن تركه جاز وإن رفع فهو أفضل والاول هو المختار وقال الإمام الزاهد الصفار إن تركه أحيا بالأيام وإن اعتاد ذلك يأنثم وأما وقته عن أبي يوسف أنه يقرن التكبير برفعهما وبه أخذ الإمام خواهر زاده والإمام الزاهد الصفار وقال الفقيه أبو جعفر يستقبل ببطون كفيه القبلة فإذا استقرت في موضع محاذة الإبهامين شحمتي الأذنين يكبر وقال الشيخ الإمام الأجل السرخسي على هذا عامة المشايخ فتأخذه (الخا) أجمعوا على أن المقتدى لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام من ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات في نوادر رستم لا يفرج أصابعه كل التفريج في شيء من الصلاة ولا يضمها كل الضم إلا في موضعين في الركوع يفرج للأخذ وفي السجود يضم كل الضم ليكون أعون على الوضع بالسنة (د) إذا رفعهما ما تحترم لا يرسلهما بل يضعهما لأنه قيام فيه ذكر مسنون فاختار فيه هذا وكذا في القنوت وصلاة الجنازة وكذا في كل قيام فيه ذكر مسنون وأما القومة اختار في (ن) الإرسال وكذا أورده الصدر الشهيد حسام الدين واختاره وكذا أبوه الصدر السعيد برهان الدين وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي كلهم أفتوا بأن كل قيام ليس فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الإرسال وقوم آخرون من كبار مشايخ بخاري وسمير قنداختاروا الوضع تحقيقا لمخالفة الروافض وبه نأخذ في الفتاوى لا يزيد في ثناء الافتتاح بعد التكبير على ما هو المعروف ولا يقل جل ثناؤه لكن في الفرائض لأن الأصل في الفرائض أن لا يزداد فيها على ما هو المشهور ومن الأذكار

والإلوان كتب في تقليد المفوض الاستخلاف عنه كذلك والله أعلم (سئل) عن تزوج بكرا ودخل بها ولم يصحبها فهل لها أن ترفعه إلى الحاكم ليؤجله سنة ويطلق عليه أم لا (أجاب) إن كانت بالغة لها أن ترفع أمرها إلى الحاكم لينظر في أمره إن كان عنينا أجله الحاكم سنة فإن قربها في المدة والافرق الحاكم بينهما بطلبها ويكون طلاقا باتنا والله أعلم (سئل) عن الصغيرة إذا كان لها وليان في درجة واحدة هل عليك كل منهما التزوج بأنفراده وإذا زوج أحدهما لا يفتقر إلى الإجازة الآخر أم لا (أجاب) نعم عليك كل منهما التزوج على أنفراده وإذا زوج أحدهما لا يفتقر إلى الإجازة الآخر والله أعلم (سئل) عن الولي الأقرب إذا امتنع من التزوج هل للولي الأبعد التزوج أم لا (أجاب) للولي الأبعد التزوج لا الحاكم والله أعلم (سئل) عن شخص تزوج امرأة فآخبرته أمها أنها أرضعته فهل تحرم عليه الزوجة بذلك الأخبار أم لا (أجاب) لا تحرم عليه ولا بد من ثبوته (سئل) عن رجل خلا بزوجه خلوة شرعية ثم تصادقا على عدم الوطء وطلقها هل يحل له أن يتزوج بآبائها بعد العدة (أجاب) نعم يحل له أن يتزوج بآبائها بعد العدة والله أعلم (سئل) عن تزوج امرأة وخلصها وادعى عدم الوطء وصدقه عليه وطلقها هل يلزمه نصف المهر أو كامله

(باب القراءة)

يفتح القراءة بالتعوذ والمختار أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم تأسيساً بالكتاب ولو قال أستعذ بالله جاز واختاره بعض المتأخرين لأنه أبلغ موافقة لما في الكتاب وأما أحدها فتصحح الحروف في القراءة أمر لا بد منه واسماع نفسه عن الفقيه أبي جعفر والامام أبي بكر محمد بن الفضل أنه شرط وبه أخذ عامة المشايخ وهو المختار . وكل حكم يتعلق بالذكر نحو التسمية على الذبيحة والاستثناء في الميمن والطلاق والعناق والبيع على هذا وأما محلها في الفرائض الاوليان (ن) والقراءة في الاخرين أفضل من السكوت والتسبيح لتكون صلاته جائزة بيقين وهو الصحيح من الروايات . في الفتاوى اذا قرأ آية قصيرة وهي كلمات أو كلمتان نحو والله على كل شيء قدير والله بكل شيء عليم انه فكر وقدر فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر ثم تطير بحجته عنده بلا خلاف بين مشايخنا أما اذا قرأ آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو مدهامتان أو حرف واحد نحو ق ص ن اختلف المشايخ . واذا قرأ آية الكرسي أو المداينة في ركعتين اختلفوا على قول أبي حنيفة وعامة شيعته على أنه يجوز . في نوادر المعلى عن أبي حنيفة انه اذا كان لا يحسن الا هذه الآية وهو قوله الحمد لله رب العالمين فانه يقرأها في كل ركعة مرة ولا يكررها فتجوز صلته في قوله . المنفرد فيما يجهر فيه بخبرين الجهر والخافتة في عامة الروايات وفي رواية أبي حفص ان الجهر بها أفضل وبه نأخذ اذا كان في الوقت (ك) الافضل في نوافل الليل أن يكون بين الجهر والخافتة

(فصل فيما يكره منها وما لا يكره)

(ط) توقيت شيء من القرآن لشيء من الصلاة بكره قالوا هذا اذا اعتقد أن لا تجوز الصلاة بدونه . اذا كرر آية واحدة في التطوع لا يكره وفي الفرائض يكره . ولو قرأ بعض السورة في ركعة وبعضها في أخرى قالوا يكره وكانهم أرادوا بذلك سورة قصيرة وروى عيسى بن أبان عن أصحابنا انه لا يكره . ولو قرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة فانه لا ينبغي ذلك عن أصحابنا لانه عند أكثر مشايخنا مكروه . اذا جمع بين سورتين بينهما سور أو سورة واحدة في ركعة واحدة فانه يكره واختلفت الاقوال والمختار ان كانت السورة طويلة لا يكره لانها تصير كالسور وقال بعضهم لا يكره أصلاً . ولو قرأ في ركعة سورة وفي الثانية سورة أطول منها ان كان التفاوت قليلاً لا يكره وان كان كثيراً يكره لانهم قدروا ذلك بآيتين أو ثلاث قال صدر الاسلام أبو اليسر هذا في الفرائض وفي السنن والنوافل لا يكره الكل في الفتاوى (س) تطويل الثانية على الاولى بقليل لا يكره قالوا والقليل مقترباً آية أو آيتين وان كان التفاوت بثلاث فما فوقها لاشك أنه يكره

(باب زلة القارئ)

في الفتاوى قال سعد بن معاذ المروزي من قرأ فلا يحترنك قولهم اننا نعلم نصب انافان كان عالماً بالنحو والاعراب فقد كفر وبانت منه امراته وان كان جاهلاً فقدت صلته ولا يكفر وعن أحمد العياضى أنه كان يقول لا يكفر وعليه الفتوى وروى أبو عصمة فبين قرأ انما يخشى الله من عباده العلماء بالضم في قوله الله فسدت صلته وكفر وبانت امراته وهو قول سفيان وابن

(أجاب) يلزمه كامل المهر والله أعلم (سئل) عن البكر البالغة اذا زوجها أبوها بولاية الاجبار عند الحاكم الذي يرامو حكمه يصح هل لها رد النكاح بعد ذلك عند حاكم حنفى ويحكم بطلانه أم لا (أجاب) ليس لها الرد بعد ذلك ولا للحاكم الحنفى ان يحكم بطلانه والله أعلم (سئل) رحمه الله عن امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فانكر ثم ادعى عليها بالتزويج وأقام بينة هل تقبل ويقضى بالنكاح أم لا (أجاب) نعم تقبل ويقضى بالنكاح والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا عقد لها أبوها وهي في حضنة الأم أو غيرها هل تسقط الحضنة بذلك وتؤخذ من الحضنة لها أم لا (أجاب) لا تسقط الحضنة بذلك ولا تؤخذ من الحضنة وتستمر عندها الى نهاية الحضنة بان تصير مشتهة مطيعة للوطء والله أعلم (سئل) عن رجل وكل آخر بأن يزوجها امرأة معينة بغير معين فزوجها منه بأكثر مما سماه له ولم يعلم بذلك حتى دخل بها هل يلزمه ما سماه له أو ما وقع العقد عليه (أجاب) يلزمه المسمى بالعقد ان رضى به والا فلا قل من المسمى ومن مهر المثل والله أعلم (سئل) عن تأجيل المهر الى وقت الطلاق أو الى الموت هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح والله أعلم (سئل) اذا طلق

سرين وأبي حنيفة وأصحابه وعن بعض أصحابه أنه لا تفسد صلاته لأن قوله يخشى أي يعلم
(فصل في النسبة) أن قرأ ومريم ابنة عيسى بن سارة تفسد صلاته بلا خلاف
 لأنه ليس في القرآن هذا الاسم وإن كان في القرآن بأن قرأ مريم ابنة لقمان فعن أبي يوسف
 أنه لا تفسد صلاته وعن محمد أنها تفسد وكذا عن أبي يوسف وهو قول عامة مشايخنا رجحهم
 الله تعالى

(فصل في الاعراب)

عن أبي حنيفة فبين قرأ وأذا ابتلى إبراهيم ربه برفع الميم لا تفسد الصلاة لأن الابتلاء من العبد
 السؤال وأظهار الحاجة والصحيح أنها تفسد ولا يسمى أظهار الحاجة ابتلاء . ولو قرأ قل
 أغير الله أتخذ وليا فاطر السموات والأرض وهو يطعم ولا يطعم بنصب الياء من الأول ونصب
 العين منه ورفع الياء من الثاني وكسر العين أفتى عامة الأئمة بفساد الصلاة فبلغ ذلك
 الشيخ السروني المقرئ فأخذ برأيه قراءة الأعشى ووجهه أغير الله أتخذ وليا ذلك الولي يطعم
 ولا يطعم فأخبروا بذلك فرجعوا . ولو قرأ بكسر اللام من قوله إن الله يرى عن المشركين
 ورسوله الصحيح أنها لا تفسد

(فصل) إذا ترك التشديد والمد والتوك لا يغير المعنى لا تفسد صلاته كما لو قرأ ملعونين أينما
 ثقفوا أخذوا وقتوا ونقتلوا بغير تشديد وكذا لو قرأ يدرككم الموت وأظهر الكاف الأولى وإن
 غير المعنى بأن قرأ رب الناس وترك تشديد الباء أو قرأ أن النفس لا مارة بالسوء وترك تشديد
 الميم فعند بعضهم لا تفسد صلاته وقال عامة العلماء تفسد وأما إذا ترك التشديد من قوله فن
 أظلم ممن كذب بآيات الله أو شدد في قوله ومن أظلم ممن كذب على الله قال بعضهم تفسد وقال
 بعضهم لا تفسد الصلاة لأن المعنى يقرب وعليه الفتوى وإن ترك المد وتركه لا يغير المعنى
 لا تفسد الصلاة كما لو ترك المد من قوله أولئك أو من قوله أنا أعطيناك أو من قوله انما أنت أو غير
 المعنى بأن ترك المد من قوله سواء عليهم أو من قوله دعاء ونداء قيل تفسد الصلاة وقال بعضهم
 لا تفسد لأن في مراقبة المد والتشديد حرجا وهو المختار . ولو قرأ الفاجر مكان الأئيم في قوله
 تعالى طعام الأئيم فصلاته تامة على قول أصحابنا رجحهم الله تعالى ولو قرأ رب رب العالمين أو قرأ
 ملك ملك يوم الدين قال بعضهم لا تفسد والصحيح تفسد . ولو قرأ فالحم يؤمنون لم تفسد صلاته
 عند بعضهم والصحيح أنها تفسد . لكن في الاعراب إن كان لا يغير المعنى لا تفسد الصلاة بالإجماع
 وإن غير المعنى تغيرا فاحشا كما لو تعمد به يكفر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تفسد الصلاة
 وبه يفتي لأن في اعتبار الصواب في الاعراب إيقاع الناس في الحرج والخرج مرفوع شرعا
 . ولو قرأ لا ترفعوا أصواتكم أو قرأ أن الذين يغضون أصواتهم يرفع التاء فيهما أو قرأ الرحمن
 على العرش استوى بنصب نون الرحمن لا تفسد صلاته بالإجماع . إذا وقف في غير موضع
 الوقف أو ابتدأ من غير موضع الابتداء إن كان لا يغير المعنى تغيرا فاحشا لا تفسد صلاته بالإجماع
 بين علمائنا رجحهم الله تعالى وإن كان يغير به المعنى لا تفسد صلاته أيضا عند عامة علمائنا وعند
 بعض علمائنا تفسد صلاته والفتوى على عدم الفساد بكل حال لما في مراعاة الوقف والوصل
 والابتداء خشية إيقاع الناس في الحرج . إذا فصل بين النعت والمنعوت والصفة والموصوف
 بأن قرأ أنه كان عبدا وقف ثم ابتدأ بالشكور لا تفسد صلاته بالإجماع بين علمائنا رجحهم الله

الرجل امرأته طلاقا رجعيها هل
 يتجمل المهر المؤجل عليه إلى وقت
 الطلاق أم لا يتجمل ويتجمل بالطلاق
 البائن (أجاب) يتجمل بالطلاق
 الرجعي والله أعلم (سئل) عن
 تزوج امرأة بمهر معلوم ثم جدد
 النكاح بمهر أكثر منه هل يلزمه
 الأول أم الثاني (أجاب) يلزمه
 الأول والله أعلم (سئل) عن
 الولي في النكاح إذا امتنع عن
 التزويج حتى يأخذ شيئا من الزوج
 فدفعه له الزوج هل للزوج الرجوع
 به عليه أم لا (أجاب) نعم له
 الرجوع عليه به لأنها رشوة والله
 أعلم (سئل) عن امرأة بالغة
 وكلت آخرى تزويجها من فلان
 فزوجها الوكيل بحضرتها
 وحضرة شاهد واحد هل يصح
 العقد أم لا (أجاب) نعم يصح
 العقد والله أعلم (سئل) عن
 رجل قال لأجنبية هذه أختي ثم
 تزوجها بعد ذلك هل يصح
 النكاح أم لا (أجاب) إن كذب
 نفسه وصدقته على ذلك يصح
 النكاح والله أعلم (سئل) عن
 المرأة الغنية إذا كان لها محرم
 وأرادت أن تحج حجة الاسلام هل
 لزوجها منعها أم لا (أجاب)
 ليس له منعها ولها أن تحج بلا
 إذنه والله أعلم (سئل) عن

تعالى وان كان لا يحسن هذا الوقف ولو قرأ شهد الله أنه لا اله ووقف ثم قال الاله أو قرأ
وقالت التصاري ووقف ثم قال المسيح ابن الله ففي هذه الوجوه لا تفسد عند علماء المالذ كراما من
الخرج . في جامع الأصول اذا وصل حرفا من كلمة بكلمة أخرى قال بعضهم تفسد صلاته وقال
عامة العلماء لا تفسد وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان يعلم أن القرآن كيف هو الا أنه جرى
على لسانه هذا لا تفسد صلاته وان كان في اعتقاده أن القرآن كذلك تفسد صلاته . ولو قرأ
اياله نعبد ووصل كاف اياله بنون نعبد أو قرأ انا أعطيناك الكوثر ووصل كاف انا أعطيناك
بلام الكوثر أو قرأ غير المغضوب عليهم ووصل الباء بالعين وما أشبه ذلك فعلى قول بعض
العلماء تفسد صلاته وعلى قول عامة العلماء لا تفسد لانه عسى لا يمكنه السكتة في مثل هذه
المواضع لا يقع الفصل فلوراعينا ذلك يقع الناس في الخرج . اذا ذكر بعض الكلمة وما أتتها
امالا انقطع النفس اولانه نسي الباقي ثم تذكر الباقي بأن أراد أن يقول الحمد لله فلما قال أل
انقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكره وقال حمد لله أو قرأ الفاتحة والسورة ثم نسي قراءته فأراد
أن يقرأ فلما قال أل تذكر أنه قد كان قرأ فترك ذلك وركع أو ذكر بعض الكلمة ولم يذكر
البعض وذكر كلمة أخرى ففي هذه الصور كلها وما شاكلها تفسد صلاته عند بعض المشايخ وبه
كان يفتي شمس الأئمة الحلواني وذكر نجم الدين النسي في الخصائل في فصل زلة القارئ هذه
المسائل وفرق بين الاسم والفعل فقال في الاسم اذا قرأ أل وترك الباقي لا تفسد صلاته وفي الفعل
اذا ترك البعض وذكر البعض بأن أراد أن يقرأ يشكرون فقال يش وترك الباقي تفسد صلاته
والفرق أن الالف واللام في الاسماء بمنزلة قد في الافعال فلم يوجب تغيرا فاحشا فلا تفسد به
الصلاة . اذا قرأ آية مكان آية ان وقف على الآية وقفانما ثم ابتدأ بآية أخرى لا تفسد
صلاته وان تغير به المعنى لان هذا الانتقال من آية الى آية وان لم يقف ووصل الآية بالآية ان
كان لا يتغير المعنى لا تفسد الصلاة وان تغير به المعنى قال عامة أصحابنا تفسد صلاته وبعض
أصحابنا لا وهو اختيار فخر الاسلام أبي اليسر رحمه الله تعالى

(فصل في ذكر آية مكان آية) اذا غير المعنى بأن قرأ ان الابرار في حيم أو قرأ ان الذين
كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم خير البرية أو قرأ ترهقها
قتره أولئك هم المؤمنون حقا هل يوجب فساد الصلاة فقد اختلفوا منهم من لا يوجب الفساد
للضرورة ومنهم من يوجب الفساد لفتح المعنى وخروجه من أن يكون قرأنا وعليه الفتوى وهو
اختيار أبي يوسف وسفيان الثوري وابن المبارك رحمهم الله تعالى ومن المتأخرين القاضي
الامام أبو اليسر رحمه الله تعالى ولو قرأ بالفارسية وليس يذكر لله تعالى تفسد صلاته بالاتفاق
وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الرجوع عن القول بجواز الصلاة بالفارسية من الفتاوى والله
سبحانه أعلم

(فصل في القراءة بالفارسية)

ذكر أبو سعيد البردعي أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى انما جاز بالفارسية خاصة دون غيرها
على ما في الحديث لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية (١) والاصح أن الاختيار في
الاسنة واللغات والتركية والهندية والرومية سواء لكن جوز أبو حنيفة رحمه الله اذا كان
معنى القرآن مع مطابقة نظمه نحو أن يقرأ مكان قوله تعالى فبجراؤه جهنم بس منزلتي وي دوزخ

رجل تزوج امرأة بعصر المحروسة
ودخل بها وأقام معها مدة وأراد
أن ينقلها الى الخانكاه فهل
له ذلك بدون رضاها أم لا (أجاب)
نعم له ذلك حيث وفاها معجل
صداقها وكان الطريق آمنا والله
أعلم (سئل) عن رجل تزوج
بكرة وطلقها قبل الدخول هل له
أن يتزوج بامها أم لا (أجاب)
لا يحل له أن يتزوج بامها والله أعلم
(سئل) عن خطب امرأة خطبة
شرعية ثم تزوجت بغير الخاطب
فهل يصح التزويج أم يمنع من
ذلك الخطبة السابقة (أجاب)
نعم يصح التزويج ولا يمنع من ذلك
الخطبة المذكورة والله أعلم
(سئل) عن تزوج بامه على
حره هل يصح أم لا (أجاب)
لا يصح والله أعلم (سئل)
عن تزوج امرأة لها ولد من غيره
أشهد على نفسه أنه رضى به أن
يأكل من مأكوله ويشرب من
مشروبه وينام على فراشه مادامت
والدته في عصمته متبرعا بذلك فهل
له الرجوع عن الاشهاد المذكور
ومنع الولد من الدخول الى والدته
في منزله أم الاشهاد لازم وما نفع له
من ذلك (أجاب) نعم له الرجوع
فيما أشهد به على نفسه ومنع الولد
من الدخول الى منزله ولا يمنع من

ذلك الاشهاد المذكور والله أعلم
(مثل) عن الرجل اذا قال
لاهرأته أنت ابنتي من النسب ولها
نسب من غيره معروف هل يفرق
بينهم أم لا (أجاب) لا يفرق
بينهما بذلك والله أعلم (مثل) عن
الصغيرة اذا تزوجت من آخر ولم يكن
لها ولي ولا بالبلد قاض هل
ينعقد النكاح أم لا (أجاب) نعم
ينعقد النكاح ويتوقف على
اجازته بعد البلوغ والله أعلم
(مثل) عن الصغيرة اذا زوجها
غير الاب والجد ودخل بها الزوج
وبلغت عنده هل لها الخيار على
الفور حتى يبطل بسكوتهما
(أجاب) لا يبطل خيارها
بالسكوت وانما يبطل بالرضا
بالنكاح صريحاً أو يوجد منها
ما يدل على الرضا كالتمكين من
الجماع أو طلب النفقة وما أشبه
ذلك والله أعلم (مثل) عن شخص
له ابنتان كبرى وصغرى فالكبرى
اسمها فاطمة والصغرى اسمها
خديجة فخطب رجل الكبرى
فعند التزويج قال له زوجتك ابنتي
خديجة وقيل الخطاب التزويج
ظاناً أنها الكبرى هل له الخيار
أم لا (أجاب) ينعقد النكاح
على من ذكرت حال العقد ولا خيار
له (مثل) عن القاضي اذا زوج

است فأما اذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز ولا تفسد صلاته وقال بعضهم انما يجوز اذا كان
مما هو ثناء لله تعالى كسورة الاخلاص ونحوها وان كان من جملة الاقاصيص لا يجوز والصحيح
أنه يجوز في الكل عند من يجوز القراءة بالفارسية أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط الوفاء
بالمعنى والنظم . ولو اعتاد القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب المصحف بهامض من ذلك أشد
المنع لما فيه من الفتنة العظيمة (ن) اذا نام في الصلاة فقرأ وهو نائم يحزبه عن القراءة تعظيماً
للسان المصلي بخلاف الطلاق والعتاق والفرق أن المجنون أو الصبي لو صلى كانت صلاته جائزة
ولو طلق أو أعتق لا يقع وفي موضع آخر لا يحزبه وهو المختار لان الاحتياط شرط أداء العبادة
ولم يوجد منه (ق) رجل يقرأ في صلاته فكلمها انتهى الى قوله يا أيها الذين آمنوا رفع رأسه
وقال ليك سيدى لاشك أن الاحسن أن لا يقول وهل تفسد قالوا لا والاطهر هو الفساد (ل) ^(ل)
من لا يقدر على بعض الحروف لا يؤثم بالاجماع واذا صلى وحده وقرأ بما فيه من الحروف التي
لا يقدر عليها وهو مجدد ما يقدر عليه لا تجوز صلاته بخلاف . في الفتاوى المسبوق بثلاث
ركعات لا يقرأ في ثالثته لانه من حيث أنه مقتدى في التسمية كانت قراءته بدعة ومن حيث أنه
مبدع في الافعال كانت نقلاً والداثرين النفل والبدعة يترك (س) أكثر المشايخ على أن
قراءة القرآن بالالحن مكروه لا يحل فعله والاستماع اليه لما فيه من التشبه بفعل الفسقة والمراد
من قوله عليه الصلاة والسلام زينوا القرآن بأصواتكم القراءة بنغمة العرب وقال عليه الصلاة
والسلام اقرأوا القرآن بلحون العرب (ل) سئل شيخ الاسلام أبو الحسن الرستغني رحمه الله
تعالى عن يقرأ القرآن فسمع الاذان قال ان كان في المسجد لا يجيب ويمضي في قراءته وان كان
في منزله ان كان أذان مسجد تركه القراءة ويجيب لانه يلزمه جوابه فعلاً فأولى أن يلزمه قولاً
وان لم يكن أذان مسجد لا ولو سلموا عليه يجب رده بخلاف وقت الخطبة وينبغي أن لا يسلم
عليه مخزاً عن شغله قال صاحب جامع الفتاوى رأيت في بعض النسخ أنه لا يستحب الختم
في أقل من ثلاثة أيام لقوله عليه الصلاة والسلام من قرأ القرآن في أقل من ثلاث لم يققه ولان
الزيادة عليه تمنع الترتيل المأمور به بقضية الآية واختلفت الآثار والمختار أن يكون الختم في
ثلاث أخذاً بالحديث (س) رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن لا يمكنه أن يستمع
كان الاثم على القارئ لانه قرأ في موضع اشغل الناس بأعمالهم ولا شيء على الكاتب (ن)
قراءة القرآن في الحمام خفيفاً لا يكره هو المختار (ن) قراءة القرآن عند القبور عند أبي
حنيفة تكره وعند محمد لا ومنايخنا أخذوا بقول محمد وهل ينفع والمختار أنه ينفع لان
الاخبار وردت بقراءة آية الكرسي والفاتحة والاخلاص وغيرها عند القبور (س) اتخذ من
يقرأ القرآن على رأس القبر المختار أنه ليس بمكروه وبه أوصى الشيخ العياضی وفعل السلف
أسوة . يجب على المولى أن يعلم رقيقه شيئاً من القرآن بقدر ما يحتاج اليه في الصلاة (ع)
اذا رفع رأسه من السجود قليلاً ثم سجد أخرى فان كان الى السجود أقرب لا يجوز لانه ساجد
بعد وان كان الى الجلوس أقرب جاز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ترك الطمأنينة في السجود
أخشى أن لا تجوز صلاته واذا رفع أصابعه وجلسه عن الأرض لا تجوز صلاته كذا ذكره
الكرخي في كتابه والخصاص في مختصره وهذا اذا لم ينصب أصابعه على الأرض عند وضع
الرأس أصلاً . اذا كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين ذكر شمس الأئمة السرخسي
في كتاب الصلاة أنه اذا كان التفاوت بمقدار لينة أو لبنتين يعني المنصوبة دون المفروشة يجوز

وان كان أكثر من ذلك فلا . في الفتاوى ولو سجد على العجلة وهي على ظهر البقر لا يجوز لانه كالسجود على ظهر البقر وان كانت على الارض فهي كالسجود على السرير فيجوز . في خزنة الفقه لا بأس بسمج جهته بعد الفراغ قبل السلام وقال أبو يوسف أحب الى أن يدعه وقال المتأخرون وهو المختار انه يجزئ دفعا للثلة . فتوى مشايخنا على أنه لو لم يضع ركبته عند السجود يجزئه واختيار الفقيه أبي الليث أنه لا يجزئه والاولى أن يفتى بما قاله الفقيه رحمه الله تعالى . في المحيط سئل الفقيه عبد الكريم البخاري عن وضع جهته على الكف قال لا يجوز وقال غيره من أصحابنا يجوز وهذا أظهر وفي فوائد الامام الرستغني لو سجد على يديه يجزئه والا فضل أن لا يفعل ذلك لانا امرنا بوضع أشرف الاعضاء وهو الوجه على أهون الاشياء وهو التراب . ذكر الفقيه أبو الليث أن المختار أن يقول قبل افتتاح الصلاة وجهت وجهي وهو اختيار جماعة من المتأخرين وأبي المتقدمون ذلك ولا يقول وجل ثناؤه وهو المختار وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى لا يمنع عنه ولا أمر به أي أسكت لوقال سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك بلا وافتقد أصاب وفي قوله لا اله غيرك أربع لغات فتح الهاء ورفع الراء ونصبها وتنوين الهاء كذلك فالكل جائز . اختيار الفقيه أبي جعفر أنه يؤمن المقتدى اذا سمع ولا الضالين في المخافة والمختار للامام في التسبيح أن يأتي بأكثر من ثلاث حتى يمكن القوم أن يقولوا ثلثا لكن بحيث لا يمل القوم والثلاث أدناه أي أدنى الفضيلة قال شمس الأئمة الحلواني كان شيخنا القاضي أبو علي النسفي يحكي عن أستاذه الامام أبي بكر محمد بن الفضل أنه عيل الى قولهما في جمع الامام بين التسبيح والتحميد وكان يفعل كذلك اذا صار اماما وهو اختيار الطحاوي وجماعة من المتأخرين وهو قول أهل المدينة والاختبة أحسن . لو انكشف من شعرها ما تحت أذنهما قدر الربع لا تجوز صلاتها لان ذلك الشعر عورة هو الصحيح

(فصل فيما يكره وما لا يكره وفيما يفسد الصلاة)

في الفتاوى لا يشير بالسبابة عند التشهد هو المختار وعليه الفتوى ولو ابتلع شيئا من أسنانه يكره ولا تفسد صلاته وان كان قدر الحصة هكذا اختيار الصدر الشهيد حسام الدين وجه الله تعالى لان المفسد وجود العمل الكثير وهذا لا يوجد عملا كثيرا بخلاف الصوم لان الفطر مما يدخل وقد وجد . المختار في الفتاوى أنه لا تكرر الصلاة في ثوب واحد يستره . في المحيط عن بعض المشايخ اذا عطس وقال لنفسه يا نفسي رجلك الله لا تفسد صلاته (س) مريض يقول في صلاته عند القيام والافطاط باسم الله من الوجع والمشقة لا تفسد صلاته لانه لم يخرجها جوا باليكون كلاما وفي (ن) تفسد في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لانه صار من كلام الناس والاول أقيس وأظهر وأما قوله أوه بالتشديد فقد اتفق المشايخ على فساد الصلاة على قوله لوجود أربعة أحرف وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن المريض اذا كان خفيفا يقطعها وان كان ثقيلا لا وعن محمد بن سلمة لا يقطعها لان هذا مما يبتلى به المريض اذا اشتد مرضه قالوا والاخذ بهذا أحسن لا فتوى . في الفتاوى ان قال بالفارسية آرى ولم يكن عادته في أثناء الكلام حتى جعل من القرآن ينبغي أن يكون على الاختلاف المعروف كذا ذكره الفقيه أبو الليث قال الصدر الشهيد الصحيح أنها لا تفسد لان عربيته اذا جعلت من القرآن صار كالوقرأ القرآن بالفارسية وثمة لا تفسد بالاجماع . في المحيط المصلى اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله

الصغيرة بالولاية من ابنه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز والله أعلم (سئل) عن الكافر هل تثبت له ولاية التزويج على ولده الصغير الكافر كالمسلم أم لا (أجاب) تثبت له الولاية كما تثبت للمسلم والله أعلم (سئل) عن الوصي هل عليك تزويج أمة اليتيم المشمول بوصايته أم لا (أجاب) نعم عليك ذلك والله أعلم (سئل) عن امرأة ادعت على رجل أنها امرأته ولا بينة لها فقال لها ان كنت امرأتى فانت طالق هل يكون ذلك اقرارا لها بالزنا أم لا (أجاب) لا يكون اقرارا والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا زوجها الحاكم يحكم بالولاية الشرعية فبلغت هل لها الخلع أم لا (أجاب) لها الخيار ان شاءت أقامت على النكاح وان شاءت فسخته (سئل) عن تزويج امرأة نكاحا فاسدا وافرقت بينهما قبل الدخول ولها أم هل يحل له أن يتزوج بها أم لا (أجاب) يحل له أن يتزوج بها والله أعلم (سئل) عن الزوج والمرأة اذا اختلفا في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها باقل مما ادعته ولا بينة لاحدهما ما الحكم في ذلك (أجاب) ينفقان لا يفسخ أولئكاح ويحكم بمهر

المثل والله أعلم (سئل) عن
تزوج امرأة ومات عنها قبل
الدخول بها هل عليها عدة منه
وهل عليه الصداق أو نصفه
(أجاب) نعم عليها عدة الوفاة
أربعة أشهر وعشرة أيام وتستحق
المهر تأخذه من تركته والله
أعلم (سئل) عن الصغيرة التي
لا ولي لها سوى الام أو الاخت
الشقيقة أو اب من زوجها منهما
(أجاب) ولاية التزويج للام
لتقدمها على الاخت والله
أعلم (سئل) عن تزوج بتيمة
بكر اقاصرة بولاية أمها ثم بعد
مدة ادعت البلوغ بالحيض
واختارت فسخ النكاح هل يبطل
النكاح بذلك أم لا (أجاب) لا يبطل
النكاح بذلك ما لم يفسخ الحاكم
العقدينينما والله أعلم (سئل)
عن تزوج امرأة ودخل بها ثم
ظهر أنها في عصمة الغير وفرق
بينهما وقضى بها للأول هل له
وطؤها من غير عدة أولاد
من عدة (أجاب) ان كان الثاني
لا يعلم بنكاح الأول تجب العدة
وان كان يعلم لا تجب ويحصل
للزوج الأول وطؤها (سئل)
عن الوصي أو الجد هل له أن يزوج
أمة الصغير الذي في ولايته (أجاب)
نعم له ذلك والله أعلم (سئل)

ان كان ذلك في أمر الآخرة لا تفسد صلاته وان كان في أمر الدنيا تفسد . قال الامام أبو
نصر الصفار اذا كان حافظا للقرآن ومع هذا انظر في المحصف أو المحراب وقرأ أجازت صلاته (ن)
لو نظر الى شيء مكتوب غير مستفهم لكنه فهم لا تفسد صلاته بالاجماع فان نظر مستفهما وفهم
فعلى قياس قول محمد تفسد به أخذ الفقيه أبو البث وعلى قياس قول أبي يوسف لا تفسد وأصل
المسئلة اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان فنشر كتابه ونظر فيه حتى فهم ما فيه فعند محمد يحنث وعند
أبي يوسف لا وعلى هذا مسئلة هرون الرشيد فاختار فيه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف
لا يقرأ القرآن فنظر وفهم ما فيه لا يحنث بخلاف . ولو طلب منه شيء فأومأ برأسه أي نعم
أو لا تفسد . قالوا واختار في حد الكثير ما يحسبه الناظر باعتباره أنه خارج الصلاة قال
الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى كذا روى الثلجي عن أصحابنا وهو اختيار الامام أبي
بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى (ن) ولو روي بالحجر في صلاته باطراف أصابعه لا يكفه واحدا
أو اثنين لا تفسد فان روى ثلاثا متواليات فسدت وسواء الحجر في يده أو أخذ من الارض اذا كان
قليل لا تفسد لاطلاق جواب الاصل وهو المختار . في الفتاوى ولو قتل الحية والعقرب واحتاج
الى المشي والضربات قالوا تفسد وهذا أوجه وأحوط في فتاوى محمد بن الفضل اذا صلى في
الحجارة فتأخر عن موضع قيامه المختار أنها لا تفسد وعن الحسن اذا حرك رجله لا تفسد
قالوا وهذا اذا حرك رجله قليلا أما اذا حرك رجله كثيرا تفسد . سلام السهم ولا يفسد
سلام العمد فهو مفسد نظيره ما في (ع) لو صلى العشاء فلما فرغ من ركعتين ظن أنها ترويحة
فسلم أو صلى الظهر وظن أنها جمعة فسلم على رأس الركعتين . اذا شرعت في الصلاة بعد
ما شرع الامام مع الرجال ناوبا امامة النساء فقامت بجذاء رجل فأشار الرجل اليها باليد بالتأخر
فلم تتأخر تفسد صلاتها لاصلاته كذا حكى عن مشايخ العراق قالوا لان المعنى في فساد الصلاة
بالمحاذاة ترك فرض التأخر وهذا الفرض وان كان عليه لا عليها بالحديث لكن في مثل هذه
الصورة لا يمكنه السعي في اقامته الا بما أتى به من الاشارة والتخطي خطوة أو خطوتين ممنوع عنه
لانه مكروه فاذا لم تتأخر فقد تركت هي فرضا من فروض الصلاة فتفسد صلاتها لاصلاته
بخلاف ما اذا جاء الرجل بعدها أوجا معا وهذه مسئلة بحجية غريبة والصحيح أن مقدار ما يكره
له المرور مقدار متمهي بصره وهو موضع سجوده فان زاد على ذلك لا يكره هذا في الصحراء
والمسجد الكبير كالجامع على هذا والخط والقاء السترة لا يعتبر هو المختار . في الاجناس لو صلى
وفي كنه شعر الخنزير أكثر من قدر الدرهم قالوا الصحيح أنها لا تجوز وان صلى ومعه شعر الاذى
الاصح أنها تجوز وان كان أكثر من قدر الدرهم وعليه الفتوى . في الفتاوى لو قطع أذنه أو قلع
سنه ثم أعاده في مكانه صلى أو صلى وأذنه المقطوعة أو سنه المقطوعة في كنه أو بجيبه جاز وفي
الاجناس لا ونذا روى المعلى عن أبي يوسف والاول هو المختار . لا تخرج العجائز في زماننا الى
الجامعات هو المختار (ظ) المأموم اذا كان أطول من الامام وصلى بجنبه وهو بحال لم يسجد يقع
رأسه قبل رأس الامام فصلاته جائزة لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه صلى بعلمقة
والاسود وأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وكان ابن مسعود صغيرا الجشة بخلاف
ما لو صلى بالاماء ورأس المؤتم به وقع قبل رأس الامام لا يجوز هكذا ذكر بعض المشايخ والصحيح
أنه يجوز لان العبرة لاقدامهم للرؤوسهم . رجل صلى يقوم في فلاة من الارض فامقدار
ما ينبغي أن يكون بين الامام والقوم حتى تجوز صلاتهم فأقل ذلك تكلموا عنه قال بعضهم مقدار

ما يمكن أن يصطف فيه القوم وقال بعضهم مقدار ما يصطف فيه الصفتان وعليه الفتوى .
اختلفوا في أدنى الصف قال بعضهم ثلاثة وفي ظاهر الرواية لم يجعل الثلاثة صفاحق قال (١)
تفسد صلاة ثلاثة من كل صف إلى آخر الصفوف وجاز اقتداء الباقي والفتوى على ظاهر الرواية

(فصل في الامامة والاقتداء)

(ظ) الصلاة خلف أهل الأهواء والبدعة تجوز تأويله إذا كان هوى لا يكفره لكن مال عن الحق بتأويل فاسد وهو من أهل قبلتنا وإن كان هوى يكفره كالجهمي والقدرى وهو الذي يقول بخلق القرآن والرافضي العالي وهو الذي ينكر خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه لا تجوز لانه كافر والكافر ليس من أهل الامامة والعبادة (في الفتاوى) إذا صلى خلف فاسق أو مبتدع وهو من تجوز الصلاة خلفه فإنه ينال فضل الجماعة لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا خلف كل بر وفاجر لكن لا كما صلى خلف تقي ورع لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي من الانبياء والعالم بالسنة أولى وإن كان غيره أو رع منه إذا اجتنب الفواحش الظاهرة أما الصلاة خلف شافعي المذهب من مشايخنا من قال ان الاولى أن لا يصلي خلف من يقنت في الفجر ومنهم من قال يجوز الاقتداء به وإن كان يوتر بركعة ويقنت في الفجر إذا كان لا يميل عن قبلتنا ويتوضأ عن قصد وحجامة إلى غير ذلك والمختار أنه إذا لم يعلم منه شيء من هذه الاشياء يجوز الاقتداء به من غير كراهة لان الاصل عدمها . إذا أم قوما وهم له كارهون ان كان ذلك لفساد فيه أو لانهم أحق بهامنه بكرمه ذلك كذا روى الحسن عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان هو أحق بالامامة منهم ولا فساد فيه فلا يكره ذلك لان امامة الجاهل والفاسق تكره للعالم الصالح أبدا وفي المحيط الفاسق إذا كان يؤتم ويعجز القوم عن منعه فالمختار أنه في صلاة الجمعة يقتدى به ولا تركها . الاي إذا كان يصلي وحده وهناك قارئ يصلي وحده غير صلاة الاي جازت صلاة الاي ولا ينتظر فراغه منها لجماعا . عن البقالى القارئ إذا اقتدى بالاي لم يصح ذلك . الصحيح أنه لا يصير شارعا في صلاة تفسد حتى لا يلزمه القضاء في التطوع بالافساد نص عليه مجرده الله تعالى في الاصل وكذا الجواب في الرجل إذا اقتدى بالمرأة أو الصبي أو المحدث . في الفتاوى متى يكبر الامام فالاختلاف فيه معروف وذكر في النوادر أنه يكبر فيبيل قوله قد قامت الصلاة قال شمس الأئمة الحلواني هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ينتظر فراغ المؤذن رفقا به فان لم يكن الامام معهم في المسجد ان كان يدخل عليهم من وراء الصفوف فكما جاوز صنفًا قام ذلك الصف هو المختار وإن كان يدخل من قدامهم قاموا إذا رأوه وإن كان الامام هو المؤذن فان أقام في المسجد لا يقومون ما لم يفرغ من الإقامة ومشايخنا اتفقوا على أنهم لا يقومون ما لم يدخل المسجد (ق) من لا يقدر أن يتكلم ببعض الحروف لا ينبغي أن يؤتم الناس بالاجماع . ليس للناس أن يولوا خليفة الا أفضلهم هذا خاص بالخلفاء وعليه اجماع الامامة . العارى إذا أم العراة واللابسين تجوز صلاة الامام والعارين وصلاة اللابسين فاسدة بالاجماع ان كان بين الامام والمقتدى نهر صغير لا تجرى فيه السفينة والزوارق لا يمنع الاقتداء هو المختار . وإذا كان مع الامام رجل أو صبي يعقل الصلاة وقف عن يمينه ولا يتأخر وعن محمد ينبغي أن

عن صغيرة تزوجهما غير الاب والجد قبلت والزوج غائب هل لها أن تختار فسخ النكاح في غيبته ويفرق الحاكم بينهما (أجاب) لها أن تختار نفسها حين بلغت وتشهد على ذلك والله أعلم (سئل) عن البكر البالغة أو الثيب البالغة إذا أذن القاضي الحنفى أن يزوجهما من فلان بصدق معلوم فزوجها منه هل يكون التزويج حكما منه كالأول كانت الولاية له وزوج بحكمها أو لا يكون حكما منه ويكون كالوصيل عنها (أجاب) لا يكون التزويج المذكور حكما منه ويكون كالوصيل عنها ولا يكون بمنزلة تزويجه بحكم الولاية والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها قبل أن يدفع لها ميعال الصداق فأرادت أن تمنع نفسها حتى يدفع لها ميعال صداقها هل لها ذلك بعد الدخول بها أم لا وهل تستحق النفقة والكسوة أم لا تستحق لأجل المنع المذكور (أجاب) نعم لها أن تمنع نفسها منه لقبض ميعال صداقها عليه ولو بعد الدخول بها وتستحق عليه النفقة والكسوة ولا يمنع من ذلك المنع المذكور والله أعلم (سئل) إذا اختلف ورثة الزوجة مع الزوج في المهر ولا بينة فالقول لمن وهل (١) قوله حتى قال تفسد صلاة ثلاثة أي فيما إذا صلى ثلاث نسوة أمام صفوف الرجال والمسئلة في قاضيان وغيره اهـ صححه

يرجع الى مهر مثلها (أجاب) القول
للزواج في مقداره (سئل) عن زوج
ابنته القاصرة من أحد بصدق
معلوم شرط قبض بعضه قبيل
الدخول والباقي على حكم الحول هل
لايهما مطالبة الزوج بالمهر المعين
قبل الدخول قبيل تسليم ابنته
أم لا لمطالبة له الابد الدخول
(أجاب) لا يهيا مطالبة الزوج بالمهر
المذكور قبل الدخول والله أعلم
(سئل) عن المرأة اذا كان لها
مهر على زوجها على حكم الحول
فأنظرته به لموت أو فراق أو لمسدة
معلومة هل يصح ذلك أم لا (أجاب)
نعم يصح ذلك ويمنع عليها المطالبة
مادام الاجل باقيا والله أعلم (سئل)
عن السيد اذا زوج أمته بأخر
بصدق معلوم ثم وهبه للزوج هل
يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح
لانه ملكه (سئل) عن خلا
بامر أنه في محل قابل مع عدم المانع
ثم طلقها وادعى عدم الاصابة هل
يلزمه نصف المهر ولا عدة عليها أم لا
(أجاب) يلزمه المهر كاملا لثبات كده
بالخلوة الصحيحة وعليها العدة والله
أعلم (سئل) عن الذمي اذا أسلم
وله زوجة ذمية ومعه أولاد صغار
منها هل يتبعونه في الاسلام أم لا وهل
يبطل النكاح الذي بينهما أم لا
(أجاب) نعم يتبعونه في الاسلام
ويعرض الاسلام على الزوجة فان
أسلمت فيها وان لم تسلم تستمر في
عصمتها (سئل) عن الرجل هل يجوز
له أن يجمع بين امرأة وخالتها
(أجاب) لا يجوز والله أعلم

تكون أصابع المقتدى عند كعبه ولو قام خلقه مطلقا لم يكره في الفتاوى لو سلم الامام ولم
يفرغ المأموم من التشهد يتم ما بقي لان سلام الامام على قول من يخرج من الصلاة لا يخرج
مادام عليه شيء وههنا كذلك لان التشهد من الواجبات بخلاف التسبيحات لان التسبيحات
كلمات بعضها منقصل عن البعض حقيقة واعتبارا فترك ما بقي لا يوجب بطلان ما أتى به وأما
التشهد فهو في حكم كلام واحد لكونه منظوما فترك ما بقي يبطل ما مضى فيبطل أصلا وان بقي
شيء من الدعوات والصلوات يسلم معه بفراغه عن الواجب . صلى ثلاثا من الفريضة ثم أقام
المؤذن فالخليفة له ليدركها في الجماعة أن يصلي الرابعة قاعدا حتى تنقلب هذه فعلا عندهما خلافا
لمحمد وقس على هذا مثال ذلك (ط) من سبق الامام بالافتتاح لم يجز الاقتداء لان الاقتداء
بناء والبناء على المعدوم مستحيل ثم هل يصير شارعا في صلاة نفسه فيه روايتان والاصح أنه لا
يصير شارعا لان الصلاة منفردة تخالف صلاته مقتديا بحكمافصار كاختلافهما سما ومن نوى
الظهر لا يصير شارعا في العصر فكذا هذا . والكلام في التسمية في ثلاثة مواضع أحدها أنها
ليست من الفاتحة ولا من أول كل سورة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى والثاني أنها آية
من القرآن وهو الصحيح . والثالث أنه يؤتى بها في كل ركعة عند افتتاح قراءة الفاتحة ولا يعيدها
مع كل سورة بعدها وهو الصحيح . ولو صلى العصر خمساً وقعد في الرابعة قدر التشهد لا يضيف
اليها السادسة لانه لا تطوع بعد العصر ولا سهو عليه لان سجود السهو شرع في آخر الصلاة
ولم يوجد آخرها لانه لم يوجد آخر العصر ولا آخر التطوع بدخول الواسطة وهي الركعة الخامسة
الآن في رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه يضيف اليها السادسة وكذا الوصل في ركعة من
التطوع ثم طلع الفجر والفتوى على رواية هشام هكذا ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى .
الامام اذا رفع رأسه من الركوع قبل أن يقول المقتدى ثلاث تسبيحات يتابع الامام هو الصحيح
لان التسبيحات سنة ومتابعة الامام فريضة والاشتغال بالفريضة أولى . اذا أدرك الامام
في التشهد وقام الامام قبل أن يتم المقتدى أو سلم الامام في آخر الصلاة قبل أن يتم المقتدى التشهد
فالمختار أن يتم التشهد . المسبوق بركعة اذا سلم مع الامام سهوا لا يجب عليه السهو وان سلم
بعده يجب هو المختار لانه سهوا بعد ما صار منفردا . المسبوق ببعض الركعات يتابع الامام
في التشهد الاخير واذا تم التشهد لا يشتغل بما بعده من الصلاة والدعوات لانه ليس له أو ان ذلك
ثم ماذا يفعل تكلموافيه وعن أبي شعيبان أنه يكرر التشهد أي قوله أشهد أن لا اله الا الله هو
المختار (ق) واذا بدأ المسبوق بقضاء ما فاتته ثم تابع الامام فيما أدركه فقد خالف السنة وصلاته
جائزة عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى وفي الفتاوى اذا ظن الامام أن عليه سهوا فسجد
وتبعه المسبوق ان لم يعلم أنه لم يكن على الامام لم تفسد صلاته هو المختار لان مثل هذا يقع كثيرا
فيسقط اعتباره وبه كان يفتي أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به (س) مسبوقان
قاما الى قضاء ما سبقا فمقتدى أحدهما بالآخر فسدت صلاة المقتدى قرأ ولم يقرأ هو المختار وصلاة
الآخر جائزة . سلم المسبوق ساهيا مع الامام ومسح يديه على جبهته كما هو العادة ثم نذر ما عليه
قالوا لا ينبغي لانه وجد عمل كثير وكذا في (ط) قالوا هذا يؤيد رواية مكحول النسخي عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أن من رفع يديه عند الركوع أو الرفع تفسد صلاته لكونه عملا كثيرا وذكري
مواضع أن هذا ليس بما أخذه فعلي قياس ذلك ينبغي أن يكون المختار في هذه المسئلة جواز البناء
وفي جامع الاصول أجعوا أن الحدث العمد مفسد للصلاة والبناء في (ذ) اذا كان المحدث

(سئل) عن رجل متزوج بامرأة ولها أبوان يأتیان اليها ينزل الزوج ويحصل بغيرهما الضرر له لكونهما يكرهان الزوج ويعلمان عليه يمنع القربان والنوم عنده والاساءة عليه هل له منعهما من الدخول الى منزله والاجتماع عليها الا بحضوره خارج المنزل (أجاب) نعم له منعهما من الدخول الى منزله ولهما النظر اليها والكلام معها خارج المنزل والله أعلم (سئل) عن زوج مستولته من آخر وماتت معه وخلفت ارضا هل يكون للسيد أو الزوج (أجاب) يستحقه السيد بغيره والله أعلم (سئل) عن تزوج بامة الغير وأنت منه بولد ثم اشتراها هل يبطل النكاح أو لا وهل تصير أم ولده وهل يكون المهر للسيد البائع أو لا (أجاب) نعم يبطل النكاح وتصير أم ولده والمهر للبائع والله أعلم (سئل) عن الولي في النكاح اذا كان فاسقا وزوج هل يصح التزويج منه أولا (أجاب) نعم يصح التزويج منه ولو كان فاسقا والله أعلم (سئل) عن عبد تزوج بغير أمر سيده فأجاز نكاحه هل يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح وينفذ بالاجارة والله أعلم (سئل) عن رجل له جارية مستولدة وزوجها من آخر وأنت منه بنت وماتت الجارية فهل تكون البنت ملكا للسيد وحكمها كما أنها أو تكون

مقتدى فاذهب ولو ضا فان فرغ من الوضوء قبل أن يفرغ الامام من الصلاة فعليه أن يعود الى مكانه لا محالة لانه بقي مقتديا ولو أتم بقية الصلاة في بيته لا يجزئه لان بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء ولو فرغ امامه خيرا المقتدي بين أن يعود الى السجود وبين أن يتم في بيته وان كان منفردا يتخير بين الرجوع الى المسجد ليكون مؤديا لجميع الصلاة في مكان واحد وبين أن يتم في بيته وذلك كشيخ الاسلام خواهر زاده وشمس الأئمة السرخسي الافضل لهما العود وهو المختار في الفتاوى (ق) امرأة ظنت أنها أحدثت فاستدبرت القبلة ثم علمت أنها لم تحدث فان برحت عن مصلاها فسدت وليس البيت كالمسجد قال السيد الامام ناصر الدين البيت كالمسجد في حق هذا الحكم وعليه الفتوى. لو كان الماء بعيدا من المنصرف للوضوء وبقره بئر ماء يذهب الى الماء وان كان بعيدا لانه لو نزح الماء استقبل الصلاة هو المختار. المنصرف للوضوء اذا قرأ اذها بأوجائيا تفسد صلاته هو المختار لانه لا فرق بين أن يقرأ اذها بأوجائيا ان قرأ اذها بفقد أدى ركنا مع الحدث وان قرأ اذها بفقد أدى ركنا مع عمل المشي. في الفتاوى الامام اذا أحدث وخرج من غير استخلاف فبإحكام صلاته ذكر الطحاوي أنها تنفسد وذكر الخاكم في مختصره عن أبي عصمة عن محمد لا وكذا الكرخي في مختصره ولم ينسب الى أحد وهو الاصح. ذكر في الحصائل امام أحدث فقدم رجلا جائيا وكان مع الامام غيره أو لم يكن فان كبر الجاني مقتديا به بعد حدثه قبل خروجه صح وان كبر ينوي الدخول في صلاة نفسه فصلاة هذا تامة وصلاة الباقي فاسدة لان الاستخلاف هذا لم يصح له لانه ليس شريكا معهم في الصلاة وتفسد صلاة الامام ههنا هو الصحيح. (١) لو تقدم واحد من غير تقديم أحد قام مقامه قبل خروج الامام صار اماما للضرورة الحاجة

(نوع في استخلاف من ظن أنه أحدث) في الاجناس لو ظن أنه أحدث فاستخلف ثم ظهر الامر قبل خروجه فسدت صلاتهم لان الاستخلاف على كثير ولو قدم القوم رجلا ثم ظهر الامر فعلى الروايات كلها فسدت صلاتهم خرج أولم يخرج

(باب السهو)

اختار القاضي الامام صدر الاسلام البرزوي أن سبب وجوبه ترك الواجب وهذا أجمع قول فيه (ن) قرأ في الجمعة بعد الفاتحة سورة السجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة ثم تجافى فلا سهو عليه هو المختار (س) لاسهو عليه بقراءة الفاتحة والسورة جميعا في الاخيرتين هو المختار لا تطلق قوله ان شاء قرأ عن محمد رحمه الله تعالى اذا قرأ مقدار ما تجزئ به الصلاة من الجهر وغيره جهرافيا يخاف فعليه السهو والا فلا قال الصدر الشهيد حسام الدين هكذا ذكره عصام ولعله اختار هذه الرواية وهو المختار لانه حينئذ يصير مصليا بالقراءة جهرافيا وليس له ذلك هذا في الامام والمنفرد لا يلزمه السهولان قراءة مقصورة عليه بخفه ومخافته سواء ولو أتم في التراويح وخافت ساهيا فعليه السهو ولو ترك القعدة الاولى ثم تذكرها فسدت الصلاة الى القعود أقرب يقعد وعليه الفتوى ويلزمه السهوذ كره الخاكم وذكر الشيخ الامام محمد بن الفضل أنه لاسهو عليه بعد ذلك فكانه لم يوجد شيء أو رده شيخ الاسلام خواهر زاده قالوا انما يكون أقرب الى القعود اذا لم يرفع ركبته قال الفقيه أبو جعفر بلغني عن أبي القاسم الصفار لاسهو بالقعدة الاولى بالصلوات لان بالصلوات لا يتحقق النقصان في الصلوات قالوا هذا قولهما ويلزمه

في قوله بتأخير القيام واختيار الاستاذ المرغيناني انه لا يلزمه بقوله اللهم صلى على محمد وائمة المعتب مقدار ما يؤدي فيه ركنا

(فصل في السهو عن أفعال الصلاة وأركانها) لو قيد الخامسة بالسجدة وقعد على الرابعة فاختار انه يضيف اليها السادسة حتما (س) صلى العصر خمسة وتشهد في الرابعة وتذ كرفي الخامسة لا يضيف اليها السادسة وعن هشام عن محمد انه يضيف لانه وقع في النفل لاعن قصد وعليه الفتوى . في بعض الشروح لوصلي رباعية وسلم وعليه صلى تركها من ركعة سهوا وتلاوة سهوا فان سلم ناسيا للكل لا تفسد صلاته بالاتفاق وان كان ذا كرا للكل والصليية تفسد بالاجماع في الفتاوى من سلم عن يمينه وسما عن يساره مادام في المسجد يأتي بالتسليمة الاخرى وان استدبر القبلة به قال بعضهم وعامة المشايخ على انه لا يأتي به بعد الاستدبار قال شيخ الاسلام خواهر زاده هو الصحيح لانه انحراف من غير عذر

(فصل في وقت سجود السهو) في الفتاوى اذا وقع سجود السهو في وسط الصلاة لا يعتد به ويسجد له ثانيا لان موضعه آخرها . اذا صلى المسافر الظهر وسها فيها وسجد لسهو ثم نوى الإقامة فانه يصح ويقوم لاتمام صلاته واختار انه يعيد سجدة السهو

(مسائل الشك) قال مشايخنا المختار ان المراد بما قال في الكتاب وهو اول ما سها فيه أي في هذه الصلاة لانه أول سهو في عصره وذلك لا يشترط لجواز المضي فيها بالتحرى أن يصير السهو عادة له . في الفتاوى اذا ترك صلاة في يوم وليس له ولا يدري أي صلاة هي يصلي صلاة يوم وليس له يخرج ٤ عليه بقينا وقال بعض مشايخ بل يصلي الفجر بتحرية والمغرب بتحرية ثم يصلي أربع ركعات بنية ما عليه من صلاة هذا اليوم وليس له وقال سفيان الثوري يصلي أربع ركعات بنية ما عليه من صلاة هذا اليوم وليس له ويقعد على الثانية والثالثة والرابعة . لو ترك صلاتين من يومين الظهر والعصر ولا يدري الاول منهما (١) فالخلاف فيه معروف وبقول أبي حنيفة نأخذ . لو فاتته الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة أيام ولا يدري كيف فاتت فعندهما يصلي كل متروكة مرة واختلفوا على قوله منهم من قال لا ترتيب ههنا لان الفوائت زادت على يوم وليس له ولا يبقى الترتيب واجبا حتى يبدأ بأيهن شاء ثم يصلي الثانية والثالثة ولا يعيد شيئا وهو القول المختار . من فاتته صلاة وصلى على ذلك شهر اثم تذ كر فصلي الوقتية وهوذا كر لها أجزاء لان الترتيب بين الغائتة وهذه الوقتية سقط لان المتخلل بينهما كثير وهو اختيار الطحاوي وهو المأخوذ به . ولو تذ كروقت الخطبة انه لم يصل الفجر يقوم ويصلي ولا يسمع الخطبة

(نوع في قضاء القوائت) في الشرح أن من تذ كر صلاة عليه وهو في صلاة فاختار قولهما أنه لا تفسد صلاته حين ذ كرها ويبقى أصل الصلاة حتى يتم ركعتين تطوعا . في الفتاوى من تاب بعد ما ترك صلاة مدة مديدة ثم اشتغل بأداء الصلوات في مواقيتها ثم ترك صلاة وصلى بعدها وقتية مع تذ كر المتروكة القريبة قال بعضهم لا يجوز به احتياطا قالوا وعليه الفتوى زجراله عن التهاون بأمر الصلاة وكان الاستاذ الاجل ظهير الدين المرغيناني يقول الاقيس أنه يجوز به وكان يفتي بهذا . اذا سقط الترتيب بكثرة القوائت ثم عادت الى القلة بقضاء بعضها عن محمد رحمه الله تعالى وروايتان في احدهما يعود الترتيب لانعدام المسقط واليه مال الفقيه أبو جعفر واختاره بعضهم وقال الشيخ الامام أبو حفص الكيكر لا يعود وفتوى بعض المتأخرين على هذا وما قبل لا بد من معرفة الجائز من الفاسد مما اذا من ترك الصلوات شهر اثم قضى ثلاثين جفرا دفعة وثلاثين

حرة كما بيها وان كانت في حكم أمهافن له ولاية تزويجها الاب أو السيد (أجاب) تكون للسيد وحكمها كما مهوا ولاية التزويج للسيد والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج امرأة على صداق معلوم بعضه معجل مقبوض بيدها وبعضه مؤجل بموت أو طلاق هل لها المطالبة به متى شاءت أولا مطالبة لها به الا بعد الطلاق أو الموت (أجاب) لا مطالبة لها عليه بالصداق الغير الحال المذكور الا بعد الطلاق أو الموت لانه مؤجل عرفا والمؤجل بالعرف كالمؤجل بالشرط والله أعلم (سئل) عن زوج ابنته الصغيرة من آخر فطالب أباها بأخذها عنده هل يقضى عليه بتسليمها له مع عدم طاقته على الجماع (أجاب) لا يقضى عليه بتسليمها له مع عدم طاقته على الجماع والله أعلم (سئل) عن زوج امرأة بقرية قريبة من المصر هل له أن ينقلها من القرية الى المصر بغير رضاها اذا أوفاهام معجل صداقها أم لا (أجاب) نعم له ذلك بدون رضاها والله أعلم (سئل) عن امرأة حرة تزوج بها عبد فظهر لها حاله ولم تعلم به حالة العقد هل لها الفسخ أولا (أجاب)

(١) قوله فالخلاف فيه معروف أي وهو أنه يتحرى فان لم يقع تحريره على شيء فانه يبدأ بأيهما شاء فان بدأ بالظهر فقضى الظهر ثم العصر قال أبو حنيفة يعيد الظهر وقال صاحباه لا يعيد كذا في قاضخان كتبه مصححه

ظهر ادفعه الى آخر المجلس على قول من قال انه لا يعود الترتيب لاحاجة الى (١) التكليف بين الجائز والفساد وهو المختار . في الوقعات الصغيرة للصدر الشهيد اذا فات الوتر من المريض يكفر لكل وتر بنصف صاع كما في سائر الصلوات قال وبه يتبين أن لكل صلاة منوين لا عن كل يوم وليلة

(باب الوتر)

(ن) أهل قرية اذا اجتمعوا على ترك الوتر آذبههم الامام وجسهم وان لم يعتنعوا قاتلهم وهذا عندهم جميعا . ولو ترك الوتر حتى طلع الفجر فعليه قضاءها ومن قضى قضاءه بالقنوت عندهم جميعا لقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن وتر أو نسيه فليصله اذا ذكره وما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال لا وتر بعد الصبح محمول على أنه لا يؤخر الى هذا الوقت (ح) المنفرد يخاف في الوتر والامام يخاف عند بعض المشايخ منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري والامام السفكرندي وهو المختار وقد جرى التوارث بالمخافة في مسجد أبي جعفر الكبير ولو لا أنه علم من استأذنه محمد بن الحسن والامام الخلف استأذنه والقراءة في كل ركعة منها فريضة بالاجماع . رجل أو وتر ولم يقرأ في الثالثة لم يجزئ في قولهم جميعا لان الوتر في حق اشتراط القراءة ليس حكمه حكم الفريضة فكان نفلا في حق القراءة فنشترط القراءة في الركعات كلها . في الفتاوى من لا يحسن القنوت يقول اللهم اغفر لي ويكرر ثلاثا وهو اختيار الفقيه أبي الليث أو يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الوقعات الصغيرة يارب ثلاث مرات وأسندته الى فتاوى أهل سمرقند ويضع البني على اليسرى فيه

(فصل في الشك) ولو شك في الوتر في القيام أنها الثانية أو الثالثة يتم تلك الركعة ويقنت فيها لجواز أنها الثالثة ثم يقوم بعد القعدة ويضيف اليها ركعة أخرى ويقنت فيها هو المختار بخلاف المسبوق بركتين في الوتر اذا قنت مع الامام في الاخرة من صلاة الامام حيث لا يقنت في الاخرة مما قام الى قضائه في قولهم جميعا والفرق أن تكرار القنوت في موضعه ليس بمشروع وفي مسألة الشك أحدهما في موضعه والاخر لا ولا يتحقق التكرار في موضعه

(فصل في النذر بالصلاة) اذا قال الله على أن أصلي ركعتين بغير قراءة تلزمه صلاة صحيحة وهو قول محمد وهو المختار ولو قال الله على أن أصلي نصف ركعة تلزمه ركعتان عند أبي يوسف وهو المختار وفي بعض الشروح اختلف المشايخ فيمن نذر أن يصلي ركعتين ولم يقل قائما قال بعضهم لا يلزمه القيام وقال بعضهم يلزمه اعتبار الايجاب العبد بايجاب الله تعالى ومطلق الامر بالصلاة يوجبها قائما هو المختار

(باب سجود التلاوة)

يكبر في سجدة التلاوة ابتداء وانتهاء وهو المختار والمعتبر تلاوة أكثر من نصف الآية مع حرف السجدة سواء كان الاكثر قبل حرف السجدة أو بعدها وأداؤها ليس على الفور حتى لو أداها في أي وقت يكون مؤديا بالقاضيا (ب) النائم اذا هذى وجرى على لسانه آية السجدة فلا سجدة على السامع منه وكذا لو لقنها الطوطى فسمعها منه أحد قبل هذا قول محمد وكيفما كان هو المختار وكذا ان سمع من الصدى . في الفتاوى شرائط جوازها ما هو شرائط جواز الصلاة هو المختار

نعم لها ولا وليا لها الفسخ والله أعلم (سئل) عن تزوج امرأة بصداق معلوم ثم جدد لها عقدا ثانيا بمهر أكثر من الاول هل لها المسمى في العقد الاول أو المسمى في العقد الثاني (أجاب) لها المسمى في العقد الاول لا غير والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا زوجت متى يمكن الزوج منها (أجاب) حتى تصير مطيقة للوطء والله أعلم (سئل) عن الاب اذا زوج ابنته الصغيرة هل له قبض مجمل الصداق قبل التمكن والحال أنها لا يستمتع بها لصغرها (أجاب) نعم له المطالبة بذلك وقبضه من الزوج دون النفقة والله أعلم (سئل) عن زوج أخته الصغيرة وقبض صداقها من الزوج فاذا بلغت فارادت مطالبة الزوج بالصداق هل لها المطالبة عليه أم على الاخ (أجاب) ان كان الاخ وصيهاها الطلب عليه لا على الزوج وان لم يكن وصيهاها الطلب على الزوج والزوج يرجع على الاخ بالصداق وان كان باقيا عنده والله أعلم (سئل) عن زوج ابنته البالغة من آخر بحضرتها وهي ساكتة هل ينفذ النكاح ويكون سكوتها رضاعه أولا (أجاب) نعم ينفذ النكاح ويكون سكوتها رضاعه والله أعلم

(١) قوله التكليف بين الخ كذا في الاصل وانظر حرر كتبه رحمه

(ن) والصحيح أن يقول من التسبيح ما يقول في سجدة الصلاة . في غريب الرواية إذا تلا على الأرض فأصابه خوف فسجد ركبا جازا مجزء

(فصل في تكرارها) لو قرأها على غصن ثم انتقل إلى غصن فأعادها أو قرأها في الدرس أو تسدية الثوب أو يدور حول الرما في الطاحونة الصحيح أنه يتكرر الوجوب في الكل في (١) (الخامس) إذا كان يقرأ القرآن في مسجد أو بيت فقرأ آية السجدة مرة ثم قرأها ثانية في مكانه ذلك يكفيه واحدة وكذلك أن تحول من زاوية إلى زاوية لأنه مشى قليل لا يتبدل المجلس به إلا أن يكون المسجد الجامع فحينئذ تارمه سجدتان هو المختار في الفتاوى إذا تبدل مجلس التالى دون السامع يتكرر الوجوب عليه لا على السامع على قول أكثر المشايخ وبه تأخذ ولو تبدل مجلس السامع دون التالى يتكرر الوجوب عليه لا على التالى (الخا) ولو سمع المقتدى من أجنبي أو سمع الإمام من أجنبي قرأها الأجنبي خارج الصلاة أو في صلاة أخرى غير صلاة الإمام سجدتها بعد الفراغ من الصلاة بالإجماع ولو سجد في الصلاة لا تجوز لأنها ليست بصلاة ولا تفسد صلاته هو الصحيح بناء على أن الزيادة سجدة واحدة ساهيا أو سجدتان ولا تفسد صلاته بالإجماع . إذا قرأها في الصلاة على الدابة مرارا وخلفه سائق تجب سجدة واحدة على الراكب وعلى السائق يتكرر هو المختار في الفتاوى اختلاف المشايخ في أنه إذا ركع أو سجد للصلاة فسجدة التلاوة تتأدى بأيهما عند بعضهم بالركوع لقربه من التلاوة ولكن لا بد من النية وعند بعضهم بالسجود لأنه أشبه وهل تشترط النية قال مشايخ بلخ ومحمد بن سلمة وغيره لا ينوب عما عليه من التلاوة ما لم ينو في ركوعه أو بعدما استوى قائما أنه يسجد لصلاته وتلاوته جميعا ومن المتأخرين من قال على قول هؤلاء ينبغي أن ينو حين ينحط للركوع ويكون على النية حين ينحط للسجود . وقال بعض المشايخ النية ليست بشرط وسجدة التلاوة تقع عنها بدون النية والاول هو المختار إذا سمع من الإمام من ليس معه ثم دخل معه قبل أن يسجد فنهنا يتابع الإمام بخلاف وإن دخل بعد أن يسجد لا يسجد ها في الصلاة تحزرا عن مخالفة الإمام ولا بعد الفراغ قالوا وهذا إذا أدرك الإمام في آخر هذه الركعة فاما إذا أدركه في ركعة أخرى يسجد ها بعد الفراغ هو المختار لأن ما وجب عليه لم يصير مؤدى أصلا فيؤديه قال شمس الأئمة الحلاواني ينبغي أن لا يسجد للتلاوة إذا تلاها في الجمعة لامتداد الصفوف وكثرة القوم والمكبرين

(باب السنن والتطوعات)

من الفتاوى (س) رجل ترك سنن الصلوات الخمس إن لم يرها حقا فقد كفر لأنه لم يرتبها النبي صلى الله عليه وسلم حقا وذلك كفر وإن رآها حقا فيل لا يأثم والصحيح أنه يأثم لأنه جاء الوعيد بتركها . السنة بعد الجمعة فعلى ما عرف من الخلاف وكثير من مشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف وهو المختار قال شمس الأئمة الحلاواني الأفضل أن يصلى أربع ركعتين وفيه إشارة إلى التخفيف بين تقديم الأربع أو الركعتين وكل واحد منهما مروى عن علي لكن الأفضل تقديم الأربع كيلا يصير متطوعا بعد الفرض يمثلها . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين في الواقعات الصغيرة إذا شرع في الأربع قبل الجمعة ثم افتتح الخطيب الخطبة ففقطها اختلاف المشايخ منهم من قال يتم الأربع لأن هذه الأربع صلاة واحدة ولهذا قالوا بقضى أربع إذا قطعها وبه كان يفتى والدي برهان الأئمة . صلى بعد الفجر ركعتين بنية التطوع أجزأته عن ركعتي الفجر

(سئل) عن القاصرة إذا كان لها أخ شقيق وجد من يقدم منهما في تزويجها (أجاب) أن كان الجد لاب فهو أولى والله أعلم (سئل) عن المرأة إذا زوجت نفسها من غير كفء ولها أولياء لم يرضوا بذلك هل لهم رفعه للحاكم ليفسخ النكاح أم لا (أجاب) نعم لهم رفعه إلى الحاكم ليفسخ النكاح بطلبهم والله أعلم (سئل) عن المرأة إذا اختارت زيارة أوبها في كل جمعة هل لها زيارتهما أم للزوج منعها (أجاب) نعم لها زيارتهما في كل جمعة وليس للزوج منعها إن لم يأتيا إليها والله أعلم (سئل) عن العبد إذا تزوج بحرة بلا إذن سيده هل ينفذ أولا وإذا لم ينفذ هل يلزمه شيء من المهر حيث لم يدخل بها أولا (أجاب) لا ينفذ بلا إجازة السيد وإذا لم يجزئه لا يلزمه شيء من المهر حيث لم يدخل بها فإن دخل بها يلزمه مهر المثل يطالب به بعد العتق والله أعلم (سئل) عن زوج أم ولد من آخر ثم اعتقها هل يثبت لها فسخ النكاح سواء كان زوجها حرا أو عبدا (أجاب) نعم يثبت لها الفسخ سواء كان الزوج حرا أو عبدا ما لم ترض بالنكاح صريحا أو دلالة كالتمكين وغيره والله أعلم (سئل) عن زوج ابنته القاصرة من آخر وقبض

(١) (الخامس) كذا في الأصل وتقدم أول الكتاب أن (الخا) رمز لبعض الكتب ونعل (مس) رمز لكتاب آخر فليحذر كتبه مصححه

منه مجل الصدق وبعد مدة بلغت
فأرادت مطالبة الزوج بما قبضه لها
والدها وهو مجل الصدق هل لها
المطالبة عليه أو على والدها
(أجاب) لا مطالبة لها عليه ولها
المطالبة على أبيها والله أعلم (سئل)
عن تزوج بأم أخيه من الرضاع هل
يصح أولا (أجاب) نعم يصح والله
أعلم (سئل) إذا كان للرجل
أب من الرضاع له زوجة مدخول
بها وطلقها أيجوز أن يتزوجها
(أجاب) لا يجوز أن يتزوجها
لأنها زوجة أبيه من الرضاع
(سئل) عن تزوج امرأة بغير
معلوم من الفلوس المتعامل بها
فكسدت وصار التعامل بغيرها هل
يلزمه من الفلوس الكاسدة أو من
الحادثة بعدها أم القيمة (أجاب)
يلزمه قيمتها يوم كسدت من الفضة
أو الذهب والله أعلم

(كتاب الطلاق)

(سئل) عن شخص (٢) وكله
آخر في قبض حقه من آخر فقبضه
ودفعه له فأنكره فهل يكلف إلى
بيته أم يصدق (أجاب) يصدق
بيمينه في الدفع إلى الموكل ولا بيته
عليه والله أعلم (سئل) عن رجل
(١) عشرين سنة كذا في الأصل
ولعل في العبارة تحريفا أو نقصا
فتركبه صحيحه
(٢) هذه المسئلة ليس هنا محلها
بل محلها باب الوكالة كتبه صحيحه

ذكره الفقيه أبو جعفر في غريب الروايات هو المختار . صلى الظهر ستا وقد قعد على الأربع
فانه لا تنوب الركنان عن سنة الظهر فيما هو المختار والفقه فيه أن السنة به متبعة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيما واطب عليه ومواظبته كانت بتحرمة مبتدأة . سائر السنن سوى
سنة الفجر إذا فاتت عن وقتها كما عرف لا تقضى بالإجماع سواء فاتت السنة مع الفرض أو بدونه
وفي سنة الفجر خلاف محمد معروف . قال بعض المشايخ السنن كلها في المسجد حسن وفي البيت
أحسن وبه يفتي الفقيه أبو جعفر وخير شمس الأئمة الحلواني فيما عدا سنة الفجر بين أن يؤتى
بها في المسجد أو في البيت قال أكثر مشايخنا إذا صلى مع شرائط الجواز جازت صلاته والقبول
لا بدري هو المختار لأن الله تعالى يقول انما يقبل الله من المتقين وشرائط التقوى عظيمة . عن
الشيخ الامام السرخسي أن التطوع بجماعة خارج رمضان انما يكره إذا كان على سبيل التداخي
والتجمع أما إذا اقتدى واحد أو اثنان لا يكره وفي الثالث اختلاف وفي الرابع يكره
بلا خلاف (الحا) في التراويح إذا صلى الامام التراويح قاعدا بعدد أو بغير عدد والقوم قيام
خلقه اختلف المشايخ فيه والاصح أنه يصح الاقتداء بالإجماع . في جامع الاصول أن ركعتي
الفجر قاعدان من غير عذر لا يجوز ومتى فاتت التراويح قال بعضهم تقضى ما لم يمض رمضان
وقال بعضهم لا تقضى وهو الصحيح لأنها لو قضيت لقضيت كمفاتت وانها لا تقضى بالجماعة إجماعا
لا يجوز الاقتداء فيها بالصبي وان كان ابن (١) عشرين سنة وهو قول مشايخ العراق
وبعض مشايخ بلخ قال السرخسي هو الصحيح لأنه غير مخاطب بالمنحون (ق) ولو صلى التراويح
قبل الفريضة لا روية بهذا ولا اشكال أنه لا يجوز . في الاصول وان صلى التراويح كلها
بتسليم واحدة ان قعد على رأس كل ركعتين جاز عن الكل عند عامة المتأخرين وبعض المتقدمين
لأنه قد اكمل كل شفع بالعود وسائر الافعال والتسليم قطع وخروج وليس بمقصود وان لم يقعد
على رأس كل ركعتين جاز عن تسليم واحدة وهو الصحيح

(باب صلاة المسافر بفصولها)

في الفتاوى بعض مشايخنا اختاروا التقدير بمسيرة ثلاثة أيام ولياليها بسيرا بالبل ومشي الاقدام
لمكونه أوسط قالوا وهو الصحيح وعامةهم قدروا بالفراخ واختاروا بثمانية عشر فرسخا في
التقدير لخمسة عشر وعليه الفتوى لأنه أضبط وأحوط . وسفر الجبال قدره الحلواني بثلاث
مراحل في الجبل لا السهل وفي البحر ينظر كم تسير السفينة في ثلاثة أيام ولياليها حال استواء
الريح واعتدالها ويجعل ذلك أصلا ويقدر به . ويجرد النية بدون الخروج لا يصير مسافرا
والمعتبر من الخروج أن يجاوز برض المصر وعمرانها هو المختار وعليه الفتوى قالوا إذا كانت ثمة
قرية أو قرية متصلة برض المصر فإن كان كذلك يعتبر بمجاورتها (ن) إذا خرج مسافرا من
بخارى فلما بلغ بكستان كعب أو إلى رباط وليان أو إلى موضع آخر في معناهما فالمختار أنه يقصر
الصلاة لما ذكرناه . إذا حاصروا بأهل أخبية ونووا الإقامة قصروا بالإجماع . في جامع
الاصول إذا حاصروا أهل أخبية وفساطيط ونزلوا في أخبيتهم وخيامهم ونووا الإقامة فيها لا يصح
بالإجماع لأن هذا لا يعد إقامة قال شمس الأئمة الحلواني وهكذا عسكر المسلمين إذا قصدوا
موضعاً بخيامهم وأخبيتهم فلما نزلوا مفازة في الطريق نصبوها وعزموا الإقامة ثمة لا يصيرون
مقيمين بهذه النية واختلف المتأخرون في الذين يقيمون في الخيام والأخبية في المفازات من

الاعراب والتراكم هل صاروا مقيمين بالنية عن أبي يوسف في روايتان في احدهما لا وفي الاخرى قال يصيرون مقيمين وعليه الفتوى لاستحالة أن يكونوا مسافرين أبدا . في الفتاوى اذا دخل عسكر المسلمين دار الحرب فغلبوا على مدينة فان اتخذوها دارا فقد صارت دارا اسلامية ينمون فيها وان لم يتخذوها دارا ولكن أرادوا الإقامة فيها شهرا أو أكثر قصروا

(فصل في ضرورة المسافر مقيما بنية غيره) الاصل أن من يمكنه أن يقيم باختياره يصير مقيما بنية نفسه ومن لا يمكنه ذلك لا يصير مقيما بنية نفسه كالمرأة مع الزوج والرقيق مع المولى والتلميذ مع الاستاذ والاجير مع المستاجر والجندى مع الامير وذكر في (م) أن النية الاصل دون الاتباع وذكر هشام في نوادره أن في المرأة اختلافين أحدهما نارحهم الله تعالى منهم من قال اذا استوفت صداقها فهي كالعبد واذا لم تستوف لكن سلمت نفسها عنده لها حق حبس نفسها خلافا لمحمد والجواب أنها لا تصير مقيمة بأقامته عندهم جميعا . الامير اذا خرج لطلب العدو ومع جيشه ولا يعلم أين يدركهم فانهم يصلون أربعا في الذهاب وان طالت المدة وفي الرجوع ان كان الى مصره مسيرة سفر قصر واوالا فلا . العبد اذا كان بين المولين في السفر فنوى أحدهما الإقامة دون الآخر فان كانا تهما في خدمته ونوى الإقامة أحدهما فالعبد يتم يوم خدمته ويقصر يوم خدمته الآخر وان لم يكونا تهما ياباه قالوا ينبغي أن يصلى أربعا اعتبارا للاصل وترجيحا به اذا الاصل هي الإقامة ويقعد على رأس الركعتين لا محالة احتياطاً

(فصل في تبدل حال الصبي والكافر) الكافر المسافر اذا أسلم وبينه وبين مقصده أقل من ثلاثة أيام فهو في حكم المقيم يتم صلاته والاشبه أن تكون الحائض مثل الكافر اذا أسلم وهو المختار (ع) صبي ونصراني خرجا الى السفر فلما سارا يومين أسلم النصراني وبلغ الصبي فالتصراني يقصر والصبي يتم وهو اختيار الصدر الشهيد حسام الدين لان نية النصراني كانت صحيحة فصار مسافرا من ذلك الوقت ونية الصبي لم تكن صحيحة لانه ليس من أهل النية . في الفتاوى المقيم فيما يؤدي بعد فراغ امامه المسافر لا يقرأ هذا هو المختار لانه أدرك قراءة الامام في محلها وقراءة الامام قراءة بخلاف المسبوق بركعتين لانه لم يدرك قراءته في الشفع الاول الذي هو محلها (نوع منه) تخفف القراءة في السفر في الصلوات كلها كما عرف وأما تسبيحات الركوع والسجود يقولها ثلاثا ولا ينقص عنها . تكلموا في السنن في تركها وأدائها قبل الافضل تركها ترخصا وتخفيفا وقيل لا بد بفعلها تقريبا وكان الفقيه أبو جعفر يقول بالفعل حالة النزول والترك حالة السير وهو حسن جدا

(فصل في الصلاة على الدابة) قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح انه مادام محال الطالبا بنية المصر لا يتطوع عليها فاذا فارق البنيان وهجر العمران جاز وهو قياس قصر الصلاة للمسافر . في الفتاوى افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ أكثرهم على أنه ينزل ويتمها نازلا وهذا هو المأخوذ به . في الشرح من الاعذار أن تكون الدابة جواحا نزل عنها لا يمكنه الركوب الا بعين أو كان شيخا لا يمكنه أن يركب ولا يجدهم يركبه فعلى هذا قالوا وصلى المكتوبة في البادية على الراحلة والقافلة تسير يجوز للتعذر

(باب الجمعة وشرائطها)

قال شمس الأئمة السرخسي ظاهر المذهب أن المصر الجامع ما فيه جماعات الناس وأسواق

طلق زوجته وله عليه نفقة مقررة وكسوة فهل يسقطان بالطلاق أم لا (أجاب) نعم يسقطان بالطلاق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف بالطلاق انه ما يفعل كذا ففعله فهل يقع عليه الطلاق سواء قصده أو لم يقصده أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق سواء قصده بذلك أولا (سئل) عن رجل قال كل حلال علي حرام وله زوجة هل تطلق أولا (أجاب) نعم تطلق والله أعلم (سئل) عن رجل أكرهه ذو شوكة على طلاق زوجته اكرها شرعا فطلق خوفا منه هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق والله أعلم (سئل) عن رجل طلق زوجته ثلاثا فبعد مدة تصادق معها على الطلاق وانقضاء العدة فهل يعمل بتصادقهما أم لا (أجاب) يعمل بالتصادق مع احتمال المدة قال مولانا العمدة العلامة المرتب لهذه الفتاوى هذا الافتاء من شيخنا رجه الله تعالى بناء على قول المتقدمين وأما الذي عليه المتأخرون من علمائنا أنها تعتد من وقت الاقرار الى أن تقوم بينة على ما تصادقا عليه كافي الفتاوى السراجية وغيرها من الكتب المعتمدة وهو أحوط والله أعلم (سئل) عن شخص عليه دين لا آخر وحلفه

التجارات وسلطان أو قاض يقيم الحدود وينفذ الأحكام أي يقدر على ذلك ويكون فيه مفت أن لم يكن القاضي أو السلطان بنفسه مفتيا . في الفتاوى إذا وقع الشك في وجوده وتحققه ينبغي لاهله أن يصلوا بعد الجمعة أربعين مرة الظهر لما عرف . في نوادر ابن سمانة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أهل مدينة حصرهم العدو فخرجوا اليهم من مديتهم وعسكروا على مليون أو ثلاثة لا يريدون سفرا فاعلمهم الجمعة في معسكرهم جعل للمكان الذي عسكروا فيه حكم المصر . اختار الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي وشيخ الاسلام خواهرزاده في تحديد قضاء المصر أن يكون بينه وبين المصر قدر غلوة والصحيح في زماننا أن صاحب الشرط وهو الذي يسمى شحنة والوالي والقاضي لا يقيمون الجمعة لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم . في الفتاوى في السنة بعد الجمعة كثير من مشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المختار قال شمس الأئمة الحلواني الأفضل أن يصلي أربعين ركعتين لكن الأفضل تقديم الأربع لئلا يصير متوقعا بعد الفرض بمثله (الحا) اذا نذر في الجمعة أن عليه فجر يوم ان كان بحال لو صلى الفجر بدرك ركعة من الجمعة يقطع بالاجماع وان كان بحال لو اشتغل بالفجر تفوته الجمعة (١) والظهر عن وقتها يضرب بالاجماع (الحا) اذا صعد الامام المنبر ولم يشرع في الخطبة أو فرغ من الخطبة أجمعوا أن صلاة التطوع تكره في هذين الوقتين وكذا بين الخطبتين . اذا أخذ في مدح الظلة والدعاء لهم لا بأس بالكلام والذي عليه عامة مشايخنا أن على القوم أن يستمعوا وينصتوا من أولها الى آخرها لاطلاق الحديث المعروف (ج) النافي عن الخطيب ان كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل يسكت هو المختار (ظ) اذا سلم عليه رجل والامام يخطب رد عليه في نفسه ولا يجهر وكذا اذا عطس حمد الله تعالى في نفسه لان رد السلام واجب ويمكنه اقامة هذا الواجب على وجه لا يختل به الاستماع كذا قال أبو يوسف والاصح أنه لا يجب لانه يختل الانصات وعليه الفتوى ويكره البيع عند الاذان وبأثر في الحكم والاذان المعبر أذان الخطبة . اذا شرع في أربع قبل الجمعة ثم افتتح الخطيب ان صلى ركعة يضيف اليها أخرى ويسلم وان قيد الثالثة بالسجدة أضاف اليها الرابعة وسلم وخفف القراءة فيها وان لم يقيدھا بالسجدة اختلف المشايخ فيه منهم من قال يعود الى القعدة ويقطع جلا للفظ الفراغ على اتمام ما شرع فيه وبه أفتى الصدر الهمام السعيد برهان الأئمة الكبير رحمه الله تعالى كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى . لا بأس للامام أن يجمع في مصر في مسجدين هكذا عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وعن محمد أنه لا يجمع في أكثر من مسجدين وعليه الفتوى وفي الفتاوى لو صلى الجمعة في قرية بغير مسجد جامع والقرية كبيرة لها قرى وفيها والوحا كم جازت الجمعة بنوا المسجد ولم يبنوه وان كان بخلاف ذلك لا يجوز وهذا قول أبي القاسم الصفار وهذا أقرب الاقوال الى الصواب في نفسه يرامصر الجامع الذي هو شرط لجواز صلاة الجمعة . وسبب وجوب الجمعة الوقت وشرايط وجوبها الذكورة والعقل والبلوغ والحرية والاقامة وصحة البدن والمصر الجامع حتى لا تجب في ظاهرها الرواية الاعلى من يسكن المصر والاراضي المتصلة بالمصر ولا تجب على السواد سواء كان قريبا أو بعيدا منه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان بحيث لو شهد الجمعة أمكنه أن يعود الى أهله قبيل الليل يوم الجمعة وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان على مقدار فرسخ تلمزمه الجمعة وعليه الفتوى وروى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى ان كان بين ذلك

بالطلاق الثلاث أنه يوفيه له في الوقت الفلاني ففات الوقت وطالبه بالدين فادعى الایفاء له في الوقت المحلوف عليه ولم يصدقه على ذلك فهل يلزمه البيان أم يصدق بيمينه (أجاب) يصدق بيمينه في عدم وقوع الطلاق ولا يصدق في حق دائنه مع عدم البينة قال مولانا الاستاذ المرتب لهذه الفتاوى وفي الفصول العمادية صحح خلافه ونصر عبارته لوقال الزوج بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة رحمه الله تعالى هكذا سمعت من القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعدمدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى ايفاء حقه ويكون القول قولها وهو الاصح اه ونحوه في السبازية وقد نقل صاحب هذه الفتاوى ما ذكرناه من أنه الاصح في كتابه شرح الكنز المسمى بالجر الرائق

(١) قوله والظهر عن وقتها كذا في الاصل ولعل فيه سقطا يؤخذ من معراج الدراية وعبارته ولو ذكر في الجمعة أن عليه الفجر فان كان لا يخاف فوت الجمعة يقطعها ويبدأ بالفجر ولو فات الوقت يتم الجمعة لسقوط الترتيب بضيق الوقت أما لو خاف فوت الجمعة لا الوقت فعندهما يبدأ بالفجر وعند محمد يتم الجمعة اه كتمه صحيحه

الموضع وبين عمران المصر فرجة من مزارع ومراع كالقلع يخارى لاجتماعه على أهل تلك
المواضع وان سمعوا النداء والغلو والميل والامبال ليست بشرط وهو اختيار شمس الأئمة
الخلواني رحمه الله تعالى وهذه الجملة في جامع الاصول والمختار الفتوى أن من كان على قدر فرسخ
من المصر يجب عليه حضور الجمعة (ق) الصلاة نصف النهار يوم الجمعة كان خلف رحمه
الله تعالى لا يصلي وكان محمد بن سلمة يصلي قال السيد الامام رضى الله تعالى عنه ما قاله محمد
ابن سلمة قول الشافعي وما قاله خلف قول أصحابنا وعليه الفتوى (س) لو تذكروا يوم الجمعة أنه
لم يصل الفجر والامام في الخطبة يقوم ويقضى لقوله عليه الصلاة والسلام فليصلها اذا ذكرها
في الفتاوى المستحب أن يقرأ كل جمعة يوم تجدد كل نفس ما عملت من خير محضرا كذا روى
عن أبي بكر محمد بن الفضل البخارى واختلفوا أن الأفضل التباعد عن الامام أو الدنو منه
والصحيح الدنو خير ولو أن الامام مصر مصرنا ثم نفر الناس عنه لخوف عدو وما أشبهه ثم عادوا
اليه فاتهم لا يجمعون الا باذن مستأنف منه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى لو أن
امام خرج من أهل المصر مقدرا ميل أو ميلين لحاجة حضر الجمعة جازله أن يصلي بهم الجمعة لان
فناء المصر بمنزلة المصر قال وبه نأخذ . والى مصر مات ولم يبلغ موته الخليفة حتى صلى بهم الجمعة
فان كان المصلى بهم خليفة الميت أو صاحبه أو القاضي جازلانه فوض اليهم أمر العامة . اذا
كبر الامام الجمعة والقوم حضور لم يشعروا معه ذكر في الاصل أنهم اذا كبروا قبل رفع الامام
رأسه من الركوع صحت الجمعة والاستقبلها ولم يذ كر خلافا وان كبروا قبل شروعه في القراءة
جاز في قولهم جميعا (ع) لو خطب الامام والقوم حضور فكبروا أو لم يكبروا معه ثم ذهب كلهم
وجاء آخرون لم يشهدوا الخطبة ودخلوا في الصلاة فصلى بهم أجزأهم لانه خطب والقوم حضور
فتحقق شرط جواز الجمعة والمختار في الجلسة ما قاله شمس الأئمة السرخسى أنه اذا تمكن في مجلسه
واستقر كل عضو منه في محله (ق) لا يقرأ القرآن بل يسكت وقت الخطبة هو المختار لانه مأمور
بالاستماع والانصات بالنص فان عجز عن أحدهما ما أتى بالآخر وهذا هو المأخوذ به قال شمس
الأئمة الخلواني من أصحابنا من كره الاشارة بالرأس واليد والعين في تغيير منكر وسوى بين الاشارة
والتكلم عبارة والصحيح أنه لا بأس له بتشميت العاطس ورد جواب السلام قال الصدر الشهيد
حسام الدين الاصب أنه لا يجب ولا يأتي به لانه يختل الانصات وبه يفتى

(باب صلاة العيدين)

من الفتاوى المختار الذي عليه عامة المشايخ أنها واجبة والاختلاف في عدد تكبيراتها عارف
وعن ابن عباس رضى الله عنهما خمس روايات والمشهور منها روايتان احدها معشر زوائد وثلاث
أصلية في الركعتين على السواء والثانية تسع زوائد وخمس في الاولى وأربع في الثانية وعمل
الامة اليوم على هاتين عملا بالاولى في الفطر والثانية في الاضحية عملا بهما مع اعتبار الاقل في
الاضحية لاستعمال الناس بالقرايين . في الواقيات الصغيرة أهل منى لا تجب عليهم صلاة العيد
لانهم مشغولون بأداء المناسك فالشرع أسقطها عنهم لئلا يجرحوا (الحا) تؤخر التكبيرات
عن ثناء الافتتاح . في الفتاوى الخروج الى الجبابة سنة وان كان يسعهم الجامع عليه عامة
المشايخ والعجائز لا يخرجن في زماننا لان الناس لم يعاينوا ذلك في زماننا ويرجعون في شئ
من الفتنة ويستحب أن يخرج من طريق ويرجع من طريق به ورد الاثر ويكبر في

والله أعلم (سئل) عن فرض الحاكم لزوجه أو ولده نفقه في كل يوم وأمرها أن تستدين عليه فبات الزوج بعد الاستدانة هل لها الرجوع بما أنفقته في تركته أم لا (أجاب) نعم لها الرجوع بذلك في تركته والله أعلم (سئل) عن المطلقة اذا ادعت أنها حامل من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل يقبل قولها ولها النفقة أم يحتاج الى قابلة أو مضى مدة يظهر فيها الحمل (أجاب) القول قولها وتستحق النفقة ولا يحتاج في ذلك الى قابلة ولا الى مدة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضاء العدة والله أعلم (سئل) عن امرأة ليست برشيدة بلغت مفسدة سألت زوجها أن يطلقها على قدر معلوم من صداق أو غيره وطلقها على ذلك هل يلزمها ما سألت عليه ويكون الطلاق بائنا أم لا (أجاب) لا يلزمها ما سألت عليه ويكون الطلاق رجعي والله أعلم (سئل) عن امرأة سألت زوجها أن يطلقها على النفقة بسبب الحمل أو نفقته بعد الوضع مدة وأجابها لذلك فظهر أنها لم تكن حاملا هل يرجع بالنفقة المسؤول عليها أم لا (أجاب) يرجع عليها بقيمة النفقة المسؤول عليها (سئل) عن رجل متزوج بأمرأة فسأله آخر وقال له ألك امرأة فقال لا

هل يقع عليه الطلاق أو لا يقع
(أجاب) ان قصد الطلاق يقع والا لا
(سئل) عن طلاق امرأته على باق
صداقها عليه المعلوم ثم ظهر أنه لم
يكن لها عليه شيء هل يقع الطلاق
أو لا يقع (أجاب) يقع ويلزمها
نظير ما سألت عليه ان كان لا يعلم بأنه
لم يكن عليه شيء فان كان يعلم فلا
شيء له عليها والله أعلم (سئل)
عن المطلقة هل يمكن من السفر
بولدها من المطلق بدون رضاه
أم لا (أجاب) ان قصدت السفر
بولدها وقد كان تزوجها فيها فلها
ذلك ولا تنع وان لم تكن بلدها
وكان قد تزوجها بغيرها فلا بل
منعها والله أعلم (سئل) عن امرأة
سألت زوجها أن يطلقها فقال لها
ان أبرأني فانت طالق فقالت له
أبرأتك من الحقوق ولم تعين فهل
يقع الطلاق وتصح البراءة وتكون
بائنا أو رجعا (أجاب) يقع
الطلاق بائنا وتصح البراءة والله
أعلم (سئل) عن رجل قال
لامرأته أنت طالق ثلاثا الآن
يشاء الله هل يقع عليه طلاق أم لا
(أجاب) حيث كان استثناء
متصلا ملفوظا به لا يقع عليه طلاق

(١) قوله حيث عطف صلاة
العيد الخ كذا بالاصل وانظره
وحرره اه معجحه
(٢) قوله لان الجهر بالتكبير الخ
كذا بالاصل ولعل الصواب لان
التكبير باسقاط لفظ الجهر كما هو
واضح اه معجحه

الطريق في الاضحية جهرا اتباعا لسنة ويقطعه اذا انتهى الى المصلى وهو المأخوذ به وفي الفطر
المختار من مذهبه أنه لا يجهر وهو المأخوذ به قال أبو جعفر سمعت أن مشايخنا كانوا يرون
التكبير في الاسواق في أيام العشر بدعة . كره بعضهم بناء المنبر والصحيح أنه لا يكره . المشي
في الجمعة والعيد أفضل في حق من يقدر . عن أبي بكر الرازي أن معنى قول أصحابنا انه
ليس قبل صلاة العيد صلاة أى صلاة سنوية أما لو صلى لا يكره والكراهي نص على
الكراهة وهو المختار وهذا كله في الجبابة . عامة المشايخ على أنه يكره صلاة الضحية قبل
الخروج اليها (ن) اذا أردت صلاة الضحية يوم العيد يصلي بعد فراغ الامام لان التطوع
قبل صلاة العيد لا رجحان يكره في الجبابة وغيرها وهو المختار فكذا حكمهم تبعاً كله في الفتاوى
(س) ينبغي أن لا يرفع يديه اذا أدرك الامام في الركوع لان رفع اليدين سنة ووضعهما على
الركبتين سنة أيضا وانهما في محلها . في بعض الشروح يسكت الامام بين كل تكبيرتين
قدر ثلاث تسبيحات كذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أفتى مشايخنا . في
الاجناس اذا اقتدى بمن لا يرى رفع اليدين في تكبيرات العيد يرفع هولاء هذه مخالفة يسيرة
فلا تخل بالتابعة . في الفتاوى اذا سها الامام في العيدين المختار أنه لا يسجد وكذا في الجمعة
وان قال محمد رحمه الله في الاصل السهو في العيدين والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء وانما
اختار هذا السلايقع الناس في فتنة (انها) اذا أدرك الامام في صلاة العيد بعد ما تشهد الامام
قبل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو فدخل معه ثم سلم الامام فانه يقوم ويقضى
صلاة العيد بالاجماع بخلاف الجمعة عند محمد رحمه الله تعالى ويقضى برأى نفسه والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب التكبير في أيام التشريق)

التكبير واجب وقد سمي سنة وفسر بالواجب وهو المشهور المتعارف ومحل أدائها عقب الصلوات
المفروضة قبل وجود القاطع لحرمه الصلاة والاختلاف في ابتدائها وختمها معروف وعن
علي رضي الله تعالى عنه يبدأ من فجر يوم عرفة ويختم بعد الظهر من آخر أيام التشريق وفي
رواية عنه يختم بعد الفجر من آخر أيام التشريق فأبو حنيفة رحمه الله تعالى أخذ بقول
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وهما أخذوا بقول علي رضي الله تعالى عنه وعليه الفتوى
لأبي حنيفة أن الجهر بالتكبير بدعة فلا يصار اليه الا من حيث انعقد الاجماع عليه ولهما
أن التكبير عبادة وكان الأخذ بالأكثر أولى والتكبير يجب قصد على الرجال الاحرار المقيمين
في الامصار عقب المكتوبات المؤديات بجماعة مستحبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى
النساء اذا كن تبعاً للرجال وعلى المسافرين اذا كانوا تبعاً للمقيمين لأبي حنيفة رحمه الله تعالى
قوله عليه الصلاة والسلام لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وأراد بالتشريق الجهر
بالتكبير هكذا فسرهُ نضر بن شميل وعن علي رضي الله تعالى عنه أراد بالتشريق التكبير لا
صلاة العيد (١) حيث عطف صلاة العيد على التشريق ولا يجب على أهل القرى لان المصير شرط
ولا يجب عقب صلاة الوتر وصلاة العيد ولا عقب النوافل . التكبير متى فات عن أيام التشريق
لا يقضى لان الجهر (٢) بالتكبير لم يعرف قربة الا في زمان مخصوص فبقى ما عداه على أصل القياس
كذا ذكره في جامع الاصول وأيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة يمضي ذلك كله في أربعة

أيام العاشر من ذي الحجة للنحر خاصة والثالث عشر للتشريق خاصة ويومان بينهما للنحر والتشريق جميعا والأئمة في زماننا يكبرون على مذهب ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لأن الخلفاء شرطوا عليهم ذلك والله أعلم

(باب أحكام الاموات * فصل في الغسل)

من الفتاوى الأصح أنه يوضع كما تيسر وتوضع على عورته خرقه من السرة إلى الركبة وهو الصحيح . في جامع الأصول أنه يكفي بستر عورته الغليظة هو الصحيح . ثم بعد التوضي يغسل ثلاثا فان زاد عليها جاز كما في الحياة . ويغسل أولا بالماء القراح ثم بالسدر ثم بالماء الذي جعل فيه شئ من الكافور والغسل بالماء الحار أفضل عندنا . والغسل لأجل الحدث والاقبس وهو اختيار أبي عبد الله الجرجاني وغيره من مشايخ العراق أنه لنجاسة الموت . في جامع الأصول مات عن مدبرته لا تغسله بالاجماع ولومات المرأة على الزوجية فليس لزوجها أن يغسلها بالاجماع لزوال الزوجية ولهذا يجوز له أن يتزوج باختها بأربع سواها ولها أن تغسله (ج) قاتل النفس يغسل ويصلى عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وبه كان يفتي الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني وقال الأصح عندى أنه يصلى عليه وتقبل توبته ان كان تاب في ذلك الوقت وقال ركن الاسلام على السعدي أنه لا يصلى عليه وبه أفتى الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى . السقط لا يصلى عليه بالاتفاق وفي الغسل اختلاف المختار أنه يغسل ويحشر اذا نفخ فيه الروح قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى (ن) ميت وجده في الماء أو وقع في البئر لا بد من غسله لان الخطاب بالغسل لنا . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين في الوقعات أن الخنثى المشكل يجعل في كؤارة فيغسل ذكرها شمس الأئمة الحلواني قال وأظن أنها في فتاوى قاضي صاعد النيسابوري رحمه الله تعالى . الصغير والصغيرة اذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما الرجال والنساء . اذ مات الرجل بين النساء في السفر يسقط الغسل ويكتفى بالتيمم وكذلك احكم المرأة تموت بين الرجال والاجنبات من وراء الثياب وذات الرحم يدها تيمم (في الشهيد) من قتل ظالما غسل اقامه لاسنة في أولاد آدم مطلقا ولا يصلى عليه تهاونا وامتناعا عن البر في حقه لظلمه ومن قتل ظلوما فعلى عكس هذا والظالمون هم البغاة وقطاع الطريق والمكابرون والخنثى الذي يقتل الناس خنقا اذا قتلوا وصلوا الكل في الفتاوى (ق) الباغي وقاطع الطريق اذا قتل لا يصلى عليه باتفاق الروايات وقال محمد يغسلان كيلا يلحق بالشهداء في شئ ما به كان يفتي السيد الامام أبو شعاع رحمه الله . اذا أوصى بأموال الدنيا والاهتمام لأولاده يغسل بالاجماع واذا أوصى بأموال الآخرة لا يغسل بالاجماع (ح) الوصية بالصلاة على الميت باطلة وعليه الفتوى . اذا صلى على ميت بتيمم ثم أتى بأخران لم يقدر ما بين ذلك على الوضوء صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى (ح) صبي ميت حمل في سبط على الدابة وصلى عليه لا تجوز صلاتهم كالبالغ والفتوى على هذه الرواية . بعد غروب الشمس يبدأ بالغرب ثم بالصلاة اجنابة ثم بسنة المغرب كذا أفتى الحلواني . في جامع الأصول اذا لم يصل على الميت يصلى على القبر قبل مضي ثلاثة أيام وقيل المعتبرا كبر الراى في ذلك وهو الصحيح لاختلاف الحال والزمان والمكان

والله أعلم (سئل) عن ذمي تحته ذمية فاسلم هو ولم تسلم هي وعرض عليها الاسلام فابت فهل يبقى النكاح على حاله أم يفرق بينهما (أجاب) لا يفرق بينهما ويبقى النكاح على حاله ما لم تكن من محارمه والله أعلم (سئل) عن صغير لا يقدر على الجماع تزوج بيكر بالغة وزفت اليه هل تستحق عليه النفقة والكسوة أم لا (أجاب) نعم تستحق ذلك لعدم المانع من قبلها والله أعلم (سئل) عن طلق زوجته بائنا وتزوجت بآخر بعد العدة فطلقها الآخر واعتدت منه وعادت الى الأول هل عليك عليها الطلاق الثلاث أم تنتين (أجاب) عليك عليها الثلاث والله أعلم (سئل) عن علق على نفسه زوجته أنه متى نقلها من منزل سكن والدها أو والدتها بالمحل الفلاني بدون رضاها وحضرت الى حاكم وأخبرته بذلك وأبرأته من قدر معلوم من باقى صداقها عليه تكون طالق فهل اذا دفع لها باقى صداقها ونقلها بنفسه أو بوكيله يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) ان نقلها بنفسه أو بوكيله بعد ما دفع لها باقى صداقها عليه لا يقع عليه طلاق والله أعلم (سئل) عن المطلقة اذا تزوجت بأجنبي وآل الحق الى الاب في الحضنة هل يلزم بارسال

(فصل في التكفين)

قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى تفسير كفن المشل ما قاله نصر بن يحيى أن ينظر إلى مثل ثيابه حيا إذا خرج إلى العيدين ويعتبر بذلك (الخا) إذا ماتت المرأة يجب التكفين على الزوج وإن تركت ما لا وعليه الفتوى وليس في كفن الرجل عمامة عندنا وقال بعض العلماء إن كان عالما معروفا أو من أشرف الناس يعم . المشي خلف الجنائز أفضل وذكر في بعض الشروح الأولى أن تحمل الجنائز من جوانبها الأربعة من كل جانب عشر خطوات لما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من حمل جنازة من جوانبها الأربع غفر له وقال عليه الصلاة والسلام من حمل جنازة أربعين خطوة كفرت له أربعون كبيرة حتما ومن كانت معها نائحة زجرت بأبلغ الوجوه من باع المنكر فإن لم تترجلا يترك المشي خلفها لأن ترك السنة لبدعة الغير لا يجوز في الفتاوى لو اجتمعت الجنائز عن أبي حنيفة أن وضعوا واحدا بعد واحد كان أحسن حتى يكون الامام قائما بأزاء الكل إذ ليس البعض أولى من البعض في قيام الامام بأزائه كذلك فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في شهداء أحد (ف) سئل الشيخ أبو الحسن عن صلاة الجنائز والجنائز خارج المسجد والناس في المسجد هل يكرهه فقال كان مشايخ سمرقند لا يكرهون ذلك ويصلون في الجامع والجنائز على بابيه حتى ورد عليهم السيد الامام أبو شجاع فأنتكر عليهم ذلك فقالوا مشايخنا استجازوا ذلك فقال لهم وقد تقدم مهم مشايخ لم يجوزوا ذلك فقالوا من هم قال امام الأئمة أبو حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم ونصوا على كراهة ذلك في كتبهم قال فاتفقوا على أن يبنوا وراء المقصورة سقيفة توضع الجنائز فيها فيقوم الامام وصفوف من الناس ثم تتصل الصفوف التي في الجامع وذكر الخواص في شرحه أن القوم إذا كانوا جالوسا فجيء بالجنائز هل يقومون الصحيح أنهم لا يقومون . اختار كثير من مشايخ بلخ رفع اليدين في هذه التكبيرات كما هو مذهبه ومشايخنا لم يأخذوا به قال مشايخ بلخ السنة أن يسمع الصف الثاني ذكر الصف الاول والثالث ذكر الثاني وهكذا والمختار أنهم لا يجهرون فيها بشئ مما يقرؤه وهو المتوارث (م) لادعاء بعد الرابعة في ظاهرها رواية وقد اختار بعض مشايخنا ما تحتهم سائر الصلوات وهو ربنا آتنا إلى آخره (ط) الامام إذا كبر على الجنائز خمسالا يتابعه المقتدى لانه منسوخ وعن أبي حنيفة فيه روايتان في رواية بسلم للحال تحقيقا للخالفه وفي رواية يكت حتى اذا سلم معه فيصير متابعا فيما وجبت فيه المتابعة وعليه الفتوى (ظ) فان لم يكبر حتى كبر الامام اثنتين كبر الثانية معه ولم يكبر الاولى منهم حتى يسلم الامام لان الاولى ذهب محلها فكانت قضاء والمقتدى لا يشتغل بالقضاء قبل فراغ الامام فان لم يكبر حتى كبر الامام أربعين كبره وقبل أن يسلم الامام لما قلنا ثم يكبر ثلاثا قبل أن ترفع الجنائز وعليه الفتوى وهذا كله اذا كان مع الامام عند التكبير الاولى ولم يكبر فلو أتى الامام وقد سبقه لا يكبره وفي الحال وينتظر حتى يكبر ثانيا فيكبر معه فيكون هذا التكبير الافتتاح له فقد سبق بتكبيره فيقضيه قبل رفع الجنائز (ظ) العبد اذا مات وله أب حراً وأخ حراً أو أخ وأولى بالصلاة عليه لا ينقطع الملك بالموت وقال بعضهم الولي أولى لانه مات على حكم ملكه وعليه الفتوى وفي الفتاوى اذا أخطأ في وضع الجنائز عند الصلاة عليها فجعلوا الرأس في موضع الرجلين حازت الصلاة وكذا ان تعدوا ذلك لكن ههنا أسأوا ولا ينوي الامام الميت في تسليم الجنائز ولكن

الولد إلى أمه لتنظره أم لا (أجاب) لا يلزم بذلك واذا أرادت رؤيته عند أبيه لا تمنع من ذلك والله أعلم (سئل) عن امرأة العنينة اذا فرق الحاكم بينهما بسبب العنة هل تستحق عليه نفقة العدة أم لا (أجاب) نعم تستحق عليه نفقة العدة والسكنى والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بكرا بالغة ولم يصل اليها لعنة به وهي مقبنة عنده فهل لها أن ترفع أمرها لحاكم ليؤجله سنة واذا مضت السنة ولم يصل اليها ولا قربها يفرق الحاكم بينهما ويلزمه المهر كاملا أم لا (أجاب) نعم لها أن ترفع أمرها لحاكم ليؤجله سنة اذا ثبت أنه عني ولم يصل اليها فان قربها في المدة والا يفرق الحاكم بينهما بعد مضيهما بطلبها ويلزمه المهر كاملا حيث خلاهما خلو شرعية والله أعلم (سئل) عن علق على نفسه لزوجته انه متى تركها مدمعة معلومة بلا نفقة وأبرأت ذمته من قدر معلوم من صداقها عليه تكون طالقا فبعد المدة أبرأتها من القدر المعلق عليه فادعى الاتفاق عليها في المدة وأنكرت ولا بينة لها فهل تصدق في ذلك بينهما أم لا بد من بينة وهل يقع عليه طلاق أولا وما الحكم (أجاب) يصدق بينهما ولا يقع عليه طلاق وتصدق بينهما في عدم القبض والله أعلم (قال) مولانا وأستاذنا المرتب لهذه الفتاوى هكذا أفاد الحكم في الخلاصة ثم قال رحمه الله وهكذا سمعت من

في الاولى ينوي من عن يمينه وفي الثانية من عن يساره (ط) ويقدم الاب على الابن في الصلاة على الميت عند الكل في الصحيح . في الفتاوى هل يأتي بالاذكار المشروعة في قضاء التكبيرات الفائتة ذكر الحسن في المجردان كان يأمن رفع الجنائز يأتي بها وان كان لا يأمن لا يأتي بها بل يتابع بين التكبيرات ولولم يفرغ من التكبيرات حتى وضعوها على الاكتاف ذكر الحلواني في شرحه أنه لا يأتي بها ولا يباقي وعن محمد أنها ان كانت الى الارض أقرب فكانها على الارض فيكبر وان كانت الى الاكتاف أقرب فكانها حلت عليها فلا يكبر هو المختار (م) فحين اشترى رقيقا من الصغار في دار الحرب فن مات فيها منهم فلا يصلي عليه . ذكر في السير الكبير اذا ابتلى المسلم بانقتل جيرا فانه يستحب أن يصلي ركعتين عند ذلك يستغفر بعدهما من ذنوبه رجاء لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ختم كتابه بالطاعة غفر له ما سلف روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز التيمم لمن ينتظره الناس فلولم ينتظروه أجزأه قال الحلواني الصحيح رواية الحسن ونفى بهذا (ن) تطيين القبور لا بأس به وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجصص ولا تدسين وهكذا ذكر الكرخي في مختصره والاول أصح وعليه الفتوى احكاما للقبر وهو مطلوب لازينه لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مر بقبر ابنه ابراهيم عليه السلام فرأى فيه حمارا فاستده وقال من عمل منكم عملا فليستقنه . قال مشايخنا السنة في القبر أن يعق في بعض رواية النوادر عن محمد أنه ينبغي أن يكون مقدار العقب الى صدر رجل وسط القامة وكل ما زاد فهو أفضل وعن عمر رضي الله تعالى عنه مقدار قامة الرجل أفضل

(فصل في الدفن)

في الفتاوى لا يدفن الرجلان أو أكثر في قبر واحد وعند الضرورة لا بأس به ويقدم في المدفن أفضلهما فيجعل بينهما جازر ويقول الواضع باسم الله وعلى مله رسول الله أي باسم الله وضعناك وعلى مله رسول الله سلمناك . عن محمد الاخوان أحق بدخولهما من بني الاعمام وبني الاعمام أحق من الزوج ومن أخ الرضاة لانهما ينسبان النسب (ن) اذا ماتت ولا محرم لها فأهل انصلاص من جيرانها يلبى دفنها لان مس الاجنبى اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في الحياة فكذا في الممات . في الفتاوى ان نقل الميت من بلد الى بلد فلا اثم فيه لما روى أن يعقوب عليه السلام مات بمصر فحمل الى الشام وموسى عليه السلام حمل تابوت يوسف عليه السلام بعدما أتى عليه زمان الى الشام من مصر ليكون مع آبائه . لا يسوغ اخراج الميت الا بعد العذر والعذر أن يظهر أن الارض مغصوبة أو أخذت بالشفعة لان كثير من الصحابة دفنوا في أرض الحرب ولم يحفلوا بعدم عذر ان دفن في أرض غيره فالملك ان شاء أمر باخراجه وان شاء سقى الارض لان الارض ظاهرها باطنها ملكه فله أن يسعى في استخلاص ملكه كيف شاء . وسئل شمس الأئمة الخري عن اثنين بعد الدفن قد دفنوا بعض مشايخنا فلا ينهى الناس عن ذلك ان فعادوا لا يؤمران بالترسي ولا حجة لمن يقول لا بد منه في قوله عليه الصلاة والسلام لقنوا موتكم سمعان ربيد المشرفون على الموت وركبوا عليه شيئا العلامة لا بأس به وقال في جامع فتاوى دسوقي رحمه الله من مشايخنا . ولو كان مكرها لما أجازوا ذلك ولما روى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه وضع حجر على قبر أبي دجانه وقال هذا الاعرف به قبر أخى . اذا كان في مقبر حصب يجوز لهعتصم أن يحتصم منها لان اخضب اليابس لا يسج فكان فيه تنقية المقبرة

القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعدمده وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى ايفاء حق ونحوه في الفصول وغيره اذ في لفصول نقلا عن العدة فهو الاصح وينبغي التأمل عند الفتوى (سئل) عن أمهات الاولاد اذا مات سيدهن ومعهن أولاد هل يستحقن نفقة في التركة أم على أولادهن (أجاب) لا نفقة لهن في تركته ونفقتهن على أولادهن مع غناهم (سئل) عن المرأة اذا مات زوجها هل لها نفقة في تركته الى حين انقضاء لعدتها أم لا (أجاب) لا نفقة لها في تركته (سئل) عن الصبي اذا حلف باطلاق هل يقع عليه الضلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الضلاق (سئل) عن رجل خلع زوجته بلا قصد الطلاق ولا عرض ولا مذكورة طلاق هل تبين منه بذلك أم لا (أجاب) لا تبين منه بذلك والعصمة باقية (سئل) عن امرأة طلقت وأخبرت بانقضاء عدتها بعد أربعين يوما وأرادت التزوج فهل يتقبل قولها في نقضاء العدة بالخبر في المدة وتختلف وتزوج أم لا (أجاب) لا يتقبل قولها في الانقضاء بالخبر في أقل من ستين يوما (سئل) عن المصيبة - أي عن الخن رضيت لنفسه ولم يسهقه نزوج على الخن هل أمسرت بشربها أم لا بمن

(س) ولو وجد طر يقافي المقبرة ووقع في ضميمه أنهم أحدثوه لا يمشي فيه . اذا كان خلف جنازة الكافر من قومه لا ينبغي لقريبه المسلم أن يتبعها حتى لا يكون مكثر اسوادهم ولكن يمشي ناحية منهم وان لم يكن خلفها منهم لأبأس للمسلم أن يتبعها . لو وجد قتيل في دار الحرب محتونا غير مقصوص الشارب لا يصلي عليه كذا نقل عن شمس الأئمة الحلواني (ن) واذا وجد قتيل في دارنا وعليه زنا روفي حجره مصحف لا يصلي عليه وان كان في دارهم يصلي عليه كذا ورد في متفرقات الحلواني عظام اليهود لها حرمة في قبورهم كحرمة عظام المسلمين حتى لا تكسر لانه نفسه محرم الايذاء في حياته لدمته فكذا بعد موته (س) يكره النوح والصياح لهنبي النبي صلى الله عليه وسلم والبكاء لأبأس به لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم بكى على ابنه ابراهيم قال (١) به جواب ما قاله أبو بكر بأب بكر العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول ما يسخط الرب وقال نعم وكان لا ينهي النساء يبكين ويقول دعوهن فان العهد حديث والعيون دامة والصبر أفضل احراز اللآجر الموعود . التعزية لصاحب المصيبة حسنة والمعزى مأجور وهي من حقوق الاسلام لقوله عليه الصلاة والسلام حق المسلم على المسلم أن يعزىه اذا أصابته مصيبة . الجلوس في المسجد ثلاثة أيام للمصيبة مكروه وفي غير المسجد جاءت الرخصة ثلاثة أيام للرجال وفوقها يكره وترك الجلوس أحسن قال عليه الصلاة والسلام من كنوز البركتان المصائب ولا ينبغي أن يجلسوا على باب الدار للمصيبة فان ذلك عمل أهل الجاهلية ولا يباح اتخاذ الضيافة عند المصيبة ثلاثة أيام لان الضيافة تتخذ عند السرور . في الفتاوى من مات فأجلس وارثه رجلا يقرأ القرآن على قبره كرهه بعضهم والمختار أنه ليس بمكروه وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر العياضى أنه أوصى عند موته بذلك ولو كان مكروها لما أوصى به ولان فاعل هذا طالب أفضل الشفعاء لميت لقوله عليه الصلاة والسلام ما من شفيع أفضل منزلة عند الله تعالى يوم القيامة من القرآن العظيم لا نبي ولا ملك ولا غيره فيطلق له ذلك والله تعالى أعلم

(كتاب الزكاة)

(ط) اذا كان في الصغار مسنة تجب الزكاة بالاجاع لان الصغار تجعل تبعا للكبار (ط) رجل لا تحل له الصدقة فالأفضل أن لا يقبل جائزة السلطان لانها تشبه الصدقة ولا يحل له قبول الصدقة وهذا اذا أدى من بيت المال فان كان من مال موروث له جاز لانها لا تشبهها (ط) ولا يعطى لمديره ولا مكاتبه ولا أم ولده بالاتفاق (ن) تزوج أمة لا عن علم بذلك فندفع اليها المهر فكث في يدها حولا ثم رد المولى نكاحها ورتد الالف عليه فلا زكاة على أحد لعدم الملك لمن كان له اليد حولا لعدم اليد لمن كان الملك له وهو الزوج فكانه ضمما وكذا لو أقر لرجل بدين ودفعه اليه وحال الحول عليه عنده ثم تصادقا على أنه لم يكن فلا زكاة على واحد منهما (ع) أودع ماله عند من لا يعرفه فغاب ثم أصابه بعد سنين فلا زكاة عليه وان كان يعرفه ثم نسيه ثم تذكر بعد سنين فعليه الزكاة لما مضى لما عرف أن نسيان مثله نادر (ط) بدل الكفاية لا تجب فيه الزكاة بالاتفاق . في فتاوى الفضلي أنه لما جلس الحاكم لتجليل (٢) العامة ببخارى سئل عن اشترى جارية بثمانية لتجارة قيمتها ثمانية حال الحول عليها فاستحق نصفها قال لا تجب الزكاة فألح السائل عليه فرجع وقال دل من حاضر بنود يجب عليه خمسة دراهم لانه يرجع على بائعه بنصف الثمن وهو خسون فيضم الى نصف قيمة ما بقى عنده فيرتفع النقصان ويكمل النصاب . في الوقعات

شهادة القوابل (أجاب) القول قولها ولها النفقة الى سنتين فان لم تضع وادعت أنها كانت تظن أنها حامل ولم تحض فلها النفقة الى أن تحيض ثلاث حيض (سئل) عن رجل طلق زوجته ولها منه ولد صغير قرر له فرضا في كل يوم قدرا معلوما ثم سافرت به مدة غير اذن الاب فحضر وطالبته بالنفقة المستحقة عليه بمقتضى أنه أذن لها في الاقتراض والانفاق فهل تسقط عن الاب النفقة في مدة سفرها أم لا تسقط وتستحقها وكذا أجرة حضانتها (أجاب) لا تسقط عنه النفقة ولا أجرة الحضانة بمقتضى سفرها به من غير اذنه وتستحق ذلك سواء كانت مقمية أو مسافرة والله أعلم (سئل) عن الصغير اذا كان في حضنة الام أو الجدة فأراد الاب أخذه والسفر به هل يمكن من ذلك أم لا (أجاب) لا يمكن من ذلك بدون رضا من لها الحضانة والله أعلم (سئل) عن العنين اذا ادعى الوصول الى زوجته في مدة التأجيل ولم تصدقه فهل يقبل قوله في ذلك أم قولها (أجاب) ان كانت ثيبا قبل قوله

(١) قوله قال به جواب الى قوله وقال نعم كذا بالاصل وحرره اهـ

معجمه

(٢) قوله لتجليل العامة كذا بالاصل ولعله محرف عن تعليم العامة وحرره اهـ معجمه

لاي العباس الناطقي لو عمل شاة عن أربعين الى المصدق فقال الحول والشاة في يده جاز هو المختار
بخلاف ما لو أداها الى الفقير بنية الزكاة وبقي المسئلة بحالها فإنه لا يجوز لانه ثمة زالت عن ملكه
بالدفع الى الفقير ولهذا وهلك النصاب قبل الحول لا يملك استردادهما منه أما ههنا لم يزل عن
ملكه بالدفع الى المصدق حتى يملك استردادهما ملك النصاب قبل الحول فافتقرا (ن) اذا
استعمل المصدق عماله والقاضي رزقه قبل الوجوب ان رأى الامام أن يعطيه جاز لكن الافضل
أن لا يأخذ لانه لا يدري أيعيش الى وقت الوجوب أم لا في الفتاوى كان لعمر بن عبد العزيز بن
يحيى يختلف الى الكتاب فقال يوما لا يسه يا أبت اني لا أذهب الى الكتاب فان الصبيان يعيرونني
بخلقان ثيابي فبعث أمير المؤمنين الى خازن بيت المال رقعة يستعمله رزقه وكتب ان رأيت أن
توجهه الى من رزق الذي سيجب رأس الشهر مقدار ما اشتري به ثيابا بالصبي فافعل فكتب اليه
الخازن انا كنا نعمل لكم ما دمتم تأمر وتنا بالطاعة فاذا أمرتونا بالجور فانا لا نعمل لكم ثم انك ان
ضمنت لي نفسك بأن تعيش وتعمل للمسلمين الى رأس الشهر وجهت اليك ما سألت فلما نظر عمر
ابن عبد العزيز في الكتاب استبصر وقال يا بني اذهب مع خلقنا انك وان غيرك الصبيان فان أباك
لا يقدر على تجديد ثيابك (ن) من مات وعليه قرض استقرضه رجوت أن لا يؤاخذ به اذا
كان من نيته قضاؤه بهذه النية خرج من أن يكون ماطلا . هشام عن محمد صدقة التطوع
يسمى للغي المتصدق عليه أخذها . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى
في الفتاوى ان صغيرة أن من كانت له دار يسكنها تحل له الصدقة وان لم يكن جميع الدار مستحقا
لحاجته بأن كان لا يسكن الكل قال هو الصحيح (ق) قال نصير بن يحيى سألت الحسن بن زياد
عن رجل له مائة درهم فقال الحول عليها الا يوما فجعل من زكاته درهمين ثم حال الحول على الباقي
لا زكاة عليه فان مكث عنده بعد الحول ستة أشهر ثم استفاد درهمين قال زكاه الله تعالى اذا مضت
ستة أشهر ثم امان من السنة الثانية زكاهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستقبل لها حول ولا عليه
الفتوى (ق) ولو اشترى ابلا سائمة فلم يقبضها حتى حال الحول قال الفقير لا تجب الزكاة
بالاتفاق (ط) اذا باع مال التجارة بعد الحول وهو يساوي ألف درهم بثمانيه درهم لا يضمن
زكاة المائتين جعل هذا القدر غنبا يسيرا وذكروا في الجامع الكبير وجعل الحسين غنبا فاحشا
وجعل زكاة المائتين مضمونة على البائع واختلفوا في الغبن الفاحش واليسير والصحيح
ما روى عن محمد أنه قال اذا كان مما يدخل تحت اختلاف المقومين فانه يسير وان كان لا يدخل
فهو فاحش (ق) عن عمر بن الحسن في رجل له حوانيت أو دار لها غلة لا تكفيه غلتها فتوته
وقوت عياله وقيمته ثلاثه آلاف درهم أو أكثر فهذا من الفقراء ويجوز أن يعطى الزكاة وروى
هشام عن محمد هكذا أو أخذ محمد بن سلة يقول محمد وعليه الفتوى . في الفتاوى اذا أخرجت الارض
خمسة أوسق من أجناس شتى ثلاثة أوسق من حنطة ووسق من شعير أو وسق حنطة ووسق
شعير أو وسق حصص ووسق عدس أو ثلاثة أوسق حنطة ومعه ازعفران أو قطن أو شئ من
أنواع يساوي ثوزن ما يكمل به خمسة أوسق مع الحنطة ففيها العشر لانها بمنزلة نوع واحد هكذا
روى عن أبي يوسف وهي احدى الروايات عن محمد وأدنى الموسقات الذرة ونحوها . في الفتاوى
أرض تزرع في السنة مرتين فأخرجت كل مرة أربعة أوسق ففيها العشر لانه زرع سنة وروى
عن أبي يوسف روايات أخر مخالفة لهذه الرواية والظاهر هذه الرواية وجواب أبي حنيفة
رحمه الله تعالى على أصله ظاهر قال في الارض من أراضى العشر تقطع في كل أربعين يوما

وان كانت بكرا بر بها القاضي
اتساء فان قلن هي بكر قبل قولها
(سئل) عن رجل طلق زوجته
ثلاثا وتزوجت بعد العدة بأخر
غير نفق ودخل بها وطلقها
واعتمدت منه هل تحل الاول
(أجاب) لا تحل الاول لانه ليس
بنكاح صحيح على الصحيح والله أعلم
(سئل) عن له على آخر دين خلفه
بالطلاق انه يقضيه دينه في يوم
عينه فآذاه فيه فلم يجده ما خلاصه
في عدم الخنث (أجاب) يدفع الدين
الى القاضي أو الى من ينصبه
القاضي ولا خنث عليه والله أعلم
(سئل) عن رجل طلق زوجته
ثلاثا وانقضت عدتها منه فدفع لها
ما تنفقته في عدة انحلال يتزوج بها
بعد انقضاء العدة فثبت أن تتزوج
هره أن يرجع عليها بذلك أم لا
(أجاب) ان أعطاهما درهم كان
له أن يرجع ما لم يتبرع والله أعلم
(سئل) عن رجل قال لامرأته
أنت ذاق وسكت ثم قال ثلاثا هل
يقع عليه واحدة أم ثلاث (أجاب)
ان كان سكونه لانقطاع النفس
تعلق ثلاثا والاف واحدة والله
أعلم (سئل) عن المصقة اذا
فرض لها نفقة العدة أو فرضها
ازوج وذه أخذها حتى انقضت
العدة هل تسقط أم لا وتطرب

يؤخذ منها العشر كلما قطعت . في الفتاوى طعام أرض المعسر إذا وهبه صاحبه أو رهنه من رجل فأخذ السلطان العشر من ذلك لم ينتقض الرهن والهبة قالوا هو الصحيح . إذا كانت الأرض عشرية فأخرجت طعاما وفي حمله إلى الموضع الذي يعشر فيه مؤنة فأنه يحمله إليه وتكون المؤنة منه (د) قرية خراجها على الماء ولم يكن لكر ومهاماء ولم يؤخذ الخراج منها ينظران كانت من الابتداء كذلك باذن الخليفة لا يؤخذ منها شيء لأنه صار كالأرض التي وضع الإمام عنهم وله ذلك وإن لم يكن باذنه يؤخذ الخراج منها لأنهم أخطؤا فيما فعلوا . في الواقعات الصغيرة أرض فيها أشجار مثمرة ملتفة لا يمكن الزرع بينها وقد أدركت فخراجها مثل خراج الكرم على كل جريب عشرة دراهم في قول أبي يوسف قال الصدر الشهيد الصحيح قول أبي يوسف لأن الأشجار الملتفة وهذا كذلك والبستان بمعنى الكرم لأن الكرم اسم لهذا النص الوارد في الكرم يكون وارد فيه . في بيع فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل البخاري أرض مات أربابها وبغز أهل القرية عن أداء خراجها فأرادوا تسليمها إلى السلطان فالأولى أن يؤجرها ويستوفى الخراج من أجزائها ويبقى لهم رقابها وتلك الأجرة تكون لأرباب الأرض لكن يأخذها الإمام بطريق الخراج فإن تعذر أجزائها فله أن يبيعها وفي كتاب الخراج في مالك عجز عن زراعة أرضه فللإمام أن يدفعها من زراعة ويأخذ الخراج من حصص الدهقانية ويدفع الفضل إلى ربابها ولو باعها جازا والتمن لصاحب الأرض ويأخذ قدر الخراج قيل بأن جواز البيع قولهم لأنهم يربون ببيع مال المديون خلافا لابي حنيفة رحمه الله وقيل بأن هذا قول الكل في الفتاوى الصغيرة السلطان إذا دفع الأرض إلى العجزيات وهي التي لا مال لها إلى قوم من زراعة ليعطوا الخراج جاز وطريق الجواز أن يقيمهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج ثم إذا جاز هذا الإيلاء هؤلاء يبيعها لأنهم قاموا مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج لا غير وهم كالمتأجرين فلا يملكون بيعها . هشام عن محمد عامل الخراج إذا عزل فادعى عليه رجل أنه أخذ منه زيادة على ما عليه ينظران كانت زيادة عامة في الناس بأمر السلطان فالعامل يرى لأن مثل هذه الزيادة عامة في حكم الأصل لأنها تتبع الأصل لكونها مؤنة تسلم لأمر رأى السلطان ذلك فلم تصر مؤنة عليه كالأصل وإن كانت خاصة على هذا ضمنها العامل لكونها ظلمة قال الصدر الشهيد ذكر هذا في الزيادات من رواية الزعفراني في باب الإقرار قال صاحب جامع الفتاوى رأيت المسئلة في المنتقى وحاصله هذا ورأيت فيه أنه ما لم يعلم أن الزيادة من قبل العامل فلا ضمان عليه وإن ادعى العامل أن هذا الفضل من الوزن والضرب ومن كذا من المؤنة فإن كان ذلك عاما في أهل عمله والقول قول العامل والأفلا . روى عن أبي حنيفة مذكور في السير الكبير بعد أحد وستين بابا أرض خراجية بعضها أكثر فأراد أهل القرية أن يسقوا ليس لهم ذلك وتركها كانت لا تنقص ولا تزداد وكل بلدة وظف عليهم الإمام في القديم لا تجوز الزيادة مذكور في مختصر عصام روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال عملت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني بعمله فقلت انما عملت لله تعالى وأجري على الله تعالى فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكل وتصديق وفي رواية انما ذلك رزق ساقه الله إليك قال ابن مسعود لو وضع علم عمر في كفة وعلم أحياء العرب في كفة لرجح علم عمر رضي الله تعالى عنه

الزوج بها (أجاب) لا تسقط والمطالبة لها بها على الزوج (سئل) عن رجل حلف بالطلاق على فعل شيء وهو غير متزوج ثم تزوج وبأشرا المحلوف عليه هل تطلق زوجته أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) عن رجل قال حلال المسلمين على حرام وله ثلاث زوجات ولم ينوط لاقا هل يلزمه طلاق أم لا (أجاب) نعم يلزمه الطلاق ويقع على كل واحدة منهن واحدة بائنة (قال) مولانا العلامة المرتب لهذه الفتاوى هذا هو المذكور في عامة الفتاوى وهو المشهور وفي شرح الكنز للإمام الزيلعي ولو كان له أربع نسوة يقع على كل واحدة منهن طلاق بائنة وقيل تطلق واحدة منهن وعليه البيان وهو الاظهر والاشبه بالفقه انتهى وفي البحر للصف رحمه الله وفتوى الإمام الاوزجندی على أنه يقع على واحدة وعليه البيان ورجح الكمال في شرح الهداية ما أفتى به شيخنا من وقوع الطلاق على كل واحدة فليتأمل عند الفتوى (سئل) عن شخص عليه نفقة مقررة لزوجته وكذا كسوة ومضت المسدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعا هل

(فصل في زكاة الرأس)

وهي مذكورة في كثير من المواضع تكلموا في معرفة الغنى ووسط الحال والفقير المعتمل قبل من يملك قدر الدية عشرة آلاف فهو غني ومن يملك المائتين وسط ومن يملك دون ذلك فقير والصحيح أنه يعتبر في ذلك عرف كل بلدة في كل زمان وكانوا لا يعدون صاحب عشرة آلاف من الكثيرين يبلغ فقير على هذا (م) عن محمد بن نصراني يكتب ولا يفضل عن عياله لا يؤخذ من خراج رأسه (س) لو عمل الجزية لسنتين ثم أسلم برده عليه خراج رأسه وإن أدى لسنة ثم أسلم في أولها لا برده عليه شيء لأن في المسئلة الأولى عمل السنة الثانية قبل الوجوب فبرده عليه وفي المسئلة الثانية أدى لهذه السنة بعد الوجوب وهذا بناء على ما عرف أن الصحيح هو الوجوب عليه في أول السنة وعليه الفتوى

(باب أحياء الموات)

(ب) عن أبي يوسف إذا أحيى مواتاً في الجبال بالآبار والقنأ أو السيل اعتبر فيه البلد الذي في ناحيته قال الصدر الشهيد حسام الدين في شرح الكافي في باب العشر الأرض العشرية ستة أنواع أرض العرب كلها واحد وهو ما عرف والثانية أرض أسلم أهلها طوعاً والثالثة إذا افتتحت عنوة وقسمت بين الغنمين والرابعة إذا أحييت بماء العشر والخامسة أرض خراجية انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر والسادسة إذا جعل المسلم داره بستاناً فسقاه بماء العشر والخراجية ستة أيضاً أرض فتحت عنوة وتركت في أيديهم وضرب الخراج عليها كأرض العراق والثانية أرض الكفار طلبوا من الإمام أن يضرب عليهم الخراج من غير قهر وفتح والثالثة أرض أحيائها كافر أو اتخذ داره بستاناً بأي ماء سقاه والرابعة أرض أحييت بماء الخراج والخامسة أرض عشرية انقطع عنها ماء العشر وصارت بحيث تسقى بماء الخراج والسادسة أرض مسلم اشتراها من الكافر وماء الآبار والعيون عشرية وإن استنبط من أرض الخراج فهو خراجي ويعتبر بصوت من الدور لا من الأرضين العامة قال مشايخنا المعتمدين في الصوت أن يكون على قدر أذان الناس عادة . في الفتاوى عن محمد بن قصور أو نواويس خربت قبل الإسلام فهي موات هو المختار وإن كانت خربت بعد الإسلام وقد كان لها أرباب لا يعرفون فليست من الموات . في الفتاوى لو بنى في أرض موات أو زرع في ناحية منها فهو أحياءه دون موضع آخر وإن عمراً كثيراً من النصف فهو أحياء للجميع وهذا قول أبي يوسف وقال محمد بن أن كان ما بقي من الموات في وسط ما أحيى فهو أحياء للجميع وإن كان منقطعاً في ناحية فلا . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين في شرح الكافي إذا حفر بئر أو سال إليها ماء ذكر في خراج أبي شجاع عن أبي حنيفة رحمه الله أن هذا أحياء زرعها أو لم يزرعها ولو حفر بئر لم يكن أحياء ما يجر الماء وإن أحرق فيها حشيش لم يكن أحياء وكذلك لو حصده منها حشيشاً أو شوكة ووضع جوائبه وروى الحسن البصري عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من أحاط حائطاً على أرض فبهي له (ن) إمام أمر رجلاً أن يعمر أرضاً ميتة على أن ينتفع بها لا يكون المالك له لا يملكها من أحياء إلا أن الإمام شرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن لم يأت به بالتملك لا يملكها قالوا على قياس قولهما يملكها إلا أن الشرط باطل كما إذا أمره أن يصعد على أن لا يملكه أو يحتطب على أن لا يملك أولاً عن بين الزوجين على أن

يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المفروضة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي والله أعلم (سئل) لو عمل الزوج لزوجته نفقة وكسوة مدة معلومة ثم مات أحدهما قبل مضي المدة هل للزوج الرجوع بالباقي في تركها إن كان حياً أو ورثته عليها إن كان ميتاً (أجاب) لا رجوع بما بقي من النفقة والكسوة والله أعلم (سئل) عن رجل مسلم فقير له ولد كافر غني هل تلزمه نفقته وإذا امتنع يجبر أم لا (أجاب) حيث كان الأب فقيراً لا كسبه والابن غنياً تلزمه نفقته وإذا امتنع يجبره الحاكم والله أعلم (سئل) عن رجل أنفق على معدة الغير ليستزوج بها بعد العدة فانقضت العدة وأبى أن تزوجه هل له عليها رجوع بما أنفق أم لا (أجاب) إذا دفع إليها الدراهم لتتق على نفسها رجع عليها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج به امرأة ويرى أن يغيب عنها ويتركها بلا نفقة فهل لها أن تطلب منه كسباً بالنفقة ويلزمه أم لا (أجاب) يلزمه ذلك والله أعلم (سئل) عن شخص تزوج صغيرة لا يتيق الجماع وهو في منزله هل يلزمه الانفاق عليها أم لا (أجاب) لا يلزمه والله أعلم

لا يسترقا . في الفتاوى ليس للاغنياء في بيت المال نصيب هو المختار الا أن يكون عالما فرغ نفسه لتعليم الناس القرآن والفقه أو يكون قاضيا أو مفتيا وقد صرح أن عليا رضي الله تعالى عنه أعطى فقهاء حلة القرآن منه ومقدار ما يصرف الى كل مصرف مقفوض الى رأي الوالي فلو قصر السلطان في شيء مما ذكر وايضا في نظاما غاشما كذا ذكر الطحاوي وقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب الى أبي موسى الاشعري وهو والي البصرة أما بعد يا أبا موسى أسعد الرعاة من سعدت به رعيته وإن أشقى الرعاة من شقيت به رعيته وإياك أن تخيف فتخيف عمالك فتكون عند ذلك مثل البهيمة نظرت الى خضرة الارض فوثبت عليها ترتقي السمن وانما حثتها في سمنها والله أعلم

(كتاب الصوم)

وهو يشتمل على فصول . في جامع الاصول شهادة الواحد برؤية هلال رمضان اذا كانت السماء متغية تقبل اذا كان مسلما عدلا قايما بالغار جلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا أو محدودا في القذف بعد التوبة قال الفضلي انما تقبل شهادة الواحد اذا كانت السماء متغية اذا فسر وقال رأيت به خارج البلد في الصحراء أو رأيت به في البلد في خلال السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم يجلي أما بدون هذا التفسير فلا وقال الطحاوي ان كان هذا الواحد جاء من خارج المصر أو من أعلى الاماكن في المصر تقبل شهادته وهذا ذكر في كتاب الاستحسان وذكر الكرخي وصححه في الاقضية رواية الطحاوي وفي قول يكتفي بظاهر العدالة أن يكون مستورا الحال وبعض المتأخرين أخذوا بروايته مطلقا من غير تأويل وهو اختيار بعض المتأخرين من مشايخ سمرقند وأما هلال ذي الحجة ذكر في بعض المواضع حكمه حكم هلال شهر رمضان وفي بعض المواضع حكمه حكم هلال شهر شوال وهو المختار . اذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد ولم يروا هلال شوال لم يفطر واحتج بصوموا يوما آخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد يفطرون وقال الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسماء مصحبة أما اذا كانت متغية فانهم يفطرون بلا خلاف (ع) اذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد عليه ولم يروا هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوما آخر لان رمضان في حق الفطر لا تثبت بهذه الشهادة كذا ذكر في (ح) عن أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى وروي نصر بن اسماعيل بن حماد عن محمد أنهم يفطرون اذا أتموا ثلاثين يوما ولا تأخذ بهذا (ع) ولو صاموا بشهادة شاهدين ولم يروا والسماء مصحبة أفطروا عند كمال العدد لانه ثبت الرضائية بشهادتهما والتحقيق احتمال الغلط بالعدد لا اتصال القضاء بما هو حجة تامة فصار كأنهم رأوا هلال رمضان وأتموا ثلاثين ولم يروا هلال الفطر والسماء مصحبة وعن القاضي الامام على السغددي لا يفطرون وكذا في مجموع النوازل لكن الاول أصح وفي جامع الاصول لو شهد شاهدان على رؤية الهلال والسماء متغية وباقى المسئلة يحالها فانهم يفطرون بالاتفاق وان كانت مصحبة فكذلك يفطرون واليه أشار في مختصر القدوري والمنتنقي وهكذا حكى فتوى شيخ الاسلام أبي الحسن السغددي . في الفتاوى اذا صام أهل بلدة ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلدة أخرى صاموا تسعة وعشرين يوما للرؤية فعليه قضاء صوم يوم واحد ولا يعتبر اختلاف المطالع في ظاهر الرواية وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني (ط) اذا رآوا

(سئل) عن رجل علق على نفسه لزوجته أنه متى تزوج عليها أو تسرى الى غير ذلك تكون طالقا ثم طلقها على عوض وأعادها وقيل المحلوف عليه فهل يقع الطلاق أم يبطل التعليق بالبينونة المذكورة (أجاب) لا يبطل التعليق بالبينونة المذكورة (سئل) عن شخص تجده عليه نفقة لزوجته وكسوة مدة معاومة فطالبته عند الحاكم فاعترف وادعى أنه معسر عنهما فهل يقبل قوله في ذلك بمجرد أم لا بد من بينة وهل يحبس (أجاب) يقبل قوله بيمينه في الاعسار عنهما ولا بينة عليه وكذا لا يحبس ما لم يثبت غناه والله أعلم (سئل) عن غاب عن زوجته مدة فأقامت بينة عندها كم غير حنفى بغيته وعدم الانفاق والمنفق وحكم الحاكم بالفسخ على قاعدة مذهبه بطريقه الشرعي ونفذه عندها كم آخر فهل للحاكم الحنفى أن يزوجه بعد ذلك واذا زوجها وحضر الزوج الاول وأقام بينة بايصال النفقة اليها على يد زيد مثلا هل تقبل ويبطل التزويج الثاني أم لا (أجاب) نعم للحاكم الحنفى التزويج ولا تقبل البينة بايصال النفقة كما

هلال القطر في النهار أو صوم ذلك اليوم سواء رأوا قبل الزوال أو بعده لأن الهلال إنما يجعل من الليلة المستقبلية هو المختار والمعتبر الرؤية بعد أن تغيب الشمس وفي فوائد نجم الدين النسفي سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عن قاضٍ قضى برؤية هلال رمضان بشهادة شاهدين عند الاشتباه في مصر هل يظهر حكمه في حق مصر آخر فقال لا لأنه ليس تبعاله بخلاف قرى هذا المصر ومحاله وما ينسب إليه قيل لو شهد شاهدان عند قاضي مصر لم ير أهله الهلال أن قاضي كورة كذا شهد عنده شاهدان برؤيته فحكم بشهادتهما بالرؤية هل يجوز لهذا القاضي أن يقضي بهذه الشهادة فقال نعم قيل فيجب أن يكون هذا الجواب إذا لم يكن بينهما من البعد ما يختلف به المصالح (ل) عن نجم الدين النسفي أهل هلال رمضان يوم الاثنين بسمرقند وصاموا ذلك ثم شهد قوم عند القاضي يوم الاثنين وهو التاسع والعشرون أن أهل بلدة كش رأوا هلال الصوم ليلة الأحد وهذا اليوم آخر الشهر فقضى به ونادى المنادى في الناس أن هذا آخر يوم الصوم وغدا يوم العيد فلم يروا الهلال عشية هذا اليوم والسماء مهيبة قال أفقي المحققون من علماء البلد وأقنيت أنا أن لا تبرأ التراويح هذه الليلة ولا يفطرون غدا وإن قضاء القاضي بهذا لا ينفذ وقد عيّدوا مع ذلك يوم الثلاثاء ولم يجز لهم صلاة العيد (س) صاموا ثمانية وعشرين يوماً ورأوا هلال الفطر ينظران رأوا هلال شعبان وعدوه ثلاثين ثم صاموا رمضان فصوموا ما لا أنهم يتقنوا أن رمضان انتقص بيوم وقد يكون كذلك وإن عدوا شعبان ثلاثين من غير رؤية هلال فصوموا يومين لأنهم لم يتقنوا بالنقصان ولعلهم غلطوا (م) عن ابن زياد عن أبي حنيفة رجه الله تعالى أن غاب الهلال بعد الشفق فهو من الليلة الماضية وإن غاب قبله فهو من ليلته . في الفتاوى إذا وصل الصوم إلا في أيام المكروهة كرهه بعضهم لقوله عليه الصلاة والسلام يا كم والوصال والمختار أنه لا يكره وتأويل الحديث أنه لا يفطر في الأيام المنهية . صوم الست بعد الفطر متتابعة كرهه بعضهم والمختار أنه لا بأس به لأنه وقع الأمن من الموجب للكرهية وهو التشبه بالنصارى بالزيادة في العدد لاستفانة الشريعة (المختار) لمن يصوم يوم عاشوراء أن يصوم يوماً قبله ويوما بعده مخلفة لهم (المختار) أن تكره المباشرة الفاحشة لمن لا يأمن على نفسه وإن كان بينهما ثوب (م) لا يكره أن يسئل ثوبه ويلتف به وإنما خوذ به هذا وعن أبي حنيفة رجه الله كره للصائم أن يغتر بالماء

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

(ان) لو قاء الصائم لا يفسد صومه ولو عاد إلى جوفه إن كان ملء الفم وأعاد فسد صومه في قولهم جميعاً وإن عاد بنفسه فسد عند أبي يوسف وعند محمد لا يفسد هو الصحيح وإن لم يكن ملء الفم فإن عاد لم يفسد في قولهم وإن أعاده فسد صومه عند محمد ولا يفسد عند أبي يوسف والصحيح قول أبي يوسف في هذا . صائم كل الطعام فيقي اللحم بين أسنانه إن كان قليلاً لا يفسد وإن كان كثيراً ينسد ولا يكره قدرا خاصة ولو أدخل ذلك القدر في فيه فابتلعه متمداً عليه القضاء ونكفارة وإن أخرجه وأخذ به يده ثم ابتلعه يجب أن يفسد وفي الكفارة أربعة أقاويل قال لفيقه والأصح أنه يجب الكفارة وعلى هذا رجل أخذ لقمة من الخبز لياً كل وهو ناس فلما مضى فهاذ كراهه صائم فابتلعه وهوذا كراهه أن ابتلعه قبل أن يخرجها من فيه عليه الكفارة وإن أخرجه ثم عاد فلا كفارة عليه وبه أخذ الفقيه ولو مضغ لقمة وأمسكها في فيه للاحق نام

ذكروا يبطل التزويج الثاني بذلك والله أعلم (سئل) عن رجل له امرأه في منزله تمنعه عن وطئها هل تكون ناشزة بذلك أم لا (أجاب) لا تكون ناشزة بذلك وله وطؤها كرها عليها والله أعلم (سئل) عن المحلل إذا أكره الوطء وأقسرت الزوجة به هل تصدق وتحلل للأول أم يصدق المحلل ولا تحلل للأول (أجاب) تصدق المرأة وتحلل للأول بعد الطلاق والعدة من الثاني والله أعلم (سئل) عن الزوجة إذا امتنعت من إرضاع الولد هل يجبر عليه أم لا (أجاب) لا يجبر إلا أن لا يأخذ ثدي غيرها والله أعلم (سئل) عن نه ولد فقير وهو متزوج بامرأة والولد غني هل تلزمه نفقة والده وزوجته أم لا (أجاب) نعم تلزمه نفقتهما (سئل) عن المطلقة إذا كان معها ولدها من المطلق غير رضيع وهو في حضانتها هل تستحق أجره الحضانة على أبيه أم لا (أجاب) نعم تستحق أجره الحضانة عليه والله أعلم (سئل) عن طلق زوجته بئنائها هل تستحق عليه نفقة العدة سواء كانت حاملاً أو لا وكذا السكنى (أجاب) نعم تستحق عليه نفقة العدة سواء كانت حاملاً أو لا وكذا السكنى والله أعلم (سئل)

واللقمة في فيه ثم انبته بعدما طلع الفجر فابتلعها وهوذا كرتحب الكفارة وفي العجين لا كفارة وكذا في أكل الدقيق عند أبي يوسف وبه أخذ الفقيه وعن الفقيه أبي جعفر إذا خرج الزقاق على شفتيه ثم ابتلعه ففسد صومه ذكره في جامع الأصول وفي (الخلا) لو شمس اثنان أن الشمس قد غربت وشهد آخران أنهم لم تغرب فافطر ثم ظهر أنهم لم تغرب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا تعارضها الشهادة على النفي الأصل في وجوب الكفارة أن الصائم إذا أكل متعمدا ما يتغذى به أو يتداوى به كالخبز والاطعمة والاشربة والادهان والالبان والهليجة أو المسك أو الكافور أو الغالية أو الزعفران يجب عليه القضاء والكفارة عندنا وفي نسخة الشيخ القاضي الامام الاجل الاستاذ في (الخلا) ولو قال لامرأته انظري أن الفجر طالع أو غير طالع فرجعت وقالت غير طالع فجامعها زوجها ثم ظهر أن الفجر كان طالعا اختلف المشايخ في وجوب الكفارة عليه والصحيح أنه لا تجب عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة . المسافر إذا قدم من مصر وهو صائم فأقضى أن صومه لا يجزئه فأفطر بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وإن لم يفت فكذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو أصبح المقيم صائما ثم سافر فأفطر لا كفارة عليه وكذا المرأة إذا أفطرت ثم حاضت والصحيح إذا أفطرت ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عند الثلاثة والأصل عندنا أنه إذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في أول النهار يباح له الفطر تسقط عنه الكفارة في الظن . إذا أكل أو شرب أو جامع ناسيا فظن أن ذلك فطر فأكل متعمدا لا كفارة عليه فإن كان بلغه الحديث وعلم أن صومه لا يفسد بالنسيان فعنهما أنه تلزمه الكفارة وعن أبي حنيفة رحمه الله لا تلزمه وهو الصحيح . ولو احتمل في نهار رمضان ثم أكل متعمدا عليه الكفارة وإن كان جاهلا فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وعن محمد ولو استفتي فقيها فافتاه بالفطر ثم أكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه هو الصحيح . ولو اغتاب فظن أن ذلك فطر فأكل بعد ذلك متعمدا إن بلغه قوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تفطر الصائم (١) ولم يعرف تأويله قال عامة العلماء عليه الكفارة على كل حال لأن حديث الغيبة حديث لم يؤخذ به ونقله الحديث جملوه على نفي الثواب فلم يورث شبهة ولو نظر إلى محاسن المرأة فأنزل فظن أن ذلك فطر فأكل بعد ذلك متعمدا فهو كالقبي قال البعض إن كان عالما عليه القضاء والكفارة عند الكل وإن كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة . الصائم إذا أدخل أصبعه في دبره لا يفسد صومه ولا غسل عليه هو المختار . في الحساحي الصائم إذا عالج ذكره حتى أمني عليه القضاء هو المختار ولو أفطر في رمضان مرارا إن كفر الأولى تلزمه الأخرى بالاجماع وإن لم يكفر الأولى تكفيه كفارة واحدة عندنا ولو جامع امرأته في نهار رمضان ثم مرض في ذلك اليوم تسقط عنه الكفارة وقيل لا تسقط والأول أصح ذكره في (الخلا) ولو جرح نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم قبل تسقط عنه الكفارة وقيل لا تسقط وهو الصحيح لأن هذا العذر جاء من قبل العمد فلا يجعل عذرا لأنه حصل من غير صاحب الحق فلا يؤثر في سقوط الكفارة وفي (الخلا) الأمة إذا أفطرت في شهر رمضان لضعف أصابها من عمل السيد من طبع أو خبز أو غسل ثياب فإن خافت على نفسها ألوم تفطر عليها القضاء لا غير وكذا المنكوحه إذا أفطرت لهذا أو لخدم الحر والذي ذهب لسد النهر وألكرى النهر فاشتد الحر وخاف على نفسه الهلال ينبغي أن لا تجب عليه الكفارة لو أفطر وفي فتاوى السيد الامام عن ابن المبارك إذا أفطر في رمضان قبل التكفير فعليه رقبة واحدة وقال الفقيه عليه كفارتان عند علمائنا

عن الصغيرة إذا زوجه أبوها وهي غير مشتهة هل يسقط بذلك حق الام والجلدة من الحضنة أم لا يسقط ونفقتها على الأب أم على الزوج (أجاب) لا يسقط بذلك حق الام والجلدة من الحضنة ونفقتها على أبيها حيث لا مال لها والله أعلم (سئل) عن المطلقة إذا كان معها ولد من المطلق وأرادت أن تخرج به إلى بلد قريب أو تسكن عند أهلها والبلد مصر هل للأب منعها من ذلك أم لا (أجاب) أن كان البلد المذكور قريبا بحيث يتمكن الأب من مطالعة ولده في يومه ويرجع فيه ليس للأب منعها والله أعلم (سئل) عن المسلم إذا كان له أب أو جد ذي فقير هل يلزم الولد الانفاق عليه وإذا امتنع يجبره الحاكم عليه أم لا (أجاب) نعم يلزم الابن الموسر الانفاق على أبيه الكافر أو جده الفقير والله أعلم (سئل) عن المطلقة إذا قبضت النفقة لولادها من والدهم لتنفقها عليهم فادعت الانفاق وادعى الوالد عدمه فهل (١) قوله ولم يعرف تأويله الخ عبارة قاضيان واعتمد على الحديث ولم يعرف تأويله ثم قال وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال اعتمد حديثنا أو فتوى اه وراجع كتابه صحيحه

وبه نأخذ . وفي فتاوى السيد الامام ناصر الدين أبي القاسم السمرقندي الذباب اذا دخل حلقه لا يفطره ذكرك في الاصل وقال محمد بن نوادر محمد بن سبابة القياس أن يفطره وفي الاستحسان أن لا يفطره وبه نأخذ . وفي الباقي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن صب على حلقه وهو نائم أو جومعت نائمة أو مجنونة لا يفسد الصوم في هذه المواضع كما قال زفر ولو استأله فظن أن ذلك فطره ثم أكل بعد ذلك متمدا عليه الكفارة عالما كان أو جاهلا ولو جامع بهيمة أو ميتة ولم ينزل فظن أن ذلك فطره فأكل بعد ذلك متمدا عليه الكفارة ان كان عالما وان كان جاهلا لا كفارة عليه في الاصول (ح) اذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان ينوي في القضاء أول يوم عليه وان لم ينو أجرأه لان الجنس واحد لكن كونهما من رمضان واحد والتعيين في مثله ليس بشرط وان كانا من رمضان فان لم يعين كما قلنا عند بعضهم لا يجزئه والمختار أنه يجزئه لما مر وذكر الصدر الشهيد مع هذا كلما ينوي ينسب أن ينوي أول يوم عليه احتياطا فيكتب في الفتوى هنا وكذا في قضاء الصلاة احتياطا بنيت جنين كند (ط) لا بأس للصائم أن يستنقع الماء ويصب الماء على وجهه هو المختار . اذا صام يوم النوروز جاز من غير كراهة هو المختار (ط) اذا أكل الشحم غير مطبوخ يلزمه القضاء بالاتفاق والمختار أنه تلزمه الكفارة وان أكل لهما غير مطبوخ يلزمه القضاء والكفارة بالاجماع . الصائم اذا عمل عمل قوم لوط في رمضان وجب عليه القضاء بالاتفاق والمختار أنه يجب عليه الكفارة بالاتفاق أيضا لان الكفارة في الزنا انما وجبت لانه قضاء الشهوة على الكمال وهذا المعنى موجود في اللواط . المرأة اذا كرهت زوجها في شهر رمضان على الجماع فجاء معها مكرها قال بعضهم يجب عليهما الكفارة والقضاء لانه اذا جاء الانتشار زال الاكراه فقد نص محمد بن الاصل أنه لا كفارة عليه وهذا أصح لان هذا افطار بعذر وبه يفتى والزواج اذا أكرهها على الجماع لا كفارة عليها بالاجماع (١) لان الزوج يجامعها وان كانت لا تجدد اللذة في أوله . صائم اغتسل فدخل الماء أذنه لاشئ عليه لانه لم يجد الفطر لاصوره ولا معنى لان الماء مما يتعلق به صلاح البدن بوضوئه الى الدماغ وان صب فيه عمدا قيل يفسد صومه والمختار أنه لا يفسد في الوجهين جميعا لان هذا وجه معنوي فاذا انعدم المعنى انعدم الاصل . اذا ابتلع سمسمه بين أسنانه لا يفسد صومه لانه قليل فيجعل بمنزلة البزاق وان ابتلعها من الخارج يفسد . وكما وافى وجوب الكفارة والمختار أنها يجب اذا ابتلعها ولم يعضها لانها من جنس ما يتغذى به وفي (ذ) اذا ابتلع سمسمه كانت بين أسنانه لا يفسد صومه بالاجماع . رجل نظر الى صائم يأكل ناسيا هل يسعه أن لا يذكره اذا رأى فيه قوة يمكنه أن يتم الصوم الى الليل فالمختار أنه يلزمه اخباره ويكره تركه حتى يجوز صومه بيقين عند الكل وان كان بحال يضعف بالصوم واذا أكل يتقوى به على سائر الفرائض يسعه أن لا يخبره لان ما يفعله الصائم ليس بمعصية عند أكثر العلماء فالسكوت عنه لا يكون معصية . أجمعوا على كراهة صوم يوم العيد وأيام التشريق ولو صام يكون صائما وفي (س) فيمن أفطر في نهار رمضان متمدا ثم أكره على السفر لاسقط عنه الكفارة بخلاف المرض وفي قول أكثر العلماء تسقط عنه وعند أبي يوسف رحمه الله لا تسقط وبه نأخذ وفيه لو سافر في شهر رمضان ثم رجع الى أهله ليكمل شيئا نسيه فأكل في منزله ثم خرج القياس أنه يجب عليه الكفارة لانه رفض سفره قال الفقيه نأخذ به . وفيه مسافر قدم قبل الزوال ونوى الصوم ثم أفطر متمدا عليه القضاء وانكفارة سواء كان عالما أو جاهلا الا أن يكون جاهلا استفتى فأفتى بالافطار وعن محمد رحمه الله

ليها البيان أم تصدق (أجاب) لا يبينه عليها وتصديق لانها أمينة (سئل) عن طلاق زوجته طلاقا بائنا ومات في أثناء العدة فهل بطل عدتها وتعد عدة الوفاة أم لا (أجاب) لا تنتقل عدتها الى عدة الوفاة وعليها اتمام عدتها بالطلاق المذكور (سئل) عن شخص حلف بالطلاق بالثاء أنه لا يفعل الشئ القلاني فاصدا بذلك عدم الحنث وقد فعله فهل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق ولو منع عدم القصد الا أن يشهد قبل الحلف أنه يريد أن يحلف بذلك من غير قصد الطلاق ويريد عدم الحنث (سئل) عن رجل له على آخر دين حلف بالطلاق أنه لا يخرج من البلدة التي هما بها الا باذنه فوافاه دينه وخرج من البلدة هل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق لان البين مقيدة بحال قيام الدين فاذا أوفاه أو أبرأه بطلت اليمين (سئل) عن قرر زوجته قدرا معلوما في كل شهر في نظير كسوتها ولم ترض بذلك ومضى على ذلك مدة فظالمته بالقدر المشروط

(١) قوله لان الزوج يجامعها وان كانت لا تجدد الخ كذا بالاصل فانظره فاعل فيه سقطا اهـ محججه

تعالى ان كان في أول النهار مسافراً لا كفارة بوجه من الوجوه وبه تأخذ (ط) ولو نوى بعد الزوال
لا يجوز في الصيام كله بالإجماع

(فصل في النية)

في جامع الاصول وان نوى قضاء رمضان وكفارة اليمين لا يصير شريعاً في واحد منهما بالإجماع ولكن
يصير متطوعاً . المريض اذا نوى صوم التطوع قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انه يقع عنه
الفرض بخلاف المسافر لانه اذا قدر على الصوم صار كالصحيح أما المسافر فيقدرته على الصوم
لا يخرج عن أن يكون مسافراً والسفر هو المرخص . اذا أصبح يوم الشك نأوى بالافطار ثم تبين
أنه من رمضان فنوى صومه قبل انتصاف النهار يجوز عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى في
صوم يوم الشك . في الفتاوى صوم يوم الشك عن رمضان يكره في ظاهر الجواب بالحديث
ولو تبين انه من رمضان يجزئ عنه لوجود المأمورية فان كان يوم الشك هو اليوم الذي يعتاد صومه
تطوعاً فالأفضل أن يصومه تطوعاً وعن محمد رحمه الله تعالى لو كان شعبان كله مفطراً وصام يوم
الشك تطوعاً لا بأس به في قولنا وقول أبي حنيفة . والمختار أنه يبقى في زماننا للكل يجوز اهتداه تطوعاً
من غير كراهة ثم ان تبين أنه من رمضان فحكمه من رمضان في الفتاوى الصغرى لا يجعل بالا كل يوم
الشك فان ظهر أنه من رمضان صام ويجزئ به عنه لما عرف وان قارب وقت الزوال ولم يأت به الخبر
أفطروا ونوى عن التطوع أجزاء وفي (ط) قال بعضهم الافطار أفضل لقوله عليه الصلاة
والسلام من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم وبه أفتى محمد بن سلمة وقال بعضهم الأفضل أن
يفطر الا اذا وافق يوماً كان يصومه قبل ذلك وقال بعضهم يصح يوم الشك متلوماً غيراً كل
ولا عازم على الصوم فاذا تبين أن ذلك اليوم من رمضان عزم على الصوم لان النية في صيام
رمضان قبل الزوال جائزة وان لم يتبين أفطروا لقوله عليه الصلاة والسلام أصبحوا يوم الشك
مفطرين متلوّمين غيراً كلين ولا عازمين على الصوم الا اذا كان صائماً قبل ذلك فوصل يوم
الشك فلا بأس به والفتوى على هذا القول وفي (الحا) قال نصير الصوم أفضل وقال محمد
ابن سلمة الفطر أفضل وهذا اذا لم يكن مفتياً أو قاضياً فان كان فالأفضل أن يصوم عن التطوع
ويفتي العامة بالتلوم والانتظار الى وقت الزوال في (الحا) الا كل قبل الصلاة يوم الاضحي
فيه روايتان والمختار أنه يكره ويكره صوم الوصال وهو أن يصوم السنة كلها ولا يفطر في الايام
المنهية والأفضل أن يصوم يوماً ويفطر يوماً وأما صوم الوصال اذا أفطروا في الايام المنهية المختار أنه
لا بأس به وعن أسد بن عبد الله قال كنت على باب الرشيد اذ خرج أبو يوسف يوم الشك وقال
ان أمير المؤمنين أفطر في شئ أن يفطر فليفطر فقلت له ما حالك فقال هات أذنك فقال في أذني
اني صائم من شعبان

(باب الاعذار)

الخرج مدفوع شرعاً وموضع الضرورة مستثناء عن قضية الاصول ولا عبرة بخوف المرض
والسفر الذي يبيع الافطار ما يبيع القصر وهو ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه والمرض
الذي يبيع الافطار ما يخاف بالصوم وقوع الزيادة وقيل أن يصير صاحب فراش ومن العذر
السفر والمرض الذي يزداد بالصوم أو يفضي الى الهلاك وحبل المرأة وارضاعها اذا أضر بالولد

عن المدة فهل يلزم الزوج ذلك أم لا
(أجاب) لا يلزمه لعدم رضاها بما
قرره لها (سئل) عن شخص
حلف بالطلاق أنه لا يشكو فلما
لحقه قهراً اذا وكل وكيل في
شكواه وشكاه للحاكم يقع الطلاق
أم لا (أجاب) ان شكاه وكيله
للحاكم لا يقع عليه الطلاق (سئل)
عن رجل تزوج بامرأة وهي عند
أبيها لم يحولها الى منزله هل يلزمه
لها نفقة قبل أن يدخل بها أم لا
(أجاب) نعم يلزمه لها ذلك مع عدم
المانع من قبلها ولو كانت عند
أبيها (سئل) عن الصبي اذا
كان في حضنة أمه وبلغ سبع
سنين هل يأخذ الأب بلا تخيير للولاء
بين أمه وأبيه (أجاب) نعم يأخذ
الأب اذا بلغ سبع سنين بلا تخيير
(سئل) عن الزوجة اذا امتنعت
من ارضاع الولد هل تجبر عليه أم لا
(أجاب) لا تجبر الا أن لا يأخذ
نذراً غير هافتيه (سئل) عن
قال لامرأته أنت على حرام ولم
يقصده وقوع الطلاق هل يقع به
الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع
عليه الطلاق والله أعلم (سئل)
عن امرأة قالت لزوجها أبرأتك
من المهر الذي لي عليك فطلقني فلم
يطلقها هل يبرأ أم لا (أجاب)
لا يبرأ اذا لم يطلقها والله أعلم

الصوم والجوع الذي يخاف منه الهلاك والهرم المعجز عن الصوم أعذار مبيحة للافطار لان التكليف بالصوم لهؤلاء يؤدي الى الحرج والحرج مدفوع شرعا الآن بين السفر والمرض نوع فرق فان المرض لا يبيح الافطار بنفسه وانما يبيح الافطار اذا خاف المريض على نفسه التلف أو ذهاب عضوم من أعضائه أو زيادة المرض وانما يعرف ذلك باجتهاده أو بإخبار الطبيب المسلم كالمصلي المتيمم وعنده كافر أعطاه الماء لا يقطع الصلاة بعد غرضه افساد الصلاة عليه كذا ههنا والسفر يبيح الافطار من غير هذا التفصيل ووجه الفرق أن العلة الاصلية في إباحة الفطر ليست نفس المرض بل العلة المشقة والمرض أنواع منها ما يوجب المشقة اذا صام ومنها ما لا يوجب المشقة اذا صام بل الكف عن الطعام خيرا من أكله فلا يصلح المرض علة لإباحة الافطار على الاطلاق وأما السفر فالصوم فيه يوجب المشقة في كل حال فيصلح أن يكون علة لإباحة الافطار والسفر ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه وهو عذر في سائر الايام حتى لو أنشأ السفر بعدما أصبح صائما لا يحل الافطار بخلاف ما لو مرض بعد ما أصبح صائما يحل الافطار لان العذر جاء من قبل الحق في الفصل الثاني دون الاول

(باب النذر بالصوم)

في الفتاوى لو قال بالفارسية اكر بافلان سخن نويم خد ايرابر من يك سال روزه ثم كلم يجب عليه صوم سنة على ما عليه جواب الكتاب والفتوى أنه يجب عليه كفارة عيبي ولو قال يك ساله روزه لا يجب عليه شيء لانه لما أدخل الهاء في سال صار عبارة عن سنة ماضية فصار كما لو قال لله على صوم أمس وثمة لا يجب عليه شيء فكذا هذا في (الحا) أجمعوا على أن من أفطر خطأ بأن تغمض فدخل الماء حلقه أو أكل متعمدا أو مكرها أو أفطر يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان يلزمه التشبه وأجمعوا على أنه لا يجب التشبه على الحائض والنفساء ولا على المريض والمسافر والاصل أن كل من صار على صفة في آخر النهار ولو كان عليها في أول النهار يلزمه الصوم كان عليه التشبه في بقية اليوم عندنا . في جامع الاصول لو التزم صوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره بصوم الخامس عشر والسادس عشر لان اليوم الخامس عشر من أول الشهر والسادس عشر من آخره . ولو صح المريض أياما ثم مات يلزمه القضاء بعدد ما صح من الايام في قول أصحابنا رحمه الله تعالى . ذكر الطحاوي المسئلة على الاختلاف فقال عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يلزمه قضاء الجميع اذا صح يوما واحدا وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه بقدر ما أدرك وهذا غلط وانما نقل الطحاوي جواب مسئلة النذر وترك جواب هذه المسئلة وذكر أن المريض اذا قال لله على أن أصوم شهرا فان مات قبل أن يصح لم يلزمه شيء فان صح يوما واحدا يلزمه أن يوصى بالاطعام لجميع الشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد لا يلزمه الا مقدار ما صح فيه محمد رحمه الله تعالى قاس بإيجاب العبد بإيجاب الله تعالى وفي إيجاب الله تعالى لا يلزمه الا بقدر ما صح فكذا في النذر وهما فرقاً ووجه الفرق أن الواسع والقدرة فيما يجب بإيجاب العبد ليس بشرط لتوجه التكليف ألا ترى أنه لو التزم على نفسه ألف ألف حجة فانه يلزمه وان لم يكن في وسعه عادة ولا كذلك فيما يجب بإيجاب الله تعالى لان الواسع فيه شرط لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها كذا ذكره في جامع الاصول وفي فتاوى الشيخ الامام أحمد السكتي لو قال لله على صوم يومين في هذا اليوم يعني اليوم الذي هو

(سئل) عن طلق زوجته ثلاثا ثم ادعى أنه طلقها قبلها المطلقة وانقضت عدتها وصدقته على ذلك زوجته فهل يعتبر تصديقها ولا يقع عليه الطلاق الثلاث أم يقع ولا عبرة بالتصديق المذكور (أجاب) يقع الثلاث ولا عبرة بالتصديق المذكور (سئل) عن آكل الخنثى اذا طلق زوجته وهو سكران منه هل يقع طلاقه أم لا (أجاب) نعم يقع طلاقه زجراله (سئل) عن رجل أعتق مستولده هل عليها عدة وهل عليه لها نفقة العدة (أجاب) نعم عليها العدة ولا نفقة لها عليه بسببها والله أعلم (سئل) عن طلق زوجته طلاقا يائنا دون الثلاث ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل الدخول فهل لها عليه مهر كامل أم نصفه وهل عليها عدة أم لا (أجاب) لها عليه مهر كامل وعينها عدة مستقبلية (سئل) عن رجل ادعت عليه زوجته أن يقرر لها نفقة القدر انغلاني بقدر يساره فادعى أنه معسر وعليه نفقة المعسرين فهل القول للزوج أم للزوجة (أجاب) القول للزوج حيث لا بينة للزوجة يساره (سئل) عن رجل له آلة قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج هل لها المطالبة بالتعريق (أجاب)

فيه فليس عليه الاصوم يوم ولو قال الله على حجتان في هذه السنة فتلزمه حجتان ولو قال الله على عشر حجات في هذه السنة فعليه عشر حجات في عشرينين والفرق بين الصوم والحج أن اليوم معيار للصوم يتقدر به ويستوعبه فلا يسع صومان في يوم البتة والسنة ليست بمعيار للحج ولا يتقدر الحج ولا يستوعبها بل يؤدي في أيام مخصوصة منها وقد التزم عشر حجات مضافة الى سنة واحدة فصح الالتزام ثم لم يوجد الا الاداء لواحدة فبقى التسع عليه وفي جامع الاصول لو قال الله على أن اصوم شهر رجب أو قال الله على أن أحج سنة كذا فاصام وحج قبل ذلك يجوز عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز وان كانت عبادة مالية بأن قال الله على أن أتصدق في رجب فتصدق قبله جاز بالاجماع والفرق للمحمديين العبادة البدنية والعبادة المالية أن هذا شروع له تعلق بالوقت ولا تعلق بالوقت للعبادة المالية وفي (ذ) في فصل النذر والكفارات اذا جعل لله تعالى على نفسه حجا أو عمرة أو صلاة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة لله تعالى هذا على وجهين الاول أن يكون النذر مرسلا غير معلق بالشرط وفي هذا الوجه يلزم الوفاء بما سمي ولا تنفعه الكفارة بلا خلاف والوجه الثاني أن يكون النذر معلقا وأنه على وجهين أيضا ان كان شرطا يريد الحالف وجوده اما جلب منفعة أو دفع مضرة بأن قال ان شقي الله تعالى مريضى أو رد الله تعالى غائبى أو مات عدوى فعلى صوم سنة فوجد الشرط يلزمه الوفاء بما سمي ولا يخرج عن العهدة بالكفارة بلا خلاف أيضا وان كان شرطا لا يريد الحالف كونه فعليه الوفاء بما سمي في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا القول الى التخيير قبل موته بسبعة أيام وقال ان شاء خرج عنه بعين ماسمي وان شاء خرج عنه بالكفارة وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وبه يقتضى بعض مشايخ بلخ بنحو نصير بن يحيى وشاذان بن ابراهيم وهو قول عمر بن الخطاب وعائشة رضى الله تعالى عنهم ما به كان يقتضى الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وشمس الائمة السمرخسى والصدر الشهيد فكانوا يقولون في هذا ضرورة وبلوى الناس وبهذا قال بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم . في جامع الاصول لا يصح النذر بعبادة المريض وتشجيع الجنائز ونحوهما من العبادات التي ليس لله تعالى من جنسها ايجاب لان شرط صحة النذر أن يكون لله تعالى من جنس المنذور به ايجاب هذا هو المشهور وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يصح لان شرط صحة النذر أن يكون المنذور به قربه وهذا لان الاصل أن يكون الانسان مكلفا بكل ما هو عبادة وقربه لانه خلق للعبادة لقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون الا أنا وضعنا عنه بعض العبادات نظرا له فاذا التزم على نفسه فقد ترك النظر لنفسه فوجب أن يكلف لقضية الاصل ويصح النذر بالصوم والصلاة والصدقة والحج بالاجماع أما على ما روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أن شرط صحة النذر كون المنذور به عبادة فظاهر وأما في المشهور فكذلك لان الله تعالى من جنس هذه العبادات ايجابا كالحج على من استطاع والصلاة والصوم على المسلم العاقل البالغ والزكاة على الغنى ولا يصح النذر بقراءة القرآن لانه ليس لله تعالى من جنسه ايجاب مقصود وفي الذخيرة رجل قال ان فعلت كذا فآلف درهم من ماله صدقة ففعل وهو لا يملك الا مائة درهم فانه يلزمه التصديق بما يملك وهو قدر مائة درهم لا غير قال الصدر الشهيد في واقعاته وهو المختار وهذا لان المنذور فيما زاد على المائة لم يحصل في المالك ولا مضاف الى سبب الملك فلا يصح واذا قال الله أن أعق هذه الرقبة وهي في ملكه فعليه أن يفي به فيما بينه وبين الله تعالى وان لم يفي به

ليس لها المطالبة بالتفسير بق (سئل) عن المعتدة اذا أسقطت سقط الم بين خلقه هل تنقض به العدة أم لا بد من ثلاث حيض (أجاب) لا تنقض به العدة ولا بد من ثلاث حيض (سئل) عن رجل قال لامرأته ابعدي عني في غير غضب ولم يذ كر الطلاق هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الا ان نواه (سئل) عن رجل قال لامرأته لا أبيت معك في فراش واحد فهل يكون بذلك موليا أم لا (أجاب) لا يكون بذلك موليا الا بالنية والله أعلم (سئل) عن رجل قال لامرأته ان تزوجت عليك امرأة مادمت في نكاحي فانت طالق ثم أبتاها وتزوجها بعد ذلك ثم تزوج عليها امرأة هل يقع عليه طلاق أم لا يقع (أجاب) لا يقع عليه طلاق لانقطاع النكاح بالبينوية المذكورة والله أعلم (سئل) عن امرأة تزوجت برجل فوجدته مقطوع الذكر والخصيتين هل يثبت لها الخيار أم لا (أجاب) نعم يثبت لها الخيار ان شئت رضيت وان شئت رفعت الى الحاكم ليغرق بينهما (سئل) عن طلق زوجته طلاقا بائنا ومهرها باقى ذمته ثم تزوجها على مهر آخر واختلعت منه عليه هل يبرأ منه أم

فهو آمن ولا يجبره القاضي عليه . نص في أيمان الكافي وفي الجامع الصغير فمن حلف بصدقة جميع ماله ان فعل كذا فذهب جميع ماله مسكيناً أو غنياً وفعل ذلك ولا ماله وكفر بالصوم ثم ان الموهوب له وهب جميع ماله له فقد خرج من نذره وكفارتة . روى هشام عن محمد بن محمد بن عيسى عن أبيه عن النواذر أنه لو قال الله على أن أصوم يوم الفطر يفطر ولا قضاء عليه كما هو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى . في الفتاوى أنها لو قالت الله على أن أصوم غدا وهي في اليوم حائض وهذا من أيام حيضها فلم تطهر غدا فعليه يوم مكانه لان لا تدري لعل الدم ينقطع غدا

(باب الاعتكاف)

ذكر في بعض شروح الاصل لو كان المعتكف مؤثماً فقصده المئذنة من بابها وهو خارج المسجد أنه يفسد اعتكافه في قول أبي حنيفة رحمه الله وعند بعض مشايخنا وكذا ذكره الحسن عنه نصاً وقال بعضهم لا يفسد ههنا في قولهم جميعاً لانه معذور في هذا الخروج لاحتياجه الى سنة الاذان فصار هذا كسنة الصلاة (ع) الصائم تطوعاً اذا نذر اعتكاف يوم صومه وذلك قبل نصف النهار أو بعده فلا اعتكاف عليه لان الاعتكاف المندور لا يصح الا بالصوم فلو وجب الاعتكاف وجب الصوم وصوم هذا اليوم من أول النهار انعقد تطوعاً فاعتكافه واجباً في (ط) ما عظم من المساجد وكثر أهله فالاعتكاف فيه أفضل لان الصلاة فيه أفضل (ط) لا يجوز الاعتكاف الا بالصوم بالاتفاق . لو خرج الى عيادة المريض أو تشييع الجنازة أو الحج أو يتلقى الحاج فسد اعتكافه بالاتفاق ولو أوجب على نفسه اعتكاف شهر معين أو غير معين يدخل المسجد قبل غروب الشمس من اليوم الذي يتم به الشهر بالاتفاق . ولو قال الله على أن أعتكف ليلتين يجب عليه ليلتان بيومهما فدخل المسجد قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يعتكف فيها فاعتكف فيها ثم يومها ثم الليلة الثانية ثم يومها ثم يخرج بعد غروب الشمس من اليوم الثاني بالاتفاق ولو قال الله على أن أنصدق بهذه الدراهم في رجب جاز أن يتصدق في جمادى الآخرة بالاتفاق ولو قال في ذلك كله اذا جاء رجب لله على أن أنصدق أو أصلي أو أصوم أو أعتكف لا يجوز ذلك الا في رجب بالاتفاق وإذا علق هذه الاربعة بقدم فلان من الغيبة لم يجز له تعجيلها قبل قدمه بالاتفاق لوقوع الشك في وجوبه

(باب صدقة الفطر)

الوقت المستحب لأدائها ما بعد الفجر قبل أن يصلي الامام لتصل الى الفقير فيصلي فارغ البال فهذا أفضل أوقاتها . في جامع الفتاوى أين يؤدي فطرة المماليك في ظاهرها رواية يؤدي حيث قال الحاكم وحكي ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا وقال يؤدي حيث المماليك والروايات فيه مشهورة وذكره الصدر الشهيد حسام الدين في الوقعات في باب الأنصحية بعلامه النون ونسب القول الاول الى أبي يوسف والثاني الى محمد بن رجب قول أبي يوسف ترجيحاً لمحل الوجوب دون سببه بخلاف الزكاة فإنه يؤديها حيث المال لتعلق الوجوب بالمال ثمة حيث يؤدي من جزء النصاب ويسقط بهلاكه ولا كذلك هنا وفي جامع الاصول والدينين الذين اذا مات أحدهما أو أعسر فصدقة الفطر على الآخر بتمامها بالاجماع . وفيه

يسبراً من الاول والثاني (أجاب) يسبراً من المهر الثاني دون الاول (سئل) عن امرأة سألت زوجها أن يطلقها طلاقاً على باقي صداقها عليه وفدوره معلوم عندهما فطلقها ثلاثاً هل يقع عليه الطلاق ويسبراً من باقي الصداق أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الثلاث ولا يسبراً من باقي الصداق عند الامام الاعظم (سئل) عن امرأة ادعت طلاقاً على زوجها من مدة سابقة فأنكر وتقامت بينة وقضى بها هل عليها العدة من وقت الطلاق أم من وقت القضاء (أجاب) عليها العدة من وقت الطلاق (سئل) عن المطلقة اذا دفعت الأولاد لانيه اختياراً منها هل لها أخذ منه بعد ذلك (أجاب) نعم إنها أخذت منه بعد ذلك ويستمر في حضانتها الى نهايتها شرعاً (سئل) عن طلق زوجته فادعت أنها حامل هل تصدق بقولها أم لا بيمين ثبوتها واذا كانت تصدق بقولها هل يلزمه أن ينفق عليها الى أن تقر بانقضاء العدة (أجاب) نعم تصدق بقولها ويلزمه الاتفاق عليها الى نهاية سنتين من حين الثلاث ثم تقر بانقضاء العدة في السنة (سئل) عن طلق زوجته فادعى بعسديت أنه ضلها وهو ذاهل العقب هل يقرب منه ذلك أم لا

صدقة الفطر لا تسقط بالتأخير وان طالت المدة وكذا الافتقار وهو المختار وفيه الاختلاف في تجهيل صدقة الفطر معروف ذكر في (ط) أنه يجوز تجهيلها اذا دخل شهر رمضان وهو اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وفيه اتفاق المشايخ على الجواز في خبز الخنطة والشعير واختلفوا في طريقه بعضهم قالوا يجوز بطريق العين اذا أدى منوين عن خبز الخنطة وبعضهم قالوا يجوز باعتبار القيمة وهو الاصح لان الخبز غير منصوب عليه وان كان نظير الخنطة في القوة الا أنه ليس نظيره في القدر ولان الخنطة مكيلة والخبز موزون وفيه لا يجب على الجدا اذا كان غنيا صدقة فطر ابن الابن حال عدم الاب في ظاهر الرواية لانه ليس له ولاية مطلقة فانه يجب بالاب كالاخوة وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تجب عليه كالأب وان كان الأب حيا لكنه فقير وللا ولاد جد لا تجب على الجدا صدقة فطرهم بالاجماع لاتقاء السبب وهو الولاية (ط) المسافر والمريض اذا أفطر في رمضان لا تبطل عنهما صدقة الفطر لان سبب الوجوب موجود في حقهما وهو طلوع الفجر يوم الفطر

(كتاب الحج)

في فتاوى النصارى عن جماعة من مشايخ بلخ أن الحج ليس بفريضة في زماننا قال صاحب جامع الفتاوى ذلك الزمان كان كما كان فاعرفه وانسبه الى زمانك وفي الجلة أمن الطريق من شرائط الوجوب بالاخلاف وخوف الطريق كعدم الزاد والراحلة والمختار ما قاله الفقيه أبو الليث لان الامن في الطريق اذا كان غالبا يجب والا فهو ساقط . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الحج تطوعا أعظم أجرام من الصدقة لما فيه من عناء البدن مع النفقة والصدقة أعظم أجرام العتق لانه يستفيد به عوضا عاجلا وهو الولاء (ن) من حج مرة فأراد أن يحج أخرى فاختار أن الصدقة أفضل لان نفعها متعدد بخلاف الحج (ن) الحج راكبا أفضل من المشى كيلا يسوء خلقه بالجهد والمختار الطريق اذا كان قريبا فالأفضل أن يحج ماشيا وان كان بعيدا فالأفضل أن يكون راكبا

(في الجنايات)

لولس قبيحا أو أكثر من غير ضرورة وأهرق دمه ثم تركه عليه بعدما كفر ولم ينزعه فهذا بمنزلة ليس مستقبل لا تجزئه تلك الكفارة في قولهم جميعا وعليه كفارتان . عن محمد عن أبي حنيفة ان وجد صيدا بجه محرم وميتة كل الصيد لان هذا ميتة حكا والآخر ميتة حقيقة (١) وهو قول وان أصاب لحم كلب وصيدا حيا بكل لحم الكلب ويدع الصيد ولو وجد لحم انسان ميت وصيدا أو لحم خنزير وصيدا بجه الصيدوا كله لانها مستوية في الحرمة لان لحم الانسان حرام حقا للشرع وحقا للعبد والصيد حقا للشرع وحرمة الخنزير أعظم ولو وجد صيدا ومالا لانسان فانه يذبح الصيد ولا يأكل مال الانسان ترجيح الحق للعبد والخروج عن عهدة ذلك يسده ولا كذلك الخروج عن عهدة مال الغير مطلقا (ط) أوصى بأن يعطى بغيره هذا رجلا ليحج عنه فدفع الى رجل فاكراه الرجل فأبغى الكراه على نفسه في الطريق وحج ماشيا جاز عن الميت استحسانا هو المختار ولو طاف الزيارة وهو جنب وطاف الصدر في أيام التشريق كان طواف الصدر للزيارة وعليه دم لترك طواف الصدر ودم بتأخير طواف الزيارة

(أجاب) ان كان يعرف أن ذلك قد أصابه كان القول قوله ولا يقع عليه الطلاق والا لا يقبل ويقع عليه الطلاق (سئل) عن المرأة اذا خرجت من منزل زوجها بدون اذنه بلا عذر شرعي ثم سافر الزوج وتركها على حالها ولها عليه نفقة مقررة فعادت الى منزلها في غيبته هل تستحق النفقة من حين العود أم لا (أجاب) تستحق النفقة من حين العود ان استمرت في منزلها (سئل) عن حلف بالطلاق والعتق أنه لا يبطأ زوجته الى أربعة أشهر رفضت المدة ولم يبطأها فيها ما الحكم في ذلك (أجاب) الحكم في ذلك أنها تبين منه بطلاقة واحدة (سئل) عن العبد اذا تزوج حرة وأراد طلاقها فما ائلك من عدد الطلاق وما يلزمها من العدة ان كانت تحيض (أجاب) بثلث ابقاع الثلاث وعدتها ثلاث حيض والله أعلم (سئل) عن الحر اذا تزوج أمة ما طلاقها وما عدتها (أجاب) طلاقها اثنتان وعدتها حيضتان (سئل) عن امرأة تزوجت برجل فوجدته مقطوع الذكروا الخصيتين من مرض أصابه هل لها الخيار ان شاءت أقامت معه وان شاءت رفعت أمرها الى الحاكم ليفرق بينهما

(١) قوله وهو قول كذا في الاصل والذي في فتاوى فاضل خان أنه يأكل من أبيهما شاء فراجع كنه صحيحه

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان طواف الزيارة جنباجعل في حكم العدم حتى يلزمه القضاء ليقوم طواف الصدر مقام طواف الزيارة فيجب دم بترك طواف الصدر بالاجماع ودم بتأخير طواف الزيارة عن وقته (الخا) ان ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن فلم يحج حتى صار زمناً أو مفلوباً يلزمه الاجحاج بالمال بلا خلاف وأما الاعمى اذا وجد الزاد والراحلة أجمعوا أنه لا يلزمه ا-الم يجد قائداً يقوده وهل يلزمه الاجحاج بالمال عند أبي حنيفة لا يلزمه وعندهما يلزمه .

رجل أوصى بأن يحج عنه وهو في منزله ان بين مكانا يحج عنه من ذلك المكان بالاجماع ولو خرج من بلده يريد الحج مات فأوصى أن يحج عنه يحج من حيث مات عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحج من وطنه وان خرج يريد التجارة والمسألة بحالها يحج من وطنه بالاجماع قال صاحب الفتاوى رأيت في فتاوى النصرية عن الفقيه أبي جعفر أنه قال ان الحجر الاسود لما أخرج من الجنة ووضع في الركن فكل موضع بلغ ضوؤه صار حراما . عن سعيد بن المسيب أنه كان اذا دخل أيام العشر لم يقلم اظفاره ولم يأخذ من شعر رأسه وشاربه تشبها قال ابن المبارك السنة لا يؤخر ربه أخذ الفقيه قال ألا ترى أنه يلبس المحيط فيها ولا يترك تشبهاً كذا هذا وهو المأخوذ به . لا بأس بالعمرة في السنة كلها ما خلا خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق (١) قال محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ وقول أبي حنيفة لان الصحيح أن المراد من يوم عرفة عشية فأما غداة يوم عرفة فلا بأس بالعمرة فيها الى نصف النهار وجملة هذا في جامع الفتاوى . ذكر الفقيه أبو الليث لبس في المناسك دعاء مؤقت فأى دعاء دعا جاز هو المختار قالوا ويكثر الصلاة تطوعاً ما استطاع في مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم روى عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فاني آخر الانبياء وان مسجدى آخر المساجد (الخا) واختلفت عبارة مشايخنا في الأمور بالحل اذا حج قال الامام خواهر زاده عند أصحابنا رحمه الله تعالى أصل الحج يقع عن الأمور وللا مرنوَاب النفقة قال الامام السرخسى أصل الحج يقع عن الأمر والدليل على أنه لا يسقط الحج عن الأمور اذا ذبح المحرم صيدا وأكله قبل أن يؤدي جزاءه دخل ضمان ما أكل في ضمان الجزاء بالاجماع . العيب الفاحش في الهدايا والنفعا يمنع الجواز بالاجماع . اذا حرم وفي يده صيد أمر بارساله بالاجماع . اذا قتل المحرم صيد اوضح من قيمته وهو يبلغ جنذا من الضأن وهو الذي تجزى به الاضحية أو نحوه فاشترى وذبحه جاز بالاجماع . اذا نوى الحج عن الفرض وعن الثفل أجمعوا أنه يقع عن الفرض كذا ذكر في الجامع الكبير

(كتاب النكاح)

في النواذر اذا قال جئتكم طابا فقلت أو زوجتكم نفسي كان نكاحا تاما (ن) طلب من امرأة رافقت وهبت نفسي منك وذلك بين يدي الشهود فقبل لا يكون نكاحا لان هذا تمكن من لزومها بدلالة الحل لاهية حقيقة . ولو قال لا تحرين يدي الشهود وهبت ابنتي منك فقبل كان نكاحا لعدم تلك الدلالة . في الفتاوى اذا قال عند الشهود لاجنية راجعتك فقلت رضيت ينعد النكاح لانه نص . في ايمان الجامع الكبير أنه لو قال لمطلقة بائناً أو ثلاثاً ان راجعتك فغيرى حر ينصرف الى النكاح لانه قد راد به النكاح والحل ههنا لا يقبل الرجعة

(أجاب) نعم لها الخيار ان شئت أقامت معه وان شئت رفعت الى الحاكم ليفرق بينهما والله أعلم (سئل) عن تزوج بأمة غيره ودخل بها ثم طلقها ثنتين واشترىها بعد ذلك هل له وطؤها أم لا (أجاب) لا يجوز له وطؤها حتى تنكح زوجها غيره بعد وفاء عدها ويدخل بها وبينها وتنقضي عدتها منه والله أعلم (سئل) عن امرأة سألت زوجها في مرض موته أن يطلقها طلقه على باقي صداقها عليه وقدره كذا وأجاب سؤلها بذلك ومات بعد ذلك وهي في العدة منه هل تراث من مختلفه شيأ أم لا (أجاب) لا تراث والله أعلم (سئل) عن قال لامرأته أنت طالق طالق ماذا يقع عليه (أجاب) يقع عليه طلقتان والله أعلم (سئل) عن امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال أنت طالق ماذا يقع عليه (أجاب) يقع عليه طلق واحد والله أعلم (سئل) عن رجل قال لامرأة أجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم تزوجها هل يقع عليه الطلاق أم لا وان وقع عليه الطلاق هل عليه شيء من المهر أو لا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق ويجب عليه نصف الصداق اذا لم يدخل بها وان دخل بها فلهما عليه مهر مثلها

(١) قوله قال محمد الخ كذا في الاصل ولعل في الكلام نقصا يشعر به التعليق قوله لان الصحيح الخ حرر رتبته صحيحه

المعروفة فانصرفت اليه . اذا قال لرجل بالفارسية (دختر خویش مرا دادی) فقال (دادم) فلانكاح بينهما لم يقل الخاطب (بذير قتم) . ولو قال (مرادی) على وجه الامر أو قال تزوجی نفسك منی فقلت تزوجت تم النكاح ولا يشترط جوابه بقبوله بعد ذلك لان الامر بالتزويج مقتضاه التوكيل والواحد يصلح وليا من جانب ووكيلا من جانب ومن كان بهذه المسألة يتعقد النكاح بقبوله (دادم) لا غير وأما قوله (دادی) ليس بأمر بل استخبار فلا يثبت التوكيل مقتضاه في الفتاوى كان نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى يقول اختلفت المشايخ في هذا الفصل وعندى يجعلون قولهم (خویشتن بوی بزنی دادی از وی خریدی) بمنزلة الامر والامر يتضمن التوكيل . وسئل عن قال لرجل (دختر خویش فلانه بمن دادی كفت دادم وی كفت بذير قتم) أو قال لامرأة (خویشتن بمن دادی أوده) فقلت (دادم) فقال هو (بذير قتم) هل يتعقد النكاح قال فيه اختلاف المشايخ عند بعضهم لا يتعقد حتى يقول (بزنی دادم) أو (بزنی ده) وعند بعضهم يكون نكاحا بدون ذكر ذلك وهو الاصح لان لفظ الاعطاء ينبي عن التملك والنكاح بلفظ التملك جائز عندنا (الخا) تزوج امرأه بالعربية والزوج والمرأة يعرفان العربية والشهود لا يعرفون اختلف المشايخ فيه والاصح أنه يتعقد (ن) عن محمد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل شيء يكون في الامه ملك رقبة هبة أو صدقة أو نحوهما فهو نكاح في الحره . وذكر في الاصل لو قال أتزوجك بكذا فقلت صم ولا يحتاج فيه الى أن يقول الزوج قبلت (الخا) رجل وامرأة أقرا بالنكاح بين يدي الشهود بأن قال الفارسية (مازن وشوئیم) لا يتعقد النكاح بينهما هو المختار لان النكاح اثبات وهذا الظاهر وهما غيران ولهذا لو أقربا ل انسان كاذبا لا يصير ملكا له (ع) لو قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا وادعاهما الرجلان فهي امرأة زيدا في قول أبي يوسف قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتي لان الاول اقرار فصيح وما قالت بعد ذلك ابطال له فلا يصح (ن) اذا سميت المرأة في الصغر باسم وفي الكبر باسم تزوج بالاعرف حتى لو صارت معروفة بما سميت به في الكبر فزوجت به جاز . خطب لابنه الصغير امرأة فقال أبوها لابي الزوج (دادم اين دختر را بزنی بهر از درم) فقال أبو الزوج (بذير قتم) يجوز النكاح على الاب لوجود الاضافة من الاب الى نفسه وان جرت بينهما مقدمات النكاح اللابن هو المختار وهذا مما يحتاج فيه . في فتاوى أبي بكر البخاري من له بنت واحدة اسمها فاطمة فقال وقت العقد زوجت بنتي عائشة منذ لا يشير الى شخصها لا يتعقد لانه اذا لم يشير فيعلق الحكم بالمسمى ويتعقد العقد بالتسمية وليس له بهذا الاسم بنت . في الفتاوى ولو كانت له بنتان فاطمة صغرى وعائشة كبرى فأراد أن يزوجه الكبرى وعقد النكاح باسم فاطمة يتعقد النكاح على الصغرى . في الفتاوى تزوج ابنته بشهادة ابنيه ثم جحد الزوج فادعاه الاب والمرأة كبيرة فشهدا بانه لا تقبل وقال محمد تقبل لانهم ما شهدا لهابن الا بالاب بخلاف ما اذا كانت البنت صغيرة لانهم ما شهدا له ثمة لكننا نقول شهد الاب بتنفيذ قوله فان أنكر الاب والمرأة والزوجة يدعي فشهادتهم ما جازة بالاجماع (س) اذا زوج بشهادة الله ورسوله لا يتعقد لعدم الشهود وعن أبي القاسم الصفار أن هذا كفر اعتقاد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم الغيب . في الفتاوى بعث الرجل خطابا الى أبي البنت فقال واحد منهم قبلت أو قبلت له لا يتعقد فان الكل خاطبون اذ المتعارف في مثل هذه الصورة هذا وهو أن يتكلم واحد والباقيون سكوت وكلهم يعدون خطابا والخطاب لا يصلح شاهدا فهذا نكاح بلا شهود والاصح أنه يتعقد وعليه الفتوى لانه لا ضرورة

والله أعلم (سئل) عن قال لامرأته هذه بنتي وهي صغيرة ومعروفة النسب هل تقع عليه الفرقة بذلك أم لا (أجاب) لا تقع عليه الفرقة بذلك والله أعلم (سئل) عن شخص علق لزوجه أنه متى تركها بلا نفقة ثلاثة أشهر وأبرأته من قدر معين من حال صداقها عليه تكون طالقاً ثم انها نشرت مدة تستغرق مدة التعليق وأبرأته عند الحاكم من القدر المعلوم المعلق على البراء منه هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق لعدم استحقاقها للنفقة في المدة المذكورة والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا طلقت تعتد بما اذا (أجاب) تعتد بالشهور الثلاثة والله أعلم (سئل) عن قرر ولده في نظير نفقته وكسوته قدر معلوما في كل يوم قضى مدة شهور ولم يدفع له ذلك هل لامه المطالبة عليه بذلك لكونه في حضانتها وان امتنع عن الدفع يحبس أم لا (أجاب) لا لمطالبة لها عليه بذلك لسقوطها عنه بمضي الزمان حيث لم يأذن لها في الاستدانة عليه والاتفاق لترجع عليه بنظيره والله أعلم (سئل) عن تزوج صغيرة لا تطبق الجماع فطالبه أهلها بالدخول بها فامتنع لصغرهما هل يلزمه لها نفقة وكسوة الى أن تطبق الجماع ويدخل بها أم لا (أجاب) لا يلزمه

الى جعل كلهم متكاملين خاطبين فيجعل المتكلم خاطبا والباقيون شهودا بخلاف ما اذا قالوا قبلنا
(ن) اذا تزوج المطلقة ثلاثانية التحليل ولم يشترط التحليل لا يكره بل يثاب عليه ذكره في
كتاب الحيل لانه لا طريق للتحليل الا هذا قالوا والوعيد الذي ورد في الحديث على وجه شرط
التحليل (س) تزوجها على ألفين بشرط الجمال وعلى ألف بشرط القبح صح الشرطان جميعا
بالاتفاق في (ق) فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما اذا تزوجها على ألف ان
لم يخرجها وألفين ان أخرجهما وجه الفرق أن ثمة وجدت المخاطرة في التسمية الثانية لانه لا يدري
أخرجها أم لا وههنا لا مخاطرة في التسمية الثانية لان المرأة على صفة القبح أو الجمال لا محالة لكن
لا يعرفها الزوج وجهه لا يوجب الخطر (ق) اذا زوج أمته من رضيع فجاءت بولد فان ادعاه
المولى يثبت نسبه لعدم الفراش واذا كان الزوج محبوا يثبت النسب من الزوج ولا يثبت من
المولى وعلى الزوج كمال المهر في قولهم جميعا . في الفتاوى عن شيخ الاسلام أبي الحسن رحمه الله
تعالى أنه قال لا تجوز المناكحة بين أهل السنة وأهل الاعتزال لانهم كفار لان النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم قال القدرية تجوس هذه الامة وهم قدرية لانهم يقولون خالق أفعال العباد العباد
فخالق على زعمهم ليس بواحد فموجب جوس هذه الامة لهذا . اذا قبل أم امرأة أو امرأة ابنه
أو امرأة أجنبية يفق بحرمة المصاهرة ما لم يتبين أنه قبل بغير شهوة لان الأصل في التقييل هو
الشهوة بخلاف المس والمعانقة روى عن محمد رحمه الله تعالى أن الاشتاء بالقلب بدون الانتشار
لا يوجب حرمة المصاهرة وهو اختيار الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قالوا
وهذا اذا لم يكن منتشر قبل ذلك فان كان منتشر فان ازداد قوة بالمس والنظر كان نظرا
ومساعن شهوة والافلا وهذا كله في حق الشاب فان كان شيخا أو عينا فخذ الشهوة في حقه أن
ينكر قلبه بالاشتاء اذا لم يكن متحركا قبل ذلك فان كان فبان يزاد تحرك قلبه بالاشتاء وهذه
الجملة عن الشيخ الامام خواهر زاده رحمه الله تعالى حكاه عن القمي عن أصحابنا رحمه الله تعالى
والنظر الى سائر الاعضاء لا يوجب حرمة المصاهرة عند عامة العلماء . في الفتاوى عن محمد بن
الحسن أخبرني رجل من أصحابنا عن الحسن البصري أنه قيل له ان رجلا لجل له أن يتزوج
بابنته قال سبحان الله العظيم أ يكون هذا قالوا نعم وصفوا له مخنثا فعل ذلك به قال لا يحرم ذلك قال
محمد رحمه الله تعالى وبه تأخذ في صرة الفقهاء لو قيل لك رجل جامع امرأة فلا يحرم عليه أمها
وابنتها كيف يكون هذا فقل له هو جامع ميتة

(فصل في حرمة الرضاع)

في انفتاوى اللبن المخلوط بالطعام اذا أكله صبي واللبن غالب فالخلاف فيه بين أبي حنيفة وصاحبيه
رحمهم الله تعالى معروف وأشار في الوقعات الصغيرة أن الخلاف فيما اذا لم يمسه النار ما اذا
مسته لا يثبت به الرضاع يثبت من جانب الآباء كما يثبت من جانب الأمهات عند أصحابنا جميعا
في الفتاوى فضمت البنت لسنتين أو أقل أو أكثر واستغنت عن اللبن ثم أرضعت لم يكن هذا
رضاعا محرما كذا روى ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الخصاص عن أصحابنا قال
الصدر الشهيد حسام الدين هذا خلاف قول أبي حنيفة على ظاهر الرواية لان مدة الرضاع عنده
سنتان ونصف والرضاع في مدة الرضاع محرمة سواء فطم بالطعام قبل أو لم يظم والفتوى على ظاهر
الرواية وأجاب الاستاذ ظهير الدين المرغيناني كما قال الخصاص أنه لا تثبت حرمة الرضاع وزاد

ذلك مادامت صغيرة لا تحتمل الجماع
ولو سلمت اليه في منزله ولا يدخل
بها والله أعلم (سئل) عن الصغير اذا
طلق زوجته أو طلق عنه وليه هل
يصح ذلك أولا (أجاب) لا يصح
ذلك والله أعلم (سئل) عن
المريض اذا طلق زوجته ثلاثا من
غير سؤالها ومات في مرضه وهي
في العدة منه هل ترثه أم لا (أجاب)
نعم ترثه والله أعلم (سئل) عن
رجل حبس امرأته بدين عليها هل
لها عليه النفقة وهي محبوسة أم لا
(أجاب) نعم لها النفقة والله أعلم
(سئل) عن رجل مات عن أم ولده
اخاذل منه هل لها النفقة في ماله
أولا (أجاب) نعم لها النفقة في ماله
حتى تضع والله أعلم (سئل) عن
الصغيرة اذا طلقت وترتوت
في أقل من أربعين يوما هل يصح
التزوج أولا (أجاب) لا يصح ما لم
تنض عليها ثلاثة أشهر ويفترق
بينهما والله أعلم (سئل) عن
امرأة سألت زوجها أن يطلقها
على صدقها وعلى نفقة ولد هامة
مدة معلومة ثم انها دفعت الولد
لابيه وأنفق عليه مدة هل له
الرجوع عليها أم لا (أجاب) نعم
له الرجوع ان كانت المدة معلومة
واته أعلم (سئل) عن تزوج
امرأة مضقة وضمتها قبل لدخول

فقال لو مضت مدة الرضاع وهو لم يستغن بالطعام بل يشرب اللبن ويطلبه يثبت الرضاع وكان يقول العبرة للغذاء وعرضب المدة لمعنى آخر وهو قطع الخصومة بقول من تشهد له المدة عند الاختلاف في الفطام وعدمه فيقضى بقول من تشهد له المدة ومعنى الاستغناء هو الاكتفاء فهو والمعتبر في الباب فاذا تعود الطعام واكتفى به لا تثبت الحرمة رضاعه بعد ذلك قالوا والواجب للنساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة فان فعلن فليحفظن وليكتبن احتياطاً . في الاجناس تزوج بامرأة ولم تلد منه قط ونزل بهالين فهذا اللبن لها دون زوجها حتى لو أرضعت به صبياً لا يحرم على ولده هذا الرجل من امرأه أخرى في الاجناس لأجرة على والد الصبي بعد سنتين في قولهم جميعاً ولو كانت مدة الرضاع سنتين ونصفاً عند أي حنيفة رحمه الله تعالى . من غريب المسائل رجل تزوج ثلاث أخوات له نسباً وأمه من رجل في عقدة جاز وهذا ولد جارية كانت بين ثلاث رجال فادعوه فثبت نسبه منهم وكان لكل واحد منهم بنت لأن هذه الجارية أمه فصرن أخواته من النسب وهن لامه أجنبيات وكذا بعضهم لبعض فروجهن جميعاً وأمه من رجل . رجلان تزوج كل واحد منهما أم صاحبته فولدت كل واحدة ابناً فكل واحد من الابنين عم صاحبه ولو تزوج كل واحد بنت الآخر فولدت كل واحدة ابناً فكل واحد من الابنين عم صاحبه ولو هذا لا يخفى عليك حكم النكاح . رجل تزوج امرأة وزوج أمها ابنه فولدتا ابنين فان ابن الاب عم ابن الابن من قبل أبيه ويكون أيضاً خالاً من قبل أمه أما ابن الابن فانه ابن الاخ من قبل الاب وابن الاخ من قبل الام (ع) غلام أدرك صحيج العقل ثم جن جنونا مطبقاً جاز فعل أبيه في النكاح وغيره وفي عود الولاية اختلاف عند أبي يوسف لا تعود وعند محمد تعود وعن الفقيه أبي بكر المدياني أن على قول علمائنا الثلاثة تعود ولاية الاب بالاخلاف الاب اذا جن أو عته لا تثبت الولاية لابن على ماله على قول الكل وهل تثبت ولاية التزوج عليه فعلى قول من يقول تعود الولاية للاب في المسألة المتقدمة تثبت الولاية لابن هنا وهو الصحيح لقيام الحاجة والعجز . وفي فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل البخاري القاضي يلي تزويج الصغيرة التي لا ولي لها أن شرط ذلك في عهده والا فلا لانه مستفيد الولاية من السلطان فان زوجها ولم يكن في عهده ثم أذن له السلطان فاجاز ذلك النكاح لم يجز قال الصدر الشهيد حسام الدين الصحيح أنه يجوز . اذا غاب الولي الاقرب للصغيرة غيبة منقطعة بزوجها الا بعد زوال المانع والاختلاف في التقدير معروف والصحيح ثلاثة أيام وهي مسيرة سفر كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين في شرح مختصر الكافي قال ويفتق به وهو موافق لما قالوا انها مقدرة بعدم الانتظار لان الانتظار أياماً قليلة معتاد وأياماً كثيرة غير معتاد وأدنى مدة الكثير هذا

(نوع في تزويج الاب والجد)

بالغة قال لها أبوها أزوجك ولم يذكرا الزوج والمهر فسكتت فزوجها فقالت لا أرضى لا ينفذ النكاح عليها ولها أن ترد لان مع جهاتها لا يتم الرضا وان ذكره ما نفذ ولم يصح ردها بعده لانهم الرضا وان ذكر الزوج دون المهران وهما ينفذان زوجها بمهر مسمى فلا لانه اذا وهبها فتمام العقد يكون بالتزويج والمرأة عالمة به فتم الرضا أما اذا زوجها بمهر مسمى فتمام العقد بالزوج وذكر البذل وهي غير عالمة بالبذل فلا يتم الرضا بهذا العقد هذا اذا أخبرها قبل العقد

وعادت الى الاول هل تعود بثلاث طلاقات أو باثنتين (أجاب) تعود اليه باثنتين لان الزوج الثاني لا يهدم الا بالدخول ولم يحصل والله أعلم (سئل) عن قال زوجته أنت معي في الحرام ماذا يلزمه بهذا القول (أجاب) تحرم عليه بذلك ويكون طلاقاً باتناً والله أعلم (سئل) عن زوج ابنته القاصرة من آخر وخلاها الزوج فوجدته عتيها هل للولي أن يرفع الزوج الى الحاكم ليؤجله سنة أو ينتظر بلوغ الزوجة (أجاب) للزوجة المرافعة للحاكم اذا بلغت والله أعلم (سئل) عن قال لامرأته أنت حرام علي كاهي وأختي هل تطلق زوجته أم لا (أجاب) ان نوى الطلاق طلقت وان لم ينو شيئاً فهو بائناً والله أعلم (سئل) عن طلق زوجته وله منها ولد ثم تزوجت بأجنبي وطلبت الولد من الاب لتنتظره فامتنع هل يجبر على ارساله لها أولاً (أجاب) لا يجبر على ذلك والله أعلم (سئل) عن شخص طلق زوجته ثلاثاً وتزوجت بغيره وطلقها فأراد الاول ردها فقالت له لم يطأني الثاني هل يقبل قولها في عدم الوطء ولا تحل للاول أولاً يقبل وتحل (أجاب) نعم يقبل قولها في عدم الوطء الثاني والله أعلم (سئل) عن النائم اذا

طلق زوجته في حال النوم هل يقع عليه طلاق أولا (أجاب) لا يقع طلاقه والله أعلم (سئل) عن طلاق زوجته طلاقا بائنا وصدر بينه وبينها اقرار بعدم الاستحقاق هل يدخل في ذلك نفقة العدة أولا (أجاب) لا تدخل وتلزمه والله أعلم (سئل) عن قرار زوجته في كل يوم قدرا معلوما في نظير نفقتها ورضيت منه بذلك فأراد الرجوع عن التقرير وأراد أن ينفق عليها ما تحتاج أصنافا فهل له ذلك أم لا (أجاب) له الرجوع في التقرير وله أن ينفق عليها بقدر الحال والكفاية والله أعلم (سئل) قال العلامة المرتب لهذه الفتاوى الظاهر أن محل صحة رجوعه عن التقرير إذا تغير السعر بعد التقرير أما إذا لم يتغير فلا قال في الخاتمة ولو صاحت المرأة زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت إليه إلا إذا تغير سعر طعام ويعلم أن ما دون ذلك يكفيها هذا وقد ظهر الفرق لمولانا المرتب المذكور بين مسألة هذه الفتوى ومسئلة قاضيان فان مسألة الفتوى فيما إذا أراد أن يطعم عتريا بعد التقرير فإنه صحيح لا رجوع عن التقرير ومسئلة قاضي خان محلها ذاعى عدم

(١) قوله رضى نقب كذا في الاصل وحرر المقدم كتبه مصححه

فلوز وجهها ثم أخبرها فسكتت فان لم يذكر الزوج والمهر وهو الوجه الاول قال الفقيه أبو نصر ينقذ وقرق بينه وبين ما إذا أخبر على هذا الوجه ثم زوجها المختار أنه لا فرق بينهما فلا ينقذ في الوجهين . في الفتاوى قال لبنته البكران فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني منه فاني لا أريده فزوجها منه فسكتت جازها الصحيح لان الخط في زمان لا يمنع الرضا بعده ولو قالت حين أخبرت قد كنت قلت لا أريد فلانا ولم ترد على هذا لم يجز النكاح لانها أخبرت عن إبانها . بالغة زوجها أبوها فبلغها الخبر فقالت لا أريد الزوج أو قالت لا أريد فلانا يعني الذي أخبرت أنها زوجت منه فالمختار أنه يكون رد في الوجهين

(نوع في تزويج غير الاب والجد) (ن) غير الاب والجد ولي حال عدمهما وإذا زوج أحدهما فالاحتياط أن يعقد مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية لانه يحتمل أن يكون في المهر المسمى نقصان فلا يصح النكاح فيصح الثاني بمهر المثل ولان الزوج رعا حلف بطلاق امرأة تزوجها بلفظة ان تزوجت أو كل امرأة تزوجها يصح الثاني فتحل المرأة له وكذلك المختاران كان المزوج أبيا أو وجد المعنيين جميعا عندهما وعند أبي يوسف لا يعني الثاني النساء اللواتي هن من قوم الاب لهن ولاية التزويج عند عدم العصباء بأجماع أصحابنا كالاخت والعمة وبنت الاخ وبنت العم . مولى العتاقة بزواج وهو آخر العصباء ذكر كان أو أنثى في قولهم جميعا . في التزوج الوليان اذا استويا فافهم ما زوج جاز ولا يفسخ الا سحر ولوزوجا نفذ السابق وبطل الا سحر قال عليه الصلاة والسلام اذا زوج الوليان فالسابق أحق واذا وقع معا ولا يدرى أيهما أول لم يجز شيء منهما لان السابق لا يعرف الاب التحري وهو لا يجزى في الابضاع . في جامع الفتاوى وأحاله الى (ن) غير الاب زوج الصغيرة من رجل جده معتق قوم أو كان كافرا ولها أبوان أو آباء أحرار مسلمون فأدركت فأجارت لم يجز لان هذا النكاح لم يقع موقفا لعدم كفاءة الزوج لها وغير الاب لا يملك التزويج من غير كفء . حرز زوج عشرين سنة على التعاقب بغير إذنهن فبلغهن فأجزن لا يجوز الانكاح التاسعة والعاشرة لان الموقوف ليس الانكاحهما لان الاقدام على الخامسة رد لان النكحة الموقوفة في الاربعة الاولى وكذا الاقدام على التاسعة رد للاربعة الثانية . لو قالت بلغني الخبر يوم كذا فرددت فقال الزوج بل سكت فالقول قوله نظيره اذا قال الشفيع طلبت حين علمت بالشراء وقال المشتري ما طلبت فالقول قول الشفيع ولو قال الشفيع علمت منذ كذا فطلبت فقال المشتري ما طلبت فالقول قول المشتري والفرق في ذلك أن الشفيع اذا قال طلبت حين علمت فعلمه للقاضي ظهر في الحال وقد وجد الطلب للحال فكان القول قوله أما اذا قال علمت منذ كذا فقد ظهر علمه للقاضي منذ كذا باقراره وطلبه منذ كذا لم يثبت فلا بد له من الاثبات كذا ههنا . في (الخا) في المسئلة الاولى لو كان عندها قوم ولم يسمعوا منها ردا وهي بالغة لا يقبل قولها اني رددت النكاح حين تزوجها الاب وهي بالغة وأقامت البينة على ذلك قال الصدر ان شهيدا صحيح أن البينة لا تقبل . ولوزوج الصغيرة غير الاب واجد فقالت بعدما أدركت قد اخترت نفسي حين أدركت لا يقبل قولها لانها تريد ابطال ملك ثابت عليها حالا وكانت مدعية صورة ومعنى لو أدركت فقالت لا أرضى ثم قالت قبل أن يفرق القاضي بينهما رضى جاز وبقي على النكاح بخلاف البكر البالغة اذا بلغها الخبر بالنكاح فردت ثم أجازت حيث لا يجوز لان الرد هنا قد تم لعدم الحاجة الى تفريق القاضي فبطل النكاح أم ههنا بخلافه (م) (١) رضا القلب لا يبطل خيار البلوغ . عن محمد بن الحسن ينبغي أن تختار

مع رؤية الدم حتى لو أدت في جوف الليل يجب أن تقول بلسانها فسخت وتشهد إذا أصبحت وتقول رأيت الدم بالليل وفسخت النكاح لانها لم تصدق لما سر (١) القاضي فلها الخيار على أظهر الروايتين وهي المأخوذ بها وهذه الجملة في جامع الفتاوى . وفيها لو وكلت رجلا لزوجها بألف فروجها بخمسمائة وأخبرها به فقالت لا يعجبني هذا فقال الوكيل لا يكون الامر الا كما تريدن فقالت عند ذلك رضيت صح بذلك المهر لان قولها لم يعجبني لم يكن ردا فلما قالت رضيت صادف عقد اموقوف فاجاز (ن) وكل رجلا لزوجها امرأة نكاحا فاسدا فروجها جائز لم يجز بخلاف ما لو وكل بالبيع الفاسد لان التوكيل بالنكاح الفاسد ليس بتوكيل بالنكاح الصحيح لان النكاح الفاسد ليس بنكاح حتى لا يفيد الحل ولا يجوز طلاقها ولا طهارها الى غير ذلك فان لم يصير المأمور به ولا لم ينفذ تصرفه كأنه لم يأمره بتزويج قط وأما البيع الفاسد بيع لماعرف وصار الوكيل وكيلا بالبيع فاذا باع جائزا فقد خالف الى خير (س) لو قال لرجل زوج بنتي هذه رجلا ذابن وعلم بمشورة فلان وفلان فروجها من رجل بهذه الصفة بدون مشورتها مجاز لحصول ما هو المقصود

(نوع في النكاح بغير ولي) (ن) امرأة طاعت الى القاضي فقالت اني أريد أن أتزوج وليس لي ولي ولا يعرفني أحد فللقاضي أن يأذن لها بالنكاح لانه لو كان لها ولي فله ان يأذن لها للماعرف فهذا أولى وأجاب القاضي الامام أبو علي السعدي أن من ابتلى بهذا فالأولى أن يعقد ولا ينتظر حتى يرفع الامر الى القاضي لانه صح رجوعه عن محمدرجه الله تعالى شفعية المذهب زوجته نفسها من شفعية أو حتى بغير ولي يجوز وهذا أدب المفتي لو سئل ما الحكم عند الشافعي يكتب كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(نوع في الفضولي) (ن) لوزوج رجلا امرأة قبله فقال نعم ما صنعت أو أحسنت أو أصبت بارك الله لنا فيها فهي اجازة هو المختار لان هذا يستعمل في الاجازة غالبا في الفتاوى قبول التهنئة وقبول المهر اجازة وقبول الهبة ليس باجازة . رجل زوج رجلا امرأة بغير أمرها قبلها فقالت بالفارسية (بدنيست) هل يكون اجازة قال محمد بن سلمة ليس هذا باجازة وقال محمد أبو نصر هذا عندى اجازة قال أبو الليث وبه نأخذ . سئل أبو بكر عن امرأة تزوجها رجل بشهادة شاهدين ثم أنكرت المرأة النكاح وتزوجت بأخرومات شهود الأول فهل للزوج الاول أن يخاصمها ويحلفها قال ليس له أن يخاصم المرأة دون زوجها لان اقرار المرأة الاول بعد ما تزوجت الثاني لا يجوز فلما لم يجز اقرارها ليس له أن يخاصمها ما لم يحلف زوجها الثاني على علمه فان حلف برئ وان نكل عن اليمين فله أن يخاصم المرأة ويحلفها قال الفقيه هذا الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله أنه لا عين في النكاح والفتوى على قولهما . عن أبي القاسم قال رأيت في كتاب نصر بن يحيى عن أبي يوسف أن المال لا يعتبر في الكفاءة قال أبو القاسم وأنا أفتي به قال الفقيه قول أبي القاسم أعجب الى وبه نأخذ . عن أبي بكر في امرأة تزوجت بغير إذن وليها غير كف قال النكاح قد انعقد ولا يحل للمرأة أن تمنع نفسها منه ولو لم لها أن يخاصم قال الفقيه وبه نأخذ (ن) عن أبي نصر في رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فجاءت بولد عن أي وقت يعتبر قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى من وقت التزوج الى ستة أشهر وفي قول محمد رحمه الله من وقت الدخول الى ستة أشهر قال الفقيه وبه نأخذ ولو كان النكاح صحيحا فجاءت به لستة أشهر فصاعدا من وقت التزوج ثبت النسب في قولهم

الطاقة على فرضه لها أو لا فينهما فرق ظاهر (٢) فلا يحتاج الجواب للعلم عازد فيه بما ذكرنا (سئل) عن زوج المطلقة هل يلزمه الكسوة لمطلقة ما دامت في العدة مع النفقة أولا (أجاب) نعم تلزمه اذا كانت العدة طويلة تمتدة الطهر والله أعلم (سئل) عن رجل له أمة استولدها ومات عنها هل تتزوج بلا عدة أو عليها العدة (أجاب) عليها العدة منه وهي ثلاث حيض ان كانت تحيض والا ثلاثة أشهر والله أعلم (سئل) عن مات عن زوجته وله منها ولد صغير في حضانتها فارادت أن تسافر به الى بلد تسكن به اهل لها أن تسافر به أو يؤخذ منها ويعطى الى غيرهما من له حق الحضنة (أجاب) ان أرادت السفر به الى بلد لها وقد كان الزوج تزوج بها منها فلها أن تسافر به والا يؤخذ منها ويعطى لمن له حق الحضنة والله أعلم (سئل) عن امرأة توفي عنها زوجها وهي حامل فوضعت بعد وفاة الزوج في يوم توفي فيه هل تنقض عتها بالوضع المذكور أولا (أجاب) نعم تنقض عتها منه بالوضع المذكور والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج امرأة غنية

(١) لعل هنا سقطا من النسخ فان الكلام غير مرتبط بعضه ببعض والاصل الذي يبدنا سقيم فارجع الى أصل سليم كتبه محمده

(٢) قوله فلا يحتاج الجواب الخ كذا في الاصل ولعل في العبارة تحريفا فانظر وحرر كتبه محمده

ولها جوار ملوكها هل يلزم الزوج
الانفاق على الجوارى أولا (أجاب)
يلزمه الانفاق على جارية واحدة
ان كان غنيا والله أعلم (سئل)
عن تمتع عن الانفاق على زوجته
هل يحبس الحاكم حتى يفرض
لها ما يكفيها أم لا (أجاب) نعم
لحاكم ذلك (سئل) عن رجل
قرر زوجته في كل شهر قدرا معلوما
في تطير كسوتها عليه ورضيت
منه بذلك وانفصل بحكم حاكم
حنفي واختارت بعد ذلك أن ترجع
وتطلب منه الكسوة أصنافا تناسبها
فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها
أن ترجع ولو بعد الحكم وتطلب
كفائتها من الذي يناسبها بقدر
الحل (سئل) عن غاب عن
زوجته وتركها بلا نفقة وله
مال عند واحد وسألت القاضي
أن يفرض لها في ماله بقدر الكفاية
ويأمر من عنده المال بدفع ذلك
لها فهل يجيبها الحاكم الى ذلك
أولا (أجاب) نعم يجيبها الى ذلك
ان كان القاضي عالما بالزوجة
وبالمال أو يصدق من عنده المال
على ذلك حيث لم يكن في علم القاضي
ذلك (سئل) عن شخص طلق
زوجته وله منها ولدان قرر لهما
في نظير ما يحتاجان اليه من اللوازم
اشترعية في كل يوم قدرا معلوما
لمدة معلومة وأقامها حاضنة لهما
(١) قوله يكن الفاتت كذا في
الأصل الذي يبدأ ولعل فيه نقصا
وتحريقا ووجه الكلام والله أعلم
ولم يكن أعائب واجبا الخ فقرر كتبه
مصححه

جميعا سواء دخل بها أو لم يدخل . في الفتاوى تعتبر الكفاءة في الحرفة هو المختار قالوا
الحبيب يكون كفا للنسب حتى ان الفقيه يكون كفا للعلوي غير الفقيه لان شرف العلم راجع
. القدرة على ايفاء جميع المهر ليست بشرط بل اخلاف . عن محمد رحمه الله تعالى المعتبر
في القدرة على النفقة نفقة سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل لعياله نفقة سنة والقياس
نفقة شهر مع القدرة على المهر اعتبارا لافل ما يقضى به القاضي في النفقات وهو المأخوذ به .
اذا تزوجت بغير كفاء فالولي رفع الامر الى القاضي ليفسخ وان لم يكن ذارحم محرما منها كابن
العم هو المختار لان حق الخصومة للولي دفعا للعار وهو ولي لها وفي الشروع فسخ النكاح لعدم
الكفاءة لا يكون الا عند القاضي لانه يفسخ لتقصان تمكن فيه فأشبهه الرد بالعيب وقبل التفريق
أحكام النكاح قائمة فاذا فرق لعدم الكفاءة كانت الفرقة بغير طلاق لانه تفريق لدفع الضرر
عن الاولياء بغير طلاق حقيقة ولا مهر لها ان لم يدخل بها

(فصل في تزويج الفضولى)

في فوائد نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن استاذه شيخ الاسلام أبي الحسن أنه سئل عن قال
كل امرأة تزوجها فهي طالق ثلاثا ان فعلت كذا وقد فعل ذلك قال يعقده فضولى وهو يحيز
بالفعل فلا يحث قال وعلى هذا أدركنا مشايخنا وأساذتنا رحمهم الله تعالى قال نجم الدين
النسفي علماء السلف اختلفوا في الجواب منهم من حث بالقول والفعل ومنهم من لم يحث بهما
ومنهم من لم يحث بالفعل لان الحالف لم يحث نفسه الا بالعقد وانه غير عاقد اذا أجاز بالفعل أصلا
لان الفعل ليس من جنس العقد فقد حكى نجم الدين الحكاية والمناظرة التي جرت بخارى بين
الشيخ الامام أبي أحمد العياضى والشيخ الامام محمد بن ابراهيم الميداني يومين وحاصلها اتفاق الجميع
على عدم لزوم الحث بالا جازة فعلا وهو بعث المهر اليها وأولى ولها اذا كانت صغيرة . ولو قال
كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثا قال بعضهم يجب أن تطلق وان أجاز نكاح الفضولى
فعلا وقال بعضهم لا وهو المختار

(فصل)

(ن) تزوج امرأة على ألف درهم نقدا البلد فكدت فعلى الزوج قيمتها يوم كسدت هو المختار
والمختار في زماننا أن يكون العقد بالذهب أو الفضة لعدم تغيرهما . في الفتاوى (ع) لو تزوجها
على هذه الاثواب العشرة فاذا هي أحد عشر فان كان مهر مثلها أجود العشرة وزيادة فلها أجود
العشرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه يفتى لان المهر احدى العشرتين أجودهما أو رديتهما
فصار كالتزويجها على أحد هذين العبدتين وجوابه كذلك ثمة فان وجدها تسعة فلها التسعة لا غير
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه يفتى فرق بين هذا وبين ما اذا تزوجها على هذه الاثواب
العشرة الهروية فاذا هي تسعة حيث كان لها التسعة وثوب آخر هروى وسط بالاجماع لان في
المسئلة الاولى الملفوظ ثوب مطلق وانه لا يصلح مهر الجهااتها حتى لو تزوج امرأة على ثوب مطلق
يجب مهر المثل (١) يكن الفاتت واجبا لعدم صحة تسميته وفي المسئلة الثانية الملفوظ ثوب هروى
وانه يصح مهر اديناني ذمته ومتى وجب تنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول وهو هالك تعتبر
قيمه يوم قبضه بالاجماع في جامع الاصول تزوج امرأة على عتق اختها أو على طلاق فلانة أو

قصاص له عليها يجب مهر المثل بالاجماع لان الموجب الاصل في باب النكاح مهر المثل . اذا
اختلف ورثة الزوجين في أصل التسمية قالوا يفتى بعهر المثل على قولهما في (الخا) وانما يصار
الى المسمى اذا كانت التسمية صحيحة من كل وجه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن وجه
عندهما . الاختلاف متى وقع بين الزوجين في وصف المهر فالقول قول الزوج بالاجماع كما اذا
اختلفوا في قيمة العبد المهور بعد موته . الزيادة المتفصلة المتولدة من المهر ان كانت بعد
القبض لا تنصف وتنع تنصف الاصل بالاجماع وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض . في خلوة
الجامع العنة لا تمنع صحة الخلوة بالاجماع وكذا الجب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . أجمعوا
على أن الرجل اذا أخذ زيدا امرأته وهي جالسة بين النسوان وأدخلها في بيته ليجامعها والنساء
يعلمن جازولم يكره قال بعض العلماء وجدت الرواية أنه يكره في هذه الصورة وان كان معها في
البيت جارية المرأة اختلف المشايخ فيه والفتوى على أنها تصح وان كانت معها جارية الرجل
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تصح الخلوة وقال محمد رحمه الله لا تصح . ولو قالت زوجت نفسي
منك بألف فقال الزوج قبلت بالفين فعلى الزوج ألفان ان قبلت الزيادة وان لم تقبلها حتى
تفرق جاز النكاح بالالف ويجب أن يكون هذا على قولهما بناء على أن ألفين ألف وزيادته وعليه
الفتوى (ع) تزوجها على ألف الى سنة ثم أراد الدخول قبل السنة قبل أن يعطيها شيئا فان
شرط ذلك في العقد جاز وان لم يشرط فكذلك عند محمد كما في البيع وقال أبو يوسف القياس
كذلك لكن في الاستحسان ليس له ذلك لانه امر فاحش وهذا بخلاف ما اذا أدى المجل من
المهر فان له أن يدخل لان الدخول عند أدائه مشروط عرفا فيكون كالمشروط نصا أما
اذا لم يؤد شيئا والكل يكون مؤجلا فالدخول غير مشروط لانصا ولا عرفا فلم يكن له أن يبنى
بها استحسانا على قول أبي يوسف والفتوى على هذا . في الفتاوى اذا سلمت المرأة نفسها بدون
قبض المهر ثم أرادت أن تمنع نفسها حتى تقبض مهرها وقد دخل الزوج بها فالاختلاف فيه معروف
والمختار أنه ليس لها ذلك ولكن لها أن تطالب الزوج بالمهر المجل كالبائع اذا سلم المبيع قبل
قبض الثمن فانه لا يملك استرداد المبيع وله أن يطالبه بالثمن (ن) المختار أنه ليس له أن يخرجها
من بلدها الى بلدة أخرى لفساد الزمان وله أن يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى
المدينة (١) ثم في كل موضع ثبت من نقص المهر للاب أقلها . والمختار أنه ينظر الى
مجل مثلها من مثله عرفا والتقدير بنصف المسمى غير مأخوذه لانه قد يكون المهر خمسين ألف
دينار ولا يعجل الا الاقل من الالف . والمختار أن ما كان من متاع البيت سوى ما يجب لها
على الزوج فالقول فيه قول الزوج انه من المهر وما كان مما يجب عليه من الثياب ومتاع البيت
فليس له أن يحسبه من المهر لان الظاهر يكذبه (س) تزوجها وبعث اليها هدايا وعوضته
المرأة على ذلك ثم فارقها وقال اني بعثت اليها ذلك عارية وأراد أن يسترد فالقول قوله ولكل واحد
منهما ما أعطى

(فصل في هبة المهر وبراءة)

(ب) اذا قال الزوج لامرأته غفر الله لك وجزاك خيرا ودو هبت الى المهر فقالت أرى بخشيدم
أرى بخشيدم فقال الزوج اتهمد وافتت أرى كواد باشيد أرى كواد باشيد فهذا الكلام يحتمل
الرد والتقرير ولا يفرق بينهما الا الشهود فبأي وجه شهدوا بقضيه كذا ذكر فيه والمختار أن

وأسقط حقه من طلبهما منها الطول
المدة سواء كانت عزبا أو متزوجة
هل اذا تزوجت للاب أخذها مع
عدم من يقدم عليها أو يمنع من
ذلك الا الشهادة عليه كذا كر (أجاب)
نعم له أخذها ولا يمنع من ذلك
الشهادة المذكور (سئل)
عن شخص غنى له ولد بالغ فقير
هل يلزمه أن ينفق عليه ويكسوه
أم لا (أجاب) نعم يلزمه ان
كان الابن عاجزا عن الكسب
(سئل) عن رجل حلف بالطلاق
أنه لا يسكن مع فلان مادام في
هذه الدار فانتقل فلان مدة وعاد
الى الدار هل له أن يسكن معه
ولا خنث عليه (أجاب) نعم
له أن يسكن معه ولا خنث عليه
(سئل) عن امرأة طلقت فسألت
من الحاكم أن يقرر لها ولولدها
نفقة على زوجها في كل يوم قدرا
معالوما فامتنع الزوج من ذلك
وقال أما أنفق عليهما بقدر
الحال والكفاية فهل يجبره
الحاكم على التقرير ويقرر عليه
بدون رضاه (أجاب) لا يجبره
الحاكم على التقرير ولا يقرر عليه

(١) قوله ثم في كل موضع ثبت
من نقص المهر للاب أقلها كذا
بالاصل وحرره من أصل صحيح اه

محسبه

هذا يكون اقرارا الا اذا قامت دلالة الكره والاستهزاء . في الفتاوى ولو هبت مهرها من الزوج فقال هو بعد ذلك اشهدوا أن لها على كذا من المهر فاختار الفقيه رجه الله تعالى أنه يجوز اقراره فيجعل كان الزوج زاد لها مهر ما يقتضى هذا الاقرار وهي قد قبلت تصحيحا لتصرفه عند امكان ذلك وانما شرطنا قبولها لان الزيادة في المهر لا تصح الا بقبولها . في الواقعات الصغيرة اذا اختلفت المرأة انسابا على الزوج أن يؤدي المهر اليه ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح لانه صار حقا للمعتال له وهو من حيل أهل سمرقند . اذا ادعت ألفين والزوج ألفا وما ادعته مهر مثلها أو أقل منه فلها ما تدعيه فان كان مهر مثلها أقل مما ادعته وأقل مما أقربه الزوج فلها ما أقربه وان كان أقل مما ادعته وأكثر مما أقربه الزوج فلها ما بين بعدما تحالفوا بيدا بالتحالف من الزوج وعليه الفتوى وهو قولهما خلافا لابي يوسف رجه الله تعالى . في فتاوى الصاعدي اذا ماتت وترك ابنا صغيرا فرباه الاب فلما كبر خاصمه في مهر أمه فقال الاب أنفقت عليك حصتك من مهر أمك صدق في مهر مثله

(فصل في الاختلاف بين الزوجين في المهر والنكاح)

(ن) تزوجت زوج ثم أنكرت نكاحه وتزوجت بآخر وقد مات شهود الاول فليس للزوج أن يخاصمها لان الخاصمة التحليف والمقصود منه النكول ولو أقرت صريحا بعد ما تزوجت بآخر لم يعتبر اقرارها على الزوج . في واقعات الناطقي أقام بينه عليها أنه تزوجها أبوها منه قبل بلوغها وأقامت هي على أنه تزوجها بعده من غير رضاها فينتها أولى لانها تثبت أمر احادنا وهو البسوخ فكانت أكثر اثباتا ثم ثبت فسخ النكاح ضرورة . في الفتاوى اذا أنفق على المطلقة ثلاثا في العدة بشرط أن تزوج به بعد العدة ثم أبت أن شرط ذلك نصابا وضمت به فله أن يرجع عليها بمثل ما أنفق لانه أنفق بشرط فاسد وان لم يشترط نصابا لكنه معلوم عرفا قال بعضهم يرجع وبعضهم لا قال الصدر الشهيد الصحيح أنه لا يرجع لانه أنفق على قصد التزوج عادة لا على شرط التزوج وذكر في الواقعات الصحيح أنه يرجع عليها (ن) لو زعم الاب بعد موت البنت أن الجهاز المبعوث معها كان عارية والزوج ينكر فالبينة على الاب لان الظاهر شاهد للزوج والمختار للفتوى أن ينظر الى العرف فان كان العرف مستمرا بأن يبعث الاب الاشياء جهازا عارية كافي ديارنا يحكم به وان كان العرف مشترا كالفقهاء قول الاب

(فصل في نكاح الارقاء)

لو تزوجت بغير إذن مولاهافوطها المولى فقد انفسخ وكذا لو قبلها بشهوة علم به أو لم يعلم (ك) سئل نجم الدين النسفي عن له معتقة وطلب منه عبده أن يزوجه منه فأبى ثم بعد أيام شفعوا اليه أن يأذن لعبده في التزوج فقال دستوري دادمش كه كسى را بزنى خواهد ولم يعين امرأه فتزوج بتلك المعتقة وقال المولى لا أرضى بهذا العقد أجاب بأن النكاح صحيح لان الاذن العام يرفع النهى الخاص أولا (ح) رجل اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض ان تم البيع جاز النكاح وان انتقض بطل في قول أبي يوسف خلافا للمحمد والمختار قول أبي يوسف لان البيع متى انتقض قبل القبض ينتقض من الاصل معنى فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا والله تعالى أعلم

بدون رضاه مع وجود الاتفاق منه بقدر الحال والكفاية والله أعلم

(كتاب الاعتاق)

(سئل) عن رجل قال في مرض موته لجاريته هذه أم ولدي هل تصير بذلك أم ولده وتعتق من جميع المال أولا (أجاب) ان كان معها ولد حين القول تعتق من جميع المال وتصير أم ولده وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث (سئل) عن رجل زوج مستولدة من آخر فولدت ولدا هل يملكه السيد ويبيعه أم لا (أجاب) نعم يملكه كأمه ولا يبيعه لان حكمه حكم أمه يعتق معها بموت السيد (سئل) عن قال لعبده أعنتك الله ولم يقصد بذلك اعتقا هل يعتق بذلك أم لا (أجاب) نعم يعتق بذلك وان لم يقصده العتق (سئل) عن شخصين بينهما عبد أعنت أحدهما نصيبه منه فهل يعتق كله ويضمن لشريكه قيمة نصيبه أم لا (أجاب) نعم يعتق كله ويضمن لشريكه قيمة نصيبه ان كان موسرا واختار الشريك تضمينه (سئل) عن أعنت عبدا له في مرض موته ولا مال له سواه هل يعتق كله أو ثلثه (أجاب) يعتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته مع عدم الاجازة من الورثة

(فصل فيما يوسع الزوج أن يفعل أو لا يفعل وكذا الزوجة)

في الفتاوى للزوج أن يضرب المرأة على أربع خصال وما هو في معنى الأربع ترك الزينة المشروعة والزوج يريدها وترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الصلاة والغسل والخروج من البيت ولا يمنعها من زيارة الوالدين في كل جمعة ولا من زيارة غيرهما من المحارم في كل سنة في الفتاوى يسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يطلقها بغير ذنب منها اذا سرحها باحسان وهو أن يعطيها مهرها ونفقة عدتها (ع) اذا لم تصل المرأة فله أن يطلقها وان كان لا يقدر على ايفاء مهرها فسراراً من صحتها قال أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى لأن يلقي الله تعالى ومهرها في عنقه أحب من أن يطأ مثلها . له أن يتسرى ويملك من الجوارى ما شاء وعن الحسن بن مطيع قال لو كان له ألف جارية وأربع نسوة فاشتري جارية أخرى فلامه انسان بخشي عليه الكفر أرى على اللائم لقوله تعالى فانهم غير مالمين قالوا لو كان جالساً مع القوم فأخذ بيد جاريته وأدخلها بيتنا وأغلق الباب وعلما أنه يطؤها يكره ذلك فان الله تعالى قال في كتابه سرا في الفتاوى لا يحل لها قطع شعرها كما لا يحل له قطع لحية فان فعلت فعلها التوبة والاستغفار فان أذن الزوج في ذلك فكذلك لقوله عليه الصلاة والسلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولا نها تصير متشبهة بالرجل لقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله المتشبهات بالرجال ولانه نوع مثله . في أدب القاضي للخصاف تلك المرأة مطالبة الزوج بالجماع بعد الخلوة لان الخلوة ليست بجماع حقيقة وان تأكدها المهر . ذكر الخصاف أن لها أن تقول لا أسكن مع والدتك وأقربائك في الدار وأقردي داراً وهذا محمول على الموسرة والشريفة . في الكافي ومختصر عصام اذا أقام الرجل عند إحدى امرأتيه شهراً فليس للأخرى أن تطالبه بأن يقيم عندها أيضاً شهراً الا ان القسم لا يصير ديناً في الذمة لكن يستقبل القسم ويعدل ويسوى . في الفتاوى يكره أن تسافر يوماً او معها زوج أو محرم والثلاثة أشد كراهة والصحيح عنهما أن مادون الثلاثة أهون منها . لا تسافر مع عبدها خصباً كان أو فعلاً (س) لو سلمها الى الزوج ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت فليس للاب أن يأخذ الزوج بطلبها لان الطلب ليس من حقوق النكاح . في الفتاوى حامل اعترض الوالد في بطنها ولم يوجد سبيل لاستخراجها الا أن يقطع ارباً باربان كان ميتاً لا بأس وان كان حياً لا يفتى بجواز القطع لان هذا قتل نفس لصيانة نفس أخرى وهذا غير مشروع

(باب النفقات)

ذكر الخصاف في أدب القاضي في الجامع الكبير في الباب الثاني من القضاء اذا سلمت المرأة الى بيت الزوج وهي صغيرة لا تستحق النفقة حتى تبلغ مبلغ الجماع والمختار في وقت ذلك اذا بلغت تسعاً قالوا وان كانت بنت سبع أو ست وهي ضخمة ذات جثة فهي ممن تجامع وأما الكبيرة اذا طلبت النفقة وهي لم ترف الى بيت الزوج بعد فلها ذلك اذا لم يطلبها الزوج بالنقطة ومن مشايخ بلخ من قال لا تستحقها اذا لم ترف الى بيته والفتوى على الاول وكذا ان طالبها الزوج بالنقطة وتباعدت بحق استيفاء المجهل من المهر وان كان بغير حق بان استوفته أو وهبته فلان نفقة لها والناشرة هي الخارجة من منزله على كره وان كانت في ناحية من بيته فليست بناشرة وشرط الخصاف أن تكون مانعة نفسها منه ولو كان المنزل ملكها فنفقة من الدخول فهي ناشرة .

(سئل) عن له جارية يطؤها فقامت بولدها فادعت أنه من السيد وأنكره هل يقبل قول السيد يمينه ويحل له بيعها وبيع ولدها ولا عبرة بقول الجارية مع عدم ثبوت اقرار السيد (أجاب) نعم يقبل قول السيد يمينه ويحل له بيعها وبيع ولدها ولا عبرة بقول الجارية مع عدم ثبوت اقرار السيد بالولد والله أعلم (سئل) عن قال لعبد له أنت حر قبل موتي بشهر ثم مات السيد بعد شهر هل يعتق العبد من ثلث المال أم من جميعه (أجاب) يعتق من جميع المال والله أعلم (سئل) عن قال لامته أعتقك الله هل يقع عليه عتق بذلك سواء نواه أو لم ينوه (أجاب) نعم يقع عليه العتق مطلقاً (سئل) عن ملك أحم من الزنا هل يعتق عليه أم لا (أجاب) ان كان الاخ من أمه عتق عليه وان كان من أبيه لا (سئل) عن المحجور عليه البالغ اذا أعتق عبدا له هل يعتق أم يتوقف على اجازة الحاكم (أجاب) يعتق وعلى العبد أن يسعى في فكاكه (سئل) عن شخص قال لعبد يابني هل يعتق بذلك أم لا (أجاب) لا يعتق على الصحيح كذا اصرح به في الخلاصة (سئل) عن مريض ملك زوجته جارية له وقبضتها وأعتقها ثم مات

لو غصبها غاصب وهرب بها أو حبست ظلمًا ذكر الخصاصف أنها لا تستحق وذكروا بعض المشايخ أنها تستحق قال الصدر الشهيد حسام الدين الفتوى على قول الخصاصف لما مر أن المعتبر في سقوط النفقة على زوجها فوات الاحتباس من جهة الزوج وهي رواية الأصل والجامع . وللمريضة النفقة إذا مرضت في بيت الزوج فان زفت إليه مريضة ذكر السرخسي في شرحه أنه يردها إلى بيتها حتى تبرأ فظاهر الجواب عنهم أنهم لا تستحق وعليه الفتوى ولا يسوى في النفقة بينهما وبين خادمها وليس في التفاوت تقدير لازم لأن القسوية منفية بخلاف الأمة والحررة المنكوحتين حيث يسوى بينهما . في الفتاوى إذا أراد الفرض والزوج موسرًا كل الخبز الخوازي والحم المشوى والمرأة معسرة أو على العكس اختلفوا فيه والصحيح أنه يعتبر حالهما حتى إذا كانت موسرة والزوج معسر يفرض لها فوق ما لو كانت معسرة ودون ما لو كانا موسرين ولو كانت معسرة والزوج موسر يفرض لها دون ما لو كانت موسرة وفوق ما لو كانا معسرين هذا معنى اعتبار حالهما هذا في الأصل . لو سألت حبسه للنفقة لا يحبس أول مرة فإن عادت مرتين أو ثلاثًا حبسه لظهور ظلمه وليس الحبس وقت مؤقت بل هو على الأبد إلا أن يؤدي أو يظهر كونه معسرًا فإذا ظهر فقد استحق النظر إلى الميسرة والمختار أن يسأل القاضي عن حاله بعد ما حبسه ولا ينتظر في ذلك مدة حبسه (ن) لو كانت له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة كما في الديون وفي (ب) عن أبي يوسف يقال لها خذ عمامته وأنفقها والاول هو المختار . في أدب القاضي للخصاف إذا كان الزوج معسرًا ولها ابن موسر يقال لابن أقرضه ويجبر على ذلك فان أبي تفرض نفقتها عليه وشرح المسئلة أن نفقتها على الزوج لأن الزوجية تسقط النفقة عن المحارم إلا أن الزوج لما كان معسرًا وأبى الابن أن يقرض كان الزوج بمنزلة الميت فتفرض على الابن . في الفتاوى لو صالحت زوجها على نفقة لا تكفيها ثم رفعت به إلى القاضي فإنه يزدها حتى يبلغها ما يكفيها ويبطل ذلك الصلح لأن صلحها لا يكون أقوى من فرض القاضي ولو لم يكفها ثمة لها أن تطالبه إلى كفايتها . امرأة بعدما حلقتها القاضي أنه لم يعطها النفقة قبل أن يغيب وأعطاهها بكفيل ثم حضر الزوج وأقام البينة أنه كان أوفاها أمرت برد ما أخذت وله الخيار أن شاء استرد من الكفيل وإن شاء منها فإن لم يعلم القاضي بالنكاح بينهما لا يقبل البينة منها على النكاح ولا يعطيها النفقة عند علمائنا الثلاثة رجعهم الله تعالى خلاف الزفر وما يفعله القضاة في زماننا من قبول بينة المرأة على النكاح والفرض على الغائب قضاء في محل الاجتهاد أخذوا بقوله وقضوا به لمساس الحاجة إلى ذلك . سئل نجم الدين التسي عن زوج بنته ولا شيء لها والزوج لا يحملها لعدم جهازها إلى بيته ويطلب جهازها هل لها أن تطلب نفقتها قال نعم (ن) قالت للقاضي إن زوجي يريد أن يغيب فخذني منه كفيلا قال أبو حنيفة رجه الله تعالى ليس لها ذلك لعدم وجوبها وقال أبو يوسف رجه الله تعالى أخذ لها منه كفيلا للنفقة شهر استحسانا وعليه الفتوى . إذا طلق الصغيرة المدخول بها وهي بحيث تجتمع فإن كانت غير مراهقة ينفق عليها ثلاثة أشهر وإن كانت مراهقة فاختير تشيع الإمام أبي بكر محمد بن الفضل يدرع عليها النفقة حتى يظهر فراغ رجه من الحبس

الواهب هل يكون العتق نافذا وتضمن القيمة للورثة أم لا (أجاب) نعم يكون نافذا وتضمن القيمة للورثة (سئل) عن قال لعبد يأسى هل يعتق بذلك أم لا (أجاب) لا يعتق بذلك سواء نوى اعتقه أولا (سئل) عن تزوج بمستولاه رجل وأنت منه بولد هل يكون حرا أو مرقوقا (أجاب) يكون تبعا لأمه يعتق بعتقها والله أعلم (سئل) عن رجل له جارية فأقرض في مرض موته أنها أم ولد له هل يصح إقراره بذلك وتصير أم ولد له أم لا (أجاب) نعم يصح إقراره بذلك فان كان معها ولد تعتق من جميع ماله وإن لم يكن معها ولد تعتق من الثلث كالمسيرة (سئل) عن رجل أعتق جارية له وملكها أمتعة معلومة وتسلمها ثم أراد الرجوع في التمسيد هل نه ذلك أم لا (أجاب) نعم له الرجوع مع بقاء العين المملوكة في يد المملوكة على حالها (سئل) عن المولى إذا أعتق عبده وفي يده مال وثيب هل يملكه أخذه أم لا ويكون ذلك لعبد (أجاب) للمولى أخذ ذلك ولا حق للعبد فيه لعدم ملكه للمولى أن يتخير ثوبا يعطيه له يستعوز به (سئل) عن دبر عبده تبيرا شرعي ثم نعتقه ظهر منه مفسد هل يسببه أن يبيع ويشتري

(فصل في الكسوة وفرضها ومقدارها)

الصحيح في ذلك أنه يعتبر حالهما كفي النفقة ويفرض لها في الشتاء جبة أو نحوها ويفرض لها

السراويل في ديارنا مطلقا لا محالة . وان طلبت لحافا في الشتاء أو قطيفة ان لم يكن يحتمل لحافا وطلبت فراشا تنام عليه ألزمه القاضي من ذلك ما يلزم مثله أي ما يستطيع مثله . اذامات أحد الزوجين بعد استكمال نفقة شهر أو ستة قبل مضي المدة والنفقة قائمة أو مستهلكة يسترد ما بقي من المدة عند محمد وقال لا يسترده وعليه الفتوى لان النفقة والكسوة صلة والصلات لا تصير ديننا (ب) اذامات ولا مال لها يجبر الزوج على كفنها اعتبارا بحال الحياة خلافا لمحمد والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (ن) سئل شيخ الاسلام الرستغني في العجز عن النفقة عن غاب غيبة منقطعة عن امرأته ولم يخلف نفقة لها فرفعت الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يرى العجز عن النفقة موجبا للتفريق ففرق بينهما فقال يصح اذا تحقق العجز قيل له اذا كان للزوج عقال وأملأه هتاهل يتحقق العجز فقال نعم اذا لم يكن شيء من جنس حقها لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة لكونه بمنزلة القضاء على الغائب وسئل مرة أخرى عن شافعي المذهب فرق بينهم ما هذا السبب وقضى بذلك ونفذ القاضي قضاءه هل يصح فقال لا فصيل ولم والمسئلة مجتهد فيها قال لانهم قد يفعلون ذلك من غير تحقق العجز وربما يرتشون ولو تحقق ذلك وكان قد خلا من الرشوة جاز قال صاحب جامع الفتاوى والاحتياط في زماننا سد الباب لفساد الزمان وفشو الكذب والفتوى اليوم على هذا

(في المفقود)

ذكر الصدر الشهيد حسام الدين أن الفتوى في موت المفقود على قول شيخ الاسلام أبي بكر محمد ابن الفضل والشيخ الامام أبي بكر محمد أنه يؤخر الى سبعين سنة فتجب النفقة الى هذا الوقت ولا يعتبر موته بموت الاقران كما هو جواب الكتاب . في الفتاوى محتاج له أولاد صغار حايين وله ابن كبير موسر أجبر على نفقة أبيه وعلى نفقتهم أيضا لان الاب كالميت لفقده ولومات فنفتقهم عليه كذا هنا . الاب اذا غاب واحتاجت امرأته الى النفقة فلها أن تطالب ولدز وجهها بها كذا ذكر الشيخ أبو الحسن الرستغني والله أعلم

(فصل في نفقة ذي الرحم المحرم)

في الفتاوى لا تجب الاعلى الموسر واختلفوا في قدره قال أبو يوسف هو النصاب المغني الذي يترتب عليه وجوب الزكاة وأشار الصدر الشهيد الى أن المأخوذه قول أبي يوسف قال ومن انتقص ملكه بنفقة الاقارب عن النصاب لا يجبر عليها وان كان يعمل ويكتسب وان كان لا ينتقص يجبر عليها قال وبه يفتي لا محالة (س) من له كفاف وفضل عن قوته فلا نفقة عليه لذى الرحم المحرم منه حتى يكون له ما تادهم فصاعد الان الوجوب على الموسر ونهاية اليسار لاحد له فيعتبر أقله وهو المقدار بالنصاب الموجب لا المحرم لاخذ الصدقة هو الصحيح قالوا وكذا طالب العلم اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا تسقط نفقته عن الاب وان كبر لمأقلنا . ومن لا تجب عليه نفقته حيا ولا يجبر عليها لا يجبر على كفنه بعد الموت ومن يجب ويجبر على نفقته يجبر على كفنه كذوى الارحام أو العبد مع المولى أو الزوج مع الزوجة وهذا قول أبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول أبي يوسف وقد مر في أدب القاضي اذا تزوج العبد باذن مولاه فان كانت حرة فنفتقها عليه يباع فيها لظهور الوجوب في حق المولى لانه أمر بذلك فان ولدت منه

بدله ويديره عوضه أولا وهل اذا كان على السيد دين ولا مال له سواء له يبعه في الدين باذن الحاكم أولا (أجاب) لا يباع المدبر في الصورتين (سئل) عن له جارية بطوها ويعزل عنها فاجاءت بولد هل يلحق به أم لا (أجاب) ان اعترف به ثبت نسبه منه والا لا (سئل) عن ذي دبر أتمته تديرا شرعيا على يد حاكم خفي وحكم بعخته فبعد مدة أسلت هل تعتق بالاسلام أولا تعتق وهل عليها سعاية أولا (أجاب) لا تعتق بالاسلام وتسعى في قيمتها وتعتق بأدائها (سئل) عن شخص قال لعبدته يا بني أو يا أخي هل يعتق بذلك أولا (أجاب) لا يعتق بذلك

(كتاب الايمان)

(سئل) عن رجل علق على نفسه أنه متى تزوج على زوجته تكون طالقا فاذا تزوج بعد ما طلقها رجعا أو بائن يقع عليه الطلاق أولا (أجاب) اذا تزوج عليها في عدة الرجعي يقع وفي عدة البائن لا يقع (سئل) عن شخص له على آخر دين مدف بالطلاق أنه يدفعه له في الوقت الفلاني فدفعه له آخر بغير اذنه في غيبته هل يقع عليه الطلاق أولا يقع ويب بر في يمينه بالدفع

أولاد افنقتهم على الام ان كانت ذات يد والافعلى من يرث الاولاد من قرابتهم يعتبر الاقرب فالاقرب لانهم احرار تبعالها ونفقة الحروا ان كان محتاجا لا تجب على العبد لكون العبد احو من الحر لا بحالة ولا بخلق ايجاب دفع حاجة المحتاج على الاحوج بخلاف نفقتها لانها تجب بسبب العقد كفاية لها لالعله الحاجة

(فصل في حضانه الولد وبيان من هو أولى به)

اذا امتنعت والدته عن امسالة الولد ولا زوج لها اختلفوا في جبرها على الامسالة واختيار الفقير أبي الليث أنها تجبر وينفق عليها من مال الصبية ان كان لها مال والافعلى الاب قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنها لا تجبر لانها عسى لا تقدر على الحضانه وهو حقها فلا تجبر على استيفاء ذلك وعليه الفتوى وعلى هذا اذا امتنعت حالة الصبية التي لازوج لها عن امسالكها تجبر على ذلك على قول الفقهاء وعلى ما هو المختار لا تجبر . والدة احق بامسالة الولد وتربيته بالنفقة المفروضة من العمة وان ربه مجانا وانما يبطل حق الام اذا طلقت أكثر من أجرة مثلها كذا ذكره في كراهية وذكر الصدر الشهيد حسام الدين أن المختار أن يقال للام اما أن تمسكه بغير أجرة كالعمة أو تدفعه اليها . في جامع الفتاوى في ارضاع الطفل ونفقته في جبر الام على ارضاع الولد اختلف من مشايخنا قال شمس الأئمة الحساوي ظاهر الرواية عن أصحابنا أنها لا تجبر وان لم يأخذ الولد لبن غيرها وعن أبي حنيفة وأبي يوسف في النواذر أنها تجبر في هذا الوجه كيلا يتلف الولد وجهه ظاهر الرواية أنه يتغذى باللبن وغيره فلا يتناف وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجبر مطلقا والصحيح المختار أنه اذا لم يكن للصبي أو للاب مال تجبر الام على ارضاعه وان كان له مال لا تجبر والله سبحانه أعلم

(فصل في العنين)

في الفتاوى اذا أقر الرجل أن الحال كما قالت ولم يصل اليها لا يخيرها القاضي أول ما رفعته بل يؤجله سنة من يوم رفعت ويشهد على وقت تأجيله اياه احتياطا . لو أجلته المرأة سنة باصطلاحها أو بتوسط الناس فلما مضت أبي أن يخيرها فرفعته الى القاضي فانه يؤجله سنة أخرى ولا يلتفت الى ما فعلت لعدم المخاصمة بينهما عند القاضي ويؤجل سنة قمرية لشمسية في الفتاوى ان حبست هي بحق ولم تمكنه الخلوة والمبيت معها لا تحسب عليه أيام حبسها . فرق بين أيام المرض ونحوه وبين أيام الحيض ورمضان فانه لا يجعل مكان رمضان شهرا آخر ولا بمقدار أيام حيضها أيام آخر والفرق أن الصحابة لما قرروا الاجل بسنة مع علمهم بتحقيق الامرين لا بحالة علم أنهم ما جعلوا زمان الامرين مستثنى من السنة بخلاف المرض ونحوه والفقهاء ان الاتيان في رمضان ليلا يمكن فلو لا العجز بسبب انعنة لاتاها ولان الصوم مانع شرعا لاطيعا وحسبا وكذا الخيض (ع) لو قامت معه بعد مضى الاجل مطاوعة في المضاجعة لم يكن ذلك رضاهما لان الرضا دلالة انما يثبت بالاقدام على فعل لا يكون الا برضاها وهذا ليس كذلك لان النكاح قائم بينهما ولم يفرق بينهما كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لخيرة بهذا السبب المجلس حتى لو قامت منه قبل أن تختار فلا خيار لها كذا عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى . عن الخصاف رحمه الله تعالى اذا اختارت نفسها ففرق بينهما ثم تزوجت به نأيا مع العلم بحاله فان

المذكور أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق مع عدم الدفع منه في الوقت المحلوف عليه (سئل) عن رجل حلف غريمه بأن يأتيه في وقت معلوم ويريه وجهه فأتى في الوقت فلم يجد اطلب هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث (سئل) عن له على آخر دين خلفه بالطلاق أنه يقتضيه دينه في يوم عينه فجاء فيه فلم يجده فاخلاصه في عدم الحنث (أجاب) يدفع الدين الى انقاضي أو الى من ينصبه القاضي ولا حنث عليه (سئل) عن رجل قال لله على أن أتصدق بدراهم معلومة في يوم معين فتصدق بها في يوم غيره هل يجزى بذلك أم لا (أجاب) نعم يجزى بذلك (سئل) عن حلف أن لا يسكن فلانا داره فسكن من غيرادته هل يحنث أم لا (أجاب) ان سكت بعد علمه ولم يأمره بالخروج يحنث وان أمره ولم يخرج لا يحنث (سئل) عن رجل له على آخر دين خلف له أن يعطيه له في يوم معين فعوضه في تطير شيئا معلوما هل يسبرأ بذلك أم يحنث (أجاب) لا يحنث ويبرأ بذلك (سئل) عن رجل حلف لا يسكن فلانا فاسافر الحلف وترك أهل في المنزل فسكن المحنوف عليه مع أهل الحانف هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث

قالت وعدني الوصول الى وزوال العنة عنه لم يقبل قولها وهذا بخلاف ما اذا تزوج بامرأة أخرى قد سمعت بحاله لان العجز عن امرأة لا يوجب العجز عن أخرى فلم يوجد منها دليل الرضا بطلان حقها بخلاف المرأة التي جربته كذا ذكر ان الحصاص وكذا في (ع) قال وهذا خلاف رواية النكاح أنه لا خيار لها قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى والفتوى على رواية النكاح لانها رضية بالمقام معه لما علمت بحاله . من له امرأتان يصل الى احدهما دون الأخرى أو الى جارية دون المنكوحه فهو في حقها عنين . ولا بأس أن ينظره أمين القاضي اذا ادعت أنه محبوب لان الموضوع ضرورة فأبج النظر والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الطلاق وفيه فصول وأنواع)

(فصل في الإيقاع ن) قال لامرأته طلقك الله أولم لو كه أعثك الله وقعا وان لم ينو هما لانه لا يطلقها الله تعالى الا وهي طالق وذ كرفي (ع) عن محمد رحمه الله تعالى أنه شرط النية والاول هو المختار (ق) اذا قال لامرأته لست لي بامرأة لا يقع وان نوى يقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه تأخذ اذا نوى (ع) لوقال نساء أهل الرى طوالق وهى منهم أو نساء الدنيا لم تطلق امرأته الا أن ينويها كذا عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وذ كرفي (س) أنها تطلق امرأته والاول هو المختار (ع) في الروضة لوقال دمل طالق أو مرتك أو بلغمك يقع وفي الدم روايتان . اختلاف المشايخ في الظهر والبطن معروف قال شمس الأئمة السرخسى في شرح الكافي الصحيح عندي أنه لا يقع لان محمدا ذ كرفي باب الظهر لوقال ظهره على كظهر أمي لا يصير مظاهرا ولو كان ذ كر الظهر كذا كر البدين يصير مظاهرا (الخا) أجمعوا أنه لو أضاف الطلاق الى جزء شائع يقع وكذا العتق

(فصل في اختلاف الاسم والنسبة والتسمية)

في الواقعات للناطق لوقال بنت فلان طالق ولم يسمها باسمها وقال لم أعن امرأتى وما ذ كره اسم أبيها طلقت امرأته لان ما ادعاه خلاف الظاهر فصار كالوقال عمة طالق وله امرأه اسمها عمة وقال ما عنيتها وكذا ونسبها الى أمها أو ولدها ولم يسمها بطلقت لما قلنا . في فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل قال طلقت امرأتى فلانة بنت فلان وسمها بغير اسمها لا تطلق امرأته الا أن ينويها لان الغالب يعرف بالاسم

(فصل فيما يكون بالفارسية صريحا وما لا يكون)

ذكر الصدر الشهيد في الواقعات عن الشيخ الامام محمد بن ابراهيم الميذاني قوله بهشتم فارسية طلقتك عن أبي نصر أحمد بن سهل أنه فارسية قوله خليت وقوله بله كردم اورها كردم عزلة قوله بهشتم فعلى قول هذا القائل تكون هذه الالفاظ من جهة الكنيات فاما قوله باكشاده كردم تفسير قوله طلقتك بالاجماع قال السيد الامام الشهيد المرحوم رحمه الله تعالى لوقال بهشتم تراونحوه لا يكون صريحا في عرف بلادنا وماروى عنهم عرف ديارهم قال ولوقال رها كردمت عرف ديارنا طلاق الا اذا قرن به ما يدل على عدم الطلاق قوله رها كردمت لزبن كار وما أشبه ذلك وما قاله رحمه الله تعالى عنه ظاهر وكان يفتى به . في الفتاوى تراسته قال أبو القاسم

الحالف بذلك والله أعلم (سئل)
عن رجل عليه دين لا آخر
حلف بالطلاق أنه يدفعه له في
وقت معين ففات الوقت ولم
يدفعه له فادعى عليه عند الحاكم
بوقوع الطلاق عليه بالمقتضى
المذكور فادعى دفع الدين الى ربه
قبل مضي الوقت هل يصدق في
ذلك ويمتنع عليه الوقوع أم يقع
عليه الطلاق ولا عبرة بدعواه
الدفع بلاينة (أجاب) نعم يصدق
في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم
وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين
بذلك ويحلف الدائن على عدم
القبض ويستحقه (قال) المرتب
له هذه الفتاوى وفي الفصول
المعادية لوقال الزوج بعثت النفقة
اليها وأنكرت هي ينبغي أن يكون
القول قول الزوج لانه مدعى الشرط
ومنكر الحكم قال صاحب العمد
هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ
ثم رجح بعدم دمه وقال لا يكون
القول قوله وكذا في كل موضع يدعى
ايفاء حق ويكون القول قولها وهو
الاصح انتهى ونحوه في الخلاصة
لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما أفتى
به شيخنا هو الموافق لما عليه المتون
وعامة الشروح من أنه اذا اختلفا
في وجود الشرط فالقول له الا فيما
لا يعلم الامن جهتها فان القول لهما

رحمه الله تعالى لا يقع شيء وإن نوى اذ ليس في الفارسية اضمار وهذا لا يستقيم بدونه قال الصدر
الشهيد المختار عندي أنه يقع وعليه الفتوى لا بطريق الاضمار بل بالتعيين بالنية لان اسم
الطلاق يقع على انطلاقات وغيرها فإذا نواها فقد عينها بالنية . في مجموع التوازل قالت لزوجه
من بريق بطلاقم فقال الزوج هيمنان كبر اختلاف المتقدمون والمختار أنها تطلق . سألت
الطلاق فقال يث طلاق دامت ودو طلاق دامت طلقت ثلاثا لان هذا بالفارسية عطف
بجزمته قوله واثنين عربية . قالت لزوجهما من احامن وكيل توهمستم فقال الزوج هستي فقالت
قد طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج تو بر من حرام كشتي ما راجد آبايد شد ثم تفرقا ثم أراد الزوج
أن يراجعها فانه يسأل عن نيته ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد طلقت واحدة رجعية وان
نوى بالتوكيل المفارقة ولم ينو العدد طلقت بائنة قال الصدر الشهيد حسام الدين هذا الجواب
مستقيم على قولهما أما على قول أبي حنيفة فينبغي أن لا يقع شيء لان المأمور بالواحدة اذا وقع
الطلاق لا يقع شيء والمختار للفتوى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (ل) لوقالت من برتوسه
ضدى أم فقل توجهه سه طلاقه صدره زار لم يكن طلاقا لانه ليس بايقاع ولا باقرار به انما معناه
لا بأبى بطلاقك . لو قال لها زار طلاق تو يكي كردم يقع الثلاث لان معناه طلقتك ألفا
بواحدة أى بدفعة واحدة . في الاجتناس أجمعوا أنه لو قال لها لا نكاح بيني وبينك ولا سبيل
لى عليك يقع اذا نوى قال تون من نيتي لا يقع وان نوى هو المختار في (الحا) والله لست
بامرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال على حجة ان كانت لى امرأة فهذا بالاجماع

(فصل في الكنابات والاضمار)

لو قال ما تزوجتها قط لا تحرم ولا يصح القضاء بالحرمة بلا خلاف كافي قوله ما أنت لى بامرأة وفي
قوله لم أتزوجك . في فوائد نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ظن الزوج أن النكاح الذى
جرى بينه وبين امرأته وقع فاسدا فاعتل بناء عليه ترك هذا النكاح الذى بينى وبين امرأتى
ثم ظهر أنه كان صحيحا لا تطلق بما قاله (ز) قال لها أربع طرق عليك مفتوحة لا تطلق وان
نوى ما يقبل خذى أى طريق شئت فاناقاله ونوى يقع كذا كتب محمد رحمه الله تعالى جوابا لما
كتب اليه شاديسأله عن هذا وان قال لم أنو فالقول قوله لان المذكور يصلح جوابا وردا كذا
ذكر الامام خواهر راده في شرحه (ص) قالت لزوجهما دست بازدار زمن فقال بازداشنه
كبرفته نيتسه بار فقال ارداشته كبر طلقت ثلاثا جعل جوابه عقيب قولها سه بار بمنزلة النية
من له امرأتان فقد لاحداهما سه طلاق ان ديكبرى تراد ادم تو اين سه طلاق بوى ده زن
كفت كه من اين سه طلاق بوى دادم لا تطلق ثلاث ولا هذه لان كلامه تفويض وكلامها أيضا
رغم وجود استطيع من المفروض اليها . الكنابات لا تلحق المختلعة بالاجماع أما الكنابات
التي تقع رجعية فانها تلحق المختلعة كما لو قال بعد ان طلع أنت واحدة ونوى به الطلاق فانه يقع
طلقة اخرى وانما فيه ان صحة هذا اللفظ بالاضمار أى أنت طاق طلقة واحدة واذا
كانت كذا يصح منه جزمته الصريح كمن لا بد من "نية ان شئت المضرة اذا ثبت هذا فلهنا اذا
وى حبره رده رده بمنزلة قوله مختلعة دامت سه طلاق وهو يقع بالاجماع وان كانت
رثا كذا شيئا

في حق نفسها فليكن المعول عليه
لان المتون والشروح مرة وسوعة
لنقل المذهب (ش) عن
رجل حاق باطل لا ثلاث
لا يفعل لشيء الفلاني ثم انطلقها
بائنا وفعل المخالف عليه في العدة ثم
أعادها وفعله أيضا هل يقع عليه طلاق
أم لا يقع وتصل ايمين بالينونة
المذكورة (أجاب) لا تنحل
اليمين باليسرة المذكورة ويقع
عليه اطلاق ثلاث (ش) عن
حنف لا يبيع فركل من باع عنه
هل يحنث أم لا (أجاب) ان كان
من يترلى ان يبيع بنفسه لا يحنث
بالتوكيل وان كان ممن لا يتولى
البيع بنفسه كالاسير وتحرره
يحنث بالتوكيل (ش) عن
اذ حلت ايمان مع المشتري في
ان من فقال للمشتري ان كنت
اشتريته الا بكذا فامرأتى طاق
وقال بائع ان كنت بيعته الا بكذا
فامرأتى طاق فهل يبيع لارم أم لا
وهل يحنث حدهما بطلاق
أم لا رده ينزمت من
(أجاب) ابيع لارم ولا حث
على احدهم ويبرم من
الشيء لانه منكر للزيادة
(ش) عن رجله على امردين
مختلف . رده رده
نه في يوم معدر ثم .

(فصل في تحريم حلال الله ونحوه وسائر ألفاظ التحريم)

(ن) لو قال حلال الله على حرام أو قال ذلك بالفارسية وليست له امرأة في الحال فهو عيى لانه تعذر صرفه الى ما هو المتعارف وتحريم الحلال عين قالوا حتى لو قال بالفارسية حرامست مرابطو سخن كفتن يكون عينا ولو كانت له أربع نسوة وباقي المسئلة بحالها طلقت كل واحدة منهن تطليقة وان نوى أن يطلق واحدة يدين فيما بينه وبين الله تعالى لافي القضاء واختيار المتأخرين على أن يطلق احداهن والبيان الى الزوج ولو كانت له امرأتان تقع على كل واحدة تطليقة (ل) ولو قال هرچه بدست راست كيرم برمن حرام فهذا كقوله حلال خدای برمن حرام ويكون طلاقا ثنائيا لا يصدق في عدم نية الطلاق وارادة شيء آخر غلبة العرف في زماننا وبدست چپ لا ينصرف الى الطلاق الابالية والقول فيه قوله لعدم العرف (ل) عن نجم الدين التسي هرچه بدست راست در فتم برمن حرام كه فلان كار كنتم وكرد لا تطلق امرأته لان العرف في قوله كيرم لافي قوله كرفتم وهذا أقيس وأشبه وقيل تطلق والاول هو المختار وسئل عن قال ان فعلت كذا فاحلل واحد من حلال الله على حرام ثم قال عني به لحم الابل وكذا وله امرأة ثم فعل ما حلف عليه فكتب زن طلاق شده ست واستوارند ارندش رد لنج ميكريد عن الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين أن قول هرچه مر احلل است برمن حرام أو حلال برمن حرام من غير ذكر خدای أو اين ينصرف الى الطلاق ولا تسترط النية لان الناس تعارفوا استعمال هذا في الطلاق كما تعارفوا استعمال ذلك حكى شيخ الاسلام على الاستيعاب أنه كان يقول في جنس هذه المسائل ينبغي للفتي أن ينظر في سؤال المستفتي ان كان يسأل اني قد قلت كذا هل يكون طلاقا يكتب نعم ان نويته وان كان يسأل اني قد قلت كذا كم يقع يكتب تقع واحدة ولا يتعرض للنيسة قالوا هذا حسن وما خذبه . في الفتاوى الصغرى رجل قال لامرأته ترا تلاق ههنا خمسة ألفاظ تلاق وتلاغ وتلاك وطلاك وطلاق عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل وبه كان يفتي في الالفاظ الخمسة أنه يقع وان تعدد قصد أن لا يقع لا يصدق قضاء وصدق ديانة الا اذا شهد قبل أن يتلفظ به ويقول ان امرأتى تطلب منى الطلاق لا ينبغي لي أن أطلقها فتلفظ قطع القيلها وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان في الابتداء يفرق بين العالم والجاهل كما هو جواب شمس الأئمة الخوافي ثم رجع الى ما قلنا وعليه الفتوى لان العالم المير قلا يميز حالة المشاجرة والمغاضبة والحال كذلك (م) عن ابن سماعه سمعت محمدا يقول عربي قال لامرأته أنت طالق فسمعه عجمي فظن أن ذلك سب أو لطف فقال مثل ذلك لامرأته طلقت حكى عن الشيخ القاضي الامام محمود الاوزجندى أنه سئل عن لقته امرأته طلاقا وهو لا يعلم به فقال كذلك وقعت عندنا هذه المسئلة فتشاورنا وانفقت آراءنا أن لا يفتي بوقوع الطلاق صيانة لاملالك الناس وحقوقهم عن الابطال (س) جى بامرأته متلففة وقيل لرجل هذه المتلففة امرأتك ثم قيل احلف بثلاث طلاقات أنه لم يكن لك امرأته سوى هذه خلف بثلاث تطليقات أنه ليس له امرأته سوى هذه وتلك امرأته اجنبية قال أبو نصر محمد بن سلام لا تطلق امرأته وقال أبو القاسم الصفار تطلق جواب أبي نصر مذهب أبي يوسف وجواب أبي القاسم مذهب محمد قيل ومذهب محمد أصح قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار الفتوى أنها تطلق قضاء لادبائة (ل) عن شيخ الاسلام أبي الحسن رحمه الله تعالى من له امرأتان فطلبت احدها ما طلاق الاخرى

اليوم المحلوف عليه أو أبرأه منه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث (سئل) عن رجل حلف لا آخر أنه يأتيه صلاة الظهر فهل ينصرف الى كامل الوقت أو الى أوله (أجاب) ينصرف الى كامل الوقت (سئل) عن رجل عليه دين لا آخر خلفه بالطلاق أنه يدفعه في غدر ثم تيسر له ودفعه له الخالف قبل مجيء الغدر هل يحنث أو لا يحنث وبطلت البين (أجاب) لا يحنث وبطلت البين (سئل) عن رجل حلف لا يدخل دار فلان فأدخله انسان مكرها هل يحنث أولا واذا دخلها بعد ذلك محتسرا هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث في الصورتين (قال) المرتب المذكور أعدم الحنث في الصورة الاولى لا كلام فيه وأما في الثانية فععدم الحنث قول أبي شجاع والاصح أنه يحنث قال الكمال في فتح القدير فان خرج بعد دخوله مكرها أو محمولا ثم دخل هل يحنث أولا واختلفوا قال السيد أبو شجاع لا يحنث وهكذا في شرح الطحاوى وقال القاضي الامام الاصح أنه يحنث انتهى وفي البصر الرائق لشيخنا صاحب هذه الفتاوى رحمه الله ذكر مسئلة ما اذا أخرجه مكرها وتفاصيلها ثم قال واذا لم يحنث فيها لا تنحل في

وضاق عليه الامر فتزوج امرأته باسم تلك المرأة وقال طلقت امرأتى فلانة يعنى الجديدة لاما تريد الضرة طلاقها لا تطلق التي تريدها الضرة وهذا من المخارج والخيال المشروعة ووجه آخر أن يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه اليسرى ويشير بيده اليمنى الى المكتوب ويقول طلقت فلانة بنت فلان هذه فتشوهم الخلفه أنه طلق التي تطلب طلاقها في دفع الشرعنه وكان يحكى مثل هذا عن القاضي أبى الحسن الماتريدى حين علم أن ملك عهدده قصد أن يحلفه ومشايخ عصره أنهم لا يخالفونه فكتب على كفه اليسرى اسم الملك وقال عند التحليف لا أخالف هذا الملك ولا أخرج عليه وكان يشير بيمينه الى يساره والله أعلم

(فصل فى وقوع الطلاق بالكتابة والرسالة)

ان كتب الى امرأته بطلاقها فى رسالة وأقر أنه كتابه وقال لم أعن به الطلاق طلقت ولم يصدق أنه لم ينو كما لو قال أنت طالق ثم قال لم أنوبه وذكر بعد هذا خلاف هذا الجواب أنه يصدق ديانة لأنه لم يتكلم به والصحيح ما مر . فى الفتاوى لو كتب رسالة اليها وفيها اذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق ثم حبسه وبعث به اليها فان كان صدر الرسالة أو أكثرها على ما يكتب الناس على حاله فالطلاق لازم بها

(فصل فى طلاق السكران تخييراً أو تعليقاً)

(ع) لو كره على شرب مسكر فشرب حتى ذهب عقله فطلق أو أعتق فبطل لان غلب عليه لكن ذهب عقله ببلذته . فى شرح الشافى ان بيع السكران وتزوجه جميع تصرفاته صحيحة وورده ليست بردة بالاجاج وعن الشيخ أبى الحسن الرستغفى عن الشيخ أبى منصور رجه الله تعالى السكران اذا اراد ان يكره ان يبيع السكران او يبتذل البيع ولا يبطل الطلاق والعقود فاعتبر لا كراهه فى حق بيع دون العتق والطلاق وكذا الرد لا تعتبر فى حق الاسلام وتعتبر فى النسيئة وانفتوى على أنه لا تبين امرأته لان البيونة انما تبين أن لو وجدت الردة وانزده لم توجد منه لان ما يقوله السكران لا يشعر هو به فلا يكون ما يقوله انسكران عن اعتقاد . فى الفتاوى شرب النجس فارتفع الى رأسه فطلق امرأته ان كان حين شرب علم ما هو مضى وان لم يعلم به فليس بشئ وفى شرح الطحاوى ان شارب النجس والصبي والمجنون والمغيب عليه والمبرم والمعتوه سواء قالوا أراد به اذا شرب لاعتق قصد فيكون موافقا لما ذكرنا . فى انصيرى اذا وكل بطلاق امرأته فسكر الوكيل فطلق الصحيح أنه يقع (ن) صاحب البرسم طلق فلما صح قال طلقت امرأتى ثم قال بعد ذلك انما قلت هذا لاني توهمت أن ذلك الطلاق قد وقع فان كان امرأته فى غير حالة المذاكرة لما كان منه حال برسامة لا يصدق ويقع الطلاق لأنه صحيح عاقل فرب الطلاق من سلافي واحد به وان كان فى حال مذاكرة الطلاق على ارادة ذلك فلا يقع ذكره فى سير (ع) ان رجلاً عرف مجنوناً مرة قالت امرأته طلقنى برحمة ثلاثا وقال زوجك مجنون فلقول قوته لان الجنون عارض لازم فلما برح طلاق المعتوه كطلاق المجنون ومعتوه الذى يختلط كلامه وفعاله على السواء والمجنون هو الذى لا يستقيم فعله وأقواله الا ندرا والعاقل على ضده وقيل ان المعتوه هو الذى يفعل ما تفعله المجنونين احب ما لكن عن قصد أى مع ظهور وجه الفساد فيه والعاقل أيضا

الصحيح لعدم فعله وقال السيد أبو شجاع نعم وهو أرفق بالناس ويظهر أثر هذا الخلاف فيما لو دخل بعده هذا الاخراج هل يحنث فن قال انحلت قال لا يحنث وهذا بيان كونه أرفق بالناس ومن قال لا تحل قال حنث ووجبت الكفارة وهو الصحيح انتهى وهكذا وقع الصحيح أنه يحنث فى عامة المعتمرات فتقد كرشخنا رجه الله فى بحره أيضا عن الظهيرية أنه لو أدخل مكرها ثم دخل مختاراً يحنث وعليه الفتوى والنظر أن الموجب بعدول شيخنا عن الافتاء باحنث فيما اذا خرج ثم عاد مختاراً كونه أرفق (سئل) عن حلف لا يدخل دار فلان فنزل بها من حائط هل يحنث بنت أم لا (أجاب) نعم يحنث بسك (سئل) عن شخص حلف أنه لا يؤجر فلانا المكان انقلنى فوكل من أجره هل يحنث أولا (أجاب) لا يحنث بالتوكيل (سئل) عن حلف لا يأكل من هذا النعم فاكل من خبره هل يحنث أولا (أجاب) نعم يحنث (سئل) عن رجل حلف بالصلاق أنه لا يسكن فى دار عينه وكان الحلف بالنيل فغشى الخروج خوفاً من والى أو غيره فانتقم من غده هل يحنث أولا (أجاب) لا يحنث

يفعل ما يفعله المجانين أحيانا لكن لا عن قصد أي يفعله على خفاء وجه الامر وظن الصلاح فيه والله سبحانه أعلم

(فصل في الايقاع عددا)

(ن) لو قال أنت طالق عددا في الخوض من السمك وليس فيه سمك تقع واحدة وكذا لو قال بعد ذلك شعرة على جسد ابليس لانه اذا لم يكن فيه سمك ولا على جسده شعرة أي لا يعلم بوجوده وعدمه صار كما لو قال أنت طالق ولم يزد عليه (قال) صاحب جامع الفتاوى استفتى أساتذنا علماء الدين رحمه الله تعالى عن قال لامرأته أنت طالق بعدد شعرة ابليس فأجاب أنه يقع واحدة رجعية لما ذكرنا وكذا عدد شعرة بطن الكف (م) ولو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد تنور ولم يبق عليه شعر لا يقع لان ظهر الكف يكون عليه شعرة تقع على عدد الشعر الثابت فاذا لم يوجد الشعر لا يقع شي بخلاف ما سبق لان بطن الكف لا شعر عليه (نوع منه) في فتاوى أبي بكر محمد البخاري لو قال أنت طالق لاقيل ولا كثيرا المختار أن تقع الثلاث لانه لما قال أولا لاقيل والاقيل هو الواحد فقد قصد ايقاع الثلاث لان الكثير هو الثلاث فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك فعلى هذا القياس لو قال لا كثير ولا قليل تقع واحدة (م) لو قال لها أنت طالق نصف تطليقة وثلاثها وربعها يقع تطليقتان هو المختار لانك اذا جعلت بين هذه الاشياء زادا لحاصل على تطليقة . في الفتاوى من له أربع نسوة فقال أنت ثم أنت ثم أنت ثم أنت ثم أنت طالق لم تطلق الا الرابعة لانه لم يذكر الخبر الا لها . لو قال طلقت زينب حتى عمرة لم تطلق عمرة لانها غاية الا اذا جعل حتى بمعنى واو العطف فيكون كأنه قال حتى عمرة طلقتها فيصير كأنه قال طلقت زينب وعمرة . ولو قال حتى عمرة بالرفع لا تطلق عمرة . ولو قال الى عمرة يريد بالي مع تطلق عمرة وانه جاز كافي قوله تعالى أموالهم الى أموالكم أي معها . لو قال أنت طالق ليلة القدر ان كان المتكلم عاميا بحث لسبع وعشرين من رمضان لان ارادته بدلالة الحال نظرا الى العرف المستمر بين العامة لا يعدوها واللفظ محتمل لذلك

(فصل في التعليقات بحروف الشرط ومعرفتها وكلماتها عربية وفارسية)

حروف الشرط ان واذا واذا ما ومتى ومتى ما وكل وكلما ففي هذه الالفاظ لا يتكرر الحث الا في كلمة كلما وفارسيتهما كروهمي وهرگاه وهرزمان وهر بار المختار أنه لا يقع في هرگاه وهرزمان الامر في هر بار يقع في كل مرة (ن) قال لامرأته ان دخلت وان فعلت كذا فطلاقك على واجب أو لازم أو ثابت أو فرض فدخلت فيه أقاويل المختار أنه يقع الطلاق في الكل كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى لان نفس الطلاق لا يكون واجبا ولا لازما وثابتا وفرضا وانما يكون حكمه كذلك وحكم الطلاق لا يلزم ولا يجب ولا يثبت الا بالوقوع . قال لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت فحلال الله على حرام ثم قال ان تزوجت فالتطلاق على واجب ثم تزوج عليها طلقت الجديدة والقديمة كل واحدة منهما تطليقة وتقع أخرى بصرفها الى أيتهما شاء لان الميمن الاولى تنصرف الى الطلاق عرفا وتنصرف الى كل واحدة منهما لما ذكرنا أن من قال حلال الله على حرام وله أربع نسوة طلقن جميعا والثانية عين بطلاق واحدة منهما واذا تزوج امرأه انحلت الميمنان فوقعت بالاولى على كل واحدة تطليقة وبالثانية تقع أخرى بصرفها

(سئل) عن حلف لا يدخل دار فلان فباعها ودخلها الحالف بعد ذلك هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث (سئل) عن رجل حلف لا يكلم زيدا فسلم على جماعة وهو فيهم هل يعد ذلك كلاما منه له ويحنث به أم لا (أجاب) نعم يعد كلاما منه له ويحنث (سئل) عن علق على نفسه بالطلاق من زوجته أنه لا ينقلها من عند أبيها الا برضاها فأراد أخذها من عندهما لضرورة حصلت فهل اذا رفع أمره الى الحاكم لينقلها ونقلها برضا والديها هل يقع عليه الطلاق أولا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق المعلق (قال المرتب) وبما أفتى به مولانا صرح في الصيرفية حيث قال عن حلف بالطلاق لا ينقل أهله الى بلدة كذا فرفع الامر الى القاضي فبعث رجلا بذنه فنقل أهله لا يحنث لانهما لم يصيرا مأمورين برفع الامر اليهما (سئل) عن له على أخوين حلف له أن يدفع له الدين في يوم معين فأتى رب الدين قبل الوقت المحلوف عليه هل يحنث الحالف أم لا (أجاب) لا يحنث عند الامام الاعظم (سئل) عن شخص علق على نفسه برضاه أنه متى تزوج على زوجته أو تسرى

الى أيتها ما شاء قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى المختار أنه لا يحنث ما لم يؤثر الختان
عن اثنتي عشرة سنة فيما لو قال ان بلغ ولدى الختان فلم أختنه فامرأته كذا لان هذا أول أو ان
حله والحكم ببلوغه به

(نوع في الحرام)

اتهمته امرأته بالحرام فقال اكر من تايلك سال حرام كنم فانت طالق لا يقع الطلاق عليها الا
بمعابيتها نفس الجماع بتدخل الفرجين وتعرف بانها ليست بوجه له ولا مملوكة أو شهد عندها
أربعة من العدول لانه يراد بهذا في العرف الزنا وهو لا يثبت الا بأحد هذين الامرين . اذا
قالت له تريد تتزوج امرأه أخرى فقال كل امرأه تزوجها فهي طالق ثم طلق هذه ثم تزوجها
ذكر الفقيه أن يقول أبي يوسف نأخذ وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أن الفتوى على
قوله ما في التعليق ما يكون صحيحا وما لا يكون . في الفتاوى لو قال اكر مدخرا فلان مراد
هندوير اطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكر مرارتي دهندي باقي المسئلة بحالها طالقت قال
الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى المختار أنها لا تطلق في الوجهين لانه حنث بنفس
التزوج قبل تمامه وقبل الدخول في نكاحه فصلا كما لو قال لامرأة ان جلست في نكاحك فانت
طالق فجلست ثم تزوجها لم تطلق لانه حنث قبل التزوج ولو قال هر كدا مرارتي منم فاختار
أنه يقع على واحدة لانه فارسية قوله أي امرأة

(نوع في تعليق طلاقها بأفعال منها كالدخل والخروج والذهاب والصعود ونحوها)

لو قال ان دخلت دار فلان فانت طالق فانت فلان فدخلتها فان لم يكن على الميت دين مستغرق
لا يحنث لما عرف وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة يحنث وقال الفقيه لا يحنث وعليه
الفتوى لان الورثة وان لم تملكها في هذا الوجه لكنهم يتبق ملكا للمالك حقيقة لعدم أهلية الملك
وانما يبقى ملكه منها كما لم تدخل دار فلان مطلقا . ذهبت الى منزل والديها في قرية أخرى
فتبعها الزوج ليعيدها فأبى فحلف الزوج بالثلاث ان لم تذهب الى منزله بتلك الليلة فخرجت معه
وذهب بها كرها في منزله قبل انفجار الصبح فاختار أنه لا يحنث وان كان ذلك بعدما كان أكثر
الليلة بتلك القرية . لو قال أنت طالق ان دخلت هذه السكة الى شهر فأدخلها كرها ثم دخل
هو الدار بغير كره لا يحنث لانه لم يدخل السكة وانما أدخل . فان لم يدخل في السكة ولكن
دخل دار فيها من طريق السكة ولم يخرج الى السكة قال الفقيه أبو الليث الى الحنث أقرب
وقال أبو بكر الاسكافي الى عدمه أقرب قال الصدر الشهيد الفتوى على أنه لا يحنث . لو قال
ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجار ذكر في كتاب
الحيل أنه لا يحنث قال أبو نصر الديلمي رحمه الله تعالى وهذا غلط بل يحنث لان الكل أبواب
هذه الدار كما لو قال ان خرجت من هذه الدار فخرجت من أعلاها وفيما اذا حلف لا يخرج من
باب هذه الدار مصفا ولا نية له فخرجت منها من أي موضع خرجت يحنث هو المختار وعليه الفتوى
لان مثل هذا يذكروا به الخروج منها عرفا . قال لها لا تخبري الاباذني تحتاج في كل
خروجك الى الاذن ولو قال عنت به مرة واحدة دين قضاء وديانه لانه نوى حقيقة كلامه لان قوله
لا تخبري يتناول خروجها واحدا وعن أبي يوسف رحمه الله لا يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر

عليها بنفسه أو بوكيله أو بفضولي
وأبرأته من نجسة أنصاف مثلامن
بأني صدقها عليه تكن طالقا طلبة
واحدة تملك بها نفسها ثم انه تزوج
عليها وادعت عليه عند الحاكم
بذلك وأبرأته من القدر المذكور
فادعى دفع الصداق لها وعدم
الوقوع بمقتضى ذلك ولم تصدقه هل
يقبل منه دعوى الدفع ولا يقع
عليه الطلاق أو لا يقبل منه ويقع
عليه الطلاق (أجاب) نعم يقبل
منه دعوى الدفع بيمينه بالنسبة
لعدم الوقوع ويقبل منها عدم
انقبض بيمينها بالنسبة لاستحقاقها
المبلغ المذكور (سئل) عن حلف
لا يدخل دار فلان فباعها فلان
المحلف عليه من الخالف ودخلها
الخالف هل يحنث أم لا (أجاب)
لا يحنث (سئل) عن رجل حلف
بالطلاق أنه لا يسكن مع فلان مادام
في هذه الدار فانتقل فلان مدة وعاد
الى الدار هل له أن يسكن معه
ولا يحنث عليه (أجاب) نعم له
أن يسكن معه ولا يحنث عليه

(كتاب الحدود)

(سئل) عن رجل أقر عند الحاكم
أنه شرب تخمر طوعا أو سكر من غيره
ثم رجع عن اقراره هل يصح
رجوعه ولا حد عليه أولا (أجاب)

عرفا فلا يصدق وعليه الفتوى . لو حلف أن لا يخرج الاباذنه ثم قال لها اخرجي في هذا الفصل تحتاج الى الاذن في كل خرجة والحيلة في ذلك أن يقول لها كلما شئت الخروج أو كلما أردت الخروج فقد أذنت لك فيغنيها عن الاذن في كل خرجة ثم إن أراد أن ينهاها بعد ذلك هل يعمل نهيه اختيارا أي بكر محمد بن الفضل أنه يعمل مذكور في الجامع . أذن لها بخرجة ثم نهى عن تلك الخرجة بالاجماع يعمل نهيه

(نوع في اليمين على الشتم من أحدهما لصاحبه)

من الفتاوى دعت به بأسفله قال ان كنت سفلة فانت طالق وأراد به التعليق فقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن السفلة هو الكافر وعن أبي يوسف من لا يبالي بما قال وما قيل له وعن محمد بن يعقوب بن الجهم ويقامروا عن خلف حامل الرلة من طعام دعي اليه قال الصدر الشهيد الفتوى على ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وقال غيره من المتأخرين المختار هو الذي يأتي بالافعال الدنيئة . دعت به كوسجافا قال ان كنت كوسجافا أنت طالق وأراد به التعليق فالمختار أن يرجع فيه الى عرف الناس فان كان خفيف اللحية بحيث يسمونه كوسه يقع والافلا وقلبان وبغالة فارسية الديوث ابله ريش وخر يطهر ريش الذي طالت لحيته وعرضت كاوريش وريش كاوالذي اضطجعت لحيته على الصدر (ش) تشاجر مع أخيه وأخته فقال لهما كرم من شمارا يكون خرا ندر نكرم فامرأته طالق تكلموا فيه والمختار أنه يحث في الحال لتحقيق العجز إلا أن ينوى القهر والغلبة وتضييق الامر عليهم ما فحينئذ تصح نيته ولا يحث الاعوت الحالف أو المحلوف عليه قبل أن يفعل ما نواه وعليه الفتوى . هندي معتق له امرأته فقالت له يا كداي فقال اكرم من كدايم نواز من كذا أطلقت لأن أكثر مشايخنا جلاوا هذا على التحقيق والمجازاة

(نوع في اليمين)

من الفتاوى لو قال اكر كسي را أرد من دهي ونوى أمها خاصة صحت نيته فيما بين الله تعالى وبينه ولو قال اكر هيج كس را لم تصح نيته لان قوله كسي لفظ خاص مطلق فتناول باطلاقه كل واحد فاذا نوى صح وقوله هيج كس را لفظ عام فاذا نوى الخاص لم يصح وعلى قياس قول الخصاص لا فرق بينهما لان عنده تصح نية الخاص في العام أيضا حتى ان من حلف فقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت به من بلد كذا ولو كانت اليمين على الاماء وقال نويت الروميات تصح عنده وعلى ظاهر المذهب لا وكذا من غصب دراهم انسان وحين حلفه الخصم كره تراجم جيزي دادني نيست ونوى ان ليس عليه دنائير أو حنطة لا يصح في ظاهر الرواية وقال الخصاص يصح والفتوى على ظاهر المذهب لكن من وقع في يد الظلمة وأخذ بقول الخصاص في جنس هذا فلا بأس به ثم جواب ظاهر الرواية في الكتاب مذكور مطلقا والمراد من عدم الصحة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى تخصيص العام صحيح

(نوع ما يكون سرقة وما لا يكون)

(ن) حلف بطلاقها أنه لا يسرق فان كان أكارا أو وكلا فلا أخذ العنب والفاكهة ولصاحب الكرم نصيب فيه ولم يخبره فان كان أكل وجل الى منزله لا كل عادة لا يحث وان أخذ سوى ما يحمل

نعم يصح رجوعه ويسقط عند الحد (سئل) عن أقر بالسرقه ورجع عن اقراره هل يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد أم لا (أجاب) نعم يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد ويلزمه المال (سئل) عن ادعى على آخر أنه شرب الخمر أو سكر من غيره فأنكره هل يحلف أولا (أجاب) لا يحلف (سئل) عن ادعى على آخر بسرقه فأقر بها ثم رجع عن اقراره هل يصح رجوعه ويسقط عنه القطع أولا (أجاب) يصح رجوعه ويسقط عنه القطع وعليه المال (سئل) عن الذي اذا صدر منه ما يوجب الحد فقبل اقامته عليه أسلم هل يستوفي منه أو يدرا عنه (أجاب) اذا ثبت عليه باقراره أو بشهادة مسلمين عدلين بقاء عليه الحد وبشهادة ذميين لا بقاء عليه ويسقط عنه (سئل) عن العبد اذا سرق من أجني نصابا من حرز بلا شبهة هل حكمه حكم الحر في القطع (أجاب) نعم حكمه حكم الحر في القطع (سئل) عن وجد منه رائحة الخمر يحد أو يعزر (أجاب) يعزر ولا يحد ما لم يثبت شربه من الخمر بطريقه الشرعي (سئل) عن دخل بيت انسان وسرق منه دجاجة أو لوزا وقيمة ذلك أكثر من نصاب

لذلك ولم يخبر صاحب الكرم ولم يكن من رآه أن يخبره بحث لان هذا يعد سرقة والاول لا .
لو حلف لم يسرق ولم يره وقد كان رآه قبل ذلك فالمختار أنه لا يبحث لان الحال أوجبت تقييد الرؤية
بحال السرقة

(نوع من التعليق والاهانة ودخول الغيرة والاغتصاب والتعير والضرب ونحوه)

(ن) لو قال ان اشتريت جارية فدخل عليك من ذلك الغيرة فأنت كذا فهو على دخول الغيرة عليها
عقب الشراء فان دخلت بعد ذلك بزمان لا تطلق لانه علق الطلاق بدخول الغيرة عقب الشراء
قضية حرف الفاء وعلامة ذلك أن تظهرها بلسانها يقول فيجب أو مخصوصة ونحو ذلك فأما ما يكون
من ذلك في قلبها لا تطلق ولا يعتبر به لانه لا يراد باليمين عادة أذ لم يمكن الاحتراز عنه وهذا كما
لا يعادي فلا نافي عاده بقلبه ويحفظ لسانه وجوارحه فانه لا يبحث وكذا في المحبة (س)
دعا امرأته الى الفراش فقالت ما تصنع بي وتكفيك فلانة فقال ان كنت أحبا فأنت طالق
المختار أنها لا تطلق ما لم يخبر هو أنه يحبها وان كان لا يحبها حقيقة لان الطلاق معلق بالاخبار
عن المحبة

(نوع في اليمين على لبس غزلها)

(ن) حلف لا يلبس من غزلها فلبس ثوبا خيط بغزلها لا يبحث ولو لبس نكة من غزلها حثت عند
أي يوسف وعند محمد لا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وبه يفتى لانه لا يسمى
اتخاذ النكة لباسا ولا يعتبها لباسا ولو أخذ من غزلها قدر شبرين ووضعها على عورته لا يبحث
لانه لا يسمى لباسا وكفى بعض النسخ ثم علم باليمين فرمى بها لا يبحث وكان الصحيح هذا وهو
اختيار صاحب المتقط رحمه الله تعالى . لو قال اكرشته تو بتن من برايد فأنت طالق فوضع
يده على غزلها أو خاط به قميصا لا يبحث لان المراد به اللبس عرفا ولم يوجد وقعت هذه المسئلة في
آخر عهد أبي مطيع فأومأ برأسه أن لا يقع وفيه دليل على أن المفتي اذا حرك رأسه بلا أو بنعم
فهو كالقول منه بخلاف ما اذا أشار الشاهد برأسه فانه لا يكون ذلك شهادة وكذا المريض اذا أشار
برأسه في الوصية لا تكون وصية لانهما متعلقان باللفظ والاشارة لا تقوم مقامه الا عند العجز
فأما جواب المفتي لا يتعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الصواب عنده فاذا حصلت المعرفة
بطريق آخر فقد حصل المقصود كما لو حصل بالكلمة . لو قال اللعب بالشطرنج لتشديد
الخطا وليس بحرام واكر حرام مستدر كتاب يادرخبر ياد رقياس درست زن وى طالق طلقت
امراته لانه حرام يا تار الحمايه وبقياس صحيح في الفتاوى حلف كل واحد منهما أن فرجه أحسن
من فرج صاحبه فان كانا قائمين وقت الحلف برت وحث وان كانا قاعدين بروحنت وان كان
قائما وهي قاعده قال الفقه أبو جعفر لا أعلم هذا الفصل (١) والنظار أنه يبحث الزوج (س)
رجلان حلف كل واحد منهما ان لم يكن رأسي أثقل من رأسي فأمرأته طالق فانهما يدعيان
اذا ما عاقيهما يكون أسرع جوابا فرأس الآخر أثقل من رأسه

(نوع في التعليق)

(ح) قال لها ان لم أطبقك انيوم ثلاثا فأنت طالق ثلاثا فأراد أن لا تطلق امرأته فالحيلة أن يقول

السرقة هل يقطع في ذلك أولا
(أجاب) لا يقطع في ذلك (سئل)
عن امرأة أنت امرأة وفعلت بها
حتى أنت أربها فاذا يجب عليهما
(أجاب) يجب عليهما التعزير
(سئل) عن السكران اذا أقر أنه
سكر من الخمر طائعا هل يحد أولا
(أجاب) لا يحد حتى يصح منه
وتقوم عليه البينة (سئل) عن
قال لا تخربا زاني فقتل به بل أنت
ان زاني هل عليهما حد أم على أحدهما
فقط (أجاب) يجب الحد عليهما
لان كلامهما قذف الآخر
(سئل) عن شهد عليه ثلاثة
بأن زنا هل يلزمه حد أم لا (أجاب)
لا حد عليه بمقتضى عدم تمام
النصاب وعلى الشهود حد القذف
(سئل) عن رجل زنى بأمة
انغير ثم اشتراها وهي حامل منه
فوجدت قبل الشراء هل تصير أم ولد
بذلك ولا ويمتنع عليه بيعها أولا
(أجاب) لا تصير أم ولد بذلك
ولا يمتنع عليه بيعها بذلك (سئل)

(١) قوله واضاهر أنه يبحث الزوج
الذي في اخائية بعد قوله لا أعلم
هذا والذى ينبغي أن يبحث كل
منهم وآخر ما قال فانضروا

لها في اليوم أنت طالق على نذاهي لا تقبل فلا تطلق كذا روى عن أبي حنيفة رجه الله تعالى قال الصدر الشهيد رجه الله عليه الفتوى لأن ذلك وإن كان تطبيقاً لمقيد الكن المقيد يدخل تحت المطلق فانه عدم شرط الحنث . في فتاوى أبي بكر البخاري لو قال إن حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال أنت طالق إن شاء الله طلقت عند أبي يوسف رجه الله تعالى وعند محمد لا تطلق بناء على أن قوله أنت طالق إن شاء الله ليس بيمين . وعند أبي يوسف يبر لكن تتوقف على مشيئة الله تعالى ولا علم لنا بها فلا يحث والفتوى على قول أبي يوسف . حلف بطلاقها أن لا يطلقها فألّ منها قضت المدة حنث ووقع عليها طلاقان ولو حلف هكذا وهو عني ففرق القاضي بينهما لا يقع طلاق آخر هو المختار لأن هنالك يقع الطلاق بفعله حقيقة وإن جعل مطلقاً شراً وثمة وقع بفعله وهو الإيلاء (ل) عن الشيخ أبي الحسن رجه الله تعالى أن أكلت الحرام فأنت طالق فأخذ خبراً من حنوت خباز غصباً وسرقه وأكل لا تطلق لأن عينه تنصرف إلى حرام لعينه وهذا ليس كذلك والمختار أنها تطلق

(نوع في الاستثناء)

طلق واستثنى لكن قدمه بأن قال إن شاء الله تعالى فأنت طالق أو إن شاء الله تعالى فوالله لا أدخل الدار كان الاستثناء صحيحاً لأن تقديمه وتأخيرهما سواء كافي التعليقات فلو لم يذكر الفاء بأن قال إن شاء الله أنت طالق تطلق في القضاء في قول محمد وقال أبو يوسف لا هو المأخوذ به قال إن شاء الله وهو لا يدري معناه لا تطلق لأنه لا يتحقق الإيقاع مع الاستثناء وعلمه وعدم علمه في ذلك سواء كما في سكوت البكر (ن) قال لها أنت طالق فجري على لسانه إن شاء الله من غير قصده وكان قصده الإيقاع جزماً لا يقع لوجود الاستثناء حقيقة كما لو قال متصلاً أو غيره طالق ولو شرط مشيئة من لا يعرف مشيئته بأن قال إن شاء جبريل والملائكة صلوات الله على نبينا وعليهم والسيطان كان استثناء لأن الوقوف على مشيئتهم لا يتصور . عن نجم الدين النسفي في الطلاق أنه لا يصدق الابينة لأنه خلاف الظاهر وقد فسدت أحوال الزمان فلان آمن التليس والكذب

(نوع فيما يكون فاصلاً وما لا يكون)

أجمعوا أنه لو قال هرزني كه بكندوبود وباشد أو قال هرزني كه بخواهد وبودو باشد أن اليمين لا تنعقد وتصير هذه اللفاظ فاصلة . في الفتاوى لو قال أنت طالق ثلاثاً إن شاء الله فظاهر الرواية لا يقع شيء فينصرف الاستثناء إلى الكل وهو الصحيح ولو قال يا طالق أنت طالق ثلاثاً إن شاء الله تعالى تقع واحدة بقوله يا طالق بلا خلاف وفي فوائد نجم الدين النسفي رجه الله تعالى قالت له أي ناجوان نردواي قلبان واى كذا وكذا فقال أكر من جنيم توازن سه طلاق طلقت ثلاثاً ويكون هذا مجازة لا تعليقاً باعتبار العرف ذكره مطلقاً . استفتى الشيخ أبو الحسن عن قال لامرأته انك تفعلين كذا وكذا فقالت نعم فقال أكر جنين است كه توميكوف بهزار طلاق فكتب أكر كفت كه توازمني سه طلاق أو توازن بهزار طلاق سه طلاق شده است قال وترك هاتين الكلمتين تليس من المفتي فيجب في مثل هذه الفتوى أن يراعى الجواب الكلمة المتروكة دفعا لاحتياهم ويكتب حاصل الجواب وكان يكتب في هذه المسئلة شده است والله أعلم

عن وهب لزوجته شيئاً وتسلمته منه بعد ذلك والشيء في يدها هل له الرجوع فيه أولاً (أجاب) لا رجوع له فيه (سئل) عمن سرق لا سرق شيئاً وأذهب به ثم أعاده إلى مكانه ووضع فيه من غير علم صاحبه فضع هل يضمنه أولاً (أجاب) نعم يضمنه (سئل) عن السكران إذا أقرب بالسكر من الخمر أو غيره في حال سكره هل يحد أولاً (أجاب) لا يحد بذلك لاحتمال كذبه في إقراره (سئل) عن شخص له جامات يطيرها فوق السطح وينظر إلى عورات الناس هل يمنع من ذلك ويعزر (أجاب) نعم يمنع من ذلك وإن عاد يعزر (سئل) عن الذمي إذا قذف ذمياً مثله هل يحد أولاً (أجاب) لا يحد بسبب القذف ولكن يؤدب عليه (سئل) عمن ضرب آخر بغير حق وضربه المضروب أيضاً هل عليهما التعزير أولاً (أجاب) نعم يعزران ويبدأ بأقامة التعزير على البادئ منهما (سئل) عن المسلم الذي يأكل الربا ماذا يلزمه (أجاب) يعزر على ذلك (سئل) عن السوقي الذي يشتري السلعة الجيدة ويخص بها أهل الذمة دون المسلمين ويخص المسلم بالسلعة الرديئة وهو مستمر على ذلك وإذا طلب المسلم من الجيدة ينكرها أولاً

(باب الأمر باليد والتوكيل وإثبات الخيار والمشقة)

في الفتاوى قال لها أمرك بيدك فاخترت نفسها فاختار أنه يقع لأنه بلغ في التفويض من قوله أمرك بيدك (١) قال لها أمرك بيدك اليوم وغدا فردت في اليوم فلها الخيار في الغد لانهما أمران ولو قال اليوم غدا فردت في اليوم كان ردا أصلا لأنه جعل أمرها بيدها في وقت واحد وكان أمرا واحداً وذكر في الجامع الصغير أنه ليس لها أن تختار في الغد في المسئلة الأولى وهو الصحيح وعليه الفتوى بخلاف ما لو قال أمرك بيدك اليوم وأمرك بيدك غدا لانهما أمران لما عرف (س) قال له رجل تريد أن أطلق امرأتك ثلاثا فقال نعم فطلقها ثلاثا طلقت كذا ذكر فيه مطلقا واختار أنه ان عني به التفويض يصير الأمر في يده والافلا (نوع منه) في الفتاوى لو قال لها أمرك بيدك مادمت امرأتى فهذا على النكاح ويبطل بآبائها بخلاف ما اذا طلقها رجعيًا وبخلاف ما اذا جعل أمرها بيدها مطلقا ولم يقل مادمت امرأتى ثم أبانها ثم تزوجها حيث يكون الأمر بحاله في أظهر الروايتين وعليه الفتوى (ق) لو قال لامرأتين له والله لا أقرب بك إلا يكون موليا بالقياس من قبل أن يطأ أحدهما فان وطئ أحدهما نعتت الأخرى وهو قول زفر وفي قول علمائنا الثلاثة يكون موليا بينهما ما استحسنوا ذلك وبه أخذ الفقيه

(فصل في الخلع بالبيع والشراء)

(ن) لو قال بعث منك طلاقك بمهرك الذي لك على فقالت طلقت نفسي ثلاثا طلقت بآبائها مهرها كما لو قالت اشتريت لان هذا يصلح جوابا وابتداء ويجعل جوابا فيحمل عليه وهو المختار للفتوى وان كان في موضع خلاف هذا . قال لها بعث منك ثلاثا طلقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت مجيبة له بعث ولم تقل اشتريت قال الفقيه أبو بكر الاسكافي يقع الطلاق بآبائها لانها صارت كأنها قالت بعث مهري ونفقة عدتي بهذه التغطية وقال الفقيه أبو الليث لا يقع قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان كلامها ليس بجواب لكلام الزوج فصارت ابتداءً ولو قال بعث منك تغطية أو بعث طلاقك فقالت اشتريت يقع الطلاق رجعيًا وهو الصحيح . قالت خويشتن خريدم از تو بعدت وكاين فقال منك أحد لا يكون جوابا ولا يصح الخلع ولا يكون طلاقا هو الأصح

(فصل في نوع من الخلع)

(ن) قال لها ابتعت مني أي اشتريت ثلاثا طلقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت لا يقع ما لم يقل الزوج بعث هو المختار الا اذا أراد به التحقيق دون السوم وهذا بخلاف ما اذا أمرها بشراء ثلاثا طلقات بمهرها ونفقة عدتها بان قال اشترى فاشترت لان الأمر يتضمن تفويض الخلع اليها والواحد يتولى الخلع من الجانبين اذا كان البذل مذكورا معلوما في أصح الروايتين وهو المختار وأما ههنا لم يوجد الأمر فلم يكن تفويضا والخلع الذي هو معاوضة لا يتم بركن واحد . في الفتاوى قال لها أزم من خويشتن خريدي فقالت خريدم فقال الزوج فر و ختم بآنت لوجود ركني العقد والخلع طلاق بآئن والمختار أنها لا ترد المهر على الزوج ان

يعطيه ولو بأكثر من قيمتها فهل للحاكم أن يمنعه من ذلك ويعزره تعزيرا لا نقابه أم لا (أجاب) نعم للحاكم أن يمنعه من ذلك ويعزره تعزيرا لا نقابه على ذلك (سئل) عن يهودي قذف يهوديا بالزنا هل يلزمه حد القذف أم لا (أجاب) لا يلزمه حد القذف وانما يلزمه التعزير (سئل) عن شخص ادعى على آخر عيا يوجب التعزير من شتم أو سب فأنكره ولا بينة له هل يحلف أولا (أجاب) نعم يحلف بطلب المدعي (سئل) عن قال لا أنكر بآئن الزنا هل يلزمه الحد أولا (أجاب) نعم يلزمه الحد (سئل) عن قذف امرأة أجنبية بالزنا ولها أخ شقيق هل له المطالبة على القاذف بالحد أم لا (أجاب) ليس له المطالبة بالحد (سئل) عن رجل تزوج بأخته ودخل بها هل عليه حد أم لا (أجاب) نعم عليه الحد (سئل) عن ذمي زنى بنمية وثبت عليها بطريقة شرعية هل يحدان أولا (أجاب) نعم يحدان

(١) قوله من قوله أمرك بيدك كذا بالأصل ولا يخفى أنه تحريف من السامع أو في الكلام سقن والذي في الخنية كان هذا الكلام فوق تفويض الخلق اليها اه فانظر وحرر

قبضت وان لم تقبض برئ الزوج منه لان الخلع اذا كان معاوضة يوجب البراءة فاذا كان عليه شيء برئ والا فلا شيء عليه . لو قال (خوشتن بخرمهرک و نفقه عدتک) أو قال لها بالعربية اشترى نفسك مني بمهرک و نفقه عدتک فقالت اشتريت بصلح الخلع وان لم يقل (فروختم) على ما هو المختار . قال خلعت نفسك مني بكذا فقالت فعلت ولم يقل الزوج شيئا فاختار للفتوى أنه لا يصح الا اذا اراد به التحقيق لانه سوم ظاهر التحقيق (ن) لقها بالعربية حتى قالت اختلعت نفسي منك بالمهر و نفقه العدة وأبرأتك عن ذلك وهي لا تعلم ذلك فيه أقوال والمختار ما ذهب اليه بعض المشايخ أنه لا يصح ولا تقع البراءة لان الخلع معاوضة كالبيع والعوام لو قالوا بعنا واشترينا وهم لا يعلمون لا يصح فكذا هذا بخلاف الطلاق والعنق والتدبير لانها ليست في معنى المعاوضة بل هي اسقاط والبراءة عن المهر وان كانت اسقاطا لكنها اسقاط يحتمل الاقالة والفسخ فاشبهت البيع لا الطلاق ذكره الصدر الشهيد ونص على أن الفتوى على أنه لا يصح الخلع أصلا وكذلك البراءة اذا لقها أن تبرئ الزوج من المهر على هذا ولو ادعى الاستثناء في الخلع وكذبت المرأة بالقول قوله فان شهد الشهود على أنه لم يستثن قبلت وهذه المسئلة من المسائل التي تقبل الشهادة فيها على النفي . في الوقعات الصغيرة قالت لزوجها (هرحق كه مر ابروتست من خویش خريد مريدكفت فروختم) لا يكون خلعا بذلك المال ولو قالت (مهر حق) يكون خلعا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى كذا أفنت ولو حرت العادة أنهم يريدون بقولها (هرحق مريدك) يجب أن يصح لان المتعارف كالمذکور لكن يجب للفتوى أن يطلق الجواب أنه لا يصح الا اذا كتب في الفتوى والعادة حرت بأن يراد بقولها هرحق مهر حق فالآن يفتى بأنه يصح الكل في الفتوى . في فتاوى الصاعدي قالت أبرأتك عن مهري فقال الزوج يجوز وأراد به ايقاع الطلاق بمهرها وقع الطلاق وسقط المهر ومعنى المسئلة أن يكون ذلك عندمذا كره الطلاق وسؤالها الطلاق منه . ذكر في الوقعات الصغيرة طلق امرأته قبل الدخول بها على ألف ولها عليه ثلاثة آلاف درهم مهر يسقط ألف وخمسمائة ويجب لها عليه ألف وخمسمائة قضية الطلاق قبل الدخول ويجب عليها ألف بالخلع فيتنقصان فهل ترجع المرأة على الزوج بخمسمائة قال أبو بكر البلخي لا وقال غيره من المشايخ ترجع قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى والفتوى على هذا بناء على أن صريح الطلاق بالمال المسمى هل يوجب براءة كل واحد منهما من صاحبه من المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعند أبي بكر البلخي يوجب وعند غيره لا وعليه الفتوى ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في كتاب الاكرام وهذا بخلاف لفظ الخلع فانه يوجب براءة كل واحد منهما عن الآخر بالاجماع (ن) قال لا تحرق امرأتى فطلق المأمور بمهرها ونفقة عدتها وأخالفها على ذلك وهي مدخولة أو غير مدخولة قال الفقيه أبو جعفر يجوز في الوجهين لان الغالب من عادات الناس أنهم يريدون بالتوكيل بالطلاق يجعل قال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ وذكره في موضع آخر وفصل وقال ان كانت مدخولة فلا يصح لانه خالف الى شر لانه أمره بطلاق لا يقطع النكاح وقد أتى بطلاق قاطع وان كانت غير مدخولة يصح لانه خالف الى خير لانه أمره بطلاق قاطع مجانا وقد أتى به ببديل وهو الصحيح وبه قال الفقيه ابراهيم وغيره وهو المختار للفتوى . وفي الفتاوى قال لا تحرق طلق امرأته على شرط أن لا تخرج من المنزل شيئا ففعل ثم اختلفا فقال الزوج أخرجت وهي تنكر فالقول قوله لانه ينكر شرط الطلاق وأشار الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى الى

بالجلد لا بالرجم (سئل) عن رجل زنى بامرأة فحملت منه ثم تزوجها فولدت ولدا هل يثبت نسبه منه أولا (أجاب) ان جاءت به لسته أشهر فأكثر ثبتت نسبه منه والا فلا الا أن يدعيه ولم يقر أنه من الزنا (سئل) عن العبد اذا قذف حرا فطالبه المقذوف بدمه عتقه وثبت عليه الحد هل يقام عليه حد الا حرا أم حد العبيد (أجاب) يقام عليه حد العبيد (سئل) عن الضيف اذا سرق من بيت مضيغه شيئا يساوى أكثر من عشرة دراهم هل يلزمه القطع (أجاب) لا يلزمه القطع (سئل) عن المقذوف اذا عفا عن القاذف هل له الطلب بالحد بعد العفو أولا (أجاب) نعم له الطلب (سئل) عن رجل زنى بأمة الغير ثم اشتراها هل يسقط عنه الحد بذلك أولا (أجاب) لا يسقط عنه الحد بذلك (سئل) عن وجب عليه الحد هل يضرب ممدودا على مقعدته ورجليه كما يفعل القضاة الآن أم يضرب على صفة غيره هذه (أجاب) يضرب قائما ويفرق الضرب على جميع أعضائه الا وجهه ورأسه وفرجه ولا يضرب على الصفة المذكورة (سئل) عن نظر الى وجه أجنبية بشهوة وخلابها في محل خال عن الناس

أن مراد المسئلة إذا قال له علق طلاقها بشرط أن لا يخرج شيئاً فما إذا كان المراد قل لها أنت طالق على أن لا يخرج شيئاً فالصحيح من الجواب أنها إذا قبلت أن لا يخرج يقع الطلاق أخرجت بعد ذلك شيئاً أو لم يخرج لان الشرط قبول عدم الانخراج لا وجوده (ق) لو قال لها بعثت منك تطلقه بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال بعثت منك تطلقه بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال ثالثاً فقالت اشتريت والزوج يقول أردت تطلقه واحدة ولم أرد ثلثاً قال يقع ثلاث تطلقات في القضاء وبه أخذ الفقيه وقال لا يجب على المرأة الاثلاثة آلاف درهم . في الفتاوى قوم جاؤا إلى رجل وزعموا أن امرأته وكلتهم باختلاعها منه فخالعها معهم على ألفين فأنكرت التوكيل فان كانوا ضمنوا المال للزوج فالطلاق واقع والبدل عليهم لان خطاب الخلع متى جرى بين الزوج والقضوى كان هو العاقد إذا وجد منه الضمان فيشترط منه قبوله وان كانوا لم يضمنوا فان لم يزعم الزوج أنها وكلتهم لم يقع الطلاق لانه تبين أن الخلع موقوف على قبولها ولم تقبل وان زعم أنها وكلتهم يقع الطلاق لانه أقرب به ولكن لم يجب المال للمامر وهذا إذا خالع الزوج أما إذا باع منهم تطلقتها بالني درهم قال أبو القاسم الصفار وقعت وان لم يضمنوا لان لفظ الشراء لفظ ضمان فكأنهم ضمنوا وقال أبو بكر الاسكاف هذا وان خلع سواء وعليه الفتوى وفي فوائد نجم الدين النسفي سئل شيخنا عن قال ان غبت وأتى على غيبتي كذا فامر امرأتى بسيد فلان فيخلعها بكذا أ يكون هذا أو كيلاً أم تفويضاً قال يكون أو كيلاً حتى لا يقتصر على المجلس لانه وان ذكر الامر بالسيد فقد فسر بما هو أو كيلاً مطلق وهو الخلع كذا أجاب ثم كتب هو وغيره من مشايخ سمرقند وبخارى في جواب الفتوى أنه أمر بالسيد ويقتصر . لو وكل رجلاً بالخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز وان لم يكن هو بحضورها وذكر بعده هذا أنه لا يجوز أن يكون الواحد وكيلاً من الجانبين وهذه المسئلة دليل على أنه يجوز قال الحاكم أبو الفضل وهو الموافق لرؤية الأصل وهو الصحيح لان حقوق العبد لا ترجع إليه في مثل هذا فصل الواحد وكيلاً من الجانبين . ولو قال لرجل اخلع امرأتى لا يكون له أن يخلعها إلا بمال وعن ابن سبيعة في نوادره عن محمد أنه يكون هذا أمر بإطلاق بائن بلا مال والصحيح هو الاول اعتبار العرف في مواضع من الأصول الخلع والمبارأة كلاهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوجبان براءة كل واحد منهما من صاحبه من المهر وعند محمد كلاهما لا يوجبان وعند أبي يوسف المبارأة توجب والخلع لا وأجمعوا على ان الطلاق على مال لا يوجب والله أعلم

(باب طلاق المريض من يكون فازا ومن لا يكون)

(ن) لو قال ان مرضت فأنت طالق ثلاثاً يكون فاراً لان المرض هو المرض الذي يخاف عليه الهلاك به ويموت منه غالباً ومرض الموت فكأنه علقه به صريحاً . وفي وصايا الأصل إذا وهبت صداقها في حال الطلاق لا يصح بلا خلاف لانها مريضة مرض الموت وان لم تستفرش لكونه على خوف الهلاك غالباً وهذا كالمخرج للبارزة أو قد تم ليقفل فانه في حكم المريض حتى لو طلق في هذه الحالة يعتبر فازا المأذ كذا في كذا هي والمختار ما ذكرنا ونص الشيخ الامام السرخسي في شرحه ان صاحبة الطلاق بمنزلة المريضة في وصايا الفتاوى إذا قال المريض كنت طلقته في صحتي وانقضت عدتك وصدقته المرأة ثم ماتت فلا ميراث لها بالإجماع . لو طلق الصبي امرأة انسان بحكم الامر الذي قد جعل الزوج أمرها بسيد صح ولا يكون للزوج أن يخرج الامر من يده ويقتصر على المجلس كافي البالغ والمجنون بمنزلة انصبي

هل يحرم عليه ذلك ويعزراً أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويعزراً (سئل) عن جماعة شهدوا على رجل أنه أقرب الزنا هل تقبل شهادتهم عليه ويلزمه الحد أولاً (أجاب) لا تقبل شهادتهم عليه بذلك ولا يلزمه الحد (سئل) عن قال لا تحرق حال المحاصصة أنت لست لا يسك وانما أنت ابن لغيره وهو معروف النسب منه هل عليه حد القذف أولاً (أجاب) نعم عليه حد القذف (سئل) عن وجب عليه الحد هذه القاضى ومات من ذلك الضرب هل على القاضى ضمان بسببه أم على الضارب باذن القاضى (أجاب) لا ضمان على واحد منهما (سئل) عن رجل أنكر قسداً إلى الحاكم وهو سكران فثبت عليه السكر من الخمر والنيذ عن الحاكم بالنيئة الشرعية بطريقه هل يحده الحاكم أولاً (أجاب) لا يحده الحاكم (سئل) عن قال لا تحرق يا واسق وأراد أن يثبت فسقه بالنيئة ليدفع التعزير عن نفسه هل تسمع بينته بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع بينته بذلك

(كتاب السير)

(سئل) عن نصراني قال أشهد أن لا إله الا الله وأن محمد رسول الله

(فصل في الإيلاء)

إذا حلف لا يقرب بها أبدا ثم قال لم أعن به الطلاق لا يصدق قضاء ولو حلف لا يقرب بها وهي حائض لم يكن موبيا لاقتصار مدة الحيض . لو قال (أ) كردست بر تو دراز كتم تا يك سال) فعلى كذا قتر كهأر بعة أشهر بانته براد به الجماع المعروف عرفا فكأنه نص عليه . لو قال ان قربتك الى سنة فأنت طالق ثلاثا فالحيلة فيه أن يتركها أربع أشهر حتى تبين بواحدة ثم يمكث تمام السنة ثم يزوجها فلا تطلق باليمين لعدم الشرط ولا بالإيلاء لانتهائه فان قال ان قربتك أبدا فأنت طالق ثلاثا فالحيلة لهذا أنه ان قرب بها أطلقت ثلاثا باليمين وان لم يقرب فكذلك بالإيلاء . لو ألى من امرأته ثم لحق مرتدا بدارهم ثم مضت أربع أشهر لتبين بالإيلاء عزوال الملك ووقوع البينونة بالردة وفي بطلان الإيلاء والظهار بالردة روايتان والمختار هذا وجلة هذا في الفتاوى . ولو ألى من امرأة له ثم قال للآخرى أشركت هذه في الإيلاء لم يصح الاشرار لأنه لو صح بتغير حكم التصرف لأنه لو صح لا يحنث مالم يقرب بها بعد أن كان بحال يحنث بقربان الاولى فلا يصح صيانة له عن التغير وهذا بخلاف الظهار فإنه لو أشرك الثانية مع الاولى يصح لأنه لا يتغير حكم ذلك التصرف وهو حرمة وطء الاولى الى وقت التكفير وهي مسئلة الاصل

(فصل في الظهار)

ولو شبهها بامرأة زنى بها أبوه أو ابنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظهارا وهو الصحيح هكذا ذكر في الفتاوى . وفيها لا يصح الظهار في المبانة وان كان طلاقا صحيحا لان الظهار لتحريم الفعل وأنه ثابت قبلة فلا يتصور تحريمه بخلاف الطلاق . لا ينبغي أن تدعى لقربها أو تقبيلها حتى يكفر لثبوت حرمة الوطء بدواعيه ولها أن تطالبه وتجره الى الحاكم حتى يكفر لدفع الضرر عنها وفي (م) هشام عن محمد يجبر المظاهر على التكفير ليقرب بها فان أبي حبسه وان أبي ضربه أما في الدين أحبسه ولا ضربه وان قال كفر صدق ولا يمين عليه ويسعها أن تصدقه مالم يعرف بالكذب والله سبحانه أعلم

(فصل في الكفارة) في جامع الاصول ولوجامع في خلال الصوم غير أمراته التي ظاهر منها نهارا عايدا يستقبل الصوم بالاتفاق لانقطاع التابع بافساد الصوم ولوجامع في خلال الاطعام لا يلزمه الاستقبال بالاجاع ولو طلق المظاهر أمراته موصولا بالظهار لا كفارة عليه اجماعا لانتفاء العود والمعتبر في الطعام أكلتان مشبعتان ستون مرة سواء كان من فقير أو من ستين فقير الكل فقيرا أكلتان وسواء كان مأدوما أو غير مأدوم ونصف صاع من الخنطة أو صاع من الشعير أو التمر يقوم مقام الاكلتين المشبعتين . في جامع الاصول وان أطمع عن ظهار وعن افطار أجزاء من ماله بالاجاع وأجمعوا على أنه لو أعتق عن ظهار وقتل لم يجز عن أحدهما . لو أعتق عبده عن كفارة غيره بغير أمره لا يجوز عنه بالاتفاق . ولو دخل ذو رحم محرّم منه في ملكه بلا صنع منه فإنه لا يجوز عن كفارته اجماعا . ولو دخل في ملكه بصنعه ان نوى عن كفارته وقت وجود الصنع منه يجوز عن كفارته عندنا وعند الشافعي لا يجوز والله تعالى أعلم

(فصل في اللعان) لو قذفها فكفت عن مرا فعتنه الى الحاكم فهي أمراته لان الحرمة معولة باللعان لا بالقذف . ولو قال لها أنت طالق ثلاثا بازابية حد لان القذف صادفها وهي

هل يحكم باسلامه أولا (أجاب) لا يحكم باسلامه مالم يتبرأ عن كل دين يخالف دين الاسلام (سئل) عن ذي جالس في حافوته فسورد عليه شخص من أهل العلم لحاجة له عنده هل يلزمه القيام له أولا (أجاب) لا يلزمه (سئل) هل يجوز للذي أن يعلى بناء على بناء المسلمين (أجاب) لا يجوز له ذلك وان فعله يهدم حتى يساوى بناء المسلمين (سئل) عن الذي اذا أسلم له ولد صغير هل يتبعه في الاسلام أولا (أجاب) يتبعه في الاسلام (سئل) عن النصراني اذا أسلم في حال سكره هل يصح اسلامه أولا (أجاب) لا يصح اسلامه (سئل) عن الذي اذا قرأ الفاتحة أو غيرهما من القرآن هل يحكم باسلامه أولا (أجاب) لا يحكم باسلامه (سئل) عن اسلام السكران هل يصح أولا (أ) (أجاب) نعم يصح اسلامه كالصالح (سئل) عن رجل حنفي قال مذهب الشافعي ليس بحق ولا يجوز العمل به هل يكفر بذلك أولا (أجاب) لا يكفر بذلك (سئل) عن الايمان والاسلام هل هما واحد أم بينهما فرق (أجاب) نعم هما واحد عندنا (سئل) عن الايمان هل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية

(١) قوله أجاب نعم يصح الخ كذا في الاصل وهو منافض للعباب السابق قريبا عن مثل هذه المسئلة ولعلهما قولان في المسئلة فقرر كتبه مصححه

أجنبية ولو قال لها يا زانية أنت طالق ثلاثا فلا حد ولا لعان لانه قد فها وهي منكوحة ثم بانت
فيسقط اللعان لحصول المقصود وهو الفرقة . ولا يجب اللعان اذا أقامت شاهدين بعدما قد فها
أنه أكذب نفسه وحده كالمعاينة كذابه لو التعنوا وكلا بالفرقة وغايا يفرق بينهما الكل في
الفتاوى . لا يجوز وطؤها بعد اللعان قبل التفريق كما في النص رانية تحت النص راني أسلمت
في جامع الاصول أحكام الزوجية بعد النكاح قبل القضاء بالفرقة قائمة كلها عندنا خلافا لفر
والاستمتاع بها يحرم بعد التلاعن اجماعا

(فصل في الردة والفرقة تقع بها أولا تنفع) (ن) اذا اردت كان أبو القاسم وأبو نصر
يفتيان بعدم الفرقة زجرها لئلا يحتال بهذه الحيلة وكذا بعض مشايخ سمرقند ذكر في نكاح
(س) وجواب ظاهر الرواية أنها تنفع وهو الصحيح لان النكاح لا يبقى مع المنافي ولكن تجبر
على الاسلام والنكاح زجرا لها وحسب الباب المعصية بالاحتياط بهذه الحيلة للتخلص عنه وعليه
الفتوى ولا تنقص من العدد . اذا علق طلاقها بشرط ثم اردت ولحق بدار الحرب ثم وجد
الشرط لا تطلق وكذا لو آلى منها ثم لحق ثم مضت المدة لانه لم يبق أهلا لذلك والطلاق لا يقع بدونه
في الفتاوى ان طلقها في دار الحرب بعد ما لحق مرتد اجماعا يقع بالاخلاف وان كانت في
العدة . عبد قال لامرأة الحرة أنت طالق للسنة ثم اشترته طلقت اذا طهرت وعلى قياس
قول أبي يوسف فيما اذا اشترت زوجها وأعتقته وطلقها وهي في العدة لا يقع والفتوى على هذا
والحر لو قال ذلك لامرأة الامه ثم اشترها لم يقع الطلاق بالاتفاق

(فصل في الفرقة) اذا تيقنت المرأة أنه طلقها ثلاثا وسافر الزوج وهو ينكر الطلاق ولم
تقم البينة لا يحل لها التزوج باخر في القضاء وأفتى السيد الامام الاجل أبو شجاع رحمه الله تعالى
أنه يجوز لها ذلك فيما بينها وبين الله تعالى اذا تيقنت

(باب العدة والرجعة)

(ن) أقر أنه طلقها منذ خمس سنين فان كذبه في الاسناد أو قالت لا أدري تجب العدة من
وقت هذا الاقرار لان اقراره في هذين الوجهين جعل انشاء الطلاق للحال وان صدقته قال محمد
تجب العدة من وقت الطلاق . والمختار للشيخ أنها تجب من وقت الاقرار أيضا (١) بناء
لانه لما طلق وكنتم تجب العدة من وقت الاقرار زجراله . امرأة تعتد بأربع عدات كيف
يكون هذا فقل هي أمة صغيرة طلقت بعد الدخول فعدتها شهر ونصف شهر فلما تقارب
الانقضاء بلغت فأنقلت عدتها الى الحيض فتعتد بحيضتين فلما تقارب الانقضاء أعتقت فصارت
عدتها ثلاث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج فلزمها العدة بأربعة أشهر وعشر
المختلعة بنفقة عدتها المختار في حقها أن لا تخرج في حوائجها بالنهار لانها هي أبطلت حقها
في النفقة فلا يعتبر ابطالها فيما يرجع الى ابطال حق الشرع وهي حرة الخروج نهارا وهذا في
جامع الفتاوى

(فصل في الرجعة) تعليق الرجعة باطل كتعليق النكاح قياسا للاستبقاء على
لأبنايات ابتداء . اذا تزوج المطلقة رجعا المختار أن يصير مرجعا عما يجازيه يجعل النكاح
مجاز عن الرجعة لانه محتمل فقد تعذر العمل بالحقيقة في جامع الاصول الخلو بالملقة
الرجعية لا تكون رجعة لانهما تابا في الجملة فصارت بمنزلة انظر الى فرجها لاعتن شهوة وفي

(أجاب) لا يزيد ولا ينقص (سئل)
عن ذي قال ان فعلت كذا أكون
مسلم فهل اذا فعله يكون مسلما
(أجاب) لا يكون مسلما بذلك
(سئل) عن الساحر هل يستتاب
وتقبل توبته أولا (أجاب) لا يستتاب
ولا تقبل توبته (سئل) عن
الكافر اذا أكره على الاسلام هل
يصح اسلامه واذا اردت يقتل
أولا (أجاب) نعم يصح اسلامه
واذا اردت لا يقتل بل يحبس حتى
يعود الى الاسلام (سئل) عن
تصدق على فقير عمال حرام
راجبا بذلك انثواب هل يكفر أولا
(أجاب) نعم يكفر (سئل) عن قال
لمسلم يا كافر هل يكفر بذلك أولا
(أجاب) لا يكفر بذلك ويعزر
ان طلب تعزيره (سئل) عن اعتذر
لاخر في أمر بينهما ومن جملة
الاعتذار قال له كنت كافرا
وأسلمت هل يكفر بذلك أولا (أجاب)
لا يكفر بذلك (سئل) عن الراضى
اد فضل عليا على أبي بكر وعمر هل
يكفر بذلك أولا (أجاب) لا يكفر
بذلك ولكن يكون مبتدعا

(كتاب اشركة)

(سئل) عن جماعة بينهم فرس
على سبيل الشراكة الشرعية وهي
تحت يد أحدهم باذن الباقي
فمات هل عليه ضمان في حصة

(١) قوله بهذه هكذا في الاصل وهل
الكلمة من زيادة ندم كسبه
مصححه

الباقيين أولاً (أجاب) لضمان
عليه في حصتهم (سئل) عن أرض
بين جماعة على سبيل الشركة فبي
أحدهم فيها أو غرس بغير إذن
الباقيين فهل لهم القلع أولاً (أجاب)
ان لم يرضوا بذلك تقسم الأرض
فان وقع نصيبه فيما بي أو غرس فهو
له على حاله وان وقع فيما خص
الباقيين قلعه وضمن ما قصت
الأرض بذلك (سئل) عن شريكين
في حانوت ملك سكن أحدهما به
مدة فطالبه شريكه باجرة حصته في
المدة هل يلزمه له اجرة أم لا (أجاب)
لا يلزمه له اجرة (سئل) عن شريكين
في حانوت انهدم فإراد أحدهما أن
يبني وامتنع الآخر هل يجبر على
البناء أم لا (أجاب) ان هدم يصنع
صاحبه يجبر وان انهدم بلا صنع
في الرفع لا يجبر (سئل) عن أحد
الشريكين اذا ادعى على الآخر
خيانة فطلب عينه أنه ما حاته في شيء
من الربح وغيره هل يلزمه اليين
أم لا (أجاب) اذا ادعى عليه
خيانة في قدر معلوم عينه حالة
الدعوى وأنكره بحلف والا فلا
(سئل) عن رجل له رجل وآخر له

حرمة المصاهرة بالخوة الصحيحة روايتان (١) لو طلقها في هذه العدة اختلف المشايخ فيه
والاصح انه لا يقع . لو قال لها أنت امرأتى وأراد به الرجعة يكون رجعة كما لو قال جعلتك
امرأتى وهذا اختيار أبي نصر وهو المأخوذ به . اذا راجع المطلقة طلاقاً رجعيًا ثم طلبت
منه العوض أو المهر على الرجعة ليس لها ذلك لان المهر شرط عند التملك لا عند استبقاء النكاح
في الفتاوى لو أسقطت سقطت لم تستين خلقته لا تنقضي به العدة لانه لم يوجد وضع الحمل انما
هي نطفة متغيرة وان اختلفا في استبانته فالقول قوله فان لم يدع شيئاً ولكن لم يأتمنها وطلب حلفها
حلفت بالله لقد كان كما قلت والصحيح أن هذا قولهم جميعاً . وسئل الشيخ الامام أبو الحسن
الريستغنى عن المطلقة الرجعية انه اذا امتزج زوجها بشهوة قال يكون ذلك رجعة أطلق
الجواب وذكر في مختصر الكافي في الشرح في باب الخیار أنه اذا اشترى جارية بالخيار فقبلته
الجارية بشهوة وأقر المشتري أنها قبلته بشهوة سقط الخيار في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى
وكذا في خيار الرؤية والعيب وقال محمد رجه الله تعالى لا يكون اجازة وقال وكذا المطلقة
الرجعية اذا فعلت ذلك بزوجهما يصير مراًجعا قال محمد رجه الله تعالى لا يصير مراًجعا
والصحيح على أن اقرار الزوج بذلك شرط ما ذكرناه والله تعالى أعلم

(فصل في فسخ البين وحكم القاضي الشافعي والحاكم المحكم في الطلاق المضاف
وما يتعلق بذلك)

يجوز للقاضي الحنفى أن يبعث الى شافعي ليطل نكاحاً جائزاً عندنا باطلاً عنده كما اذا زوج غير الاب
والجد الصغيرة أو كان النكاح بشهادة الفسقة وقد غاب الزوج غيبة منقطعة أو مست الضرورة
من وجه آخر انما يجوز قضاء الشافعي بتقليد القاضي الحنفى اذا خلا التقليد والقضاء عن الرشوة
فان قضى بالرشوة لا يصح وكذا القاضي الحنفى اذا أخذ الرشوة وقضى لا ينفذ قضاؤه لانه عامل
لنفسه لا لله تعالى . في الوقائع الصغيرة في تعليق الطلاق بالملك ونحوه (٢) ينفذ حكمه فيما بينهما
كالقاضي المولى اذا قضى بينهما قالوا ولا يته عليه ما ههنا أظهر ولكن هذا يعلم ولا يفتى به
على هذا أكثر المحققين من مشايخنا رجه الله تعالى نص عليه شمس الأئمة الحلواني وحكى عن
استاذهم هكذا وقال رجه الله تعالى قدروى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب
الحادثة اذا استغنى فقيم بعدل من أهل الفتوى فأقناه بطلان البين وسعه اتباع فتواه وامسأله
المرأة . في جامع الفتاوى لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ففسخت البين في خصوصية
امرأة تنفسح أصلاً هو المختار

(كتاب العتاق وفيه أبواب)

نص في المنتقى انه لا عتق في النسيء الا في قوله يا حري يا حرة يا مولاى يا مولاى وهو قول أبي حنيفة
رجه الله تعالى وما روى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى ان في قوله يا بنى يعتق غير ما أخذ
به في المنتقى أنه لا يعتق وهو الصحيح . لو قال أعتقك فلان فهذا ليس بشئ لان اعتاق الفضولى
لا ينفذ . لو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لا محالة ولا يصدق فيه ان زعم أنه
لم يرد العتق لان تخصيص الحرية لا يصح ويصدق ديانة قال الفقيه أبو الليث هذا عرّفهم وفي
عرّفنا لا يعتق . في الفتاوى قال لعبد هذا مولاى أو يا مولاى أو لامة مثل ذلك ثم قال عتبت

(١) قوله لو طلقها الخ كذا في
الاصل وهي نسخة سقيمة فحرر
المسئلة من الاصول السليمة
كتبه معجحه

(٢) قوله ينفذ حكمه الخ كذا في
الاصل وانظر على ماذا يعود ضمير
حكمه ولعل في الكلام سقطاً فحرر
كتبه معجحه

راوية واشتركا على أن صاحب
الجل يستقي الماء من البحر على جملة
ويكون الكسب بينهما هل تصح
الشركة أولا (أجاب) لا تصح
الشركة والكسب كله للذي يستقي
الماء وعليه أجرة مثل الراوية
(سئل) عن رجلين بينهما دابة
مشتركة هل لأحدهما أن
يستعملها بدون إذن شريكه أولا
وإذا استعملها وعطبت من استعماله
يضمن قيمة حصته شريكه أولا
(أجاب) ليس له أن يستعملها بدون
إذن شريكه وإن عطبت من
استعماله يضمن قيمة حصته شريكه
(كتاب الوقف)

(سئل) عن ناظر وقف أجره سنة
أجارة شرعية بأجرة المنزل ونجمل
الأجرة ثم تقابل مع المستأجر أحكام
التاجر فهل تصح الأقالة أولا
(أجاب) لا تصح الأقالة (سئل)
عن المسجد إذا خرب وليس له
مال يعمر به هل يعمر بانقاضه
مسجد آخر أولا (أجاب) ان
عرف (٣) ما اسمه أو وارثه له أخذ
الانقاض والانتفاع بها وإن لم
يعرف فيعمر بها مسجد آخر قال

(١) قوله قصد بقوله مولا هكذا
في الاصل وانظر موقع هذه الجملة
وحرر كتبه مصححه

(٢) قوله ولم يتوالخ كذا في الاصل
ولعل لومن زيارة لنا من المناسب
قوله لا تطلق كتبه مصححه

(٣) قوله ما اسمه أو وارثه كذا في
الاصول ولعل في الكلام تحريفا
والصواب بانيه أو وارثه الخ فحرر
كتبه مصححه

به الناصر اختلفوا فيه منهم من قال يصدق لانه ليس بصريح محض فلا يعتق من غيرنية وقال
بعضهم لا يصدق ويعتق بدونها وهو الصحيح لانه كالصريح لقوله عليه الصلاة والسلام هو أخو
ومولاه أي معتقل ولغلبة الاستعمال المشهور فيه فصار كالصريح . في الفتاوى قال عتقد
على واجب لا يعتق لان العتق بمعنى الاعناق فلا يجب فقصر اللفظ على افادة الحرية حالا وهذا
بخلاف ما لو قال طلاقا على واجب حيث تطلق لان نفس الطلاق لا يجب وانما يجب حكمه بها
وقوعه فافتضى هذا وقوعه فافتقرا لو قال لعبد ياسيدي أو ياسيد (أو يا أزا دمر دكجا بودي
أو يا أزا دمر دمن) أو لامة ياسيدة أو ياسيدي (أو أزا دزن أو أزا دزن من أو ياقر بانوا أو ياقر بانوي
من) ففي هذه الالفاظ العشرة ان لم ينو العتق اختلفوا فيه والمختار أنه لا يعتق لانه يراد ببعض
الرفق والتلطيف وبعضها الانشائية (١) قصد بقوله مولاه وبعضها المواساة وحسن المعاشرة
فان نوى العتق يعتق لانه نوى ما يحتمله لفظه في جميعها . لو قال لعبد (يا أزا دمر دكجا بودي
أو كجا بودي) لا يعتق نوى أولم ينو كذا روى عن أبي بكر الاسكاف والمختار أنه يعتق اذا نوى له
مر قال صاحب جامع الفتاوى استفتى استاذنا الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام علاء الدين عن
كان يضرب جاريته فقال الشفعة (ينس من فقال أزمهم شماها ازادش كردم) فباحث في ذلك
أصحابه واتفقوا على انه يعتق لصدق اللفظ الصالح له وهذا موافق لما ذكرنا فبين قال أنت حر اليوم
من هذا العمل

(فصل في الكنابات)

قال هذا دعوى أو خالي يعتق هو المختار ولو قال أنت لله فالخلاف فيه معروف والروايات مضطربة
فيه والمختار أنه لا يعتق ولو قال أنت عبد الله لا يعتق بخلاف . ولو قال ولد آدم كلهم أحرار
لا يعتق عبده بالاجماع ولو قال عبيد هذه الدار أحرار وعبد فيها عتق بالاجماع . قال عبيد
أهل بلخ أو بلد كذا أحرار ولم ينو عبيده أو قال كل عبيد في الارض أو عبيد أهل الدنيا قال أبو
يوسف في النوادر وعصام لا يعتق وقال شدد لا يعتق (م) قال كل مملوك في هذا المسجد يعتق
المسجد الجامع يوم الجمعة فهو حر وفيه عبده لا يعتق اذا لم ينو وذ كر محمد أنه يعتق في هذه الوجوه
ولو كان مكان العتق طلاق فهو على هذا الاختلاف والمختار للفتوى قول أبي يوسف وعصام
لان هذا أمر فاحش أي عام أخش العموم بخلاف ما اذا ذكر الدار ليكون ذلك خاصا وعلى
هذا لو قال كل من دخل هذه الدار فأمر أنه طالق (١) ولو لم ينو نفسه لا تطلق امر أنه على ما هو
المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (ق) فبين قال لم كاتبه ان كنت عبيدي فانت حر
لا يعتق قال وبه تأخذ . في الفتاوى قيل لرجل وفي يده عبده أعنت فتاوما برأسه أي نعم لا يعتق
لان ثبوت العتق بالعبارة والاشارة لا تقوم مقامها عند القدرة عليها ولو قيل هو ابنك والمسئلة
بجها لا يثبت النسب لان ثبوت النسب لا يتعلق بالعبارة فيجاز أن يثبت بالايحاء . قال لعبد ان
عتق في هذه البلد أباد فانت حر ثم باعه فان كان صحيحا لا يعتق وان كان فاسدا يعتق قال أبو بكر
الاسكاف ويعبني أن يسلمه الى المشتري ثم يبيعه حتى لا يعتق في الوجهين

(فصل في التدبير والوصية)

قال أعتقوا العبد الذي هو قديم العيبة فالمختار أن قديم العيبة من تكون عيبته سنة لقوله تعالى
حتى عاد كالعرجون انقديم والعرجون ما ثبت على النخل من العذق وينقطع في كل سنة طريا

فأمنه على النخل ويعوج بإسمايمونه كذلك . صحيح قال لعبدته أنت حر قبل موتي بشهر فضى شهر فأت يعق بالاجاع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكاف وقال أبو القاسم من جميع المال وهو قول أبي حنيفة رجه الله تعالى قال أبو الليث وهو الصحيح . مات عن مدبر ووجب السعاية عليه في القيمة فاختار أن قيمته مدبر أنصف مالو كان قنالا ان الانتفاع بالملوك نوعان بعينه وببدله (١) والثمن والاول باقى والثاني لا وقضية ذلك ما ذكرناه كذا اختيار الفقيه وفي هذا الفصل اختلاف المشايخ لكن الصحيح ما اختار الفقيه وهو اختيار شيخ الاسلام خواهر زاده ذكر في شرح كتاب الدعوى وفي الواقعات الصغيرة لوقال هذه أمتي ان احتجبت الي بيعها أبيعها وان بقيت بعد موتي فهي حرة فباعها جاز قال صاحب الفتاوى وكذلك أفقنت أنا ومشايع سمرقند

(فصل في العتق المبهم وما يتصل بذلك ويدخل فيه حديث سار المعتق الموسر) (ن) قال لا متبه احدا كما حرة ثم قال لم أعن هذه عتقت الاخرى ثم قال لم أعن هذه عتقت الاولى فعتقتا جميعا لافتراره بالكلامين لعتقهما (ن) الموسر الذي يجب عليه الضمان فيما اذا أعتق العبد المشترك بينهما هو الذي له مال يساوي نصف قيمة المعتق سوى المنزل والمخادوم ومتاع البيت وثياب الجسد

(فصل في النذر بالعتق وأمر العبد غيره بشرائه من مولا) في الخاوى عن أبي القاسم لو نذر باعتاق عبدا فاعتق أبقالا يجوز وقال يجوز قال الفقيه وقياس قول علمائنا جميعا ينبغي أن يجوز لانه ذكر في كتاب جعل الا بقاء اذا أعتق أبقاعن كفارة عمنه جاز اذا كان وقت الاعتاق حيا (ع) عن أبي يوسف روى عن الحسن البصري في عبد أعطى أحدا مالا وقال اشترى من مولاى فاعتقني ففعل قال الحسن البيع باطل والعتق مردود ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا قال ابن سيرين وعن ابراهيم أن البيع والعتق نافذان وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وبه أقول وبه قال أبو حنيفة رجه الله تعالى ومعنى المسئلة اذا أطلق المأمور ولم يبين أنه يشترى به للآمر (م) أعتق عبدا وله مال فإله كله للسيد الا ثوبا واربعة أى ثوب شاء المولى لكن قوته عليه قالوا وهذا في الحكم والرد إليه أولى وأحب روى أن عمر رضى الله تعالى عنه كتب الى أبي موسى الأشعري بالعراق أن يبتاع له جارية من سبي جلولاء حين فتح الله تعالى عليه العراق على يد سعد بن أبي وقاص فابتاع وبعثها الى المدينة فأنصهرها عمر واستحسنها ورغب فيها ثم دعاها وأعتقها وأحسن اليها وقال ان الله عز وجل يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وعن نافع أنه قال مامات ابن عمر حتى أعتق ألف انسان أو زادوا حسن اليهم مع ذلك

(كتاب الايمان وهو مشتمل على فصول)

باسم الله لا أفعل كذا المختار أنه لا يكون يميناً لعدم العرف بالخلف به الا اذا نوى ولا تأخذ بما قال أبو بكر الاسكاف وبما ذكر في (م) عن محمد أنه يكون يميناً (ب) الطالب الغالب ان فعلت كذا يعنى بكسر الباء ففعل فعليه كفارة لان هذا يمين قد تعارف أهل بغداد بالخلف بهذا . في جامع الفتاوى قال سئل شيخنا عن حلف بالله أو والله لا أفعل كذا أو سكن الهاء أو نصبتها أو رفعها فقال يكون يميناً ولا عبرة للخطا في الاعراب بعد ما أتى بحرف القسم . ولو قال الله يشترط كسر الهاء ليكون يميناً كذا قال محمد رجه الله تعالى في كتاب الطلاق في قوله لا أقربك ومن

المرتب لهذه الفتاوى هذا بناء على قول محمد وأما عند الامام وأبي يوسف فلا يعود الى ملك الباني ويبقى مسجد أبداً وفي الخاوى المقدسى وعليه الفتوى وقدر رجه صاحب هذه الفتاوى في بحره فليراجع ويروى عن أبي يوسف نحو ذلك وأنه يصرف أنقاضه الى مسجد آخر كما في الاسعاف (سئل) عن ناظر على وقف لم يشترط الواقف له معلوما هل للحاكم أن يفرض له معلوما أولا (أجاب) نعم للحاكم ذلك (سئل) عن واقف شرط في وقفه عدم الاستبدال فصار الوقف بصفة مسوغة للاستبدال فهل يصح استبداله أولا يصح لعدم اشتراط الواقف ذلك وما الحكم (أجاب) نعم يصح الاستبدال باذن الحاكم ولو منع الواقف (سئل) عن جامع في بلد أوحوض أو مسجد خرب وتضرق الناس عنه وله أوقاف تصرف غلته في مصالحه فهل تصرف أوقافه الى مسجد آخر عامر قريب منه أو جامع أو حوض أو نحو ذلك وما الحكم (أجاب) نعم تصرف أوقافه الى جامع أو مسجد أو حوض آخر (سئل) عن شخص وقف وقفا شرعيا وعليه ديون وشرط أن يوفي دينه من ريع الوقف المذكور هل يصح أولا (أجاب)

(١) قوله والثمن والاول باقى كذا في الاصل وحرر العبارة كتبه محمده

المشايع من لم يشترط ذلك وأجراه على الطلاق والاول أصبح لانه لا بد من حرف القسم أو اعرابه قال (أكرم افلان سخون كويد خدا را بر من يكسال روزه) ثم كلفه عليه صوم سنة قال الصدر الشهيد حسام الدين كذا ذكرهنا والفتوى على أنه يجب كفارة البين ومن قال (يكسالة) لا يجب عليه الصوم لان بادخال حرف الهاء عليه تصير عبارة عن سنة ماضية

(نوع في التبري) (ن) لو قال ان كلمت فلانا فأنا بريء من الله تعالى أو كافر وهو يعلم أنه كاذب اختلفوا في كفره وتكلموا في ذلك كثيرا والمختار في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن الحالف ان كان يعتقد ويظن أن مثل هذه البين كاذبا كفر يكفر لان الاقدام عليه بهذا الاعتقاد ضمانه بالكفر وان لم يعتقد ذلك لا يكفر . ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن وهو يعلم أنه كاذب يخاف عليه أن يكفر كذا ذكره والمختار فيه ما قاله شمس الأئمة وقد مر (س) قال ان فعلت كذا (ازره قبله بترازم) ففعل لاشي عليه لان البراءة عن انقبلة لا يكون عينا كذا ذكر في موضع منها وذكر في موضعين منها أنها تكون عينا وهو المختار . في الفتاوى لو قال (هرجه خداي كفت دروغ) ان فعلت كذا اتفق المتأخرون على أنه يفتي بأنه عيّن بالمتعارف وعن نجم الدين السفي متعديان دعي أحدهما الى صلح الآخر فقال ربت راسجده كنم وباوى اشتي نكنم) فانه يكفر وتبين امرأته بسبب الردة فلا تكون عينا لانه لم يعلق بل أطلق فيجربى على اطلاقه

(فصل في التحريم والاستحلال) لو قال هذه الخمر على حرام ثم شربها في (ن) المختار للفتوى أنه ان أراد به التحريم يجب الكفارة يعني منع نفسه عن شربها ثم شرب وان أراد به الاخبار أو لم ينو شيئا لا يجب شي لأنه أمكن تصحيحه اخبارا (ن) من في يده دراهم فقال هذه الدراهم على حرام ان اشترى بها خنث وان تصدق بها أو وهبها (١) لانه في (م) ليس له أن ينتفع بها بوجه ما من الوجوه وليس له هذه حيلة الا أن يجيء انسان فيأخذها من يده فيفعل بها ما يشاء والمختار ما ذكرنا لان عرف الناس أنهم يريدون به تحريم الشرايعها ونحوه

(فصل فيما يكون عيّن أو عينا واحدا)

في الاجناس وغيره قال والله العزيز الحكيم لا أفعل كذا فلهذا عيّن واحد (٢) والعزيز الحكيم ثلاثة ايمان في الجامع الصغير لا أفعل كذا فلهذا عيّن واحد وهكذا روى عن أبي حنيفة وهو مختار لان هذا والقسم فكانه قال والله وسكت ثم ابتدأ والرجن لا أفعل كذا فلهذا يكون عيّن واحدة فكذا هذا (ق) كل عيّن فائنة فيما للحالف اذا كان مظلوما وللمستحلف ان كان الخائف ظلما ان كانت البين بالله تعالى وبه أخذ أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وما كان من طلاق أو عتاق فائنة للحالف وعن الشيخ أبي الحسن لو حلف القاضي فائنة نية القاضي ولو حلف السلطان اجارا ونحوه فائنة نية الحالف ينوي كما يشاء لان القاضي انما يحلفه لحقوق عباد ولو جعله نية الحالف ينوي كما يشاء فلا يحنث ولا يحصل احياء حقوقهم بخلاف السلطان لظايم فان الحالف ثم يحلف للتخص عن طلبه بفعلنا النية نية الحالف كيلا يتضرر به (ع) لو قال ان كفلت بعمال أو نفس فله على أن أتصدق بفلس وكفل لزمه الوفاء بالندى وهذه حيلة لمن أراد أن لا يكفل بشي يقول هذا ثم يقول لطالب الكفالة اني حلفت أو نذرت أن لا أكفل فان أراد بعد ذلك أن يكفل بكفل وكفل بفس (ق) نصير في الصبي الماذون اذا

نعم يصح الشرط ويوفي الدين من ريع الوقف (سئل) عن ناظر الوقف اذا أجرو مدة ومات في أثناءها هل تنفسح الاجارة أولا (أجاب) لا تنفسح الاجارة في الوقف بعوث المؤجر ولا المستأجر (سئل) عن المتولى على الوقف اذا أجرو مدة طويلة تغير ضرورة توجب ذلك هل تنفسح الاجارة أولا وهل تصح الاجارة في جميع المدة أم في ثلاث سنوات وتبطل فيما عداها (أجاب) لا تصح الاجارة وينفسخ العقد في جميع المدة (سئل) عن ناظر وقف احتاج الى ما يصرفه في عمرة الوقف ونس في يده شي من غلة الوقف فهل له ان يستدين على الوقف ويوفي من غلته (أجاب) ان أمره الواقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يأمره يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالاستدانة ثم يرجع في الغلة (سئل) عن وقف اعين المراهنة أو المستأجرة هل يصح أولا (أجاب) نعم يصح فيهم والاجارة

(١) قوله لانه الخ كذا في الاصل وفي العبارة تعريف فان التعليل هنا غير مستقيم كتبه معججه (٢) قوله والعزيز الحكيم الى قوله فكذا هذا هو هكذا في الاصل وهي عبارة لا تخفى من التعريف ونقص فقرعنا كتبه معججه

أنكر لا يمين عليه لانه لا يحنث قال الفقيه قال علماؤنا في كتاب الاقرار بالصبي المأذون يحلف وبه
 نأخذ ألا ترى أنه يقضى عليه بالنكول والصبي ينكح ويصح اقراره (س) التحليف بالطلاق
 والعناق والایمان المغلظة لا يجوز لانه خلاف ماوردت به السنة ومنهم من رخص في ذلك وهكذا
 أفق أبو علي بن الفضل بسمرقند صيانة للمقوق ولقاة مبالاة الناس بالحلف بالله تعالى واختار أنه
 يفتي بأنه لا يجوز عملا بالسنة فإن ألح المستفتي يفتي بأن الامر مقوض الى القاضي ورأيه . في
 (الخ) في الفصل السابع في اليمين لو حلف بالطلاق فنكح ففرضي بالمال لا يتنقد

(نوع منه) مات عن ابن وعن دين له على رجل فاصم الابن الغريم يحلف أنه ليس له على شيء
 ان لم يعلم بموت الاب أرجو أن يكون في سعة ولا يحنث وان علم بموته فاختار أنه يحنث لانه نفاه
 أصلا وهو كاذب في ذلك

(في الاستثناء) وفي البصري عن أبي نصر فبن استثنى في نفسه ولم تسمع أذناه لكن حره
 لسانه كفاه كذا روى عن ابراهيم النخعي وأبي يوسف وأبي مطيع وقال أبو نصر اذا سمع نفسه
 فذلك أوثق وأجد ربه نأخذ . رجل أكره امرأته على هبة مهرها ثم ادعى الزوج عليها الهبة هل
 يسعها الحلف بأنهم لم تنهب فاختار ما قاله الفقيه أبو الليث أنه ينبغي للمرأة أن تقول للعاكم سله أن
 يدعي هبة الطوع أو الكره فان ادعى الهبة بالطوع فلها أن تحلف بأنهم لم تنهب طوعا لا نهبا صادقة
 وبها يعرف جواب كثير من المسائل

(نوع في معرفة الاوقات) لو قال ان رزقني الله تعالى امرأة . وافقة فعلى كذا المرأة
 الموافقة هي التي ترضى بما يتفق عليها وتطأ وعه فيما يربد من التمتع المشروع . قال ان وقع
 التلج فعلى كذا فهو أن يقع التلج بحيث يحتاج الى كنسه فلا يعتبر ما يظهر في الهواء ولا ما يستبين
 على رأس حائط أو على حشيش فان لم تكن له نيسة أو نوى وقت وقوعه يعتبر فيه العرف قالوا وهو
 أول سهر يقال له (أذارماه) حلف لا يكلم فلانا الى الصيف أو غيره من الفصول فاختار أنه ان كان في
 بلد لاهله حساب يعرفون به الشتاء والصيف مستمر ينصرف اليه والافيعتبر فيه العرف والصحيح
 أنه على الاطلاق وأول الشتاء اذا لبسوا الحشوا والغرو وآخره حين يستغنون عنهما وأول
 الصيف اذا لبس العشب . حلفت ان كلمت فلانا فعليها صوم كصوم رمضان فحنث فهي مخيرة
 بين الصيام متتابعة ومتفرقا وبه نأخذ . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل والله
 لأأكل ما دمت في هذه الدار لا تسقط يمينه الا أن ينتقل منها وان بقي له فيها شيء من قصب
 أو تدف هذا انتقال وتحويل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه نأخذ وهذا اذا كان
 الخالف كدخدا . في الفتاوى ولو حلف لا يكلم فلانا عامنا هذا قال ذلك الى غرة المحرم ولا يقع
 على سنة كاملة لو قال بالفارسية كرام سال درب خانه باشم فكذا فسكن الا يوما بقي من السنة
 فذهب ولم يسكن ذلك اليوم اختلغوا فيه والصحيح أنها تطلق لان ذكر السنة لتوقيت اليمين
 وشرط الحنث مطلق السكوت وقد وجد وانصرفت اليمين الى بقية السنة (ن) لو قال أنت
 طالق ليللة القدر وهو جاهل باختلاف العلماء فيها يحنث ليلة السابع والعشرين من رمضان
 من هذه السنة . قال اذا بلغ ولدى الختان فلم أخته فامرأته كذا قال الصدر الشهيد حسام
 الدين المختار أنه لا يحنث ما لم يؤخر عن اثنتي عشرة سنة لان هذا أدنى وقت اذا احل الصبي
 يحكم ببلوغه

على حالها الى نهاية المدة فاذا انقضت
 كان وقضا على ما شرطه وكذا المراهون
 على حاله في بدا المرتين حتى يفتكه
 الراهن فان افتكه فالوقف نافذ على
 شرطه وان لم يفتكه حتى مات ان
 كان له مال افتكه الوارث أو الوصي
 وان لم يكن له مال يباع في وفاة الدين
 (سئل) عن وقف دار أو أرضا
 وعليه ديون كثيرة وليس له مال
 سوى ما وقفه هل ينفذ
 أولا ينفذ (أجاب) لا ينفذ الوقف
 ويبيعه القاضي في الدين ويقسم
 الثمن بين الغرماء بقدر ديونهم
 (سئل) عن ناظر وقف وهو
 مستحق لريعه آجره بدون أجره المثل
 هل تصح الاجارة أولا (أجاب)
 لا تصح الاجارة (سئل) عن
 الناظر اذا طالبه مستحق بمعلومه
 بالوقف فادعى دفعه اليه هل يصدق
 بلائينة (أجاب) نعم يصدق بيمينه
 في الدفع اليه (سئل) عن وقف
 الدراهم والدنانير هل يجوز أولا
 (أجاب) نعم يجوز (سئل)
 عن وقف جاموس أو نور على أهل
 بلدة وغيرهم للانزاع على بقراتهم
 وجاموسهم هل يجوز أولا وهل
 له بيعه أولا (أجاب) لا يجوز
 وله بيعه (سئل) عن رجل يملك
 عقارا يباعه من آخر وباعه المشتري
 من آخر ومضى على ذلك مدة سنتين

(فصل في البيع والشراء)

(فصل في اليقين بالعبادات كالصلاة والصوم والقراءة)

و محمد

ومحمد فرق فقال المقصود من قراءة كتاب فلان هو الفهم وقد حصل والمقصود من قراءة القرآن عيين القراءة اذ الحكم معلق بها ثم عند محمد في قوله لا يقرأ كتاب فلان فقرأ كتابه الى آخره حنث وان قرأ سطر احنث وان قرأ نصف سطر لا يحنث لان نصف السطر لا يكون بمفهوم المعنى غالباً والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

(فصل في الاكل)

(ق) حلف لا يأكل خبزاً فأكل قرصاً أو ما يسمى كايجه أو جوزينجاً أو ميسراً فارسية نواله برده قال الفقيه في القرص والميسر يحنث وفي الفتاوى المختار في الجوزينج لا يحنث (ع) لا يأكل من طعام فلان وهو يبيع الطعام فاشترى منه وأكل حنث لانه (١) عرف به عندهم دلالة الدليل عليه وكذا لا يلبس من ثياب فلان والمسئلة بحالها . في النصري حلف لا يأكل هذا الدقيق فاتخذ منه خيصاً أو كله أخاف أن يحنث . حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكله بعينه كما هو لا يحنث لانها عقدت على أكل الخبز أو ما يتخذ منه لآكله وقال بعضهم يحنث والاول هو المختار وعلى هذا اللحم . في الفتاوى حلف لا يأكل لحم شاة فأكل لحمه غير مطبوخ بجواب الجامع يحنث لكون الشاة اسم جنس وذكرهنا أنه لا يحنث سواء كان الخائف قروباً أو مصرى به هو المختار لان الكل يفرقون بينهم عادة . قالوا لو حلف لا يأكل لحم بقرة فأكل لحم جاموس حنث ولو كان على العكس لا يحنث لان البقرة اسم جنس والجاموس اسم نوع وفي الجامع الكبير يحنث وبه أخذ الفقيه (ع) حلف لا يأكل شهداً فأكل عسلاً لا يحنث لان العسل هو الصافي من لعب النحل واسم الشهد للخلط . من حلف لا يأكل ملحاً فأكل طعاماً كان ملحاً يسمى شور بالفارسية يحنث لان الملح هو الملوح وان لم يكن لا والمختار في الملح لا يحنث ما لم يأكل عينه مع الخبز أو غيره لانه مأكول بنفسه وهذا اذا لم يكن له وقت البين دلالة على ارادة الطعام المالح وان كانت يحنث (الحا) حلف لا يشرب من بيت فلان فأكل فيه يحنث اذا كان قصده المبالغة في المنع من جميع الماء كولات فانه يقال بالفارسية من نان نخورم در خانه فلان ويراد به ما ذكرنا قال الصدر الشهيد المختار عندي أنه لا يحنث الا اذا نوى ذلك لان اللفاظ في الايمان مرعية فلا يحنث بالاكل في عين الشرب الا أن ينوى فيحنث لانه نوى ما يراد به في العرف . حلف لا يأكل من هذه الحنطة شيئاً فان نوى أن يأكلها جاباً كما هو فأكل خبزها وسويقها لم يحنث لانه نوى حقيقة كلامه فصحت نيته وان لم تكن له نية فأكل من خبزها لم يحنث أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يحنث وان أكل من عينها حنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند همار وايتان والاصح أنه يحنث (ق) عن أبي القاسم فممن حلف في شهر رمضان أن لا يتعشى ليلته فأكل بعد انتصاف الليل لا يحنث لانه يسمى سحوراً لا عشاء كمن حلف لا يتعدى فأكل بعد انتصاف النهار لا يحنث . حلف لا يأكل اداماً ولا نيسة له فأكل النحل والزيت وما أشبه ذلك مما يلتزق بالخبز ويصطبح به حنث بالاجماع (ط) وان أكل بطيخاً أو عنباً الصحيح أنه ليس بادام لانهما يؤولان وحدهما غالباً فلا يكونان اداماً (ط) حلف لا يأكل من هذا السوق فشر به لا يحنث لان الشرب غير الأكل فان الاكل ما جاوز الخلق مضغاً ومن المتأخرين من قال هذا الفرق في العربية أما في الفارسية كلاهما واحد وبه يقتضى حلف لا يأكل هذا الطعام اليوم ان مات الخائف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع حتى

القضاء في محصل الاجتهاد وقد صرح بذلك الامام البرزقي في كتاب الوقف فليراجع (سئل) عن رجل تعدى على أرض وبني فيها بناء وغيره هل لناظر الوقف أن يأمره بالهدم ويطالبه بأجرة الارض في الماضي (أجاب) نعم لناظر أن يأمره بالهدم لما بناه تعدى ان كان لا يضر بالارض فان كان يضر بالارض يتلوه بقيته مقاولاً لجهة الوقف من ريعه وله مطالبته بالأجرة في مدة استيلائه (سئل) عن المريض اذا وقف داره أو أرضه وعليه دين محيط بماله هل ينفذ الوقف أولاً (أجاب) لا ينفذ الوقف ويباع في الدين ويبطل الوقف (سئل) عن رجل اشترى داراً ووقفها وله شفع طلب الشفعة هل يقضى له بها أم يمنعه منها إيقاف المشتري (أجاب) نعم يقضى له بالشفعة ويبطل الوقف (سئل) عن الناظر اذا قبض مال الوقف ومات ولم يبين ما صنع به هل يضمن ويؤخذ ذلك من تركته أولاً (أجاب) لا يضمن (سئل) عن البناء والغراس في الارض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه أولاً (أجاب) يجوز بيعه ووقفه وعلى المشتري

(١) قوله لانه عرف به عندهم الخ كذا بالاصل وحرره اه معصمه

لا تحب الكفارة (ن) حلف على طعام لا يمكنه أكل كله في مجلس واحد يحنث بأكل بعضه قال الفقيه وبه نأخذ في الشرب (ع) لو قال أكر من نبيذ جوزم فكذا ذكرهنا أن هذا على النوى من ماء العنب لأن الصالحين يسمون شربة الخمر نبيذ خواركان والمختار أنه يحنث بالسكر من ماء العنب نياً كان أو مطبوخاً لما ذكرنا من التسمية عرفاً . حلف لا يشرب مسكراً فصب المسكر في غيره وشرب منه فإن كان هذا المختلط يقنى هذا الممزج بحال لو شرب منه الكثير يسكر يحنث لأنه شرب مسكراً وإن لم يكن فلا . عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى لو قال أكر من خورم بأبدست كيوم فكذا فقتناول أناه منها ولم يشرب حنث قال وسمي يقع على النوى من ماء العنب إذا صار مسكراً قال وأما فتى أن نوى المسكر يحنث بشرب كل مسكر . في الفتاوى لو قال أكر من بافلان شراب خورم فكذا فاجتمع على بيت الشرب وفلان شرب في البيت فإذا انتهى الدور إلى الحالف خرج من البيت وشرب ثم دخله يحنث لأن شربه مع فلان اجتماعهما في بيت الشرب وقد وجد

(فصل في اللبس)

(ق) لو حلف لا يلبس هذا الثوب فألقى عليه وهو نائم ورفع عنه وهو نائم قال محمد رحمه الله أخشى أن يحنث والمختار أنه لا يحنث وكتب نصر هذا إلى أبي عبد الله الحلبي وكتب أن هذا ليس بشئ وإنما هذا ملبس لا لابس وأخذ الفقيه بقوله . في الفتاوى لا يلبس من غزل امرأه فلبس قباء ظهارته من غزلها وبطانتها من غير غزلها يحنث ولو لبس ثوباً فيه من غزل فلانة قدر ذراعين حنث لأن هذا القدر منفرداً يترزبه فلو كان أقل منه لا يحنث لكن المختار ما ذكرناه في الطلاق أنه لا يحنث . في الفتاوى حلف لا يلبس كذا فألبس مكرهاً لا يحنث فإن قدر على نزعها ولم ينزعه فهو لا يلبس له (ط) في التكة حنث عند أبي يوسف وعند محمد لا وبه يقضى لأن شرط الحنث اللبس ولا يسمى لباساً التكة فيمن حلف لا يلبس من غزل فلانة فرق بين هذا وبين ما إذا لبس تكة من الحرير فإنه يكره (١) بالاتفاق والتكة الواحدة لا عبرة لها وإنما يعتبر البعض وعليه الفتوى

(فصل في سكنى الدار وما يتعلق بها)

(ن) من الفتاوى لا يسكن هذه الدار فأراد الخروج فوجد الباب مغلقاً يحنث لا يمكنه الفتح أو قيد ومنع عن الخروج منهم من قال يحنث في الوجه الأول وفي الثاني لا والمختار أنه لا يحنث فهما بخلاف مسألة ذكرنا في فتاوى الفضلي أن من قال إن لم أخرج من هذا المنزل اليوم فكذا أفقيد ومنع حنث وكذا لو قال لامرأته وهي في بيت والداها إن لم تحضري الليلة منزلي فكذا ففنعها والوالد يحنث والفرق أن في قوله لا يسكن شرط الحنث فعله وهو السكنى وإنما يحكم بوجرده إذا كان باختياره وفي قوله إن لم أخرج أو إن لم تحضري شرط الحنث عدم الفعل وعدم الفعل يتحقق بدون الاختيار وفي موضع أنه لا يحنث أيضاً فعلى هذا الاحتياج إلى الفرق . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لامرأته إن سكنت هذه الدار فأنت كذا وكان باب الدار مغلقاً ولداً رباطاً فهي معذورة حتى يفتح الباب وليس لها أن تنقب الدار قال الفقيه وبه نأخذ . حلف لا يسكن هذه الدار والباب مغلق فلم يجد المفتاح إلا بعد ساعة لا يحنث مادام في طلب

أو الواقف أجرة الأرض الحاملة لذلك (سئل) عن وقف الأشجار بدون الأرض هل يصح أولاً (أجاب) نعم يصح إن كانت الأرض وقفاً ولو لغير الواقف (سئل) عن الوقف في المرض هل يجوز أولاً (أجاب) يجوز إن كان يخرج من الثلث فإن لم يخرج وأجازة الورثة فكذلك وإن لم يجزوه بطل فيما زاد على الثلث فإن أجازوا البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي (سئل) عن شخص له استحقاق في وقف طالب الناظر فادعى دفعه له ولم يصدقه عليه فهل على الناظر البيان وعلى المستحق البين مع عدم البينة أولاً (أجاب) القول للناظر في الدفع للمستحق بيمينه ولا يثبت عليه (سئل) عن الواقف إذا أجزأ وقفه مدة معلومة بأجرة المثل ومات قبل مضي المدة هل تنسخ الأجرة أولاً (أجاب) لا تنسخ الأجرة (سئل) عن الواقف إذا شرط في وقفه أن لا يؤثر أكثر من سنة واحدة هل للتولى أن يؤثر أكثر منها (أجاب) نعم له ذلك إذا دعت الضرورة إليه لمصلحة الوقف (سئل) عن أولاد البنات هل (١) قوله فانه يكره بالاتفاق أي لأنه مستعمل للحرير وإن لم يكن لباساً في الخاتبة اه معصية

المفتاح لان هذا المكث مستثنى عن البين دلالة . في الفتاوى قال لها ان سكنت هذه الدار فانت طالق واليمين بالليل فهي معذورة حتى تصبح . ولو قال ذلك لرجل لا يعذر في المكث ليلا لانه ليس في معنى المكره هو المختار لانها تخاف وهو لا والله سبحانه أعلم

(فصل في الدخول والخروج والذهاب والمساكنة والصعود والزيارة وما أشبهها)

في الفتاوى حلف لا يدخل هذه السكة فدخل مسجد في السكة أو دارا فيها من طريق السطح لا يحث . وقد مر في الطلاق أن المختار لا يحث . حلف لا يدخل دار فلان فارتقى شجرة أغصانها في داره حتى لو كان بحال لو سقط لسقط فيها فان كان غريبا يحث وان كان عمو لا لان العجم لا يعدون هذا دخولا في الدار كما لو صعد سطحاً أو حائطاً من حوائطها وفتوى القاضي الامام علي بن الحسن السعدي وشمس الأئمة الحلواني أنه يحث . وقال الشيخ الامام الاستاذ المرغيناني المختار انه لا يحث اذا صعد أو قام على الحائط أو على السطح . قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل في الحائط يشترط أن يكون كله ملكا لفلان فان كان مشتركا لا يحث كافي الدار (ق) حلف لا يدخل والآخر لا يخرج فقاما على سطح حائطها لا يحث واحدهما اعتبارا للعرف وهذا كما لو وضع كل واحد منهما احدي قدميه في الداخل والاخرى في الخارج لا يحثان فكذا هذا قال نصر وبه نأخذ

(نوع في الركوب)

(ق) حلف لا يركب مركبا كسفينه حث رواه هشام . وقال الحسن في المجرد لا يحث وعليه الفتوى (ع) لا يدخل بغداد فزبها في سفينة الفتوى على قول أبي يوسف أنه لا يحث دون قول محمد لانه وان كان داخل بغداد حقيقة حتى لو كان بغدا ديا قدم من الموصل يتم الصلاة اذا حضرته في هذه الحالة لكن لا يسمى داخل بغداد عرفا . حلف لا يدخل هذا القسطاط وهو مضروب في موضع فنقض عنه فضرب في موضع آخر فدخله حث لوجود الشرط وكذا القبة يعني الخيمة الصغيرة (ق) حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وغيره وفلان يسكنها حث لان بعضها مضاف اليه ملكا وكلها سكنها (الحا) قال لامرأته اكر كسي بانوبان خانه در ايد فانت طالق فدخل من كان قريبا له وقرى بالها لا يحث والاصح أنه على التفصيل ان دخل لأجل الزوج لا يحث وان دخل صلة لها لا يحث

(نوع في الخروج)

(الحا) قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فنزلت في دار الجار لا يحث وهو الاصح ذكره في الحيل . في الفتاوى حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصر ماشيا ثم ركب يحث لانه وجد الشرط لما ذكرنا . في الفتاوى حلف لا يخرج من موضع كذا فخرج مكرها لا يحث ومن ذلك اذا حمل مكرها ما اذا أكره فخرج برجله يحث ثم في ذلك الوجه اذا لم يحث هل تنحل اليمين قال السيد الامام أبو شجاع رحمه الله تعالى سئل شيخنا عن هذا فقال تنحل وغيره من مشايخنا قالوا لان حمله غيره بغير أمره وهو يقدر على الامتناع فلم يمتنع ورضى به قالوا لا يحث وأشار في الاصل الى أنه لا يحث وهكذا

يدخلون في الوقف على الذرية والتسل والعقب (أجاب) لا يدخلون (قال) المرتب لهذه الفتاوى هذا افتاء مولانا رحمه الله تعالى واذا قال الواقف أو وقف على أولادى وأولاد أولادى لا يدخل أولاد البنات وعليه الفتوى واختاره الامام الطرسوسى في فوائده من احدي الروايتين عن أبي حنيفة لكن ربح شيخ الاسلام عبيد البر في شرح المنظومة الدخول فأعلم ذلك (سئل) عن شخص وقف وقفا ومات ولم يعين له ناظرا فهل تكون الولاية للمستحق أولا (أجاب) لا ولاية للمستحق بلا شرط من الواقف والولاية للهاكم يولى من يختار (سئل) عن اشترى دارا من آخر وأثبت البائع أنه لم يرل مالها الى حين البيع ووقفها المشتري ووقفها شرعا وحكم به حاكم حتى فبعد مدة ادعى البائع أنه وقف الدار قبل البيع وأقام بينة بذلك فهل تسمع دعواه وتقبل بينته ويحكم لها أم بالوقف أم الوقف من المشتري المحكوم به هو المعمول به (أجاب) نعم تسمع بينته بالوقف واذا ثبت يحكم لها كما بموجب الوقف ويصل البيع وما صدر من الوقف من المشتري (سئل) عن وقف وقفها شرعا وشرط فيه

ذكر في المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح لأن فعل غيره لا ينتقل اليه بمجرد الرضا وانما ينتقل اليه بالامر ولم يوجد (ط) قال لامرأته لا تخرجي الا باذني تحتاج في كل خرجة الى الاذن ولو قال عذبت مرة واحدة دين قضاء عند علمائنا لأنه نوى حقيقة كلامه لأن قوله لا تخرجي يقتضي خروجا واحدا حقيقة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية أخرى أنه لا يدين في القضاء لأنه خلاف الظاهر فلا يصدق وعليه الفتوى . في الفتاوى حلف لا يزور فلانا حيا وميتا فزاره ميتا بحث وان شيع جنازته لا هو المختار لأن هذا لا يعد زيارة الميت . حلف لا يزور فلانا عدا أو ليعودته فأناؤه فلم يأذن له لم يحنث وإذا أناؤه ولم يستأذن يحنث والفرق هو أن في الوجه الاول لم يتصور البر وفي الوجه الثاني يتصور هكذا ذكره في موضع من المواضع والمختار أنه يحنث في المستثنين

(مسائل السكنى)

(ع) حلف لا يساكن فلانا فسكن في حانوت في سوق يبيعان فيه لم يحنث لأن المساكنة عادة أن يكون في منزل من المنازل التي يكون المأوى فيها اللبا (ط) حلف لا يساكنه في هذه الدار فسكن كل واحد في حجرة حث بالاجماع في الفتاوى حلف لا يساكن فلانا فاسافر الخالف وسكن الخالف عليه مع أهل الخالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحنث وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى لأن الخالف لم يساكنه حقيقة فان قدم الخالف وعلم به ولم يحولهم عنهم احين علم فهو حائث اجاعا . حلف لا يساكنه فتر لا منزل وسكنافيه يوما أو يومين لا يحنث حتى يقيم معه في منزل خمسة عشر يوما فصاعدا قال نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ذكر في الجامع الكبير أن المساكنة لا تكون الا بالخالطة بالنفس والمتاع ولم يشترط الامتداد خمسة عشر يوما ذكره في (ل) وذكر أيضا أنه لو قال بالفارسية اكر بافلان باشم فكذا فهو فارسية الإقامة ويشترطه ما يشترط في الإقامة . حلف لا يسكن سكة كذا فسكن مسجد افها الفتوى على أنه لا يحنث لأنه ليس بسكون في السكة لأن الناس يمرون بينهما لو قال اكر ابن ماهدرب وبه باشم فكذا كفتد بشهر باشي كفت بشهرين نياشم اكر بشهر باشد لا تطلق لأنه لم تدخله في المين تأمله تعرفه

(نوع في عدم الفعل)

حلف ليكون في هذه الدار (١) والتخلف يكون فيها بالادخال والاخراج . في الفتاوى لو قال ان تركتني أدخل دارك فلم أشتراك حلفا فكذا فتر كه فدخل فلم يشتر على الفور حلفا ففيه اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والمختار أنه يحنث لأن المراد هو الفور عادة (م) حلف لا يدع فلانا يمر على هذه القنطرة فان كان لا يملك من المنع الا القول فقال له لا تفعل فقد خرج عن عيئه . عن نجم الدين النسفي وردت علينا مسئلة من نخبنا كرونيه بزيرخانه درامد مكر كسي كه من اورادست كيرم ودر اورم فكذا ودرست يكي گرفت ودر اورديك بار باز بعد يقظه كسي بي وى در آمد فكتب انه لا يحنث وكذا كتب مشايخهم وهو الصحيح اكر نوبه باين خانه درايده كذا كسي رادست كيرم اندر آرم فكذا فأدخل الخالف رجلا ثم دخل هو مرة أخرى يحنث ولو قال مكر كسي كه من اندر آرم ولم يقبل دست كيرم لا يحنث خرج من أفر يكذ ونحوها الى سمرقند

النظر لنفسه يسنده ويقوضه ويوصي به لمن يشاء فان مات عن غير وصية ولا اسناد ولا نفوس يرض منه يكون النظر لولده فان الواقف ولم يسند النظر الى أحد أو الى ولده فهل التفويض منه صحيح أولا (أجاب) لا يصح التفويض منه حال حياته بلا تفويض الواقف على سبيل العموم وان فوض عند موته صح (سئل) عن وقف وقفا شرعيا وجعل ولايته لنفسه ومن بعده لزيد ثم أراد أن يعزل زيدا ويجعل الولاية الى غيره فهل له ذلك مع عدم أن يشترط ذلك لنفسه في مدة الوقف (أجاب) نعم له أن يعزله عن ذلك ويجعل الولاية الى غيره ولو لم يشترط ذلك لنفسه في مدة الوقف (سئل) عن الوقف القديم المشهور الذي ضاع كتابه واشتبه على المتولى مصارفه كيف يصرفه على مستحقه (أجاب) ينظر الى المعهود من حاله في الزمن السابق في الاستمارات والمحاسبات الصادرة في زمن انتظار على الوقف قبله كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفون من أرباب الوظائف فيبني على ذلك (سئل) عن الناطر على الوقف اذا عزل نفسه هل يعزل أولا (أجاب) ان كان من جهة الواقف أو من جهة القاضي فلا بد

(١) قوله حلف ليكون في هذه الدار الخ كذا بالاصل وحزره اه محصيه

فشيعة رجل حتى خرج من درجها ورجع ثم استخبر عن الذهاب فقال أنه ذهب إلى سمرقند وحلف عليه وكان الذهاب قد رجع إلى أفرنيكو وهو فيها ولم يشعر به الحالف يجب أن يحث على قول من يجعل الذهاب كالتيان فإن كانت المقالة بالليل فقال المشيع هو الليلة بسمرقند وبقي المسئلة يحالها يحث بالاجاع . في الفتاوى حلف لا يقيم هذه البلدة أكثر من هذا اليوم وله فيها دار ومتاع وأهل ينبغي أن يبيع الدار والمتاع من أمين ثم يخرج هو مع امرأته قبل مضى اليوم فهذا هو الحيلة له (م) حلف لا يدخل دار فلان أو منزله وهما في السفر فهو على الغس طاط والحيلة

(فصل في الكلام والشم)

(ط) حلف لا يكلم فلانا فأما الحالف قوما والمحلف خلقه لا يحث بالتسليم الأولى ولا بالثانية هو المختار للفتوى (ن) حلف لا يكلم فلانا فقرر فلان الدار فقال كشي توبحنت ولو قال كبيت لا يحث هو المختار لوجود الخطأ وعدمه هنا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أن كانت عينه بالعربية وقد قرأ خارج الصلاة حث وان قرأ فيها لا هو المختار وان كانت بالفارسية لا يحث بهما مطلقا لان العجم لا يعدونه متكلمًا . لو قال ان لم تكلمني هذه الليلة فكذا فشتم أباهما فقالت بل أنت بر الزوج لانها كلمته . في الفتاوى حلف لا يكلم فلانا فنادى فلان رجلا آخر فقال الحالف لبيك يحث لانه كلمه حيث خاطب بالكاف فكذا لو قال بالفارسية لبي بغير كاف كما هو عرف العامة لان مراده الخطاب وان ترك الكاف لان معنى قوله لبي اجابة على ما عرف فقد أتى بما هو خطاب واجابة له دلالة . حلف لا يكلم فلانا وفلانا ان نوى أن يحث بكلام واحد منهما فكل واحد منهما يحث لانه نوى ما يحتمله كلامه وذلك باذخال الجزاء بين شرطين فيصير كأنه قال ان كلمت فلانا فكذا وفيه تغليظ على نفسه فيصدق وذكري في أيمان (ع) خلاف هذا والفتوى على هذا لما ذكرنا من الفقه وان نوى أن لا يحث حتى يكلمهما فهو على ما نوى لانه نوى حقيقة كلامه وان لم تكن له نية فكذلك لا يحث ما لم يكلمهما قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يجب أن يحث في هذا الوجه بكلام واحد منهما ولا ينوى لان العرف في هذا أن لا يراد الجمع فيعتبر كلامه والصحيح ما ذكرنا أنه لا يحث لان هذا متعارف أيضا (ن) قال ان كلمت فلانا أمس فهو بريء من الله تعالى وهو يعلم أنه كاذب قال هو كافر بالله تعالى قال أبو الليث وهكذا روى عن محمد بن مقاتل وروى عن أبي عبد الله البلخي أنه قال لا يكفرو به نأخذ وقد مرت هذه المسئلة (ع) قال كلام فلان وفلان على حرام فكل واحد منهما حث روى الحسن ذلك عن أبي حنيفة نصا وهذا موافق لقول الصغار في قوله لا أكلم فلانا وفلانا لان تحريم الحلال عين فصار هذا وذلك سواء والمختار للفتوى ما مر ونص أبي حنيفة محمول على ما اذا نوى ذلك (ع) قال هذا الرغيف على حرام فأكل لقمة منه حث وهذا مخالف لما ذكر في قوله لا آكل هذا الرغيف فتمت لا يحث الابا كل كلة والفتوى على ذلك (ط) قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلهم انسابا منهم حث وهذا مخالف لما ذكرنا . قال والله لا أكلم هذين الرجلين أو بالفارسية باسن دوتن سخن نكويم لا يحث بالاتفاق وهو المختار للفتوى

(نوع في الكذب والشم والكناية)

(ن) حلف لا يكذب فحرف رأسه بالكذب لا يحث لان الكذب بالكلام ولم يوجد . حلف

من عليهما بالعزل وقبله لا ينعزل وتصرفه صحيح كالوكيل (سئل) عن شخص غرس شجرة في المسجد هل تكون للمسجد أو للغارس (أجاب) نعم تكون للمسجد لا للغارس (سئل) عن الناظر على الوقف اذا بنى في الارض الموقوفة هل يكون له أم للوقف (أجاب) اذا بنى من مال الوقف فهو للوقف واذا بنى من مال نفسه لنفسه وأشهد بذلك يكون له واذا لم يشهد بذلك فهو للوقف (سئل) عن المستأجر اذا بنى في أرض الوقف باذن الناظر على أن يرجع في الاجرة هل يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفق في العمارة (أجاب) نعم يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفق في العمارة (سئل) عن وقف وقفاء وعليه ديون ولا مال له هل يصح الوقف أو لا يصح وهل يوفي من غلته الديون أو لا (أجاب) الوقف صحيح فان وقفه على نفسه وشرط أن يوفي دينه من غلته يصح الشرط ويوفي الدين من غلته وان لم يشرط يوفي من الفاضل عن كفايته بلاسرف وان وقفه على غيره وجعل الغلة له فهي لمن جعلها له خاصة (سئل) عن الناظر اذا أجاز الوقف مدة ثم عزل في أثناء المدة قبل قبض الاجرة

لا يقذف أو لا يشتم أحد افقذف أو شتم ميتا حنث لو جود الشرط . حلف لا يقذف فلانا
فقال له يا ابن الزانية ونحو ذلك المختار أنه يحنث لانه في العرف يعد قاذفا

(نوع في الضرب والتعذيب)

في الحاوي حلف ليضربن ابنته ونحوها عشرين سوطا لا يفق له أنه يكفر ولا يضرب إلا أن يقع
العجز بالموت ولكن يفق له بشمراخ على ما عرف . في الفتاوى لو قال ان لم أضربك اليوم
فأنت طالق فقالت هي ان مس عضولك عضوي فعبد هاجر فالحيلة له في ذلك أن يبيع عبدها من
أمين فيضربها الزوج ضربا خفيفا فيرى في عينه وتسقط عينها وقد قيل لا حاجة لان الزوج
إذا ذكر الضرب مطلقا فسبيله أن يضربها بالخشب ولا يلزم مهاجنته ويحتاج الى الحيلة إذا
قال ان لم أضربك بيدي (ك) حلف لا يؤذيها فقال لها اغسلي ثوبي عن النجس فأبت فقال زهره
ودلت بدرد يا بدشدن لا يحنث لان المراد ايجاشها واذاؤها من غير سب وهذا سب تستحق الايذاء
بمثله . ذكر في الاصول حلف ليضربنه مائة سوط فضر به مائة وخفف بر قالوا ويشترط أن
يكون مؤلما (ق) عن أبي بكر الاسكاف فيمن حلف لا يطلق امرأته فآلى منها وطلقت بالابلاء
عن الفقيه أبي جعفر أنه قال لا يحنث وبه نأخذ وعليه الفتوى لانه طلاق حكمي ولا يعرف طلاقا
في العرف ولو قذفها زوجها فلا عن و فرقه بينهما قال أبو بكر الاسكاف يحنث في عيب الطلاق
عندهما وعند أبي يوسف لا يحنث لان عنده هذه حرمة مؤبدة قال الفقيه يجوز أن يقال لا يحنث
بلا خلاف وبه نأخذ كالعين إذا أجل ثم فرق بينهما طلقت بالتفريق ولا يحنث

(فصل في الجماع والقربان صريحاً وكنياً وفعل الحرام منه ومنها وما يناسب ذلك)

(ن) حلف لا يقرب امرأة فاستلقى على قفاه فاته فقضت حاجتها منه الصحيح أنه يحنث ذكره
في الحدود وعليه الفتوى (ح) ان لم أجامعك مع هذه المقنعة فكذا ثم قال ان وطئت مع هذه
المقنعة فكذا يطؤها بغير مقنعة ولا يحنث مادامت المقنعة وهما حيان لانه اذا وطئها بدونها لم
يتحقق شرط الحنث في البين الثانية والوقت البين الاولى منسوخ (الحا) قال لها اكرتوبيا كسي
حرام كتي فانت طالق فابانتها فجامعها في العدة طلقت عندهما وعلى قياس قول أبي يوسف لا تطلق
وعليه الفتوى (ق) عيسى بن أبان عن محمد بن قال لامرأته ان لم تحبني الليلة حتى أغسل
فانت طالق فاته ولم يغسلها لا حنث عليه وكذا الوفا لعبدته ان لم تأتني حتى أضربك فانت حر
فاته فلم يضربه لا يحنث قال السيد الامام ناصر الدين رحمه الله تعالى وبه نأخذ (س) حلف
لا يقبل فلانا فقبل به أو رجله المختار أنه لو عقد المين بالمرسية ان عقد على تقبيل ملتح يحنث
وان عقد على تقبيل أمر دلا هو على الوجه خاصة وان عقد بالفارسية لا يحنث بهذا مطلقا لانه
لا يتقاهم الناس من التقبيل بالفارسية الا على الوجه (الحا) حلف بطلاق امرأته ان لم يذهب
بها الى منزله ليلة كذا وهي قد ذهبت الى بيت والدها في قرية أخرى فخرجت وذهبت الى منزله
قبل ان يجار الصبح المختار أنه لا يحنث (ق) لو قال ان فعلت الحرام بفلانة فامرأتى طالق
ينصرف الى الجماع دون الدواعي وما ذكره أبو يوسف رحمه الله تعالى قياس وهذا استحسان
وعليه الفتوى

من المستأجر فهل للتولي قبض
الاجرة من المستأجر أم للعزول
(أجاب) نعم للعزول قبض الاجرة
حيث وجبت بعقده (سئل) عن
قاضيين ببلدة أقام كل منهما ناطرا
على وقف في ولايته هل يجوز
الولايتان وهل لكل منهما أن
يتصرف بمفرده وهل لاحد القاضيين
أن يعزل من ولاء الآخر ان رأى
المصلحة في عزله (أجاب) يجوز
الولايتان ولكل منهما أن يتصرف
بفردة ولا أحد القاضيين أن يعزل
من ولاء الآخر ان رأى المصلحة في
عزله (سئل) اذا أقام الواقف
ناطرا على وقفه هل يملك القاضي
عزله (أجاب) نعم يملك القاضي
عزله ان كان خيرا للوقف (سئل)
عن وقف وقفنا بشروطه على وقف
قبل أن يثبت أو تربة هل يصح
الوقف (أجاب) نعم يصح الوقف
(سئل) عن المسلم اذا وقف داره
أو أرضه على قرابته وهم من أهل
الذمة ثم بعدهم على المساكين
هل يجوز الوقف أو لا (أجاب) نعم
يجوز الوقف (سئل) عن الذمي اذا
وقف وقفنا وجعل غلته للمفقرات المسلمين
هل يجوز الوقف أم لا (أجاب) نعم
يجوز الوقف وتصرف غلته على
فقراء المسلمين (سئل) عن الناطر
على الوقف اذا ادعى أنه مملكه

(فصل في قضاء الدين)

في الفتاوى لو قال ان لم أقض مالك غدا فكذا افغاب المحلوف عليه برآءة دفعه الى القاضي ولا يحسن ان تنصب القاضي نائباً عنه نظراً للعالم ولا حاجة الى نصب القاضي وكيلاً عنه هذا هو المختار دون ما ذكره الناطقي في الوقعات وفي فتاوى سمرقند والخصاف في أدب القاضي ان كان في موضع لا قاضي هناك يحسن قال الصدر الشهيد حسام الدين في الوقعات الصغيرة والاعتماد على هذا ويقتى به . في الفتاوى لو حلف بالفارسية (نافلان روزده درم راست كنى عن فلان جافى واكرنه كنى هرزنى كه بكنى تاده سال) فكذا افجاء الحالف بالدرهم فلم يجده ثمة فضى ذلك اليوم فتزوج امرأته لا تطلق والمختار ما ذكرنا أنه يدفع الى القاضي فيبرو عليه الفتوى (س) ولو قال ان لم آخذ منك غدا حقى فكذا افقال المطلوب ان أعطيت غدا فكذا فالحيلة في أن لا يحسن ان يمنع المطلوب حقه والطالب يأخذ منه جبراً ولا بأس بان يعلم الانسان هذه الحيلة ان لم يعلمها . في الفتاوى حلف المغضوب منه أن لا يقبض المغضوب من الغاصب فجاء به وقال سلت اليك فقال المغضوب منه لا أقبله لا يحسن لعدم شرطه وبر الراد لوجود الرد ألا ترى أنه لو حلف لا يؤدى زكاة ماله فتر على العاشر فأخذ منه الزكاة جاز عن زكاته ولا يحسن . في الحلو انى عن الجامع الاصغر ان خليت غريمى ما لم أقض حتى فكذا افكفل عنه رجلاً فخلاه يحسن وان هرب الغريم لا

(نوع من هذا الباب في الافعال)

في الفتاوى حلف بالفارسية (كى زن نيارم) اختلفوا فيه قال الشيخ أبو يعقوب هذا على العقد لانه هو المتعارف لاعلى الفعل وهو (أوردن) بنفسه حقيقة قال الصدر الشهيد والفتوى على ما ذكره أبو يعقوب . في الفتاوى حلف (كه مقامى نكنه دست عادت داد) يحسن (واكر مجاهرى كند) لا وهو الصحيح لانه ينفى اسم القمار عنه . في الفتاوى عن الشيخ أبى الحسن لو قال المرأة التى هى فى منزلى طالق ان فعلت كذا وليست امرأته فى منزله بل هى فى منزل أبيها وفى منزل الجار طلقت امرأته لانه يراد بهن فى ملكى وفى نكاحى قال الأنا يريداً الاحتياط لدفع الظلم فيأتى بأجنبية ويجبسها فى منزله وينويها بالحلف لينجو من ظلمه فاذا كان كذلك انصرفت نيته اليها ولا تطلق امرأته

(فصل في الكفارة)

لو أعطى مسكيناً واحداً عشرة أيام كل يوم طعام مسكين واحد كان أبو يوسف يقول مرة يجوز ومرة لا يجوز وكان يقول مسكين واحد لا يكون عشرة مساكين والصحيح أنه يجوز

(كتاب الحدود)

(ط) من تزوج بمجرمه ودخل بها يجب الحد عند أبى يوسف ومحمد رجهما الله تعالى قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ قال الصدر الشهيد حسام الدين رجه الله تعالى ونحن أيضاً نأخذ بهذا القول اتباعاً لقوله والولد غير ثابت بالنسب ولا يرث منه . في الفتاوى زنى بجارية أبيه أو أمه أو جده أو جدته وقال ظننت أنها تحلى لى وقالت علمت أنه حرام درى عنهم بلا خلاف لانه

وأندر الوقف هل اذا ثبت الوقف يخرج من يده ويصير بذلك خائناً ويولى عليه من يوثق به أولاً (أجاب) نعم اذا ثبت الوقف يصير خائناً بانكاره ويخرج من يده ويولى عليه من يوثق به (سئل) عن شخص ناظر على وقف ادعى أرضاً أنها جارية فى وقف فلان المشعول بنظره وطالب واضع اليد عليها برفع يده عنها فكلفه البيان فأقام شهوداً من مستحق الوقف شهدوا بحجربانها فى الوقف هل تقبل شهادتهم أولاً (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن متولى الوقف اذا أجره بشرط الخيار له ثلاثة أيام هل تصح هذه الاجارة بالشروط المذكورة وان شاء فسحقها فى المدة وهل له ذلك أولاً (أجاب) نعم تصح الاجارة بشرط الخيار وله الفسخ فى المدة ان شاء (سئل) عن الناظر اذا أبرأ المستأجر من شئ من الاجرة هل يصح ابرأؤه ويسرى على الوقف أولاً (أجاب) لا يسرى ابرأؤه على الوقف ويضمن (سئل) عن شخص وقف وقفاً فى مرض موته على أولاده ثم على جهات عنها بكتاب وقفه هل يصح وقفه أولاً (أجاب) نعم يصح الوقف ان خرج من ثلث ماله وان لم يخرج وأجازة الورثة فكذلك والابطال فيما زاد على

بظنه تمكنت الشبهة في تمكينها لكونه تبعاً لفعله وكذا في عكس هذا عندهما أما عند أبي حنيفة رضي الله عنه يجب الحد عليه ودرى عنه أن لا يفعل له ليس يتبع لتمكينها فلا تمكن الشبهة في فعله بظنها الموجب للشبهة في حقها

(في الاقرار بالزنا)

الاقرار الموجب للحد أربع مرات في أربع مجالس المقر لا القاضى هو الصحيح (ع) لو أقر عند القاضى في مقام واحد أربع مرات لا يحذ حتى يردّه ويقر أربع مرات مع الرد في كل مرة فان والى ذلك في مكان واحد بعد درده أربع مرات وان كان في ساعة واحدة فعليه الحد كذا رواه هشام عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان المجالس المختلفة أن يذهب المقر حتى يتوارى عن نظر القاضى ثم يرجع فيقرأ اقراراً مستقلاً . في الواقعات للناطقي أقر بالزنا وبشيء من الحدود في سكره لا يحذ بخلاف ما اذا أنشأ ان الانشاء غير محتمل والاقرار محتمل . في نوادر ابن رستم عن محمد اذا أقر في سكره أنه قد فحذ والاول هو المختار ولا يسأله متى زنت ويسأل ذلك من الشهود في الشرح والاصح أن يسأله في الاقرار أيضاً متى زنا فربما فعل في صغره واقراه عند غير القاضى ليس بشيء والمحبوب لا يحذ بالاقرار وبالشهادة والخصي يحذ والشروط التي يتعلق بها احصان الرحم ستة في أربع منها اجاع وهي البلوغ والحرية والاصابة بحكم نكاح صحيح والعقل واثان فيهما ما اختلفوا أحدهما أن يكون كل واحد منهما مماثل صاحبه وقت الاصابة والثاني الاسلام وكلاهما شرط عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى . اذا قال شهود الاحصان تزوج امرأة محررة ودخل بها اكتفى بقولهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا وأجمعوا أنهم لو اقر الزوج امرأه محررة وجامعها أو باضعها يكتفى به وبثبت الاحصان محمد يقول الدخول اسم مشترك رادبه الوطء والملافة فعلى القاضى أن يسألهم ليكون اقدامه على الامر على بصيرة وهما يقولان الدخول المضاف الى النساء بحرف الباء رادبه الجماع لقوله تعالى من نسائككم الا في دخانهم من (ط) لو كانت المرأة أمة ودخل بها زوجها ثم اعتقها المولى فسلم يدخل بها بعد العتق لا يكمل الاحصان بالاتفاق (ط) اذا شهد الشهود عليه بالزنا وهو منكرو ثم أقر بطلت الشهادة فيؤخذ بحكم الاقرار لانها تقبل على المنكر فاذا أقر فقد عدم شرط انقبول وقال محمد دام يقرأ أربع مرات لا تبطل الشهادة فاذا أقر أربع مرات بطلت الشهادة ويؤخذ بحكم الاقرار حتى لو رجع يصرح رجوعه وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى (ط) رجل زنى بامرأة وأفضاها ان كانت المرأة صغيرة لا يجمع مثلها فان كان الافضاء قضاء يستمسك معه البون لا حد عليه (١) لكنه يغرم وعليه ثلث الدية والعقر بالاجماع وان كان افضاء لا يستمسك معه البون فلا حد عليه وعليه دية كاملة بالاجماع . الذي اذا زنى بحرية مستأمنة يجب الحد على الذي بالاجماع . انكره اذا زنى بمطوعة لا يجب الحد على المكره بالاجماع . البالغ المحفل اذا زنى بصبية أو مجنونة يجب الحد على الرجل بالاجماع

(في الشرب والنسكر) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى انسكر الذي يوجب الحد هو ما لا يعرف به الارض من السماء والفر من انقباء والذ كرم من الانثى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الى حده أن لا يستطيع قراءة قل يا أيها الكافرون فقبل له في ذلك فقال أليس تحريم انخرزل من قبل رجل سكر فلم يستطع قراءة قل يا أيها الكافرون . في الفتاوى ولو جأؤا به

الثالث (سئل) عن الوقف في المرض اذا لم يخرج من الثالث وأجازه بعض الورثة دون بعض ما حكمه (أجاب) ينفذ في حصة المميز دون غيره فانه يبطل في حصته (سئل) عن استأجر داراً وقفاً في مدة معلومة فاستبدلت بطريق شرعي في أثناء المدة هل تفسخ الاجارة بذلك أولاً (أجاب) لا تفسخ الاجارة ويستمر المستأجر واضعاً يده على الدار المؤجرة الى نهاية مدته حيث لم يجر البيع (سئل) عن الواقف اذا شرط في وقفه أن لا يؤجر أكثر من سنة واحدة فاحتاج الوقف الى العمارة فحاشا راغب يستأجر مدة طويلة ويمر به باجرة يعجلها عن المدة هل للناظر أن يؤجره باذن الحاكم للقتضى المذكور أولاً (أجاب) نعم للناظر أن يؤجره باذن الحاكم للقتضى المذكور (سئل) عن وقف على جماعة أرادوا قسمته بينهم لكل منهم قطعة ينتفع بها في الزراعة وغيره فهل لهم ذلك (أجاب) لا يقسم الوقف بين مستحققيه لان حصتهم ليست في العين (سئل) عن رجل وقف وقفاً على أولاده الذكور والاناث ومن بعدهم على أولادهم ثم على جهة عينية بكتاب وقفه فبعد مدة وقف الموقوف على أولاده الذكور

(١) قوله لكنه يغرم كذا في الاصل ونفس فيه نحر يغرم من النسخ والوجه نكسه يعزر غر وكتبه

مصححه

دون الالبان وثبت كل من الوقفين
لدى حاكم وحكم بوجبه بعد
موت الواقف ولم يشترط لنفسه في
وقفه الادخال والاخراج والزيادة
والنقصان والتغير والتبديل فهل
له ذلك بدون شرط أولا والوقف
الاول هو الصحيح أم الثاني (أجاب)
ليس له فعل ذلك بدون الشرط
والوقف الاول هو الصحيح (سئل)
عن وقف وقف على أولاده الثلاث
وسماهم ثم من بعدهم على أولادهم
ثم على ذريتهم إلى آخرها فأت
اثنان من الأولاد عن غير واحد
ينتقل ما يخصهما في ربيع الوقف
لاخيهما أم للفقراء (أجاب)
لا ينتقل إلى أخيهما وإنما ينتقل
للفقراء (سئل) عن رجل وقف
وقفاً وشرط فيه السكني لزوجه
فلأنه بعد وفاته ما دامت عزى فأت
الواقف وتزوجت الزوجة وطلبت
السكني فهل لها السكني بالمكان
الموقوف أو ينقطع حقها بالتزوج
المذكور (أجاب) ينقطع حقها
من السكني بالتزوج المذكور
(سئل) عن وقف وقف على ولده
وقرأته فبعد مدة أنبت الولد أو

(١) قوله يقبل أي الشهادة عليه
بالشرب والسكر كما في فتاوى
فاضل خان كتبه صحيحه
(٢) قوله بين أبو يوسف الخ كذا في
الاصل وحرر المسئلة كتبه صحيحه
(٣) قوله وأما المهر الخ كذا في
الاصل وحرر العبارة فأنها لا تخلو من
نقص وتحرى كتبه صحيحه

من مكان بعيد تذهب الرأحة في مثل ذلك الوقت (١) يقبل بالاتفاق
(في القذف) في الفتاوى قذف امرأته ثم جحد فشهد عليه شاهدان بالقذف يلاعن عند
أبي حنيفة رجه الله تعالى لان الثابت بالبينه كالثابت بالاقرار . قالت لزوجهما يازاني فقال
الزوج زنت بأمك فان صدقته أمها يحد وان كذبت لا يحد لان في ثبوت زناه بها شك ولا لعان
لأنه لم يقذف امرأته وبانت منه في الوجهين لأنه أقرب بحرمة المصاهرة . لو قال لغيره اذهب
إلى فلان وقل له يازاني فلا حد على المرسل والرسول ان أدام على وجه الرسالة فكذلك وان
أطلقه حد (ط) لو قال لامرأته يازاني بغير الهاء يجب الحد على القاذف بالاجماع
(في التعزير) في الوقاعات للناس في لو قال يادوث أو يافاسق أو يامختب يعز من واحد
إلى تسعة وثلاثين والتقدير إلى الامام لأنه نسبه إلى معصية وألحق الشين به . لو قال يا بله أو
يانا كس فلا شيء عليه وكذا لو قال يا كلب يا خنزير يا جار عن الفقيه الهندواني في قوله
يا كلب أنه يعزر والصحيح ما مر . لو قال له يا مسخرة يا مخمكة يا مقامر لا يعزر قال الصدر
الشهير رجه الله تعالى الظاهر أنه يعزر . ولو قال يا من يعمل عمل قوم لوط يعزر عنده وعندهما
يحد بخلاف ما لو قال يا لوطي فإنه لا يجب شيء . ولو قال المستور الحال يا شارب الخمر يعزر (م)
عن محمد رجه الله تعالى رجل يشتم الناس ان كان له مروءة وعظ وان كان دون ذلك حبس وان
كان شتاما ضرب وحبس (ط) يعزر في ازار واحد فاذا عززه الامام فيما يجب عليه
التعزير فأت من ذلك لم يجب فيه شيء لان التعزير واجب اذا علم الامام أنه لا يزر جراً لابه
والواجب لا يتقيد بشرط السلامة مما لا يمكن الاحتراز عنه (٢) بين أبو يوسف بضرب الناس سوطاً
أو سوطين وعن أبي بكر الاسكاف في عبد أساء الأدب لا يعزره المولى ولكن يرفع إلى الحاكم حتى
يعزره قال الفقيه هذا خلاف قول أصحابنا أنهم قالوا المولى لا يقيم الحد على مملوكه وله أن يعزره
تعزير الإيجاز والحدوبه تأخذ

(فصل في استيفاء الحد وسقوطه)

ميت قذف وله ابن وابن بنت فلم يطالب الابن وطلب ابن الابن أو ابن البنت فله أن يأخذ
به في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى لان العار بالقذف ألحق بالكل فان لم يأخذ الأقرب كان لكل
واحد منهما أن يأخذ وكذا عند أبي يوسف رجه الله تعالى وقال زفر رجه الله تعالى لا يأخذ ابن
البنت بحد القذف والاول هو المختار (ط) وان كان المطالب بالحد قاتلاً لليت من يحرم
الميراث قتله فله أن يطالب لان الحد لا يجب بطريق الارث لان المطالبة بالحد انما تكون ادفع
العار وكل من يلحقه العار كان له أن يطالب باقامة الحد وان كان المقذوف حياً غائباً لم يكن
لاحد من هؤلاء أن يأخذ بالحد لان الغائب يرجع أو ينصب وكيله ليطالب وان مات هذا
الغائب قبل أن يرجع لم يحد أيضاً لان حد القذف لا يورث وان قضى لا يجوز عن الشيخ أبي
الحسن رجه الله تعالى زنى بامرأة فأخذ فقالت هي امرأتى ولها زوج معروف للعمال سقط أخذ
عنهما وعليها العدة (٣) وأما المهر باقراره

(فصل في الساحر والساحرة) الساحر ثلاثة ساحر يدعى انه خالق ما يفعل فهذا كافر
متى تاب وقال الله تعالى خالق كل شيء وتبرأ عما كان يقوله تقبل توبته ولا يقتل لأنه كافر أسلم
وان لم يتب يقتل وساحر بالامتحان والتجربة غير معتقد لذلك فهو ليس بكافر ولا يقتل وساحر

يسحر وهو جاحد لا يدري كيف يفعل ولا يقرب به فهذا الاستتباب ويقتل اذا أخذ وثبت ذلك منه كذا ذكر والصحيح أنه يستتاب وهو الاحوط . الساحرة تقتل يريد اذا كانت معتقدة لذلك كما ذكرنا لانها تصير مرتدة وانما تقتل وان كانت المرتدة لا تقتل للاثرو وهو ما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه كتب الى عماله أن يقتلوا الساحر والساحرة . وذكر في الملتقط الساحر الذي يقتل ليس هو المشعوذ الذي يلعب ولا صاحب الطلسم ولا الذي يعتقد الاسلام وانما هو الذي يعتقد ما يكفر به ثم يضرب الناس في أزواجهم وأبدانهم بسحره فيقتل لردته ودفع ضرره . وفي النصيري من ارتد فاذا أخذ تاب فاذا ارتد عاد اليه يقتل كذا أفتى أبو عبد الله الشلبي في نصرانيين كانا يبعدان به هذه الصفة . وفي الاجناس من قال لغيره أنت تلعب بالصبيان يجب التعزير وروى عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قبل غلاما بشهوة لعنه الله وان صاحبه بشهوة لم تقبل صلاته وان عاتقه بشهوة ضرب بسياط من نار وان فسقه أدخله الله النار والله سبحانه أعلم

(كتاب السرقة)

وهو يشتمل على فصول

(فصل في المسروق ونصابه) قالوا المعتبر عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل كما ذكرنا في الزكاة والاصح أن المعتبر عشرة دراهم من النقرة المضروبة خالصة حتى لو سرق عشرة مغشوشة والفضة غالبية لا يقطع في ظاهرها رواية وهو الاصح ويقطع في الجواهر كلها وما روى عن محمد رحمه الله تعالى خلاف جواب الاصل فلا يؤخذ به (س) سرق بقمة فيهما ماء تساوى عشرة لا يقطع لان هذا الاخذ غير موجب من وجه من حيث انه أخذ للماء ولوشرب الماء الذي في الاناء في الدار ثم أخرجه فارغا قطع لان الاناء صار أصلا . في الفتاوى أفرز زكاة ماله ليؤدي الى الفقراء فسرقها غنى أو فقير قطع لبقائه على ملكه هو المختار ولا نأخذ بما قاله شداد . سرق تمر يقطع في اليابس وفي الرطب لا وهو المختار في فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل وفي (ط) سرق طبل للغزاة يساوى عشرة لا يقطع هو المختار لانه كما يصلح للغزاة يصلح لغيرها فمكنت الشبهة (م) رجل ادعى على رجل سرقة كان على المدعى البينة وعلى السارق البينة (ع) سئل محمد بن مقاتل عن اصر معروف بالسرقة وجدته رجل وهو ذاهب في حاجة وليس هو متعرضا للسرقة في تلك الساعة هل له أن يقتله أو يأتي به الامام قال له ان يأخذه ويأتي به الامام ليحبسه حتى يتوب وليس يسعه أن يقتله . وسئل شداد عن رجل استقبله اللص هل يحل له أن يقتله قال لا يسعه أن يقتله في بادون العشرة وذكر عن غيره أنه يجوز وبه نأخذ

(فصل في الحرز) دخل حانوت رجل باذنه فسرق متاعه ورب المتاع يحفظ لا يقطع لان الحرز هو الحانوت وقد أذن له بالدخول فيه وكذا لو دخل الحمام وسرق متاع رجل وهو يحفظه لان الحمام حرز في الجملة فلا يصير محرزا بالمالك وقد ثبت الاذن بالدخول في الحمام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى سرق من حمام ان كان جالس عليه فسلبه من تحته يقطع وقال محمد لا يقطع وعليه الفتوى . في الفتاوى نقب رجل حائطاً فدخله سارق لا يقطع ولا يضمن الناقب هو المختار لانه مسبب والسارق مباشر فصار كما لو وقع باب القفص فطار ما فيه . في الفتاوى المسافر اذا جمع متاعه وبان عليه فسرق منه قطع قيل بان هذه اشارة الى أنه انما يكون

القرابة الاستحقاق بالوقف وقضى له به هل يستحقه من حين القضاء أو من حين الوقف عليه (أجاب) يستحقه من حين الوقف عليه (سئل) عن وقف وقفافي مرض موته فأجاز بعض الورثة لعدم المخلف عن الميت من المال وبعض الورثة قاصر فوات القاصر وآلت حصته الى الورثة المجيزين هل يكفي بالاجازة المذكورة أو لا بد من اجازة في الحصة المنتقلة اليهم بالارث الشرعي عن القاصر المذكور (أجاب) لا بد من اجازة في الحصة المذكورة لحدوث الملك فيها (سئل) عن الموقوف عليه اذا تصادق مع الواقف في وقف دار أو أرض وعليه ديون تحيط بعماله هل ينفذ الوقف أولا (أجاب) لا ينفذ الوقف ويبيع في الدين ويبطل الوقف (سئل) عن شخص عليه ديون كثيرة وله عقارات وقفها قبل موته ولا مال له سواها فهل للحاكم بيعها أولا (أجاب) حيث كانت الديون مستغرقة ثمن العقارات وطلب الغرماء بيعها في ديونهم فالحاكم يبيعها وفاء الديون من ثمنها فان لم يف فبالخصص بينهم (سئل) عن استأجر دارا وقفا من مؤجر شرعي مدة معلومة باجرة معلومة باجرة المثل ثم ان المستأجر تعدى على بناء

محزرا في حال نومه اذا كان تحت جنبه وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه الصحيح أنه لا يلزمه القطع بكل حال لأن المعتبر برأصل الاحراز المعتاد . في الجامع وفي مواضع لو سرق ثوب فاشقه في الدار نصفين ثم أخرجه قطع . روى عن أبي يوسف أنه لا يقطع وهذا اذا لم تنقص قيمته عن عشرة بسبب القطع فان نقصت لا يقطع بالاجماع وأجمعوا على أن السارق اذا سرق من السارق بعد قطع يد السارق الاول لا يقطع بخصومة السارق الاول لأن عصمة المحل قد اختلفت بقطع يد السارق الاول (س) قال أناس سارق هذا الثوب قاله بالرفع من غير تنوين وبكسر الباء يقطع ولورفع القاف ونونها ونصب الباء لا يقطع والفرق أن لفظه الاول يدل على السرقة الماضية مثال الاول أنا قاتل زيد أي قتلته وفي الثاني أنا قاتل زيد أي أقتله (ط) لو سرق من بيت زوجة ابنه أو زوج ابنته أو من بيت زوجة أبيه أو بيت زوج أمه ان كان يجمعهم منزلا واحدا لم يقطع في آخر سرقة الحاوي . في الفتاوى رفعت سرقة بجوزجان الى قاضي بلخ وقد تغلب على جوزجان خارجي لم يكن لقاضي بلخ أن يقيم عليه القطع لأن السرقة لم توجد في ولايته فعلى هذا لو سرق بخوارزم لم يكن لقاضي بخاري أن يقيم عليه القطع وقس على هذا والمعتبر أن تكون السرقة في ولايته . في الجامع السارق أخذ المتاع ولم يخرج من الدار لم يقطع فان هلك في يده في الدار هل ضمن الصحيح أنه ضمن لانه وجد النقل فكان غاصبا (س) ادعى رجل على آخر سرقة وقدمه الى السلطان يطلب منه أن يضربه ليقرضه مرة أو مرتين وأعيد الى السجن فخاف المحبوس التعذيب فصعد خفا وسقط ومات ولحقه من هذا الحبس غرامة وظهرت السرقة في يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أيهم وبالغرامة التي أذى الى السلطان لأن الكل حصل بتسبيبه وهو متعدي فيه . سارق وجب عليه القطع فرفع الى الخا كم فلم يقطع أثم لأن القطع حق الله تعالى فيأثم بتركه . في الفتاوى عشرة نسوة قطعن الطريق وقتلن وأخذن المال قتلن ويضمن المال أما القتل لالانهن محاربات لأن المرأة اذا حاربت وأسرت لا تقتل وانما يقتلن ههنا لقتلن وأما الضمان فلا خذهن (ط) لو سرق حديدا أو نحاسا أو صفرا أو ما أشبه ذلك فجعله أو أوفى بنظر ان كان بعد الصناعة يباع وزنا فعلى الاختلاف وان كان يباع عددا يكون للسارق بالاجماع ويقطع المعين والمباشر في ظاهر الرواية لأن هذا جزء الحراب وهما سواء وكذا في استحقاق الغنمة لأن استحقاقها جزء الجهاد وهما فيه سواء لأن الجهاد ليس يقتصر على القتال أو القتل فيتحقق من المعين كما يتحقق من المباشر والقتل قصاص لا يجب على المعين وليس هو كالمباشر لأن القصاص جزء مباشرة القتل ولم يباشره . وفي الجنائيات من أملاء أبي يوسف يقطع المباشر دون المعين وان سل سيفه اذا لم يجرح والصحيح جواب ظاهر الرواية والله سبحانه أعلم

(كتاب السير)

وفيه ألفاظ الكفر

من الفتاوى الرباط الذي جاءت بفضله الا ناره هو الموضع الذي لا يكون وراءه اسلام هو المختار من الآثار الواردة فيه ما روى عن سلمان رضي الله تعالى عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من رباط يوما وليلة في سبيل الله كان له كعدل صيام شهر وقيامه لا يفطر

الدار وهدمه وعمر غيره بحسب ما أراد فهل يلزمه هدم بيانه واعادة العين الموقوفة كما كانت عليه أولا (أجاب) ان كان ما عمره فيه نفع لجهة الوقف من كثرة الربيع يبقى باجرته وهو لجهة الوقف ولا رجوع له بما أنفقته وان لم يكن فيه نفع مطلقا يلزمه هدمه واعادة الوقف الى ما كان عليه (سئل) عن وقف ملك غيره على جهات عينها بدون علمه هل يصح الوقف أولا (أجاب) يتوقف على اجازته ان أجازته نفذ وان رده بطل

(كتاب البيع)

(سئل) عن مسلم اشترى من ذمي نخرا وشربه هل يلزمه ثمنه أولا (أجاب) لا يلزمه ثمنه (سئل) عن رجل باع عبدا أو جارية وألبسه ثوبا للعرض هل يدخل في البيع أم لا (أجاب) لا يدخل في البيع (سئل) عن شخص له على آخر دين فجعله سماء على قمح الى أجل معلوم بوفيه له في محل معلوم هل يصح السلم أولا (أجاب) لا يصح السلم المذكور (سئل) عن رجل اشترى دابة فوجد بها عيبا فأراد الرد على البائع فوجد عيبا فافسح البيع بحضرة جماعة وأودعها عند آخر حتى يحضر البائع فانت فحضر البائع بعد ذلك فهل

يصح الفسخ المذكور ويرجع عليه بالثمن أولاً (أجاب) لا يصح الفسخ بغية البائع ولا رجوع له عليه بالثمن (سئل) عن باع أرضاً أو داراً فبعد مدة ادعى أنها وقفه أو وقف عليه وله بينة بذلك هل تسمع ويقضى بالوقف أولاً (أجاب) تسمع بينته بالوقف وإذا ثبت يقضى به ويبطل البيع (سئل) عن اشترى جارية يظن أنها مسلمة فظهر أنها يهودية هل له أن يرد أولاً (أجاب) نعم له الرد (سئل) عن بيع الحشيش هل يجوز أولاً (أجاب) لا يجوز بيعه (سئل) عن أكل الحشيش هل يحرم وما يجب على أكله (أجاب) نعم يحرم ويعزراً بأكله (سئل) عن رجل اشترى عبداً فبعد مدة ادعى المشتري على بانيه أنه أعتق العبد وأقام بذلك بينة فهل تقبل ويحكم بعتق العبد ويرجع بالثمن أولاً (أجاب) نعم تقبل البينة بذلك وإذا ثبت حكم بالعتق ويرجع بالثمن على بانيه (سئل) عن رجل اشترى من آخر شيئاً معتمداً في ذلك

(١) قوله في حين يقضى كذا في الأصل ولعله محرف وصوابه حتى يقضى الخ فخر الرواية كتبه

(٢) قوله فإذا باع ما لا يملكه الخ هكذا في الأصل وانظر أين جواب الشرط ويظهر أن في عبارة تحريف ونقصاً فتحرر كتبه

ولا ينتقل من صلاته إلحاحته ومن توفي في سبيل الله أجرى الله له أجره (١) في حين يقضى بين أهل الجنة والنار . في الشرح كل سفر لا يؤمن فيه الهلاك لا يحل له إلا بالاذن من والده لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قدم بر الوالدين على الجهاد حيث قال أفضل الأعمال الصلاة لمواقينهم بر الوالدين ثم الجهاد في سبيل الله تعالى . في الفتاوى صلحاء خرجوا إلى الغز ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون ومعهم من أمير فإن أمكن للصالحاء الانفراد في الذهاب آمنين فعلاؤ ذلك وإن لم يكنهم الخروج الامعهم يخرجوا معهم وعلى المفسدين الوزير ولهم الاج ولا يترك الحق لمجاورة الباطل . أهل البغي إذا قاتلوا أهل العدل فعلى كل من هو من أهل العدل أن يقاوم البغاة حتى تنفي إلى أمر الله كما في الآية وأما الحديث الذي روي في هذا أن القاتل والمقتول في النار فعمول على ما إذا كانا باغيين يقتتلان لأجل الدنيا والمالك (ذ) الرهايين وأهل الصوامع إذا طبقوا الإيوان على أنفسهم ولم يخاطبوا الناس لا يقتلون بالاجماع

(فيما يذكره لعسكر المسلمين أو يجوز) جند نزولوا قرية قتل رجل منهم منزل رجل وصاحب كاره أن كانوا في غزو فلا بأس به . لا يجبر الأمير أحد رجلين بينهما فارس أو فرسان وأراد أحدهما المهاياة وأبي الآخر أن يوثب بالركوب للقتال بالاجماع وكذا بالركوب لغير القتال عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يستحق كل واحد منهما حصة فارس لعدم قدرته على القتال فارس وقال محمد رحمه الله تعالى يجبران على أن يتهايا على الركوب لغير الحرب . في وقف الواقعات لو كتب الخليفة إلى أمير المصرا أن اقدولينا فلا نجاز لا لاول أن يصلي بهم إذا وصل إليه الكتاب

(في بيع الحرب) (س) باع الحربى ابنه أو ابنته من مسلم مستأمن بطوع قال أ كثر مشايخنا بأن البيع باطل وذكرنا كثر حتى أنهم ان كانوا لا يرون جواز البيع بطل وان كانوا يرون جوازه جاز لانهم يبيعون بطريق القهر والغلبة فيملك بالقهر والمختار هو الاول لما مر انه ان ملكه بالقهر عتق (٢) فإذا باع ما لا يملكه لكن رؤيتهم جواز البيع يظهر في أمر آخر بينته وإذا بطل البيع وأخرجته المشتري إلى دار الاسلام تكلموا في عتقه وفي ملكه والصحيح أن الحربى البائع إذا كان يرى جوازه هذا البيع يملك المشتري مطلقاً وحل له وطوؤها وكل تصرف لانه أخذه قهر المبيع البائع قهر فملكه بالقهر وان كان البائع يرى جوازه ان اشتراه المسلم وأخرجه قهر فكذا ذلك لانه ابتداء بالقهر على الحربى في دار الحرب فيملكه وان أخرجه وهو طائع لم يملكه لانه لم يوجد منه القهر عليه في دار الحرب . وفي الحاوى في باب صلح الملوكة والموادعة مسألة تدل على أنه يجوز إذا رأى البائع جوازه قيل هو المختار . في الفتاوى وكثير من المواضع أقر أهل بلدة بالاسلام وهم يأتون بشعائره ويعبدون الاوثان فسباهم المسلمون بالقهر فان كانوا مقرين بعبودية للملكهم ملكوا جميعاً وجاز البيع والشراء عليهم لانهم أقروا بملكهم وان لم يقرؤا بها جاز شراء النساء والصغار وبيعهم لانهم مردون بعبادة الاوثان بعد الاقرار بالاسلام . إذا قيل ننصر انى ان محمد ارسول الله صلى الله عليه وسلم بحق قال نعم انه لا يصير مسلماً وهو الصحيح لانه يمكنه أن يقول فيقول لهم رسول الحق إلى العرب لا إلى بنى اسرائيل . اذا نذت الدابة اليهم فآخذوها لم يملكوها بالاجماع والعبد الا بقر اليهم لا يملكونه بالاجماع قبل الاخذ وبعد الاخذ (ن) متغلب في بلاد التركة قهرهم ثم اسلموا ان قهرهم واستد لهم على وجه السخرية واستسلمهم في أمور لا على وجه الاستعباد فهم أحرار لانه لم يملكهم وان استرقهم واستعبدهم فهم عبيد لانه يملكهم (ن) عبيد أهل الذمة لا يؤخذون بالكسبيات هو المختار لان علامتهم

القلنسوة والزمار والكسيتج علامة المجوس يشدونه على الاوساط (ن) الاسير المسلم اذا قالوا له حين ارادوا قتله مذل الحق بكبره ان يدع عنقه الا اذا ظن انه ان لم يفعل قتلوه اسوأ قتلة فحينئذ لا يكبره ان يد . وفي الملتقط قالوا في الواحد والاثني والثلاثة من المسلمين اذا وقعوا في أيدي العدو فقاتلوا حتى قتلوا كان ذلك أحب الينا كما فعل عاصم بن ثابت رضي الله تعالى عنه . الكافر اذا أذن في وقت الصلاة صار مسلماً وان أذن في غير وقتها لا يحكم باسلامه لانه يحتمل السخرية هو المختار في هذا الباب (الخا) توبة اليأس المختار أنهم مقبولة والمكروه على الاسلام مسلم . الرافضي اذا كان يسب الشيخين ويلعنهما كافر وان كان يفضل علياً على أبي بكر رضي الله تعالى عنه لا يكون كافراً لكنه مبتدع وفي (م) سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن مذهب أهل السنة والجماعة قال من فضل أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وأحب عثمان وعلياً رضي الله تعالى عنهما والمعتزلي مبتدع الا اذا أراد باليد الجارحة حينئذ يكفر (نوع ثبت به الكفر والردة) (ن) لو قال طالب الدين (أكرهى خدای جهانست أو خدای ان جهانست بستانم) كفرو يضرب عنقه ان لم يرجع . قيل له في خصومة (حكم خدای حين است) فقال (حكم دانم) يكفر كذا الوقال (خدای حامی را و خامی من انساید) لو قال (كافری أو كبری به ازین كار) وهو يريد تنقيح الفعل فأشده من الكفر هو المختار (هرو من آر كل ده حون تو كتم) ان أراد التحليق يكفر وان أراد به ضعفه لا . ولو قال لمؤذن أذن كذبت كفر (أكر فلان بیغام برودی) یعنی رسول (خدای بودی نكروندی) يكفر واذ الوقال ان أمرني الله تعالى بأمر لا أفعل أولاً أو من به . أو قال لو كانت القبلة من هذه الناحية لم أصل إليها أو قال لو أمرني الله تعالى بعشر صلوات كل يوم وليلة فأنى لا أفعل يكفر في هذه الوجوه ولا ينظر الى استحالتها وقوعا . قيل له في غضبه ألا تخشى الله فقال لا كفرو بانته منه امرأته . لو قال امرأتی أحب الي من الله يستتاب ويحدد النكاح وكذا كل شيء من خلق الله تعالى في هذا كالمراة . أراد أن يسلم عند رجل فقال كن حتى تذهب الى فلان فتسلم عنده قال الفقيه أبو جعفر لا يكفر وبه نأخذ . لو غنى حل الزنا والكفر والظلم والقتل بغير حق كفر ولو غنى الجحرا . من أذن امرأته أو امرها أن تكفر لتبين من زوجها فهو كافر لانه وضابكفرها وكذا روى عن ابن المبارك قال مشايخنا الرضا بكفر العدو مع استقباح نفس الكفر لا يكون كفر القول تعالى واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا وانما الرضا بالكفر مع استحسان الكفر كفر . امرأه ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الاسلام وتضرب خمسة وسبعين وليس لها أن تتزوج الا زوجها الاول وبه أخذ الفقهاء . لو قال ان كان الله يعلم أنى عملت كذا فالله غير عالم وقد عمل وهو كاذب في انكاره قيل يكفر والمختار أنه لا يكفر . استحلال جماع المنكوح في الحيض كفر . أجمعوا أنه لا يحل الجماع في الفرج حالة الحيض عن أبي بكر العياضی قال لا خير (بیایا تعلم روم ای تعلم شنیدن) أو يجلس علم فقال لا خير (من علم حد دانم) يكفر المحب لانه استخف بالعلم . ولو قال خدای مخلوق يكفر . قالوا فممن تزوج في السر وقال (خدای و رسول را كودنهادم) يكفر لانه اعتقد أن الرسول يعلم الغيب . من قال سلطان ظالم انه عادل كفر والمختار أنه لا يكفر لانه يعدل في شيء ما . لو قال في مرضه ان شئت توفي مسلماً وان شئت كافراً كفر وكذا الوقال أخذت مالي وولدي فماذا بقي وماذا تفعل ونحو ذلك قال الامام عبيد الكريم في هذا وأشباهه يكفر لان مثل هذه الكلمات لا تقال من غير

على قوله انه بالنسبة للفلاقي وان فلانا أعطي فيه كذا فاشترى بذلك فظهر أنه لا يساوي ذلك وان فلانا لم يعطه ذلك فهل له الفسخ أولاً (أجاب) حيث ان البائع غره واشترى بما ذكره له معتمد في ذلك على صحة قوله فظهر له خلاف ما قاله وهو لا يساوي ذلك له الفسخ وان كان ما ذكره هو القيمة ليس له الرد (سئل) عن اشترى من آخر ديناراً ذهباً ببلغ معلوم هل يصح البيع أولاً (أجاب) نعم يصح البيع حيث قبض المشتري الدينار (سئل) عن أسلم آخر ديناراً في قمح أو غيره واستوفى منه شروط السلم وطالبه به بعد حلول الاجل فادعى انه لم يقبض رأس المال وأنه أقر كاذباً هل يقبل منه دعوى الكذب في الاقرار ويحلف رب السلم أولاً (أجاب) نعم يحلف رب السلم بطلبه أنه لم يكن كاذباً في اقراره (سئل) عن بناء مشترك بين اثنين باع أحدهما حصته لاجنبي هل يجوز البيع أم لا (أجاب) لا يجوز البيع من الاجنبي ومن الشريك يجوز (سئل) عن باع شيئاً بثمن ثم باعه بعد ذلك بثمن أزيد منه هل يصح البيع الثاني أم لا (أجاب) نعم يصح وينفسخ الاول (سئل) عن البائع اذا ادعى البيع مكرها وادعى المشتري

البيع طوعا فالقول لمن وان أقاما
بينه تقدم بينه الطوع أم الكره
(أجاب) القول للمشتري وتقدم
بينه البائع في الكره (سئل) عن
دلال دفع له آخر عبد البيعة فأخذه
منه وتركه عند شخص آخر يريد
شراؤه فهرب هل يلزم الدلال أم
الآخر (أجاب) لا يلزم الدلال شيء
لسيده وأما الآخر فكذلك حيث لم
يعين له الثمن ولم يقرط فان عينه
الثنى يلزم قيمته (سئل) عن
شخص اشترى جارية من آخر فبعد
اعترافها له بالرق ظهر أنها حرة وغاب
البائع فهل للمشتري الرجوع بالثمن
على الجارية أم لا (أجاب) ان
غرته في الشراء بان قالت له اشترى
فأما مرقوقه الرجوع عليها بالثمن
ان كان البائع غائبا غيبة منقطعة
ولا يعرف مكانه وهي ترجع عليه
بذلك اذا أدته (سئل) عن
البائع والمشتري اذا اختلفا في
مقدار الثمن فادعى البائع أكثر مما
أقر به المشتري ولكل منهما بينة
فتقدم بينة البائع أم بينة المشتري
(أجاب) تقدم بينة البائع (سئل)
عن الذي اذا اشترى عبدا مسلما
أو جارية مسلمة هل يصح شراؤه
ويبقى في ملكه أم لا (أجاب) نعم

(١) قوله والعلى كذا في الاصل
و عرضت هذه البقرة كتبه
مختصة

(٢) لعل هنا سقط من النسخ
و"سقط نطق فقال أو نحوه فعبر
كتبه صححه

قصد في (ي) قال لمن رأى في نعمة أو بلية (فراست كرمه خدای) فهذا كفر ولو قال
(هركه علم من أموز دستانتها وجيلها می آموزد) وأراد به الاستخفاف والازدراء بالشريعة
يكفر . أعاد الاذان على وجه تقبيل الصوت والسخرية بكفر وكذا لو قال (خوش
کارست بی عاری) لو قال (ما بقيامت ومحشر چه کارست) بكفر . لو قال (لله ان أوردی
مرا که کافر حوسم شله) بكفر . ولو كانت له على آخر عشرة دراهم وطالبه بها فظله فقال أستوفي
منك يوم القيامة فقال المطلوب (ده درم دیگر بده تا بقیامت بتوبازدهم) بكفر . قال لامرأته
يا كافرة يا يهودية فقالت (همنینم اواز داد همنینم چه میکنی) كفرت . من عادی عالما لكونه
عالما بالشريعة لا لمعنى وقع بكفر . لو قال لدايته (ای کافر خداوند) كفر لانه أقر على نفسه
بمخلاف ما لو قال لولده كافر بحجة لاحتمال انه أراد أمه لان نفسه . لو قرأ آية من القرآن بمنزلة يكفر
أو شد الزنار أو اتخذ (١) العلى إذا أوهز لا على وجه تقبيل فعلهم بكفر الا اذا فعل خديعة في
الحرب سئل محمد رجه الله تعالى في امرأة خاصمت الزوج في وطء الجارية فقال تعلين
الغيب فقالت نعم فكتب أنها بانات منه . قيل له (كافرو زنت حرام شد قال شده كبر) وكذا لو قيل
له (كافر شدی) حين فعل ذلك فقال (دل راست باید) . وفي الملتقط لبس السواد في زماننا ولبس
السراجم وتعليق البائرة وهي اللوح الصغير الذي يشد على الوسط من أي شيء كان علامة التمييز
فشيء من ذلك لا يوجب الكفر لان ذلك أمارعة وعلامة ملكية ولا يتعلق الدين بشيء منه كاصناف
القلانس لاصناف الناس فانها لا تتعلق بالملء وعن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى فيمن لاموه
على فساده (٢) (بعد از آن همه کارها مغایر بر سر نهیم) بكفر . قالت لزوجها (كافر بودند
از ما و تو بودن) قيل كفرت . نظر الى فتوى فقال (چند بار نامه فتوی آوردی) ان أراد
الاستخفاف بالشريعة يكفر . قالت (لغت برشوی دانشمند باد) كفرت (ق) اذا قال
(باز خدای من) كفر وقال أبو نصر الدبوسي لا يكفر ويأثم وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى
(ق) لو تنازعا فقال أحدهما (زبان بنه با سمان برو با خدای جنگ کن) قال أبو بكر العياضی
وغيره لا يكون كفرا وعليه الفتوى (ق) القائل بخلق القرآن كافر عند الأكثر . في الفتاوى
الوجلس في مجلس الشرب على مكان مرتفع وذکر يستهزئ بالمدكر فضحكوا كفرو وكفروا
وفي (الحا) جلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يضربونه بالسائد
وهم يضحكون يكفرون وكذا المجرد الاستهزاء بدون أن يجلس على مكان مرتفع . لو نادى
(مسلمانم) فقال (لغت بر تو و مسلمانى) كفر وكذا لو قال (بر مسلمانى تو) قال صاحب جامع
انفتاوى الاظهر عندي أنه لا يكفر قال فاسق لمصلحين (بیانیت یا مسلمانى بینت) يشير الى مجلس
انفسق بكفر . قال (أكریغامبران وفرشتگان كواهی فلان راسیم نیست استوار بلازم)
كفر لو قال (فعل كافران همانست وفعل دانشمندان همان) قيل يكفر (ابن ظلم دا بار خدا یا
میسند) يكفر ان اعتقد ان الله تعالى يرضى بظله قال (تو يك چند نمازی بكن تا حلاوت بی
نمازی بینى) يكفر اذا أراد به الاستهزاء . ولو قال (چندس كاهنما كفت چه بر سر آوردیم) أو
خاطب انسانا كفر قل هو الله رادوست داری كفر تفشله بخور قال الله تعالى فتفشلوا وقال سبي
بهان مرده اندر نه) أو قال (انهيكم سر بيني يك كن) يكفر بهذه الاشياء ان أراد بها استهزاء
في الاجناس قال غيرهم والشازعات نزعاً أو ترعاً بكفر وكذلك كل كلمة هي استهزاء بالقرآن أو
بالشريعة (باری مرا از نماز و روزه اسباب گرفت) كفر الا اذا أراد به ملالة طبعه . قيل لظالم

تراحق همسايه غي بايد قال في قيل حق خدای غي بايد لا) کفر قيل انك تصبح وتوفي الله تعالى خلقه كل يوم فقال (خوش آرمي) يكفر لوقال (هر كه مي نخورد وى مسلمان نسبت) يكفر مر على سكة النصارى فرأى المعازف فقال (ماره رسومي بايد برميان بستن وما ایشان در زده ودينار خوش خورده) وأولئك القوم نصارى كفر . معلم غضب وقال ان اليهود خير من المسلمين حيث يقضون حقوق معلی صبيانهم يكفر ويحبط عمله . قيل لفاسق (لا تؤذ أملك) فقال (وى أزم من كافر ترست) يكفر قيل لرجل (بارى باز ن بس نيامدى) فقال (خدای باز ن بس نيامد من چگونه بس آيم) يكفر امرأه نظرت الى يهودى وقالت (نفر جهودى كاشكى من جهودى بودم تا اورا نخواستى) تكفر . امرأه جاءت من مجلس علم فقال الزوج (ان كنت است آمدى) يكفر . قيل أول من نسج آدم فقال (فاسق بس يا همه جولاها بهمكار بوديم) كفر بالله للاستخفاف قيل لرجل (اينچنين مكن اى كافر بدى) فقال (من با كافر عيرم) كفر بالله للرضا بالكفر . قالت (زنار برميان بندم و اين شوى را نخواهم) قيل كفرت والاظهر انهما لا تكفر لان المراد تباعد نكاحه . لوقال ان كان غدا كذا والا لكفر يكفر . أراد القاضي أن يحلف المدعى عليه فقال المدعى حلفه بالطلاق قيل يكفر والمختار أنه لا يكفر قيل بين يدي رجل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب القرع فقال رجل لكنى لا أحبه يهدد بالسيف حتى يتوب ولا يكفر كذا عن أبي يوسف والمختار ما ذكرنا في (س) أنه ان قال ذلك على ارادة أنه أحبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا لا أحبه مخالفة له يكفر لانه استخف به . اذا قال المجوسى لرجل اعرض على الاسلام فقال لا أدري أى الاسلام فاذهب الى فلان حتى يعرض عليك يكفر لانه أقر أنه ليس بمسلم . لا يشك أن اللفظ الشنيع والشبه بالشنيع بسان اللسان عنه لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت وعن أصحابنا جميعاً كل من يكفر بلسانه طائعا وقلبه على الايمان فانه كافر بالله لا ينفعه ما فى قلبه ولا يكون مؤمناً عند الله تعالى وروى الطحاوى عن أبي حنيفة وعن أصحابنا أنه لا يخرج الرجل عن الايمان الاجود ما أدخله ثم يتيقن بأنه ردة يحكم بها وما يشك في أنه ردة لا تثبت الردة به لان الاسلام الثابت لا يزول بالشك مع أن الاسلام يعلو وأورد في الملتقط ينبغى للعالم اذا رفع اليه شئ من هذا الباب أن لا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع أنه يقضى باسلام المكره تحت ظلال السيوف وهذه البلية الواقعة في زماننا باستيلاء الكفار على بعض ديارنا لابد من معرفة حكمها والحق في ذلك أن ما فى أيديهم من بلاد المسلمين فهو دار الاسلام بلا شك لانها غير متاخمة متصلة ببلادهم ولا تنهم لم يظهر وافها أحكامهم بل القضاة والحكام مسلمون باحكام الملة كيف وهم يرجعون الى علماء هذه الملة ويتحاكمون اليهم ومن وافقهم من المسلمين فهو فاسق لا مرتد ولا كافر وتسميتهم كافرين من أكبر الكبار لانها تنفير عن الاسلام وتقليل لسواده واغراء على الكفر وأما الملوك الذين يطيعونهم عن ضرورة فهم على صحة الاسلام والحمد لله وان كانت طاعتهم لا من ضرورة فكذلك لكنهم فساق فكل بلد فيه وال مسلم من جهتهم تجوز فيه اقامة الجمعة والاعباد وله أخذ الخراج وتقليد القضاة وتزويج النياحى وطاعته لهم نوع موادة أو مخادعة وأما البلاد التى عليها ولاية الكفار من بلاد المسلمين فانه يجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ونصب القاضى بتراضى المسلمين ويجب على المسلمين أن ينتمسوا منهم واليا مسلما والمعدوم من حانهم أنهم هم لا يضايقون بذلك وعسى الله أن يأتى بالفتح أو أمر من عنده

يصح شرائه ولا يبق في ملكه ويجبره الحاكم على بيعه (سئل) عن البيع بالتعاطى من غير ذكر الايجاب والقبول في الخسيس والنفيس هل يصح في الخسيس والنفيس أم في الخسيس فقط (أجاب) نعم يصح في الخسيس والنفيس (سئل) عن شخص ساوم شيئاً يشتريه ثم ادعى أنه ملكه وله بينة به فهل تسمع دعواه وبينته أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (سئل) عن رجل تعدى على مال الغير واشتري به شيئاً لنفسه هل يملكه أم لا (أجاب) نعم يملكه بقضه وعليه له صاحب المال نظير ما أخذه (سئل) عن النصراني اذا اشترى جارية نصرانية هل له وطؤها بلا استبراء (أجاب) نعم له وطؤها بلا استبراء (سئل) عن آجر عقاره أو عبده ثم باعه وسلمه للمشتري فحضر المستأجر في غيبة المؤجر وادعى الاجارة على المشتري هل تسمع دعواه عليه وتقبل بينته (أجاب) نعم تسمع دعواه على المشتري وتقبل بينته عليه بالتواجر السابق على البيع واذا ثبت تؤخذ العين من المشتري وتسلم للمستأجر حتى تنتهى مدة اجارته (سئل) عن الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري من الثمن هل يصح ابرأؤه أو لا (أجاب)

(كتاب الاستحسان والكراهية)

ويسمى كتاب الحظر والاباحة والآداب وهو يشتمل على فصول

(فصل في التسبيح والتهليل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) (ن) حارس يسبح أو يهلل في أثناء شغله أو يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو فقاعى قال ذلك عند فتح الفقاع يأثم لانه يأخذ بذلك غنا ولا يؤجر به وبه أخذ الفقيه بخلاف العام والغزى اذا قالوا كبروا (س) من ذكر الله تعالى أو سجد في مجلس الفسق فان نوى به أنهم مستغفرون بالفسق فاننا أشغل بالتسبيح فهذا حسن وهو أفضل من أن يسبح وحده كمن يسبح في السوق وينوى به هذا عند اشتغال الناس بأمور الدنيا وكذا ان سجد على وجه الاعتبار أو التعجب بغفلتهم وتعاطيهم وان سجد على أنه يعمل عمل الفسق أثم كتاجر سجد أو صلى على النبي عليه الصلاة والسلام عند فتح متاعه للمشتري يريد به اعلام جودة متاعه . في الفتاوى يجب على من سمع اسم الله تبارك وتعالى أن يعظمه ويقول سبحان الله وتبارك الله ولو سمع اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تجب عليه الصلاة عند كل سماع . القائل اذا قال بحق الله تعالى أو بحق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أن يعظمه كذا الاعلى في الحكم والاحسن بالمرء أن يعظمه وهو المختار

(نوع في الدعاء) (ن) رجل يدعو وهو ساهى القلب ولا يمكنه احضار القلب فالدعاء أفضل من تركه . مسح الوجه باليسدين اذا فرغ من الدعاء قيل ليس بشئ وكثير من مشايخنا اعتبروا ذلك هو الصحيح وبه ورد الخبر . في الفتاوى الكافر اذا دعا الله تعالى اختلفوا فيه أنه هل يقال ان دعاءه يستجاب قال الشيخ أبو الحسن الرستغنى وقوم لا يجوز لانه في الحقيقة لا يدعو الله تعالى لان ما يزعجه الكافر الهاليس باله وما في الحديث ان دعوة المظلوم مستجابة وان كان كافرا فالمراد منه والله تعالى أعلم كافر النعمة لا كافر الديانة كما في قوله من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر المراد منه كفران النعمة ومنهم من قال يجوز أن يقال ذلك به قال الشيخ أبو القاسم الحكيم وأبونصر الدبوسى وعليه الفتوى . القارئ اذا سمع نداء الصلاة اذا كان مسجدا حيه فالأفضل أن يمسك ويسمع النداء لورود الآثار به

(نوع فيما هو من عمل القلب) (ن) من يعمل عمل البر ويقع في قلبه أنه ليس بمؤمن ان كان يقع ذلك في قلبه من حيث ان سيرته ليست بسيرة المؤمنين وليس هو كما جاءت به الاخبار في صفة المؤمنين فهذا مؤمن صالح وان وقع في قلبه أنه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعالى فان استقر قلبه على ذلك فهو كافر أما اذا خطر ذلك بباله ثم وجد من نفسه انكار ذلك ورد الخاطر فهو المؤمن وبه ورد الخبر

(الفصل الثاني في العلوم الاسلامية وغيرها)

(ن) تعلم الكلام والنظر والمناظرة فيه وراء قدر الحاجة مكروه لما روى أن أبا حنيفة رجه الله تعالى نهى ابنه جادا عنه فقال يا أبت رأيتك فيما هو خير تنهاني فقال يا بني كنت تكلم فيه وكل واحد منا كان على رأسه الطير يخافه أن يزل صاحبه وأنتم اليوم تكلمون وكل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه وهذا كارادة أن يكفر صاحبه ومن أراد هذا فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه والمختار من الجواب في هذه المسئلة أن المكروه كثرة المناظرة فيه والمبالغة في المجادلة لان ذلك

نعم يصح ابرأؤه ويضمن الثمن للوكل (سئل) عن السمسار اذا باع السلعة باذن المالك وامتنع عن استيفاء الثمن من المشتري هل يجبر عليه أم لا (أجاب) ان باع باجرة يجبر عليه وبغير أجرة لا يجبر ولكن يقال له وكل المالك باستيفاء الثمن (سئل) عن اشترى أرضا أو دارا ببلد من آخر والمبيع في بلد آخر وبين البلدين مسافة يوم فأكثر وخلى البائع بين المشتري والمبيع ليتسلله فاعترف المشتري بالتسليم هل يصح ذلك ويكون قبضا (أجاب) لا يصح ذلك ما لم تمض مدة يتمكن المشتري من الذهاب فيها والتسليم الشرعي الكافي في مثل ذلك (سئل) عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد أن يرد عليه شيئا منه زاعما أنه زيف وأنكر المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري (أجاب) ان أقر باستيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب يعين المشتري على نفي العلم يجاب فان أنكر لزمه الرد (سئل) عن درع مشترك بين رجلين باع أحدهما نصيبه بدون رضا شريكه هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع (سئل) عن المبيع اذا هلك عند البائع قبل القبض بآفة سماوية

يؤدي الى ازالة البدع والفتن وتشويش العقائد وهذا مكروه . تعلم علم الشريعة ليعلم للناس
أفضل من تعلمه للعمل به لان نفعه أكثر وذلك التعليم عمل منه ودخل تحت قوله تعلموا ما شئتم فلن
تؤجروا حتى تعلموا الحديث . يجب على المولى أن يعلم عبده القرآن قدر ما يحتاج اليه للصلاة
قال أبو سلمة الفقيه كان مشايخنا يكرهون الجلوس للعمامة وأما آراءه واجبا في زماننا لان عوام
سمروا ولا يتعلمون العلم الا في المجلس العام . مما يكره لما فيه من الاستهانة باسم الله تعالى
وبالقرآن والعلم كتابه الرقاع في أيام النوروز والزقيا بالابواب حرام للاهانة . من به رعا
فكتب بالدم فاتحة الكتاب على جبهته للاستشفاء لا يكره ولو كتب بالبول ان علم أن فيه شفاء
لأبأس به لان الحرمة تسقط عند الاستشفاء . في الفتاوى يستحب أن يجمع أهله وولده عند
ختمه ويدعولهم بالبركة والمغفرة . وقراءته نظر لمن يقرأ طاهرا أفضل . وردت الاخبار بتفضيل
آية الكرسي ونحوها ثم معنى الافضلية أن ثواب قراءتها أكثر وقيل بأنه للقلب أي يقظ وهذا
أقرب الى الصواب وبهذا المعنى يقال بأن القرآن أفضل من سائر الكتب المنزل والافضل
أن لا يفضل بعض القرآن على بعض أصلا وهو المختار كيلا يترك الناس بعضه مهجورا

(الفصل الثالث في السلام وجوابه)

إذا أتى الرجل باب غيره فاذا أذن له ودخل يسلم لان به ورد الاثر في كتاب الله تعالى هذا
في البيوت وفي القضاء والصحراء يسلم أولا ثم يتكلم لقوله عليه الصلاة والسلام السلام قبل الكلام
. لا يجب جواب السلام للسائل على الباب لانه شعار للسؤال لا للتحية . لا يسقط فرض
جواب السلام الا بالاسماع كما لا يجب الا بالسمع (ع) لا يسلم على قارئ القرآن ثلاثا يشغله
عنه فان سلم فاختار أنه يجب رده عليه بخلاف جواب السلام والتشيمت عند الخطبة السلام
في الحمام جائز بالاتفاق اذا كانوا مستورين وان كانوا في سفينة يسلم عليهم بلا خلاف لأبأس
برد السلام على أهل الذمة لكن لا يزيد على قوله وعليكم والمختار كراهية الابتداء . في الفتاوى
ولا يسلم على صاحب الخلاء والبول ولا يجب عليهما الرد واذا أمر رجلا أن يقرأ سلامه على فلان
يجب عليه ذلك

(نوع في ملاقة الملوك) في سير الواقعات اذا قيل للسلم اسجد للملك والاقبلناك فالأفضل أن
لا يسجد لانه كفر والأفضل أن يحترز عما هو كفر وان كان مكرها والمختار أن من سجد
للسلاطين على وجه التحية لا يكفر واذا سجد لغير الله تعالى معتقدا يكفر . تقبيل الارض
بين أيديهم تعظيم اليهم ليس بكفر لانه تحية الاعياد . تقبيل يد العالم والسلطان العادل
جائز ولا رخصة في تقبيل يديه غيرهما هو المختار . رجل يدعوه الأمير ويسأله عن أشياء فان
تكلم بما يوافق الحق يناله مكره ومنه فإنه لا ينبغي أن يتكلم بخلاف الحق ولا يحل له أن يتكلم بما
يوافقه لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر وقال عليه الصلاة
والسلام من تكلم عند ظالم بما يرضيه بغير حق غير الله قلب الظالم عليه وسلطه عليه وعن
أبي الليث الحافظ أنه كان يكره الدخول على السلاطين ويفتي بذلك ثم رجع وأفتى بإباحته
. الاستخبار عن الاخبار المحدثه مريض فيه عند البعض دون الاخبار والمختار أنه لأبأس

بذلك لما فيه من الحاجة

أو بفعل البائع هل ينفسخ أم لا
(أجاب) ينفسخ البيع ولا شيء
على المشتري من الثمن (سئل)
عن شراء البيض الذي يكسبه
المقامرون من بعضهم أو البندق
هل يجوز أولا (أجاب) لا يجوز
شراؤه (سئل) عن رجل باع عبدا
فبعد مدة ادعى أنه أعتقه قبل
البيع هل تسمع دعواه وبينته
بذلك أولا (أجاب) نعم تسمع
دعواه وبينته بذلك (سئل)
عن بيع المغيب كالقصب والجرير
والبصل هل يصح بيعه أم لا (أجاب)
نعم يصح (سئل) عن شخص
أخذ من تاجر شيئا على سوم الشراء
فهلك عنده هل يضمن الثمن أو القيمة
(أجاب) ان عين له الثمن عند الأخذ
يضمن قيمته وان لم يعين لا يضمن
وكذا ان عين له البائع الثمن ورضي
به يضمن قيمته (سئل) عن ملك
فسخ البيع أو الاجارة في المرهون
(أجاب) يملكه القاضي بمرافعة
المشتري أو المستأجر للراهن بطلب
التسليم (سئل) عن بيع المرهون
صحح أم غير صحيح (أجاب) البيع
موقوف على اجازة الراهن (سئل)
عن رجل اشترى من آخر سلعة بثمن
معلوم الى أجل معلوم قراضيا
بعد ذلك على أجل آخر بعد الاول
فهل يصح ذلك أولا (أجاب) نعم

(الفصل الرابع في أكل مال الغير ونحوه وتناول ذلك)

(ن) دعا قوم الى طعامه وفرقهم على الاخوة ليس لاهل هذا الخوان أن يتناولوا من خوان آخر لانه أبيع لاهل كل خوان ما عليه (ع) رفع الزلة حرام بلا خلاف الا اذا وجد الاذن والاطلاق من المضيف (ع) المختار أن ما يكون من الثمار الباقية تحت الاشجار كالجوز واللوز في الامصار لا يحل أخذه والتناول منه البتة وما كان مما لا يبقى اختلافوا فيه والمختار أنه لا يأكل منه أيضاً ما لم يعلم أن أربابها رضوا بذلك الا اذا كان ذلك في الرساتيق فحينئذ لا بأس بأخذه وأكله ما لم يوجد النهي صريحاً هذا كله فيما تحت الاشجار لا ما عليها والافضل أن لا يأخذ في موضع ما الا بالاذن الا أن يكون موضعاً كثيراً الثمار فحينئذ يسعه أن يأكل ولا يحمل (ن) رفع الطين من طريق المسلمين من الردغ والاحوال تنقية للطريق مستحب ورفع ما تلبس حتى صار كالارض فان كان يضرب ذلك بالمارة لا يسعه لما فيه من الضرر بالعامه

(نوع في أكل المضطرو وغيره) (م) المضطر لا يتزود ولا يشبع من الميتة ومتى وجد غني عنها طرحها (ع) الجدى المرابي بلبن الاثمان أو الخنزير ان علف أيا ما يؤكل لانه بمنزلة الجلالة والحكم غة هذا والا كل يوم الاصحى قبل الصلاة فيه روايتان والمختار أنه لا يكره لكن يستحب أن لا يفعل لان الامسالك مستحب

(نوع في أكل طعام الملوك وقبول الهدايا وأكل النسيء المباح وما ينصل به) (س) دخل على السلطان فقدم اليه من الماء كقول ان اشتراه السلطان بالثمن أو لم يشتري ولكن لا يعلم أنه مغصوب حل له أكله . في الجامع الاصغر اشترى بالدرهم المغصوبة طعاماً من غير اشارة الى ما في يده ثم قضى عنه منها حل له ولغيره أكله وان أشار اليها في الشراء يكرهه ولغيره تناوله (ن) المستقرض اذا أهدي الى المقرض فالأفضل أن لا يقبل منه اذا كان لا يهدي من قبل ولو قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال اختلف المشايخ فيه جعل محمد بن سلة هذا ابراء عن الضمان لمن تناوله لكن لا يجوز للجمهور جازة وعليه الفتوى . ولو قال جميع ما تأكل من مالي فقد جعلت لك في حل فهو حلال بالاتفاق ولو قال جميع ما تأكل من مالي فقد أبرأك ذكر في مواضع أنه لا يبرأ عن الضمان والصحيح أنه يبرأ عند الشيخين محمد بن سلة وأبي نصر باعتبار أنه ابراء المعلوم عن دين يلزمه . في الفتاوى النبهة اذا أذن فيها صاحبها تجوز لما روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحر يوم الاضحى خمسة أبعرة ثم قال من شاء فليقطع . احتاج الى مال ولده وهم في المصر لفقروه أكله بغير شيء وان كان في المغازة واحتاج اليه لانه اعدام الطعام معه وله مال أكله بالقيمة لقوله عليه الصلاة والسلام الاب أحق بمال ولده اذا احتاج اليه بالمعروف والمعروف أن يتناول بغير شيء اذا كان فقيراً أو بالقيمة اذا كان موسراً . حكى عن أبي الليث الحافظ أنه قال كنت أفتى بثلاثة أشياء فرجعت عنها كنت أفتى بأنه لا يحل للعلم الاجرة على تعليمه وأنه لا ينبغي للعلم أن يدخل على السلطان وأنه لا ينبغي لصاحب العلم أن يخرج الى انقري فيزدكرهم ليجمعوا له شيئاً فرجعت عن ذلك كله فخرجت عن ضياع القرآن والحقوق والعلم

(فصل في الضيافات والولائم)

(ق) واذا بنى بامرأته ينبغي أن يولم وذلك سنة حسنة وتفسيره أن يدعو الجيران والاقرباء

يصح ذلك (سئل) عن رجل مات وعليه ديون وخلف تركه فتصرف فيها الورثة بالبيع فهل ينفذ أو لا (أجاب) لا ينفذ البيع ان كانت الديون مستغرقة للتركة الا برضا الغرماء وان لم تكن مستغرقة ينفذ البيع وتأخذ الغرماء ديونهم من الورثة (سئل) عن رجل اشترى أمة وولدت منه فادعى عليها بائعها أنه أعتقها قبل البيع وأقام بينة على ذلك فهل تقبل ويحجر البائع على رد الثمن للمشتري وتصير الجارية حرة أم لا (أجاب) نعم تقبل البينة ويحجر البائع على رد الثمن للمشتري وتصير الجارية حرة (سئل) عن رجل اشترى من آخر جميع ما في حانوته من قماش من غير تعيين هل يصح البيع أم لا (أجاب) نعم يصح فان كان معلوماً عند المشتري لا خيار له والا له الخيار اذا رآه ان شاء ورضي وان شاء رده (سئل) عن شخص رأى ثوباً عند تاجر فساومه عليه فقال له ما أبيعك الا بكذا فأخذه وقطعه وخاطه وطالبه بالثمن فقال له ما أعطيك الا أقل مما سميت لي فهل له ذلك أم يلزمه ما عينه له (أجاب) يلزمه ما عينه له من الثمن لان أخذه منه وانتصرف فيه دليل على رضاه بالثمن المطلوب (سئل)

والاصدقاء ويصنع لهم طعاما ويذبح لهم ان قدر . ضرب الدف في السكاح اعلانا وتنهي راسنة لقوله عليه الصلاة والسلام اعلنوا النكاح ولو بالدف وانما أمر بالاعلان لانتفاء مهمة السفاح بالكلية ويجب أن يكون بلا سجات وجلجل . لا بأس بالاكل متكئا قال النخعي كرهوا ذلك أن تعظم بطونهم (ن) يكره الاكل باليمين والشمال موضوعة على الارض (س) اذا اجتمعت كسرات الخبز ولا يأكلها أهلها فالأفضل أن يطعمها الدجاج والشاة والبقر ولا يلقيها في النهر والطريق الا لأجل النمل

(جنس آخر) اذا عزل عن الزوجة بغير اذنها خوفا من الولد السوء فظاهر الجواب أنه لا يسعه وذكر في الفتاوى أنه يسعه لسوء الزمان واليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (١) وعند ذلك حلت له العزوبة . لا بأس بالاكتحال في يوم عاشوراء هو المختار للعديد المشهور ويستحب خضاب الشعر واللحية بالحناء والوسمة ولا يخضب يد الصبي ولا رجله لانه تزين وهو للنساء (ع) ويأخذ من شاربته حتى يصير مثل الحاجب سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن هذا فأجاب هكذا وعلى هذا الوضوء لم يصل الماء تحت شاربته يجوز لأنه للمارخص في مقدار الحاجب ثم لم يصل الماء الى ما تحت الحاجب يجوز فكذا هذا وبه تأخذ وعليه الفتوى ويكره حلق الشارب أصلا قالوا ولا بأس بطول الشارب للفرجة ليكون أهيب في عين العدو (س) في جواز صلاة المرأة مع شعر غيرها الموصول اختلاف بينهم والمختار أنه يجوز (ق) ولا بأس بنقب اذن البنت الطفلة لانهم فعلوا ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره

(نوع في التعم والتزين) يستحب التعم بالقليل لقوله عليه الصلاة والسلام قباوا فان الشياطين لا تقيل . لبس الثياب الجميلة مباح اذا كان لا يتكبر بها وتفسير ذلك أن يكون معها كما كان قبلها وكان على أبي حنيفة رحمه الله تعالى سنجاب وعلى الفقهاء قلنسوة سمور (س) ارتداء السترة على الباب مكروه نص محمد عليه في السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل أن كل ما يكون على وجه التكبر يكره وان فعل الحاجة وضرورة لا يكره هو المختار . الزيادة على أربع أصابع في غسل الثوب من الابريسم والكتابة في الثوب من الذهب على هذا واتخاذ الخاتم من الفضة وفصه من عقيق أو فيروزج أو ياقوت أو زهر مدقش عليه اسمه أو ما بدله من أسماء الله تعالى لا بأس به لان الناس تعاملوا ذلك من غير تكبر والاستحجار بحجارة الذهب والفضة يكره كالاكل والشرب في آنية الذهب والفضة

(فصل في جراحات الأدمى والحيوان وقتلها)

ان كان لا يمكن خروج الحي من بطن الأم الا بقطعه اربا اربا لا يفتى بتأريه لان قتل الحي لا بقاء الحي مما لم يرد به الشرع . مخالطة الخنث والمحبوب الذي جف مأواه مع النساء الأصح أنه لا يحل ذكر شمس الأئمة الحلواني في الفتاوى الثملة اذا ابتدأ تلذذا بالاذى فلا بأس بقتلها ولا يكره هو المختار واتفقوا أنه يكره لقاءها في الماء وقتل القملة يجوز بكل حال في (س) احراقها واحراق العرقب يكره لقوله عليه الصلاة والسلام لا يعذب بالنار الا ربهما وفي الحديث انه نهى عن التولية والتسريح وفسر التسريح بالقتل السوء وهو لقاء السمكة حية في الشمس حتى تموت أو انقضاء القملة في النار والتولية هو التفريق بين الام وولدها وصيرورتها والهامة بذلك وقتل الجراد يحل لاسباب اذا غمره والهامة المؤذية لا تضرب لكنها تذبج بسكين حادة . اذا كثر الكلاب

عن اشترى أرضا على أن ليس عليها شيء من المغارم فوجد عليها حيازة الديوان ومغسرا للعربان هل له فسخ البيع أم لا (أجاب) نعم له أن يفسخ البيع ويرد على البائع (سئل) عن باع شيئا من آخر بثمن معلوم مؤجل بشرط أن يرهنه تحت يده على الثمن رهنه معلوما هل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) البيع صحيح (سئل) عن رجل باع من آخر سلعة بفلوس رائجة وقبضها وسلمه السلعة ثم انولى الامر أبطل المعاملة بالفلوس ثم تقايلا فهل للبائع رد الفلوس المقبوضة أم بدلها (أجاب) نعم له رد الفلوس ولا يلزمه غيرها (سئل) عن البائع اذا أغرى المشتري بأن قال له متاعى يساوى الثمن الفلاني أوقيته كذا فاشتره طائعا بحجة قوله فظهر بخلافه هل له رده عليه أم لا (أجاب) نعم له رده عليه ان شاء (سئل) عن باع أرضا له فيها أشجار لم تذكر في البيع هل هي للبائع أم للمشتري (أجاب) هي للمشتري لدخولها في بيع الارض بطريق التبعية (سئل) عن باع شيئا ولم يشترط البراءة من

(١) قوله بقوله كذا بالاصل باسقاط ألفاظ الحديث فانظره اه معصية

في قسرية وتضرراً أهلها بما يؤمر أربابها بقتلها فان أبو ارفع الامر الى ذي الامر ليأمرهم بذلك
لانه نصب لدفع المضار ولا ينبغي اقتناء الكلب في الدار لما ورد فيه من الحديث الا أن يكون
حارساً له في الفتاوى من له كلب عقور بعض من عبير عليه فلا هل القرية أو السكة أن يقتلوه
فان عض أحداً ان لم يتقدموا الى صاحبه قبل العض فلا ضمان لان فعله هدر وان تقدموا
اليه ضمن بمنزلة الحائط المائل قال الصدر الشهيد حسام الدين وفيه نظر

(فصل في الغيبة والأمر بالمعروف)

اغتيال أهل قرية لا يكون غيبة (س) ذكر مساوي أخيه المسلم على وجه الاهتمام لا بأس به
لان الغيبة على وجه النقيصة لو كان الرجل يصلي ويصوم ويضر بالناس يد اولسانا فذكره بما فيه
ليس بغيبة بالحديث (ن) رأى منكراً وهو يرتكبه أيضاً يلزمه أن ينهي عنه ليكون آتياً بأحد
الواجبين (س) أظهر الفسق يتقدم اليه الامام أو لا ابلاء للعذر فان لم يكف ان شاء الامام
حبسه وان شاء أدبه سياطاً وان شاء أزعجه عن داره لان الكل يصلح للعزير . في فوائد نجم
الدين النسفي رحمه الله تعالى ذكره في العيون أن من أئلف خجوراً المسلمين وكسر دنائهم واشق زقاقها
فلا ضمان وكذا الوفاة ذلك بخمور أهل الذمة ودنائهم واشق زقاقها إذا أظلم . وهاهنا بين المسلمين
بطريق الأمر بالمعروف . سئل أبو القاسم عن رجل اتخذ داره اصطبلًا وكان في القديم مسكناً
وفي ذلك ضرر بجاره فأجاب ان كان وجه الدواب الى جدار داره لا يمنع وان كانت حوافرها
الى جداره أن يمنع . في الجامع الاصغر عن أبي القاسم عن أبي نصر أنه يمنع الخبازون أن
يتخذوا حافواً في سوق البرازين وكذا في كل ضرر عام فاحش ثبت حق المنع في الفتاوى محتسب
نهى قطائع وضع القطن على طريق العامة ومنعه عن ذلك ثم رآه قد فعل مثله فأوقد النار على
قطنه مبالغة في الزجر فانه ضمن مثل قطنه الا اذا لم يفسد في ذلك فرأى المصلحة في احراقه
فحينئذ لا يضمن ككسر الدنان وشق الزقاق واحراق بيت الحمار المعروف . رجل وابنه
في المفازة أو في موضع غور الماء فالابن أحق بالماء (١) (ن) ثواب حسنات الصبي قبل جريان القلم
عليه لا لا يوبى لانه ليس للانسان الاماسي وللأب ثواب التعليم ان علمه (س) الشفقة في حق
الاولاد لا لا إذا أراد من ولده أمر أن يقول خوب آيد اي يسرا كراين كاركني ياكني لانه لو
أمره جزمافر بما يعارضه بالرديصير عاقاً أم قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رحم الله والدا
أعان ولده على البر . النصبي اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحاً فكحه حكم الرجال فان كان
صبيحاً فهو في حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه قال صاحب الملتقط يعني لا يحل النظر
اليه عن شهوة فاما النظر لا عن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال
(نوع في المتفرقات) (س) الادب في غسل الايدي أن يبدأ قبل الطعام بالشبان وبعده
بالشيوخ وينتظر الشبان . رؤية الله تعالى في المنام أكثر مشايخ سمرقند على أنها لا يجوز أن يقال
بها حتى قال أبو منصور ان قائل ذلك شرم من عابد الوثن وقال غيره أشد من هذا قال الصدر
الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى السكوت أحسن في هذا . لا يكره القرار الى القضاء لمن
في البيت عند الزلزلة بل يستحب لما روي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرتجاً حائط مائل
ويرويهم هدف مائل فأسرع المشي لا بأس بوضع الجاحم على الزروع والفواكه والاصل
في ذلك ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة قال يا معشر قريش انكم تحبون

العيوب في صلب العسقد ثم قال
المشتري بعد البيع أبرأتك من
العيوب هل يصح ذلك ويبرأ البائع
من العيوب أم لا (أجاب) نعم يصح
ذلك ويبرأ البائع من العيوب
(سئل) عن ادعى على آخر بشيء
وأقام به بيته فباعه المدعى عليه قبل
القضاء به للمدعى هل ينفذ بيعه
أولا (أجاب) لا ينفذ البيع
المذكور (سئل) عن انسلم في
الباذنجن عدداً هل يصح أولاً
(أجاب) نعم يصح لانه عددي
متقارب (سئل) عن باع شيئاً وأخذ
رهناً من المشتري عن الثمن ثم أحال
غيره على المشتري بالثمن ورضيا
بالحوالة هل للمشتري أخذ الرهن
من البائع أم للبائع حبسه حتى يوفي
المشتري الثمن للحوالة (أجاب) للبائع
حق حبس الرهن وليس للمشتري
أخذه منه (سئل) عن شخص
اشترى عبداً فوجده يكذب كثيراً
هل يكون ذلك عيباً رتبته أم لا
(أجاب) نعم يكون عيباً رتبته
(سئل) عن باع مملوكه لصغير
لمصلحته وأدعى الولد بعد بلوغه على
المشتري أن الاب باعه منه بأقل من
انقيمة فالقول لمن منهما (أجاب)
القول للمشتري لطول المدة فان أقاما
بينه فأنبئة للزيادة تقدم
(سئل) عن بيع امرئ رجل يجوز
(١) قوله فالابن أحق بالماء كذا
بالاصل وحرره اهـ محمده

الماشية فأقلوا منها فانكم بأقل الارض مطرا احترثوا فان الحرت مبارك وأكثر وافيه من الجاحم وروى ان امرأته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت انا أهل حرت وانا تخاف العين عليه فأمره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يجعل فيه الجاحم وقال يحيى بن محمد بن مينا رأيت سعد بن ابراهيم يجعلها في حرتة وما امر بها الا ويقول انها ترد العين قالوا تأويل الاحاديث عند أهل السنة أن العين حق في الجملة كما نطق به الحديث أى الاصابة بها ولذا اشرع وضع الجاحم في الحرت حتى اذا نظر الناظر اليه وعينه ضارة تقع على الجاحم أولا لا ارتفاعها فنظره بعد ذلك في الحرت لا يضره اما لا اشتراك النظر أولان الشئ اعما يعجب في مجارى العرف في أول نظرة فهذا معنى رد الجاحم مضرة العين وازافة الرذالية بطريق السبب كما عرف وعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عن ذبائح الجن قيل معناه أن الرجل يستخرج العين أو يشتري شيئا فيجبه فيذبح لذلك ذبيحة مخافة أنه لو لم يفعل ذلك تؤذي به الجن فكان هذا من عادتهم في الجاهلية فأبطله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ونهى عن ذلك قالوا وكذلك الحكم فيما سلكه من احراق الطيب ونحوه للجن مما هو من أمر العوام الكل في الجامع الاصغر . واتخاذ المرأة التعويذ ليجبها الزوج حرام روى أن امرأته رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت ان لى بعلا وهو يغضني فما ترى أصنع فأمرها بتقوى الله فقالت انى صنعت كذا لا تحبب به اليه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أف لك قالها ثلاثا لقد قلت قولا عظيما لقد آذيت أهل السموات وأهل الارض ثم أمر بها فأخرجت ثم أمر بها فتصيح المسكان الذى كانت فيه ثم بلغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن تلك المرأة تابت وتعبدت وحسنت عبادتها . رخص بعض المشايخ التحليف بالطلاق والعقاق والايان المغلظة لفساد الزمان وأهله والمختار أن يفتى بعدم جواز ذلك (ن) مات وعليه دين نسيه فان كان من تجارة يرجى أن لا يؤخذ به لان النسيان مرفوع وان كان من غصب يؤاخذ به لانه كان في أوله قطع مال رجل ظلموا والافضل لصاحب المال أن يحلله لانه لو رآه في نار الدنيا فأنقذه منها كان مكنسبا أجرا عظيما فكذا اذا أنقذه من نار الآخرة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب اللقطة)

يشتمل على فصول (الفصل الاول) في الالتقط وتصرف الملتقط فيه أى شئ كان عرضا أو حيوانا ما يجوز من ذلك وما لا يجوز (الفصل الثانى) في التعريف (الفصل الثالث) في الاتفاق

(الفصل الاول) (ع) ترك اللقطة أفضل من رفعها لطلبها المالك حيث سقطت فيجدها ظاهرا ورفع اللقيط أفضل من تركه كبلابضيع قالوا والمختار في اللقطة أن رفعها أفضل لانه لو تركها الايمان عليها من يدخائسة . في الفتاوى لقطة لا قيمة لها أن يأخذها وينتفع بها الاذن دلالة . في الفتاوى وجد جوزة ثم أخرى حتى بلغت عشرة فان وجدها منفردة بحيث لو جمعها كانت لها قيمة اختار أنها كاللقطة أيضا بخلاف السوا لا نها ترى في العادة لا اذا كانت لجوزة تحت شجرة الجوز وقت الحريف وقد علم أن صاحبها تركها كما هو معتاد . الزرع اذا انتفض لسبيل بعد الحصاد وجعها فهي له لانه يؤم يلقطها لا يلتقطها صاحب الارض . فوبرجس اوى به لم يكن لاحد أن يأخذه الا أن يقول الراعى ياتخذ من شاء لانه باق على ملكه وسرقين

أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن رجل اشترى جارية على أنها ثيب فوجدها بكر اهل تكون له بالثمن ولا خيار للبائع أم له الخيار (أجاب) نعم تكون له بالثمن ولا خيار للبائع (سئل) عن الاقالة من الوصى فيما باعه من مال اليتيم هل يجوز أم لا (أجاب) ان باعه بأكثر من القيمة لا يجوز (سئل) عن باع شيئا بشرط الخيار له ثلاثة أيام ثم أراد الفسخ يحكم الخيار في غيبة المشتري هل يجوز له ذلك أم لا واد اقلتم بعدم الجواز هل له خلاص أم لا (أجاب) لا يجوز الفسخ عند غيبة المشتري وخلاصه أن يبيع المبيع من آخر فيجوز وينقض البيع الاول (سئل) اذا كان الخيار في المبيع للبائع أو للشئى وأراد الفسخ في غيبة الآخر هل ذلك واذا فسخ هل ينقض البيع أم لا (أجاب) ليس له الفسخ بغيته واذا فسخ لا ينقض البيع ما لم يرض الآخر في مدة الخيار (سئل) عن باع من آخر شيئا وسله ومضى على ذلك مدة فقال البائع للمشتري أنت بالخيار ثلاثة أيام هل يجوز ذلك ويكون له خيار ثلاثة أيام أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ويكون له الخيار ثلاثة أيام ذكره في البحر وغيره (سئل) عن اشترى قمحا

الدواب في الخان لمن أخذه لالصاحب الخان اذا عرف أن صاحب الخان لا يطلبه عادة فان كان يطلبه فهو له ويمتنع من أراد أخذه هو المختار . في الفتاوى من سبب دابته فالتقطها انسان فأصلحها فجاء صاحبها فان كان قال عند التسيب هي لمن أخذها فلا سبيل له عليها لانه أباح التملك ولولم يقل ذلك فله الاسترداد لانها ملكه قال الصدر الشهيد كذا اختيارنا فيمن أرسل صبيها له ولم يقل ذلك

(الفصل الثاني في التعريف) والروايات في التعريف معروفة وروى الحسن في المجرد الصحيح أن التعريف ليس بلازم واختار للفتوى أنه يعترف الى أن يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعدها كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه ولا شك أن فيما لا يبق يعترف الى أن يخشى عليه الفساد (م) لو عجز عن تعريفها أمر غيره ليعرفها (س) عرفها كإهوا المشروط ثم باعها وأنفق ثمنها على نفسه وهو معسر ثم أيسر فليس عليه أن يتصدق على الفقراء مثل ما أنفق هو المختار لانه وضعه موضع نفسه قال أبو أحمد عيسى بن النصر ورجاؤه لا يعاقب في الآخرة (س) غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما لا يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير فله أن يتصدق بها على نفسه لانه بمنزلة اللقطة

(الفصل الثالث) في الاتفاق وفي المنققات (ع) أخذ شاة أو بعير فأمره القاضي بالنفقة عليه فأنفق ثم هلك الدابة يرجع بالنفقة على المالك لأن أمر القاضي بها كأم المالك (الحا) ويشترط أن يقول القاضي للملتقط أنفق عليه على أن يكون ديناً عليه هو الأصح (ط) التقط لقطة وقال التقطت لقطة أو عندى شئ فمن سمعتموه يطلب شيئاً فدلوه على ثم قال هلكت عندى فلا ضمان عليه لان ما قاله اشهاد وكذا لو وجد لقتطين فقال هذا (ط) اذا هلكت اللقطة في يد الملتقط ان أشهد عند الاخذ على الرد لا يضمن لانه ثبت أخذها للمالك وان لم يشهد ان صدقه المالك لا يضمن وان كذبه عندهما ضمان وعند أبي يوسف غير ضمان وعليه البين أنه ما أخذها الا ليعرفها هذا اذا اتفقا على كونها لقطة أما اذا اختلفا في كونها اللقطة قال صاحب المال أخذتها غصبا وقال الملتقط كانت لقطة وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن بالاجماع أبو يوسف يقول الظاهر شاهد للملتقط لان الظاهر من حال العاقل أن لا يشتغل بما يضره والاخذ بنفسه مما يضره وهما يقولان بأن الملتقط أقر بالسبب الموجب للضمان وهو أخذ مال الغير وادعى ما يبرئه وهو الاخذ للمالك فلا يصدق في دعوى البراءة وهذا اذا كان متمكناً من الشهادة فان لم يتمكن لعدمه أو لخوف أن يأخذها منه ظالم فالقول قوله مع البين بالاجماع ولا ضمان عليه (ز ق ر ح) سئل ابن زياد عن رجل مات في البادية هل لصاحبه أن يبيع حماره ومناعه ويحمل الدراهم الى أهله قال نعم قال نصير وبه تأخذ . في الفتاوى اذا باعها الملتقط بغير أمر القاضي وسلمها فهلك في يد المشتري ولم يحجز صاحبها ببيعها وضمنه ينفذ البيع من البائع في ظاهر الرواية وهو قول عامة المشايخ (الحا) اذا تصدق الملتقط ثم حضر المالك ان لم ينفذها وهي في يد الفقير يأخذها منه وان كانت هالكة يضمن الفقير ان شاء لانه قبض ماله بغير اذنه ثم لا يرجع هو على الملتقط وان شاء ضمن الملتقط ولا يرجع هو على الفقير وعن القاضي الامام أي جعفر لا استرو شئ يضمن الملتقط اذا تصدق لأبى أمر القاضي وان تصدق بأمره فلا ضمان عليه أصلاً والله سبحانه أعلم

أو دقيقاً واستهلك بعضه بالا كل لا بالبيع ثم وجبه عيباً شرعياً هل له رد الباقي والرجوع بنقصان عيب ما تصرف فيه بالا كل (أجاب) نعم رد ما بقي بحصته من الثمن ويرجع بنقصان العيب بحصته ما استهلكه (سئل) عن الذي اذا كان له عبد كافر فأسلم عنده هل يبقى عنده في خدمته أم يحجر على بيعه (أجاب) يحجر على بيعه (سئل) عن اشترى سلعة بثمن معلوم من الفلوس الرائجة الى أجل معلوم فقبل مضى الاجل أبطل ولى الأمر التعامل بها وصارت لا تروج ولا يتعامل بها وصار التعامل بغيرها فهل يلزمه ما وقع عليه العقد من الفلوس أم بما صار التعامل به (أجاب) يلزمه قيمة الفلوس يوم البيع من الذهب أو الفضة (سئل) عن المبيع اذا هلك قبل قبض الثمن ثم اختلف البائع مع المشتري في الثمن هل يتحالفان ويرجع الى القيمة (أجاب) لا يتحالفان والقول للمشتري في الثمن مع عيبه (سئل) عن الاب أو الوصي اذا باع شيئاً من مال صغير بشرط الخيار هل يتم البيع الصغير في مدة الخيار هل يتم البيع ويبطل الخيار أم ينتقل الخيار الى الصغير (أجاب) ينتقل الخيار

(كتاب القبط)

لا ولاية عليه للقط في ظاهر الرواية على ما عرف حتى كانت جنيته على بيت المال . أنفق على اللقيط فهو متطوع اذا كان من مال نفسه الا أبى أمره القاضي به على أن يكون ديناً عليه والصحيح أنه لا رجوع به عليه لان الأمر المطلق يحتمل الترغيب في انعام ما شرع فيه من التبرع (س) الملقط اذا أمر بختان الصبي فهل يضمن لانه ليس له هذه الولاية

(كتاب المفقود)

متى يحكم بموت المفقود اختلفت فيه الاقوال واختار الشيخ أبي بكر بن حامد والامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري ورحمهما الله تعالى سبعين سنة وعليه الاعتماد قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان الاعتبار بموت الاقران حرج وأعمار هذه الامة قصيرة بشواهد الاحاديث فالغالب عدم البقاء بعد هذه المدة (ظ) هل لا أقارب أن يبيعوا أشياء من ماله حاجتهم الى النفقة أجمعوا أن ماله ان كان عقاراً لا يكون لهم حق البيع لحاجتهم الى النفقة سواء كان القريب أباً أم غيره وان كان ماله منقولاً ليس من جنس حقهم كالتخادم وغير ذلك أجمعوا أنه ليس لغير الاب من الاقارب بيع ذلك بالنفقة واختلفوا في الاب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن يبيع منقولات ابنه الكبير حال الغيبة لحاجة النفقة وقالوا ليس له ذلك وأجمعوا أنه ليس للاب ولاية بيع المنقول لحاجة النفقة حال حضرة الابن

(كتاب الأبق)

أخذ الأبق لمن يقدر عليه أفضل من تركه ثم اختار بعضهم أن يأتي به الى السلطان أو نائبه وذ كرشمس الامة الحلواني أنه بالخيار في حفظه بنفسه أو دفعه الى الامام أو نائبه وكذلك حكم الضالة في هذا والارفق أن يردّه الى الامام أو نائبه لان أخذ الأبق قلماً يقدر على حفظه عن الاباق نائباً لمرده بخلاف اللطاة فان لم يأت به الى السلطان وأمسكه بنفسه بماله من الخيار في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى فان أنفق عليه من عنده يرجع على مالكه اذا حضر ان أنفق عليه بأمر القاضي والا فلا هو المختار . السلطان اذا أخذ العبد الأبق فردّه الى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له لان هذا عليه واجب قال الفقيه وبنّا أخذ وهو كائناً متى اذا أخذ عبد اليتيم ورد عليه وكذا (رأى بان وشكحه وكاروان) اذا أخذوا المال من قضاة الطريق فردوا على الملاك (ظ) وان أخذ في المصر وأخرج المصر أقل من مسيرة سفر يستحب له الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح أنه يجب الرضى . بما اذا يقدر الرضى اختلف المشايخ والصحيح أنه مفوض الى رأى القاضي وذ كر في جامع الفتاوى أن عليه الفتوى وفي المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا أخذ في المصر فلا شيء له والصغير والكبير في الجعل سواء ويرضى في الكبير كسرى في الصغير لانه أكثر عناء ومرة والمرء في الصغير غير يعقل لا باق ولا فخر زال ولا جعل فيه (ظ) ولا وجد الرجل عبداً بقا فادعاه رجل وأقر العبد دفعه اليه بغير أمر القاضي فهل عنه ثم استخذه آخر سنة فله أن يضمن أيهما شاء لان الدافع غاصب بالتدليس والقاض غنمته نص نذهب بالقض فان ضمن الدافع رجعه على القابض هو الصحيح (ط) رأى أخذ الرجل عمداً أخته أو

الى الصغير فان اجاز البيع في مدة الخيار نفذ وان رده بطل (سئل) هل يشترط معرفة المتبايعين أم يكفي معرفة المشتري به (أجاب) يكفي معرفة المشتري به (سئل) عن اشترى داراً في غير بلد العقد أو أرضاً وخلي البائع بين المبيع والمشتري ليس له سئل يكون قابضاً للمبيع بالخلصة أم لا (أجاب) ان كان محل المبيع قريباً من المشتري بحيث يتصور القبض الحقيقي في الحال يكون قبضاً والا فلا (سئل) اذا باع أحد الشريكين في البناء والغراس في الارض المشتركة حصته من أجنبي هل يجوز البيع أم لا (أجاب) نعم يجوز وكذا من الشريك (سئل) عن بيع البائناح أو البطي أو النجار وقد ظهر بعضه دون بعض هل يصح البيع أولاً يصح الاقباضاً ظهر (أجاب) نعم يجوز البيع ويجعل الموجود أصلاً في البيع وما يحدث تبعاً قال مولانا شيخنا المرتب لهذه الفتاوى وهذا خلاف ظاهر الرواية أفق به بعض تسهيلات الامر على الناس أم في ظاهر الرواية فلا يجوز ربايع وهو الاصح كما في التعمدية والخلاصة وغيرهما من الكتب المعتمدة (سئل) عن شترى عبداً على أنه يحسن النية

أخيه أو عبداً به أو آية أو عبداً امرأته أو امرأة أخذت عبد زوجها أما إذا وجد عبداً به وهو في عياله أو ليس في عياله لا جعل وكذلك الزوج والزوجة أما فيما عدا ذلك لا يجب أن يجعل إذا كان في عياله ويجب إذا لم يكن في عياله وهو الصحيح لأن رد الباقي على آية من جلة خدمته وخدمة الأب على الابن واجبة (م) رجل قال لرجل عبدي قد أتى فان وجدته فحذه فقال نعم فاصابه المأمور على مسيرة سفر جاء به وردّه عليه فلا جعل له لأنه استعان المولى به وهو قد وعد العانة ووفى به والله سبحانه أعلم

(كتاب الغصب والضمان)

وأنه يشتمل على فصول الفصل الأول فيما يصير به غاصباً ولا الفصل الثاني في تغير المغصوب بنفسه أو فعل الغاصب الفصل الثالث في الاتلاف تسيباً الفصل الرابع في الزرع في أرض الغير واثبت فيها وضمان ذلك الفصل الخامس في حقوق العامة وحقوق الجيران وفيما يناسب ذلك الفصل السادس فيما يصير غاصباً وما يتعلق به الديون وأحكامها في الآخرة الفصل السابع في الأبراء والتحليل وما يناسب ذلك الفصل الثامن في المتفرقات

(الفصل الأول) فيما يصير به غاصباً أولاً . في الفتاوى ركب دابة الغير لا باذنه ثم نزل فماتت لصاحبها أنه لا يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يحركها من موضعها ليتحقق الغصب بالنقل هو المختار . دخل الدكان باذن صاحبه فأخذ شيئاً لينظر فيه فسقط من يده لا يضمن وتناوبه أنه إذا أخذ باذنه نصاً أو دلالة والشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول ينبغي أن يكون الجواب فيمن دخل داراً انسان باذنه فأخذ متاعه منه لينظر فيه كافي المسئلة الاولى يضمن الاخذ الا اذا أخذ باذنه صريحاً أو دلالة (س) دلال دفع ثوب أحداً الى غيره على سوم الشراء ثم نسيه لا يضمن وهذا اذا كان مأذوناً من المالك بالدفع على سوم الشراء فان لم يأذن به ضمنه وما ذكر في (م) أنه يضمن للدلال المحمول على هذا (الحا) غصب المشاع هل يتحقق ذكر ركن الدين أبو الفضل الكرماني أنه لا يتحقق وقال القاضي الامام المختار أنه يتحقق وفي الاقضية أيضاً غصب المشاع يتحقق . ارتمى خاتماً وجعله في خنصره اليسرى فضاع ضمن وكذا لو جعله في اليمنى لأنه معتاد لبعض الناس وفي البصر كذلك اختلافوا فيه ذكر الشيخ الاسام المعروف بخواجه زاده أنهم سواء بخلاف غيرهما من الاصابع وذكر شمس الأئمة سرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يضمن لأنه ليس بتختم معتاد فلا يصير به غاصباً ويحمل على أنه حافظ وهو اختيار المأخرين وفي الوسطى ليس باستعمال بخلاف من المشايخ وفي حق نساء يجب أن يكون الحكم بخلاف هذا . السلطان اذا أخذ عين الغير ورهن عند الغير والمرتهن ضائع فهلك بخير المالك في تخمين السلطان والمرتهن وعلى هذا (باركردت وهمه محلت) اذا أخذ شيئاً وهو طائع فيه ضمنه فان دفع ورهن عند آخر والمرتهن طائع فالجواب كما ذكرنا أن مالكاً بالخيار (س) سفينة فيها أجمال وبعض أربابها غائب رست واستقرت على جزيرة شغلها فرفع رجل بعض الأجمال وأخرجها لتخف السفينة فضاع شيء أو خيف الغرق عليه لا يضمنه وإن ضمنه . في الفتوى عن محمد رحمه الله تعالى من عنده ثياب وديعة فجعل فيها ثوباً يطلب منه صاحبها فدفعتها كلها اليه فضاع ثوب المستودع ضمنه الاخذ قال وكل من أخذ شيئاً على أنه لم يكن له ضمنه

فوجدته لا يحسنها هل له رده أم لا (أجاب) له رده ان شاء (سئل) عن بيع الفلاس بالفلسين بأعيانهم أو ببيع البيضة بالبيضة أو التفاحة بالتفاحتين أو الجوزة بالجوزتين هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن شخص يريد شراء عبداً من غائب فكتب أنه ثياباً اشترت عبداً فلا يابكذا فقال عند وصول الكذب اليه بعث هل يتم ابيع بذلك أم لا (أجاب) نعم يتم ابيع بذلك ويلزم (سئل) عن اشترى دابة على أنها صغيرة السن فإذا هي كبيرة السن هل له الرد أم لا (أجاب) نعم له الرد (سئل) عن اشترى شيئاً فوجد به عيباً قبل قبضه فقال البائع رددته هل يردّه أم لا (أجاب) نعم يردّه (سئل) عن اشترى جارية فوطئها ثم وجد بها عيباً هل له ردها سواء كانت بكرًا أو تبيار ورجع بنقصان العيب أم لا (أجاب) لا يجوز (سئل) عن اشترى شجرة للقرار لا قطع هل يدخل ما تحتها من الأرض في ابيع أم لا (أجاب) نعم يدخل (سئل) عن رجل اشترى جارية وورثت منه فاستحقها رجل باليعة الشرعية هل له أخذها وأخذ الولد وماذا يرجع المشتري على البائع (أجاب) لا أخذ الجارية بقيمة الولد ويرجع المشتري على البائع بائناً بقيمة اليوم انحصومة (سئل) عن اشترى جارية ومكثت عنده مدة ثم باعها من آخر فوجد بها عيباً قد فتردها

عليه بقضاء القاضي هل له أن

يردها على بائعها أم لا (أجاب)
نعم له الرد على بائعه حيث لم يطلع
قبيل التصرف بالبيع (سئل)
عن رجل اشترى جارية على أنها
بكر فوجد هاتيا هل له ردها أم لا
(أجاب) له الخيار إن شاء أخذها
بجميع الثمن وإن شاء ردها (سئل)
عن اشترى فرسا أو بغلا مسرجا
فأبى البائع أن يسلمه السرج مع
الفرس هل يدخل في البيع ويجبر
على دفعه للمشتري أولا (أجاب)
لا يدخل السرج في البيع وكذا
اللباس (سئل) عن رجل دفع
إلى دلال سلعة لبيعها له فعرضها
على التجار بالسوق فساومه
شخص منهم بثمن معلوم فتركها
عنده وذهب ليساوم صاحبها فامر
بالبيع بالثمن المذكور فضر إليه
ليقبضه فلم يجده هل ضمن الدالان
قيمة السلعة أولا (أجاب) لا يضمن
على الصحيح (سئل) عن اشترى
بقرة من آخر على أنها تحلب في كل يوم

(١) قوله في يغيره هكذا في الأصل
وهو غير مستقيم لأن النقصان في
المثل إنما حصل في يده فاعل في
الكلام تحريف من الناسخ وأصله
في يده

(٢) قوله وهو قرون ي يوسف كذا
في الأصل وعليه سقط من الناسخ
لفظ ثاني وثاني آخر ونحو ذلك
تقدم قوله مع في حقيقته

(٣) قوله لأنه استهلكها الخ هكذا
في الأصل وهذه العلة لا تناسب
المأكولة فلعن هنا شيئا سقط من
الناسخ فقرر كتبه بحججه

(فمن تصرف في ملك نفسه فيصير به غاصبا أولا) . في الفتاوى أخرج دابة الغير عن زرع
نفسه ولم يسقها فجاء ذئب فأكلها لم يضمن وإن ساقها بعدما أخرجها بإشارة أو بحسبة فجاء
ذئب وأكلها يضمن سواء ساقها إلى مكان آمن منها فيه العود إلى زرعها أو أكثر هو المختار وعليه
الفتوى لأن حقه في الإخراج لا غير (س) لو هدم دار نفسه فأنه يهدم بذلك جدار جاره لا يضمن لأنه
غير متعد وهل يجبر جاره على بناء داره المختار أنه ليس لهم ذلك لأن الإنسان لا يجبر على إصلاح ملكه
(ن) الأفضل للصلي أن يصلي على الطريق دون الأرض المزروعة للغير إذا لاحق له فيها وكذلك
إن لم تكن مزروعة لكن الكافروا كانت لمسلم فالأفضل أن يصلي فيها لوجود الأذن من المالك
دلالة وسرورابه لأنه ينال أجره وفي الطريق لا إذن له من الكافر وهو ذو حق فيه الأحسن
أن لا يصلي في بيت مسلم إلا بذنه عملا بالحديث فإن لم يستأذنه وصلى لأبأس به

(الفصل الثاني في تغير المصوب)

(ع) غصب جارية ناهضة فأنكسر ثديها في يده فهو عيب وللمالك أن يأخذها ونقصان ذلك
وكذلك إذا صارت عجوزا عنده وفي الغلام الأمر إذا خرجت لحية لا يغرم شيئا (ع) غصب
عبد أقرنا أو خبازا ففسد القرآن أو الحرفة ضمن نقصانه وإذا رده مع ضمان النقصان (١) في
يدغيره ثم زال النقصان في يد غيره كما إذا بيعت عين الغلام عنده فرده على المالك مع الارش ثم
باعه رب العبد فأنجلت في يد المشتري رجع الغاصب على المالك بالارش المدفوع إليه . إذا
كان المصوب غير منقول كالدار والأرض والعقار والأشجار فأنهدمت بأفة سماوية أو جاء
سيل فذهب بالناء والأشجار ان غلب السيل على الأرض فبقيت تحت الماء فانه لا ضمان عليه
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد (٢) وهو قول أبي يوسف وقول الشافعي يضمن وأجمعوا
على أنها لو تلفت من مساكنته ضمن لأنها تلفت بصنعه فصار كما إذا تلفت بالهدم وغيره وكذلك
لو قطع الأشجار ضمن ما قطع بالاجماع ولو اغتصب من رجل جارية أو غلاما قيمته ألف درهم
فازدادت قيمته سعرا أو بدينا أو انتقص ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت الغصب بالاجماع وإذا ولدت
الجارية المصوبة ولدا فالولد أمانة عندنا وعند الشافعي مضمونة ولو استهلكه الغاصب ضمن
قيمه بالاجماع ويخير نقصان الولادة عند علماء ثمانية الولد وعند زفر لا يخير ويغرم الغاصب
ما انتقص من الأم بالولادة وإنما يخير النقصان بالولادة عندنا إذا ردد الولد على المصوب منه
فأما إذا هلك الولد في يد الغاصب فلا يخير بالاجماع الكل في شرح الطحاوي وفي (ع) غصب
غلاما قيمته خمسمائة فصار يساوي ألفا تكلموا فيه نص هنا عن محمد أن صاحب الغلام
بالخيار إن شاء ضمنه قيمته يوم الخصاء خمسمائة وإن شاء أخذ الغلام ولا شيء له وقال بعض
الشافعية يقوم العبد بكم اشترى للعمل قبل الخصاء ويقوم بعد الخصاء ويرجع بغض ما ينسب
وهذان الجوابان خلاف ما حفظنا في المسئلة المختلفة إنما المحفوظ أن صاحب العبد بالخيار إن
شاء ترك العبد وضمنه قيمته خمسمائة وإن شاء يقوم العبد قبل الخصاء لعمل ويقوم بعد الخصاء
لعمل فيرجع بنقصان ما ينسب له من هذه الزيادة حدث بناء على رغبات الناس بسبب حرمان
فتأمل عند الفتوى . في الفتاوى غصب دابة فقطع يدها فإن كانت مأكولة فبصاحبها خيار
(٣) لأنه استهلكها من كل وجه

فضل ما بينهما فيجوز تفاوت ما بينهما وهذه العبارة أظهر وكذلك بر الماء اذا ابل فيها انسان (س) اذا فتح رأس تنور مسجور انسان حتى يرد فعله الحطب قدر ما يسجر التنور ويمكن أن يفتى بأن ينظر بكم يستأجر التنور المسجور فيضمن ذلك . السرقين ليس على لا يكال ولا يوزن وانما يحمل أو قار فيضمن القيمة في الاستهلاك والله أعلم

(نوع في اختلاط ملك الانسان) الاختلاف في خلط الحنطة والشعير معروف عنده يكون الخلو طم لك الخلو طم لا انتفاع به وعلى قولهما للمالك أن يضمه مثل حقه أو يشاركه فيه وذكر الحسن أن الجواب في هذا الوجه عنده كقولهما والفتوى فيه عند الأكثرين على قولهما . في الفتاوى صب ماء في طعام غيره فافسده وزاد كيله فلصاحب الطعام أن يضمه قيمته قبل الصب لا طعاما مثله وكذا لو صب ماء في دهنه لان الطعام المبطل أو الدهن الذي صب الماء فيه لا مثله فيغرم قيمته ولا وجه أن يغرم مثل كيله قيل فيه لأنه لم يكن فيه غصب متقدم حتى لو غصب ثم صب الماء عليه غرم مثله وفي مسألة القرع عظم في حب رجل بحيث لا يمكن اخراجها الا بكسر الحب أو قطع القرع فأيهما أكثر قيمة يقال لصاحبه أدق قيمة الأخرى وتملك عليه وان باعا كلاهما يضرب لكل واحد منهما في الثمن بقيمة سلعته ومن ابتلع درة انسان ومات لاعن مال لا يشق بطنه لان ابطال جرمة الاعلى أي النفس لما هو الادنى وهو المال لا يجوز بخلاف الحامل اذا مات وفي بطنها ولد يضرب على زعمهم حيث يشق بطنها لعدم ما ذكرنا من الترجيح

(نوع فيما يضمن المثل أو يعتبر ويلحق به ما يقع به الرد والبراءة من الضمان) مكيل أو موزون وجب ضمانه وضمان مثله لأنه أعدل من القيمة فان كان لا يقدر عليه بان ينقطع عن أيدي الناس فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجب قيمته يوم القضاء لان حقه في المثل في ذمة الغاصب والذمة وأتمه وروهم الوجود ثابت وانما ينتقل حق الملك عن المثل الى قيمته بالقضاء فيعتبر قيمته يوم القضاء وعند أبي يوسف يوم الغصب لأنه لما انقطع المثل ألحق بما ليس على وثمة تجب قيمته يوم الغصب بالاجاع كذا هنا وأجمعوا أنه اذا لم يكن من المكيل والموزون تجب قيمته يوم الغصب لان سبب وجوب القيمة هنا هو المغصوب فتعتبر قيمته يوم الغصب (ط) اذا غصب جارية تساوى ألف درهم فان زادت قيمتها حتى تساوى ألفي درهم ثم باعها وهي كذلك فهذا عند المشتري فلصاحبها أن يضمن الغاصب ألف درهم يوم البيع والتسليم ولو كان مكان البيع والتسليم اسهلا لضمن قيمة المغصوب يوم الاستهلاك ألفي درهم بالاجاع هذا اذا كان المغصوب عبدا أو جوارى وضمان المثل أو القيمة انما يجب اذا عذر رد المغصوب لان الضمان خلف ونقصان المغصوب في يده بوجوب ضمان النقصان مع رد عينه ويقوم صحبا ويقوم به النقصان فيضمن تفاوت ما بينهما مع رد العين ولا خيار للغاصب في امساكه في التسليم وله الخيار في الفاحش والحد الناصل بينهما أن الفاحش ما يقوب بعض العين وبعض المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المفعة واليسير ما لا يقوب بشئ من جنس المنفعة وانما دخل النقصان فيها اكل في اغتار (ن) لو غصب طعاما واستهلكه فجاء المالك الغاصب في بادية أخرى وسعد في تلك البلدة أقل أو أكثر فهو محير بين ثلاثة شئ أخذ مثله للحل أو قيمته يوم الخصمان في بلدة غصب فيها أو يصير حتى يرجع الى تلك البلدة أو يأخذ منه مثله واختير التقيوم بقاضي في تضمين الغاصب بالقيمة في مختصر الكافي في باب الغصب ذكرنا من الشاهد حسام الدين رحمه الله تعالى يقضي بما هو أنفع للمالك

دقيقا فمعن بعضه وخبره فوجده
عمر اهل له أن يرد باقيه وياخذ
حصته من الثمن ويرجع بنقصان
ما خبره وتصرف فيه أم لا (أجاب)
نعم له أن يرد الباقي بحصته من الثمن
ويرجع بنقصان ما خبره (سئل)
عن رجل وكل آخر في بيع شئ فباعه
من آخر فحضر له الموكل وطالبه بالثمن
في غيبة الوكيل هل له أن يمتنع من
دفعه اليه حتى يحضر الوكيل أم
ليس له ذلك (أجاب) نعم له أن يمتنع
من الدفع الى الموكل ولكن ان دفعه
اليه جاز وبرئ من الثمن (سئل)
عن باع بقرة ولها تباع هل يدخل
في البيع بلا ذكر أم لا (أجاب)
نعم يدخل في البيع بلا ذكر
(سئل) عن اشترى بزر البطيخ أو الخيار
وذكر له النوع الذي طلبه منه أنه
هو فزرع فبان غيره فاذا يلزم المشتري
والبايع (أجاب) يلزم البايع رد
الثمن ويلزم المشتري رد مثل
البزر (سئل) عن دبر عبده
وباعه من آخر ثم ادعى التدبير يريد
ابطال البيع هل تسمع دعواه بذلك
ويطل البيع بمجرد قوله وتقبل
الدعوى بمجرد قوله أولا (أجاب)
لا تسمع دعواه بمجرد قوله وتقبل
الدعوى من المدعى (سئل) عن
اشترى ثوبا وقطعه وحاطه فوجده
عيان له ردا أولا (أجاب) ليس

(نوع يقع به الرد أولاً لا يقع) (الخ) في الوديعة وغصب العين الرد يتحقق بالتخلية حتى يرى بالوضع بين يدي صاحبه ولو وضع في حجر المالك وهو لا يعلم أنه ثوبه فجاء انسان وأخذ منه من حجره وذهب وهلك فالتحارر أنه يبرأ عن الضمان . ركب سفينة غصباً فلحقها صاحبها في وسط البحر فليس له أن يستردها من الغاصب لكن يؤاجرها منه من ثمة إلى الساحل رعاية للجانيين جميعاً وكذا لو غصب دابة فلحقها صاحبها في المغارة المهلكة يؤاجرها منه (ن) أراضى الجور يطيب نصيب الأكره منها إذا أخذوها من زرع أو اجارة وأما من الكروم والأشجار إن كان يعرف أربابها لا يطيب شيء منها اللهم ولاغيرهم وإن كان لا يعرف طاب للأكره لأن التدبير في معاملتها إلى السلطان فصارت هي بمنزلة أرض بيت المال أما نصيب السلطان يجب عليه التصديق به وإن لم يفعل فلا ثم عليه من طريق الحكم وأما الاحتياط فقد روى عن خلف أنه يجتنب عن الشبهة قالوا وفي هذا الزمان الاجتناب عن الشبهات متعذر حتى قيل اتق الحرام العين أي اجتنب عن حرام العين وكفالك . رجل غصب دراهم واشترى بها طعاماً أو جارية حل له أكلها ووطؤها لأن الدراهم لا تتعين فلو استحققت لا يبطل الشراء ولو غصب ثوباً واشترى به لا يحل قبل أداء الضمان لأن الثوب يتعين ولو استحق يلزم رد ما اشتراه ولو تزوج بذلك الثوب يحل له ووطؤها لأنه لو استحق لا يبطل النكاح

(نوع منه) الشبهة إلى الحرام أقرب هكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لأنه لو لم يكن حقيقة يجعل كذلك احتياطاً وأما المكروه فالتحارر فيه ما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيما رواه الحسن وهو قول أبي يوسف أنه إلى الحرام أقرب كيف وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى نصاً أن كل مكروه حرام ما لم يقم الدليل بخلافه

(الفصل الرابع في الزرع في أرض الغير والبناء فيها وضمان ذلك)

في الفتاوى لو زرع الغاصب في الأرض المغصوبة فالتحارر جله ويضمن نقصان الأرض بالاجماع . زرع أرضاً مغصوبة سنين فانتقصت ينظر بكم كانت تستأجر بغير هذا النقصان وبكم تستأجر معه فيضمن فضل ما بينهما وبه أفتى أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى . غصب أرض الغير فزرع فيها أو بنى فقلع صاحب الأرض الزرع أو هدم البناء لا يضمن بشرط أن لا ينكسر خشب الغاصب وأدواته (ع) غصب أرضاً وزرعها ثم اختصها بالبذر لم يثبت بعد ففي تقريره الأرض اختلاف واختار أنه يضمن للغاصب قيمة بذره مبذور في أرض غيره ووجهه أن تقوم لأرض غير مبذورة وتقوم مبذورة ببذر غيره وله حق التضمين والقلع إذا ثبت (ب) غرس شجرة على جنبه نهراً فجاء من ليس بشريك في النهر ليقطعها فإن كان ذلك يضر بأكثر الناس فله قطعها لأن الحق للعامة والأولى أن يرفعها إلى الحاكم حتى يأمره بالقلع (ن) قلع ثالة من أرض رجل وغرسها في ناحية أخرى منها فكبرت فهي للغارس لأنها صارت شجرة بصنعه وعليه قيمة الثالة يوم قطعها ويؤمر الغاصب بقطعها ثم يرفعها إلى الحاكم حتى يأمره بالقلع يضر بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة لشجرة قال انصدرا شهيد لكن مقلوعة

(الفصل الخامس في حقوق العامة وحقوق الجيران وفيما يناسب ذلك)

(ع) كنيف أو ميزاب أو طلة شرعت إلى طريق نافذ فن جاء وخاصم صاحب ذلك فله قطعها على

له رده ويرجع بنقصان العيب (سئل) عن اشترى فرساً فوجده يبل المخلاة عند أكل العلف هل له الرد بذلك أم لا (أجاب) نعم له الرد بذلك (سئل) عن اشترى حناء من آخر في غرائرها بعدما رأى شيئاً منها وتسلمها فوجدها تغيرت عليه هل له التحارر في الأخذ والرد (أجاب) نعم ثبت له التحارر في الأخذ والرد (سئل) عن اشترى بطيخاً فكسر بعضه فوجده لا ينتفع به في الأكل هل له الرجوع بثمنه (أجاب) نعم له الرجوع بمحصته من الثمن (سئل) عن بيع الصغير الذي يعقل البيع والشراء إذا باع واشترى هل يصح منه ذلك أولاً (أجاب) نعم يصح ويتوقف على اجارته أو جده أو وصيه أو الحاكم (سئل) عن باع داراً بها حائط مركب عليه جذع الجار ولم يعلم المشتري بذلك حاله البيع هل هل يكون ذلك عيباً رده أم لا (أجاب) إن لم يعلم وقت الشراء له الرد إن لم يرض وإن كان يعلم لا يكون له الرد (سئل) عن باع شيئاً من آخر ثم ادعى أنه لغيره وباعه بغير أمره هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه (سئل) عن أسلم آخر في قمح معلوم سلماً شرعياً فبعد حلول الأجل عرض المسلم إليه ثوب السلم في نظير النقم مبلغاً زائداً على رأس مال السلم هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك (سئل)

عن البائع اذا امتنع من الاشهاد
على البيع هل يجبر أولا (أجاب)
ان رفعه الى الحاكم ورأى أن يأمره
بالاشهاد كان له ذلك وان أحضر
اليه شهودا وطلب منه أن يقر
بالبيع يحضرته ما ليس له أن يمتنع
(سئل) عن اشترى عبدا وتسلمه ثم
أقر أن البائع كان أعتقه قبل البيع
وأنكر البائع وحلف ولا يثبت له
يعتق العبد على المشتري باقراره
أولا يعتق (أجاب) نعم يعتق
على المشتري باقراره (سئل) عن
اشترى جارية من آخر وكرهه أنها
ما ولدت قط فظهر أنها كانت ولدت
هل له أن يردّها على البائع أولا
(أجاب) نعم له أن يردّها على البائع
(سئل) عن اشترى من آخر شيا
وشرط أن يحضر له الثمن في غدا
تاريخه وان لم يحضر له الثمن فيه فلا
بيع على هذا الحكم هل ذلك صحيح
أولا واذا مضى الغد ولم يحضر له
الثمن فيه هل يبطل البيع أولا (أجاب)
نعم البيع صحيح واذا مضى اليوم
المذكور ولم يحضر له الثمن فيه
يبطل البيع (سئل) عن السلم في
الليمون عددا هل يصح اذا ذكر
شروط السلم فيه أم لا (أجاب) نعم
يصح (سئل) عن اشترى ثوبا على
أنه مصبوغ بالثك فوجده مصبوغا
بالبقع هل له الرد أم لا (أجاب) نعم
(١) قوله عودات كذا في الاصل
ولا يخفى أن عودا لا يجمع بالالف
واتاء قياسا كتبه معججه

كل حال يضرب بالناس أولا يضرب في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لانه تصرف في حق العامة
ولكل واحد منهم حق نقضه وكذا ان كان قائما لان طريق العامة قديم أيضا فلا يتصور لاحد حق
في طريق العامة وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يكن يضرب على أحد لم يهدمه (ع) اتخذ
كنيفاً في داره وأشرع الى طريق المسلمين أو كان له داران وبينهما طريق المسلمين فبنى عليه أي
على الهواء ظلة وهي تضرب بالطريق لم يسعه ذلك وان لم تكن تضروسعه ومن خاصم من المسلمين
قبل البناء فله منعه وبعد البناء فله أن يهدم لان الحق لهم في الحاوي عن الجامع الا صغر سكة
غير نافذة لم يكن لواحد من أهلها أن يخرج ميزاباً أو جناحاً إليها أو يغرس غرساً على شط النهر
الا باذن جميع أهلها ومتى أذنوا كان ذلك منهم كالأعارة وله ولهم الرجوع عنه كذا أفتى عبد الكريم
ابن محمد (ن) سكة نافذة في وسطها منزلة فارادوا أحد منهم تفريغ منزلة بيته وتحويله الى
هذا والجيران يتأذون به فلهم ولكل واحد من الناس منعه لان من أحدث في سكة نافذة
ما يتضرر به العامة كان لكل واحد منهم حق المنع وأهل السكة انما يتخصص بسكة غير نافذة
(ن) خشاب يدخل الاخشاب في منزله في سكة نافذة يضعها عن ظهر الدواب وضعها ليس لهم
منعه وان كان يطرحها طرعا هو بنيتهم ويضربهم فلهم ذلك . جدار بين رجلين انهدم
ولا حدهما (١) عودات لا يجبر الاخر على بناء الحائط ولا على الاعانة قياسا واستحسن بعضهم أنه
يجبر وهو المختار والمأخوذ به

(الفصل السادس فيما يصير غاصبا وما يتعلق به الديون وأحكامها في الآخرة)

(ن) غصب ما لا يغصب منه ذلك المال غريم المغصوب منه فله المغصوب منه فيه خيار أن يضمن
الاول أو الثاني لان الاول غاصب والثاني غاصب فلو ضمن الغاصب أي اختار تضمينه
صار قضاء دينه وبرئ الاول وان ضمن الاول لا يبرأ الثاني لعدم ما يوجب براءته . من له على
آخر دين فأخذ من ماله مثل حقه صار غاصبا لانه أخذ بغير اذنه وبصير ما أخذه قصاصا بما له عليه
قال الصدر الشهيد المختار انه لا يصير غاصبا لانه أخذ باذن الشرع ولو أخذ ذلك غير صاحب الدين
أولا ودفعه اليه قال محمد بن سلمة المصنوع منه بالخيار ان شاء ضمن الآخر وان شاء ضمن صاحب
الدين لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب أو غير غاصب لكن المال مضمون عليه فان اختار
تضمين الاول الآخر لا يصير قصاصا دينه وان اختار تضمين صاحب الدين صار قصاصا وقال
نصير رحمه الله تعالى لا خيار ويجعل الآخر كالعين لصاحب الدين على أخذه حقه وما قاله نصير
التي بالقول المختار الذي ذكرناه وعليه الفتوى

(نوع) في أحكام الآخرة (ن) من له خصم ومات ولا وارث له يتصدق الخصم الحي عن
صاحب الحق الميت مقدار ذلك ليكون وديعة عند الله تعالى فيوصله الى خصمه يوم القيامة .
غصب أو سرق من ذمى شيئا يخصمه الذي يوم القيامة ويعاقب المسلم به والنظم عليه أشد منه على
المسلم وظلامته على المسلم أصعب لانه من أهل النار ويقع له التخفيف في النار باطلاعات التي
له قبل الناس فلا يرجي منه العفو ولا وجه أن يعطى ثواب طاعة المؤمن وأن يوضع وبال كفره
على المؤمن فتعين عقاب المؤمن بما جنى ولهذا قالوا لخصومة الدابة على الأذى أشد من
خصومة الأذى عليه (ن) سرق شيئا من أبيه ثم مات أبوه لم يؤاخذ به في الآخرة أما عدم
المؤاخذة فلان الدين هو ضمان المسروق انتقل اليه وأثم بالسرق لانه جنى على المسروق منه

(س) من له على آخر دين ففعله المديون ظلماً فإت من له الدين لا يكون له حق الخصومة عند أكثر المشايخ لأن الخصومة بسبب الدين وقد انتقل عنه وقال بعضهم له الخصومة والمختار أن الدين للوارث وللأول الخصومة في الظلم بالمنع إلى الموت لا في الدين لأن الدين انتقل إلى الورثة .
ومات وترك عينا ودينا وغصبا في أيدي الناس ولم يصل شيء من ذلك إلى الورثة فالقياس أن يكون الثواب بذلك في الآخرة للورثة لأنهم ورثوا منه وفي الاستحسان أن توى الدين وتم التوى قبل الموت فالثواب له لأن التوى لا يجري فيه الإرث وإن توى بعده فالثواب للوارث لأنه يجري فيه الإرث لقيامه وقت الموت والله سبحانه أعلم

(الفصل السابع في الإبراء والتحليل وما يناسب ذلك)

(ن) بلغ رب الدين أن المديون مات فجعله في حل أو قال وهبت الدين منه ثم ظهر أنه حي فليس له أن يأخذه منه لأن الهبة غير مقيدة بالشروط والتحليل كذلك (ع) غصب مالا وهو قائم بعينه فأبرأه عنه المالك صح لأن الإبراء عن سبب الضمان صحيح فصار كالوديعة (ن) قال لا يخرجني من كل حق لك على ففعل إن كان الطالب عالما بما له عليه من الحقوق برأ المطلوب ديانة وقضاء وإن لم يكن عالما برأ حكام الأديانة عند محمد رجه الله تعالى وعند أبي يوسف يبرأ مطلقا وعليه الفتوى لأن الإبراء إسقاط وجهالة الساقط لا تمنع الإسقاط وصار كالشترى إذا أبرأ البائع عن العيوب ولم يفسرها عن نجم الدين النسفي رجه الله تعالى سئل شيخي عن غصب ساحة وأدخلها في بنيانه أو قاله فغرسها في أرضه فقال المالك للغاصب وهبتك فقال يبرأ الغاصب من الضمان وإن انقطع ملك المالك عنهم ما إلى ضمان لما عرف فقد أضيفت الهبة إليهما لأن هذا من حيث المعنى إبراء عن الضمان الواجب وهو كاعتاق الورثة مكاتب الموت حيث يكون ذلك إبراء له عن بدل الكتابة لا اعتاقا حقيقة فإنهم لم يملكوه كذا أخذ (ن) قال لخصمه جعلتك في حل الدنيا أو جعلتك في حل في ساعة يصير في حل الدارين وفي 'نساءات جميعا

(الفصل الثامن في المنقرات)

في الفتاوى غاصب المديون والمكاتب إذا مات في يده ضامن بلا خلاف بخلاف أم الولد عند أبي حنيفة رجه الله تعالى خلع امرأته رجل أو ابنته الصغيرة وأخرجها من منزل وجهاء وأبيها فإنه يحبس حتى يأتي بها أو يعلم عن طائفة سرق صبي ففسق منه ولم يستن له موت ولا قتل فأجواب كذلك في الفتاوى إذا تم "غاصب على ما صنع ولم يظفر بالمالك قال مشايخنا من المصوب إلى أن لا يطمع في محبي صاحبه فإذا أيسر تصدق به إن شاء بشرط أن يضمن إن لم يجز صدقته والاولى أن يرفع الأمر إلى القاضي لأن الأمر في أموال الغيب إليه كذا ذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزمي في السير الكبير (قال العبد) وفي هذا نظر وإن كان ذكره ههنا (١) لا سيما يأخذون في مثل هذه الحوادث مجازا ويسهلون الأخذ أسدلا لا على أنهم أخذوا "قضاء بالماء" ويؤدون إلى أعوانهم بوار وكل ذلك باطل لظهور ظلم قضاء هذه البلاد وتعميمهم على أموال الناس . عن محمد غصب عدا فضمن رجل للمغصوب منه أن يدفعه إليه عدا فان لم يفعل الغصب أي فان لم يدفعه "له فعليه ألف وقيمة العبد خمسون درهما فلم يدفع الغاصب إليه عدا ربه أيضا من فيه خمسون درهما وبطل الحمل فان احتلف في قيمته فالقول قول المغصوب

له الرد لفساد البيع (سئل) عن اشترى سمنا في جرة وقبضها المشتري وفهامسدود ففتحها فوجد فيها فارة ميتة فأراد ردها على البائع بذلك العيب فانكر أن يكون ذلك من عنده هل القول له أو للمشتري (أجاب) القول للبائع (سئل) عن رجل اشترى من آخر شيئا بثمن معلوم من الفلوس الخماس ثم أن انبائع وجد المشتري في بلد لا يتعامل فيها بتلك الفلوس فطالبه بالثمن المذكور فاعترف به وادعى عدم وجود الفلوس هل يجهل إلى أن يأتي له بالفلوس من بلد العقد أم يلزمه من معاملة البلد التي صدر فيها الطلب ما الحكم (أجاب) يلزمه أن يغرم له قيمة الفلوس من معاملة البلد التي حصل فيها الطلب (سئل) عن بيع السوار الذهب المرصع بالجواهر إذا بيع بالدينار والذهب هل يجوز أولا (أجاب) إن كان الثمن أكثر مما في السوار من الذهب يجوز والأفلا (سئل) عن رجل اشترى من آخر حصاة

(١) قوله لا سيما يأخذون الخ كذا في الأصل وحررنا عبارة فلعل فيها نقصا وتحريفا وقوله استدلالا نعله محرف عن اتكالا كتبه

محكمة

منه مع يمينه فيما بين ألف والقول قول الكفيل فيما زاد على ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال محمد وفي قول الكفيل قول الغاصب في القيمة وضمان الألف من الكفيل باطل في الفتاوى خيار المالك بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب وقدم وأيهما ضمنه إما الغاصب أو غاصب الغاصب أو مودع الغاصب يبرأ الآخر عن ضمانه بخلاف إذا اختار المالك تضمين الغاصب وغاصب الغاصب جميعاً بان يضمن كل واحد منهما نصف المغصوب فله ذلك ذكر الشيخ الإمام أبو بكر المعروف بخواهر زاده في باب الرهن اتخذ كوزاً من تراب غيره فالكوز له لأنه صير مالا ليس بمال فيكون له كمن اتخذ عبداً أبقاراً جرة فان الجرة تكون له لأنه صير مالبس بمال مالا لان المنافع لا تأخذ حكم المالية الا بالعقد فكذا ههنا . وجد دابة في كرمه أو زرعه فأخذها وجلسها في منزله فهلكت ضمن قيمتها

(نوع آخر في السعي الى السلطان)

ذكر القاضى الامام صدر الاسلام أن السعاية على ثلاثة أوجه أحدها بحق نحو أن يؤذيه أحد ولا يكف عنه الا بالرفع الى السلطان وههنا لا ضمان عليه والثاني أن يرفع رجل الى السلطان ان فلانا وجد كذا في موضع كذا (٢) وقد عطف تقي ونحوه فان كان السلطان يغرم الناس جزافاً من غير تثبيت ضمن الساعي والافلا الثالث أن تكون السعاية بغير حق أصلاً وقدم ذلك بالاشباع وفي (ن) فتاوى المتأخرين من علمائنا أن الساعي ضامن الا اذا كان مظلوماً يتظلم وعن نجم الدين عن أستاذه أن عبدانسان اذا سعى بغير حق على انسان الى السلطان حتى أخذ منه قال ضمن العبد ويؤخذ منه بعد العتق في الفتاوى واذا أرى الجاني العوان وأخذ من المطالبين ولم يأمره بشئ أو الشريك أراه بيت شريكه حتى أخذ المال أو الرهن من بيته ووضع الرهن من يد العوان فالشريك والجاني لا يضمنان شيئاً بلا شبهة وهذا أظهر لان اراءة البيت ليست بموجبة للضمان ودفع العوان ممكن في الجملة . دابة رجل دخلت دار الغير فباتت فأخرجها على صاحب الدابة لان ملكه شغل دار غيره وكذا طير لرجل مات في بئر غيره فأخراجه على صاحبه وليس عليه نزع الماء تطهير البئر وعن نجم الدين النسفي عن أستاذه مسئ عن رفع عمامة مديون عن رأسه رهناً بدينه وأعطاه منديل صغيراً للف على رأسه وقال اذا جئت ببني أردنا عليك فجاء المديون بدينه وقد هلك العمامة في يده الاخذ قال تهلك هلاك المرهون لا المغصوب لانه أخذها رهناً وتركه غريمه وذهابه رضامته بكونها رهناً وعنه ثوب في يد الدلال لبيعه فظهر انه مسروق وقد كان الدلال رده الى من دفعه فطلبه منه المسروق منه فقال الدلال رددته الى من دفعه الى برئ والله سبحانه أعلم

(كتاب الوديعه)

وهو مشتمل على فصول الفصل الاول في حفظ الوديعه الفصل الثاني في جود الوديعه وتجهيلها الفصل الثالث في المسافرة بالوديعه الفصل الرابع في طلب الوديعه وتأخيرها الفصل الخامس في الاختلاف بين المودع والمودع

(الفصل الاول في حفظ الوديعه) (١) المودع اذا دفعها الى عبده أو أجيريه مشغرة أو مسانحة ساكماً معه أو الى ابنه الكبير في عياله أو أبيه الذي في عياله لا يضمن وتنسب كونه

من عقار معلوم بثمن معلوم وتسليمها فيعلم مده استحق آخر بعضها بطريق شرعي هل يبطل البيع ويرجع بالثمن أو لا يبطل الا فيما استحق ويرجع بقدر ثمنه (أجاب) يبطل البيع فيما استحق ويخبر في أخذ الباقي بحصته من الثمن ويرجع بقدر ثمن ما استحق أو في الرد ويرجع بكامل الثمن (سئل) عن اشترى عبداً فوجده يشرب الخمر ويتبع الزواني هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده (سئل) عن اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم وتسليم بعضها وهلك الباقي عند البائع قبل تسلمه هل يسقط عن المشتري ثمنه ويلزمه ثمن ما تسلم أم لا (أجاب) ان كان بفعل البائع سقط عن المشتري حصة النقصان من الثمن ويخبر في الباقي ان شاء أخذه بحصته من الثمن وان شاء تركه (سئل) عن اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم ومات البائع والمشتري قبل قبض الثمن واختلف ورثتهما في مقدار الثمن فالقول لمن (أجاب) القول لورثة المشتري في مقدار الثمن (سئل) عن اشترى شجرة بشرط انقطع فغاب وتر كها مده كبيرة حتى صارت في نهاية الغلط

(١) قوله وقد عطف تقي ونحوه كذا في الاصل وحرر الكلمات فالظاهر أنها محرفة كتبه معجحه

في عياله أن يكون في نفقته ويساكنه وهو المعول عليه ويضمن بدفعه الى من يجرى عليه النفقة كل شهر ولا يساكن ويسمى (أجرى خوار) والاجر الذي يعمل من الاعمال مياومة

(في الحريق الغالب) قال الشيخ الامام المعروف بخوار زاد مرجه الله تعالى انه ان احاط الحريق الغالب داره فناولها جارا له لا يضمن وان لم يكن احاط ضمن واشترط هذا الشرط في الفتوى أحق وأنظر ولا يضمن بالدفع الى ولده الصغير الذي ليس في عياله ولا مساكنه بشرط أن يكون الصغير قادرا على الحفظ حتى لا يكون بالدفع مضيعا لان الصغير في يد الاب وان لم يكن في عياله وكذا اذا دفع الى امرأته وهي لا تساكنه بان كانت في محلة أخرى (١) والحاصل في كون الشخص في عياله المساكنة معه الا في الولد الصغير والزوجة . قالوا في مسألة الخلط انما يضمن اذا لم يجعل على ماله علامة حين خلط بمال الوديعة أما اذا أعلم لا يضمن ولو قال ابتداء لأدري كيف ذهبت اختلفوا والصحيح أنه لا يضمن ولو كانت الوديعة صوفاً ونحوه مما يخاف عليه الفساد وصاحبها غائب فالأولى أن يرفع الى القاضي ليبيعه فان لم يرفع وترك حتى يفسد فلا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة قدر ما أمر به وفي رفعه الى القضاة نظرا لما طهرت الاطماع الفاسدة في قضاة البلاد ويأخذون من مثل هذه الحوادث مجانا فظهر ما ظهر . الخفاف اذا ترك الخف الذي دفع اليه ليصلحه في الخانوت لب لا يفسد ان كان فيه حافظ أو في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس ضمن وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الخوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى وفي الشرح اذا نام وجعل الوديعة تحت رأسه أو جنبه فصاعت لا يضمن وكذا اذا وضعها بين يديه هو الصحيح وهو اختيار السرخسي قالوا عني به اذا وضعها بين يديه ونام قاعدا أما اذا نام مضطجعا ضمن وفي السفر لا ضمان عليه نام مضطجعا أو قاعدا (ن) أو دعه فامينا بافوضه في حافوته فجاء موكل السلطان لاخذ وظيفة وظفها على الناس وأخذ الوديعة ورهنا بما يطلب فالمرتهن ضامن ان ارتهن طائعا لانه غاصب الغاصب فيخير صاحبها في تضمينه وتضمن الاخذ وعلى هذا الجاني أي (يا بكار) اذا أخذ رهنا وهو طائع في ذلك أو أخذ الدراهم طائعا كان ضامنا وكذا الصراف اذا أخذ تلك الدراهم من الجاني طائعا وبصران مجروحين في الشهادة

(الفصل الثاني في جحود الوديعة وتجهيلها)

(ع) سئل مودع انسان هل عندك مال فلان فقال لا لا يضمن اذا هلك لان هذا جحود في غيبة المالك فلا يكون انكار للعقد وقال زفر مرجه الله تعالى يضمن اذا جحد مطلقا فان جحد بحضرته ومواجهته ضمن بلا خلاف (ن) اذا مات المودع فقال ورثته قدرته في حياته لم يقبل قولهم وضمانهم في تركته لانه مات تجهيلا فان أقام الورثة البيعة على أن الميت قال ذلك في حياته يقبل لان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة . في الاجناس ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت يحكم التجهيل الا في ثلاثة مواضع أحدهم متولى الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال الغلات التي أخذها من وقف حال حياته ولم يبينها فلا ضمان على ورثته والامام اذا أودع بعض الغنية

والطول فأراد قطعها بعد ذلك فامتنع البائع من تمكينه منه لتكون القطع يضر بالارض هل للمشتري القطع ولو يلا رضا البائع أو للبائع منعه ونقض البيع (أجاب) للبائع منعه ونقض البيع ودفع الثمن اليه ان كان قبضه منه وكان القطع يضر بالارض والشجرة (سئل) عن اشترى دارا فظهر انها مؤجرة على الغير هل له الفسخ أم لا واذا رضى هل له الاجرة أم لا ويجز ومتى يسوغ له التسليم (أجاب) نعم له حق الفسخ ولكن لا يملكه الا الحاكم بالمرافعة اليه وان رضى فلا يسوغ التسليم الا بعد نهاية المدة والاجرة للتو جلاله (سئل) عن اشترى من آخر عبدا وتسلمه فبعد مدة ساومه آخر عليه ليشتريه منه فاتفقا على بيعه له وأخبره بأنه لا عيب فيه فبدله أن لا يشتريه فوجد المشتري به عيبا كان به عند البائع فأراد رده عليه فتمسك باخباره للساوم بأنه لا عيب فيه وبعد ذلك رضى بالعيب هل يمنع الردي بلك أم له الردي بلك العيب (أجاب) نعم له الردي بالعيب الحادث عند البائع ما لم يرض به صريحا أو دلالة ولا يتبع من ذلك الاخبار المذكور اذا قصد به رواج السلعة كما هو العادة عند الناس (سئل) عن اشترى شيئا

(١) قوله والحاصل في كون الخ كذا في الاصل وفي العبارة خلل ظاهر واعل وجه كلامه والحاصل أنه يشترط في كون الخ فتا من كتبه

متحججه

عند غا ز ولم يبين عند من أودع والثالث أحد المتفاوضين اذ اذ مات وفي يده مال الشركة ولم يبين حال المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب شريكه

(الفصل الثالث في المسافرة بالوديعة) من الفتاوى قد عرف الاختلافات والتفاصيل

فيها في مواضع والمخلص أنه اذا لم يعين له مكان الحفظ ولم ينه عن الاخراج نصابا له امره بالحفظ مطلقا فاسافر بها فان كان الطريق مخوفا فهلك ضمن بالاجماع وان كان آمنا ولا اجل لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وان كان لها اجل ومؤنة فان كان المودع مضطرا في المسافرة بها كاشية لا يضمن بالاجماع وان كان له يضمن المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان بعدت يضمن وان قربت لا هذا هو المخلص والمختار وهذا كله اذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصا وان نهى نصابا وعين مكانه فاسافر بها وله منه بد ضمن وان لم يجد بدامته ولا يمكنه حفظها في المصر المأمور بالحفظ فيه مع سفر لا يضمن فان أمكن ذلك بأن كان في عياله من يحفظها بيده فخرج بها ضمن

(الفصل الرابع في طلب الوديعة وتأخيرها) ذكر في وديعة الكافي أن العبد المحجور اذا

أودع انسانا شيئا فجاء مولاه وطلبه فنع فهلك في يده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرداد ذلك وفي فوائده رحمه الله تعالى أمة أو عبد اشترى عينا بعمال اكتسبه في بيت مولاه فآودعه انسانا قد علم بذلك فطلبه مولاه فنع المودع أو لم يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك المولى ووقع الايداع بغير اذنه فكان المودع غاصبا

(مسئلة ايداع الثلاثة وقد قالوا لا تدفع الى أحدها) والاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه

معروف والخلاف في المكيل والموزون والنياب والعيسد واحد عند بعض المشايخ وعند بعضهم في الثياب والعيسد ليس للمودع أن يدفع حصة الحاضر اليه بخلاف قالوا وهذا أقرب الى الصواب . في الفتاوى رجلان أودعا ألفا ثم قال أحدهما ادفع الى شريكى مائة أو قال مائتين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت البقية سلم المأخوذ لا أخذ حتى لا يرجع شريكه بشئ عليه ولو قال له ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي رجوع الاخر على شريكه بنصف ما أخذ لان في الوجه الاول ما وجد منه ليس أمره بالقسمة لان القسمة ما تقطع الشركة وهذا ليس كذلك بل هو مجرد اذن بالدفع اليه والاخذ أخذ بعض حقه فيسلم له وأما في الثاني فقد أمره بدفع النصف وهو شائع والقسمة هي التي تقطع الشركة فتوجب الافراز فلا يصح أمره بالدفع اليه قسمة مع بقاء الشيوع فبقى المأخوذ على الشركة ضرورة (ق) رجلان أودعا شيئا فأخذ السلطان من المودع ظلما ثم حضر أحد المودعين وادعى على المودع أن شيئا من الودائع بقى في يده وأراد أن يحلفه له ذلك بخلاف لان أبا حنيفة يرى له حق الاستحلاف وان كان لا يرى حق الاسترداد ولو أن أحد المودعين يقيم البيئة على المودع على أن الوديعة كلها له أو على اقرار صاحبه وقت الايداع بذلك عليه لا يسمع وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في شرح كتاب الوديعة أن الوديعة اذا كانت عند رجلين وهي مما يقسم فاصطحا على أن تكون عند أحدهما حتى يحضر صاحبا جاز ولم يذكرا خلافا

(الفصل الخامس في الاختلاف بين المودع والمودع ومع ورثة أحدهما) اذا اختلف

الطالب وهو المودع مع ورثة المودع فقال الطالب قدمات ولم يبين فصارت ديني في ماله وقال

ووجد به عيبا فقال المشتري ان لم أرده عليك اليوم فقد رصبت به ففات اليوم وطلب رده بعده هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده ما لم يرض بالعيب أو يحصل منه ما يدل على الرضا ولا يمنع من ذلك القول المذكور (سئل) عن اشترى ثوبا بعلبكيا فغسله فوجد به عيبا هل له رده أم لا (أجاب) ليس له رده حيث كان الغسل عيبا ينقص الثمن (سئل) عن شخص دفع لدال جارية ليبيعهها له فأعطاهما الدال لا خري لنظرهما ويشترىها فانت عند هل يلزمه القيمة أم لا (أجاب) تلزمه القيمة اذا ذكر الثمن عند الاخذ من الجاني أو من جائب المشتري والافلا (سئل) عن أسلم آخر في قناطر من العجوة الموصوفة جديدة عامها واستوفى في العقد الشروط الشرعية ومضت المدة وطالبه بذلك هل السلم صحيح ويلزم بدفع المسلم فيه أم غير صحيح (أجاب) السلم المذكور غير صحيح (سئل) عن اشترى من آخر شيئا معلوما عندهما في غير مجلس العقد وذهب ليستله من وكيل البائع فسلمه البعض وحضر الى البائع وأخبره بذلك فدعى أنه تسلم الكل بجميع الثمن هل القول قول المشتري فيما قبضه من البائع ويلزمه من الثمن بقدره

الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صارت ديناً في تركته ظاهر فلا يقبل قول ورثته عن الفقيه أبي جعفر أودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه وادعى على الضيعة والشهود الذين بذلوا خطوطهم أبوا أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي يأمر المودع حتى يريهم الصك ليرى خطوطهم ولا يدفع الصك للمدعي وعليه الفتوى المأمور بنثر السكر ليس له أن يجبس لنفسه شيئاً ويدفع لغيره بل ينثر ولا يلتقط عند أبي بكر الاسكاف وقال بعضهم له ذلك بخلاف الدراهم لان مناه على الاستقصاء قال السيد الشهيد بقول أبي بكر تأخذ وعليه الفتوى (ن) الصبي اذا استهلك الوديعة عند أبيه أو العبد عند مولاه وديعة ضمن بالاتفاق (ف) والعبد اذا استهلك وديعة عنده ضمن بالاتفاق غير أنهم اختلفوا عند أبي يوسف في الحال وعندهما بعد العتق والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الوديعة ولو كانوا أذنين من جهة المولى بأخذ الوديعة أو الوالد أو الوصي أو الجد يجب الضمان بالاتفاق وعن الفقيه أبي الليث أودع رجلاً ألفاً وغاب المودع فلا يدري أحي أم ميت فعليه أن يسكها حتى يعلم موته ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة (ن) المودع اذا أودع عند غيره وفارق الاول الثاني ثم تلفت فالاول ضامن لها بالاتفاق (ذ) ان نقلها في بلدة من محلة الى محلة كانت مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق (ن) لو قال احفظها في دارك هذه ولا تحفظها في دار أخرى في تلك السكة أو في سكة أخرى فحفظها في الدار المنهية فهلكت ضمن بالاتفاق كما لو قال احفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها في هذا الاخر في هذا البيت فحفظها في المنهى لا يضمن بالاتفاق

(كتاب العارية)

في الفتاوى اختلفوا في أن المستعير هل يملك الايداع أشار في وديعة الاصل أنه لا يملك حتى لو رد المستعير الدابة على يد أجنبي فضاعت ضمن وهذا دليل على انه لا يملك الايداع اذ لو ملكه لما ضمن بهذا واليه أشار أيضاً في السير الكبير واختيار مشايخ العراق انه لا يضمن وبه أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ أبو بكر محمد بن الفضل وبه كان يفتي الصدر الاجل برهان الأئمة عبد العزيز . استعار دابة الى مكان كذا اذا هب الا غير فجاوز بها عنه ثم عاد اليه فهو في الضمان حتى يرد لها على المالك بلا خلاف لان العقد ليس بباقي أصلاً كالمودع موقتاً اذا خالف ثم عاد الى الوفاق بعد الوقت فإنه لا يبرأ الا بالرد حقيقة فان استعارها اذا هبها وجائياً ثم عاد الى الوفاق يبرأ كالمودع مطلقاً وقال بعضهم لا يبرأ المستعير والمستأجر وان كانت الاستعارة والاستئجار اذا هبها وجائياً الا بالرد الى المالك بخلاف المودع والاول أصح وهو المختار . في الفتاوى استعار دابة ونام في المفازة ومقودها في يده فقطعها انسان وذهب ثم يضمن لانه لم يضيع ولو مده المقود من يده وذهب بها ولم يشعر هو بذلك يضمن به مضيع حيث نام مضيعة أم كن مده من يده قال الصدر الشهيد وتأويله اذا نام مصطحباً وان نام جالساً وليس ان يقود في يده لا يضمن مضيعة قالوا اذا نام مصطحباً انما يضمن في الحضر وفي السفر لا والمتأخرون أفتوا بناء على هذا فبين استعار مرأيتي به أرضه ففتح النهر ووضع تحت رأسه رهام مصطحباً فسرقت منه بعدم الضمان قالوا وكذا الوضع المستعار تحت رأسه أو جنبه رهام مصطحباً يضمن (ط) اذا استعار دابة يوماً أو يومين فاذا مضت المدة ولم

أو القول للبائع وما الحكم (أجاب) القول للمشتري بيمينه في قدر المقبوض مع عدم اليقينة ويلزمه من الثمن بقدر ما قبضه (سئل) عن اشترى من آخر سلعة بثن معلوم لاجل معلوم ومضى الاجل وحصل بينهما اختلاف في الثمن بعد ما تصرف المشتري في البيع هل القول للبائع في الثمن أو للمشتري وليس هناك بينة تشهد بالثن (أجاب) القول للمشتري بيمينه والله أعلم (سئل) عن شخص باعه آخر فرسا على أنها حامل فظهر خلاف ذلك هل له الرد أم لا (أجاب) له الرد لعدم صحة البيع (سئل) عن رجل عليه لاخر دين في ذمته من القمح فاشترى ما عليه ببيع معلوم من الفضة يدفعه له في وقت معين هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك الا بمقبوضا قبل التفريق من مجلسهما (سئل) عن باع ثياباً من آخر ثم باعه ثانياً من آخر قبل التسليم للاول هل يصح الاول أم الثاني (أجاب) البيع الاول صحيح نافذ والثاني وقوف على رضا الاول ان أجازته فغذوان رده بطل (سئل) عن اسلم في الرقيق اداسي جنس وعمره وطوله كما يفعل الجلابة هل يصح أولاً (أجاب) لا يصح (سئل) عن اشترى عبداً فوجد له سبع أصابع

يردها مع امكان الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلكة فيه كذا ذكر في الاصل من
 مشايخنا من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن ومنهم من قال يضمن
 على كل حال وفرقوا بين العارية والوديعة فان الوديعة اذا كانت مؤقتة فأمسكها بعد مضي
 الوقت فهلكة عنده لا يضمن ما لم ينتفع وكذا المستأجر اذا أمسك المستأجر بعد مضي المدة
 لا يضمن ما لم ينتفع (١) ولكن الفرق ظاهر والاول هو المختار ثم لا فرق بين أن تكون العارية
 مؤقتة نصاً أو دلالة حتى قيل بان من استعار قدوماً ليكسر حطباً فكسره وأمسل حتى هلك
 عنده ضمن

(نوع في رد العارية) لو رد العارية على عبد المالك عبد يقوم عليها ولا يقوم بربها
 قياساً واستحساناً واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الاصل أما الوديعة اذ ردها على عبد صاحبها
 فهي كالعارية عند الشيخ الامام خواهر زاده والمختار أن المودع اذ ردها الى عبد ماله كما يضمن
 على كل حال كذا ذكره القدوري وشمس الأئمة السرخسي والفقهاء أبو الليث والحاصل أن
 المستعير بالرد الى من يقوم عليه ومن لا يقوم بربها والمودع اذ ردها الى عبد صاحبها أي عبد
 كان ضمنها . لو أراد رب الأرض أن يعطيه بذره ونفقته ويأخذ الأرض مع الزرع منه
 ورضي المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز لانه يبيع الزرع قبل ان يخرج وان كان
 بعده يجوز هو المختار . اذا كانت العارية مؤقتة وأراد انخراجه قبل الوقت يضمن قيمة
 البناء والأشجار قائمة يوم الاسترداد باتفاق الروايات . لو استعار دابة للحمل مطلقاً فانه يحمل
 عليها ما تطبق اعتبار المتعارف وليس له أن يستعملها الى الليل بلا علف وضمن ان استعملها
 الى الليل من غير علف (ط) لو استعار الثوب ولم يسم من يلبسه فأعار غيره لم يضمن لان الاعارة
 مطلقة في حق اللابس مقيدة في حق اللبس ولو ليس بعد ذلك بنفسه اختلف المشايخ
 فيه قال بعضهم يضمن وبعضهم لا يضمن والصحيح أنه يضمن المستعير يعير فيما لا يتفاوت ولا
 يؤاجر وهل له أن يودع فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى والصحيح أن له أن يودع وعليه
 الفتوى

(كتاب الكفالة)

(سئل) عن رجل له على آخر دين
 وبه كفيل فاحال رب الدين رجلاً
 بالدين على المدينون برضاه فهل يبرأ
 الكفيل بذلك من الكفالة أم لا يبرأ
 وبطالبه المحتال عليه (أجاب) نعم يبرأ
 الكفيل بذلك ولا يطالبه المحتال
 عليه (سئل) عن شخص ضمن
 (١) قرله ولكن انفرق ظهر كذا
 في الاصل ولعل فيه سقطاً والاصل
 غير طاهر كتبه محققه

(كتاب الشركة)

في الفتاوى اذا وقتاهل تتوقت بالوقت المذكور وروى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى أنها تتوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية استدلالاً بمسألة ذكر في الوكالة
 أن من وكل غيره لبيع له عبد اليوم وقال ان الوكالة لا تتوقت وصححها غيره من المشايخ وقالوا في
 مسألة الوكالة جواباً في الشركة وجواب الشركة جواب في الوكالة وهو الصحيح . اذا لم يذكر لفظ
 الشركة ولكن قال أحدهما لا آخر ما اشترت اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر
 هل تكون شركة لم يذكره محمد في الاصل وروى أبو سليمان عن محمد انه يجوز وثبت شركة
 بهذا القدر لا ترى أنهم مالوذكرا الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذكر
 حكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لاحدهما أن يبيع حصته
 الاخر ما يشتري الا باذن صاحبه لانهم اشتراك في الشراء لا في البيع

(أنواع الشركات)

منها المفاوضة ومن خصائصها اشتراط التلفظ بلفظ المفاوضة حتى لو تركها كانت عنانا كذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال شمس الأئمة السرخسي تأويل هذا أن أكثر الناس لا يعرفون جميع أحكامها عادة فلا يتحقق منهما الرضا بأحكام المفاوضة فيشترط تصريحهما بالقيام بذلك مقام الرضا حتى لو كانا عارفين أحكامها صح العقد بينهما ما اذا ذكر معنى المفاوضة وفسرها واز لم يصرحا بها بلفظها ذكر في الاصل لاحد المتفاوضين أن يعير مال المفاوضة وأن يودعه وأن يهدي من مال المفاوضة ويتخذ دعوة منه ولم يقدر بشئ والصحيح أن ذلك منصرف الى المتعارف وهو ما لا يعده التجار سرفا

(في العنان) في الفتاوى أحد شريكي العنان اذا أقر أنه يستقرض من فلان ألفا لتجارتهما فان أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه هو الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل فصار وجود الاذن وعدمه سواء يدفع كل واحد منهما المال مضاربة هو الصحيح عند أكثر المشايخ وان لم يشترط أن يعمل كل واحد منهما برأيه وهذا بخلاف شركة المضاربة لان المضاربة دون الشركة لان المشاركة تثبت بينهما في المضاربة في الربح لا غير وفي الشركة تثبت فيه وفي الوضعية وفي رأس المال (ح) تجوز شركة العنان بين المسلم والذمي اجماعا (ن) اذا فاوض البالغ مع الصبي لم يجز بالاتفاق . اذا فاوض المسلم مع المرتد يجوز بالاتفاق . أحد المتفاوضين اذا أقر بدين ينظر ان أقر لاجنبي صح ذلك على شريكه بالاتفاق وللقول أنه يأخذ أيهما شأوان أقر لا مرأته بالمهر لم يجب على شريكه بالاتفاق وان أقر لا بالمهر ينفذ عليه ما عندهما ولو أقر لعبد المأذون أو مكاتبه لم يجز على شريكه بالاتفاق (ط) لو كفل أحد المتفاوضين ينظر ان كفل بالنفس لا يؤخذ به صاحبه بالاجماع وفي الفتاوى الشركة بالكيلات والموزونات والعدديات لا تجوز قبل الخلط في قولهم جميعا لانها تتعين في العقد والشراء بهما يقع بمال صاحبه خاصة وأما بعد الخلط والجنس واحد قال أبو يوسف لاتصح الشركة أيضا وانما هي شركة أملاك وقال محمد تصح والربح بينهما على الشرط وان كانا جنسين لاتصح باجماع لان الشركة لا تتحقق لامتنياز أحدهما عن الآخر فكان الخلط لم يوجد (ن) اذا كان الدين بين المتفاوضين وأقر أحدهما جاز على صاحبه بالاتفاق

(نوع في الشركة على تقبل الاعمال) من الفتاوى قال شمس الأئمة السرخسي هذا العقد تطير عقد السلم من حيث انه مرخص فيه كما في السلم للحاجة ثم هي تكون صحيحة وتكون فاسدة والصحيح في طريق جوازها ما ذكره الصدر الشهيد حسام الدين في شرح الشركة ان طريق جوازها أن يجعل كأنهما اشتركا في التقبل وفي العمل جميعا ثم يتقبل أحدهما ويحمل الآخر فيجوز ويصح عنده اذا اتفقت أعمالهما كالفقارين والخياطين أو اختلفت كالفقار والخياط وعند زفر رحمه الله تعالى ان اختلفت لا يصح وعند الشافعي في الوجهين لا يصح . معلمان اشتركا لحفظ نصيبان وتعليم الكتابة والقرآن ما هو المختار أن الاستئجار لتعليم القرآن جائز فيجوز هذا لانه شركة عمل (ن) أعطى بذرا الفيلق يعني (تخميله) من يقوم عليه بأوراقه على أن ما يحصل فهو بينهما فقام عليه حتى حصل الفيلق فهو لصاحب البذر المتولد منه والذي

احضاره الاخر الى ثلاثة أيام ومتى مضت المدة ولم يحضره كان عليه ما يلزمه له بالطريق الشرعي ويبرأ من احضاره فهل يلزمه (أجاب) نعم يلزمه ما ثبت عليه شرعا ولا يبرأ من ضمان النفس (سئل) عن جماعة من التجار سافروا وعربوا ومعهم أجمال من القماش وغيره فهاج البحر عليهم وقوى الريح وتحققوا الغرق ان لم يلقوا بنساعتهم أو بعضهم فالتقوا بعضهم في البحر فالحكم في ذلك هل يكون ما التقي على صاحبه أم على الجماعة (أجاب) اذا اراضوا على اللقاء فالغرم على الرأس (سئل) عن شخص ضمن احضار آخر لا حضر المضمون الى المضمون له في غيبة ائتمان هل يبرأ من احضاره بعد ذلك (أجاب) لا يبرأ ما لم يقل سلمت نفسي لك عن ضمان فلان (سئل) عن رجل كفل بالدرء في المبيع فاستحق المبيع هل يطالب الكفيل بالثمن بمجرد الاستحقاق للمبيع أم لا بد من قضاء القاذي على البائع أولا بالثمن ثم يطالب به الكفيل بعد ذلك (أجاب) لا يطالب الكفيل بالثمن بمجرد استحقاق لمبيع بل لا بد من قضاء القاضي أولا بالثمن ثم يطالب به الكفيل بعد ذلك (سئل) عن

قام عليه قيمة أوراقه وأجر مثل عمله وعلى هذا الودفع بقرة إلى رجل بالعلف ليكون ما يحصل لصاحب البقرة منها من الولد والسمن والمصل بينهما ويسمى هذا (نيم سودى أو نيم كن) وكل ما يحصل لصاحب البقرة فلا آخر أجر مثل علفه أو قيمة ذلك وأجر مثل القيام عليه أو هو الصحيح لأنه اتخذ ذلك بأمره وعلى هذا إذا دفع الدجاجة إلى رجل بالعلف ليكون البيض بينهما فالخيلة في جواز هذه المسئلة أن يقرض له نصف البذرة ويبيع منه نصفه بثمن معلوم وكذا يبيع نصف البقرة ونصف الدجاجة حتى يصير هذه الأشياء مشتركة بينهما فيكون الحادث على ملكهما

(نوع في الشركة في الاعيان والاملاك ما يضمن أحدهما وما لا يضمن) (ن) بعيرين شريكين جل عليه أحدهما باذن الآخر فسقط ولا ترجى حياته فكم لا يضمن لان حفظ نصيب شريكه في هذه الحالة بالخرف كان اذنا له به وان كان ترجى حياته يضمن فان نحره أجني بأمره وكان ترجى حياته أو لا ترجى ذكر في كتاب الغصب ما قال بعضهم أنه لا ضمان على أحد إذا كان بحال لا يعيش إلى أن يأتي صاحبه وقال صاحب جامع الفتاوى ههنا أنه يضمن قال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار لأنه غير مأذون في الامر والاذن بالخسر لا تعدام ما يدل على الاذن به وهو الامر بالحفظ في حقه بخلاف نفسه قال وعلى هذا اذا ذبح شاة انسان يضمن وان كان لا يرجى حياتها هو المختار والراعى والبقار لا يضمنان لوجود الاذن به دلالة ههنا وانعدامه ثمة . في الفتاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر فأخذ منه نصفه قال محمد أرجو أن لا بأس به قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ . سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم فيها در غير أن لأحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها إلى هذه السكة ليس له أن يفتح بابا إلى هذه السكة به أفتى أبو القاسم والفقيه أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح (م) لو تصرف أحد الورثة في التركة المشتركة وبيع فالربح للتصرف وحده . لو قال أحد الشريكين لا آخر نفسى ومالى لك لم يكن هذا القول شأ . اذا اشتركا بالعروض أو المكيل أو الموزون فاشترى بها لكل واحد منهما فيما اشترى من الملك قدر قيمة متاعه يوم الشراء حتى لو كانت قيمة متاعهما على السواء كان المشتري بينهما نصفين وان كانت مختلفة فبحسب ذلك فان باع المشتري قسما الثمن بينهما على اعتبار ملكهما والمشتري في ذلك بقدر قيمة ما لهما يوم الشراء فيما اذا وقعت الشركة بما لا مثل له كالعروض أو بماله مثل المكيل والموزون والعددي المتفاوت هو الصحيح والمأخوذه . ولشريك العنان والمستبضع والمضارب أن يسافر بالمال هو الصحيح من قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى

(كتاب الصيد والذبائح والضحايا)

وهو ينقسم الى فصول وأنواع

(الفصل الاول) في الصيد وفيما يحل أكله وما لا يحل صيدا كان أو غيره في الفتاوى كراهة لحم الفرس كراهة تحريم هو الصحيح (ط) الجمار الوحشى حلال بالاتفاق (ن) من له دجاجة علفها نجاسة أو شاة أو بابل كذلك فالدجاجة نجس ثلاثة أيام والشاة أربعة والابل والبقر عشرة هو المختار لان الظاهر أن طهارتهما تحصل بهذه المدة (ن) أجدى اذا كان يربى بلبس أنان أو خنزير ان علف أياما فلا بأس بأكله لأنه بمنزلة الخلالة والحكم فيها هذا

كفل بنفس شخص الى مدة معلومة هل يصح ويطلب به قبل مضي المدة أو بعدها (أجاب) نعم تصح الكفالة ويطلب به بعد مضي المدة (سئل) عن رجل له على آخر دين وله كفيل ثم ان رب الدين أحال على المديون رجلا برضاه هل يبرأ الكفيل من الكفالة بذلك أم لا يبرأ ويطلب به المحتال بالكفالة (أجاب) نعم يبرأ من الكفالة بالحوالة المذكورة (سئل) عن له على آخر حق فطالب به فقال له شخص ان غاب عن البلد فعلى الحق الذى عليه فغاب عن البلد فهل يصير كفيلاً بذلك ويلزمه الحق الذى عليه (أجاب) نعم يصير كفيلاً بذلك ويلزمه الحق الثابت عليه (سئل) عن ضمن آخر في غيبته ضمان ذمة فطالب به المضمون له بالقدر المضمون فيه فأنكر الدين ولم يثبت عليه فهل يلزم الضامن ما ضمن فيه أم لا (أجاب) لا يلزمه لعدم ثبوت الدين على المضمون (سئل) عن العبد اذا لزمه مال بسبب الكفالة أو غيرها هل يطلب به في حال رقه ويدفعه عنه السيد أم بعد اعتق ولا شئ على السيد بسببه (أجاب) يطلب به بعد اعتق ولا شئ على السيد بسببه (سئل) عن له دين على آخر فقال

(نوع منه) رمي جرادة أو سمكة فأصاب صيدا فعن أبي يوسف وإيتان والمختار أنه يؤكل

وان أرسل الى ما يظن أنه شجرة أو انسان فإذا هو صيد فأصابه يؤكل هو المختار لانه تبين أنه أرسل الى الصيد . وان أرسل على ظن أنه صيد فإذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل هذا في المجرد الكلب المرسل اذا جرح الصيد وبقى فيه من الحياة كما يبقى في المذبوح من الاضطراب ونحوه فوصل اليه المرسل ولم يذكه حل وان كان أكثر من ذلك ولكن لا يتأني فيه الذبح لضيق الوقت فقد اختلفت أقاويل المشايخ والروايات فيه والمختار أنه يحل وبه أخذ الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وانفقوا أنه ان كان لا يتمكن من الذبح لفقدان الآلة لا لضيق الوقت لا يحل . اذا رمي صيدا ثم أخذه المالك ولم يكن من الوقت مقدارا مقدرا للمالك على ذبحه يؤكل وهو استحسان وبه قال الحسن بن زياد وهو المختار لانه اذا لم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه صار كأنه لم يقدر على الذكاة أصلا بان لم يبق فيه من الحياة الا مقدارا ما يبقى في المذبوح وفي قول علمائنا الثلاثة لا يؤكل والاوّل هو المأخوذ به

(نوع فيما يدخل فيه الشك) اذا وقع المرمى على شيء ومات ينظر ان كان ذلك الشيء مما لا يقتل كالارض بان وقع على سطح أو آجر مفروش يؤكل وان كان مثل حد الرمح والقصبه المنصوبة المحددة وحدها لا يؤكل قالوا وهذا اذا كانت الجراحة التي أصابته بحيث تجوز السلامة منها بان أصابت يده أو رجله فان كانت بحيث لا يسلم منها الكلب بقي فيه من الحياة كما في المذبوح يؤكل ولا يحرم بالاجماع . ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي في شرحه أنه اذا رمي طير ما ثيا وقع فيه والجراحة فوق الماء يحل أكله بكل حال وان كانت تحته أو يكون الصيد برياً والجراحة فوق الماء وتحتة يحتمل أن يكون موته بسبب الماء فينظر في صفة الجراحة ان كانت بحال لا يسلم منها بان بقي فيه من الحياة كافي المذبوح لا يحرم بالاجماع وان كان أكثر من ذلك فهو على ما هو للاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

(نوع فيما يصير به الاهل متوحشا) بعيرين أو ثورا أو شاة في المصر ففي البعير والثور ان علم أنه لا يقدر على أخذه الاجماعه فله أن يرميه لانه قد لا يقدر على الذكاة الاختيارية فيمما بنفسه لصيال البعير ونظم الثور وفي الشاة ليس له أن يرميها لانه يقدر عليها ظاهرا وحدها لا يقدر عليها الاجماعه قالوا والمعتبر في هذا ما يقع في نفس صاحبه

(نوع منه) اذا ضرب البازي بمنقاره أو غلبه الصيد حتى أئخنه أو جرحه الكلب فجاء صاحبه ويمكن من أخذه ولم يأخذه حتى ضربه البازي أو الكلب مرة أخرى فمات فعند عامة مشايخنا لا يحل أكله (ق) يكره الطافي لانه حرام بل لكونه متغيرا لا يطيب وينفر عنه الطبع ولعل هذا قولهم جميعا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى السمكة اذا قتلها حرام الماء أو برده لا يؤكل وهو كالطافي وقال محمد بن نوح وعليه الفتوى . في الفتاوى لو أرسله من له صلة وزجره من لاملة له فانزجر بزجره واصطاد يؤكل ولو كان على العكس لا يؤكل اعتبارا للارسل واسقاطا لاعتبار الزجر لكن في الوجه الاول انما يؤكل اذا زجره من لاملة له وهو على ذهابه بعد فان كان واقفا عن السير فانزجر بزجره لا يؤكل أيضا كذا ذكر شمس الأئمة السرخسي وهو المأخوذ به . اذا أدارى الكلب والصيد عنه بعد الارسل ثم وجد الصيد بعد وقت مقتولا وليس به أثر غير والكلب عنده يؤكل استحسانا قال مشايخنا كون الكلب عنده شرط لازم للحل حتى لو لم يكن عنده لا يؤكل قياسا واستحسانا . لو اشتغل المرسل عنه بعمل آخر حتى اذا كان قريبا من

له شخص الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه لك فهل يكون كفيلا بذلك أم لا (أجاب) لا يكون كفيلا بذلك (سئل) عن رجلين لهما على آخر دين ضمن أحدهما الآخر حصته في الدين هل الضمان صحيح أم لا واذا كان غير صحيح وأدى الى صاحبه يحكم الضمان هل له الرجوع بما أداه أم لا (أجاب) الضمان المذكور غير صحيح وله الرجوع عليه بما أداه بحكم الضمان (سئل) هل تصح الكفالة بالمجهول (أجاب) نعم تصح (سئل) عن ادعى عبد في يد آخر أنه ماله ولم يصدقه راضع السيد على دعواه وخرج ليحضر بيته وكفل شخص بنفس العبد فمات قبل البيعة هل يبرأ الكفيل أم لا (أجاب) لا يبرأ ويضمن قيمته لمستحقه (سئل) عن رجل قال لا تخرم مهمابعتي من فلان فالتمن على هل تكون هذه كفالة له صحيحة أم لا (أجاب) تكون الكفالة صحيحة (سئل) عن الكفيل بالنفس اذا طواب باحضار الغريم فادعى أنه غائب عن البلد ومقيم به مدة أخرى هل يقبل قوله في ذلك بمجرده ويمنع الطلب عنه مادام غائبا في ذلك أم لا بان يثبت عند الحاكم ذلك بالبيعة (أجاب) لا بان يثبت ذلك

الليل طلبه فوجده ميتا والكلب عنده وبه جراحة ولا يدري أنه من الكلب أو غيره قال في الأصل كره أكله واختلفوا في أنه تحريم أو تنزيه والصحيح أنه تحريم وهو المأخوذ به . لو أكل الكلب بعد الحكم بتعليمه خرج من كونه معلما والخلاف فيما مضى من الصيد معروف قال بعضهم الخلاف فيما قرب عهد من صيوده فأما ما مضى عليه شهر ونحوه من صيوده وقد قدده صاحبه لم يحرم بلا خلاف وقال شمس الأئمة السرخسي الأظهر أن الخلاف فيما سواه وانفقوا أن ما لم يحزره المالك من صيوده بعد يحرم عندهم جميعا والحاصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأكله بحكم كونه جاهلا مستندا وعندهما مقصورا عليه . الكلب المعلم ونحوه إذا قتل الصيد من غير جرح خنقا أو نحوه اختلفت الروايات وال عبارات فيه والمختار ما ذكر في الزيادات أنه إذا قتله من غير جرح لا يحل . في كل موضع وجد العطع والبضع هل يشترط الإدماء مع ذلك اختلفوا فيه فاشترط بعضهم ذلك في الجراحة الصغيرة والكبيرة لا . ذكر الشيخ الإمام الرستغني أن في التذكية الاضطرابية إذا وجد الجرح ولم يسيل الدم قال بعضهم لا يؤكل كافي الاختيارية إذا ذبحت ولم يسيل فاهما لا تؤكل وقال بعضهم تؤكل كافي الاختيارية أنها تؤكل وإن لم يخرج الدم لكن بشرط أن تكون الجراحة كجراحة الاوداج قاتلة في العادة قال صاحب جامع الفتاوى أنه يحل إذا وجد الجرح الصالح كما ذكرنا وهو المختار . الاول أن لا يؤخذ الطير بالليل ذكر في الأصل أن من أخذ صيدا أو فراخه من دار إنسان أو أرضه فهو لاد إلا أن يحضر صاحبها يأخذه ويصير منه بحيث يقدر على أخذه من غير صيد أي من غير معالجة كثيرة كالشبكة والري ونحوه هذا هو الصحيح قال مشايخنا إذا اتخذ دارا أو شجرة ليفرخ الصيد فيها فافرخ له

(القسم الثاني من كتاب الذبائح) وإن قطع الحلقوم والمريء والاكثر من أحد الودجين يحل والا فلا هو الصحيح من الروايات والمختار وكذلك لو قطع أحد الودجين معهما (ن) شاه مرضت وبقي من الحياة ما بقي في المذبوح بعد الذبح فعندهما لا تقبل الذكاة حتى لو ذكاهما لا تحل واختلفوا على قول أبي حنيفة ونص الطحاوي بأنها تقبل وتحل إذا ذكاهما وذكر الفقيه في مختلف الرواية هكذا وعليه الفتوى . لو شق الذئب بطن شاة وبقي فيها من الحياة ما ذكرا فهو على هذا الاختلاف والمختار أنها تقبل الذكاة . ذبح الشاة وقطع الحلقوم والاوداج إلا أن الحياة فيها بعد فقطع إنسان بضعة منها تحل لأنها ليست مبانة من الحي

(نوع في التسمية) (ب) المستحب أن يقول باسم الله والله أكبر وذ كر شمس الأئمة الحلواني في شرحه المستحب أن يقولها بغير واو . إذا قال باسم الله وباسم فلان لا يحل هو المختار (القسم الثالث في الاضحية) تجب التضحية بالنذر ولا تجب بمجرد النية أصلا وبالشراء بنية التضحية من الغني باتفاق الروايات وأما الفقير فقد اختلفت الروايات فيه جدا والمختار أنه لو اشتراها بنية التضحية في أيام النحر تصير التضحية واجبة في حقه وإن لم يقل بلسانه شيأ في جواب ظاهر الرواية هكذا اختاره الصدر الشهيد حسام الدين في شرح أضاحي الزعفراني وعليه الفتوى فإن لم تكن النية مقارنة بشرائه لا تجب بالإجماع وإن صرح بلسانه وقت الشراء أنه يشتريها بالتضحية بها تصير واجبة بلا خلاف (ح) مصري وكل وكيل بأن يذبح شاة له ويخرج إلى السواد فأخرج الوكيل الاضحية إلى موضع لا يعد من المصر وذبحها هناك فهذا على وجهين أما إن كان الموكل في السواد أو عاد إلى المصر ففي الوجه الاول جازت أضحيته عنه

عند الحاكم بالبينة ويكون في علم الحاكم فإن أثبتته يؤجل مدة الذهاب والاباب ويتوثق منه بكفيل بالنفس فإن أحضره والاحبس (سئل) عن ادعى على آخر ما لا يطريق الكفالة عن فلان فأنكره فأقام عليه بينته ثم أقر المدعى أنه لاحق له قبل الاصيل هل يبرأ الاصيل والكفيل بذلك أم لا (أجاب) نعم يبرأ الاصيل بذلك وكذا الكفيل لأن براءة الاصيل توجب براءة الكفيل (سئل) عن رجل له على آخر دين شرعي وبه كفيل فهل له المطالبة بالدين على الاصيل والكفيل وحسبهما عليه أم لا (أجاب) نعم له ذلك (سئل) عن المدين إذا أحال رب الدين بدينه على مدين له برضاه وضمنه في ذلك هل يصح الضمان ويطلب أيهما شاء (أجاب) نعم الضمان صحيح وله أن يأخذ المال من أيهما شاء (سئل) عن رجل ضمن آخر في دين له عليه ثمن مبيع أو أجرة لازمة عليه ثم إن رب الدين أجله على الكفيل إلى مدة معلومة هل يصير مؤجلا عليه وحده وعلى الاصيل حالا أم مؤجلا عليهما (أجاب) يصير مؤجلا عليهما كما صرح به المقدمي في الحاوي (سئل) عن كفل آخر فمما يقرب له رب الدين

وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان كان الوكيل يعلم بقسود الموكل أو لا يعلم ففي القسم الاول لم تجز الاضحية عن الموكل بلا خلاف وفي القسم الثاني اختلف أبو يوسف ومحمد ورجعهما الله تعالى والمختار قول أبي يوسف انه يجزئه (ب) ذبح عن ميت فهذا على وجهين اما ان ذبح بأمره أو بغير أمره ففي الوجه الاول لا يتناول من لحقه هو المختار لان الاضحية تقع للميت وفي الوجه الثاني يتناول هو المختار أيضا لان الذي يحصل على ملكه والثواب للميت ولهذا لو كان على الذابح أضحية واجبة تسقط عنه . في الحامى صاحب العقارات والمستغلات الكثيرة يعتبر في الفضل عن حاجته نزل الضيعة والمستغل هو المختار حتى لو كان يفضل من نزل ضيعته ومستغله عن حاجته سنة ما يبلغ ما تاتي درهم فعليه الاضحية والا فلا هكذا ذكر أستاذنا الشيخ الامام طهير الدين الميرغني قال وهذا اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل وغيره من المشايخ يعتبر باعتبار قيمة الضياع والمستغل على ما عرف . المرأة تعتبر موسرة بالمهر المجل وهو (دست يمين) اذا كان زوجها مليئا عندهما خلافا لابي حنيفة ولا تعتبر موسرة بالموجل منه بالاجماع . في الفتاوى وفي الوجوب على الاب الموسر عن الولد المعسر خلاف وكلام كثير وجواب ظاهر الرواية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تجب بخلاف صدقة الفطر فانها تجب عليه وعنه والفرق ما عرف وفي الجامع الصغير أن الغني يضحى عنه والمختار ما مر جواب ظاهر الرواية فلو ضحى عنه من مال نفسه وان لم تكن واجبة عليه يفعل بها ما يشاء وعن القاضي أبي جعفر الاستروشني يفعل بها ما يفعل بقربان نفسه وهو الصحيح وأما الصبي الموسر هل تجب في ماله على الاب أو الوصي اختلفت الروايات والاقاويل في ذلك قال بعضهم تجب عندهما وقال محمد وزفر لا تجب في ماله في ظاهر الرواية في قولهم جميعا فروى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى أنها تجب في ماله على الاب والوصي وكذا اختاره القاضي أبو جعفر قال تجب الاضحية في ماله ويقوم بها الاب أو وصيه أو الجد ولا يطعم منها أحدا بل يطعم الصبي وخدمه والاوان يأكلان منه استحسانا ويجوز أن يشترى بذلك اللحم للصغير مطعوما ولا يشترى به شيئا آخر ولا ضمان على الاب فيما فعل على كل حال وأما الوصي فقد اختلفوا فيه فبعضهم فرقوا بينه وبين الاب وقالوا يضمن الوصي مالا يأكل الصبي اعدام النفع للصبي ظاهرا وكان أبو يعقوب الاستروشني يقول بان الاضحية بمال الصغير بلا مسأله والحفظ عليه لا للتصدق بها واذا تصدق الوصي بلحمها ضمنه وقال بعضهم لا ضمان على الوصي أيضا على كل حال كالاب وهو المختار وعليه الفتوى

(نوع في وقتها آخر ما فيه) ولذبح المصري بعد تشهد الامام قبل سلامه اختلفوا فيه وذكري الخاوي روايتين فيه وقال صاحبه والاصح أنه يجزئه من غير اساءة وكذا قال أستاذنا الشيخ الامام الاجل طهير الدين رحمه الله انه الاصح وهو المختار لان الصلاة قدمت ولهذا فصحك لا تنقض صلاته ولورثه المقتدى الامام في هذه الحالة وذهب جاز ولورثه أهل مصر صلاة العيد تنهية أو عدم الوتو أو لعدم الامير فالمسئلة مذكورة في كثير من المواضع مع الاختلاف في الجواب واختار أنه لا تجوز التضحية في اليوم الاول قبل الزوال وتجوز بعده وفي يوم الثاني والثالث . وصلى الامام بهم العيد وصحوا ثم أخبر أنه كان على غير طهارة وتفرق الناس ولم يتفرقوا فهي جائزة مصلحا علموا بذلك أولم يعلموا بعد التفرق أو قبله وقد روى عن جويوف أنهم بن علي قبل أن يتفرقوا تعاد الاضحية والاول هو المختار والمأخوذ به لان التضحية

فأقر بمال عليه رب الدين هل يكون ضامنا لذلك بمقتضى اقراره أم لا بد من ثبوته (أجاب) نعم يكون ضامنا لما أقر به (سئل) عن ضمن احضار آخر شخص فقبل أن يحضره قال لاحق لي قبل المضمون هل يبرأ من احضاره أم لا يبرأ (أجاب) لا يبرأ وعليه تسليمه (سئل) عن المريض اذا ضمن آخر في مال معيوم ومات هل ضمانه صحيح ويؤخذ المال من تركته أم لا (أجاب) نعم ضمانه صحيح ويؤخذ من ثلث ماله

(كتب الخواة)

(سئل) عن رجل أحاب رجلا بماله عليه على أن يحتل باختيار هل تجوز الخواة أم لا (أجاب) نعم تجوز (سئل) اذا شرط للحتال في الخواة أنه متى شاء رجع على الحيل هل تصح الخواة وشرط (أجاب) نعم تصح الخواة وشرط للحتال باختيار يرجع على أيهما شاء (سئل) عن احتال على آخر بماله خواة شرعية بشرط اختيار على أنه متى شاء رجع على الحيل هل شرط جائز معصية به اختيار في مصبة الحيل والحتال عليه أم لا

(أجاب) (١) نعم الشرط جائز وله الخيار
 في مطالبة أيهما شاء (سئل) عن
 باع شيئاً وأخذ رهناً من المشتري على
 الثمن ثم أحال غريمه على المشتري
 بالثمن ورضياً بالحوالة عمل للمشتري
 أخذ الرهن من البائع أم للبائع
 حبسه حتى يوفي المشتري الثمن
 للمحتال (أجاب) للبائع حق
 حبس الرهن وليس للمشتري أخذه
 منه (سئل) إذا أحال المشتري
 البائع على غريمه بالثمن هل له
 أخذ الرهن أم للبائع حبسه حتى
 يستوفي حقه (أجاب) للبائع
 حبس الرهن حتى يستوفي حقه
 (سئل) عن شخص باع من آخر
 شيئاً وأحال بثمنه شخصاً آخر حوالة
 شرعية ثم تقابلا البيع هل تبطل
 الحوالة أم لا (أجاب) لا تبطل
 الحوالة بالاقالة ويلزم المحل عليه
 دفع المبلغ للمحتال ويرجع المحال
 عليه بتظيره (سئل) عن شخص
 احتال بدين على آخر برضاه فطالبه
 به فادعى الفقر وأثبت بطريقه
 انشرعى هل له الرجوع على المحتال
 بدينه أم لا (أجاب) نعم له
 الرجوع على المحتال بدينه (سئل)
 عن رجل اشترى من آخر شئ بثمن
 معوم وتسلم تسع وطالبه البائع
 بثمن فادعى أنه حابه على فلان
 فثبت وأقام بيمينه هل تسع

وجدت بعد صلاة جائز في الجملة أما بالاجماع ان لم يكن الامام عدلاً وعلى قول الشافعي ان كان
 عدلاً لما عرف من مذهبه فلا يكون هذا تضحية قبل الصلاة قطعا بل كان بعد صلاة معتبرة في
 الجملة وهل تعاد الصلاة ان لم يتفرقوا ولم تزل الشمس والمختار أنها تعاد ان كان الامام عدلاً
 والا فلا . اذا مضت أيامها ولم يضح وهو غنى روى الحسن أنه لا شيء عليه لانها قربة مؤقته
 فصارت كصلاة العيد والصحيح أنه يلزمه التصديق بعينها أو قيمتها

(نوع فيما يجزئ من الاضحية وما لا يجزئ) ان خلقت بلا أذنين فقيه روايتان والفتوى أنها
 لا تجزئ . المختار أن الفأث اذا كان أكثر من الثلث لا تجزئ وفأث الثلث أو أقل يجزئ
 في جميع هذه الاعضاء والاشياء وعليه الفتوى غير أن في مقطوعة الاذن والطرف والذنب
 ونحوها يمكن معرفة قدر الفأث حسا فينظر في ذلك والشطو لا تجزئ وهو من الشاة ما انقطع
 اللب عن أحد ضرعيه لان لها ضرعين فيكون الفأث أكثر من الثلث ومن الابل والبقرة ما
 انقطع عن ضرعيهما لان لكل واحدة منهما أربعة أضرع . ان تعيبت بشئ من العيوب
 المانعة حالما يعالجها للذبح ذكر في (ع) أنه ان ذبحها على الفور أو ترك ثم ذبحها من
 الغد جاز في الوجهين لانها مستحقة للاتلاف بجميع أجزائها فتقدمه بالتلاف بعضها على البعض
 لا يمنع وهو المختار وعليه الفتوى لان أيام الاضحية كوقت واحد وهذه الحوادث من
 ضرورات التضحية . ذكرنا صدر الشهيد رحمه الله تعالى في شرح الاضحية في الشاوي
 رجل ضحى بشاتين تكلموا قال محمد بن سلة لا تكون الاضحية الا بواحدة والمختار أن تكون
 الاضحية بهما والدليل عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة بشاتين وضحى
 عام الحديبية بمائة بدنة . فيما يضحي به اذا اختلفا في القيمة أو اللحم فالزائد قيمة أو لحما أفضل
 واذا استويا قيمة ولحما فأطيبهما لحما أفضل واذا استويا في هذا كله قال الاستاذ طهر الدين
 المرغيناني بان المتفق على وقوعه أضحية أولى والبقرة أولى وأفضل من الشاة اذا استويا في الثمن
 لكونها أعظم وأكثر لحما والشاة أفضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم
 الشاة أطيب فان كان سبع البقرة أكثر لحما فهو أفضل والذكر من الضأن والانثى اذا استويا
 قيمة ولحما فالذكر أفضل لانه أطيب لحما والانثى من البقر والابل أفضل اذا استويا لانهما أطيب
 وكان الاستاذ يقول ان الشاة السمينه العظيمة التي تساوي بقرة قيمة ولحما أفضل من البقرة
 لان جميع الشاة تقع فرضا بخلاف واختلافوا في البقرة قال بعض العلماء يقع سبعها فرضا
 والباقي تطوعا وما لا اختلاف في جزء منها أو لم يما فيه خلاف

(نوع في الانتفاع بالاضحية ما يجوز كله وما لا يؤثر كل من الاضحية وما يستحب له من ذلك)
 فيطعم منها الغنى والفقر ويهب منها ما شاء غنى وفقير وليس له ولا شيء وان كل البكل أو أطلع
 الكل كان جائزا واسعا والصدقة أفضل الا أن يكون معيلا فالأفضل أن يدعه ليعاى ويوسع
 عليهم وهذه الجملة في الاضاحي . الزعفراني في حلها وخبر فقهاء الموسر والمعسر انى شئت
 للاضحية سواء هو الصحيح لو باع جلد هبشئ لا ينتفع به الا بانه تها لك كما لو باعه . وراشهم أو
 بالهزم لا يجوز هو المختار ويضمن قيمته ويتصدق بها ولو اراد بيع لحم الاضحية ضحك جرب
 في الاجناس أنه لا يجوز بيعه أصلا سواء باعه بما ينتفع بعينه أو لا ينتفع بالباسه بخلاف
 الجلد والمختار ما ذكره الشيخ الامام المعروف بخواردة أن الجواب فيه كما في الجلد

(فصل في التضيعة عن الغير وبشاة الغير)

لو ذبح أضحية غيره عن المالك بغير أمره صريحاً يقع عن المالك ولا ضمان على الذابح استحساناً أطلق هنا ولم يقيد بما إذا أضحمها المالك للتضيعة وقيد به في الاجناس والمختار هو الاول .
غصب أضحية الغير وذبحها عن نفسه متمم اذا أجاز المالك وأخذها مذبوحة جاز عن المالك فيما اختاره محمد بن مقاتل والغاصب كالمعين ويضحي عن نفسه مرة أخرى ان كانت عليه وان ضمنه المالك تقع عنه وتصور الشاة ملكه من وقت الغصب هو المختار قال مشايخنا ان ذبح شاة الوديعة لا يخلو عن مقدمات أخذها بنية الذبح وانحراجها له وشدقوا ثمها وبها يصير غاصباً فيصح منه اذا ضمنه المالك كما في المغصوبة وهذا كما قالوا في المودع اذا باع الوديعة فضمنه المالك فانه ينفذ بيعه على ما هو المختار ولو كان مكان المغصوب استحقاق بأن ذبح الشاة فاستحقها رجل بعده فان ضمنه قيمتها ذكروا في الاجناس أنه يجزئه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما الله تعالى وهو الصحيح والمختار ما مر

(نوع في الشركة في الضحايا) لا تجوز شركة ما فوق السبعة لانه لا أثر فيه والقياس ينفيه (ن) الجاموس يجزئ عن سبعة هو المختار . في الفتاوى (١) ابل بين اثنين ضحيته فان كان لاحدهما سبع أو سبعان أو نحو ذلك والباقي للآخر يجوز بلا خلاف فان كان بينهما نصفين على السواء اختلفوا فيه والمختار أنه يجوز جعل النصف السبع تبعاً لثلاثة أسباع (نوع في المتفرقات) اذا اشترى شاة وهو فقير يوم التحري للتضيعة وضحي بها ثم أيسر في هذه الايام فعليه أن يعيد كذا ذكره الشيخ الامام محمد الحزمولى وقوم من المتأخرين قالوا لا يعيد وهو المختار والمأخوذه

(كتاب الوقف وهو مشتمل على أبواب وفصول)

(انساب الاول بمافيه) يجب أن يعلم أن ذكر الصدقة وحدها لا يكفي ولا ينعقد به الوقف وذكر الوقف وحده أو الحبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد والخصاف وهلال وعامة المشايخ لا يجزئه ولا يكون وقفاً قالوا وان ذكر الحبس مع ذلك بأن قال موقوفة محبوسة أو حبس وكان مشايخ بلخ أقتوا بقول أبي يوسف قال الصدر الشهيد حسام الدين ونحن نفق بقله أيضاً المكان العرف . في الفتاوى لو قال موقوفة محرمة حبس أو موقوفة حبس محرمة لا تباع ولا تورث ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار فيها ما ذكرنا من قول أبي يوسف . اذا ذكر الصدقة وجاء بكلام يكون حبساً لها ما ذكرنا .
الابدليس بشرط عند عامتهم وهو شرط عند الخصاف وجماعة والمختار قول العامة لا تفاقهم على أنه لو ذكر الفقراء والمساكين كان ذلك كذا كذا التأييد وكذا اذا لم يذكرهم لان ذكر الصدقة وان وقف ذكرهم دلالة للماعرف (ع) لو قال أرضى موقوفة على فلان أو على ولدى أو على قرابتي وهم يحصون ولم يذكر آخره للفقراء ولا لوجه من البر لم يجز عندهم والسرقة لا ييوسف بين هذا وبينما اذا قال موقوفة لم يعين أحداً أنه اذا لم يعين يمكن أن يجعل وقفاً على فقراء فيجعل كذلك اعتباراً لظاهر فأما ادعاءه لا يمكن ذلك . لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله أبدأ ولم يرد على هذا فان غلبت اجارية على المساكين بلا خلاف

البينة بالحالة في غيبة المحال عليه ويقضى بلزوم المال واذا حضر وانكر قبول الحالة لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البينة (أجاب) نعم تسمع البينة بالحالة في غيبة المحال عليه ويقضى بلزوم المال عليه ولا عبرة بانكاره اذا حضر ولا يحتاج الى اعادة البينة عليه (سئل) عن مديون أحال رب الدين على آخر بدينه وورضى المحال عليه بالحالة ومات فقير اهل للعتال الرجوع على المحيل بدينه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع عليه ان مات فقيراً

(كتاب الوكالة)

(سئل) عن شخص وكله آخر في قبض حق على آخر قبضه ودفعه فأنكر هل يكلف بينة أم يصدق (أجاب) يصدق ببينه في الدفع الى الموكل ولا بينة عليه (سئل) عن شخص وكله آخر في قبض مبالغ من آخر فمات الموكل فطالب الورثة الوكيل بما قبضه لمورثهم فادعى دفعه له في حال حياته فهل يصدق في الدفع له بينة أم ببينه (أجاب) لا يصدق

(١) قوله ابل بين اثنين الخ لو قال بغير أو سنة كما قال غيره لان ابل اسم جمع لا مفرد كما لا يخفى كتبه

(نوع في الصحة والشيوع) التسليم الى المتولى شرط عند محمد رحمه الله تعالى ولا يصح بدونه و يورث عنه بعد الموت فيجوز بيعه وعند أبي يوسف ليس بشرط ويكتفي بالاشهاد ولا يجوز بيعه ولا يورث عنه ومشايخ بلخ أفتوا بقول أبي يوسف ومشايخ بخارى أفتوا بقول محمد رحمه الله تعالى قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتى . اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يجعل آخره للفقراء لم يكن وقفا وعند أبي يوسف قد اختلفت الروايات فيه والاشيخ كثر على أن التأيد شرط عنده والاصح والاطهر من مذهبه أنه لا بد أن يأتي بما يدل عليه بأن يجعل آخره للمساكين ويجوز ذلك هو المختار وأجمعوا على أن الوقف على الولد بدون النسل باطل أصلا . وقف ضيعته على أن يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته فالوقف والشرط باطل هو المختار لانه ينعدم به التأيد . جامع الفتاوى أجمعوا أن الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحته أما فيما يحتملها فعند محمد رحمه الله تعالى يمنع وبه أخذ مشايخنا وعلى قول أبي يوسف لا يمنع وبه أخذ مشايخ بلخ . أجمعوا أن ضيعة لو كانت موقوفة على الأرباب بان وقف رجل على الأرباب أو بان وقف رجل على بنيه فأرادوا القسمة أو أحدهم ليدفع نصيبه من أجرة لا يجوز وليس للأرباب أن يعقدوا على الوقف عقد من أجرة وانما ذلك للقيم لان الولاية له وصحة العقد تقتصر الى الولاية . وقف أرضه أو داره ثم استحق نصفها أو نحو ذلك شائعا بطل الوقف فيما بقي عند محمد وهو المختار (١) وفي الاصل اذا كانت الأرض لرجلين فتصدقاهم صدقة موقوفة على الفقراء ودفعها الى وال يقوم بها جاز وان تصدق كل واحد منهما بنصيبه مشاعا على حدة صدقة موقوفة وسلم الى وال يقوم على ذلك لا يجوز وان تصدق كل واحد بنصفها على حدة وجعلوا الى وال والقيم رجلا واحدا وسلم اليه جميعها جاز

(فصل في الموقوف ما يجوز به الوقف من المنقول وغيره وما لا يجوز) ان وقف الكتب تكلموا فيه والمختار أنه يجوز لمكان التعارف . ولو قال هذه الشجرة للمسجد لا نصير له حتى يسلمها الى قيم المسجد لما عرف من اشتراط التسليم على ما هو المختار . ذكر الخصاص أن الثمر لا يدخل في وقف الاشجار بدون الذكرو عليه أكثر المشايخ وهو الصحيح اذا جعل ظهر دابته أو غلته عبده في المساكين لا يصح في قول علمائنا جميعا . في وقف هلال وقف البناء بدون الاصل لم يجز هو المختار . البقعة الموقوفة على جهة اذا بنى رجل فيها بناء ووقفه على تلك الجهة يجوز بالاخلاف تبعها فان وقفها على جهة أخرى اختلفوا في جوازها والاصح أنه لا يجوز . في الوقف على أقرباء الرسول عليه الصلاة والسلام اختلاف والحاصل أن في جواز الوقف عليهم وفي صدقة التطوع وإيتان والمختار أنه يجوز الوقف عليهم وكذا صدقة التطوع . اذا وقف على أمهات أولاده يجوز ولا شك أن الوقف عليهن كالوقف على نفسه والجواب المختار في المسئلة قول أبي يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ قال الصدر الشهيد حسام الدين ونحن نفتي أيضا بقوله ترغيبا للناس في الوقف . ولو قال أرضي موقوفة على فلان ومن بعده على أوقال على وعلى فلان أو على عبيدي وعلى فلان فهو على هذا الاختلاف والمختار أنه يصح

(فصل في الوقف على أولاده وأولاد أولاده الى ما وادواته) ولد الأولاد يقسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الإناث لانه أوجب لهم على السوية وأولاد البنات يدخلون فيه في رواية الخصاص ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ومن بعده على المساكين صح ويدخل فيه الولد الموجد يوم حدود الغلة وهذا قول هلال وبه أخذ مشايخ بلخ وهو المختار عنه لان

في ذلك بيمينه ولا بد من بينة شرعية تشهد له بالدفع (سئل) عن وكل آخره الله دورية بان قال له وكلت في الشيء الفلاني وكلما عزلتك عنه فأنت وكل فأراد عزله هل يملكه أم لا (أجاب) نعم يملك عزله بصيغة قوله عزلتك من الوكالة المتعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزة (سئل) عن الوكيل اذا عزل نفسه بغية الموكل هل ينزل وتصرفه صحيح حتى يعلم الموكل بعزله (أجاب) لا ينزل بمجرد عزله وتصرفه صحيح فيما وكل فيه حتى يعلم الموكل بعزله (سئل) عن الوكيل بقبض الدين أو العين اذا ادعى دفع ذلك لموكله هل يصدق بيمينه أو لا بد من بينة مع انكار الموكل (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن الوكيل اذا وكل في بيع أو طلاق أو غيرهما وامتنع من فعله هل يجبر عليه أم لا (أجاب) لا يجبر عليه وهو مخير في فعله (سئل) عن ادعى على آخر بدين لموكله فاعترف به وادعى دفعه لموكله وبينته غائبة ولم يصدقه الوكيل هل يمهل الى أن يحضر

(١) قوته وفي الاصل اذا كانت الأرض لرجلين الخ الفرق بين هذه المسئلة وتي بعد هذا كرم في الثانية فراجع اه صححه

الوقف ايجاب عند حدوث الغلة لان الموقوف عليه لا يملك الرقبة وانما يملك الغلة والغلة قبل حدوثها معدومة وتعليك المعدوم لا يصح فلا يكون الوقف ايجابا لهابل هو ايجاب وقت حدوثه
 (نوع) ذكر شمس الاثمة السرخسي في شرح السير الكبير اذا ذكر أهل البيت في الوقف والوصية يرجع الى مراده ان أراد بيت السكن فأهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لا يكن بينهما قرابة وان أراد بيت النسب فأهل بيته جميع أولاد ابنه المعروفين به ذكر القاضي الامام علي السعدي أن الواقف ان كان له بيت نسب مثل بيوت العرب فأهل بيته جميع أولاد ابنه وان لم يكونوا في عياله وان لم يكن في بيت نسب فأهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه وان كان بينهما قرابة واختار هذا والا لكان أهل البيت فاعرفه لو وقف على أهله لا يدخل فيه الا امرأته وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونص هلال على قوله في وقفه في الاستحسان يدخل فيه كل من هو في عياله ونفقته ويضمه بيته لقوله تعالى فأسر بأهلك واقوله ونجينا وأهله والمراد من يعوله ويضمه اليه وهو المختار . ولو وقف على جيرانه فعلى قولهم ما جاره كل من جمعهم مسجد المحلة وهو المختار وذكر في الزيادات أن الشرط هو السكن بملك أو بغيره عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية هو المختار . وقف وقفاً على الفقراء وأقربائه قال نصير الوقف بين الفقراء والقرابات نصفاً قال داود ذهب بعض المتأخرين الى أن هذا يكون اذا كان الأقرباء لا يحصون فان كانوا يحصون فلكل واحد منهم سهم والفقراء سهم والصواب ما قال نصير لانه مراد الواقف وبه يفتي . قال في الصحة أَرْضَى صدقة على الفقراء بعدى وهي تخرج من الثلث أو كان ذلك في المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف اليها وهذا التفصيل مذکور عن أبي القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتي وذكر فيه بعد هذا أنه لو وقف على الفقراء في الصحة فاحتاج بعض ورثته يعطى وهو أولى من سائر الفقراء لكن انما يجوز بأحد الشرطين اما أن يصرف البعض اليه والبعض الى الجانب أو الكل اليه لكن في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم دائماً ربما يقع عند الناس أنها وقف عليهم وبطول العهد ربما يتخذونه ملكاً . عن هلال رحمه الله تعالى لو وقف على الفقراء مطلقاً جاز صرفه الى ولده ان احتاج وهذا بخلاف الزكاة لان الوقف يسلك به مسائل الصدقة النافلة وفي هذه المسئلة للمشايخ أقاويل والمختار ما قاله هلال لكن يعطى أقل من مائتي درهم وان أعطى مائتي درهم جاز ويكره كافي الزكاة والله تعالى أعلم

(الباب الثاني في الولاية في الوقف وتصرفات المتولى والقيم)

(ن) وقف ولم يشترط الولاية فيه لنفسه ولا غيره فالوقف جائز والولاية له وهكذا ذكر هلال والخصاف لانه أقرب الناس اليه فكان أحق قال الصدر الشهيد هذا انما يتأتى على قول أبي يوسف لان التسليم الى المتولى ليس بشرط عنده ولا يتأتى على قول محمد وبه يفتي . لو أوصى اليه في الوقف خاصة فهو وصي في الاشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية وهو المختار

(فصل في التصرفات في الوقف من المتولى والقيم)

في الفتاوى لو أجزأ الوقف أكثر من سنة فان شرط الواقف أن لا يؤاجر أكثر منها لم يجز الا اذا

ابينة أو يؤمر بالدفع الى الوكيل (أجاب) يؤمر بالدفع الى الوكيل وان حضرت بينته أقامها على الوكيل قبل الدفع أو على الموكل والا فيجلف الوكيل (سئل) عن الامين في المال كالوكيل والوديع والشريك اذا ادعى ايفاء بحضرة شهود في مرض موته أو تنفقه ومات بعد ذلك هل تبرأ الورثة اذا أقاموا البينة (أجاب) اذا طوبل الورثة بذلك فادعوا أن مورثهم رده الى مستحقه قبل موته وأقاموا بينة على اقراره بذلك أو على اقراره بالتلف تقبل ويبرؤن من ذلك (سئل) عن شخص وكل آخر في قبض دين له على مديون فنهاون حتى تسحب المديون من البلد هل يلزم الوكيل شيء بسببه أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء بسبب ذلك (سئل) عن رجل وكل رجلاً في مطابقة آخر فمات المديون فهل له المطالبة في تركته بتلك او كالة أم يحتاج الى توكيل آخر (أجاب) نعم له المطالبة على الورثة ايوفوه من تركته مورثهم ولا يحتاج في ذلك الى توكيل آخر (سئل) عن دفع لدال شيئاً لبيعه له فطالبه مدته فادعى رده عليه هل يصدق بيمينه أم ببينة (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن دلال دفع لآخر سعة

رأى المصلحة في ذلك ورأى القيم ذلك جاز وإن لم يشترط شيئاً تكلموا فيه أجاز الشيخ الامام أبو حفص الكبير في الضياع ثلاث سنين وفي غيره لم يجز أكثر من سنة قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أن يفتى بالجواز وفي غيره بعدم الجواز فيما زاد على سنة إلا إذا كانت المصلحة في الجواز وكان القاضي الامام أبو علي النسفي يفتى بأن المتولى لا ينبغي له أن يؤاجراً أكثر من ثلاث سنين ولو أجزازت الاجارة وهذا قريب مما هو المختار لأن فعله يدل على رؤية المصلحة . ذكر هلال وغيره إذا أجز القيم دار الوقف بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه لم يجز الاجارة فإن سكنها المستأجر فعليه أجر المثل بالغام بالغ كذا اختاره المتأخرون من مشايخنا (س) المتولى إذا رهن الوقف بدين لا يصح لما فيه من تعطيل منافعه وكذا أهل الجماعة إذا رهنوا وقف المسجد أو أحد منهم فلو سكن المستأجر فعليه أجر المثل بالغام بالغ معدة كانت للاستغلال أو لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار للفتوى وكذا الوبايع متولى وقف المسجد ثم رفع إلى القاضي وأبطل البيع فعلى المشتري أجره ما سكن قال السيد الامام الشهيد في الملتقط الالبقي عذهب أصحابنا أن لا تجب الاجرة على الساكن في المستلثين وإن كانت معدة للغلة . لو أجز القيم دار الوقف بعرض جاز عند أبي حنيفة ووجهه الله تعالى قال بعض المشايخ إنما يجوز في الوقف ما تعارفه الناس أجره من العروض في الاجارات مثل الحنطة والشعير فأما الثياب والعبيد ونحوهما فلا تجوز بالاجاع قالوا أما الاب أو القاضي إذا أجز دار اليتيم بعرض يجوز بلا خلاف لانهم ما يملك ان شراء العرض له فأما القيم لا يجوز شراء العرض على الوقف فافترقا (ي) إذا أجز من فقير يتيما من وقف الفقراء وترك ما وجب عليه من الاجر بحساب ماله جاز لان الرواية المحفوظة عند علمائنا أن من له حق في بيت المال يترك عليه خراج أرضه لمكان حقه

(نوع في تصرف القيم) اختلف المشايخ في المشتري للمسجد بما له هل يلحق بالوقف المختار أنه لا يلحق ويجوز بيعه (ن) اذا طلب من القيم الخراج والحجيات ولا شيء في يده من مال الوقف فان كان أمره الواقف بالاستدانة فله ذلك وإن لم يكن أمره بالمختار ما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان لم يكن من الاستدانة بديرفع الامر إلى القاضي حتى يأمره بهائم يرجع في الغلة لان للقاضي هذه الولاية قالوا وليس قيم الوقف في الاستدانة على الوقف كالوصى في الاستدانة على مال اليتيم ولو استدان على الوقف ليحعل ذلك في ثمن البديل بأمر القاضي يجوز بالاجاع وإن فعل لأمره ففيه روايتان (قال العبد) وفي هذا نظير تأمل عندنا فتوى لظهور تعدى قضاة هذه البلاد وتعلمهم (ن) مات رجل وترك ابنين وفي يدهما محمود وزعم أنه وقف عليه خاصة من أبيه والابن الآخر يقول هو وقف علينا كان القول قول هذا وهو وقف عليهما هو المختار لانهما اتصداقاً أنه كان في يدهما ولا ينفرد أحدهما بالاستحقاق بالاجحة . في الفتاوى اذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى على الفقراء أو على قوم باعيا منهم ومن بعدهم على الفقراء وسلمها إلى المتولى ثم أرجعها من يده وزرعها بذرهم فخرجت زرعاً كثيراً فقال زرعها لنفسى وقال أهل الوقف زرعها للوقف فالقول قوله والزرع له لان البذر له ولا يستحق عليه إلا بالشرط وهو منكر ولا يخرجها القاضي من يده وإن سأل أهل الوقف ذلك وقالوا أنه زرعها لنفسه لم يكن له ذلك بل يقول له ازرعها للوقف لانفسك فإن فعل المتولى ذلك يخرجها من يده ويضمنه ما نقصت الارض قال الصدر الشهيد حسام الدين لكن هذا الفرق عسى يتأق

يريد أن يشتريها فأخذها وهرب هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها مع الاذن له من المالك بالدفع إلى من يريد الشراء (سئل) عن الوكيل اذا أبرأ المشتري عن الثمن هل يصح ابرأؤه أم لا (أجاب) نعم يصح ابرأؤه ويضمن الثمن للوكيل (سئل) عن شخص أمر آخر أن يدفع عنه لفلان قدراً معلوماً تطير دينه الذي عليه ليرجع بذلك عليه فادعى المأمور بالدفع وصدقه الأمر بخاءرب الدين وطالبه بدينه وأنكر قبضه من المأمور فقضى له القاضي بدفع الدين فدفعه له فهل له الرجوع على المأمور بما دفعه أم يمنع من ذلك بتصديقه على دفع المال لرب الدين (أجاب) نعم له الرجوع على المأمور ولا يكون تصديقه مانعاً له من الرجوع عليه بالمال (سئل) عن شخص عليه دين لا تحر فأذن له رب الدين أن يدفعه إلى زيد فادعى دفعه إليه وهو ينكره فهل يصدق بيمينه في الدفع أم لا بد من بينة شرعية تشهد له بالدفع (أجاب) لا يصدق في ذلك بل لا بد من بينة عادلة لانه يريد الخروج عما لزم ذمته من الدين والله أعلم (سئل) عن غائب وأنه يعلم بوكالته فانكر هل يحلف على عدم علمه بالوكالة أم لا

على قول من لا يشترط التسليم أما على قول من يشترطه وهو المختار للفتوى على ما مر لا يتأق هذا
ويخرجها من يد الواقف أيضا في دعوى الوقف واقامة البيعة والاستحلاف . من باع أرضا ثم قال
كنت وقفها أو قال هي وقف على أن لم يقم بيعة على ذلك وأراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك
لان سبق الدعوى الصحيحة بشرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وأن أقاء البيعة
فالمختار أنها تسمع لان الدعوى وان بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من
غير دعوى كما في عتق الامة . وقف مشهور فالمختار أنه تجوز الشهادة عليه بالشهرة لانه لو لم تجز
أدى الى استهلاك الاوقاف القديمة . الفتوى في الدور والاراضي المغصوبة بالضمان نظر
لوقف كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان نظره . مسجد اتخذ لصلاة الجنازة أو
العبد يجنب كما يجنب المسجد كذا ذكر مطلقا قالوا ان هذا فيما يتخذ لصلاة الجنازة أما ما يتخذ
لصلاة العبد فالمختار أنه مسجد في حق جواز الاقتداء وان لم تتصل الصغوف فأما فيما وراء
ذلك فلا رفق بالناس كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين . في فوائد نجم الدين النسفي
أهل مسجد اشتروا عقارا بغلة المسجد للمسجد ثم باعوه لعمارتهم اختلف المشايخ في جواز بيعهم
والصحيح أنه يجوز (١) لان في صيرورة المشتري وقف في تحقق الشروط التي يصير الوقف بها لازمه
بحيث لا يجوز فسخسه وإبطاله كلام كثير ولم يوجد جدهنا . عن الخصاص عن محمد رحمه الله
تعالى اذا علق قديلا أو بسط حصيرا وقد خرب المسجد واستغنى عن ذلك عادت الاشياء كله
الى ملك صاحبها والصحيح من قول أبي يوسف أنها لا تعود الى ملكه بل تنحول الى مسجد آخر
تباع ويصرف ثمنها الى مصلحة مسجد آخر وهو المختار (د) حشيش المسجد ان كان له قيمة
لا يجوز أن يطرح والاصل أن يبيعه في مصالحه كذا ذكره في كراهيته (س) قال الصدر
الشهيد حسام الدين المختار أن يرفعوا الامر الى الحاكم ويبيعه بأمره لان البيع يعتمد الولاية
ولا ولاية لهم بدون أمره . في الوقف على المسجد (ن) وقف أرضا على مسجد ولم يجعل
آخره للساكنين تكلموا فيه والمختار أنه يجوز في قولهم جميعا (ن) لو وقف ضيعة على مسجد
على أن ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج العمارة للحال قال
الفقيه عندي أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والضيعة الى العمارة يمكن عمارتهم
من ذلك وتبقى زيادة تصرف الزيادة الى الفقراء للحال ليكون جميعا بشرط الواقف وصيانته
الوقف قال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار للفتوى . تكلموا في نصب المؤذن والامام
(٢) والمختار أن الباني أولى الا اذا أراد القوم من هو أصح من اختياره فحينئذ هم أولى لان مرجع
النفع وانضر رأيهم . أمر القاضي تكلموا فيه كثيرا قال الصدر الشهيد حسام الدين
الاصح أنه لا تصح اتولية منهم بناء على المسئلة المتقدمة عن شيخ الاسلام أبي الحسن أنه قال كان
مشايخنا يحسبون أنهم اذا نصبوا متوليا جاز ان أذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ
ظهريين أن الأفضل أن يتصوا متوليا ولا يعلموا القاضي به لما عرف من اطماعهم في
لاوقاف (قال انجب) هذا في زمانهم فكيف في زماننا وقد تحقق وقوع ما كان محتملا
انفسا فوجب الأخذ بفتوى المتأخرين وقول الاستاذ (س) مسجد فيه شجرة التقاء
يباح للفقراء أن يفطروا عليه قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنه لا يباح لانه صار للمسجد
فلا يصرف الا الى مصالح المسجد . أراد أن يجعل داره وقف على الفقراء أو يبيعها ويتصدق
بثمنها أو يشتري بثمنها عبدا ويعتقه أي ذلك أفضل ذكر هذه المسئلة مرتين والمختار أنه لو

(أجاب) نعم يحلف بطلب الوكيل
اذا ثبت (سئل) عن ادعى على
آخر لوكله بدين شرعي فاعترف به
وادعى دفعه للموكل ولم يصدقه الوكيل
فطلب عينه على العلم هل يحلف
أم لا (أجاب) لا يحلف الوكيل
على العلم ويؤمر بدفع الدين اليه
ويتبع الموكل (سئل) عن الوكيل
اذا كان لوكله تحت يده مال وعليه
دين طوّل به فامتنع عن أدائه
فهل يحبس عليه أم لا (أجاب)
ان أمره الموكل بالدفع مستحقه وامتنع
أو كان كفيل به فانه يحبس وان لم
يكن فلا يحبس (سئل) اذا صدر
الاشهاد على جماعة في حادثة وكتب
الموثق ووكلا في ثبوتيه وطلب
الحكم به كل مسلم فحضر اليهودي
الحاكم ونصبوا رجلا وقيل ان وكالة
وفعل ما وكل به هل يجوز التوكيل
المذكور أم لا (أجاب) لا يجوز

(١) قوله لان في صيرورة الى قوله
ولم يوجد جدهنا كذا بالاصل ولا
يخفى ما فيه وعبارة قاضيان لان
المشتري لم يبت كرشيا من شرط
الوقف فلا يكون ما اشتري من جملة
أوقاف المسجد اهـ محصيه
(٢) قوله والمختار أن الباني أولى أي
فيما لو تنازع أهل السكة في نصب
الامام والمؤذن فالباني أولى بالتعيين
اذا أراد الخ كافي قاضيان

جعل الدار رباطا وجعل لعمارتها وقفا فهو أفضل لأن منفعتة أعم وأدوم فان لم يجعل له وقفا فلا

(كتاب الهبة وفيه فصول)

الفصل الاول في شرط الهبة الفصل الثاني في هبة الدين الفصل الثالث في الهبة الفاسدة ومساائل الشيوع الفصل الرابع في الصدقة والهبة

(الفصل الاول باواعه) (ن) أبو الصغير غرس شجرة أو كرما ثم قال جعلته لابني فهو هبة لان الجعل انبات فيكون غليكا ولو قال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر وعليه أكثر مشايخنا . عن ابن مقاتل فبين له شجرة فقال من أكل منها فهو في حل لا بأس أن يأكل منها الغني والفقير وهذا هو المختار . قال لا تخردخل كرمي وخذ من العنب ولم يزد على هذا فالمختار أن يأخذ منه شبعه . في الفتاوى لو قال بالفارسية (ابن غلام ترا) يكون هبة حتى لا يتم الا بالقبض لانه جعل في المستقبل هذا هو المفهوم من هذا اللفظ وتعم الهبة بالتخيلية ولو قال (ابن غلام تراست) فهو اقرار لانه أخبر بكونه له وقت التكلم هذا هو المفهوم ولن يكون له الا اذا كان اقرارا

(فصل في شرط الهبة) (ن) امرأة وهبت لزوجها على شرط أن يمكث معها وسلمت اليه اختلفوا فيه والصدر الشهيد حسام الدين مال الى قول ابن مقاتل ونصير وقال ان المختار أنه لا يكون هبة . المختار في هبة المرأة للزوج مهرها بشرط أن لا يظلمها أو على أن كل امرأة يتزوجها يجعل أمرها بيد هاف قبل ثم خالف أن المهر يعود

(نوع في الهبة في المرض) (ن) فبين وهب جاريته في مرضه فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق لاشك أنه ترد الهبة ويجب على الموهوب له العقر بالوطئ هو المختار كذا ذكره الصدر الشهيد رجل وهب عبد غيره بغير أمر له رجل ثم ادعى مولاه أنه عبده وأنكر الواهب ذلك فأقام المولى المستحق البينة ثم أجاز الهبة قال هذا لا تجوز إجازته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحال الى الخصاص وهذا الجواب من الخصاص بناء على أن البيع على المستحق يفسخ بنفس الاستحقاق وكذا الهبة وعلى ظاهر الرواية لا يفسخ البيع والهبة بنفسهما وتعم هذا من كور في الزيادات واذا كان كذلك تصح الإجازة من المولى والفتوى على هذا . والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض . نص في المضاربة أنه اذا كان دفع الى آخر أنفا وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لا فلهكت الالف في يده ضمن المضارب حصة الهبة والمختار أنه لا يثبت الملك للموهوب به بالقبض

(فصل في هبة الدين) ذكر شمس الأئمة لسرخسي هبة الدين من عليه الدين تصح ولكن لا يتم من غير قبول والبراءة يتم من غير قبول ذكر عمدة المشايخ في شروحيهم أن هبة الدين ممن عليه كالبراءة في أنها تتم من غير قبول وتزبد والظاهر هذا اعتبار المعنى لا اللفظ وهو مختار وهو وهب الغريم الدين من أنوزت صح الاختلاف ويجوز أن يرتب زبد . ذكر في المأذون الكبير في باب هبة العبد التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق أو لم يكن وهل يرتب زبد الموقف من بآته يرتب اجماعا هو المختار (ن) قال نكاته رهبت له مالي عيشت فقبض انكته قبل عتق ولما لم يعمه وهذا بناء على ما مر

ذلك لانه توكيل مجهول (سئل) عن شخص له على آخر دين فقال له من جاءك بالعلامة الفلانية فادفع اليه مالي فجاءه شخص وذكر له العلامة فدفعه له هل يبرأ أم لا (أجاب) لا يبرأ مع عدم التصديق بوصول الدين ممن المدفوع اليه (سئل) عن شخص طالب آخر بمبلغ معلوم فقال له انظر صيرفيا ينقدك هل يكون ذلك اقرارا منه أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك اقرارا منه (سئل) عن رجل وكلته امرأة في اتزويج فزوجها من نفسه هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن وكل آخر في الدعوى على فلان بدين فادعى عليه وأثبت الحق عليه هل يملك قبض الدين منه بحكم التوكيل المذكور أم لا (أجاب) لا يملك عند زفر وعليه الفتوى (سئل) عن رجل دفع الى آخر مالا ليدفعه الى آخر فادعى دفعه اليه ولم يصدقه إلا أمر ولا المأمور بالدفع اليه هل القول للوكيل أم لهما (أجاب) القول للوكيل يمينه في الدفع في حق برءة نفسه (سئل) عن الوكيل اذا ادعى ديناً على آخر لم يملكه فأقره وادعى أن الوكيل أبرأه منه ولم يصدقه الوكيل وطلب يمينه على أنه ما علم

أن المختار قول عامة المشايخ في هبة الدين وإبرائه أنهم ما يعلمان من غير قبول ويرتدان بالرد فلم يظهر انتقاض الهبة وارتدادها بالرد في حق انتقاض العتق

(فصل في الهبة الفاسدة ومنها مسائل الشيوع)

هبة المشاع فيما يحتمل القسمة صحيحة عندهما فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى غير باطلة حتى تفيد المالك عند القبض هو المختار ذكره الصدر الشهيد . اذا هوب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت الهبة عنده ثم قبض اثبت المالك لهما ملكا فاسدا قال وبه يفتى . الشيوع من الطرفين مانع صحة الهبة وتمامها بالاجاع كالوهاب نصف الدار من رجلين وأما من طرف الموهوب له فعلى الاختلاف المعروف (ن) لو وهبت المرأة مهرها الذي لها على الزوج لابنها الصغير من هذا الزوج فقبل الاب لا يصح هو المختار لانها هبة غير مقبوضة الاب اذا هوب دار من ابنه الصغير وفيه امتناع اذ هوب فانه يجوز وهو المأخوذ به وعليه الفتوى . صغيرة عند الزوج لا يجامع مشهرا لا يملك الزوج قبض الهبة لتفيد جواب الكتاب والصحيح أنه يملك اذا كان يعولها ولكن لا يجب عليه أن يعولها اذا كانت لا تجامع فان عالها مع ذلك جاز قبضه عليها (في تناول الاب مال ولده الصغير) أهدي للصغير ما كولا نص محمد رحمه الله تعالى أنه يباح والديه وشبهه بدعوة العبد المأذون وأكثروا مشايخ بخارى على أنه لا يباح لان الاكل ليس من ضرورة التجارة فالاحوط أن لا يكله (س) اذا أهدي الفواكه الى الصغير يحل لهما أكلها لان الاهداء اليهما وذكرنا صغيرا لاستصغار الهدية

(في الرجوع) (ن) لو علم الموهوب له الجارية القرآن أو الكتابة أو المشط فلا رجوع خصول الزيادة وهذا عند من في ظاهر الجواب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرجع وأشار الى أن ما يحصل نيس بزيادة حتى لا يجعل على رأس المال في بيع المراجعة ولا تأخذ بهذا والاوه هو المختار

(فصل في الصدقة والهبة)

الصدقة على الغني هبة وان ذكرت لفظة الصدقة والهبة من الفقير صدقة وان ذكرت لفظة الهبة والهبة واحدة الغني جارث يذكر ويراد به الاخر لكون كل واحد منهما تبرعا ثم هنا ثلاثة أحكام حكم الشيوع وحكم شترائط القبض وحكم الرجوع أما حكم الشيوع فالصدقة على غنيين كالهبة في جوازهم مع الشيوع عند أبي حنيفة فيما يحتمل القسمة والهبة من فقيرين جائزة معها لا ما وقعت به تعالى ولفقيرته ثبت عنه في القبض لما عرف فكان الهبة وقعت لواحد وفي قضاهما وكيلان بخلاف الغنيين لان الموهوب له ثمة متعدد هذا هو الصحيح وأما اشتراط القبض في تمامه فتصرف فهو ثابت بالاجاع نص عليه في الأصل (في منققات) نرى رفوه قبل القبض جاز بالاجاع بخلاف ما اذا باعها قبل قبض فانه يجوز عند محمد لان هبة لا تتم الا بالقبض والله سبحانه أعلم

(كتاب البيوع بفصوله وأنواعه)

لباب الاول فيما يتعلق به البيع) أجمعوا أنه لا ينعقد الا بلفظ الماضي عربية أو فارسية

بالإبراء هل يحلف أم لا (أجاب) لا يحلف ويؤمر بالدفع اليه الى أن يشبهه بطريق شرعي (سئل) عن رجل دفع لا خرمينغاليوصله الى فلان بأصل الفلاني ثم أن المأمور دفع المبلغ الى آخر وأمره بالدفع الى فلان المذكور وضاع المبلغ منه بلا تفریط هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن (سئل) عن رجل وكل آخر بطلاق امرأته فامتنع الوكيل عن التخليق هل يجبر أم لا (أجاب) لا يجبر (سئل) عن من قال لا خير وكلتك في جميع أموري هل له أن يطلق زوجته أو يبيع عقاره (أجاب) ليس له ذنب (سئل) عن صبي وكله رجل في طلاق امرأته وظنقه الصبي من موكة هل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) نعم تطلق امرأة الموكل (سئل) عن من قال لا خير اذا جاء عند فانت وكيلى في كذا هل يكون وكيل في الغد أم لا (أجاب) نعم يكون وكيل عنه فيما ساءه (سئل) عن من وكل آخر في بيع سعة فباعها وكيل من آخره على الموكل دين مثل اثنى هل يصير اثنى قصاص وهل يشترط في ذلك رضا الموكل أم لا (أجاب) نعم يصير اثنى قصاصا دون رضا الموكل (سئل) عن وكيل شراء ذ أقول البائع دون عهده الموكل هل

أو نحوهما أجمعوا على أن المتعاقدين كلاهما في مجلس البيع شرط (س) لو قال لا آخر
اشترت عبدك هذا بألف فقال البائع قبلت أو نعم أو قال هات الثمن صح البيع لأن هذا جواب
فسقوا بينهما فصار فيه عنهم قولان وقال بعض المتأخرين الصحيح أنه ينعقد وذكر المسئلة
في الحاوي . لو قال جعلت لك عبدي هذا بألف وقال مخاطب قبلت تكلموا في انعقاد
البيع ذكر في الجامع الكبير ما يدل على أنه ينعقد فإنه قال فيمن مات ولم يترك إلا عبد أقيمته ألف
وعليه ألف دين وقال القاضي لغريمه هذا العبد جعلته لك لدينك كان بيعا قال شمس الأئمة
السرخسي هذا هو الصحيح وكذا لو قال هذا العبد بيع لك بدينك فقبل الآخر ينعقد البيع
بينهما . في الفتاوى البيع ينعقد بدون لفظ الإيجاب والقبول في التعاطي عندنا باتفاق
الروايات وذكر الكرخي أنه ينعقد في الأشياء الخسيسة والنقيصة ومسائل الكتب يدل على
هذا هو الصحيح (الحا) رجل قال لا آخر يعني عبدك هذا فقال بعت بكذا وقال المشتري
اشترت ولم يسمع البائع قول المشتري للبائع أن ينقض هذا البيع وهذا بناء على أن سماع
كل واحد من العاقدين كلام الآخر شرط صحة البيع بالإجماع وفي النكاح المختار أنه شرط
أيضا وفي الخلع كذلك (د) لو باع كرايا سلم ينسج بعد لم يجز بالاتفاق . عن شمس الأئمة
الحاوي أنه أفتى أن التعاطي بأحد الجانبين لا يكون بيعا

(فصل في الثمن) لو اشترى بدرهم فلوس ذكر في مختلف الرواية على قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى يجوز له كونه معلوما كدائق فلوس وذلك جائز عندنا وعند محمد لا يجوز إذا تعارف فيه
بخلاف دائق فلوس قال الصدر الشهيد الفتاوى على قول محمد في درهم فلوس عدم التعارف
ولقلته فيؤخذ بالقياس فيه بخلاف دائق فلوس . من اشترى بالفلوس شيئا ثم كسدت قبل
القبض بطل الشراء ولو رخصت لا ولم يذكر في كتاب الصرف خلافا وذكر القدوري أن هذا
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يفسد وكذا أشار في (م) فإنه قال إذا كسدت
الفلوس فعلى المشتري قيمته في قول أبي يوسف واليه أشار محمد أيضا في كتاب الرهن فإنه قال
لو رهن فلوسا تساوى عشرة فكسدت فهي رهن على حاتها حتى لو هلك بعد هلكت العشرة ولو
كان الكساد هلاكا يسقط الدين بمجرد الكساد كما لو هلكت حقيقة والمتأخرون من المشايخ
اختلفوا فيه صح الشيخ شمس الأئمة السرخسي رواية كتاب الصرف واعتبر الكساد هلاكا
وقال بفساد العقد والشيخ الإمام المعروف بنحو هرازة صح رواية كتاب الرهن ولم يعتبره
علاكا

(فوع في قبض المبيع) في الفتاوى التخلية بين المبيع والمشتري تسلمه وتسلمه عندنا إذا كانت على
وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حامل وكذا التخلية في جانب الثمن خلافا لما في رجل
باع خذ في دن وخلي بينه وبين المشتري في دن نفسه وختم مشتري على الدن وتركه في الدار على
حاله ثم هلك نخل هلك على المشتري هو المختار لأن المشتري يخرجه من الدن وتركه في داره روبا
إذا اشترى حنطة بعين فخلت تباع بينهما وبين المشتري في بيت البائع لا يصير فواته في قول
أبي يوسف حتى لو هلكت هلكت على البائع وعلى قول محمد لا يصير فواته والتخية في بيت
بائع ليست حجة عند أبي يوسف خلافا ل محمد والمشتري على قول محمد وفي بيع المسد
يصير لمشتري قبضا بالتخلية كما يصير قبضا في البيع صحيح (س) رعد رين مسددة
أخرى ولم يسلم إليه إلا بقول رعد وامتنع مشتري عن تسليم رعد من بيعه

تصح أقالته أم لا (أجاب) لا تصح
أقالته (سئل) عن أمر آخر أن
يشترى له فاشا على سوم الشراء
وأعطاه الموكل لينظره فلم يوافق
غرضه فردّه على الوكيل فهل
عنده قبل أن يرده على صاحبه هل
يكون من ضمان الوكيل أو الموكل
(أجاب) يكون من ضمان الوكيل
بالقيمة ولا يرجع بها على الموكل إلا
أن يأمره بالاختصاص على السوم
فيرجع عليه والله أعلم (سئل)
عن وكل آخر بشرأ شيئا فاشتره
وسلمه إليه ثم إن الموكل رأى به عيبا
هل له الرد على الوكيل أو على
البائع (أجاب) له الرد على
الوكيل والوكيل يرد على البائع
(سئل) عن وكل آخر في جميع
أموره فاعتق عبده أو وقف داره
هل يصح ذلك من الوكيل (أجاب)
لا يصح ذلك من الوكيل (سئل)
عن الوكيل والموكل إذا اختلفا
فقل الموكل وكلت في بيعه بالقدر
انفلا في وادعى الوكيل أنه وكله في
بيعه بأقل منه قال القسول لمن منهما
(أجاب) انقول للموكل (سئل)
عن شخص دفع لآخر لعة لبيعها
بالسدة لسالنية وياتي له بالثمن
فباعها وأحضرة الثمن ودفعه له
فما بعد مدة وطالبه ورثه بالثمن
فادعى دفعه لموكة هل يقبل قوله

في الدفع له بيمينه أولا بد من ثبوته
(أجاب) لا يقبل قوله في الدفع له
حال حياته ولا بد من الثبوت (سئل)
عن الوكيل اذا عزله المالك في
غيته ولم يعلم بالعزل وتصرف فيما
وكل فيه هل يصح عزله ويبطل
تصرفه أم لا (أجاب) لا يصح
عزله وتصرفه صحيح نافذ حتى يعلم
والله أعلم

(كتاب القضاء)

(سئل) عن امرأة ادعت على
زوجها بجل صداقتها ونفقتها المقررة
عن مدة معلومة فجاب بالاعتراف
وبانه معسر عن ذلك فهل يصدق
بيمينه أم لا بد من بينة تشهد له
بالاعسار عن ذلك (أجاب) القول
له بيمينه في الاعسار عن ذلك ولا بينة
عليه ما لم يثبت غناه (سئل) عن
قاض تولى القضاء بشفاعة شخص
عالم أو أمير هل تنفذ قضيته أم لا
(أجاب) لا تنفذ (سئل)
عن شخص ادعى على آخر بحق
عندما سمع شري وأقام به شاهدا
واحدا ولم يكن عنده آخر فاختر
أن يرفع الطب ويذهب الى قاض
آخر يرى له هدوا يمين فهل له ذلك
أم لا (أجاب) له ذلك ما لم يسأل
الحاكم الحكم (سئل) عن
ثبوت مجرد عن الحكم هل يكون
حكما أم لا (أجاب) يكون حكما

(١١) قوله وفي عمة زويت على
المشتري مطلقا لا كذا بالاصل
ولا يثبت من هذا قصص في العدة
فحرم من أصل صحيح اع صححه

بختيار الرؤية له ذلك لان تسليم الثمن عليه انما يجب اذا كان البائع قادرا على تسليم المبيع وهو
غير قادر عليه في الحال لكون المبيع تبعد منهم فلو لم يجزج مع المشتري الى تلك البلدة أو يبعث
وكيلا معه ليسلم الدار ويقبض الثمن هناك ذات هذه المسئلة على أن بالتخلية لا يقع القبض
واشارات الخصاص في الحيل تدل على أن بالتخلية يقع القبض وان كان المعقود عليه تبعد منهم ما
قال شمس الأئمة الحلواني ذكر في النوادر أن مر باع ضيعة وخلى بينها وبين المشتري ان كانا
يقرب منهم يصير المشتري قابضا وان كانا بعد لا قال رحمه الله تعالى والناس عنها غافلون لانهم
يبيعون الضيعة في السواد ويقرون بالبيع والتسليم في المصروهي تبعد منها ولا يثبت القبض
بهذا الا في رواية شاذة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى غير مأخوذ بها . اشترى فريسا والبائع
متمسك بعنائه فضاغ ضاع على المشتري لانه صح التسليم لان تسليم الفرس يكون كذلك وامسك
البائع بعنائه ساقط ان عبرة لوجود الامر منه بالاخذ . لو باع بقرة في المريع فقال للمشتري اذهب
واقبضها فان كانت البقرة نفرت من المشتري بحيث يمكن المشتري من قبضها لو أراد فهو
قابض هو الصحيح . في شرح المأذون الكبير للشيخ الامام المعروف بخوارزمي زاده رحمه الله تعالى
اشترى دهننا فعينا فدفعت الوعاء اليه وأمره بأن يزن فيه فوزن البائع بحضرة المشتري صار قابضا
وان كان ذلك هو كان البائع أوبقته لان الامر قد صح وانتقل وزن البائع الى المشتري وان
كان المشتري غائبا اختلفوا فيه والصحيح أنه يصير قابضا ولو كان الدهن غير معين لا يصير قابضا
ولا مشتريا سواء وزن بغيته أو بحضرة لان الشراء الاول لم يصح ولو قبض بعد ذلك حقيقة
فالا ان يصير مشتريا قابضا حتى لو هلك هلك عليه بالاتفاق وهل يحل للمشتري التصرف فيه
كالبيع اختلف المشايخ فيه واختار الفتوى أنه لا يحل له ذلك كذا ذكره الصدر الشهيد رحمه
الله تعالى . لو اشترى حنطة واشترى من البائع الجوالق وأمره بكيه فيه اختلاف أما لو
دفع المشتري اليه وعاء نفسه أو استعار وعاءه وقبضه ثم دفعه اليه فكالم فيه بأمره يصير قابضا بلا
خلاف . اذا اشترى جارية فوطئها المشتري قبل القبض فنفعها البائع منه له ذلك فان هلك
عنده نتقض البيع ولا يجب على المشتري العقر بالاتفاق لانه وطئ ملك نفسه . في الفتاوى
قال ما يكون على البائع وما لا فطلق العقد يقتضي وجوب التسليم حيث يكون المعقود عليه وقت
انعقد لا حيث يوجد العقد وهذه اجواب ظاهرا للرواية حتى لو اشترى في المصروحة في السواد
يجب تسليمها في السواد وقيل حيث يوجد العقد والصحيح ظاهر الرواية (١) وفي عامة الروايات
على المشتري مطلقا وعليه الفتي

(نوع منه) (٢) اشترى بيتا من منزل محدوده وحقوقه والبائع يمنع عن الدخول في المنزل
ريشه بفتح باب اسكة واذا كان بين له البائع طريقا معالوم ليس له منعه وان لم يبين فن
المشايخ من قال له منعه لان قوله بحقوقه ينصرف الى حقوق هذا البيت في السكة حتى لا يمنع عن
المرور في اسكة بعضي منهم من قال ليس له منعه وهو المختار لان الباب الاعظم دخل بذكر
حقوقه . كذا في نسخة جردت من قندي في شروطه اذا ذكر في بيع الضيعة والتخليل بكل
قبيل كثير من ريفيه ومنهم من ذكر حقوق والمرافق يدخل الثمر والزرع على الروايات كلها وان لم
تذكر هذه الخلقة بل ذكر حقوق والمرافق لا غير ففيه خلاف والمختار ما ذكر . في (د)
اذ باع رطابكي حق هو لا يدخل فيه زرع والثرا لانه ما ليس من حقوقها (ن) اشترى أرضا
مبنورة يثبت بعد لا يدخل في البيع ولو ثبت ولم تصرفه قيمة لا يدخل فيه أيضا قال الصدر

إذا صدر من الحاكم بعد دعوى شرعية من خصم شرعي على وجه شرعي واستوفى المستوفات الشرعية (سئل) عن القاضي هل يملك عزل نائبه بجنحة وبغير جنحة (أجاب) نعم له ذلك (سئل) عن القاضي إذا قضى في حادثة بعد الدعوى الصحيحة وإقامة البينة العادلة ثم قال رجعت عن قضائي أو أبطلت حكمي أو ظهر لي تلبس انشهود هل يقبل منه ذلك ويبطل حكمه أم لا (أجاب) لا يقبل منه ذلك ولا يبطل حكمه (سئل) عن الحاكم إذا أخبره ما كره من قضية هل باخباره يسوغ له الحكم بذلك أم لا بمن شاهد آخر معه (أجاب) لا يتبع باخباره ولا بمن شاهد آخر معه (قال) مولانا شيخ الاسلام المرتب لهذه الفتاوى قد تبع شيخنا فيما أفتى سراج الدين قارئ الهداية ولا شك أن هذا قول محمد رحمه الله وأما شيخنا فقه لا بقبول أخباره عن إقراره بشيء مطلقاً، كان لا يصح رجوعه عنه ووافقهما محمد ثم رجع عنه وقال لا يقبل إلا بضم رجل آخر عدل

(١) قوله وان كان ثمننا الخ كذا بالأصل وليس فيه جواب ان شرط فحرره كتبه مصححه

(٢) قوله وان نزعنا الى قوله من اثنين كذا بالأصل وهو سقيم فحرره من أصل صحيح كتبه مصححه

الشهيد حسام الدين الصواب أنه يدخل نص عليه القدوري كذا في شرح الاسبيجاني . القطن لا يدخل فيه من غير ذكر لانه كالتمر وأما أصله فالصحيح أنه لا يدخل فيه أيضاً لأن يكون في بلاد يعتاد تركه (م) قال بعثت هذا الكرم وهذه النخيل وفيه عنب وتمر ينظر الى الثمن فان كان ثمن العنب والتمر أي يصلح لهما لا غير فهو على العنب والتمر (١) وان كان ثمن النخيل والكرم هو الصحيح . في بيع الشجر والثمرة (ح) باع أوراق الشجرة وقد ظهرت عليه ابثن معلوم وسلمه ولم يأخذ المشتري الورق حتى ذهب وقته فأراد الرجوع بالثمن ان اشتراها بأغصانها وموضع القطع معلوم فليس له أن يرجع به لانه قادر على قبض المبيع بالقطع الا أن يكون في القطع فساد الشجرة فيحذر تخيير البائع بين أن يرضى بالقطع أو ينقض البيع هو المختار (ن) باع شجرة بشرط القلع اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجوز وليس للمشتري أن يحفر الى ما تنزهى اليه العروق بل ما عليه العرف والعادة . اذا قطعها أو قلعها فنبتت من أصلها أو من عروقها شجرة فالتأب لم يكن ذكر في (ط) أنه ان كان بشرط القلع فهو للبائع وان كان بشرط القطع من وجه الارض فهو للمشتري فان لم يشترط شيئاً يقطع من الأصل لان الشجرة اسم لجمعها والمختار أنه لا يدخل ما تحتها من الارض وهو قول محمد رحمه الله تعالى خلافاً لابي يوسف مذكور في الطحاوي وفي القسم والاقرار يدخل ما تحتها بالاتفاق وأجبعوا أن ماتت الشجرة من الارض يدخل تحت القسم (ب) باع شجرة وعليه ثمر أدرك أو لم يدرك جاز وعلى البائع قطع الثمر من ساعته تفرغ الملك المشتري وكذا لو أوصى بنخل لرجل وعليه باسرت ثمره بقطع البسر هو المختار

(بيع الزرع وأنزال الكرم ما يصح وما لا يصح) (د) اشترى زرعاً وهو يقدر على أن يقطعه فأرسل دابته فيه لتأكل جاز وبه تأخذ . ان اشترى على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز لانه شرط لا يقتضيه العقد بخلاف الاول وكذا اذا اشترى رطبة فارسيته بأسبست زار فهو على هذا به أخذ الفقيه وهو المختار . بيع الثمرة بعد الظهور يجوز وان لم يصرف منتفعابه هو الصحيح مذكور في الجامع في باب الاجارة والمراد من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث حتى يبدو حتى يظهر ومن قوله صلاحها صلاحية الانتفاع . لو اشترى حماراً موكفاً يدخل الاكاف والبرذعة فيه فان كان غير موكف فكذلك هو المختار كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين (٢) وان نزعنا وليي اكاف متفاح البائع دفع ولا تكون له حصته من الثمن وقال بعض المشايخ اذا باعه عريانا لا يدخل شيء من ذلك في البيع بخلاف الغلام والجارية اذا بيعا بلا ثياب تدخل ثياب المثل في العقد وان لم تكن عليه واذا باع فرساً عليه سرج فلا روية له في شيء من الكتب قالوا وينبغي أن لا يدخل السرج الا بالتصميم عليه أو يكون الثمن كثيراً لا يشتري ذلك الفرس عارياً بمثل ذلك الثمن . في الحاوي اذا باع ثياباً لا يدخل الخش وكذا المحول في بيع النبق والاندكرو كان أبو سهل رحمه الله تعالى يقول ان النجول تدخل بغير ذكر والجوش لا اعتبارا تعرف واول هو المختار

(نوع في بيع الفوس ونحوها)

بيع فلس بغير عينه بفلسين بغير أعيانهم لا يجوز بالاتفاق وبيع فلس بعينه بفلسين بعيانهم مختلف فيه وحكم الدرهم والعبد الى في زماننا كذا في لكونهم مفلوحي حتى لو بيع واحد منها

بائنين يجوز بعد أن يكون يدايد هذا هو المختار للفتوى . المتصارفان إذا تقاضا بدل الصرف
بدن وجب قبل الصرف جازا مستحسنا (١) وأما إذا تقاضا بدلين وجب بعد الصرف (م)
وصورته أن يشتري دراهم بذنانير وينقده ولم يقبضها حتى اشتري دراهم من بائعها ثوبا
بدراهم فقال بائع الدراهم لمشتريها اجعل الدراهم التي لي عليك بالدراهم التي وجبت علي
بعقد الصرف وتراضيا عليه يجوز في رواية أبي سليمان وفي رواية أبي حفص لا يجوز وهو
الأصح والمسئلة مذكورة بالحجج في الجامع في أول البيوع . إذا اشتري دراهم أكثرها
غش وأقلها فضة بدراهم من هذا الجنس وأحدهما نسيئة لا يجوز أن كانت رائجة لأن الفضة
وان قلت فهي معتبرة وكذلك إذا اختلفا جنسا لا يجوز إذا كان أحدهما نسيئة وكذلك
إذا كان المنقود رائجا والنسيئة كاسدة مردودة فيها وهي معتبرة (ع) اشتري شيئين إلى
سنة فنعه البائع حتى مضت السنة فالأجل السنة المستقبلية عنده خلافا لهما بخلاف ما إذا اشتري
إلى رمضان فنعه حتى دخل رمضان كان المال حالا بالاجماع

(الحرز عن الشبهة) لمن لا بدله من شراى من الأشياء ولا يستقر قلبه أن يشتريه بعد
السؤال والتدبر فحافة الشبهة فإن كان في بلد غلب في سوقهم الحلال لا يسأل عيلا بالظاهر
حتى يوجد المعارض وإن كان في بلد غلب في سوقهم الحرام أو كان في وقت غلب في أسواقه
الحرام وكان البائع مختلط الحال يكتب من حلال وحرام لأبأس بالسؤال وهو حسن .
اكتسب دراهم من حرام ثم اشتري شيئا أن دفع تلك الدراهم أو إلى البائع ثم اشتري منه بها
شيئا فإنه لا يطيبله ويتصدق به وإن اشتري بها قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع غيرها واشتري
بدراهم مطلقا ودفع تلك الدراهم واشتري بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم اختلفوا في هذه
الأوجه الأربعة قال أبو نصر يطيبله ولا يجب عليه التصديق وهو قول الكرخي وبه أخذ الفقيه
أبو الليث فالأصل أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يطيبل ولا يجب التصديق إلا في الوجه الأول
قال لصدور شهيد المختار اليوم ما قاله أبو نصر ويقتى بقوله دفعه المخرج عن الناس لكثرة الحرام
دفع المال مضاربة إلى جاهل فباع واشتري وربح حل للدافع أخذ نصيبه من الربح ما لم يعلم أنه
اكتسب من الحرام تمسكا بظاهر والله سبحانه أعلم

(الفصل الثاني في بيع المرهون والمستأجر والمغصوب)

اختلفت عبارات الكتب في بيع المرهون والصحيح أنه موقوف حتى لو قضى الراهن الدين أو
أبرأه المرتهن من الدين ورد الرهن عليه أو أجاز ورضى به ثم البيع ولا يحتاج إلى تجديد العقد
وبيع المستأجر عند علمتهم كذلك واعتقد ليس بفاسد بل هو موقوف هو الصحيح قال الصدر
الشمس لم يحسم ثلثين بيع المرهون يقتى فيه أنه يصح ولا ينفذ وكذا المستأجر (ق) اشتري
أرضاً مستأجرة فوفى ثم يعلم به وقت شرائه فلا خيار إذا علم أن شاء رفض وإن شاء رفع إلى القاضي
فصائب بتسليم فإذا اتجزى يفسخ نقاضى بينهما وإن علم بذلك فكذلك الجواب في ظاهر الرواية
وعليه الفتوى لأنه انما شترى مع علمه جاء أن يحجز المستأجر فيقدر البائع على التسليم فإذا لم
يكن كذلك يفسخ وذكر القاضي الإمام الأسدي عني أن المشتري إذا كان عالما بكونه مرهونا
أو مستأجرا وقت الشراء فلا خيار له في ظاهر الرواية قال الصدر الشهيد الصحيح أن جواب ظاهر

وهو المراد بقول من روى عنه أنه لا يقبل مطلقا ثم صح رجوعه إلى قوله كما في البحر الرائق ثم قال وأما إذا أخبره القاضي بأقراره عن شيء يصح رجوعه عنه كالحلم يقبل قوله بالاجماع وإن أخبر عن ثبوت الحق بالبيننة فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك يتقبل في الوجهين جميعا انتهى كلامه (سئل) عن النقاض إذا كان به سهم هل يجوز قضاؤه ولا يمنع من ذلك الصمم أم يكون صممه مانعا من القضاء (أجاب) نعم يصح قضاؤه ولا يمنع من ذلك الصمم (قال) مولانا وأستاذنا المرتب لهذه الفتاوى هذا هو الصحيح من الروايتين (قال) في الاختيار وكل من كان من أهل الشهادة كان من أهل القضاء وما لا فلا وقال لا يجوز ولاية الصبي والمجنون والعبد لأنهم لا ولاية لهم ولا الأعمى لأنه ليس من أهل الشهادة وجود الالتباس عليه في الصوت وغيره والاطمروش يجوز لأنه يفرق بين المدعى والمدعى عليه ويميز بين الخصوم وقيل لا يجوز لأنه لا يسمع

(١) قوله وأما إذا تقاضا الجواب أما محذوف تقديره فقيه خلاف وعمله حذف لمعلمه من التصدير بعد كتبه معجده

الرواية ما ذكرناه وله الخيار وان كان عالمياه هذا كله حكم المشتري فأما المستأجر فليس له حق فسخ هذا البيع واختلفوا في المرتين قال بعضهم له ذلك وقال بعضهم لا وهو الصحيح (نوع في المغصوب) اذا باع المغصوب من غير الغاصب فهو موقوف هو الصحيح فان أقر الغاصب تم البيع ولزم وان جحد وللمغصوب منه بينة فكذلك وان لم تكن له بينة ولم يسلمه حتى هلك في يد الغاصب تكاموافيه وفي نوادر بشر عن محمد بن اشترى المغصوب من المغصوب منه وهو في يد الغاصب وانه جاحد يجوز ويقوم المشتري في دعواه مقام المالك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي نوادر ابن سماعة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وقال أبو يوسف قلت أنا البيع جائز واتفقت الروايات منهم على أن يبيع المغصوب من غير الغاصب وهو مقر أو جاحد والمالك بينة يجوز (س) دخل الأثرل دار رجل وذهبوا بشوب منها وبجزم المالك عن استرداده فاستغاث بذى حرمة ليسترده فقال ذلك المحترم بعه منى وأنا أسترده منهم فباعه بثمن معلوم منه فطلبه المحترم منهم وقال انه ثوبى فكذبوه وحلفوه بالطلاق خلف أنه ثوبه لا بحث لان شراء المغصوب اذا كان الغاصب مقرا أو جاحدا والمالك بينة صحيح مفيد للمالك كذا ذكره الكرخي وهو مذكور في شرح الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في المأذون الكبير

(نوع في الأبق) باع أبقا فاعد عن الأبق فسلمه الى المشتري روى عن محمد أنه يجوز وبه أخذ الكرخي وجماعة وذكر القاضي الامام الاسبيجاني في شرحه أنه يجوز وأيهما امتنع اما البائع عن التسليم أو المشتري عن انقبض يجبر عليه ولا يحتاج الى بيع جديد الا اذا كان عوده بعد فسخ انقضى العقد بطلب المشتري التسليم وعجز البائع عنه وروى عن محمد رواية أخرى أنه لا يجوز ذلك البيع ولا بد من بيع جديد وبه أفتى جماعة من مشايخنا لغوات القدرة على التسليم وقت البيع فهذا كالأبائع خرافات خلا في المجلس وسلمه أو طيراني "هواء أو سمك في الماء أو وحش في القضاء ثم أخذه وسلمه فكذا ههنا قالوا واختار هذا وتأويل الرواية الاولى أنهم ما يراضيان عند عود العبد فينعتق بينهما بالتعاطي بيع جديد . بيع فرس عائد لا يؤخذ الابحيلة لا يجوز

(الفصل الثالث في بيع الوفاء)

بيع المعاملة وبيع الوفاء واحده وانه فاسد يفيد المالك عند القبض كسائر البياعات الفاسدة في فوائدهم الدين النسفي عن الشيخ الامام أبي الحسن الرستغفاني أن البيع الذي تعارفه أهل زماننا وسموه بيع الوفاء احتيالا للربا رهن في الحقيقة والمشتري مرتين لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع به الا باذن مالكه وهو ضامن لما كل من غره واستهلك من عينه والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير صنعه وللبائع استرداده اذا قضى دينه متى شاء لأنهم يريدونه الرهن بقول انبائع رهن والمشتري رهنه والناس يسمونه الرهن والعبرة بمقاصد لا باللفاظ كالكسبة بشرط براءة الاصيل حولة واخوابة بشرط أن لا يبر كفاية وهبة المرأة نفسها بحضرة شهوة مع تسمية المهر نكاح فقي القاضي الامام السعدي بهذا ففرح أبو نجاش لموافقة فتواه هذا تلخيص ما أورده الشيخ الامام نجاش الدين النسفي في فوائده هذا كله لتفقيهم أمر رباني الشريعة وشدة حرمة قول بعض مشيخهم رفسد اذا كان الوفاء غير مشروط في البيع يجعل هذا بيع صحيحا في حق المشتري

حتى يحل له الانتفاع بالمشتري كما يحل بسائر أملاكه ولا ضمان عليه ويجعل رهنا في حق البائع حتى لا يتمكن المشتري من بيعه ولا يورث عنه وإذا جاء البائع بالمال يؤمر المشتري باخذه من يومه ورد المبيع عليه فيجوز أن يكون للعقد الواحد حكمان وهو كثير النظم والفتوى في زماننا على جواز من الوجه الذي ذكرنا . عن الشيخ الإمام أبي الحسن الرستغني لو هلك المبيع بيع الوفاء سقط الدين لأنه رهن هلك في يده . استفتى المتأخرون من مشايخ سمرقند عن باع كرمه ووفاء فلما دنا أدارك الغلات أراد أن يفسخ البيع ويدفع مال المشتري هل يجبر القاضي المشتري على أخذه فأجاب بعضهم بلامطلقا وبعضهم بنعم مطلقا وكتب بعضهم نعم بشرط أن يعطيه حصص ما مضى من السنة من ديونه وهو المأخوذه فإن كان البيع على هذا الوجه في الدار والمستغل فللبائع ذلك في أي وقت شاء ويجبر المشتري على الأخذ . لو استهلك المشتري بسكنه يضمن قيمة ما استهلك وقال بعضهم لا يضمن والاول هو المأخوذه . المشتري شراء جائزا إذا باع ما اشتراه بيعا بآثاء ووفاء أو رهنه لا يجوز وكذا أفتى المتأخرون من غير خلاف . المشتري شراء جائزا إذا مات لا يفسخ البيع بموته ولا يصير المبيع ميراثا للورثة ويبقى في يدهم كما كان في يد المورث . وفي فوائد نجم الدين النسفي عن شيخه باع داره من آخر بثمن معلوم بيع الوفاء وتقاضاهم استأجرها للبائع من المشتري بشرائط الاجارة وقبضها ومضت المدة لا يلزمه الاجر لأنه رهن عنده . الراهن إذا استأجر الرهن من المرتهن لم يجب عليه الاجر كذا هذا وعلى ما ذكرنا أنه اعتبر بيعا في زماننا الفتوى بجواز الاستئجار وتجب الاجرة . إذا اختلف المتعاقدان فادعى المشتري بيعا بآثاء وادعى البائع جائزا فالقول قول البائع لأن المشتري يدعي زوال ملكه عنه والبائع ينكر وكذا أفتى بان القول قول مدعي البات قال صاحب التلطف كان الاول قياسا وهذا استحسان

(نوع في المكره) إذا اختلف في الطوع والمكره قال الصدر الشهيد حسام الدين نناقول القول قول من يدعي المكره لأنه منكر والا نقول القول قول من يدعي الصحة والجواز ووجوده بالطوع وكذا في فتاوى الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى قال وبه يفتى فان أقام البيئته كنانقول البيئته بينة من يدعي الطوع استدلالا بمسئلة الجامع الصغير وهكذا أفتى بعض مشايخنا قال والآن نقول بان بيئته الاكره أولى وبه يفتى

(فصل الرابع في بيع الحيوان وغيره)

بيع التحل يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى (ح) بيع الفيلق يجوز وهو قول محمد لاحتياج الناس وهر المختار . واستأجر من يرسل الفيلق عليه جاز بلا خلاف لان العقد يرد على العمل . بيع دود الفز يجوز عند محمد رحمه الله تعالى ان لم يظهر القرية لمكان العادة والحاجة وعليه الفتوى . وبيع بذره يجوز عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله والفتوى على قولهما المكان الحاجة والعادة . ويجوز السلم فيه ولا يضمن بالهلاك بلا خلاف عند أبي حنيفة خلافا لهما . والفتوى على قولهما . بيع كلب غير معلم قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يجوز لانه يقبل التعليم فيكون مالا منتفعابه . والانتفاع بشعر الخنزير يجوز لكن لا بالبيع عن أبي يوسف كره تخرازين أيضا وعن بعضهم أنه كان لا يلبس مكعبا ولا خفا إذا خرز به والفتوى على الجواز

له أن يعزره على ذلك (سئل) عن المدعي عليه اذا أنكر وزممه اليمين وطلب خصمه عينه بالطلاق أوالعتاق هل يجبره الحاكما على الحلف به أم لا (أجاب) لا يجبره على ذلك وان امتنع عن الحلف لا يقضى عليه بالنكول (سئل) عن القاضي اذا حكم في حادثة في مثل ولايته ثم شهد على حكمه في غير ولايته فهل يصح الاشهاد حتى ان للشهود أن يشهدوا عليه بالحكم في غير ولايته عندهما كم آخر لينفذ حكمه أم لا (أجاب) لا يصح الاشهاد عليه بالحكم في غير ولايته (سئل) عن شخص عليه دين لا يخر ورب الدين غائب في بلدة أخرى فحضر المديون الى القاضي وأخبره أن رب الدين استوفاه منه وأبرأ ويريد أن يتوجه الى تلك البلدة التي بهارب الدين ويخاف أن يطالبه رب الدين وينكر الاستيفاء والبراء ولا بيئته هناك وطلب من القاضي أن يقيم له عنده بيئته بذلك ويكتب به كتابا لقاضي تلك البلدة هل يجيبه القاضي الى ذلك (أجاب) نعم . يجيبه القاضي الى ذلك (سئل) عن شرائط القضاء ما هي (أجاب) شرائط قضاء العقل والبلوغ

والاسلام والحرية والنظر والنطق والسلامة من حد الغدق

(كتاب الشهادات)

(سئل) عن النصراني اذا شهد على اليهودي أو عكسه هل تقبل (أجاب) نعم تقبل (سئل) اذا كان بين المسلم والذي عداوة مانعة لقبول الشهادة هل تقبل شهادته عليه أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته عليه (سئل) عن الزوج اذا طلق زوجته طلاقاً بائناً وشهد لها وهي في العدة منه هل تقبل شهادته (سئل) أم لا (أجاب) لا تقبل (سئل) اذا ادعى

(١٤٥)

المشهد عليه الا كراه على
الشهاد عليه وادعى صاحب الحق
أنه أشهد عليه طائعا وأقام كل
منهما البينة على ما ادعاه فن تقبل
بينته منهما (أجاب) تقبل بينة
صاحب الحق (قال) مسولانا
العلامة المرتب لهذه الفتاوى
تبع الشيخ في ذلك صاحب القنية
(قال) شيخ الاسلام عبد البر في
شرح الوهبانية

وبيننا كره وطوع أقبنا

فتقديم ذات الكره صحح الاكثر

وفي بعض الفتاوى وعليه

الفتوى (سئل) عن شخص

ادعى على آخر يحق عنده حاكم

فأبنته عليه وجسه ثم استوفاه

منه أو أطلقه بلا استيفاء فهل

يكون ذلك مانعا من قبول شهادة

المدعى عليه على المدعى أو

عكسه (أجاب) لا يكون ذلك

مانعا من قبول الشهادة بينهما

(سئل) عن تزكية الوالد لولده أو

عكسه هل تقبل أم لا (أجاب)

نعم تقبل (سئل) عن الشاهد

اذا شهد عند الحاكم في حادثة

وزكى ثم شهد عنده في حادثة

أخرى هل للقاضي أن يكتفي بتلك

التزكية أم لا بمن تزكية أخرى

(أجاب) ن كان نعهد قريبا يكتفي

بتلك التزكية والا فلا (سئل)

(الفصل الخامس في بيع المجددة والماء)

باع مجدة أي الحمد الذي فيها دون الرقبة المختار أنه يجوز سواء سلم أو لا نباع أو باع ثم
سلم في يومين وان سلم بعدما مضى اليوم الثالث بطل لان النقصان اليسير لا حظ له من الثمن
فلا يعتبر والفاحش معتبرا ذيقابله والحد الفاصل بينهما ثلاثة أيام فما يحصل بثلاثة أيام فهو
فاحش وما يحصل بعامونه يسير هذا هو المختار وعليه أكثر مشايخ بلخ وما وراء النهر . في شرح
شيخ الاسلام خواهر زاده أن الحوض اذا كان مجصصا وكان من نحاس أو صفر جاز بشرط أن
ينقطع الجرى حتى لا يختلط المبيع بغير المبيع لان صاحب الحوض محرز للماء بمثل هذا الحوض
فيجوز بيعه وان لم يكن الحوض بهذه الصفة فقد اختلفوا فيه والمختار أنه ان سلم أو لا على سوم
البيع ثم باعه بعده جاز وان باع أو لا ثم سلم لا يجوز

(الباب الثاني في البيوع الفاسدة وفيه فصول (١))

(افصل الاول) كل شرط لا يقتضيه العقد أي لا يجب من غير شرط ولا يلائم أي لا يؤكّد
موجبه ولم يرد الشرع بجوازه ولا يكون متعارفا ولا أحد العاقدين فيه منفعة أو للعقد عليه فيه
منفعة وهو من أهل أن يستحق حقا على الغير فهو شرط فاسد يفسد العقبة وما يقتضيه
العقد أو يلائمه أو ورده الشرع أو هو متعارف ولا منفعة فيه لأحد العاقدين أو للعقد عليه
بالصفة التي قلنا لا يفسد العقبة . اذا شرط تسليم المبيع على البائع أو الثمن على المشتري جاز
لانه شرط يقتضيه العقد اذ هو واجب بدون الشرط . لو باع بشرط أن يعطى المشتري كفيلا
بالثمن والكفيل معلوم بالاشارة أو التسمية حضر في مجلس العقد فقبل أو غاب فبلغه قبل أن
يتفرقا فقبل جاز استحسانا لانه شرط أن يوكل بتسليم الثمن مكان العقد فيجوز كما لو باع بشرط أن
يعطيه بالثمن رهنا واذا لم يكن الكفيل مسمى ولا ماثارا اليه فالعقد فاسد وان كان حاضرا
وأبى أن يقبل أو لم يقبل أو لم يقبل حتى افترقا واختلف المجلس فالبيع فاسد استحسانا قبل
بعد ذلك أو لم يقبل . في نوادر ابن سماعة باع عبد الله بدس للمشتري على فلان وهو ألف ورضي به
فلان فهو جائز والمال للبائع على الذي عليه الدين للمشتري (ب) لو باع عبد ابكذا درهما حالا
على أن يؤديه في بلد آخر فهو فاسد لانه شرط أجلا مجهولا لان ذكر البلد للتأجيل هنا فان كان
التمن مؤجلا الى شهر مثلا فالبيع جائز والشرط باطل فيجب أن يؤديه اليه حيث طالبه لانه لم
يشترط أجلا مجهولا لان ذكر بلد آخره ليس بتأجيل وانما ذكر البلد لاشتراط مكان الايفاء
لكنه غير مفيد فيما لا مؤنة له فيلغو حتى لو كان الثمن شيأه مؤنة يعتبر ويصح . اشترى حطة
على أنها كثر فوجدتها تنقص قفيرا يفسد العقد في الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو

(١٩ - الفتاوى الغائية) عن المدعى عليه اذا أنكر الحق المدعى به عليه وأقام المدعى بينته وأقام المدعى عليه بينته على اقرار

المدعى أن شهوده فسقة هل تقبل بينته بذات وتبطل الشهادة عليه أم لا (أجاب) تقبل بينته بذات وتبطل الشهادة عليه (سئل) عن

رب الدين اذا شهد لمدونه بينه وبينه على آخر بعد موته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل (سئل) عن الشاهد اذا شهد عند حاكم على

(١) قوله وفيه فصول لم يترجم بفصل الا الفصل الاول كتبه محممه

خصمه بشئ وقيله الحاكم فبات بعد الاداء قبل الحكم هل للحاكم أن يحكم على الخصم بشهادته أم لا (أجاب) نعم للحاكم الحكم على الخصم بشهادته حيث ثبت المحكوم به عند الحاكم على الخصم ولا يمنع من ذلك موت الشاهد قبل الحكم (سئل) عن الشاهدين إذا رجعا عن الشهادة عند القاضي بعد ثبوت الحكم هل يبطل القضاء بذلك أم لا وهل عليهما ضمان المال الذي شهد به (أجاب) لا يبطل القضاء وعليهما ضمان المال الذي شهد به سواء قبضه (١٢٦) المقضى له أو لم يقبضه صرح به في الخلاصة (سئل) إذا ادعى الشهود عليه رجوع الشاهدين من بعد الحكم

عليه بالحق بشهادتهما أو أنكرا الرجوع وأراد أن يقيم عليهما بينة بذلك أو يحلفهما عليه هل تقبل بينته وعليهما اليمين (أجاب) لا تقبل بينته عليهما بالرجوع ولا يمين عليهما أن طلب بينهما (سئل) عن الشاهد إذا رجع عن الشهادة في غير مجلس انقاضي هل يصح رجوعه أم لا (أجاب) لا يصح رجوعه (سئل) عن رجل دفع لأخيه مالا على أن لا يشهد عليه هل له أن يرجع عليه بما دفعه له وهل للشاهد أن يشهد عليه في تلك الحادثة وغيرها (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفعه له على الوجه المذكور ولا تقبل شهادة الشاهد عليه في تلك الحادثة ولا غيرها ولا على غيره إلا بعد التوبة (سئل) عن الرجل إذا طلق زوجته بائنا فشهد بها بحق هل تقبل شهادته لها أم لا (أجاب) نعم تقبل (قال) شيخنا المرتب لهذه الفتاوى المنصرح في القنية عدم قبول شهادته لها أي لمعتدته ولو من بائ ونص عبرته بعد أن علم بعلامة الشيخ شهد لبنت امرأته أو لطلقة تقبل منه وهذا بعد انقضاء العدة نعم علم بعلامة الشيخ طلقها ثلاثا وهي في العدة لا تجوز شهادته لها ولا شهادتها له انتهى

الصحيح ذكره شمس الأئمة الخواص لأنه فسد العقد في البعض لعله الفوات ففسد في الكل لوجود الفساد مقارنا للعقد وهذا أصل مطرد في جنس هذه المسائل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (د) لو اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فوجده تسعة ونصفا أخذه بتسعة دراهم إن شاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو المختار لأن الذرع وصف وانما صار أصلا بالشرط وما زاد على التسعة لم يوجده فيه الشرط وهو مقابلة الدرهم لعدمه لأنه مقابل بالذراع وليس كذلك . لو اشترى قباء أو قلنسوة على أن حشوها قطن فإذا حشوها صوف جاز البيع هو المختار لأن الحشوة تباع بغيره لا يبطل البيع ويرجع بالنقصان لتعذر الرد . اشترى جرابا على أن فيه عشرين ثوبا فإذا هو أحد وعشرون ثوبا وغاب البائع عزل المشتري ثوبا من ذلك واستعمل البقية لأنه ملكها وهذا استحسان أخذه محمد رحمه الله تعالى نظرا له

(نوع منه) باع جارية ظنرا على أنها ذات لبن ذكر الشيخ الإمام محمد بن الفضل أن البيع فاسد وذكر عن الفقيه أبي جعفر أنه جائز لأن هذه غزلة الصناعة يقال بالفارسية (من دايكي را) فصار كالأشترى عبد على أنه كاتب أو خباز أو ثوبون يعني (شيزنالك وبسار سير) ذكر الحسن رحمه الله تعالى في المحرر أنه يجوز وكذا في (ط) وبه أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الإمام السرخسي بخلاف ما لو قال أنها تحلب كذا أو ذكر الكرخي أن البيع فاسد وبه كان يفتي الشيخ الإمام الأستاذ ظهير الدين المرغيناني لأنه لا تضر كثرته (ع) اشترى جارية على أنها مغنية فالبيع جائز ولا يرتد هاسواء كانت مغنية أو لم تكن لأن هذا عيب يبرأ منه البائع (د) اشترى جارية على أنها تغني كذا كذا صوتا فإذا هي لا تغني جاز ولا خيار له قالوا وهذا إذا ذكر هذه الصفة على وجه التبري عن العيب وفي الفتاوى أن البيع بهذا الشرط فاسد في قول أبي حنيفة وأحدى الروایتين عن محمد رحمه الله تعالى والمأخوذ به هو الأول قالوا وعلى هذا بيع الكلب النطاح والدينل المقاتل إذا كان شرط ذلك على وجه التبري عنه يجوز أيضا (س) باع كرما فيه مسحة قديم وقد أهلك البيع فإن كان عامدا فسد البيع فيما عداه لأن المسجد ليس بمعمل للبيع أجاء فكان الفساد قويا يرتعدى إلى ما عداه . ثم عند مشايخنا المختار من قول أبي حنيفة في مثله الاغنام أنه لو علم عدد الاغنام في المجلس أو بعده كان كالأول كان معلوما عند العقد وقال شمس الأئمة السرخسي الأصح عنه أنه على قوله لو علم عدد الاغنام ونحوها في المجلس أو بعده لا ينقب انعقد جائزا (الخ) رجل اشترى العنب كل وقر بكذا والقر عندهم معروف أن كان عندهم من جنس واحد يجب أن يجوز في وقر واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي ببيع الصبرة كل قفيز بدرهم وإن كان العنب أجناسا مختلفة لا يجوز البيع أصلا عند أبي حنيفة

رحمه

فيكمل ما أفتى به شيخنا على ما إذا نقضت عدتها أو يدل عليه ما تقدم من افتائه بعدم القبول لمعتدة من بائ (سئل)

عن شاهدين شهدا بعقود وقضى ثم رجعا عن الشهادة هل يضمنان قيمته (أجاب) يضمنان قيمته (سئل) عن الشاهدين إذا شهدا بدين أو عين واختلف في زمان هل تقبل شهادتهما (أجاب) تقبل شهادتهما (سئل) عن الأمير إذا تحمل الشهادة بين جماعة هل تجوز الشهادة على شهادته إذا كان في يده من يحكم بها (أجاب) تجوز الشهادة على شهادته إذا كان في البلد من يحكم بموجبها

(سئل) عن الشهادة على الشهادة ما ضفتها وهل تكفي شهادة واحد على شهادة واحد أم لا (أجاب) صفة الشهادة على الشهادة أن يقول شاهد الفرع أشهد على شهادة فلان أنه يشهد على فلان بن فلان بكذا أو على إقراره وقال لي شهد على إقراره بذلك ولا يكفي شهادة واحد على شهادة واحد ولا بد من شهادة اثنين على واحد واثنين على اثنين (سئل) عن شهود التزكية إذا رجعوا عن شهادتهم هل يضمنون بالرجوع أم لا (أجاب) نعم يضمنون (سئل) عن شاهدين (١٤٧) شهدا يعتق عبدا وحكم القاضي بعقده

بموجب شهادتهما ثم رجعا أحدهما هل عليه ضمان في ذلك أم لا (أجاب) نعم يضمن نصف قيمة العبد (سئل) عن تفسير العدل ما هو (أجاب) هو من تغلب حسنة على سيئته ولا يكون صاحب كبيرة ولا يصير على صغيرة (سئل) عن ادعى على آخر بدين وأثبت عليه بينة فأقام المدعى عليه بينة بان الشهود قالوا ليس لنا عليك شهادة هل تقبل ويمتنع على المدعى عليه الدفع بموجب ذلك أم لا (أجاب) لا تقبل ويلزم المدعى عليه بدفع ما ثبت عليه للمدعى (سئل) عن شهد عند الحاكماكم بشوت الحكم فعرض للشهود أمر كرض أو غيره يمنعهم الحضور إلى الحاكماكم الذي يريد صاحب المستند أن يوصله به هل تجوز الشهادة على شهادتهم ويقبلها الحاكماكم ويمضي حكم الأول أم لا (أجاب) نعم تجوز الشهادة على شهادة من شهد على الحاكماكم ويقبلها الحاكماكم الآخر ويمضي حكم الحاكماكم الأول (سئل) عن الشاهد إذا رجع عن الشهادة قبل الحكم بها هل يصح رجوعه وهل عليه تعزير أم لا (أجاب) نعم يصح رجوعه ويلزمه التعزير (سئل) إذا شهد من يغني الناس ربة مرسن ضربه هل

رجه الله تعالى وعندهما يجوز إذا كان جنسا واحدا في كل العنب كل وقر بما قال وكذا إذا كان الجنس مختلفا هكذا أو رد الصدر الشهيد والعقبة أبو الليث جعل الجواب فيما إذا كان العنب من جنس متفق أو كان من أجناس مختلفة مختلفا وأخذ الفقيه يفتي بقولهما التيسير الأمر على المسلمين وعليه الفتوى (ح) رجل اشترى جارية على أنها ذات لبن اختلف الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رجهما الله تعالى قال الشيخ الشراء فاسد ذكره في فتاويه وقال الشيخ الفقيه الشراء جائز لأن هذا بمنزلة الصناعة . في الفتاوى إذا باع نصيبه من هذه الدار ولم يبينه اختلفت الروايات فيه جدا واختار ما ذكره محمد في آخر شفعة الأصل على أن قوله يجوز إذا كان البائع والمشتري يعلمان نصيب البائع كم هو وإن كانا لا يعلمان لا يجوز وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يجوز وإن كانا لا يعلمان نصيب البائع كذا ذكره الشيخ الإمام أحمد الطواويسي في شرحه وكذا لو قال بعت كل حق هولي في هذه الدار ولم يعرف كم هو فالجواب المختار فيه أيضا ما ذكره عن أبي يوسف رجه الله تعالى . ولو قال بعتك عبد لي وله عبد واحد فإن قال في مكان كذا جاز وإن لم يقل اختلف المشايخ فيه شمس الأئمة الحلواني وعامتهم على أنه لا يجوز وهو الصحيح (في رؤية البعض كروية الكل) رؤية الحافر والناسية والذنب لا تكفي هو الصحيح . العدييات المتقاربة كالجزو والبض والمكيل والموزون إذا كان الكل في وعاء واحد يكفي رؤية البعض وإن كان في وعاءين قرأ في ما في أحدهما ورضي به ثم رأى الآخر وهو مثله أو فوقيه فلا خيار له وقد لزم العقد فإن كان دونه فهو على خياره هو الصحيح (في الاختلاف في الرؤية) الرسول في القبض رؤيته ليست كروية المرسل ولا يبطل خياره بالاتفاق والوكيل بالشراء رؤيته الموكيل بالاتفاق بخلاف الرسول بالشراء فإن رؤيته لا تكون كروية المرسل ولا يبطل خياره بالاتفاق

(في بيان حكم خيار الشرط وسقوطه)

إذا كان الخيار للبائع يسقط بإجازته صريحا وإن لم يكن المشتري حاضرا ولو أطلق فيها فهو على خياره هو الصحيح نص عليه في المأذون وإن سكر من الخمر أو البعج في المدة الصحيح أنه على خياره ولو وهبه ولم يسلم لا يكون فسخا وإذا أجز ولم يسلم ذكر في بعض الروايات أنه يكون فسخا وهو اختيار أكثر المشايخ . قص حوافر الدابة وجرع فرس ليس برضا بخلاف . اشترى رحي ماء فضخنها بالعرف مقدار طمحنها لا يبطل خياره وإن راد على يوم وسيلة سقط خبره وهو المختار . اشترى كتابا بالخيار ثم انتسخه نفسه وغيره لا يبطل خياره وإن سقى وقفس يبطل بالاتفاق دون الدراسة فله وجه قال وبه نأخذ . ونفسر في الفرج شهوة كمنس

تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته ما لم يثبت وتظهر قوته (سئل) إذا شهد شاهدان في حادثة وزكاهما ثلث فظهر أنهم ما شهدا زورا فهل على من زكاهما ضمان أم تعزير (أجاب) لا ضمان ولا تعزير على من زكاهما (سئل) عن ذممين شهدا على ذي أنه أسلم وهو ينكر هل تقبل شهادتهما عليه بذلك ويحكم به أسلم أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهما عليه بذلك ولا يحكم به أسلم بهما (سئل) عن الشاهد إذا قال لا شهادة لي على فلان وإن شهدت عليه تكن باطلة فشهد عليه بعد ذلك هل

تقبل شهادته (أجاب) نعم تقبل شهادته عليه اذا كان عدلا (سئل) عن شاهدين شهدا على رجل بوقف شرعي وثبت عند الحاكم وحكم به ثم رجعا عن الشهادة هل يضمنان قيمة الموقوف للشهود عليه ويبطل الوقف أم لا (أجاب) نعم يضمنان قيمة الموقوف يوم حكم به ولا يبطل الوقف ويجرى عليه من عينت له النظارة (سئل) عن الشهود اذا شهدوا بيسار المدين هل يشترط تعيين المال أم لا (أجاب) لا يشترط تعيين المال ويكتفى ذكرهم (١٤٨) بأنه غني قادر على وفاء الدين

(كتاب الدعاوى)

(سئل) عن شخص ادعى على آخر دين فأنكره فأقام عليه بينة وثبت عند الحاكم فادعى الدفع له وأقام بينة بذلك فهل تسمع بينته بعد أنكاره ويبرأ أم لا (أجاب) نعم تسمع بينته بالدفع واذا ثبت يبرأ (سئل) عن شخص ادعى على آخر بحق عند الحاكم شرعي وأقامه شاهدا واحدا ولم يكن عنده آخر فاختار أن يدفع الطلب وينهب إلى قاض آخر يرى الشاهد واليمين هل له ذلك أم لا (أجاب) له ذلك ما لم يسأل الحاكم الحكم له (سئل) عن رجل له على امرأة حق فطلب من زوجها أن يحضرها عند الحاكم ليدعى عليها فامتنع من ذلك فهل يلزمه احضارها أم لا (أجاب) لا يلزمه احضارها ما لم يكن لها ضامنا (سئل) عن رجل ادعى على آخر بحق شرعي فأنكره فوجب عليه اليمين هل له أن يحلفه بعد ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك لان اليمين لا تسقط بالتأخير (سئل) عن رجل ادعى على آخر دين فأنكره فقال المدعى للقاضي حلفه وان تذكرت عليه بينة أفتها بعد اليمين فخففه فأتى بينة تشهد عليه فهل للقاضي أن يقبلها بعد اليمين ويحكم عليه بالحق أم لا (أجاب) نعم للقاضي أن يقبل البينة بعد اليمين ويحكم عليه بالحق أم لا (سئل) عن شخص ادعى على آخر بما يوجب حد القذف فأنكره هل يحلف له لعدم البينة أم لا (أجاب) لا يحلف (سئل) عن رجل له دين على ميت فادعى به على بعض الورثة وأثبتته وحلف هل لهما أن يحكما به وينفذ حكمه على جميع الورثة (أجاب) نعم ينفذ (سئل) عن رجل ادعى على آخر بحق فأنكره وثيقة بخط شهود وتعدر حضورهم فهل يحلف أن هذا

شهوة ونظرها إلى فرج المشتري بشهوة ومسها وتقبيلها إياه بشهوة وقد علم المشتري به ومكنها منه ففعلت فهو مسقط بالاجماع . والمعتبر في ذلك اقرار المشتري بانها فعلت بشهوة والله سبحانه أعلم

(الباب الثالث في العيوب والخصومات)

من الفتاوى لو اشترى جارية فوجدها قد ولدت عند البائع أو عند بائع البائع ولم يكن بسبب الولادة نقصان ظاهر ترذ على رواية المضاربة لان الولادة عيب لا محالة لخصول التكسر به وذلك بها والفتوى على هذه الرواية . وجد بالطعام المشتري عيبا فعرض نصفه على البيع يلزمه النصف وله أن يرد الباقي عند محمد كالأوباع النصف اعتبار العرض بحقيقة البيع والفتوى على قوله . لو اشترى عبدین أو ثوبین فقبضهما ثم باع أحدهما ثم وجد بهما أو بالثاني عيبا رذ ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع بالاجماع (د) لو اشترى دقيقا فخبز بعضه ثم تبين أن الدقيق مررذ ما بقي بحصته من الثمن فيرجع بنقصان العيب بحصة ما استهلك وهو المختار للفتوى . اشترى سمنا ذابا فأكله ثم أقر البائع بوقوع الفأرة فيه يرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كافي الطعام اذا علم العيب بعدما أكله فانه يرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى . لو لبس الجبة المشترا حتى نقضها ثم وجد فيها فأرة ميتة يرجع بنقصان العيب لتعذر الرد وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يرجع بنقصان العيب في هذه الوجوه والفتوى على قولهما . لو حلب لبنا فأكل أو باع فهو رضاء ومنع الرد لان اللبن جزء منها واستيفاء جزء منها دليل الرضاء بالعيب ولو حلب ولم يأكل ولم يبيع الصحيح أنه رضاء (س) اشترى برذونا وخصاه بعد القبض وذلك لا ينقصه ثم وجد به عيبا رده لانه لم يبعه وكان أستاذنا الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بخلافه (ي) اشترى غلاما وكان بركبته ورم فقال البائع انه حديث أصابه ضرر فتورم وليس بقديم أو زاد وقال ان كان قديما فعلى فاشترأه على ذلك ثم ظهر أنه قديم فلا رده لأنه رأى العيب ورضى به وكل عيب قديم حديث في أوله غاية ما في الباب أن البائع غره لكن لما اعتبره صار راضيا وهذه المسئلة مما نعلم بها البلوى فس على هذا فقد وقع هذا بخاري . باع فرسا باحدى رجله قرحة هي شبهة اختام فقال البائع هي غير اختام واشترى المشتري على ذلك ثم ظهر أنه كان ختما فافتى أستاذنا الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني أنه لا يرد المشتري وقاسه على مسئلة الورم اشترى منشارا فعدده واضلع على عيب به ثم يرد له البرضا البائع أفتى بذلك قاضي القضاة محمود الاوزجندی رجه الله تعالى . لو اشترى عشر جزوات فوجد فيها خمسة خاوية قال بعضهم يجوز العقد في الخمسة ذات الملب بنصف الثمن بالاجماع وقال بعضهم يفسد في الكل بالاجماع وقال بعضهم

فاسد

(أجاب) نعم للقاضي أن يقبل البينة بعد اليمين ويحكم على الغريم

بفتح الحق ثبت عليه (سئل) عن شخص ادعى على آخر بما يوجب حد القذف فأنكره هل يحلف له لعدم البينة أم لا (أجاب) لا يحلف (سئل) عن رجل له دين على ميت فادعى به على بعض الورثة وأثبتته وحلف هل لهما أن يحكما به وينفذ حكمه على جميع الورثة (أجاب) نعم ينفذ (سئل) عن رجل ادعى على آخر بحق فأنكره وثيقة بخط شهود وتعدر حضورهم فهل يحلف أن هذا

المستور ما كتب عليه أم يحلف أنه ما يستحق عليه ما ادعى به (أجاب) يحلف على عدم استحقاق ما ادعى به عليه (سئل) عن ذي ادعى على آخر بثمن خرم معلوم بينهم ما وثبت عليه بيئته أو بتصديقه هل يحكم عليه الخا كم يدفعه وإن امتنع يحبس عليه أم لا (أجاب) نعم يحكم الخا كم عليه بدفعه وإن امتنع من دفعه حبسه عليه (سئل) عن رجل ادعى على رجل بحق وقال إن حلفت أنه لك على دفعته إليك خلف فدفعه هل له أن يرجع عليه بما دفعه له بمقتضى حلفه (أجاب) نعم له أن يرجع عليه به (سئل) عن شخص عليه لزوجه باقي صداقها وله عليه نفقة مقررة فاستمر يدفع لها مدة وهي تلمن أنه من النفقة فادعى بعد ذلك أن ما دفعه من الصداق لامن النفقة فهل يقبل منه ذلك أم يقبل من المرأة أنه من النفقة (أجاب) يقبل قوله أنه من الصداق (سئل) عن رجل ادعى على آخر عندهما كم بما يوجب الحد أو غيره فأنكره وعجز عن اثبات ما ادعاه هل يجب على المدعى شيء (أجاب) لا يجب على المدعى شيء بسبب ذلك (سئل) عن مدعي الاعسار في الديون هل تقبل بينته قبل الحبس أو بعده (أجاب) لا تقبل قبل الحبس (سئل) عن شخص ادعى على آخر بدين فاعترف به وادعى أنه معسر وله بينة بذلك فهل تسمع بينته بالأعسار قبل الحبس أو بعده (أجاب) لا تسمع بينته بالأعسار قبل الحبس (سئل) عن امرأة مات زوجها فادعت على الورثة بحقوقها وميراثها فصدقوها على ذلك ودفعوا لها حقها ثم بعد ذلك ادعوا طلاقها وقاموا ببينة على الطلاق فهل تسمع البينة ويرجعون عليها بما أخذته أم لا تقبل بوجود التصديق المذكور (أجاب) نعم تسمع البينة ويرجعون

(١٤٩)

فاسد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح في الخمسة ذان اللب بنصف الثمن وهو الأصح

(في الاختلاف بين البائع والمشتري) إذا ادعى المشتري عيبا ليرده لا تسمع دعواه وخصومته ما لم يثبت قيام العيب للحال ثم ما يدعيه من العيب إما أن يكون ظاهرا قديما كالاصبع الزائدة ونحوها وقد نظر القاضي إليه ورآه أو كان حادثا لا يحتمل الحدوث من وقت البيع إلى هذه المدة عادة كآثر الجدرى ونحوه في الوجهين تسمع الدعوى والخصومة وللمشتري أن يردّه الآن يدعى البائع سقوط حقه في الرد والبراء والتصرف فيه بعد العلم به والقول قول المشتري في أنكار ذلك مع عينه فيحلف إذا طلب البائع عينه باتفاق الروايات فإن نكل ثبت ما ادعاه البائع من رضاه وبرائه ونحو ذلك فلا يحلف بدون طلب في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يحلف وإن لم يطلب البائع والفتوى على ظاهر الرواية ثم كيف يحلف روى عن أبي يوسف أنه يحلف بالله ما علم العيب حين اشتراه ولا رضى به منذ علمه ولا عرضة على البيع والصحيح أنه يحلف ما سقط حق في الرد في الوجه الذي يدعيه لأنصا ولا دلالة وفي كيفية تحليف البائع أقاويل والصحيح أنه يحلف بالله ما له قبل أن يرد بسبب يدعيه المشتري وعليه الفتوى . اشترى جارية قد ارتفع حوضها لاسبب الابس كم ينتظر لو طمها قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنهم مقصدرة بشهرين وخمسة أيام وكان الاستاذ ظهير الدين المرغيناني يقول إذا كان القاضي من أهل الاجتهاد كان له أن يأخذ بأي رواية شاء من روايات أصحابنا ويقضى بها وإن لم يكن يأخذ بأكثر ما قيل وهو قول زفر رحمه الله تعالى (س) باع عقارا وابنه حاضرا وأمر أنه أو بعض أقاربه حاضرا مع العلم به وتقابضا وتصرف المشتري فيه زمانا ثم إن ذلك الحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه ماله ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سمرقند أنه لا تصح هذه الدعوى فيجعل سكوته عند البيع كالأفصاح بالقرار بكون المبيع ملكا للبائع قطعاً لا طماع الفاسدة وسد الباب للتليس وأفتى مشايخ بخارى أنه تصح الدعوى ولم يجعل السكوت كالأفصاح بكونه ملكا للبائع لكونه محتملا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى إن كان المقتضى ينظر في المدعى وبقي بما هو الاحوط كان الاحسن وإن لم يكن كذلك بقي بقول مشايخنا . في الوقعات الصغيرة استأجر دابة إلى سمرقند فاستحقها عليه رجل ولم يصدقه أنه استأجرها لا يكون للذي أجرها منه أن يرجع على بائعه . ولو استحق المبيع من المشتري فأراد أن يرجع على بائعه فأنكر بائعه يبعه منه فأقام المشتري ابينة أنه باعه وقضى القاضي للمشتري بالرجوع كان للبائع أن يرجع على بائعه وإن أنكره هو البيع ولم يكن للمشتري بينة وحلف القاضي البائع فنهى عنه بنكوله ورد المبيع عليه وليس له أن يخصم بائعه المقضى عليه بالنكول هكذا حكى الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى فتوى بعض مشايخنا .

علا بما أخذته من الحقوق والميراث ولا يمنع من ذلك التصديق المذكور حيث ثبت أنها برأت الزوج المذكور من حقوق قبل موته (سئل) عن شخص ادعى على آخر بدين فاعترف به وادعى الدفع به فلم يصدقه على ذلك فذكر أن له بينة ثبتة فيلزم له حضورها ويحضرها بعد ذلك أم لا (أجاب) لا يثبت ويؤمر بدفع الدين إلى مستحقه وإذا ثبت الدفع بعد ذلك يرجع به (سئل) عن ادعى على آخر بأنه تسلم منه كذا كذا دينار من غير سبب التسليم فأنكر المدعى عليه ذلك فهل هذه الدعوى صحيحة أم لا وهل يجبر المدعى

على بيان سبب التسليم ويلزم الشهود ذلك (أجاب) نعم الدعوى صحيحة ولا يجبر المدعى على بيان السبب وكذا لا يسلم الشهود ذكره في شهادتهم ويقضى للمدعى بما ادعاه اذا ثبت (سئل) عن العبد اذا أقر بالرق لسيدته ثم ادعى أنه أعتقه قبل الاقرار هل تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته بذلك (سئل) عن رجل ادعى على آخر بأنه قذفه فأنكر فالتس عينه فامتنع هل يلزمه الحد أم لا (أجاب) (١٥٠) لا يلزمه الحد بمقتضى التكول ولكن ان ثبت عليه القذف بطريقه الشرعي

لزمه الحد والا لا يلزمه ولا يحلف (سئل) عن الوارث اذا أقر أنه قبض من الوصى ما كان تحت يده من تركه مورثه ولم يبق له قبله حق من تركه مورثه ولا دعوى ولا طلب ولا قليل ولا كثير ثم وجد في يد الوصى شيئا فادعى أنه من تركه مورثه وأقام بينة فهل تسمع دعواه وتقبل بينته واذا ثبت قضى له به أم يمنع من ذلك الاقرار المذكور (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته واذا ثبت قضى له به (سئل) عن ادعى على آخر بحق فلم يجب بجواب كاف أو اقتصر على السكوت هل للحاكم أن يجبره على رد الحساب ولو بالحسب أم لا (أجاب) نعم يجبره بالحسب ليجيب عما ادعى عليه به (سئل) عن شخصين صدر بينهما ابراء عام مطلق من سائر الحقوق ثم ادعى أحدهما على الآخر بحق له عليه صدر بعد البراءة فأنكره وقال كان قبل البراءة وقد سقط به فهل يقبل منه ذلك أم يقبل قول المدعى (أجاب) القول قول المنكر مع يمينه حيث لا بينة تشهد للمدعى بالحق بعد البراءة (سئل) عن المدعى اذا قال للمدعى عليه بعد ما أنكر دعواه احلف وأنت بريء

وعليه الفتوى . دلال دلالي كرد وتم البيع وتقابضا ثم استحق المبيع من يد المشتري ان كان الدلال هو الذي باشر البيع وتلفظ بلفظه فالرجوع عليه والافعل البائع (سئل) القاضي الامام شمس الأئمة الاوزجندی عن اشترى جارية ثم ظهر أنها حرة وقدمات البائع ولم يترك وارثا ولا وصيا وبائع الميت حاضر هل يرجع عليه قال يجعل القاضي وصيا حتى يرجع المشتري عليه ثم يرجع هذا الوصى على بائع الميت . بيع الاب مال نفسه من ولده الصغير وشرائه ماله لنفسه في القياس لا يجوز لان الواحد لا يصلح عاقدا من الطرفين في المعاضات وفي الاستحسان يجوز بالطريق الذي عرف والصحيح أنه يتم العقد بقوله بعث هذا من ولدي بكذا واشتريت هذا من ولدي لنفسى بكذا ولا يشترط أن يقول بعث واشتريت لقيام عبارته مقام عبارتين . اذا جن الاب ان كان قصيرا لا يجوز بيع الاب عليه لانه كالانعام وان طال يجوز كما قبل البلوغ والفصل بينهما مشرف في قول أبي حنيفة وما دونه قصير لان الشهر عاجل وما فوقه أجل هذا هو المختار وهذه الجملة في الفتاوى . اذا مات البائع والمشتري والسلعة قاعة ثم زاد وارث أحدهما وارث الاخر جاز في قولهم جميعا

(الباب الرابع في السلم بفصوله وأنواعه)

لا يجوز السلم الا مؤجلا والاجل أدناه ثلاثة أيام وقيل زيادة على مجلس العقد ولو ساعة وعند محمد أدناه شهر وعليه الفتوى . في الفتاوى السلم في لحم الحيوان وزنا اذا أتى بشرائطه يجوز وهو المختار للحاجة الناس اليه وقول من قال بأنه لا يوقف على حد الوصف وطوله وعرضه غير مأخوذ به لكن يحتاج عند القبض ليقبض من الجنس الذي سمي تجر زاعن الاستبدال بالسلم فيه . أسلم فلوسا في صفر أو سيفا في حديد لا يجوز لانه وجد أحد وصفي علة الربا في النقد وهو المجانسة واذا أسلم الدراهم في الذهب لا يجوز لوجود الوزن في الثمين بخلاف ماذا أسلم الدراهم في الزعفران فإنه يجوز لانه وجد الوزن في ثمن ومثمن لا في ثمين ومثمين . ادعى رب السلم الاجل وأنكر المسلم اليه فالقول قول رب السلم بالاتفاق . لو أسلم في شيء ليس لحمله مؤنة كمن من الزعفران ونحوه صح من غير بيان مكان التسليم ويتعين مكان العقد . باع دارا أو عبدا بكثر حنطة دينارا لا بد من بيان مكان التسليم عنده وعندهما لا يشترط وقال بعضهم لا يشترط التسليم هنا بالاجماع لان التسليم واجب في الحال فيتعين مكان العقد مكان وجوب التسليم . لا يشترط في الكرباس ذكر الوزن لانه لا يختلف بالوزن وفي الحرير اختلف المشايخ والصحيح أنه يشترط ذكره شمس الأئمة السرخسي واختاره الصدر الشهيد حسام الدين لانه يختلف بالوزن (د) أسلم في كندم سكو وقال تيك أوقان سره يجوز هذا هو الصحيح والمأخوذ به لانه يراد به هذه

من ذلك خلف ثم أتى بينة هل تقبل ويقضى عليه الحق أم يبرأ منه (أجاب) نعم تقبل البينة بعد الحلف واذا ثبت يقضى عليه بالحق (سئل) عن المرأة المخدرة ماهي (أجاب) هي التي لم يكن لها عادة بالخروج الى السوق ولم يتقدم لها خصامة بين سبي حاكم (سئل) عن المدعى عليه اذا أقام بينة على اقرار من شهد عليه انه لم يحضر المجلس الذي كان فيه اقرار المدعى عليه بالحق المدعى به أو المجلس الذي شهد فيه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن المرأة اذا كان لها عادة بالخروج الى حاجتها

الالفاظ

في الليل أو في النهار هل تكون محذرة أم لا (أجاب) لا تكون محذرة (سئل) عن ادعى على آخر بحق وثبت عليه وسجن فأطلقه السجن بلا أمر الحاكم ورب الدين هل لرب الدين أن يطالبه باحضاره أم لا (أجاب) نعم لرب الدين أن يطالب السجن باحضاره (سئل) عن شخص له على آخر دين فغاب المدينون وترك دينه على آخر فأراد رب الدين أن يطالب مدينون مدينونه هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن فقير ادعى على غني بالغ عندما كم حتى يوجب الزكاة في ماله (١٥١) وطلب منه الزكاة هل تسمع دعواه بذلك

ويحكم الحاكم بدفع الزكاة له أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه عليه بذلك ولا تحكم الحاكم عليه بالدفع للادعي المذكور (سئل) عن رجل في يده دار ادعاها آخر فأكثر المدعي عليه ثم اصطالحا على أن يسكنها المدعي عليه مدة ويدفعها بعد ذلك للادعي هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن ادعى عبدا في يده آخر أنه ملكه ولم يصدقه المدعي عليه فأقام المدعي شاهدين شهدا أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر أنه كان ملكه هل تقبل هذه الشهادة أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن رجل ادعى أرضا أنها وقف عليه هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى إلا من المتولى على الوقف (سئل) عن عليه دين لا تحرف ادعى عليه عند الحاكم أنه أوفاه وطلب من الحاكم أن يسأله ذلك فإن اعترف يسجل عليه ذلك ويكتب له حجة بيده وإن أنكر يقيم عليه البينة هل يجيبه الحاكم إلى ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبه الحاكم إلى ذلك ويكتب له حجة بيده (سئل) عن ادعى على آخر أنه ارتضى منه قدرا معلوما هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه إن فسر

الالفاظ الجيد . في الفتاوى يجوز السلم في الآجر واللين إذا اشترط من ذلك شيئا معلوما أي ملبنا ومكانا معلوما وفي المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو اشترى مائة آجرة من أتون لم يجز من غير إشارة وإنما اختلف الجواب في مسألة الشراء لأنه لم يذكر الملبن وفي الأتون يوضع اللين في الملبن المختلفة فكان المشتري مجهولا ومسألة السلم موضوعة فيما إذا كان من ملبن واحد فإذا افرق بينهما هذا هو الصحيح من وجه التوفيق . عن الفقيه أبي جعفر أن ذكر المدة في الاستصناع إن كان من قبل المستصنع فهو استسجال فلا يصير سلما وإن كان من قبل الصانع فهو استسحال ويصير سلما وهذا كله على قول أبي حنيفة فأما على قولهما بضرب الأجل لا يصير سلما ويبقى فيه استصناعا إذا كان فيه تعامل أما فيما لا تعامل فيه كالثياب ونحوها يصير سلما بضرب الأجل بالأجاء وتكلموا بان الاستصناع فيما فيه تعامل إذا جاز يجوز معاقدته أو مواعده والصحيح أنه معاقدته . الصانع إذا مات قبل تسليم العمل بطل الاستصناع ولا يستوفى المصنوع من تركه بناء على أن الاستصناع على ما هو الصحيح المختار ينعقد إذا جاز ابتداء وبمعاذته قبل التسليم بساعة وإذا انعقد إذا جاز ابتداء فإذا مات قبل تسليم العمل بطلت لأن الاجارة تبطل بموت العامل الآتية ينعقد ببيع قبل التسليم بساعة لا عند التسليم ولهذا يكون للمستصنع خيار الرؤية . الروايات مختلفة في لزومه وعدمه والمختار ما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ليس بال لازم من الجاهلين حتى لا يجبر انصاع على العمل ولا المستصنع على قبوله إذا أتى به بل يخير كل واحد منهما . في باب حقوق المشتري من الفتاوى اشترى أرضا بجمار يهاثم اشترى ماء وأراد أن يجريه إلى الأرض المشتراة من نهر قرية أخرى لا يجوز بالاتفاق إذ لا حق له وإن أراد أن يجريه من نهر هذه القرية قال محمد بن سلمة ذلك للتعامل وعائتهم على أنه ليس له ذلك وهو المختار لأن له حق سوق الماء في مجار يهاثم قد رما هو سوق هذه الأرض من هذا النهر والله سبحانه أعلم

(الباب الخامس في الاستبراء والبيع المكروهة)

من الفتاوى قالوا من لا يرى الاستبراء فهو عاص وكذا الذي يرى ولم يعمل به . ارتفع حضاها لا باياس بل لعله فكم يستبرأ فيه أقاويل مختلفة عن أصحابنا عرفت قالوا والمختار أنه يتركها حتى يستبين أنها غير حامل وهو قول أبي حنيفة وفسرها أبو يوسف بثلاثة أشهر وهو تفسير ما قال أبو حنيفة فهذا قولها وهو المختار . اشتراها وهي ذات زوج ولم يدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشتري ذكر في كتاب الحيل أنه لا استبراء عليه اعتبارا بوقت الشراء وهي مشغولة بحق الغير وهو الزوج تلك الحالة فلم يكن التمكن من الوطئ ثابتا للمشتري في هذه الحالة وفي رواية

الوجه الموجب للرجوع والافلا (سئل) عن رجل ادعى دينه على ميت ولم يخف شيئا وادعى به على وارثه لأجل اثبات دينه هل تقل دعواه ويبيته (أجاب) نعم تقبل دعواه ويبيته (سئل) عن رجل له على آخر دين لمدة معلومة فقال لرب الدين تركت الأجل هل يصير المال حالا بذات أم لا (أجاب) نعم يصير حالا بذات (سئل) عن مات وخلف تركه وعليه دين مستغرة للتركة فقسمت بين الورثة فجاء رب الدين يطلب دينه فوجد واحدا من الورثة هل له الطلب عليه بكامل دينه أم بما أخذه من التركة

(أجاب) له أن يأخذ منه جميع ما أخذ من التركة (سئل) عن الوارث إذا ادعى ديناً على مورثه بعد قسم التركة هل تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته وإذا ثبت نقض القسم (سئل) عن الوارث إذا أقر أنه قبض جميع ما على الناس من ديون والده ثم ادعى على رجل ديناً هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه عليه ولا يمنع الاقرار المذكور (سئل) ٤ من قال لديونه ان مت فانت (١٥٣) يرى من حق الذي لى عليه فانت هل يبرأ (أجاب) نعم يبرأ

(سئل) عن بيده دابة ادعى آخر عليه بها أنها ملكه ونجبت عنده وأثبت ذلك عند الحاكم وقضى له بها ثم ان المدعى عليه أقام بينة أنها ملكه ونجبت عنده هل تسمع بينته ويقضى له بها ويبطل القضاء الاول (أجاب) نعم تسمع بينته ويقضى له بها ويبطل القضاء الاول (سئل) عن ادعى على آخر ديناً فأقره وادعى أنه مؤجل عليه ولم يصدقه المدعى هل يقبل قوله في الاجل أم القول قول المدعى في عدمه (أجاب) القول قول المدعى بيمينه في عدمه حيث لا بينة (سئل) عن مات وله ديون على أقوام وليس له وارث معاروم فأخذ المتكلم على بيت المال الديون من الاقوام ثم ظهر له وارث يستحق ذلك هل له الطلب على الغرماء أم على القابض المذكور (أجاب) له الطلب على الغرماء لدفعهم بغير حق (سئل) عن بيده أرض بها أشجار فادعى خارج أن الأرض له وأنه غرس ما فيه من الأشجار وأقام على صاحب اليد بينة بذلك هل يقضى بذلك للخارج أم لصاحب اليد (أجاب) يقضى بذلك للخارج (سئل) عن شخصين كان بينهما معاملة وانفصل منها وصدور بينهما ابراء مطلق لعدم الاستحقاق

الاصل يجب اعتبارا لوقت القبض وهو الصحيح المختار فان طلقها الزوج بعد قبض المشتري ولم يكن دخل بها فلا استبراء على المشتري . لو أراد أن يبيع أمة وكان يطؤها يستحب أن يستبرئها ثم يبيعها وكذا ان أراد أن يزوجهها قالوا والصحيح أنه هنا يجب واليه مال شمس الأئمة السرخسي والفرق أن ثمة يجب على المشتري الاستبراء فيحصل المقصود وهو التعرف أما في النكاح لا يجب فست الحاجة إلى الإجابة على البائع . لو باعها واخياره ثم نقض البيع فلا استبراء عليه بالإجماع وان كان للمشتري فردا بعد القبض فكذلكا عنده خلافا لهما . لو اشترى أحد الشريكين نصيب صاحبه من الأمة المشتركة فعليه الاستبراء (نوع في اسقاطه) (ذ) لو اشترى أمة فاحتمل لاسقاط الاستبراء فان كان البائع وطئها ثم باعها قبل أن تحيض لا يحل للمشتري أن يحتال له لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر أن يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد وان حاضت عنده وطهرت ولم يقربها في ذلك الطهر حل للمشتري ذلك لانعدام ما قلنا ثم الحيلة أن يزوجه قبل الشراء ان لم يكن تحت حرة ثم يشتريها فيبطل النكاح وحل له وطؤها وان كانت تحت حرة فيتزوجها غيره ثم يشتريها ويقبضها ثم يطلقها الزوج أو يشتريها أولا ثم يزوجهما من رجل قبل القبض ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج

(في البيوع المكروهة) قالوا بيع المكعب المفضض للرجال يكره . من يبيع ويشترى على الطريق ولم يضر قعوده الناس لسعة الطريق لا بأس به وان أضر بهم فاختارانه لا يشتري منه لانه اذا لم يجد مشتريا لا يقعد فكان الشراء منه اعانة على المعصية . لو لم يبين عيب سلعته وباعها قال بعضهم بصرف اسقام ردود الشهادة ولا تأخذه (في الاحتكار) اذا اشترى في بلده واحتكر فيه وذلك يضر بأهل المصرف فهو مكروه وداخل تحت الحديث واذا اشترى من مكان قريب من المصرف فعمل طعامه الى المصرف وجبسه وذلك يضر بأهله فهو مكروه أيضا لانه اذا كان قريبا من المصرف فهو كفتائه وقد تعلق به حق أهله وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى في غير المصر وجله اليه فلا بأس به وان كان المكان قريبا واختار قول محمد رحمه الله تعالى

(الباب السادس في الاستقراض)

الاخلاف في استقراض الخبز معروف عن الحسن وعن أبي يوسف يجوز وزنا لتعامل الناس فيه قال هو المعروف من قوله وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز عدا الاوزان بالعادة جرت به عدا قال محمد الوزن في قرضه داءة والعهد أحب الي قالوا وما قاله في القليل لانه سفياف بلا

ثم بعد مدة ادعى أحدهما على الآخر مبلغ لم يذكر في الأبراء بمقتضى أنه كان ناسياله ولم يتذكره حالة الإبراء خلاف هل تسمع دعواه بذلك بعد الإبراء المطلق ويخلف على النسيان ويستحقه أم لا ويمنعه من ذلك الإبراء المذكور (أجاب) لا تسمع دعواه بذلك والإبراء المذكور مانع لطلب فيما تقدم (سئل) عن له على آخر دين مكتوب بسجل محكمة وأشهد به الدين على مدونه شهد المحكمة أنه لا يدفع له دينه لا بالمحكمة أو غيرهما من المحاكم شهدا وشهودا ومتى ادعى دفع ذلك أو شيء منه في غير المحكمة وأقام

شهودا من غير شهودها يكون لا تمسك له بما يشهدون له به من الدفع هل اذا ادعى دفع شيء من الدين أو كله وأقام بينة بذلك من غير شهود المحكمة تقبل شهادتهم أم لا تقبل ويمنع من ذلك الاشهاد المذكور (أجاب) نعم تقبل اذا كانوا عدولا ولا يمنع من ذلك الاشهاد المذكور (سئل) عن باع شيئا بحضرة آخر فبعد مدة ادعاه لنفسه هل تسمع دعواه وتقبل بينته (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته العدول (سئل) عن رجل فقد له عبد فوجده عند آخر فادعى عليه وأقام (١٥٣) بينة بغير يده في ملكه وزكيت البيعة فادعى المدعى عليه أنه اشتراه من شخص

بحضرة المدعى وأعذر له فيه بعدم الدافع والمطعن فصدق على ملكه وأحضر بينة بذلك وشهدوا على المدعى بذلك في تاريخ معين فذكر المدعى أنه لم يكن حاضرا بالبلد في التاريخ المذكور وانما كان ببلاد السودان وله بينة بذلك فهل تقدم بينته أو بينة الاعذار عليه كما ذكر (أجاب) نعم تقدم بينة الاعذار المذكور لا بد منه لان بينته بينة نفي وبينة الاعذار بينة اثبات فتقدم بينة الاثبات على بينة النفي (سئل) عن ادعى على آخر متاعا له أنه ملكه منذ سنة وأنه واضع يده عليه بغير حق فأجاب المدعى عليه أنه ملكه وله في يده سنتان وأقام كل منهما بينة فأى البينتين تقدم (أجاب) تقدم بينة واضع اليد (سئل) عن اشترى أسيرا مسلما من انكفار بدار الحرب بغير أمره وطالبه بما دفعه من الثمن عنه عندها كم شرعى هل يلزمه أن يدفع له ذلك (أجاب) لا يلزمه أن يدفع له ذلك لانه متطوع (سئل) عن رجل ادعى على آخر عندها كم حنفى أنه اشترى منه هو ورجل آخر غائب عبدائهم معلوم وطالبه بحصته من الثمن فأناكر الشراء فأقام عليه وعلى الغائب

خلاف والفتوى على قول محمد هذا على قوله الآخر أنه يجوز وزنا وعددا لكن في القليل وفي الكثير الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وزنا لا عددا ذكر في الاصل اذا استقرض الدقيق وزنا لا يرتد وزنا ولكن يصطلحان على القيمة كالأستقرض الخنطة وزنا عن أبي يوسف في رواية يجوز استقرضه وزنا استخسانا اذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى في التهذيب الاعتبار في الكيل والوزن في المنصوصات النص وان ترك الناس المعاملة حتى لو باع مائة من حنطة بمائة من قيل لا يجوز لانه مجازفة وقيل يجوز وعليه الفتوى لعموم البلوى

(نوع فيما يكره ويحرم) باع من رجل متاعا يساوي عشرين باربعين ثم يقرضه ستين حتى صار له عليه مائة وحصل للاستقرض ثمانون ذكر الخصاص أنه يجوز وبه قال محمد بن سلمة البلخي وكان يفعل ذلك في بلده وكثير من المشايخ كرهوا ذلك لانه قرض جرم منعة ومنهم من قال ان كان في مجلس واحد يكره لان اتحاد المجلس كالشرط في انعقد وان كان في مجلسين لا يكره وكان شمس الأئمة الحلواني يفتي بقول الخصاص فيما فعله محمد بن سلمة وكان يقول ليس هذا قرضا جرم منعة بل هو بيع جرم منعة . عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لا آخر أقرضني ألفا على أن أعيرك أرضا تزعمها مادامت الدراهم عندي ففعل المقرض بكره ولا يلزمه أن يتصدق بشئ منه

(نوع في استقراض الفلوس) من استقرض فلوسا فسدت فصارت لا تنفق أو غلت ورخصت وان رخصت فعليه مثل ما قبض ولا ينظر الى الغلاء والرخص لكن استقرض الخنطة فارتفع سعرها وغلا أو رخص وان رخصت بحيث لا تنفق فعند أبي حنيفة يرد عينها ان كانت قائمة لانها أعدل من قيمتها ومثلها نهر جنة ان كانت هالكة وأما على قولهما اختلفت الروايات والمذكور من قولهما في أكثر الروايات وهو الصحيح أن عليه قيمته ان تيسر سواء كانت قائمة أو هالكة لانها أعدل لكن على قول أبي يوسف قيمتها يوم الاستقراض وعلى قول محمد يوم كسدت آخر ذلك ولو بساعة وفي الفلوس المغصوبة ان كانت قائمة بردها عليه بلا خلاف وان اصطالحا على شئ يدايد جاز هو المختار والجواب في هذه العدييات كفي الفلوس بلا تفاوت أكثر مشايخنا أفتوا بقول محمد وبه أفتى الصدر الشهيد حسام الدين والمتأخرون أفتوا بقول أبي يوسف وقالوا هذا في زماننا أو وفق وأقرب الى الصواب الكل في الفتاوى

(فصل في المتفرقات)

لو دفع أرضه معاملة بالتصف على أن (١) الغرس للعامل فيها فغرس ثم باع صاحب الأرض أرضه

(٣٠ - افتاوى الغيانية) بينة بالشراء هل يقضى عليه وعلى الغائب بالشراء حتى لو حضر لا يكف لى إقامة بينة ثانيا أم لا يقضى الا على الحاضر بحصته من الثمن واذا حضر الغائب تعاد البيعة بحضرة ويقضى عليه بحصته من الثمن أولا (أجاب) يدعى على الحاضر بحصته من الثمن واذا حضر الغائب يقضى عليه بما عليه (سئل) عن ادعى عليه بحق فأنكره فاقبت عليه بينة ثم ادعى

(١) قوله على أن الغرس للعامل فيها الخ كذا في الأصل وانظر وحرر كتبه مصححه

البراءة فهل تقبل بينته به ولو بعد الانكار أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن شخص له دين على آخر فبات قبل وفائه وخلف تركه وأولاداً فاصرين وله وصى فادعى على الوصى بالدين وأثبت به هل يلزمه أن يقيم بينة تشهد بانه باق في ذمته الى حين وفائه أم لا (أجاب) حيث أثبت دينه على الميت لا يلزمه مع الثبوت الا للبين على عدم الاستيفاء وعدم المسقط للدين عن ذمة الميت (سئل) عن شخص يملك حصه في فرس وهو واضع يده عليها فادعى (١٥٤) آخر أن الفرس ملكه وأثبتها بالطريق الشرعي وحكم على واضع اليد

بتسليمها له هل يكون حكمه على واضع اليد حكماً على باقي الشركاء أو لا يكون الا قاصراً عليه ولا يسرى على الغائبين (أجاب) لا يسرى الحكم على الغائبين في حصتهم ويكون الحكم قاصراً على المحكوم عليه (سئل) عن رجل ادعى على آخر بحق فانكره فأنس المدعي عنه فقال له احلف أنت وأنا أدفعه لك فهل اذا حلف المدعي استحق ما ادعى به أم لا (أجاب) لا يستحق ذلك بيمينه ولو رضى المدعي عليه به (سئل) عن ادعى على آخر بدن فأجابه بانه لا يستحق قبله حقا هل هذا الجواب كاف فيه أم لا (أجاب) نعم هذا الجواب كاف (سئل) عن رجل ادعى على آخر بحق فانكره فأقام عليه البينة فقبل أن يقضى القاضي عليه توجه من المجلس واختفى أو سافر فهل للقاضي أن يحكم عليه في غيبته بما ثبت عليه بالبينه أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يحكم عليه في غيبته (سئل) عن عليه ديون لا تحرمها ما هو بكفيل ومنها ما هو برهن فادعى أنه دفع من ذلك قدر الرب الدين وعينه من الدين الذي بالكفيل أو بالرهن وقال رب الدين لا أحسبه الامن غيره فهل يقبل

ونصيبه من الاغرام بعد مضي المدة صح ولو باع هذا المشتري من آخر فسد هذا البيع لانه باع ما اشتراه قبل القبض لانها مشغولة بنصيب العامل ويجب أن يكون هذا الجواب قول محمد رحمه الله تعالى كما عرف أما على قولهما يصح وعليه الفتوى . أخذ الدلال الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بالعيب بقضاء أو بغير قضاء لا تسترد منه الدلالة . وقال الصدر الشهيد حسام الدين به أفتى والدي ولو باع نصيبه بقيته أو بأكثر مما يتغابن الناس فيه أو بما لا يتغابن لاجل زيادة أو نقصان في القيمة وذلك العاقد حراً قائل بالغ رشيد عينا من أعيان ماله مشاراً اليه يجوز بيعه بالاتفاق اذا كان طائعا رغباً في بيعه غير مكره بقيد أو حبس أو خوف ولو باع كراً باسم ينسج بعد لم يحز بالاتفاق (١) ولو كان قال في البيع في باب الصبرة اشترت منك هذه الصبرة بمائة درهم كل قفيز منها بدرهم جاز بالاتفاق . بيع الخنزير باطل كبيع الخمر هكذا أفتى القاضي أبو علي النسفي . بيع السمن الذي ماتت فيه الفأرة وهو جامد فانه يقور وتلقى الفأرة ويجوز بيعه وأكله بالاتفاق . اذا اشترى بقر أو ابلاً أو عدل قطن أو جراب هر روى كل اثنين منه أبكذا فالبيع فاسد بالاتفاق من المثنين جميعاً . اشترى شيئاً وقبضه فلم ينقد الثمن حتى باعه من باعته باق مما اشترى لم يحز عندنا ولو باعه بدرهم أو دينار ثم اشتراه بشئ بقيته أقل من ثمنه يجوز بالاتفاق . ولو اشتراه عبده المأذون أو مكاتبه أو هو بنفسه لولده الصغير لم يحز بالاتفاق ولو كان المبيع عند المشتري ثم اشترى بأقل مما باع بعد نقد الثمن جاز بالاتفاق ولو اشترى بألف نسيئة الى سنتين لم يحز بالاتفاق وان كان الخيار للبائع ولا يملكه المشتري ولا يجب الشفعة بالاتفاق (ن) وصى الاب اذا باع مال الصغير من أجنبي بمثل قيمته أو بأكثر أو بأقل بما يتغابن الناس فيه يجوز بالاتفاق ولو باع بأقل من قيمته بما لا يتغابن فيه لم يحز بالاتفاق ولو باع مال اليتيم الذي تحت يده من عبده نفسه المأذون عليه دين أو لاديه عليه أو من مكاتب نفسه أو أم ولده أو من ابنه الصغير لم يحز بالاتفاق ولو باع من نفسه بأقل من قيمته بما يتغابن فيه أو بما لا يتغابن لم يحز بالاتفاق

(كتاب الشفعة)

(ن) الشفيع اذا سلم على المشتري لا تبطل شفعته هو المختار لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم السلام قبل الكلام وقال عليه الصلاة والسلام من كلم قبل أن يسلم فلا تحميوه (ي) الشفيع اذا علم بالبيع وهو في التطوع فجعلها أربعاً واستاذكر عن محمد رحمه الله تعالى أنه على شفعته واختار أنها تبطل لانه غير معذور بخلاف ما اذا كان في الاربع قبل الظهر فأتمها أربعاً لانههاهي المسنونة دل على الفرق أنه لو طلب موأبة وترك طلب الشاهد وافتتح التطوع تبطل شفعته ولو افتتح الركعتين بعد الظهر أو الاربع بعد الجمعة لا تبطل . لو اشترى دار فقال له الشفيع قد سلمت لك شفعتها واذ هو قد اشتراها غيره فهو على شفعته لانه رضى به لا بذلك (٢) لان طلب تسليم

قوله في ذلك أم لا (أجاب) يقبل قول المدينين في التعيين اذا كان موافقاً لذلك الدين (سئل) عن رجل ادعى النصف

(١) قوله ولو كان قال الخ نذ في الاصل ولعل في الكلام تحريفاً غرر (٢) قوله لان طلب تسليم النصف الخ كذا في الاصل وهي علة لشي سقط من قلم النسخ ويؤخذ من فتاوى قاضيان وعبارته وذكرنا طيفي رحمه الله رجل اشترى داراً في جنب الشفيع فجاء الشفيع وقال سلم لي نصفها يا شفيع فأتى المشتري لا تبطل شفعته وهو الصحيح لان طلب تسليم النصف لا يكون تسليم الباقي اه كتيبه معحه

على آخر بحق فأجاب بعدم الاستحقاق وحلف بالتماس المدعي وتوجه الى الحاكم ثم أقام عليه بينة بالحق فصدق عليه وادعى أنه قاصصه به من دين له عليه فهل يلزمه تعزير على الحلف أم لا (أجاب) لا يلزمه تعزير على ذلك (سئل) عن المدينون اذا اوجب عليه الحبس في الحقوق الشرعية هل يحبس مدة مقدرة (أجاب) التقدير موقوف الى رأى الامام لا اختلاف احوال الناس فان حبسه مدة يراها وسأل عن حاله ان ظهر له فقره أطلقه الى حال سبيله وان ظهر له غناه أيد (١٥٥) حبسه حتى يوفى ما عليه (سئل) عن شخص

ادعى على آخر بحق فانكره فالتمس عينه فقال للمدعي احلف وأنا أدفع لك ما ادعيت به بخلف هل يلزمه أن يدفع له ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه أن يدفع له ذلك بمجرد يمينه ولكن له أن يقضى عليه بالنكول والا فيحلف على عدم الاستحقاق

حيث لا بينة (سئل) عن ذمي هلك وله امرأة أسلمت قبل موته وادعت الاسلام بعده فالقول لها وتستحق الميراث أو الورثة ولا تستحق (أجاب) القول للورثة ولا تستحق الميراث (سئل) عن الوصي اذا ادعى ديناً لميت على مديونه فادعى المديون أن الميت استوفاه منه في حال حياته ولم يصدقه الوصي على ذلك فطلب من القاضي يمينه على نفي عنه هل يحلف أم لا (أجاب) لا يحلف على ذلك (سئل) عن المدعي عليه اوجب عليه اليمين للمدعي فقال أسقطت حتى في اليمين هل له أن يحلف بعد ذلك (أجاب) نعم له أن يحلف ولا يسقط عنه بالاستقاط المذكور (سئل) عن أقام بينة على آخر أنه أقره بدين في الوقت الغلاني بالخلف فلاني وأقام الآخر بينة أنه في الوقت المذكور كان مقبياً فعمل آخر فهل تقبل بينته أم بينة المدعي بالحق (أجاب) تقبل

(كتاب الاقرار)

النصف لا يكون تسليماً للباقي (ن) طلب الشفعة فقال المشتري هات الدراهم وخذ شفعتك فان أمكنه احضارها ولم يحضرها ثلاثة أيام روى عن محمد رجه الله أنها تبطل وكذا عن أبي القاسم وبه أخذ الفقيه أبو الليث قال الصدر الشهيد حسام الدين رجه الله تعالى المختار أنها لا تبطل لان الشفعة متى ثبتت لا تبطل ما لم يسلم بلسانه قال صاحب جامع الفتاوى ان الفتوى اليوم على قولهما وانه اذا ترك الشهادتين ينبغي أن لا تبطل شفعتك واذا ترك الاداء شهراً اختلفت الروايات عن أبي يوسف ومحمد والفتوى على أنه مقدر بشهر

(فصل في دعوى الشفعة)

واذا قال المشتري لا أعرف للمدعي الشفعة دار يستحق بها فالقول قوله فان أراد الشفيع أن يحلفه حلفه على البتات عند محمد وعلى العلم عند أبي يوسف وعليه الفتوى لان هذا تحليف على ملك دار ليست في يده فكان التحليف على فعل الغير

(في حيل ابطالها) (ن) الحيلة في ابطالها بعد ثبوتها تنكراً بالاتفاق لانها ابطال الحق واجب أما الحيلة قبل ثبوتها لا بأس بها هو المختار لانه ليس بابطال وكذا الحيلة لمنع وجوب الزكاة وكذا الحيلة لدفع الربا بان باع مائة درهم وفسا بمائة وعشرين درهما وما اصلحو عليه من الاجارة والاستجارة في بيع الوفاء الذي يسمونه بيعاً جزائياً في زماننا من هذا القبيل فاعرفه (ن) استأجر من آخر ثوباً بالبلية يوماً الى الليل بجزء من مائة جزء ونحو ذلك من دار بعينها ثم باع المستأجر بقية الدار منه بأى ثمن كان فلا شفعة للشفيع أصلاً أما في الجزء الاول فلا يملكه ليس يبيع بل هو اجارة وأما في الباقي فلا يملكه صار خليطاً وهذه حيلة ما فيه ثبوت حق الشفعة . دار بناؤها يساوى خمسمائة وساحتها أيضاً خمسمائة فاشترى رجل بناءها بمائة ليقطعه وينقله ثم اشترى ساحتها بتسمائة جاز البيعان ولا شفعة في الفتاوى وكذا لو اشترى الساحة أولاً ثم البناء وهذه أيضاً حيلة لدفع الشفعة

(نوع) الوكيل يطلب الشفعة اذا سلمها للمشتري جاز عندهما خلافاً للمحمد وهو نظير الاختلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغير والفتوى على قولهما في الفتاوى أرض بين قوم اقتسموها بينهم فرفعوا طريقا بينهم وجعلوها نافذة ثم بنوا دوراً وعمرة وسرة وجعلوا أبواب الدور شارة الى السكة فباع بعضهم داراً منها فالشفعة بينهم سواء لان ما فعلوه من الطريق وان كان نافذاً فكانه غير نافذ لان لهم أن يرجعوا ويسدوا الطريق هو المختار فان قالوا جعلنا الطريقاً للمسلمين فكذلك الجواب لان لهم أن يرجعوا ويسدوا الطريق هو المختار . دور مكة هل يصح بيعها لتجب الشفعة فعن أبي حنيفة رجه الله تعالى فيه روايتان ذكر في الجامع الصغيرة لا يجوز بيع أرضها وانما يقع البيع على البناء ولا شفعة فيها وروى الحسن عنه أنه يجوز ولو شفع الشفعة

بينه المدعي بالحق المثبتة له بالاقرار ولا عبرة بيمينته ان حراثته بيمينته وانتهى تعالى أعلم

(سئل) عن شخص ادعى عليه آخر ديناً فانكره فاحضره شخصاً يشهد عليه فقال ان شهد على الشخص المذكور بشئ فهو حق فشهد عليه بذلك الشخص بالدين المذكور بلا آخر معه فكذب فهل يلزمه الحق بشهادته ويكون ما قاله تصديقاً منه أم لا يلزمه (أجاب) لا يلزمه الحق بشهادته وحده ولا بد من آخر معه بشرط العداة ولا يكون القول تصديقاً منه على الحق (سئل) عن الوارث اذا أقرب بين بعض

ورثته هل يصح اقراره وبأخذه من تركته أم لا (أجاب) لا يصح الاقرار إلا أن يحيزه باقي الورثة فإن لم يحيزوه وأثبتته بطريق شرعي أخذ من تركته والأفلا (سئل) عن أقر مختاراً بجميع ما في يده من قليل وكثير فلان هل يصح الاقرار وإذا اختلف المقر مع المقر له في شيء من المقر به أنه كان في يد المقر وقت الاقرار فالقول لمن منهما (أجاب) نعم يصح الاقرار المذكور والقول للمقر (سئل) عن شخص أقر في مرض موته بأخ وصدقه على ذلك ثم (١٥٦) رجع عن اقراره وأنكر الاخوة فهل يصح رجوعه ويقبل منه أنكاره أم لا

(أجاب) نعم يصح رجوعه عن الاقرار المذكور ويقبل أنكاره (سئل) عن المريض إذا أقر لوارثه يدين فصدقه باقي الورثة ثم مات المريض هل يكتفى بالتصديق الذي كان في حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر بعد موته (أجاب) لا يحتاج الى تصديق آخر بعد موت المورث (سئل) عن صبي أقر عند حاكم شرعي أنه بالغ وأشهد عليه في حادثة ثم قال بعد ذلك لم أكن بالغاً فهل اقراره صحيح معول به ولا اعتبار بانكاره أم يقبل قوله في عدم البلوغ (أجاب) ان كان حال الاقرار مرافقاً لواقع اقراره وعمل بموجبه ولا اعتبار بانكاره البلوغ بعد ذلك وان لم يكن مرافقاً لا يصح اقراره اذا كان دون اثنتي عشرة سنة (سئل) عن امرأة لها على زوجها صداق أقرت أنه ملك لفلان ولا حق لها فيه وأنه يستحقه دونها وصدقه على ذلك ثم سألت زوجها أن يطلقها عليه وأجابها وأبرأته منه هل يسقط بالطلاق أو الأبراء المذكورين أم لا يسقط اتعلق حق المقر له ويسوغ له المطالبة به (أجاب) نعم يسقط بالطلاق وكذا بالأبراء ولا عبرة باقرارها المذكور

(سئل) عن رجل أقر بوارث من ورثته من أو بعين ومات بعد مدة فاختلف المقر له مع باقي الورثة في الاقرار فالقول للمقر أم لباقي الورثة (أجاب) القول لمورثة حيث لا يثبت المقر له مع فلان شيء وله عليه ديون هل يبرأ منها بذلك أم لا (أجاب) لا يبرأ من الديون وبرأ من الامانات (سئل) عن قال لا تحل عليك القدر فلان فقال له ولي عليك مثله هل يكون ذلك اقراراً منه أم لا (أجاب) لا يكون ذلك اقراراً في ظاهر الرواية (سئل) عن امرأة قالت لزوجها في مرض موته

وهو قولهما وعليه الفتوى (ع) اشترى داراً ولم يكن رآها ثم بيعت بجنبها أخرى فأخذها بالشفعة لم يبطل خياره هو والمختار من الروايات بخلاف خيار الشرط والفرق ان هذا دليل الرضا ولو قال رضيت لا يبطل خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط

(كتاب القسمة)

العقار الموروث اذا كان كله في أيديهم يقسم بينهم باقرارهم من غير بيعة اجماعاً لانه لا منازع لهم ولو كان بعض العقار في يد الغائب أو مودعه أو الصغير لا يقسم باقرار البالغين الحاضرين اجماعاً لانه لا يصح اقرارهم في ذلك القدر ولا ينتصبون خصماً عنهم . لو أراد أن يفتح باباً بالدار في موضع ليس له حق المورث فيه قال الشيخ الامام خواهر زاده ذلك وقال شمس الأئمة السرخسي ليس له ذلك وظاهر ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل على هذا قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتي اقتسما ووقع البناء لأحدهما والساحة بجنبه للبناء الآخر وأراد صاحب الساحة أن يبنى فيها بناء يسد به الشمس والريح على صاحب البناء ذلك في ظاهر الرواية وليس إلا خرمنه قال الصدر الشهيد حسام الدين الفتوى على ظاهر الرواية حتى عن بعض مشايخنا أنه لو بنى تنورا للغير دائماً أو روحاً للطحن أو مدقاً للقصارين لم يحجز وان اتخذ تنوراً صغيراً جارواً لا يمنع وكان أبو عبد الله الضمري تارة يفتي بأنه لو بنى في ملكه في وسط البرازين تنوراً له ذلك وتارة يفتي بأنه ليس له ذلك والقياس في جنس هذه المسئلة ما هو جواب ظاهر الرواية لانه تصرف في ملكه فلا يمنع عنه وان تعدى ضرره وقيل بالمنع مطلقاً وبه أخذ كثير من مشايخنا قال المتأخرون وعليه الفتوى (س) مات عن امرأة وبها حبل ان كانت قريبة الولادة ينتظر لتقع القسمة عن علم وان بعدت لا تحجز عن تأخير حقوق أربابها ويوقف ميراث ابن واحد بقول أبي يوسف وعليه الفتوى وعلى هذا خرج صريح في (الحا) في مسئلة الميراث على أن يعين سهمي ابن وبنت وامرأة حبل للجبلي خمسة أسهم والباقي بينهم للذكر ثم مات الضامن قسم ماله لعدم المانع فلو قسم فباع كل وارث نصيبه بعد القسمة ثم أدرك الميت ذلك يرجع الى الورثة وينقض بيعهم لان هذا بمنزلة مقارن الموت في رواية وهو المختار . بيت بين اثنين لأحدهما منه كثير وللآخر قليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة كانتفاع البيت ان طلب صاحب الكثير من القاضي القسمة وأي صاحب القليل يقسم كذا ذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وان طلب صاحب القليل القسمة ذكره السرخسي في مختصره أنه لا يقسم وبه أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والقاضي الامام لأجل الاستيعاب رجحهم الله تعالى وذكر الحالك في الكافي أنه يقسم واليه ذهب الشيخ الامام أبو بكر خواهر زاده قال الصدر الشهيد في الوقعات وعليه الفتوى لان

(سئل) عن رجل أقر بوارث من ورثته من أو بعين ومات بعد مدة فاختلف المقر له مع باقي الورثة في الاقرار فالقول للمقر أم لباقي الورثة (أجاب) القول لمورثة حيث لا يثبت المقر له مع فلان شيء وله عليه ديون هل يبرأ منها بذلك أم لا (أجاب) لا يبرأ من الديون وبرأ من الامانات (سئل) عن قال لا تحل عليك القدر فلان فقال له ولي عليك مثله هل يكون ذلك اقراراً منه أم لا (أجاب) لا يكون ذلك اقراراً في ظاهر الرواية (سئل) عن امرأة قالت لزوجها في مرض موته

(١) قوله وعلى هذا خرج صريح الخ نذا في الاصل ولا يخلو الكلام من تحريف فخر رتبته مصححه

ان من مرضك هذا فانت في حل من حق الذي لي عليك فانت هل يبرأ من حقوقها أم لا يبرأ وتطالب به في تركته (أجاب) لا يبرأ ولها المطالبة بذلك في التركة (سئل) عن رجل له عبد صغير وعليه دين أقر في مرض موته أنه ابنه ثم مات هل يؤخذ بأقراره ويصير ابنه ويرثه أم لا (أجاب) نعم يؤخذ بأقراره ويصير ابنه ويرثه حيث لم يكن له نسب معروف (سئل) عن امرأة أكرت زوجها في مرض الموت من صداقها عليه ومن دين آخر هل يصح الإبراء أم لا (أجاب) لا يصح الإبراء (١٥٧) بدون اجازة باقي الورثة (سئل) عن شخص

له على آخر دين فأقر أنه ليس معه شيء هل يبرأ من الدين بذلك أولا (أجاب) لا يبرأ من الدين بذلك (سئل) إذا أقر المريض لوارثه بدين ثم برى من مرضه هل يصح إقراره أم يبطل (أجاب) لا يبطل إقراره (سئل) عن السكران إذا أقر بدين لا خرحال سكره وصدقه المقر به هل يؤخذ بأقراره أم لا (أجاب) يؤخذ بأقراره

(كتاب الصلح)

(سئل) عن شخص ادعى على آخر ديناً فأنكره وحلف ثم صالحه على قدر معلوم ثم بعد ذلك ادعى أنه وفاه دينه قبل الصلح وأقام بينة بذلك فهل تسمع دعواه وتقبل بينته أم (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (سئل) عن ادعى على آخر بحق وأنكره ثم صالحه بقدر معلوم دفعه له ثم بعد ذلك أقر بما كان ادعى عليه به هل ينقض الصلح ويرد له القدر المذكور ويرجع عليه بما أقر به (أجاب) لا ينقض الصلح بهذا الإقرار المذكور ولا رجوع عليه بما كان ادعى به عليه لأن الصلح اسقاط لحقه (سئل) عن ادعى على آخر ديناً واعترف به وادعى أنه وفاه ثم صدر بينهما صلح على قدر معلوم دفعه فبعده ووجد بينة

الطالب رضى بما يلزم وليس على الآتي في هذا أفوات منفعة كانت له من نصيبه قبل القسمة لأن القسمة إنما ينتفع بها صاحب الكثير بالمهاياة بنصيبه فلم تكن القسمة في حقه اتلافاً وتقويتاً لشيء كان له بل كانت قسمة والطالب وهو صاحب القليل راض بما يلزم فيستحق القسمة بطلب الطالب والاصح ما ذكر الخصاص وهو أن ضرر القسمة لو دخل على أحدهما بان لا يبق نصيبه منتفع به بعد التسليم لقلته وينتفع الآخر بكثرة نصيبه بالقسمة والقاضي يقسم بطلب صاحب الكثير إذا أبي صاحبه ولا يقسم بطلب صاحب القليل إذا أبي صاحبه لأن صاحب القليل متعنت لا منظم فلا يجيبه القاضي إذا أقسم ما غير ذوات الأمثال كالحیوانات والنبات من نوع واحد برضاء لابة ضاء ولم ير أحدهما قسمة الذي وقع له فإنه يتخير إذا رآه بين الرد والامضاء وسواء كان المقسوم بالمرات أو بالشراء في رواية أبي سليمان وهو الصحيح لأنها مبادلة ومبايعه حقيقة والحكم في المبادلة هذه القسمة ان كانت في غير ذوات الأمثال كالنبات من نوع واحد والحیوانات فيثبت خيار العيب وكذا خيار الرؤية والشرط على رواية أبي سليمان قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى

(فصل في الاختلاف والدعاوى والخصومات)

ان كانت القسمة بقضاء صحت دعوى الغلط أى تسمع الدعوى وان كانت برضا فلاذكر له في الاصل وقال الفقيه أبو جعفر ان قيل لا تسمع فله وجه وان قيل تسمع فله وجه (١) بخلاف الغرس في البيع وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل أنها تسمع كالأموال كانت بقضاء وقال الصدر الشهيد حسام الدين لا تسمع وهو الصحيح وعليه الفتوى . في الاصل ان كل قسمة في جنس واحد يجبر الآتي عليها لا يثبت فيها حكم الغرور وكل قسمة لا يجبر الآتي عليها يثبت فيها حكم الغرور والدار الواحدة كذلك بالاجماع ويجرى فيها الجبر بخلاف الدارين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإنه لا يجبر الآتي عليها ولا يقسمان قسمة واحدة بان يجمع نصيب أحدهما في أحدهما جبرا الآن يتراضى بذلك وكانت مبادلة مطلقا كالبيع وقال القاضي ذلك في الدارين أيضا قال مشايخنا رحمه الله تعالى يجوز أن يكون المذكور في الكتاب قول الكل لان عندهما لا يقسم القاضي الدارين حتما بل ان رأى الصلاح في ذلك يفعل والا فلا . اذا استأجر وارجلالينى حائطا مشتركا بينهما أو ليطين سطحاً مشتركاً أو لاصلاح قناة بينهما فالاجر عليهم على قدر الانصاء بالاجماع واذا استأجر وارجلالينى لكيل طعام مشتركاً أو لذرع ثياب مشتركة فان كان الاستئجار للقسمة فهو على الخلاف وان كان على نفس الكيل والذرع ليكون الكل معلوم القدر فالاجر على قدر الانصاء بالاجماع . أكرار حنطة بين قوم على التفوت فيكيل وحوسب لهم فجرى عمل الكيس على الانصاء بخلاف والله سبحانه أعلم

تشهد له بالايفاء هل تقبل بينته بعد ذلك بالايفاء ويسترد منه ما دفعه له أولا (أجاب) نعم تقبل بينته بالايفاء ويسترد منه ما دفعه له (كتاب المضاربة) (سئل) عن شخص دفع لأخراً ما لا يتجر فيه ومهما حصل من الربح يكون بينهما وان حصل خسران فهو على المضارب هل شرط الخسران على المضارب صحيح لارم ثم باطل (أجاب) ان شرط المذكور باطل (سئل)

إذا اختلف المضارب مع رب المال فقال المضارب أقرضتني المال والربح لي وقال رب المال دفعته لك مضاربة قال قول لمن منهم ما وإن كان ثمينة لهم ما فإيهما تقدم بينته (أجاب) القول لرب المال وتقدم بينته المضارب (سئل) إذا كان الرجل دين وقال لمديونه اتجروا فيما لي عليكم من الدين والربح بيننا نصفين هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك وما اشتراه المأمور الذي هو المديون يقع لنفسه ولا يبرأ من الدين (سئل) عن رجل دفع لأخراً لا يتجرفه (١٥٨) والربح بينهما فادعى العامل رد المال إلى صاحبه فأنكره هل يصدق

(كتاب الاجارات)

ذكر شمس الأئمة الحلواني أن في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشايخ والاطهر انها تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت لان الاجارة نوع بيع كما عرف . أجرد ادا كل شهر بدرهم فدخل الشهر الثاني لزمته الاجارة وله الفسخ في اليوم الاول والليلة الاولى من الشهر الثاني قال صاحب الملتقط هو المختار (ن) خان نزل فيه رجل فنزوله باجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر لكونه الخائن معذلاً لا كراء فسكنها يكون رضا بالاجرة قال أكثر المشايخ وعليه الفتوى في الجامع الاصغر اذا مات مؤجر الدار وسكنها المستأجر فعليه الاجر لان هذا مضى على تلك الاجارة قال نصير هو غاصب في الشهر الاول بعد موته لانه لم يوجد عقد الاجارة لانصا ولا دلالة وانما وجد الدلالة اذا طوّل بالاجر في الشهر الثاني فسكنها والفتوى على القول الاول وكذا في موت المستأجر (فيما يجوز من الاجارة وما لا يجوز) في الفتاوى أجرة بائنا جراح أو بكذا على أن يكون الخراج على المستأجر فهو فاسد لان الخراج مجهول لانه تضم اليه نوائبه وعوارضه فيصير باعتباره مجهولاً وقال بعضهم اذا كان الخراج خراجاً ونظيفة يجوز بخلاف خراج المقاسمة والمختار أنه لا يجوز مطلقاً لما ذكرنا من انضمام المؤن اليه وثبوت الجهالة . استأجر جارا يحمل عليه الخنطة ولم يعين مقداره ولا أشار اليها قال الشيخ أبو بكر المعروف بخوارزمية فسدت وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه يجوز فينصرف الى المعتاد وهذا أظهر وأشبه وعليه الفتوى . استأجر دابة من سمرقند الى بخارى اختلف مشايخ بخارى فيه قال شمس الأئمة السرخسي الاظهر أنه لا يجوز لان من كرمينية الى بخارى يسمى بخارى قال الصدر الشهيد حسام الدين لكن في عرفنا يجوز وبه يفتى . ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح الشروط في الاصل لو تشارك دابة الى فارس فهو فاسد واعلم أن فارس وخراسان وشام وفرغانة وسغد اسم الولاية بالاجماع (١) وفي النصير عن نصير أن الاستئجار على تعليم القرآن والفرائض وحساب الوصايا جائز وانما يكره على تعليم القرآن على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقلة جلته قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ قال في الروضة كان شيخنا أبو عبد الله الجزازي يقول في زماننا يجوز للامام والمؤذن والمعلم أخذ الاجرة وقد استحسنوا جبر والد الصبي على المبرة المرسومة كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقول بجبر المستأجر على دفع الاجرة ويجبس لها قال وبه يفتى وكذا جواز الاستئجار على تعليم الفقه ونحوه والمختار للفتوى في زماننا قول هؤلاء . استأجر الذي مسلم يحمل له مينة أو دماً يجوز عندهم جميعاً لانه للبقاء استأجر كلباً ليصيده أو بازاً يجوز . وبه نأخذ (ع) دفع ثوباً اليه وقال بعه بعشرة فازاد فهو بيني وبينك قال أبو يوسف ان باعه بعشرة أو لم يبعه فلا أجر

العامل في رده اليه يمينه أم بينته (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن المضارب اذا باع مال المضاربة ثم افتراق قبل قبضه هل يجبر المضارب على اقتضائه أم لا (أجاب) ان كان المال ربح أجبر والا لا يجبر وبوكل رب المال في قبضه (سئل) عن رب المال اذا ادعى على المضارب الخيانة هل يحلف (أجاب) اذا ادعى عليه خيانة في مقدار معلوم وأنكره يحلف فاذا حلف برئ وإن نكل يقضى عليه بذلك (سئل) عن المضارب ورب الدين اذا اختلفا في المال فقال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال قرصنا فالقول لمن منهما (أجاب) القول لرب المال

(كتاب الهبة)

(سئل) عن وهب أجنبياً شياً وأسقط حقه من الرجوع في الهبة فهل يمنع عليه الرجوع بالاسقاط المذكور أم لا (أجاب) له الرجوع في الهبة حيث كان الموهوب باقياً ولا يمنع من ذلك اسقاط حقه من الرجوع في الهبة (سئل) عن الواهب اذا أسقط حقه من الرجوع فيما يسوغ له الرجوع فيه فهل يبطل حقه بذلك أم لا (أجاب) لا يبطل حقه من الرجوع

له

بذلك (سئل) عن رجل له على آخر دين وهبه منه هل تصح الهبة وله الرجوع أم لا (أجاب) نعم تصح الهبة

ويكون في معنى الإبراء ولا رجوع له فيه (سئل) عن وهب آخر شياً فإراد الواهب الرجوع في الهبة فادعى الموهوب له هلاك الموهوب هل عليه البيان أم يصدق بيمينه (أجاب) يصدق في قوله من غير يمين (سئل) عن وهب لزوجته شيئاً وطلقها وهو قائم في يدها فأراد الرجوع فيه هل له ذلك (أجاب) ليس له الرجوع (سئل) عن امرأته لها على زوجها صداق وهبته من أبيها هل تصح الهبة (أجاب)

(١) قوله وفي النصير عن نصير هكذا في الاصل وحرر اسم الكتاب كتبه معصمه

نعم تصح ان امرته بالقبض (سئل) عن أبرأ وارثه من دين له عليه في حال مرضه هل يصح إبرأؤه أولا (أجاب) لا يصح الإبراء (سئل) عن رجل يملك جارية وهبها من امرأته وقبلت الهبة والجارية مقبضة عندها في الدار هل يحتاج الى تسليم أو يكفي مجرد القبول (أجاب) ان كانت حاضرة بحضورها حالة الهبة صححت ولا يحتاج الى التسليم (سئل) عن رجل في يده شيء طلبه منه آخر هبة على وجه المزاح فقال له وهبته لك فقال قبلت وسلمه اليه هل يكون هبة صحيحة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك هبة صحيحة (سئل) عن (١٥٩) وهب لا خرداة حاملا فولدت عند الموهوب

له وان تعب في ذلك ولو باعه باثني عشر أو أقل أو أكثر فله أجر مثل عمله وقال محمد بن أبي حنيفة لا أجر له (سئل) لو باع أو لم يبع اذا تعب في ذلك والفتوى على قول أبي يوسف (ن) لو قال اعرض ضيعتي على أنك ان بعتها فلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على انعام الامر فباعها دلال آخر قال أبو القاسم الصفار ان ذهب الاول في شغلها وعرضها ذهابا يعتد به فله أجر مثله بقدر عمله وعنائه قال الفقيه أبو الليث هذا قياس وفي الاستحسان لا يجب له الاجر وعليه الفتوى (نوع في الشيوخ) لو أجر أحد الشريكين نصيبه من شريكه جاز بلا خلاف سواء كان يحتمل القسمة أولا لا يحتمل . لو أجر داره وفيها متاعه يجوز ويجوز المؤاجر على التفريغ والتسليم كذا ذكر الشيخ الامام أبو بكر المعروف بخواهر زاده واختاره الصدر الشهيد (الخا) أجمعوا على أنه لو أجر داره من رجلين يجوز وأجمعوا أنه لو أجر داره ثم تقاسم في النصف لا تبطل في الباقي وكذا لو مان أحد المستأجرين بطلت في حصة الميت . في حيل شمس الأئمة لو كان البناء لرجل والعريضة لرجل آخر أجر صاحب البناء بناءه من صاحب العريضة اختلف المشايخ فيه قال والفتوى على أنه يجوز (الخا) رجل استأجر دارا شهر فافسكن شهرين أو جاما شهر فافسكن شهرين لا أجر عليه في الشهر الثاني وقال الامام خواهر زاده روى عن أصحابنا أنه يجب وعن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما كانوا يوفقان بين الرايتين بين المعدل لا يستغلا وغير المعدل من غير تفصيل بين الدار والجام قال الصدر الشهيد وبه بقي (في الأجير الخاص والمشارك) الأجير الخاص ما هلك في يده من غير صنع منه لا يصير به متعبدا ومستهلكا فلا ضمان عليه اجماعا والاجير المشارك ما هلك في يده من غير صنع لا ضمان عليه عنده وما هلك بصنعه كالأهلك الثوب بدق القصار وانحرق أو بالقاء الثوب في النورة فتحرق أو غرقت السفينة بعد الملاح أو بعثوا الجمل فهو ضمان عند الثلاثة . في الفتاوى الصغرى رجل استأجر دارا للسكنى كل شهر بكذا جاز ولزمه في الشهر الذي يليه ولا يلزمه في سائر الشهور بالاجماع (الخا) رجل أجر داره من رجل وسلمها اليه ثم بعد ذلك أجرها من آخر لا يجوز ولو انفسخت الاولى لا يلزمه أن يسلم الى الثاني بخلاف ما لو باع المستأجر قارته لو انفسخت الاجارة انعقد البيع هو المختار وان كان أجير مشترك كراعى الاغنام فامات منها عنده وتصادق على ذلك لا يضمن بالاجماع أما لو استعمل عليها في السوق فعثرت وانكسرت رجلها ضمن عندنا خلافا لفرجه الله تعالى . اذا شرط على الراعى ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد لانه شرط يقتضيه العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولا يفسد العقد هو الصحيح والمختار . في افتاوى أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة فذهبت بقرة في نوبة أحد هم وضاعت قال ابراهيم بن يوسف هو ضمان في قول من يضمن الأجير المشترك قال الفقيه رحمه الله تعالى عندي أنه لا يضمن في قولهم جميعا لان

له وان تعب في ذلك ولو باعه باثني عشر أو أقل أو أكثر فله أجر مثل عمله وقال محمد بن أبي حنيفة لا أجر له (سئل) لو باع أو لم يبع اذا تعب في ذلك والفتوى على قول أبي يوسف (ن) لو قال اعرض ضيعتي على أنك ان بعتها فلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على انعام الامر فباعها دلال آخر قال أبو القاسم الصفار ان ذهب الاول في شغلها وعرضها ذهابا يعتد به فله أجر مثله بقدر عمله وعنائه قال الفقيه أبو الليث هذا قياس وفي الاستحسان لا يجب له الاجر وعليه الفتوى (نوع في الشيوخ) لو أجر أحد الشريكين نصيبه من شريكه جاز بلا خلاف سواء كان يحتمل القسمة أولا لا يحتمل . لو أجر داره وفيها متاعه يجوز ويجوز المؤاجر على التفريغ والتسليم كذا ذكر الشيخ الامام أبو بكر المعروف بخواهر زاده واختاره الصدر الشهيد (الخا) أجمعوا على أنه لو أجر داره من رجلين يجوز وأجمعوا أنه لو أجر داره ثم تقاسم في النصف لا تبطل في الباقي وكذا لو مان أحد المستأجرين بطلت في حصة الميت . في حيل شمس الأئمة لو كان البناء لرجل والعريضة لرجل آخر أجر صاحب البناء بناءه من صاحب العريضة اختلف المشايخ فيه قال والفتوى على أنه يجوز (الخا) رجل استأجر دارا شهر فافسكن شهرين أو جاما شهر فافسكن شهرين لا أجر عليه في الشهر الثاني وقال الامام خواهر زاده روى عن أصحابنا أنه يجب وعن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما كانوا يوفقان بين الرايتين بين المعدل لا يستغلا وغير المعدل من غير تفصيل بين الدار والجام قال الصدر الشهيد وبه بقي (في الأجير الخاص والمشارك) الأجير الخاص ما هلك في يده من غير صنع منه لا يصير به متعبدا ومستهلكا فلا ضمان عليه اجماعا والاجير المشارك ما هلك في يده من غير صنع لا ضمان عليه عنده وما هلك بصنعه كالأهلك الثوب بدق القصار وانحرق أو بالقاء الثوب في النورة فتحرق أو غرقت السفينة بعد الملاح أو بعثوا الجمل فهو ضمان عند الثلاثة . في الفتاوى الصغرى رجل استأجر دارا للسكنى كل شهر بكذا جاز ولزمه في الشهر الذي يليه ولا يلزمه في سائر الشهور بالاجماع (الخا) رجل أجر داره من رجل وسلمها اليه ثم بعد ذلك أجرها من آخر لا يجوز ولو انفسخت الاولى لا يلزمه أن يسلم الى الثاني بخلاف ما لو باع المستأجر قارته لو انفسخت الاجارة انعقد البيع هو المختار وان كان أجير مشترك كراعى الاغنام فامات منها عنده وتصادق على ذلك لا يضمن بالاجماع أما لو استعمل عليها في السوق فعثرت وانكسرت رجلها ضمن عندنا خلافا لفرجه الله تعالى . اذا شرط على الراعى ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد لانه شرط يقتضيه العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولا يفسد العقد هو الصحيح والمختار . في افتاوى أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة فذهبت بقرة في نوبة أحد هم وضاعت قال ابراهيم بن يوسف هو ضمان في قول من يضمن الأجير المشترك قال الفقيه رحمه الله تعالى عندي أنه لا يضمن في قولهم جميعا لان

اذا مضى الشهر ودخل في الشهر الثاني نصفه ولم يوف قسطه كان لاحقه في التقسيط ويكون المال حالا فهل هذا الاشهاد صحيح ويعمل بموجبه أولا (أجاب) نعم الاشهاد صحيح ويعمل بموجبه (سئل) عن رجل له على آخر دين ثمن مبيع على حكم الحلول ثم أنظره به لمدة ثلثة هل يصح ذئ أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك (سئل) عن رجل له على آخر دين وهو يعلم بجميعة فقال المدين أبرأني مما لك علي فقال الدائن أبرأك وقبل هل يبرأ بذلك أم لا (أجاب) نعم يبرأ ولا مطالبة له عليه بشئ منه (سئل) عن الفقير المدين اذا مات هل

يطالب يوم القيامة أم لا (أجاب) ان كان من قصده الاداء لا يؤاخذ به يوم القيامة (سئل) عن عليه دين مؤجل ومات هل يحل بموته أم لا (أجاب) نعم يحل بموته (سئل) عن رجل عليه دين مؤجل وأراد أن يسافر هل لرب الدين أن يمنعه من السفر حتى يعطيه كفيلاً أو رهناً أو ليس له ذلك (أجاب) ليس لرب الدين أن يمنعه من السفر ولا يطالبه بكفيل ولا رهناً مادام الاجل باقياً (سئل) عن عليه دين حال سوى القرض وبه كفيل فأجله صاحب الدين أجلاً (١٦٠) معلوماً هل يصح ذلك أولاً وهل يتأجل على الكفيل أولاً (أجاب) نعم يصح التأجيل على الكفيل (سئل)

عن اقترض من آخر مبلغاً معلوماً من ذهب أو فضة وأجله عليه مدة معلومة فهل التأجيل لازم ولا يطالب الا بعد مضي الاجل المذكور أم ليس بل لازم (أجاب) التأجيل ليس بل لازم ويطالب بالمبلغ حالا (سئل) عن له على آخر دين فظفر بمال المدين هل له أن يأخذه من دينه (أجاب) نعم له أن يأخذه من دينه اذ لم يكن مؤجلاً وأن لا يكون من خلاف جنس دينه (سئل) عن رجل أقرض صغيراً ما لا تقصر فيه هل له المطالبة على وليه أو عليه بعد البلوغ (أجاب) لا لمطالبة له على وليه في حال صغره ولا على الصغير بعد كبره (سئل) عن له على آخر دين مؤجل فعوضه في نظيره شيئاً وقبضه منه ثم وجد به عيباً شرعياً فرده عليه بحكم القاضي هل يعود الاجل الى حاله أم يبطل (أجاب) نعم يعود الاجل الى حاله (سئل) عن له على آخر دين من الدنانير أو النقضة ودفعه له وشرط أن يخرج منها ولا يردّها فأخرج منها البعض وبقي البعض هل له رده (أجاب) نعم له رده والله أعلم

(كتاب الاجارة)

(سئل) عن رجل استأجر رزقة

كل واحد في الرعي في نوبته متبرع لانه لا وجه أن يحمل هذا على المبادلة وعليه الفتوى . استأجر راعياً ولم يبين مكان الرعي فان كان مشتركا فراعاه في موضع فهلكت واحدة منها بغرق أو افتراس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك أن ترعى غنماً في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت هنا قال قول قول صاحبها بالاجماع لانه منكر شرط هذا الموضع والبيئة بينة الراعي وان كان أجبر وحدوا واختلفا كما قلنا قال قول قول صاحبها وان أقام الراعي البيئة فلا ضمان عليه بالاجماع . دفع الى المكارى حملاً وشرط عليه أن لا يسير ليلاً فصار ليلاً فضاغت الدابة مع الحمل فان كان المكارى ضيع بترك الحفظ ضمن بلا خلاف قال مشايخنا وينبغي أن لا يضمن اذا كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف . استأجر رجلاً ليحمل حقيبته الى مكان معلوم وانشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن الجمال كماله وانقطع حميله وقال الفقيه أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن الجمال وبه يفتي بخلاف انقطاع الحمل لان التفريط ثمة من قبل الجمال أما ههنا من قبل المالك . الفتوى في مسئلة الثياب على قول أبي حنيفة أنه لا يضمن الا بما يضمن المودع . في الجامع الاصغر قال الحمصي أين أضع ثيابي فإشاراً الى موضع فوضع فيه ودخل ثم خرج رجلاً وأخذ الثياب فلم يمنعه الجماعي ظناً منه أنه صاحب الثياب قال أبو نصر الدبوسي يضمن الجماعي وهو قول محمد بن سلمة . لو نزع الثياب بين يدي الجماعي ولم يقل بلسانه شيئاً وتركه اعنده ودخل ثم خرج فلم يجدها فان لم يكن للجماعي ثيابي يضمن الجماعي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استحفاظ . وكذا قال محمد بن سلمة قال الشيخ الامام خواهر زاده وبه يفتي ذكر الصدر الشهيد لو دفع الثياب الى الجماعي واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان ان ضاعت فضاغت كان الفقيه أبو بكر يقول يضمن الجماعي اجماعاً وكان يقول الأجير المشترك انما لا يضمن عنده اذ لم يشترط عليه الضمان أما اذا اشترط يضمن

(نوع في النساج) قال الفقيه أبو الليث النسيج بالثلث والرابع لا يجوز عند علماءنا ربحهم الله تعالى لكن مشايخ بلخ استحسنوا وأجازوا لتعامل الناس قال وبه نأخذ قال السيد الامام الشهيد لا نأخذ باستحسان مشايخ بلخ وانما نأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لان التعامل في بلدة لا يدل على الجواز وانما يدل على الجواز ما يكون على الاستمرار من الصدر الاول ليكون ذلك دليلاً على تقرير النبي عليه الصلاة والسلام اياهم على ذلك فيكون شرعاً منه فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان ذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجماعاً والاجماع حجة ألا ترى أنهم لو تعاملوا على بيع النجرا وعلى الر بالايقي بالحل فكذا هذا لو دفع الى نساج غزلاً لينسجه فدفع الى غيره فسرق من الآخر ان كان الآخر أجيراً الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجيراً له ضمن الاول اجماعاً

من آخر باجرة معلومة لمدة سنة وأجر المستأجر ما استأجره من آخر المدة وغاب فاستحقت الاجرة فطالب المؤجر الاول (نوع) المستأجر الثاني بالاجرة التي على المستأجر منه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للمؤجر الاول أن يطالب المستأجر الثاني بماله على المستأجر منه من الاجرة (سئل) عن اجارة المشاع في الملك والوقف من غير الشريك هل تصح أم لا (أجاب) لا تصح سواء احتل القسمة أولاً (سئل) عن رجل استأجر عقاراً وأجره من آخر ومات في اثناء المدة هل تنسخ الاجارة أم لا (أجاب) تنسخ الاجارة الاولى والثانية (سئل) عن

جاعة بينهم دار ملك فسكن واحد منهم في كامل الدار مدة قطال به باقي الشركاء باجرة حصصهم أو مدة في مقابلة ما سكن هل يلزمه ذلك
أولا (أجاب) لا يلزمه ذلك (سئل) عن استئجار الأرض للزراعة بقدره من الغلة هل يجوز أولا (أجاب) نعم يجوز إذا لم يعين
من الخارج من الأرض المؤجرة (سئل) عن رجل سكن مع زوجته في دار لها مدة من غير أن تصرح له بالاجرة فطالبته بالاجرة هل يلزمه
أولا (أجاب) لا يلزمه الاجرة لما سكن برضاها (سئل) عن استأجر دار ليسكنها (١٠١) مدة معلومة وأخذ مفتاحها ومضت المدة هل

يلزمه الاجرة (أجاب) نعم يلزمه
الاجرة لوجود التسليم (سئل) عن
شخص ربط دابته بخان واستحفظ
الخاني ودفع له أجرة وتوجه الى حاجته
وحضر لياخذ دابته فلم يجد هاهنا
يضمنها الخاني أولا (أجاب) ان
ضاعت بتفريط منه يضمنها والا فلا
(سئل) عن رب السفينة اذا استأجر
ملا حابا جرة معلومة ذهبا واما
فسافر معه فانكسرت السفينة أو
غرق في بعض الطريق هل يستحق
شيئا من الاجرة أم لا (أجاب) نعم
يستحق من الاجرة بقسطها (سئل)
عن الموقوف عليه اذا أجرة وقف
بالولاية مدة وقبض أجرها ومات
في أثناءها فانقل أوقف الى غيره
هل تنفسخ الاجارة أم لا (أجاب)
تنفسخ ويرجع الذي انتقل
الاستحقاق اليه على المستأجر
باجرة باقي المدة (سئل) عن رب
الدار اذا أذن المستأجر بالبناء
ليحسبه من الاجرة فيبي وأنفق عليه
واختلفا في مقدار التنفقة فانقول
لمن (أجاب) انقول لرب الدار
وعلى المستأجر البينة (سئل) عن
الخطبة هل تستحق أجرة (أجاب)
تستحق أجرة منهن (سئل) عن رجل
استأجر دارا وحضر ليسكن فيه
وحده هل أن يسكن غيره (أجاب)
نعم ذلك (سئل) عن مستأجر

(نوع في القصار) لودفع الى قصار ثوبا يقصره ولم يسم له أجرا قال أبو حنيفة لا أجر له مطلقا
وهو متبرع وقال محمدان أخذوا وانتصب لعل القصاره ولقبول ذلك من الناس بالاجرة ذلك
هو المعتاد له تجب الاجرة والفتوى على قول محمد كره الشيخ الامام خواهر زاده (الخا) أحد
العاقدين اذا قال لا آخر فامتنك هذه الاجارة رأس الشهر صرح بالاجماع
(في فسخ الاجارة) في أيام الفسخ لا تسترط حضرة صاحبه ولا علمه في شروط الحاكم السمرقندي
قيل هذا قول أبي يوسف وهو المختار والقاضي الامام الاجل يفتي أنه يشترط علم صاحبه كما هو
قولهما قيل في هذه المسئلة المفتي بالخيار ان شاء أفق بقلهما وان شاء أخذ بقول أبي يوسف (ن)
المستأجر اذا أجرة المستأجر من الأجر يجوز وبطلت الاجارة الاولى قال شمس الائمة عند عامة المشايخ
لا يجوز الثانية ولا تبطل الاولى وهو الاصح وتأويل ما ذكره في النوازل أن الأجر قبض المستأجر
من المستأجر ولو قبضه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا أولى ولو أجرة المستأجر من
آخر ثم ان المستأجر الثاني أجرة من الأجر الاول الصحيح أنه لا يجوز وهو المروي عن محمد رحمه الله
تعالى وعليه الفتوى . المستأجر اذا أجرة المستأجر من آخر ثم انفسخت الاولى يجب أن تنفسخ
الاجارة الثانية لتحديث المدة وأختلفت هو الصحيح

(كتاب القضاء)

في الكبرى الفتوى على أن من تقلد القضاء بالرشوة لا ينفذ قضاؤه أصلا لان لا امام ما قلدرشون
ارتشاهوا وقومه وهو عالم به لم يصح تقليده كقضاء القاضي فيما ارتشى فيه في الفتاوى الصغرى
تعليق الحكم بالخضر ومضاف الى وقت في المستقبل قال محمد يصح وقال أبو يوسف لا يصح
وعليه الفتوى (الخا) لو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ورقتي لا ينفذ . السلطان اذا ولى
قضاء بلدة رجلا ولم يعزل الاول نقل عن القاضي صدر الاسلام أنه لا يعزل في شرح الخجوى
قال المفتي بالخيار ان شاء أخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان شاء أخذ بقولهما وفي
الافضية عن عبد الله بن المبارك ينبغي أن يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وكان اثنان
فيهم أبو حنيفة يأخذ بقولهما ولا يشك . القاضي هل يفتي فيه أقاويل في القضية الصحيح أنه
لا بأس به في مجلس القضاء وغيره من المعاملات والمرافعات . يجيب الدعوة اذا كانت عامة
الاصح ان صاحب الدعوة لو كان بحال يمتنع ذاعلم أن القاضي لا يحضر فنفى خاصة وان قرب
ولا جنى سواء . لو قال انه قد توارى عني في منزله وطلب له هجوم يبعث القاضي أمينين معهم
أعوان القاضي ونساء فيقوم أعوان القاضي حول البيت من جنب نسكة ونسطح ويخل نساء
ثم الأعوان وعلى هذا قول مشايخنا اذا سمع صوت القاضي بيت نساء لا بأس به هجوم عليه
وعامة أصحاب يجوزون الهجوم . في أدب القاضي لخصافي قضيا بعضه التي ترفع الى القاضي

(٣١ - الفتاوى الغياثية) بتة وحواجره أن يسافر هل يشترط في الاجارة عند سفر (أجاب) أنه لا يشترط (سئل)
عن استأجر شيئا فغصب منه هل يدفع (أجاب) نعم يدفع (سئل) عن استأجر دار فوجد بها عينا يفسد بها شيء
حتى مضت المدة هل يلزمه الاجرة أم لا (أجاب) نعم يلزمه (سئل) عن رجل ستنجر روضة بزرعيه - معجوبة ثم بدله
أن يترك الزرع أصلا هل يدفع (أجاب) نعم يدفع (سئل) عن تعدي على دار انسان وسكنها مدة هل يلزمه

أجرها أم لا (أجاب) ان كانت الدار معدة للاستغلال أو وقفاً وليتيم تلزمه أجرة المثل (سئل) عن رجل له دار مشغولة بامتعة المؤجر أو الساكن هل تصح اجارتها أم لا (أجاب) نعم تصح الاجارة وللمستأجر مطالبة صاحب الامتعة برفعها (سئل) عن المسلم هل يجوز له أن يخدم الكافر بأجرة أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن استأجر عكا ما أو ملاحا الى بلد معلوم فصل الاختلاف في استيفاء العمل فادعى المستأجر عدم الوفاء وادعى الاجير (١٦٣) الوفاء فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمستأجر بيمينه وعلى الاجير البيان

لا تخلو عن ثلاثة أوجه إما أن تكون جوراً يخالف الكتاب أو السنة أو إجماع العلماء أو تكون في محل الاجتهاد واجتهاد فيه العلماء والفقهاء أو بقول مهجور ففي الوجه الاول القاضي الذي رفعت اليه القضية ينقضها ولا ينفذها حتى لو نفذها ثم رجع الى قاض ثالث ينقضها لانه متى خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع كان باطلاً وضلالاً وبالطال لا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضي الثاني أن ينقضها وفي الوجه الثاني اذا قضى بقول البعض وحكمه بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك فإنه ينفذ هذه القضية ويمضيها حتى لو قضى بإبطالها وينقضها ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان القاضي الثالث ينفذ قضاء الاول ويبطل قضاء الثاني لان قضاء الاول كان في موضع الاجتهاد والقضاء في المجتمعات نافذ بالإجماع فكان الثاني بقضائه بطلان الاول مخالفاً للإجماع ومخالفاً للإجماع ضلالاً وباطل وفي الوجه الثالث ينقضها ولا ينفذها لان القول المهجور ساقط الاعتبار في مقابلة الجمهور فمن قضى بقوله كان القضاء حاصل في موضع الخلاف والقضاء في موضع الخلاف باطل . قضاء القاضي اذا رفع الى قاض آخر ينقض وهو اختيار الطحاوي وأما عند عامة مشايخنا الفاسق يصلح قاضياً ولا يعزل بالفسق لكن يستحق العزل والمحدود في القذف اذا قضى قبل التوبة فالقاضي الثاني يبطل قضاءه لا محالة حتى لو نفذ ثم رفع الى قاض ثالث فله أن ينقضه لانه لا يصلح قاضياً بالإجماع فكان القضاء من الثاني مخالفاً للإجماع فكان باطلاً . ولو أن رجلاً وطئ أمراً أو ابنتها فخاصمته زوجته الى قاض يرى أن الحرام لا يحرم الحلال فقضى بالمرأة لزوجها ثم رفعت الى قاض آخر يرى أن ذلك بحرمة على زوجها فليس للثاني أن يبطل قضاء الاول بل ينفذه لان هذا اختلف فيه العلماء فاذا قضى بنقضه فلا يراجع فلا يكون لاجله خلاف بعد هذا فاذا قضى الثاني بخلاف ذلك كان هذا القضاء مخالفاً للإجماع فكان باطلاً . في السير الكبير اذا طلقها بلفظة الكناية فرفع الى قاض (١) يرى أن تلك الكناية رواجع فقضى له بالرجعة حل له أن يراجعها وان كان رأيه خلاف ذلك فعلم أن هذا الاختلاف في غير رواية الاصول وفي الاصول وفي ظاهر الرواية ينفذ من غير خلاف بمجرد حجة الله تعالى يقول أجمعنا لو كان جاهلاً ينفذ فكذا اذا كان عالماً لان القضاء يلزم في حق كافة الناس بخلاف الفتوى لانها ليست بعلمة فجار أن يفرق الحال بينهما وأبو يوسف يقول بان هذا القضاء والقاضي محطى في هذا القضاء في رجمه فلا ينسب له كلاً لو شهد شاهدان على رجل أنه قتل ولى هذا اعمد او قضى له القاضي عليه بالنقود والولى يعرف أن الشهود شهود زور لا يحل له أن يقتله وكذلك في الطلاق المضاف قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً ثم تزوجها فخاصمته امرأته الى قاض لا يرى ذلك القول يعمل شيئاً فأجاز النكاح وأبطل الطلاق ثم خاصمته الى قاض يرى الطلاق راقعاً بحكم التعليق فان الثاني ينبغي له أن ينفذ قضاء القاضي ويمضي لان المسئلة مختلفة بين العلماء وكان القضاء في محل الاجتهاد فكان نافذاً بالإجماع فالقاضي الثاني بالرد يكون

(سئل) عن اجارة الوقف مدة طويلة لعمارة هل تصح أم لا (أجاب) نعم تصح باذن الحاكم (سئل) عن المستأجر اذا خرج من الدار المؤجرة وفيها تراب أو غيره هل عليه اخراجه من ماله واذا قال المستأجر استأجرت الدار وهو فيها ولم يصدق المؤجر هل يقبل قول المستأجر أو المؤجر (أجاب) نعم على المستأجر اخراجه والقول قوله أنه استأجر الدار والتراب فيها (سئل) اذا نقب حائط رجل في السوق وسرق ماله من نقب وقبش والسوق غفراء يحرسونه بأجرة هل يضمنون ما سرق منه أم لا (أجاب) لا يضمنون ذلك (سئل) عن رب السفينة اذا وضع فيها أمتعة للناس وسافر بها فقوى عليها الريح مع الموج الشديد فقال له مالك الامتعة اربط السفينة في البر حتى يذهب الريح والموج فامتنع واستمر سائر ايامها حتى غرقت هل يضمن الامتعة لاربها أم لا (أجاب) نعم يضمن (سئل) عن استأجر داراً مدة قصت المدة فطالبه مالها بالخروج منها فاني فائده المؤجر على المستأجر أنه اذا أقام بها شهراً أو أكثر فعليه أجرها في كل شهر كذا ثم انه أقام بها مدة شهر أو أكثر فهل تلزمه أجرة المثل

أو ما سمدله عند الاشهاد (أجاب) يلزم ما سمدله عند الاشهاد (سئل) عن السكحال اذا صاب الدواء في عين مخالفاً رجل فذهب ضوءها هل يضمن دية العين أم لا (أجاب) لا يضمن (سئل) اذا استأجر شيخ السوق رجلاً ليحرس الحوانيت في السوق قوله يرى أن تلك الكناية رواجع الخ كذا في الاصل ولعل في هذه العبارة تحريفاً فالرجوع الى الاصول السليمة فان النسخة التي بيدنا بقيه كتبه معجده

ويعلق أبوابه بأجرة معلومة هل تكون الاجرة على أصحاب الحيوانيت سواء رضوا بذلك أو لم يرضوا أم على المستأجر (أجاب) الاجرة عليهم ان رضوا أو كرهوا (سئل) عن رجل دخل الحمام فوضع له الحارس فوطه ليضع ثيابه عليها فزرع ثيابه ووضعها على الفوطه ودخل واغتسل وخرج فلم يجد عمامته ولا جويخته هل يضمنها الحارس أم لا (أجاب) نعم يضمنها لانه استحفظه وقد قصر في الحفظ (سئل) عن رجل معه دابة أدخلها حائنا وأعطاهم الخاني ليربطها له فربطها وذهب صاحبها (١٦٣) لحاجته وعاد الى الخاني بطلب دابته فلم يجدها هل يضمنها الخاني أم لا (أجاب)

نعم يضمنها حيث قصر حتى ضاعت (سئل) عن رجل استأجر أرضا وقعا من الناظر مدة معلومة هل له أن يغرس فيها الاشجار بغير إذن الناظر أم لا بد من اذنه (أجاب) نعم له أن يغرس بدون إذن الناظر اذا لم يضر الغراس بالأرض (سئل) عن اجارة المرهون هل تصح أولا (أجاب) نعم تصح وتتوقف على اجارة المرتين أو الوفاء (سئل) عن رجل عبد أرضا أجرها من آخر وبها أشجار ساقاه عليها ثم فسخت الاجارة بطريق شرعي هل ينفسخ عقد المساقاة تبعاً أم لا (أجاب) لا ينفسخ تبعاً (سئل) عن الحمام المشترك اذا تهدم بعضه واحتيج الى عمارته وأبى بعض الشركاء العماره وهو غني هل يجبر عليها ولا (أجاب) نعم يجبر (سئل) عن الطحان اذا تروا 'خطسته التي يضمنها للناس في الخطاحون وذهب الى حاجته ولم يعلق ابواب وسرقت هل يضمنها له أولا (أجاب) نعم يضمنها (سئل) اذا حصل يئدار لمستأجرة عيب يضر بسكنى هل

مخالف للاجماع والزواج ان كان جاهلا بسعة المقام معهما من غير شبهة وان كان عالما فعلى الاختلاف الذي مر وعلى هذا القضاء يجوز السلم في الحيوان وطلاق المكره والقضاء بقول القافة والقضاء بالعتق بالفرقة في اعتاق المريض عبد بغير عينه ومنها القضاء برد المتكسوة بالعيوب الخمسة فالقضاء في هذه المواضع ينفذ سواء قضى بالجواز أو بالرد لانه مجتهد فيه فان رفع الى آخر فانه ينفذ قضاء الاول ويعضيه ولو قضى بشاهد وعين أو بقتل بقسامة أو ببيع أم ولد ثم رفع الى آخر فان هذا مما لا ينبغي له أن ينفذه أما الاول فلانه مخالف للكتاب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان والقضاء بشاهد وعين مخالف للكتاب ولم يقض به الامر وان ابن الحكم وفعله مما لا يؤخذ به والقتل بقسامة يريسه أن القتل اذا وجد في محلة وبينه وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة والعهد قريب من حين الدخول في المحلة الى أن وجد فتيلافعين ولي القتل رجلين في المحلة انهما قتلاه وحلف على ذلك عند مالك رحمه الله تعالى وهو قول الشافعي في القديم يقضى القاضي له بالقود وعندنا لا فادافى ثم رفع الى آخر ينقضها لان هذا القضاء مخالف للاجماع لان ما لم يكلم يكن في زمن الصحابة رضى الله تعالى عنهم فلا يكون قوله معتبر الا ان أول من قضى بالقود بالقسامة معاوية رضى الله عنه ولم يكن مختلفين الصحابة فكان القضاء مخالفا للاجماع (١) والثالث قول محمد وأما على قولهما لا ينقض لان الصحابة اختلفوا في جواز بيعها ثم أجمع المتأخرون على أنه لا يجوز ولو قضى بمال بقسامة الثاني أن يبطله ولا ينفذه لانه مخالف للاجماع فكذا متعة النساء في النكاح الى أجل (٢) رفع الى آخر أبطله لانه مخالف للاجماع هذا اللفظ المتعة فقال تزوجتك الى شهر عندنا بطل النكاح وعند زفر يصح وبطل الوقت فكان هذا موضع الاجتهاد والثاني أن يعضيه ولو قضى ببيع نصف المعتق المشترك والمعتق معدوم ثم رفع الى قاض لا يرى ذلك فانه يبطل البيع والقضاء لانه مخالف للاجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين . قضى برد عبد على البائع بغير اقرار ولا بينة ثم رفع الى آخر أبطله لان بعض العلماء وان قال بان المشتري اذا جن في يد المشتري له حق الرد لان الجنون انما يذون لقصمان تمكن في أصل الخلقة فاذا وجد في يد المشتري يستدل به على انه كان ذلك النقصان في يد البائع لكن هذا قول مهجور فالقضاء به مخالف للاجماع فلا آخر أن يبطله وكذلك اذا طلق امرأته ثلاثا وهي حبلى أو حاض أو قبل أن يدخل بها فقضى بابطال ذلك وابطال بعضه والثاني لا يرى ذلك يبطله وينفسد على الزوج ما أوقع لان على قول أهل الزيع لا يقع أسلاف هذه الاحوال وعلى قول الحسن البصري وكلا قولين باطل لانه مخالف للكتاب بقوله تعالى فلا تحل له الآية ولو قضى في العنين أن لا يؤجل حولاً فثاني يبطله . اذا تخاضم رجلان فقال أحدهم ثأنا ما لمست بزنان فعند عمر يحد وعند علي لا لكن قول عمر هناه محمول على ما كتب بقوله تعالى وادين يرمون المحصنات والري ثم يوجد وثائق يضمن القضاء وبطلت شدة . وثبت

(١) قوله وثابت قول محمد . الخ
نفي في الاصل وفي عبدة خليل
واضح ونريد بانث مسئلة بيع

أم زيد وأعل وجه الكلام وانما ينقص في قول محمد . الخ كسبه صحيحه (٢) قوله رفع الى آخر الخ كذا في الاصل وفي العبارة تنقص وتحريف وعبارة فاضحان ولو أن قاضا قضى في متعة نساء باطل ثم رفع وقاص آخر لا برد جاز فالبطل قضاء الاول لان متعة النساء منسوخة هذا اذا كان ذلك بلفظ المتعة بان قال أمتع بك الى شهر ما ذا تزوج الى شهر لا يصح عد النكاح وقال زفر يصح النكاح ويبطل التوقيت فان قضى القاضي بجواز هذا النكاح نفذ قضاءه اه كسبه صحيحه

للمستأجر لفسخ بحضرة المؤجر أم بغيبته (أجاب) ليس له الفسخ بغيبته (سئل) عن استأجر داراً ثم باعها المؤجر وسأله المشتري وغاب هو
للمستأجر أن يدعى الاجارة على المشتري وبقية البيعة بها في غيبة المؤجر (أجاب) نعم للمستأجر الدعوى على المشتري بالاجارة واذا أقام بينته به
قبلت ولو في غيبة المؤجر (سئل) عن الدلال اذا أخذ أجرته في البيع ثم رد المبيع على البائع بسبب شرعي هل يرجع عليه بما قبضه من
الاجرة أم لا (أجاب) لا يرجع عليه بذلك لانها (١٦٤) عوض في مقابلة العمل (سئل) عن رجل استأجر رجلاً لينبئ له حائطاً في ملكه
ففعل ثم سقط الحائط هل عليه
اصلاحه ثانياً أم لا يلزمه ويستحق
الاجرة (أجاب) لا يلزمه اصلاحه
ثانياً ويستحق الاجرة (سئل) عن
استأجر داراً أو أرضاً مدة معلومة ثم
آجره بعد ذلك من آخر قبل التسليم
وأنه أن يتسلم هل تصح الاجارة أم لا
(أجاب) لا تصح الاجارة (سئل)
عن رجل سكن دار آخر برضاه
وأذن له أن يصرف في عمارة مرمتها
من الاجرة ليجاسبه بذلك ففعل
وصدقه رب الدار على البناء ولم
يسدقه على مقدار ما صرفه هل
انقول لرب الدار أم للساكن (أجاب)
انقول لرب الدار وعلى الساكن
البيعة (سئل) عن استأجر عبداً
من سيد للخدمة مدة معلومة باجرة
معلومة فبداله أن يسافر هل له أن
يسافر بالعبد بدون رضا سيده (أجاب)
ليس له ذلك (سئل) عن رجل
استأجر داراً للسكن بها مدة سنة
فأراد أن ينتقل من البلد الى غيرها
هل له فسخ الاجارة أم لا (أجاب)
نعم له الفسخ لان الانتقال منه
كالسفر (سئل) عن امرأة
متزوجة آجرت نفسها من آخر
لترضع ولده مدة معلومة بدون إذن
الزوج ورضاه هل له فسخ الاجارة
أم لا (أجاب) له فسخ الاجارة

البيعة على انكار ثم غاب المدعي عليه أو مات في الزيادة أنه لا يقضى عليه حال غيبته وعن أبي
يوسف أنه يقضى وأجمعوا أنه لو أقر المدعي ثم غاب أنه يقضى له حال غيبته وهذا اذا أقر عند القاضي
(١) في الرحم المثنى أحوط . وأجمعوا أن العدة والحرية شرط . وأجمعوا أن اسلام المزمى
شرط اذا كان المشهود عليه مسلماً . وأجمعوا أن التلفظ بلفظ الشهادة ليس بشرط . في الأقضية
لو أقام المدعي عليه البيعة على اقرار المدعي أن الشهود شهدوا بالزور أو على أن المدعي أقر أنه
استأجر الشهود على الشهادة أو على اقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر تقبل
وهذا كله قول علمائنا (الخ) في الامر بقضاء الدين اذا قال ادفع الى فلان ألف درهم قضاء
ولم يقبل غنى أو قال اقض فلان ألف درهم ولم يقبل غنى ولا قال على أنى ضامن لها فادفع المأموران
كان المأمور شريك الامر أو خليطه وتفسيره (٢) أن يكون المأمور في السوق بينهما أخذوا عطاء
وموانعة على أنه متى جاء رسوله ووكيله يبيع أو يقرض منه فانه يرجع على الامر بالاجماع
وكذا لو كان الامر في عيال المأمور أو المأمور في عيال الامر وان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة
لا يرجع عليه وعند أبي يوسف يرجع (الخ) لو قال القاضي بعد الشهادة وطلب المدعي عليه
(ابن محمد ودويده) لا يكون هذا حكماً وسئل القاضي الامام الاجل عن هذا وفي الفتوى أن
القاضي اذا أمر وجعل عليه الموكل حتى يعطى المال هل يكون حكماً قال نعم . وفي فوائد
شمس الاسلام سجل فيه حكمت بشهادة عدلين ولم يذكرا اسم العدلين لا يصح السجل .
السلطان اذا قضى بين اثنين لا ينفذ . وفي أدب القاضي للخصاف أنه ينفذ وهو الاصح وعليه
الفتوى (الخ) أجمعوا أنه لا يعمل بما يجحد في ديوان قاض قبله وان كان محتوماً (ط)
القاضي اذا كان عالماً بالحادثة ينظر ان كان بعد القضاء ورأى ذلك في مصره الذي هو قاض
عليه له أن يقضى بملء من غير بيعة بالاجماع . في أدب القاضي للخصاف أجمعوا أن القاضي
لا يقضى بشئ مما كان في ديوانه من القضاء لانسان على انسان أو اقرار من انسان لانسان بحق
اذا لم يذكره . ولو فوض القاضي الى غيره لم يقضى على وفق مذهبه نفذ بالاجماع . وفي
الفقه اوى الصغرى في كتاب القضاء اذا قضى القاضي في محصل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى
خلاف ذلك ينفذ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وانما ينفذ القضاء في المجتهد
ادعاء القاضي أنه مجتهد فيه . أما اذا لم يعلم أنه مجتهد فيه لا ينفذ . وفي الزيارات القضاء
بحرية العبد قضاء في حق الناس كافة . ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة
وفسخ البين ثم تزوج امرأة أخرى هل يحتاج الى الفسخ في كل امرأة . في الفتاوى الصغرى ان
عند أبي يوسف يحتاج وعليه فتوى الشيخ الامام الاجل الاستاذ وعند محمد رحمه الله تعالى
لا يحتاج وعليه فتوى الصدر السعيد وفي (م) قول أبي حنيفة مثل قول محمد قال صاحب
"خلاصة" قال سئل لأماء انبياء حتى لا يحتاج الى الفسخ في كل امرأة بالاجماع أن هذا

(سئل) عن رجل استأجر أرضاً لزراعة مدة معلومة قبل ربيعها على حكم ربي ربه متدفع فروى بعضها البعض
لم يصبه الماء فأراد المنة ففسخ لاجل أنه لم يصبها ولا واد زرع ما روى من الأرض هل عليه اجرة بحسابه أم عليه كمال الاجرة (أجاب)
نعم له فسخ الاجارة نشاء ون زرع كان عليه من لاجرة بحساب ما روى منها (سئل) عن آجر عقار له من آخر مدة معلومة باجرة معلومة
(١) قوله في الرحم المثنى هذا في الاصل وانظر وحرر الكلام (٢) قوله أن يكون المأمور الخ لعل الصواب أن يكون الامر والمأمور الخ ٥١

وتسلم المستأجر وأجر من آخر مدة تواجده وتسلم ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه تقايلا الاجارة هل التقاييل صحيح مبطل للايجار الثاني أولا (أجاب) نعم التقاييل صحيح وتنفسح الاولى والثانية (سئل) عن استأجر عقار من مالكه فأجره من آخر ومات المؤجر الاول والمستأجر منه قبل انقضاء المدة هل تنفسح الاجارة الاولى والثانية أم أحدهما (أجاب) تنفسح الاولى والثانية (سئل) عن المستأجر اذا أجز ما استأجره من مؤجره بعد التسليم منه هل تصح الاجارة واذا لم تصح (١٦٥) يبقى العقد الاول أم ينقض (أجاب) لا تصح

الاجارة المذكورة وينقض العقد الاول (سئل) عن دفع لحياط ثوب بالخطيه له فخطاه له كما أمره واختلفا في الاجرة فادعى رب الثوب الاقل وادعى الحياط الاكثر فالقول لمن منهما (أجاب) يتحلفان مع عدم البينة ويرجع الى اجرة المثل (سئل) عن رجل دفع لحياط ثوب بالخطيه باجرة معلومة فحضر له صاحب الثوب وطالبه به فادعى دفعه اليه فهل يقبل منه دعوى الدفع اليه بيمينه أم لا بد من بينة (أجاب) تقبل منه دعوى الدفع اليه بيمينه ولا بينة عليه لانه أمين في ذلك (سئل) عن استأجر أرض بالزرعها مع حياط فوفى وغير ذلك سنة بأجرة معلومة فزرعها فأكله الدود هل تلزمه الاجرة أم لا (أجاب) نعم تلزمه الاجرة (سئل) عن استأجر بيت فراه بعد ذلك فوجده خرابا هل له نفسه أم لا (أجاب) اذا استأجر ما يرميه اختياره من الرؤية ان شاء أبقى الاجارة وان شاء فسحقها (سئل) عن استأجر رجلا لخدمة مدة معلومة بأجرة معلومة ففقت المدة وطالبه بالاجرة فأنكر الخدمة في المدة هل انقول للمؤجر ولم يستأجر (أجاب) انقول للمستأجر في عدم نزول الاجرة عليه

الرجل بعد الفسخ على امرأة اذا تزوج امرأة أخرى رفع تلك المرأة الى القاضي الخفي وتدعى الحرمة بسبب اليمين فيدعى الزوج أنها حلاله بحكم الفسخ فتقول المرأة لم يظهر الفسخ في حق عند أبي يوسف فيقضى القاضي ببطلان اليمين فيظهر في كل النساء ولا يحتاج الى ذكر المرأة التي فسخ اليمين عليها وذكر نسبها عند امضاء هذا القاضي اذا كانت هذه المرأة مقررة بالفسخ (الخ) حكم الحكم في اليمين المضاف وسائر المجتهدين الاصح أنه يتخذ لكن لا يفتي به كذا ذكر في الاقضية . في دعوى الجامع ادعى دارا في يد رجل وقضى له بالبينة فأقر المدعي أنها فلان غير المقضى عليه لاحق له فيها فهي للقر له ولا شيء على المقر ولو قال هي لفلان لم تكن لي قط وصدقه المقر له فالمقرض من قيمة الدار للمقضى عليه عند الكل هو الصحيح . (في كتاب القاضي) قال أبو يوسف يقبل في العبد بخلاف الامه لان في العبد يكثر الاباق قال في الاقضية مشايخنا لم يعملوا بقوله وفي شرح الطحاوي قال ان أبي ليلى يقبل كتاب القاضي في جميع ذلك قال والفتوى عليه . أجمعوا أنه لو كتب اسم المكتوب اليه ونسبه ثم كتب ولى الى كل من وصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين فان كل فاض وصل اليه عمل به فان لم يكتب في الكتاب التاريخ لا يقبله . في أدب القاضي للخصاف المدعي لا يخلو إما أن يكون ديناً أو عقاراً أو عروضاً في الدين والعقار يجوز كتاب القاضي الى القاضي بالاجماع لان الحاجة في الدين الى بيان قدره ووصفه وفي العقار الى التحديد وذلك ممكن وفي العروض والعبيد والجوارى لا يجوز لان الشرط فيما ينقل الاشارة اليه من المدعي والشهود فاذا عدم الشرط لا تقبل الدعوى والبينة ومنهم من قال انه يجوز في العبيد والجوارى جميعا وأورد في النوادر أنه يجوز في جميع العروض وبه أخذ مشايخنا المتأخرون قال القاضي الامام المنتسب الى اسبجيات وعليه الفتوى وان ذكر اسم المدعي ولم يذكر اسم أبيه لكن نسبه الى قبيلته أو فخذ فقل فلان التميمي أو البصري لا يصح الكتاب بالاجماع وكذلك من جانب المدعي عليه ويكتب في دعوى الوديعة المحجودة والمضاربة المحجودة لان دعوى المحجودة ودعوى الدار والدين والعقار مما لا ينقل وكتاب القاضي الى القاضي فيما لا ينقل جائز بالاجماع أما المودع والمضارب اذا أقر الا الحاجة الى كتاب القاضي الى القاضي وفي دعوى الطلاق من المرأة والنكاح منها على الرجل أو النكاح من الرجل على المرأة والوكالة والوصايا اذا أرادوا كتاب القاضي الى القاضي يكتب لان هذه الاشياء مما لا ينقل وكتاب القاضي فيها جائز بالاجماع ولو علم القاضي شيئا من اقرار رجل لرجل بمال أو طلاق أو نكاح سوى الحدود والقصاص فسأله صاحب الحق أن يكتب له ان استفاد العلم بذلك السبب في حالة القضاء يكتب في قولهم جميعا قال أبو يوسف لا يكتب للاحتراز أما للاب أو للام أو للزوج يعي المرأة فأنى أكتب له ولا أكتب لاحد سوى الابوين ما كانا حين فرق أبو يوسف ووجه الفرقه أن دعوى الرجل ان هذا ابني صحيح فاذا صححت الدعوى جاز أن يكتب أما دعوى

(سئل) عن رجل استأجر سفينة من آخر لجل غلال معلومة باجرة معلومة فوضع الغلال بها وسارت الى أن وصلت الى ثناء الطريق فصبها ريح شديدة وغرقت ما فيها من الغلال هل على صاحب السفينة ضمان فيما غرق من الغلال ولا ضمان عليه وله مضاربة باجرة بقدرها (أجاب) لا ضمان عليه في ذلك وله المطالبة بالاجرة (سئل) عن رجل استأجر دابة معلومة ثم اشتراها في اثناء المدة هل تبطل الاجارة وتبقى على حالها الى نهايتها ويطالب بالاجرة (أجاب) نعم تبطل الاجارة (سئل) عن رجل تزوج امرأة وسكن بها عند والدتها

في منزلها مدة وطلقها فاطمته أمها بالاجرة في مدة سكنه بابتها عند هاق المنزل هل يلزمه لها اجرة أم لا (أجاب) لا يلزمه (سئل) عن
 أجر ولده القاصر من خياط مدة معلومة باجرة معلومة فبلغ الولد في المدة هل تغضى الاجارة عليه أولا الفسخ (أجاب) له الفسخ (سئل) عن
 شخص له عبد مسلم أجره من ذى لخدمته مدة معلومة هل تصح الاجارة أولا (أجاب) نعم تصح (سئل) عن الواقف اذا أجر الوقف ومات
 في أثناء المدة هل تنفسح الاجارة أم لا (أجاب) (١٦٦) لا تنفسح على الصحيح وان كان مستحقا لريعه (سئل) عن العين المؤجرة اذا

غصبت من المستأجر ولم يتمكن من
 الانتفاع بها هل تلزمه الاجرة أم
 لا (أجاب) لا تلزمه الاجرة حيث
 لم يتمكن من الانتفاع في طول المدة
 (سئل) عن اجارة الارض
 المستأجرة المشغولة بزراعة الغير
 هل تجوز أم لا (أجاب) ان كان
 الزرع زرع بطريق شرعي لا يجوز
 قبل أن يستحصدا لم تكن الاجارة
 مضافة الى المستقبل وان كان بغير
 طريق شرعي تجوز الاجارة ويجوز
 الزارع على القلع وتسليمها للمستأجر
 بعد ذلك (سئل) عن أجر مملكته

مدة معلومة من آخر فأجر المستأجر
 ما استأجره من آخر فأتى المؤجر
 الاول والثاني المستأجر منه هل
 تنفسح الاجارة أم لا (أجاب)
 تنفسح الاولى والثانية (سئل) عن
 الشريك اذا سكن في الدار المشتركة

بينه وبين يتيم مدة فهل يلزمه له
 أجر عن حصته (أجاب) نعم
 يلزمه (سئل) عن الاجير اذا
 ادعى ابقاء المنسوط عليه وأنكره
 المستأجر فالقول لمن منهما (أجاب)
 القول للمستأجر مع يمينه واثبته على
 الاجير (سئل) عن رجل استأجر
 أرضا موقوفة أو دارا ثلاث سنين
 من المتولى باجرة لمن لم يبعدهم
 سنة زاد آخر في الاجرة فهل تقبل

الرجل ان هذا أخوه لا تصح فان لم تصح الدعوى لا يكتب وهذا قوله وهذا الاختلاف في حالة
 الحياة فأما بعد الوفاة يكتب لكل واحد مستحق نسباً أو ميراثاً أو تزويجاً بالاجماع لان بعد الوفاة
 المقصود اثبات المال وأنه دين وفي الدين القاضي يكتب بالاجماع في باب ما لا ينبغي للقاضي أن
 يكتب له قال لو أن رجلاً حضر القاضي فقال كان لفلان بن فلان كذا كذا درهمان وقد دفعتهما اليه
 وأنى أخاف ان يحدني الاستيفاء وخاصة مرة أخرى حتى يستوفي الحق منى مرتين وشهودى ههنا
 فاسمع منهم واكتب الى ذلك القاضي أجمعوا أنه يسمع من شهوده ويكتب له ولو جاء الى
 القاضي برجل فقال قد كان لهذا على ألف درهم قد قبضها منى ولي بيته بقبضه ذلك منى فأسأله
 عن ذلك فان أنكر أحضر شهودى انه لا يسأله عن ذلك بالاجماع وأما اذا حضرت امرأته وقالت
 ان زوجي طلقني ثلاثاً وتزوجت بزوج آخر بعد العدة وأخاف أن ينكر الطلاق فأسأله ان
 أنكر أقيم البيعة عليه قال الشيخ الامام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني القاضي
 ههنا يسأله بالاتفاق

(فصل في اليمين)

اغضب أرضاً فادعى عليه المغصوب منه دعوى صحيحة فقال المدعى عليه انها وقف من جهته فحجز
 المدعى عن إقامة البيعة له أن يستحلفه عند محمد لان التحليف يفيد عنده لان غاصب الدار والعقار
 ضامن عنده وعندهما لا يستحلف لانعدام الفائدة لكن انما يستحلف عند محمد أيضاً اذا أراد
 أخذ القيمة على تقدير النكول أما اذا أراد أخذ العين لا يستحلف عنده أيضاً لانه حينئذ لا يفيد
 التحليف لان الارض صارت وقفاً فعلى تقدير النكول لا يقضى بالارض للمدعى قال الفضلي
 رحمه الله تعالى يجب أن يقضى بقول محمد حتى يقضى عليه بالقيمة فلا يحتال بمحتال بهذه الحيلة
 لدفع اليمين عن نفسه (الحا) ادعى على عبد محجور ديناً لا يؤخذ الا بعد العتق كدين الكفالة أو
 النكاح بغير إذن المولى يستحلف ان حلف برئ وان أقر أو نكل ثبت وصبر حتى يعتق واختلف
 مشايخنا في الدين المؤجل الاصح أنه لا يستحلف وفي الاصل البائع اذا أقر بقبض الثمن ثم قال لم
 أقبض وأراد استحلاف المشتري يستحلف عند أبي يوسف استحساناً وعندهما لا يستحلف قياساً
 ويؤخذ من مسائل أحداها هذه والثانية أقر رجل ببيع داره ثم قال أقررت بالبيع لكن
 لم أبيع الثالثة اذا أقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم أقبض الرابعة اذا أقر بدين ثم قال لم
 أقبض الخامسة اذا أنكر الواهب انهبة والقبض بعدما أقر وأراد استحلاف الموهوب له ذكر
 بعض مشايخنا أن محمد لما قلده قضاء رجوع الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الامام
 سرخسي في كتابه لا يقرر الاحتياط الاخذ بقول أبي يوسف ومشايخنا أخذوا بقوله وأجمعوا
 ان البائع اذا أقام البيعة نه لم يقبض الثمن لا يقبل . رجل غصب جارية وأعتقها فأقام

المغصوب

منه الزيادة ويقض المتولى عقد الاجارة أم لا (أجاب) ان كانت الزيادة معتمدة عند كل الناس وثبت ذلك

عند الحاكم بقول أرباب الخبرة تقبل الزيادة ويقض العقد بحضرة المستأجر ولا يفسخ بمجرد زيادة من جاء يزيد في الاجرة (سئل) عن
 شخص ضاع له شيء فقال من جاءني به فله القدر الفلاني ثم ان انساناً وجدته وأحضره وطلب منه القدر المذكور هل يلزمه ذلك أم لا

(أجاب) لا يلزمه ذلك وانما يلزمه له أجره المثل في ذلك والله أعلم (سئل) عن دفع ثوب بالصباغ ليصبغه له بأجرة معلومة ثم جاء اليه يطلبه منه فأنكره الصباغ ثم جاءه بعد ذلك مصبوغا هل يستحق عليه الاجرة أو لا (أجاب) ان كان صبغه قبل انكاره فله الاجرة والافصاح الثوب بالخيار ان شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب وأخذ منه قيمته أبيض (سئل) عن استأجر دستا كبير يطبخ فيه ولجمة العرس فسرق من بيته من غير تغريط هل يضمه أم لا (أجاب) لا يضمه (١٦٧) (سئل) عن دفع ثوب الى قصار ليقصره وشرط له أجره

كتاب الامانات من الوديعة
والعارية

ليسه وحفظهما في محل لا ثق بها
نضاعت من غير تفریط هل يضمها
ثم لا (أجاب) لا يضمها (سئل) عن
ستعار من آخر دية حامل لا يركبها إلى
المحل مع يوم فرسها فسقطت من
غير صنع منه وهلكت هل يضمها
ثم لا (أجاب) لا يضمها (سئل)
عن عبد أودع عند رجل شيئا وغاب
بني وطلب مولا أن يخذ الزديعة
من المودع في غيبة عبد هل له ذلك
أم لا (أجاب) ليس له ذلك (سئل)

المغضوب منه البينة انه قد غصب جاريته فانه يحبس حتى يجبي عيها ويردها على صاحبها قال أبو بكر الأعمش تأويل المسئلة اذا شهد على اقرار الغاصب بذلك أما الشهادة على فعل الغاصب لا تقبل قال والأصح ان هذه الدعوى والشهادة صحيحة (١) بضرورة ما به تمتنع من احضار المغضوب (٢) في أدب القاضي للخصاف في دعوى النكاح الكلام في أصل الاستحلاف عند أي حنيفة لا يستحلف وعندهما يستحلف وأخذ الفقيه أبو الليث بقوله ما للعموم بالوأي وإذا ادعت الصداق يحلف الزوج على دعوى الصداق بالاجماع وفيه لو أن رجلا ادعى على رجل انه تزوجه ابنته فلانة وهي صغيرة وقدمه الى القاضي فأنكر الاب أن يكون زوجه اياها فأراد استحلاف الاب على ذلك فان كانت صغيرة لا يستحلف عند أي حنيفة لوجهين أحدهما عدم جريان الاستحلاف عنده في النكاح والثاني النكول ليصير مقرا ولو أقر على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح وعندهما يستحلف ولو كانت كبيرة لا يستحلف بالاجماع لانه لا تتوجه الخصومة بعد البلوغ على الاب لانه بمنزلة الوكيل . ادعى رجلان على رجل أن العبد الذي في يده يكف عنه منى فانه يحلف لكل واحد منهما بان ما هذا العبد فلان هذا ولا يحلفه بالله ما غصبته فان أقر لاحدهما أو نكل عن اليمين له أن يستحلفه الآخر وهذا موقوف عليهم جميعا وكذلك ان ادعى كل واحد منهما البيع فقال أحدهما باعت هذا العبد بألف درهم وقال الآخر كذلك أو بمائة دينار فاه يحلفه لكل واحد فان أقر أو نكل يستحلفه الآخر فان نكل لزمه دعواه وهو قوف عليهم جميعا (الخا) ادعى على الوارث ديننا كان على المورث وقال الوارث لم يصل الى شيء من التركة ان صدقه ومع هذا أراد استحلافه ذلك يعني يستحلفه ليس على أبيك كذا ان أقر أو نكل ثبت الدين وان كذبه يستحلف على كل واحد منهما ما دعا على حذوه به أخذ عامة مث: نحننا

(نوع في الحبس) في واقعات الناطق برمرش في الحبس وأُستند ولم يجد من يجده
يخرجه من الحبس هكذا روى عن محمد قال وهذا إذا كان الغيب هو الهلاك وعليه افتقر
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمنع عن الجماع وهل يمنع عن الكسب اختف لمشيخ
فيه والاضح أنه يمنع . أقام رب الدين السنة على اليسار بعد ما أقام البيعة مذنون على الأعسر

(۱) قوله بشروء الخ كذا في الاصل وفي نسخة تحريف بالتحور (٢) قوله في حذاء الخ الاصل في الاصل تحريف

مثل الاباء مثل هذا الجهاز لابنته كما هو من شأن الاشراف تسمع أنفسهم بذلك (قال مولانا المرتب لهذه الفتاوى) وفي شرح الوهبانية لمولانا شيخ الاسلام عبد البر والمختار للفتوى أنه اذا كان العرف مستمراً أن الاب يدفع مثل هذا الجهاز ملكاً لا اعارة كما في ديارنا فكذلك الجواب وان كان العرف مشتركاً فالقول قول الاب ومثله في الفصول العمادية (سئل) عن المودع اذا سافر بمال الوديعة فأخذه منه قطاع الطريق هل يضمنه أولاً (أجاب) (١٦٨) لا يضمنه (سئل) عن عنده وديعة لا خرفدفعها الى خادم صاحبها ليدفعها

له فضاغت منه قبل الدفع هل على المودع ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان عليه (سئل) عن أودع عند آخر وديعة فأرسل له رسولاً يطلبها منه فقال له لا أدفعها الا للذي جاء بها الى ولم يدفعها حتى سرقت هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها (سئل) عن وضع ثيابه تجاه رجل وهو ساكت وذهب الى حاجته ثم ذهب الرجل الآخر وترك الثوب في موضعه فضر صاحبها فلم يجده هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمنه لان سكوت قبول للحفظ وقد قصر فيه (سئل) عن المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الوديعة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح (سئل) عن المودع اذا أودع الوديعة عند آخر بلا عذر شرعي وضاعت عند الثاني هل لصاحبها المطالبة على الثاني أم على الاول أم عليهما (أجاب) له المطالبة على الاول دون الثاني (سئل) عن استأجر من آخر شيئاً فطابه قاضي رده عليه هل يصدق بيمينه أم باليمين (أجاب) يصدق في الرد بيمينه (سئل) عن أودع وديعة عند عبد الغير بدون علم سيده فتصرف فيها العبد هل يضمنها أولاً واذا كان يضمنها هل يكون في الحال أم بعد العتق (أجاب) يضمنها

فيينة اليسار أولى في (الحا) المديون اذا أقام البينة على الافلاس قبل الحبس فالصحيح أنها تقبل في الاقضية أنه لا يظهر الجحرف في النكاح والطلاق والعتاق والنذور . في أدب القاضي للخصاف البينة على الافلاس مقبولة وبه كان يفتي الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري وفي رواية لا تقبل وبه كان يفتي عامة المشايخ وهو الصحيح وبعد ما قبل البينة على الافلاس فلسه القاضي وأخرجه ولا يحول بينه وبين المدعي ويلازمه عند عامة العلماء . يمنع المال عن السفه بالاجماع ما لم يبلغ خمسا وعشرين سنة

(كتاب الشهادات)

اذا شهد الرجل على نسب لم يدركه فالشهادة جائزة قال أصحابنا خمس مسائل في أربع يصح تحمل الشهادة فيها بالتسامع بالاجماع احدها النسب الثانية الموت الثالثة النكاح الرابعة القضاء الخامسة اختلفوا وهو الولادة (ذ) اذا أخبر عدلان أنها فلا نة فذلك يكفي عند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ألا ترى أنهما لو شهدا عند القاضي كان للقاضي أن يقضي بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فلا ن تجوز الشهادة باخبارهما أولى وعلى قول أبي حنيفة رجه الله تعالى لا تحل الشهادة على الاسم ما لم يسمع من جماعة لا يتصوروا طؤهم على الكذب والفقيه أبو بكر الاسكافي يفتي بقولهما وهو اختيار نجم الدين النسفي وعليه الفتوى ذكر شمس الأئمة السرخسي في أدب القاضي أن الشهادة على العتق بالتسامع لا تقبل بالاجماع . اذا شهدا على موت أحد ولم يفسرا شيئاً أو فسرا وقالوا لم نعاين موته فكل وجه على قسمين اما أن يكون موت ذلك مشهوراً أو لم يكن ففي الوجه الاول تقبل الشهادة في القسمين جميعاً وفي الوجه الثاني في القسم الاول قال الخصاف بأنها تقبل وقال بعض المشايخ لا تقبل وهو الصحيح وفي القسم الثاني لا تقبل بالاجماع لان الشهادة على الموت وغير ذلك بالتسامع كالشهادة على الملك باليد وثم اذا أطلق الشهادة جازت واذا بين السبب لم تجز

(في الشهادة ما يقبل منها وما لا يقبل) (الحا) لو قال أشهد مثل شهادة صاحب لا تقبل ما لم يفسر وقال شمس الاسلام الازجندی تقبل اذا قال لهذا المدعي على هذا المدعي عليه وبه يفتي . في الفتاوى الصغرى لو شهدوا أنه ملكه ولم يشهدوا أنه في يده بغير حق لا تقبل بالاتفاق قال الصدر الشهيد أنما أفتى أنه يقبل هو المختار وبه كان يفتي الشيخ الامام الاجل الاستاذ (الحا) شهادة رجل واحد على الولادة ونحوها الاصح أنها تقبل . لو شهد أحدهما على المائة والآخر على المائتين ان كان المدعي يدعي الاقل لا تقبل بالاتفاق ولو شهد أحدهما على العشرين والآخر على خمسة وعشرين تقبل بالاجماع . أجمعوا أنه لو شهدوا في موطن وشهد آخر في موطن آخر فالمال واحد (ن) لو قال كل بيعة أقيمها فهي باطلة فان بينته لا تسمع في قولهم جميعاً قال

بعد العتق اذا كان عاقلاً بالغ (سئل) عن استعار من آخر شيئاً فضاع من عنده بلا تفریط هل عليه ضمان أولاً (أجاب) لا ضمان عليه (سئل) عن أعار آخر شيئاً لينتفع به فأراد الرجوع هل له ذلك أم لا (أجاب) له الرجوع في العارية متى شاء (سئل) عن امرأة استعارت من امرأة أخرى ثياباً وحلباً فتجملت بهما وتوجهت الى عرس وجلست بالحمل الذي كان به العرس فقلعت الثياب والخلي ورضعتها ما يحب بها فسرقتها من غير تفریط منها هل عليها ضمان في ذلك أم لا (أجاب) لا ضمان عليها في ذلك (سئل) عن شخص

تعدى على دابة انسان وركبها من غير اذنه وعلمه وتوجه بها الى امر وعاد بها وربطها في مكانها فجاء صاحبها ليركبها فلم يجد دابة اهل تلزمه
 أم لا (أجاب) نعم تلزمه (سئل) عن رجل دفع لآخر ودعة ليدفعها الى زيد فبات زيد وطالب ودعة المودع بالودعة فادعى دفعها
 لمورثهم ولم يصدقوه على ذلك هل يقبل قوله بيمينته في دفعها لمورثهم أم لا يقبل الا بيمينته شرعية تشهد بدفع ذلك لمورثهم (أجاب)
 القول قول المأذون له في أنه يدفع الى زيد مع يمينه وان كان زيدا نكر القبض فانقول قوله مع يمينه أيضا في أصل الجواب أن المأذون له
 يقبل قوله الا بيمينته تقدم (كتاب الجور والمأذون والاكرام) (سئل) عن دفع لعبد مالا ليخبر فيه وأذن له في التجارة فباع واشترى
 ثم مات العبد وعليه دين وفي يده مال هل هو لسيده أم لا رباب الديون (١٦٩) (أجاب) ان لم يثبت للسيد والا فهو

لهم وان ثبت أنه أخذه دونهم
 (سئل) عن طلق مكرها هل يقع
 طلاقه أم لا (أجاب) لا يقع
 طلاقه (سئل) عن حبسه
 القاضي على حق ثبت عليه وهو
 متمرّد على الاعطاء والبيع هل
 الحاكم أن يبيع عليه ويوفى
 الديون الثابتة عليه من الثمن أم لا
 (أجاب) نعم لهما كس أن يبيع
 عليه بقدر الدين ويوفيه عنه (سئل)
 عن المدين اذا خوف رب الدين بأن
 قال له ان تبرئتني والواقعت على
 الحاكم الفلاني وأخبرته عندك
 بانني أغلاني فأمرأه خسوفاً على
 نفسه وماله هل يبرأ أم لا (أجاب)
 لا يبرأ (سئل) عن المخمور عليه
 اذا برع به هل يصير مدبراً أم لا
 (أجاب) نعم يصير مدبراً
 ويستخذه فان مات السيد ولم
 يوجد مرشد سعى العبد في قيمته
 مدبراً (سئل) عن شخص له
 عبد أجلسه بحافوت يخبر فيه له
 فحق العبد ديون تحيط برقبته
 فدفعه لسيده هل يتفد بعه بدون
 رضا رب الدين أم لهم بعض

الحلواني اختفت الروايات عن أبي حنيفة في هذا وأشهر قولي مثل قول الحسن وكان القاضي
 الامام أبو علي النسفي يقول قضاي اليوم على ما قال محمد أنه لا يقبل وقال القاضي الامام فخر الدين
 الفتوى على انه يقبل . في نوادر ابن سماعة أن المدعي اذا قال بعد ما أصاب الجرح أنا آني بتن
 يعدلهم فالقاضي لا يقبل ذلك منه قال القاني الامام فخر الدين وبه يقتل لان في التخصص عن ذلك
 اشاعة الفاحشة وتهيج الفتنة والعداوة . في الفتاوى الكبرى روى عن أبي يوسف من كان
 عدلاً عند الناس فشهد بزور أنه لا تقبل شهادته أبداً لان هذا لا تعرف له نوبة وروى عن الفقيه
 أبي جعفر أنه تقبل شهادته والفتوى على هذا قال أبو حنيفة ان العدة في المسلمين أصل
 والفتوى اليوم على قولهما . ذكر الصدر الشهيد أن شهادة الاجير لاسم تاذه لا تقبل سواء كان
 في تجارته أو في شيء آخر ويستوى فيه أن يكون أجير مياومة أو مشاعرة أو مسانمة هو الصحيح . في
 الكافي وشهادة الاجير المشترك مقبولة في الروايات كلها قال قاضيان الفتوى على ما ذكر في
 الكافي . أجمعوا أن الرجل اذا كان مشهوراً كشهرة أبي حنيفة وان أبي ايلي استغنى عن ذكر
 الاسم والنسب . اذا اختلف في ذكورة المروق وأوثقه لا تقبل اجماعاً . ولا تجوز الشهادة
 على الشهادة الا اذا كان الاصل مريضاً أو غائباً عن سفر في ظاهر الرواية وعن محمد تقبل من
 غير غيبة الاصل ومن غير عذر والاشهاد على الشهادة صحيح وان كان الاصل في المصر بلا خلاف
 حتى اذا غاب الاصل بعد ذلك أو مات فالفرع يشهد على شهادته وتقبل شهادته لان العبرة بحالة
 الاداء ولان الحكم يقطع بحالة الاداء في انبات اليد على العقار . شهدوا أن العقار المدعى به
 في يد المدعي عليه فالقاضي يسأل الشهود عن سماع شهود من أنه في يده وعن معاينة كذا حكى
 عن القاضي الجليل ان أحد وهو الصحيح لانه موضع الاشتباه فيه يشبه على كثير من الفقهاء
 اشترط الشهادة على اليد في العقار لا ثبات اليد فهذا أوجب اسؤال (د) شهد شهود على
 رجل بعدد ودينوا الحدود وذكروها وقالوا اننا نعرفها على الحقيقة والمشهود في بعض القرى
 والتمس المدعي عليه من القاضي أن يأمر الشهود بالخروج الى تلك القرية حتى يعينوا المحدود
 ويبينوا الحدود الى القاضي لا يلزم الشهود وذلك هو الصحيح . في حيل لاصل شهادة الوصي
 لان الميت يدين على الميت هل تقبل ان كان الابن صغيراً لا تقبل بالاتفاق وان كان كبيراً كنهان
 الجواب عند أبي حنيفة وعندهما تقبل وهذا اذا كان الابن كبيراً قبل ان يرضى بخصمته

(٢٢ - الفتاوى الغياثية) انبيع سواء كانت الديون ذمّة أو مرجلة (أجاب) انبيع سواء كانت الديون ذمّة
 أو مرجلة (سئل) عن العبد المأذون له في التجارة اذا قرأ انسان بدين في غيبة سيده من بصر قراره ويؤاخذ به في الحال أم يعد
 العتق (أجاب) نعم يصح اقراره ويؤاخذ به في الحال (سئل) عن شخص عليه دين لا خروجه دفع ضامه بدينه فشكى له فقروا متنع
 عن بيع دار فهل له أن يطلبه عندا كما يبيع داراً ومنع ببيع الدار عليه (أجاب) نعم . ان يصبه في
 الدار كما يبيع الدار بالبيع واوفاء ويشتد بدينه رياء منه يدفعه من متنع حبسه حتى يوفيه من ثمن الدار . ان كان جبراً وان لم يجعل باعه
 الحاكم عليه وقضى دينه من الثمن (سئل) عن اسم بستره وحده . من كتم فصح عنها على من معه يوم يدفعه بعدد منى مدته ثم بعد

مضيا طوبى بالمال فادعى أنه ما صالح الاخوة على نفسه هل يقبل قوله في ذلك أم لا (أجاب) ان حبسه الوالى ومن عتاه يقبل قوله وان حسه القاضى لا يقبل (سئل) عن أكره على ابراء غيره من دين له عليه فهل يكون مكرها أو على أن يرثه من الكفالة ففعل هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح ولا يبرأ بذلك (سئل) عن شخص شكى آخر الى حاكم شرعى على حق فأكرهه الحاكم على أن يثبت له عليه ما لا فاسر بذلك وأخذه من المقر له فهل له الرجوع عليه بذلك واذا غاب غيبة منقطعة هل للدافع رجوع على المكره أم لا (أجاب) له الرجوع على المكره وكذا ان مات فقيرا (سئل) اذا ادعى المشهود عليه الا كراه على الاشهاد عليه وادعى صاحب الحق أنه شهد عليه طائعا واثام كل منهما البينة على ما ادعاه فن تقدم بينته منهما (أجاب) تقدم

(١٧٠)

وان كان صغيرا وشهد له بالدين بعدما كبر لا تقبل الشهادة بالاجماع . قال القاضى الامام أبو زيد فى شرح كتاب الشفعة قال بعض مشايخنا شهادة الصكاكين غير مقبولة لانهم يكتبون ما يكون منهم كذا بحضا ولا فرق بين الكذب بالقول وبين الكذب بالكتابة فيكونون فسقة والصحيح أنها تقبل اذا كان غالب قولهم الصلاح (ذ) لا تجوز شهادة الاخرس عند علمائنا ولا شهادة الاعمى فقد صح عن علي رضي الله تعالى عنه أنه رد شهادة الاعمى فهذا قول علي رضي الله عنه ولم يرد عن أقرانه خلاف ذلك فحل محل الاجماع . واذا تحمل وهو بصير ثم أدى وهو أعمى هل تقبل أجمعوا على أنه في المنقول لا تقبل لان الإشارة الى المنقول شرط لصحة الشهادة ولا يقوم الوصف مقام الشهادة في المنقول عندهم جميعا ولا عبرة لاشارة الاعمى وشهادة الاعمى مقبولة بلا خلاف فيما تجوز الشهادة عليه بالشهرة والتسامع وأجمعوا أن الشاهد اذا خرس أو ذهب عقله أو ارتد بعد الشهادة قبل القضاء أن القاضى لا يقضى بشهادته وانخرس والردة وذهب العقل تمنع الاداء بالاجماع فتمنع القضاء الكل في الفتاوى

(كتاب الدعوى)

(الحا) لو أقام رجل البينة أنه كان لآبيه على هذا الرجل ألف درهم وأنه مات وترك ابنا آخر غائبا وأقام البينة بطلب نصيبه يقضى له بنصيبه وهل يقضى بنصيب الابن الغائب ذكر في الاقضية يقضى ولا يكلف الابن الغائب اعادة البينة اذا حضر بالاجماع . رجل ادعى على آخر أنه أقرب هذا الشيء لآبيه أو لجد له وأورث له سواء لم يقل أنه ملكه اختلف المشايخ فيه من أصحابنا من قال بان القاضى يقضى كالموقوفات الشهود أنه له وأكرههم على أنه لا يصح ما لم يقل ورثه لي وهو ملكي وفي الاقضية اعتمد على هذا أنه لا تسمع هذه الدعوى . أجمعوا أن الشاهدين لو شهدا على اقرار المدعى عليه أنها كانت في يد المدعى بأمره القاضى باردا ليه (م) رجل ادعى على آخر أنه أمر ولدنا حتى أخذ منه كذا ان كان الأمر سلطانا فهو جائز وان كان غير سلطان لم يكن على الأمر شيء . ادعى دارا في يد رجل بجهة الميراث ان شهدوا أنها كانت لآبيه ولم يزيدوا على هذا من جهة الميراث لا تقبل وقال أبو يوسف آخراتقبل وهنا أربع مسائل احداها ما ذكرنا الثانية اذا شهدوا أنها كانت لآبيه أو في يد آبيه مات وتركها ميراثا له الثالثة أنها كانت

بينة صاحب الحق (سئل) عن البائع اذا ادعى البيع مكرها وادعى المشتري البيع طوعا فالقول لمن واذا أقام بينة فهل تقدم بينة الطوع أم بينة الكره (أجاب) القول للمشتري وتقدم بينة الكره (سئل) عن رجل له بنت صغيرة أكرهه الحاكم على تزويجها من غير كفوء ففعل هل يصح التزويج أم لا (أجاب) لا يصح التزويج المذكور (سئل) عن أكره على اسقاط الشفعة فأسقطها مكرها هل يبطل حقه في الشفعة أم لا (أجاب) لا يبطل حقه (سئل) عن أكره على أن يقرب بطلاق امراته في الماضي فأقر مكرها هل يقع عليه طلاق بذلك أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق بذلك (سئل) عن رجل أذن لعبده في التجارة فأجر نفسه من آخر بدون علم سيده هل تنفذ الاجارة بدون رضائ سيده أم لا (أجاب) لا تنفذ الاجارة بدون رضائ سيده

(كتاب الشفعة)

(سئل) عن دار بيعت ولها شفعيع يهودى فبلغه البيع في يوم السبت فلم يطلب فيه وطلب في لآبيه يوم الاحد هل تبطل شفعته بالتأخير أو لا تبطل ويكون ذلك عذرا في حقه (أجاب) نعم تبطل ولا يكون ذلك عذرا (سئل) عن له دار من دور مكة المشرفة ولها شفعيع هل يجب للشفيع فيها الشفعة أم لا (أجاب) نعم يجب فيها الشفعة على القول المقتضى به (سئل) عن اشترى دارا ووقفها ولها شفعيع فهل له الاخذ بالشفعة أم لا (أجاب) لا يمنع الايقاف وله الاخذ بالشفعة (سئل) عن جماعة شركاء في عقار بائنة ضل فباع واحد منهم حصته من أجنبي فطلب باقي لشركاء الاخذ بالشفعة فهل يأخذون ويقسم بينهم بعدد أنصبتهم أو يقسم على عدد رؤسهم (أجاب) نعم يقسم بينهم على عدد رؤسهم (سئل) عن الشفعيع اذا قضى له بالشفعة واختلف مع المشتري

في الثمن فهل يؤخذ بقول البائع أم بقول المشتري (أجاب) ان كان الثمن مقبوضا أخذ بقول المشتري وان لم يكن مقبوضا أخذ بقول البائع ان ادعى ثمنا أقل مما ادعاه المشتري (سئل) اذا باع أحد الشركاء في الدار حصته من أجنبي ولم يطلب باقي الشركاء الشفعة هل الجار طلبها (أجاب) نعم الجار يطلب الشفعة مع عدم طلب الشركاء (سئل) عن اشترى حصة في دار بثمن معلوم ثم اشترى الباقي هل يثبت للشفيع الشفعة في الاول أو في الكل (أجاب) يثبت له الشفعة في الاول لا غير (سئل) عن الشفيع اذا سلم شفعته لمن يريد الشراء قبل عقد البيع هل يصح تسليمه أم لا يصح وهو على شفعته (أجاب) لا يصح تسليمه قبل عقد البيع وهو على شفعته بعد العقد (سئل) عن اشترى دارا بثمن معلوم وباعها من آخر بثمن أكثر منه ولها شفيع (١٧١) غائب فعرض وطلب الشفعة وقضى بها

على المشتري تكون الدار في يده هل للشفيع أن يأخذ بالثمن الاول أو الثاني (أجاب) له الخيار ان شاء أخذها بالعقد الاول بالثمن الاول وان شاء أخذها بالعقد الثاني بالثمن الثاني (سئل) عن له الشفعة اذا مات قبل الحكم بهاله هل ينتقل الحق لوارثه أم لا (أجاب) لا ينتقل الحق لوارثه في ذلك الا بعد حكم الحاكم له بها قبل موته (سئل) عن جماعة لهم حق في الشفعة جعل أحدهم حقه فيها لاخر منهم هل له ذلك ويستحق الاخر بذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وسقط حقه بذلك ويقسم على من سبق من الشركاء (سئل) عن اشترى أرضا بئني فيها مسجدا ووقف ولها شفيع هل له الاخذ بالشفعة ويهدم المسجد أم لا (أجاب) نعم له الاخذ بالشفعة ويؤمر الباني بهدم المسجد (سئل) عن أرض نصفها وقف ونصفها ملك فهل يجوز قسمتها بطلب المتولى والمالك (أجاب) نعم يجوز ويفرز الوقف من الملك

لايه أو في يديه يوم مات الرابعة أنها لايه تقبل في الثاني والثالث ولو شهدوا أنها لايه ولم يقولوا مات وتر كهاميرائه وهي المسئلة الرابعة اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا تقبل هنا بالاجماع وهو اختيار الفضلي وهو الصحيح . رجل باع عبدا من رجل فلما طلب الثمن قال المشتري انك بعت الحر لانك اعتقته السنة أو قال انك حلفت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر وأقام البينة تقبل ولودفع الثمن يسترد وكذا لو لم يقيم المشتري البينة لكن أقام البائع البينة أنه اعتقه قبل الشراء تقبل في الزيادات من غير خلاف . في العين تنازع فيها اثنان ان أرتخا ملكا للمورثين يقضى لاسبقهما تار يخا بالاجماع وان كانت في يد أحدهما فهي للخارج الا اذا كان تار يخ صاحب اليد أسبق فهو أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى وان أرخ أحدهما ولم يؤثر آخر فلهما بالخارج بالاجماع . ولو ادعى الشراء والدار في يد ثالث وأرخا وتار يخ أحدهما أسبق فاسبقهما تار يخا أولى بالاجماع وان أرخ أحدهما ولم يؤثر آخر يقضى لصاحب التار يخ بخلاف ما اذا ادعى تار يخ المالك من رجلين ولو ادعى أحدهما الشراء والآخر الهبة أو الصدقة أو الرهن وكل ذلك من رجل واحد فالشراء أولى بالاتفاق وفي الاقضية هذا اذا جهل التار يخ فان علم أيهما أول فهو أولى ولو كان كلاهما هبة أو صدقة أو أحدهما هبة والآخر صدقة فالمدعي القبض لا يصح وان ذكروا القبض ولم يؤثرخوا أو أرخوا تار يخا واحدا ان كان لا يحتمل القسمة كالعمد ونحوه يقضى به بينهما نصفين وان كان يحتمل كالدار ونحوها لا يقضى لهما بشئ عند أبي حنيفة رجحه الله تعالى ولو كان في يد أحدهما يقضى له بالاجماع . في الاقضية دار في يد رجل أقام رجل البينة أنها كانت لايه مات وتر كهاميرائه وأقام ذواليد البينة كذلك قضى بالدار للخارج عند الثلاثة بخلاف النتاج وانما ترجح بينة ذى اليد على النتاج اذا لم يدع الخارج فعلا من ذى اليد أما اذا ادعى فينته أولى ولو اختلفا في ملك الام وأقام ذواليد البينة أنها له تجب في ملكه وأقام الاجنبي البينة أن الدابة له قضى به بالخارج والوليد أيضا بعاللام (ن) دعوى اتفقت الائمة على فسادها (١) مع هذا أتى المدعي عليه بالدفع على وجه لو صحت الدعوى كان الدفع صحيحا من المشايخ من قال لا يصح قبل وهذا يصح الدفع ودفع الدفع الى العشرة أو أكثر صح هو المختار (١) قوله دعوى اتفقت الائمة الى قوله هو المختار كذا بالاصل وحرره على أصل صحيح كتبه محممه

حيث كان ذلك أنفع للوقف (سئل) هل يجوز قسمة الوقف من وقف آخر اذا كان فيه مصلحة (أجاب) اذا كان لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وان كانا تحت نظر واحد يرفع الامر الى الحاكم لينصب فيما فيقاسمه (سئل) عن حاوئ بين رجلين لم يكن قسمتهما فقال أحدهما لا كثرى ولا أبيع وأراد الاخر أن ينتفع هل يجبران على المهادنة (أجاب) نعم يجبران على المهادنة (سئل) عن جماعة شركاء في أرض قسموها بينهم وأخذ كل واحد حصته ووضع يده عليها مدة ثم تراشوا على أن تكون لأراضي مشتركة بينهم كما كانت هل لهم ذلك وتعود الشركة على حالها (أجاب) نعم لهم ذلك وتعود الشركة كما كانت (سئل) عن رجلين بينهما دار واسعة كبيرة قسموها وصارت الساحة لأحدهما والدار للآخر فأراد صاحب الساحة أن يبني بيتا بها ويسد من ذلك الرخ والشمس على صاحب الدار هل له

البناء أم لصاحب الدار منه (أجاب) نعم له البناء في ملكه وليس لصاحب الدار منه (سئل) عن اشترى نصف دار مشاعاً ثم قاسم البائع فجاء الشفع وطلب الشفعة وقضى له بها هل له أن يبطل القسمة أم لا (أجاب) ليس له أن يبطل القسمة ويقضى له بنصيب المشتري مقسوماً (سئل) عن شريكين في حانوت فأراد أحدهما أن يسكنه أو يؤجره وأبى الآخر هل يجبر على الهياأة (أجاب) نعم يجبر (سئل) عن جماعة بينهم زرع مشترك في أرض باجاردة أرادوا قسمته هل تجوز قسمته أم لا (أجاب) لا تجوز قسمته إن كان مدركاً ولو بالرضا وإن كان غير مدرك يجوز بالرضا (سئل) عن دار بين اثنين مشتركة لأحدهما لاكثر طلب صاحب الآخر القسمة وامتنع الآخر هل يجاب إلى القسمة (أجاب) نعم يجاب (سئل) عن رجلين بينهما جاموس (سئل) (١٧٣) أم لا (أجاب) نعم يجاب (سئل) عن رجلين بينهما جاموس

أو بقرتها يا علي أن تكون عند كل واحد سنة يا كل لهما هل تجوز الهياأة أم لا (أجاب) لا تجوز (سئل) عن رجل هدم بيت نفسه فانهدم حائط جاره هل يضمن ويؤمر بتعميره أم لا (أجاب) لا يضمن ولا يلزم بذلك (سئل) عن رجل أمر عبد غيره بالذباقي فابق العبد هل يضمنه صغيرا كان أو كبيراً أم لا (أجاب) نعم يضمنه سواء كان صغيراً أو كبيراً (سئل) عن شخص ذهب إلى آخر وحرره أن يخصه به بهيمة فخصها بغيره كما تقدم له مع غيره فانت البهيمة هل يضمن فيتمها أم لا (أجاب) لا يضمن (سئل) عن شخص نسب في غرامة شخص عندها كم شرطى هل يلزمه ما غرمه أم لا (أجاب) يلزمه نظير ما غرمه للآخر (سئل) عن ادعى على آخر بيق وثبت عليه وخرج في الترسيم عليه مع قاصد الحاكم فهل يضمن القاصد ما ثبت عليه من الحق أم لا يلزمه ويقبل قوله في هروبه (أجاب) لا يلزمه ذلك ويقبل

قال شهود الأبداع لا تعرف من أودع لا تندفع الخصومة بالاجماع . ادعى على آخر أنه ضرب أمته حتى ماتت فأقام المدعى عليه البيعة أنهم أصحبت بعد الضرب يصح الدفع وتقبل البيعة ولو أقام البيعة فيينة الصحة أولى

(كتاب الاقرار)

(الحا) قال لا تخبر فلاناً أن فلاناً على ألف درهم ولا تعلمه يكون اقراراً من أصحابنا من قال هو الصحيح وفي الاجناس أنه ليس باقرار . في مجموع النوازل لو قال لا تخبر عليك ألف درهم فقال الآخر لو عليك مثلاً أو قال لا تخبرك بامرأتك أو أعتقت عبدك وقال الآخر وأنت طقت وأعتقت عن ابن سماعة عن حمديكون اقراراً ونقل عن الشيخ الامام الاجل الاستاذ أنه هكذا أفق (ق) لو قال فلان على عشرة دراهم جئت الان خمسة ستوقه فعليه عشرة دراهم الاقيمة خمسة ستوقه بالاتفاق . في نوادر أبي يوسف اذا قال فلان على ألف وعبد فالألف يفسر بما شاء ولو قال ألف وشاة أو قال ألف وبعبير أو ألف ونوب فهي ثياب وأغنام وأبصرة ولا يشبهه نبي آدم وفي اقرار الاصل هو في ذلك في الألف يفسر بما شاء وعليه الفتوى ق في شاهدين شهدا بألف درهم لرجل وشهدا أن ذلك قضاء منهما خمسمائة وقال المدعى ما قضاني شيئاً أو قال صدقاني في الألف وأوهما في الخمسمائة لا تقبل شهادتهما بالاتفاق

(كتاب الوكالة)

في الصغرى اذا وكل وكالة معلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند أبي يوسف لا يصح وعند محمد يصح وعليه الفتوى . في الفتاوى لو قال لا تخبرك بامرأتك فأنك وكيلك ثم قال كلما عدت وكيلك فقد عزلتك احتلف المشايخ فيه واختار الشيخ الامام الاستاذ أنه يقول عزلتك الصلح والعتاق وما خلا وكيله بسؤال الخصم واختيار الشيخ الامام الاستاذ أنه يقول عزلتك عن الوكالات المنطوقة وجعت عن الوكالات المعلقة قيل هو المختار . التوكيل الى عشرة أيام فيه روايتان في رواية ينتهي بغير العشرة وفي رواية لا ينتهي وهو الاصح . المدعى عليه اذا وكل بضرب المدين لا يملك عزله لما ذكرنا وكذا اذا عزله بغية الخصم أما اذا كان بمحض ربه صح . لتوكيل من غير رضا الخصم والموكل صحيح مقيم لا يجوز وعندهما يصح قال شمس

فوله في هروبه لا تفر يسنه والله أعلم (سئل) عن غصب دراهم وتزوج بها امرأة هل يحل له أن يطأها أم لا (أجاب) الاثمة نعم يحل له وطؤها (سئل) عن تزوج امرأة زهادا وهي كنية بها فدخل عليها واستمرسا كنامعها بالدار المذكورة مدة فطالبتة باجرتها عن المدة قبل انطلاق أو بعده فبطلت له (أجاب) لا تلزمه نهى الاجرة ناسكن (سئل) عن رجل غصب صيداً وهرب من عنده فطالبه بولي به فذكر أنه هرب من عنده فبطلت له (أجاب) يحبسها الحاكم حتى يحضره أو يثبت موته (سئل) عن له حق على آخر فشكاه عليه عنده كم شرطى مع وجود "قضى" بالبلد فغرم مبلغاً لهما كم وأعوانه هل يرجع به على الشاكى (أجاب) نعم له الرجوع به على الشاكى (سئل) عن أخبر المكاس الذي يأخذ المكوس من التجار وغيرهم بان شخصاً اشترى الشيء الفلاني وأخفى

الشيء الفلاني فحضر اليه وأخذ منه المكس هل يضمن المخبر ما أخذ منه المكس أم لا (أجاب) نعم يضمن نظرياً ما أخذ منه حيث كان باخباره (سئل) عن رجل مر بالطريق فوجد رجلاً سكراناً وهو نائم ومعه دراهم في جيبه فأخذ ما حقه فظفها له خوفاً عليهم أمن الضياع فضاغت منه هل يضمنها (أجاب) نعم يضمنها (سئل) عن وجد دابة في زرعته فأخرجها منه فضاغت هل يضمن المالكها أم لا (أجاب) إن أخرجهما وساقها يضمنها والا فلا (سئل) عن رجل أخبر ظالم أن لفلان حنطة أو غيرها بالحل فلان فأتى فلان فحذرها الظالم هل لصاحبها الرجوع على المخبر بما أخذ الظالم أم لا (أجاب) نعم له الرجوع عليه بذلك حيث أخذ باخباره (سئل) عن الاعوان الذين يخبرون المكاسين بأموال الناس من مبايعتهم وغيرها إذا أخذوا المكوس باخبارهم هل يضمنونه لمن أخذوا منه (أجاب) نعم يضمنونه له (سئل) عن غصب شيئاً من آخر وأودعه فهلك عند المودع هل لصاحبه مطالبة على الغاصب أو على المودع (أجاب) له الخياران شاء طلب الغصب وإن شاء طلب المودع وإذا ضمنه رجع المزع على الغاصب بما ضمن (سئل) عن رجل له أرض زرعها ببذره فبأخر حرثها وزرعها ببذره قبل أن ينبت بذر صاحب البذر لا يؤلف فبنت البذران فهل يكون الزرع لمذول أو للشاني (أجاب) يكون للشاني وعليه اللان قيمة بذره (سئل) عن غصب شيئاً وطول به عند الحاكم وادعى حلاً له هل يقبل قوله ذلك أم يجب عليه مائة يراها الحاكم ثم يقضى عليه بالبدل (أجاب) نعم يجب الحاكم حتى يعلم له أو كان باقيه عنده لا ظهره ثم يقضى عليه ببذره (سئل) عن سنية مروطة بشاطئ البحر فبادت سفينة أخرى فصبأت السفينة مروطة فكسبه ثم دلى عن صاحب السفينة

(١٧٣)

الائمة الحلواني والمفتي مخير في هذه المسئلة إن شاء أفتى بقول أبي حنيفة وإن شاء بقولهما والفقهاء أبو الليث يفتي بقولهما في الشريف . في الاصل التوكيل بالخصومة أو كيل بالقبض عند أصحابنا الثلاثة . وقال زفر لا أفتى بعض المشايخ يقول زفر قال الفقيه في النوازل اختيار المتأخرين أنه لا يملك القبض وبه نأخذ وكذا لو كيل التقاضي أو كيل بقبض العين ليس له أن يخاصم بالاجماع . لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز عليك الحوالة بالاجماع . ولو قال بعه إلى أجل فباعه بالنقد قال الامام السرخسي انه لا يجوز بالاجماع . لو كيل بالبيع يملك البيع بالنسيئة في المنتقى قال أبو يوسف هذا إذا كان التجارة فان كان الحاجة لا يجوز والفتوى على جواب أبي يوسف وهذا إذا باع بما يبيع الناس أما إذا طول المدة لا يجوز . إذا وكله أن يشتري له عشرين ألف درهم قيمتها سواء فاشترى أحدهما بخمسة مائة أو بأقل جاز على الموكل بالاجماع (الخ) لو كيل ببيع لثاير بالدراهم إذا باع بما لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز بالاجماع . وكل رجلان يبيع عبده بألف وقيمة ألف فتغير السعر وصارت قيمته ألفين ليس للموكل أن يبيعه بألف ولو ازدادت في مدة الخيار فصارت تساوي ألفين له أن يعضي البيع عنده وعندهما لا ولو كان البائع وصي ليس له أن يعضي في قولهم جميعاً

(كتاب الكفالة)

في الاصل إذا كفل رجلاً والمكفول له غائب فالكفالة باطله قال أبو يوسف آخرها جاز وأجمعوا أنه لو قال بطريق الاخبار وقال الكفيل أنشأت فالقول قول الطالب وهذا إذا لم يقبل عن الغائب في المجلس أحد . لو قال ان غصب فلان مالاً أو واحد من هؤلاء اتهم فاما ضامن صح ولو عزم فقال ان غصبك انسان لا يصح . في مجموع النوازل جماعة طمع الوالي أن يأخذ منهم شيئاً بغير حق فاخفى بعضهم فظفر الوالي بعضهم فقال المختفون للذين وجدهم الوالي لا تطلعوهم علينا وما أصابكم فهو علينا بالخصص فلو أخذ الوالي منهم شيئاً فلهم الرجوع . لو شرط الدفع في مجلس القاضى فدفع في السوق يبرأ قال الامام السرخسي والمتأخرون من مشايخنا قالوا هذا ابتداء على عاداتهم في ذلك الوقت أما في زماننا لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع وإن شرط أن يسلم اليه في مصر فسلم في موضع ليس ثمة قاض لا يبرأ في قولهم . أجمعوا في ندين

الآتية ضمان أم لا (أجاب) نعم عليه ضماناً بالقيمة (سئل) إذا تعدى شخص على شخص لا يخرجهم فترفع عنهم يضمن له حقه أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمته له (سئل) عن شخص وجد شاة لا ترجى حياتها ثم نجح بوزن عمره حبس يضمن قيمتها أم لا (أجاب) لا يضمن على الصحيح (سئل) عن الحاكم انسيبى إذا أسلخ رجلاً ذقبة فضر به لابس سكرى فضره على مائة منهم بها ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق شرعى هل ذنبه على من شكاه ثم على خاتمه (أجاب) ذنبه في حد كسبه (سئل) مولانا المرتب لهذه الفتاوى وفي الفصول اعمادية نقلاً عن متفرقات سرقة اختاوى بقضى حيث قال في رجل ادعى على آخر سرقة وقدمه الى السلطان وطلب منه أن يعذبه حتى يقر فضربه مرة أو مرتين وجب له فخاف المخبر من سبب التعذيب فقدمه الى القاضي فبطلت

فسقط من السطخ ومات وقد كان لحقه غرامة في هذه الحادثة وظهرت السرقة على يد غسيرة كان للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بدية مورتهم وبالغرامة التي أداها إلى السلطان انتهى (قال) في القنية راقا النجم الأئمة البخاري قال في رجل شكّا آخر عند الوالي بغير حق فألقى القائد فضرب المشكوك فكسر سنه أو يده ضمن الشاكي أرض كسره بالمال وقيل إن من حبس بسعاية فنقب جدار السجن يريد الهروب فأصاب دابة قتلت ضمن الساعي فكيف هنا فقيل يفتي بالضمن في مسئلة الهرب قال لا ولومات المشكوك بصوت القائد لا ضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فسعاية لا تنفي اليه غالبا والله أعلم وهذا ما اعتمد عليه شيخنا في فتاويه بعدم وجوب الدية على من شكاه وانما

(١٧٤)

وجوب الدية على من شكاه وانما السعاية في الاموال خلاف أصول أصحابنا فلا يسلم ذلك قال في الفصول العمادية وأما إذا سعى انسان إلى سلطان في حق آخر حتى غرمه السلطان ما لا يروى عن بعض علمائنا أنهم كانوا يفتون أن الساعي ضمن وبعضهم فرق بين سلطان و سلطان فقالوا إن كان السلطان معروفا بالدعوى ويغرم من سعى اليه ضمن وإن لم يكن معروفا بذلك لا يضمن قال ونحن لانقضي به فان هذا خلاف أصول أصحابنا فان السعي سبب محض لاهلاك المال فان السلطان يغرمه اختيارا لا طبعاً ولكن لو رأى القاضي تضمين الساعي له ذلك لان الموضع موضع الاجتهاد ونحن نكل الامر إلى القاضي انتهى

(كتاب الصيد والذبايح والأضحية)

(سئل) عن رجل أمر غيره أن يذبح أضحيته وسمى صاحبها ولم يسم الذابح هل يكتفى بتسمية صاحبها وتحل أم لا (أجاب) لا لتحل ولا يذبح التسمية من الذابح (سئل) عن

ذبيحة اليهودي والنصراني هل يحل لمسلم أكلها (أجاب) نعم يحل له أن يسمي عليها (سئل) عن ذبيحة شاة أو بقرة كتاب اقدم شخص من الاكابر هل يحل أكلها أم لا (أجاب) لا يحل أكلها وإن ذكر اسم الله عليها لأنه ذبيحة لتعظيم غير الله بخلاف ما إذا كان ضعيفا (سئل) عن أكل الهدى هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن اصطاد طيوراً بالبندق الرصاص أو الطين هل يحل أكلها أم لا (أجاب) لا يحل أكلها (سئل) عن بيع جلد الأضحية هل لصاحب الأضحية أن يبيعه ويتنفع بثمنه وذا عبده أو من في خدمته أم لا (أجاب) نيس له ذلك وانما يتصدق به أو بثمنه أو يتنفع به في المنزل (سئل) عن ذبيحة أضحية ولم يتصدق منها بشئ هل يجوز أم لا يذبح منها بشئ (أجاب) يجوز ولو مات صدق منها بشئ

المؤجل إذا قرب حلول الأجل وأراد المديون السفر لا يجبر على إعطاء الكفيل وفي (م) رب الدين لو قال للقاضي إن مديوني فلان يريد أن يغيب فانه يطالبه بالكفيل إن كان الدين مؤجلاً قال كفلت لك بنفس فلان إن لم أوافك غدا فأنا كفيل بنفس فلان وهو غريم له آخر فالكفالة الأولى جائزة بالاجماع

(كتاب الصلح)

في الاصل الصلح أنواع ثلاثة صلح بعد الاقرار وصلح مع الانتكار وصلح مع السكوت وكله جائز عندنا وأجمعوا أن صلح الفضولي جائز فان قال أجنبي للدعي إن المدعي عليه أقرمعي سرا وأنت محق في دعوائك فصالحى على كذا أو ضمن له ذلك فصالحه صح (الخلا) للمودع مع المودع أربعة أوجه الاول إذا ادعى صاحب المال الابداع وبجهد المودع وقال ما أودعتني شيئاً ثم صالحه منها على مال معلوم جاز بلا خلاف والثاني إذا ادعى صاحب المال الابداع والاستهلاك والمودع أقر بالوديعة إلا أنه لم يدع الرد ولا الهلاك ثم صالحه صاحب المال على مال معلوم جاز بلا خلاف والثالث إذا ادعى صاحب المال الابداع والاستهلاك وادعى المودع الرد والهلاك فهذا الصلح باطل عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف الاول وجاز عند محمد وهو قول أبي يوسف الآخر (١) وأجمعوا أن المودع لو حلف على مال ادعاه ثم صالحه أنه لا يصح هذا إذا قال المودع أو لا ضاعت أو رددت أما إذا قال المالك أو لا استهلكها فقال المودع ضاعت أو رددت يجوز بالاجماع إذا سلم دراهم معدودة في كرخطة إلى أجل ثم اصطالحا بعد زمان على أن يزيد المسلم اليه نصف كرخطة إلى ذلك الأجل لم يجوز بالاجماع . لو قال أبرأتك عن جسمائة على أن تعطيني الباقي اليوم جسمائة برئ بالاجماع ولو قال إن لم تعطني اليوم فالألف عليك فلم يعطه اليوم فالألف عليه بالاجماع

(١) لم يذكر الوجه الرابع ولعله سقط من النسخ وهو كافي الخانية إذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدق في ذلك ولا يكذب به بل يسكت ذكر الكرخي أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف اه كتبه مصححه

كتاب (سئل) نعم يحل له أن يسمي عليها (سئل) عن ذبيحة شاة أو بقرة كتاب اقدم شخص من الاكابر هل يحل أكلها أم لا (أجاب) لا يحل أكلها وإن ذكر اسم الله عليها لأنه ذبيحة لتعظيم غير الله بخلاف ما إذا كان ضعيفا (سئل) عن أكل الهدى هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن اصطاد طيوراً بالبندق الرصاص أو الطين هل يحل أكلها أم لا (أجاب) لا يحل أكلها (سئل) عن بيع جلد الأضحية هل لصاحب الأضحية أن يبيعه ويتنفع بثمنه وذا عبده أو من في خدمته أم لا (أجاب) نيس له ذلك وانما يتصدق به أو بثمنه أو يتنفع به في المنزل (سئل) عن ذبيحة أضحية ولم يتصدق منها بشئ هل يجوز أم لا يذبح منها بشئ (أجاب) يجوز ولو مات صدق منها بشئ

(كتاب الرهن) (سئل) عن الراهن اذا مات وعليه ديون هل يباع الرهن ويوفي بئنه ديونه أم المرتهن أحق به (أجاب) المرتهن أحق به يوفي دينه بئنه وما فضل فلا يربا الديون (سئل) عن رهن عند آخر شئ على دين له وقال المرتهن ان لم أعطك دينك الى مدة كذا فهو يبيع لك دينك الذي على هل يجزئه ذلك ويملكه بعدمضى المدة أم لا (أجاب) لا يجزئه ذلك وهو رهن على حاله (سئل) عن رجل عليه دين لا آخر وعنده عبد دبره فرهنه على الدين هل يصح رهنه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المدبر (سئل) عن العبد المرهون اذا أعتقه الراهن هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ العتق وبطال به المرتهن بالدين ان كان حالا وان كان الى أجل فيطالبه بقيمة العبد وتكون رهنا عنده مكان العبد حتى يستوفي حقه ان كان غنيا وان كان فقيرا يسعي العبد في قيمته يدفعها الى المرتهن فان كان أقل من الدين يرجع على سيده (سئل) عن المرتهن اذا ادعى رد المرهون الى الراهن هل يصدق بلا بيان (أجاب) يصدق بلا بيان (سئل) عن استدان من آخر دينارا ورهن عنده رهنا عليه ووكله في بيعه والاستغناء من ثمنه فهل له عزله من الوكالة المذكورة أم لا (أجاب) ليس له عزله من الوكالة المذكورة (سئل) عن الراهن اذا أقال المرتهن دينه على آخر وقبل الحوالة ثم هلك الرهن قبل القبض هل تبطل الحوالة ويهلك بالدين أم لا (أجاب) نعم تبطل الحوالة ويهلك بالدين ان كانت قيمته مساوية للدين أو أكثر (سئل) عن رهن حصته في عقار عند آخر على دين له عليه واعترف المرتهن بالتسلم فهل يصح الرهن المذكور أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع (سئل) عن رجل عليه دين لا آخر الى أجل معلوم ورهن عليه رهنا عند شخص برضار بالدين وأمره ببيعه اذا حل الاجل ثم ان الراهن

(كتاب الرهن)

حكم نقصان الرهن ان كان النقصان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدره بلا خلاف وان كان النقصان من حيث السعر لا يوجب سقوط شئ من الدين عند الثلاثة في شرح العلائي العدل الذي يوضع الرهن تحت يده اذا كان صغيرا أو كبيرا لا يعقل لم يكن رهنا بالاجماع . عبد رهن بألف وقيمته ألفان فقتل رجلا خطأ فان شاء الراهن والمرتحن دفعاه ولا ينقرد أحدهما به لانه مملوك لأحدهما ومشغول بحق الآخر فان فدياه فالفداء عليهم ما نصفين والدين على حاله فان فداه أحدهما وان كان الراهن هو الذي فدى رجع على المرتحن بنصفه حاضرا كان المرتحن أو غائبا وان فدى المرتحن والراهن حاضر لم يرجع عليه بالاجماع . عصام من دخل المدينة فقتل حاميا فقال صاحب الخان لا أدعك تنزل ما لم تعطني شئاً فدفع اليه ثيابه فهلكت عنده ان رهنته من قبل أجرة البيت فالرهن بمافيته وان أخذه منه لانه ظن أنه سارق وخشى عليه يضمن قال الفقيه وعندى لا يضمن لانه غير مكرم على الدفع اليه وعليه الفتوى (ذ) لو أراد الراهن عزل العدل من غير رضا المرتحن ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن لا يملك ذلك بالاتفاق وان لم يكن مشروطا في عقد الرهن فكذلك عند بعض المشايخ قال شيخ الاسلام وهو الصحيح (ذ) العدل اذا كان اثنين والرهن يحتمل القسمة فدفع أحدهما حصته قبل القسمة أو بعد القسمة الى صاحبه فالقبض لا يضمن بالاتفاق والدافع يضمن عنده وعندهما لا . ولو أمره أن يتختم في البصر فهلك في حال التختم يهلك بالدين لانه لا يكون عارية لان هذا أمر بالحفظ لا بالاستعمال هو الصحيح ولو أمره أن يتختم في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فهذا كالم يأمره أن يجعل الفص من جانب الكف سواء هو الصحيح . لا يجوز الرهن الامقبوضا فقد أشار الى أن القبض شرط جواز الرهن قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي زاده قبل القبض جائز الا أنه غير لازم والاول أصح وهذا القبض يقع بالتخلية وان شئوع الطارئ يبطل الرهن هكذا ذكر في الزادات وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي وهو الصحيح وهو أن يرهن جميع العين ثم يتفاسخا في النصف وان لم يكن البيع مشروطا في الرهن فالثلث يكون رهنا عند محمد رحمه الله تعالى وفي شرح الطحاوي ان الثمن رهن من غير ذكره خلاف هو الصحيح . الصحيح أن البيعة تقبل على الرهن من المرتحن لدفع خصومة مدعى الرهن حال غيبة الراهن

غاب وحل الاجل فطلب رب الدين بيع الرهن وامتنع المأمور عن بيعه هل يجبر على بيعه أم لا (أجاب) نعم يجبر على بيعه (سئل) عن رجل له على آخر دين طال به فوجد معه ثوبا فأخذه منه وقال لا أعطيه ثم حتى تعطيني حتى وذهب فجاءه المديون بعد ذلك بدينه وطلب ثوبه منه فادعى دلا كه هل يكون حكمه حكم الرهن ويكون مضمونا عليه من دينه أم لا (أجاب) نعم يضمن لانه الرهن مضمونا عليه (سئل) عن رهن عند آخر رهنته على دين ثم آجره باذن المرتحن ونقضت المدة قبل وفاء الدين هل يعود رهن الى الراهن حتى يستوفي دينه أم يبطل الرهن ولا يعود اليه (أجاب) لا يعود رهن جديد (سئل) عن شخص رهن عند آخر رهنته على دين ثم باعه من المرتحن ثم تقايلا البيع هل يعود المبيع رهنا على حاله كما كان أم لا (أجاب) لا يعود رهن

بمقتد جديد (سئل) عن بيع المرهون هل هو صحيح أم غير صحيح (أجاب) البيع موقوف على اجازة المرتهن أو قضاء الدين أو الإبراء والله أعلم (سئل) عن شخص مات وعليه دين لرجلين وله دار ادعى كل منهما انهما رهن عنده على دينه وتسلمها وأقام بينة بذلك ولا تاريخ لهما هل تقبل البيعتان أم احدهما أم لا يقبلان (أجاب) نعم تقبل بينهما بذلك وتكون رهنا بينهما (سئل) عن رجل عليه دين لا آخر فرهن عنده رهنا عليه ثم اختلفا فقال الراهن رهنه بنصف الدين وقال المرتهن بكل الدين ولا يئنه لواحد منهما فالقول لمن منهما (أجاب) القول للراهن لأنه منكر لزيادة تعلق الدين بالرهن (سئل) عن رجل رهن عبدا على دين ثم دبره هل يصح التدبير أم لا وإذا صح هل يستمر عند المرتهن على الدين (أجاب) نعم يصح التدبير ويبطل الرهن فيه (سئل)

(١٧٦)

هل يستمر عند المرتهن على الدين

روى ابن سماعة رحمه الله تعالى انه ليس للمرتهن حق حبس المرهون في الرهن الفاسد لانه احراز على المعصية ولكن ماذا كفى ظاهرا روايه أصح . أجمعوا على أن الأب والوصي اذا أرادا ايفاء رهنهما على الحقيقة من مال الصغير لا يملك ذلك

(كتاب المضاربة)

(ق) اذا دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال وأمره بأن يشتري أو يدفع اليه شيئا لبيعه جاز في قوتهم جميعا . اذا اشترى ثيابا ولبسها كان له ذلك وهذا قول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف رحمهم الله تعالى وبه نأخذ (ن) لو قال المضارب أمرتني بشي خاص وقد اشترت خلاف ما أمرتني فصرت مخالفًا والرخص كله لي وقال رب المال لا بل دفعت اليك ولم أسمك شيئا فالقول قول رب المال بالاتفاق وفي (ن) لا يشتري من مال ولده الصغير ولا يبيع له بالاتفاق ولا يبيع ولا يشتري من عبده المأذون له في التجارة عليه دين أو لاديين عليه وقد قيل من مكاتبه أيضا بالاتفاق ولو شرط في عقد المضاربة أن لا يسافر به ويعمل في الكوفة خاصة فليس له أن يسافر ولا أن يعمل في غيرها ولو فعل كان منامنا وربحه له بالاتفاق في شرح العلافي الاجنبي اذا اشترك على المضاربة لا يصح . ومن شرط جواز المضاربة أن يكون رأس المال دراهم أو دنانير عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأفلوسا رائجة عند محمد رحمهم الله تعالى حتى انها بسوى هذه الاشياء لا تجوز اجماعا لا يكون المال مضمونا على المضارب وان فسدت المضاربة عندهم جميعا وهو الظاهر فانه لم يحل فيه خلافا . المضارب لا يملك تزويج العبد من المضاربة بلا خلاف ولو باع المضارب عبدا قطع المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فلزم بقر المضارب بذلك ثم صالح المشتري من العيب على شيء فان كان قيمة المصالح عليه مثله تعتبر حصه العيب من الثمر أو أكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر في الكتاب من غير ذلك خلاف قيل هذا الجواب على قولهما أما على قوله يجوز وقيل لا يجوز بلا خلاف

(كتاب المزارعة)

عن أبي نصر رحمه الله تعالى فيمن باع أرضا وقد بذر فيها ولم ينبت وقد عفن في الأرض فهو للمشتري

عن مسلم استدان من نصراني دينًا ورهن عنده على ذلك جارية مسلمة وسلمها له هل يصح الرهن المذكور أم لا (أجاب) نعم يصح الرهن المذكور (سئل) عن عليه دين لا آخر ورهن عنده به عبدا فادعى العبد أنه مدبر من قبل مضي المدة وأثبت لتدبيره هل يبطل الرهن ويأخذه السيد أم لا (أجاب) يبطل الرهن ولا السيد أخذه (سئل) عن استعار من آخر شيئا لرهته على قدر معلوم لمدة معلومة فرهته هل لصاحبه المطالبة بالرهن قبل مضي المدة واذا مضت المدة هل يجبره الحاكم على خلاصه من المرتهن ويدفعه لصاحبه أم لا (أجاب) ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة واذا مضت ومنتع من خلاصه يجبر على ذلك (سئل) عن دفع لا آخر مالًا ليجرفه والربح بينهما ورهن عنده رهنا على المال هل يصح الرهن أو لا وإذا ضاع عند المرتهن هل يضمنه أم لا (أجاب) لا يصح الرهن ولا ضمان على المرتهن اذا ضاع عنده (سئل)

اذا اختلف الراهن مع المرتهن في الرهن فقال الراهن ما هذا الذي رهنه عندك وقال المرتهن هو فالقول لمن منهما (أجاب) انقول للمرتهن (سئل) عن رجل عليه دين لا آخر وبالدين رهن وأحال رب الدين رجلا على المديون بالدين وقبل الحوالة هل يبطل حقه في ريس الرهن ولا (أجاب) نعم يبطل حقه من الرهن ويأخذه الراهن (سئل) عن شخص استعار من آخر شيئا ورهن عنده رهنا على ذلك هل يجوز الرهن على ذلك أم لا وهل للراهن أخذه من المرتهن قبل الوفاء (أجاب) لا يجوز الرهن والراهن أخذه من المرتهن قبل الوفاء (سئل) عن رب الدين اذا كان عنده رهن يذنبه وطلب منه الراهن الرهن لبيعه ويوفيه دينه من ثمنه هل عليه أن يملكه منه أم لا (أجاب) لا يملكه من البيع بل يباعه ويملكه اذا قضاه دينه سلمه له

(كتاب اللقيط واللقطة والمفقود والآبق والموات) (سئل) عن شخص أحيا أرضاً مواتاً بطريقه الشرعي هل ملكها ويجوز له بيعها ووقفها أم لا (أجاب) نعم ملكها ويجوز له بيعها ووقفها (سئل) عن وجد عبداً أبقاه فحضره إلى مولاه فوجده قد مات هل له جعل أم لا (أجاب) نعم له الجعل في تركته (سئل) عمر وجد لقطة وباعها بأذن الخا كم فباعت صاحبها بعد ذلك وطلبها من المشتري هل له أن يضمه إليها ويطلب البيع أم لا (أجاب) ليس له ذلك وله الثمن الذي بيعت به (سئل) عن وجد لقطة فعرفها فباعها شخص آخر فادعى أهلها وأعطى علامتها هل يجبر الملقط على دفعها أم لا (أجاب) لا يجبر على دفعها إلا أن يثبتها بالينة الشرعية فإن لم يثبتها ان شاء صدقه ودفعها له وان شاء امتنع حتى (سئل) ثبت (سئل) عن وجد لقطة

(١٧٧)

أو عبداً أبقاه فذهبا إلى من يدعى ملكها هل له أن يأخذ منه كفيلاً لا احتمال مدع آخر (أجاب) أن دفعها بأمر الخا كم بعد الثبوت ليس له ذلك وان دفعها بالعلامة في اللقطة وتصدق العبد أنه سيده أخذ الكفيل

(كتاب الحيوان)

(سئل) عن الخائف المشترك ١- انهم دم وعمره أحد الشركاء في غيبة الآخر من ماله يرجع بماذا (أجاب) ان عمره بأذن الخا كم يرجع عما أنفق وبلاذنه يرجع بقيمة لبناء (سئل) عن رجل أراد أن يعمر طاحونين جيران وهم يتضررون من ذلك ويخشى على بونهم فهل لهم منعه من ذلك أم لا (أجاب) اذا ثبت عند الخا كم باخبار أهل الخبرة أن اتخاذ الطاحون يوهن بناءهم يمنع من ذلك (سئل) عن رجل يريد أن يعمر طاحوناً بداره ويضر ذلك بجاره ضرراً يئس وكذا يئس هل يمنع من ذلك أم لا (أجاب) نعم يمنع من ذلك (سئل) عن رجل له

وان كان البذر لم يعفن فهو للبائع فان سقاه المشتري حتى نبت فهو للبائع على حاله والمشتري متطوع فيما فعل وهكذا أفق أبو بكر الاسكاف وقال أبو القاسم هولاء ثمة في الاحوال كلها وبه نأخذ . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال اذا شرط على المزارع أن يحصده ويجمعه فهو جائز وقال محمد بن سلمة ونصير المزارعة مع شرط الحصاد جائزة ولا أعرف أحداً في زماننا خالفهما وبهما نأخذ ومشايخنا يفتون بجواز المزارعة مع هذا الشرط (د) رجل دفع أرضه مزارعة ستة ليزرعها المزارع ببذره وآلاته فلما زرعها باعها والمشتري طويلاً ذات وجوه بر في آخرها ان أراد المزارع أن يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح أنه ليس له ذلك وفيها اذا بقصت الارض بزراعة الغاصب ثم زال النقصان بفعل رب الارض لا يبرأ أصلاً وان زال بدون فعله اختلف المشايخ فيه من من قال ان زال قبل الرد على رب الارض يبرأ وان زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ في الوجهين جميعاً ويقتى كالبيع اذا زال عنه العيب (ذ) الوكيل يدفع الارض مزارعة ١- ادمع ثلث أو الربع أو الخمس أو باقل وبأكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كان جائزاً عندهم جميعاً (د) المزارع من الغاصب اذا قصت زراعته الارض يضمن لرب الارض في قولهم جميعاً . سئل شيخ الاسلام نجم الدين النسفي عن أ ك ا طلب من الدهقان أن يعطيه الارض مزارعة بالربع فقال الدهقان ان زرعتها على أن الثلث لي فاقبل والافلا فلما زرع وحصد قال الا كارلاً أعطيت ما حالهما فقال الثلث للدهقان لانه شرط عليه ذات وزراعته بناء على ذلك قال ويكتفي بهذا القدر في المزارعة عرفاً قال والمشايخ استحسنوا جوازها بدون هذا (ذ) لو شرط رب الارض مع المزارع ان زرعها بغير كراب فله الربع وان زرعها بكراب فله الثلث فالمرارة جائزة لان المزارعة تعقد اجارة ابتداء شركة انتهاء والاجارة المحضة ادعاء قدت على عمن مختلفين ببدلين معلومين ولم يجعل أحدهم شرطاً في الآخر وخير العامل في ذلك كان جائزاً (ذ) وان شرط الحفظ على لمزارع بعد الادراك أو شرطاً مؤونة الماء عليه لا تفسد المزارعة لانه متعامل هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو اختيار أكثر المشايخ (ذ) القصب الذي يتخذ منه العرش على صاحب الكرم والعمل ليصير عرشاً على العامل على هذا جرت العادة في ديارنا وعليه الفتوى (ذ) استأجر أرضاً بدارهم تأخيراً وبكاراً وجون خياراً بدارهم زميناً راجحاً مزارعة صاحب زمين كنندم كارد

(٣٣ - الفتاوى الغياثية) دار في درب غير نافذ وأراد أن يفتح له باباً آخر أسفل من باب الأول أو أعلى منه هل له ذلك بغير رضا الجيران أم لا (أجاب) نعم له ذلك (سئل) عن حائط مشترك بين اثنين يخاف سقوطه راداً أحدهما بقضه وأبي الآخر هل يجبر واذا هدمها وأراد أحدهما أن يبنى وامتنع الآخر هل يجبر أم لا (أجاب) نعم يجبر في صورتين حيث لم يكن له حائطاً في نصيبه بعد القسمة مع غرض الآتي وحقيقة الجيران لم يوافقوا الممتنع على العمارة فهو ينفق ويرجع عليه بنصف ما أنفق (سئل) عن رجل هدم بيته وضرر الجيران بذلك هل يجبر على البناء أم لا (أجاب) لا يجبر على البناء (سئل) عن حائط مشترك بين اثنين في سوق التجار وحصل من ذلك ضرر عام هل يمنع من ذلك أم لا (أجاب) نعم يمنع من ذلك والله أعلم

(كتاب المزارعة والمساقاة) (سئل) عن رجل عاقداً آخر على زراعة أرض مدة معلومة على أن يزرعها قمحاً أو غيره والأرض من أحدهما والبذر والبقرة على الآخر وثلاث الخراج لرب الأرض والثلاثان للعامل هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح (سئل) عن ساقى آخر على أشجاره مدة معلومة ولم يسق العامل شيئاً في المدة ولا عمل شيئاً يحصل منه النمو هل يستحق شيئاً من الثمرة المشروطة له (أجاب) لا يستحق شيئاً من الثمرة المشروطة (سئل) عن رجلين بينهما أرض فزرعها أحدهما ونبت الزرع وتراضيا على أن يعطيه الآخر مثل نصف البذر ويكون الزرع بينهما هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز (سئل) عن شخص أذن لآخر أن يزرع أرضه لنفسه ثم أراد رب الأرض أن يخرجها قبل أن يستحصد الزرع (سئل) هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن المساقى هل له (١٧٨)

قبل تفسد وقيل لا تفسد وهو الصحيح لأن وقت العقدين مختلف فلا يتصور اجتماعهما في وقت واحد

(كتاب الشرب)

في الفتاوى الصغرى رجل ألتف شرب انسان بأن سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البزدوى ضمن وقال الامام خواهر زاده لا يضمن وعليه الفتوى وتفسير ضمان الشرب أن ينظر بكم يشترى لو كان يبيعه جاتراً (ذ) نهر بين قوم لهم أرضون ولا يعرف كيف أصله بينهم فاختصموا في الشرب تقسم بينهم على قدر أراضهم لأن سبب استحقاق الشرب حاجة الأرض الى الشرب وحاجة الكثير الكثير وهذا قول علماء ثنائهم الله تعالى ومن الناس من قال يقسم على قدر الخراج والصحيح قول علمائنا . في كرى الانهار من الذخيرة اذا جاوزوا فوهة نهر رجل هل ترفع عنه مؤنة الكرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالصحيح أنها لا ترفع مالم يجاوزوا أرضه وعلى هذا الاختلاف اذا احتاجوا الى اصلاح حاقتى النهر وأما الطريق الخاص بين قوم في سكة غير نافذة اذا دعت الحاجة الى اصلاحه من أوله الى آخره فاصلاح أوله عليهم بالاجماع فاذا بلغوا دار رجل منهم هل ترفع عنه مؤنة الاصلاح لا رواية لهذه المسئلة قال شيخ الاسلام في شرحه ما يكافى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى في كتب بعض المشايخ أنها ترفع عنه بالاتفاق . اذا كان لرجل شرب يوم فباع رجل وسقى بهذا الشرب أرض نفسه قال فخر الاسلام على البزدوى انه يضمن وذكروا شيخ الاسلام أنه لا يضمن لوجهين أحدهما أن علك استهلاك بجهة السقى ومن له استهلاك شئ بجهة اذا استهلك بجهة أخرى لا يضمن كالدخل دار الحرب اذا استهلك العلف لا يضمن لانه علك استهلاكه بأن يعلف به دابته فلا يضمن أو رد هذا عصام على نحو ما ذكره شيخ الاسلام وعليه الفتوى

(كتاب الاشربة)

(الحا) المطبوخ أدنى طبخة أو طبخ مادون الثلثين اذا اشتد وغلى وقذف بالزبد لا يحل شربه بالاجماع قال الفقيه أبو الليث الاشربة على نجسة أو جرة حلال اجماعاً وهو كل شراب لم يعض عليه

أن يساقى بغير إذن (أجاب) ليس له ذلك الا باذن (سئل) عن دفع لآخر أشجاراً وساقاه عليها مع استيفاء شروط المساقاة ثم بدا للعامل أن يترك العمل ويبطل المساقاة هل له ذلك وان أراد صاحب الاشجار أن يعمل بنفسه ويخرج العامل هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للعامل أن يترك العمل ولا لصاحب الاشجار أن يعمل بنفسه ويخرج العامل في مدة المساقاة الا من عذر شرعى يقتضيه كخيانة وتراكم الدين على صاحب الاشجار (سئل) اذا شرط على المزارع الحصاد والدراس والتذرية هل تجوز المزارعة (أجاب) نعم تجوز المزارعة (سئل) عن الأوجه الصحيحة في المزارعة ما هي (أجاب) ان كانت الأرض والبذر من واحد والبقرة والعمل من آخر أو كانت الأرض لواحد والبقرة لواحد أو كانت الأرض والبقرة والبذر لواحد والعمل من آخر فهذه الأوجه الصحيحة وما عداها لا يصح (سئل) عن شخص ساقاه آخر

على أشجاره مدة معلومة مساقاة شرعية فظهر خيانة العامل فهل لمالك فسخ المساقاة واخراجه (أجاب) نعم له الفسخ واخراجه ثلاثة (كتاب الحظر والاباحة) (سئل) عن عتق الطيور هل فيه ثواب (أجاب) لا ثواب فيه (سئل) عن قتل الكلاب هل يجوز (أجاب) يجوز قتل ما يؤدى منها (سئل) عن رجل ساكن بين قوم صالحين وهو من تكب البعاضى مصر عليها هل للجيران أو صاحب الدار أن يخرجوه بسبب ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم أن يخرجوه بسبب ذلك ولكن لهم أن يأمروه بالمعروف (سئل) عن المسلم اذا بنى بالاجرة في الكنيسة هل يحرم عليه ذلك أم لا واذا أخذ أجراً في نظير ذلك هل يحل أم لا (أجاب) لا يحرم عليه أن يبنى في الكنيسة بأجرة ويحل له أخذ الاجرة في مقابلة ذلك (سئل) عن قتل الهرة اذا كانت مؤذية هل يحل أم لا (أجاب) نعم يحل

ذبحها بسكين حادة (سئل) عن له على آخر دين فأهدى هدية هل يحرم عليه قبولها أم لا (أجاب) لا يحرم عليه قبولها ويجل له الاتفاع بها (سئل) عن رجل اشترى جارية من امرأة أو من خصي هل له وطؤها بلا استبراء أم يجب عليه الاستبراء (أجاب) يجب عليه أن يستبرئ بحيضة (سئل) عن النوم في البشخانه الحرير أو الناموسية الحرير هل يجوز أو يحرم (أجاب) يجوز ولا يحرم (سئل) عن الدجاج إذا ألقى في الماء حال الغليان لينتفريشه قبل شق بطنه هل يجسأ ولا (أجاب) نعم يجسأ ولكن يفصل بالماء ثلاث مررات فيطهر (سئل) هل يجوز للكافر دخول مكة ويقبضها أم لا (أجاب) نعم يجوز له الدخول لا الإقامة بها (سئل) عن رفع الصوت في المسجد بالذكر هل هو حرام (أجاب) نعم هو حرام (سئل) عن الحيلة في إسقاط (١٧٩)

الاستبراء هل يجوز وما صورتها (أجاب) نعم يجوز وصورتها أن يتزوج الجارية التي يريد شراءها من البائع قبل الشراء أن لم يكن متزوجاً بحرة ثم يشتريها فإن كان متزوجاً بحرة يزوجه البائع عن يثقه ثم يشتريها المرء لشراؤها ويقبضها ثم يطلقها الزوج قبل الدخول (سئل) عن رجل له جارية باعها من ابنه فبعد البيع أقر أنه كان وطئها هل يصدق ويحرم على الابن وطؤها (أجاب) نعم يصدق ويحرم على الابن وطؤها (سئل) عن الضيف إذا قدم له صاحبه مائدة هل يجوز له أن يعطى السائل من الخبز أو الطعام بدون رضا صاحب المنزل (أجاب) لا يجوز له ذلك بدون رضا صاحب المنزل (سئل) عن مثولي الحسبة إذا سعر البضائع بالقيمة وتعدى بعض السوقه وباع بأكثر من القيمة هل له أن يعزز على ذلك أم لا (أجاب) ان تعدى السوق وباع بأكثر من القيمة يعزز على ذلك (سئل) عن

ثلاثة أيام وهو حلال يسكر وحرام أجماعاً وهو الحرام وكذا المسكر من كل شراب وحرام عندنا خلافاً للبعض وهو المنتصف المشتد من ماء العنب وحرام عند البعض خلافاً لنا وهو العصير الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وشراب فيه خلاف بين أصحابنا وهو نبيذ الزبيب ونبيذ التمر إذا طبخ أدنى طبخة ثم اشتد (١) حلال عند أبي حنيفة وأبي يوسف لاستبراء الطعام وقال محمد رحمه الله تعالى هذا وكل ما أسكر كثيره فقليله حرام وبه نأخذ قال أبو الحسن الكرخي ما كبا عن أصحابنا رحمه الله تعالى لا يحل للإنسان أن ينظر إلى الخمر على وجه التلهي ولا أن يبل الطين بها ولا يسقيها الحيوان . المكروه على السكر قال قاضيان الأصح أنه لا تنفذ تصرفاته كما لا يجب الحد بل أولى ولقطة الجامع الصغير ما سوى ذلك من الاشربة لا بأس به فهذه اللقطة توجب اباحة ما سوى الخمر من المثلث والباقي والمنصف ثم هذا كله إذا لم يسكر من هذه الاشربة أما السكر منها حرام بالاجماع والسكر من النخيل والبن الرماك حرام . ذكر محمد في الكتاب كل ما هو حرام شربه إذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة والباقي لا يحل شربه على قول أبي حنيفة رحمه الله . يجب أن تكون نجاسته خفيفة والفتوى على أنها غليظة (س) قطرة من الخمر وقعت في جرة ماء ثم صب الماء في الخل قال الدبوسي يفسد لان الماء يجسأ بالخمر والماء لا يتخلل فيفسد الخل وقال غيره لا يفسد وعليه الفتوى لان الماء ليس نجس العين (د) ظرف الخمر إذا غسل ثلاث مررات كان عتيقاً يطهر وإن كان جديراً قال محمد لا يطهر أبداً وقال أبو يوسف يغسل ثلاثاً ويحجف كل مرة فيطهر وبه يفتي . في جواز بيع الباذق الفتوى على قوله . في الضمان ان كان المثلث قصداً الحسبة وذلك يعرف بالقرائن فالفتوى على قولهما وان لم يقصد الحسبة فالفتوى على قوله (د) قالوا فممن أراد تخليل الخمر ينبغي أن يحمل الخل إلى الخمر أما لو نقل الخمر يكره وقال بعض المشايخ لا بأس به في الوجهين جميعاً لان حمل الخمر إنما يكره إذا كان لأجل الشرب أما إذا لم يكن لا بأس به ألا ترى أنه إذا خللها بالنقل من الشمس إلى الظل ومن الظل إلى الشمس لا يكره وقد حصل حل الخمر والصحيح هو الاول لانه ترك الاختيار للمؤمن من غير ضرورة

(١) قوله حلال عند أبي حنيفة الخ أي ما دون السكر حلال عندهما لاستبراء لصعاب والتداوى والفتوى على طاعة الله تعالى لا للتلهي كذا في الهندية اهـ مصححه

بمرفى أيام الفا كهة بالبساتين فيجد الفا كهة ساقطة تحت الاشجار هل يجوز له أن يتناول منها شيئاً بلا إذن صاحبها (أجاب) نعم يجوز له ما لم يميز له النهي من صاحبها صريحاً أو كناية (سئل) عن لنظر إلى وجه الأجنبية هل هو حرام لغير القاضي ومن هو في حكمه (أجاب) لا يحرم الا عند شهوة والله أعلم (كتاب الجبايات) (سئل) عن رجل جامع امرأة صغيرة فماتت من ذلك هل عليه الدية أم لا (أجاب) تجب الدية على عاقلة وعليه المهر (سئل) عن رجل أغرى كلباً على إنسان حتى عطبه هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن (سئل) عن جامع امرأته فافضها حتى صارت لاستسار البول هل يلزمه شيء بسبب ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء بسببه (سئل) عن رجل رمى رجلاً في الماء فغرق فمات يلزمه (أجاب) ان كان الماء عميقاً لا يكفه ان يغرق منه ولا يعرف

العموم تازمه الدية (سئل) عن رجل له حائط ساقط فطولب بنقضه فلم ينقضه حتى سقط على انسان فأت هل يضمنه أم لا (أجاب) حيث لم ينقضه في مدة الامكان يضمنه بالدية وتكون عليه وعلى عاقلة (سئل) عن رجل ألقى في الارض قشور البطيخ فزلقت به اداة عليها زيت فتلط هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمنه (سئل) عن رجل قتل رجلا ممددا وثبت عليه القتل ثم ان ولي المقتول قتله قبل أن يقضى عليه بالقتل هل عليه ضمان بسبب ذلك أم لا (أجاب) لا ضمان عليه بسبب ذلك لانه استوفى حقه (سئل) عن رجل دفع لا خرشياً فدربه وهو لا يعلم فأت هل يرثه اذا كان ورثا وهل عليه شيء بسبب ذلك (أجاب) نعم يرثه ولا شيء عليه بسبب ذلك (سئل) عن حائط مشترك بين جماعة مال الى جانب الجار وطالب أحد الشركاء بنقضه (سئل) عن حائط فاستنع حتى سقط وأتلف انسانا وما لاهل يكون الضمان على المطالب أم لا - لي جميع الشركاء (أجاب) يكون الضمان عليه لا على جميع الشركاء (سئل) عن قتيل وجد في بلدة ولم يعلم قاتله فادعى عليه على جماعة من غير أهل البلدة فشهد شاهدان على المدعى عليهم من أهل المدة هل تقبل شهادتهم عليهم أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم على المدعى عليهم (سئل) عن ضرب بطن امرأة ذمية وهي حامل فالقت جنينا ميتا فاذا يلزمه (أجاب) تجب فيه غسرة خمسون دينارا على عاقلة الضارب (سئل) عن رجل قاد بجلا فعض اذنا في ذراعه فأبطل منفعة هل عليه ضمان فيه أم لا (أجاب) نعم عليه ضمان (سئل) عن من قال لا خرا قتل عبدي فقتله هل يضمن قيمته أم يقتل به (أجاب) لا يضمن قيمته ولا يقتل به (سئل) عن رجل يخن ويقتل انسانا في حالة الافاقه هل يقتل به أم لا (أجاب) ان قتله عمدا يقتل به

(كتاب الاكراه)

الفتوى على قولهما في الاكراه من غير السلطان (د) الاكراه بوعيد ضرب مائة سوط وما أشبه ذلك مما يخاف من ذلك تلف نفسه أو عضو من أعضائه فهو ذاك وما حصل من الاكراه بوعيد تلف سواء ولم يقدر محمد رحمه الله في ذلك تقدير ابل فوضه الى رأى الامام في المكروه بالضرب هو الصحيح لان أحوال الناس متفاوتة فالسرفاء والاجلاء من العلماء والكبراء يستكفون عن ضرب سوط واحد وعن حبس يوم واحد أكثر مما يستكف غيرهم عن ضرب أسواط وحبس أيام . اذا كان الاكراه على الزنا بوعيد سجن أو قيد فعلى الرجل الحد بلا خلاف . ولو ضرب سنانا بأسواط صغار حتى مات فالدية على عاقلة الضارب بالاجماع . ولو أكرهه على أن يعتق نصف عبده بوعيد تلف فاعتق الكل فالعبد حر كله عندهم جميعا

(كتاب الحجر)

(د) من شرط صحة الحجر على المديون القضاء بفلاسه أولا ثم الحجر بناء عليه حتى لو حجر عليه ابتداء من غير أن يقضى عليه بالفلاس لا يصح حجره بلا خلاف . لا يجوز بيع مال المديون عند أبي حنيفة الا برضاه وعندهما يجوز وهذا في المديون الحاضر عندهما بلا خلاف بين المشايخ وفي المديون الغائب اختلافا للمشايخ على قولهما بعضهم قالوا يجوز بيع العاضى عليه ومن جملة ذلك اذا عاب ازوج وطلبت المرأة من القاضي أن يبيع في نفعها لا يبيع عنده وكذلك عندهما على قول بعض المشايخ وان كان مال الغائب شيئا يخاف عليه الفساد يباع بالاجماع وكذلك اذا كان للغائب عبد وخاف القاضي أن تستغرق قيمته بنفقه والقاضي يبيعه بالاجماع

(كتاب المأذون)

لو باع عبدا من رجل ثم حط من ثمنه ان حط بغير عيب أو ابراء لا يجوز بالاجماع ولا سله أن يزوج عبدا بالاتفاق المولى اذا أعتق عبده المأذون ان لم يكن الدين مستغرقا لرقبته وكسبه نفذ بالاجماع . الدين القليل لا يمنع عتق المولى بالاجماع . في اعتاقه اذا شهد الشهود

(سئل) عن جرح آخر بسكين عمد فلم يزل منقطعا في فراشه الى أن مات هل عليه القصاص أم الدية (أجاب) عليه القصاص على (سئل) عن ضرب آخر بعصا على ذراعه فأبطل عامة منفعة يده فاذا يلزمه شرعا (أجاب) بلزمه نصف الدية الشرعية (سئل) عن نخس دابة وعليها ركب بغير أمره ففرست النخس برجلها فقتلته هل على الركب ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان عليه بسبب ذلك ودمه هدر (سئل) عن شخص به وجمع في ضرره فأتى الى المزين ليقطعه وهو من أبواب انخبة فقلعه له بآذنه ومكث مده بعد ذلك ومات هل على المزين ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان عليه بسبب ذلك (سئل) اذا جنى عبدا على آخر فقلع عينه خطأ هل تتعلق الجناية برقبته أم على سيد (أجاب) تتعلق الجناية برقبته يباع فيها ما لم يفده مولا (سئل) اذا وجد المقتول في أرض بلد ولم يعلم قاتله فادعى عليه بعض أهل البلد أنهم قتلوه

وأنكر وأهل يسوغ له بعد ذلك الدعوى على الباقي وتلزمهم القسامة والدية أم يمنع من ذلك الدعوى على بعضهم (أجاب) لثورته على باقي أهل البلد المطالبة ولا يمنع من ذلك الدعوى وتلزمهم القسامة والدية بطريقها الشرعي (سئل) عن قتل وجدين قريبات ثلاث ولم يعلم القاتل هل تكون القسامة والدية على أهلها أم لا (أجاب) تكون على أقربهن من مكان وجده فيه (سئل) عن رجل أمر عبده أو أجير أن يرش الماء تجاه باب داره فعطبت دابة هل الضمان على الأمر أم على المأمور (أجاب) الضمان على الأمر (سئل) عن قتل خطأ وأخذت ديتة ووزل زوجة وأبوين وولاد اذ كرا هل توفي حقوق الزوجية من ذلك والباقي يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية (أجاب) نعم توفي حقوق الزوجة من ذلك وما بقي يقسم بين الورثة (١٨١) للزوجة منه الثمن ولكل من الابوين السدس

والباقی للولد لہذا کور (سٹل) سن

حاكم شرطي حلق لحية رجل تعديا
 ماذا يلزمه (أجاب) يؤجل سنة
 فان مضت ولم تنبت تلزمه الدية وان
 نبتت لاشئ عليه سوى التعزير
 (سئل) عن صغير ضرب صغيرا

بجبر قاع سته ماذا يلزمه (أجاب)

ينتظر الى بلوغ الصغير فان بلغ ولم

تثبت يجب على عاقته جسمائة

دوہم وان نیت لاشی فیہ (سئل)

عن امر عبد الغيران ينزل بئرا
الطاهر القتل

أطلع له دلو افترل وحصل له عم
والطما واستر ثلا ثوقاً اوموات بسببه

هــا بـضـيـفـتـه (أحـاب) نـعم

ضم: فتمت له سندہ حث استعمالہ فی

ذَلِكَ دُونَ أَذْنِ سِدِّهِ (سُئِلَ) إِذَا

وَجَدْتُ قَتِيلًا فِي مَرِيَّةَ وَلَمْ يَعْلَمْ قَاتِلَهُ

فادعى وليه على واحد من شلها

فأنكر نقل فشهد عليه جماعة من

أهل القرية هم تقبل عليه شهادتهم

(أجاب) لا تقبل عليه شهادتهم

(سئل) عن رجل دخر على آخره

منزلة قاصداً قتله وأخذ ماله فقتله

دفعاً عن نفسه وماله حل عليه فيه

تی اوچم ندرمه (جاب) حیث

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَنزَلْنَاهُ فِي مَرْجٍ طَيِّبٍ

(ب) یو یرمهي من اړه بسب

من حشر: قبل موتهم فليس مراد

مجلس شورای ملی - تهران

سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

وہاں سے چل کر آئے۔

١٠٠٠

على العبد المأذون بقتل عمدا أو قذف امرأة أو شرب خمر والعبد ينكر فان كان المولى حاضرا
قضى بذلك على العبد بخلاف وان كان الشهود شهودا على اقرار العبد بالحدود والخالصة
لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا تقبل هذه الشهادة بالاجماع وان شهدوا على عبد مأذون بسرقة
عشرة دراهم أو أكثر وهو يحد فان كان مولا حاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن السرقة
ان كان استهلكها لا يضمن وان كانت قائمة ردها والله سبحانه أعلم

(کتاب الخنثی)

(س) وحل له ولد خنثى مشكل زوجته من خنثى مشكل برضا الولي فكبر فإذا الزوج امرأة والمرأة زوج قال أبو بكر رحمه الله تعالى عندي أن النكاح جائز لآن رجلا لو قال لامرأة تزوجتك وقالت المرأة تزوجتك فذلك كله يستوي في جواز النكاح قال انفعيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي لو ظهر أن الزوج غلام والزوجة جارية جاز أما لو ظهر بخلاف ذلك لا يجوز والفتوى على قول أبي بكر لأنهما لا يقصدان الفساد إنما قصدان اثبات الزوجية بينهما وقد أمكن عندهما

(كتاب الوصايا)

(ط) الافضل لمن كان له مال قليل أن لا يودي بشئ اذا كانت له ورثة . قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا ترك لكل واحد من الورثة بعد الوصية عشرة آلاف فالوصية أفضل . قيل لمريض أو مريض بشئ فقال ثلث مالي ولم يزد على هذا ان قال على اثر سؤالهم يخرج ثلث ماله الى الفقراء وقال محمد بن سلمة يصرف الى الفقراء من غير هذا التفصيل قيل وهذا أصح (الخ) لو أودي بالاطعام على فوات صلاته لكل صلاة نصف صاع من الحنطة هو الاصح . أو دى بأن يتصدق بثلث ماله على فقراء بلخ الاصل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وبه يفتي هذا قول أبي يوسف ولو أودي بشئ من الدراهم والدنانير المرسله قال الامام النسفي الاصح أنه لا يصح كالوصية العين خاصة في فتاوى الفضل لو أودي الرجل بأن يجعل داره ذرية نزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد . امرأة أو صلت زوجها أن يكفها من مهرها بشئ نهى عليه قوله باطله وكفها في بيت المال كذا أجاب أبو بكر الاسكف وروى عن أبي يوسف يجب على تزويج

فدمه هدر (مثل) من تزوج صغيره و زفت اياه فو عثمنا و افضاهما عن بلومه شي من اريه تالا (حب) لا يئزمه شي من اريه بسبب اياه

(سئل) عن شخص تعدى على آخر وجرحه، ثم يز صاحب فراش حتى ست وقد كان يتر من حر حتى قبل موته فهل مر

المطالبة عليه بما يلزم في ذلك شرعا (أجاب) ليس الورثة له، بجهة من ذلك (سئل) عن رجل له عبيد من ذرية له - لا حر - هل يستقر لهم

انقصص ان شاء قتله وان شاء عذابه (أجاب) نعم ثبت لم يولي نقصاص رضاء الله ورضاء عبده. ثم من شئ شعرت دعي عنه بمثل

انسان عمداً فأنكره وشهد عليه أربع نسوة ورجلان من يثبت لقتل عليه ^م لا (أجاب) لا يثبت عليه القتل وما يثبت وجوب إتيان الأربعة

(كتاب الوصايا) (سئل) عن الوصي اذا أنفق على التيمم من ماله بلا تقدير من الحاكم هل له ذلك أم لا

بمينه ام لا (اجاب) نعم له ذلك ويصدق بيمينه فيما يصدق الظاهر (سئل) عن الوصى اذا ابرأ من مال اليتيم هل يصح ابرأؤه ام لا (اجاب) ابرأء الوصى عن الدين الواجب لليتيم ان كان بعقده يصح وان كان وجب بغير عقده لا يصح (سئل) عن الصبي اذا بلغ غير رشيد وسلم اليه الوصى ماله مع علمه بعدم رشده وأتلف ماله هل يبرأ الوصى بالدفع أم يضمن (أجاب) لا يبرأ بالدفع على الوجه المذكور ويضمن نظيره مادفعه (سئل) عن رجل له على وارثه دين وأبرأه منه في مرض موته هل يصح ابرأؤه ام لا (أجاب) لا يصح ابرأؤه الا بوضايق الورثة (سئل) عن مريض أقر في مرض موته لوارث وصدقه على ذلك ثم رجع عن اقراره هل يصح رجوعه ويبطل الاقرار ام لا (أجاب) نعم يصح رجوعه (١٨٢) ويبطل الاقرار الا في الاصل والفرع (سئل) عن أوصى بثلث ماله للكعبة

هل تصح الوصية أم لا (أجاب) نعم تصح الوصية ويعطى ذلك للساكنين بها (سئل) عن رجل أوصى بعقوبته بعد وفاته هل له الرجوع عن الايصاء أم لا (أجاب) له الرجوع (سئل) عن الوارث أو الوصى اذا اشترى الكف من ماله هل له الرجوع بالنسي في التركة أم يكون متبرعا (أجاب) نعم له الرجوع بینه في التركة ولا يكون متبرعا به (سئل) عن أوصى بوصية لبعض الورثة وأجاز ذلك باقى الورثة قبل موت الموصى هل تعتبر الاجازة أم لا تعتبر الا بعد موته ولهم الرجوع (أجاب) لا تعتبر الاجازة قبل موت الموصى وانما تعتبر بعد موته ولهم الرجوع قبل الاجازة بعد الموت (سئل) عن صلح الوصى عن حق الميث هل يجوز أم لا (أجاب) ان كان المدينون مقربا له يئنه يجوز والا فلا يجوز (سئل) عن الوصى اذا اشترى شيئا من مال الصغير لنفسه هل يجوز أم لا (أجاب) يجوز اذا كان فيه نفع

ويقول أبي يوسف نأخذ . رجل قال لا تحرك أجمائة درهم على أن تكون وصي الشرط باطل والمائة وصية له وهو وصى قال وبه نأخذ . الوصى اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج به القاضى من الوصاية ولو ادعى شيئا من الاعيان يخرج به قال الفقيه المختار في الدين أيضاً أن يقول له القاضى اما أن تقيم البيئنة على الدين أو تبرئه عن الدين أو تخرجك من الوصاية فان أبرأه والا أخرجه وجعل مكانه آخر . أجمعوا أن الوصى لو أراد أن يوفى دينه من مال الصغير ليس له ذلك . الوصى اذا أنفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت هو المختار قال الفقيه رحمه الله تعالى ان قال في مرضه لفلان على حق فصدقه يصدق الى الثلث عند أصحابنا وبه نأخذ (ن) قوم وقعت عليهم مصادرة فأمر وارجلاباً أن يستقرض لهم مالا وينفق في هذه الموات ففعل بالمقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الأمر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط اختلف المشايخ واختار أنه يرجع . وصى يبر بمال اليتيم على جائر وهو يخاف ان لم يبره أن ينزعه من يده فبره من مال اليتيم لا ضمان عليه . وذلك المضارب قال أبو بكر رحمه الله تعالى هذا ليس قول علمائنا وهذا قول محمد بن سلمة وبه نأخذ . في آخر الدقرة الثالث من الناصرى الخليفة اذا جعل رجلا ولي عهد ثم مات لا يجب على الناس العمل به قال الفقيه وغيره يجوز أن يوصى الى غيره وبه نأخذ كما فوض أبو بكر الى عمر رضي الله تعالى عنهما ألا ترى للوصى أن يوصى الى غيره بعد موته ولو أراد أن يوصى الى غيره في حياته لا يجوز (س) اذا تصرف واحد من أهل السكة في مال الميت من البيع والشراء ولا وصى للميت وهو يعلم أن الامر لو رفع الى القاضى حتى ينصب وصيا فانه يأخذ المال ويفسده أفتى أبو نصر الدين بوسى بان تصرفه جائز للضرورة قال قاضيان هذا استحسان وبه يفتى قال العبد فتوى أبي نصر الدين بوسى موافقة لهذا الزمان فانهم يأخذون مجازات من هذه الحادثات ويؤدون الى من أطلق عليهم المبرات واحتمال الفساد تحقق بالوقوع في هذه البلاد . مات وعليه دين يأتى على جميع التركة قيل لا يكون الوارث خصما اذا اطلب الغرماء لانه لم يرث شيئا وقيل يكون خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة وهو اختيار الفقيه أبي الميث وبه يفتى الوصى اذا اتهمه القاضى قال أبو حنيفة رحمه الله يجعل القاضى معه غيره . وقال أبو يوسف يخرج به وهو القياس الظاهر لان الاب لو كان حيا وخيف منه على مال الصبي يخرج به من يده فالوصى أولى وبه يفتى . وصى أخذه

لليتيم بأن يشتري ما يساوى عشرة بخسة عشر (سئل) عن بيع الوصى عقار اليتيم هل يجوز أم لا (أجاب) سلطان نعم يجوز باحدى الشرائط الثلاث اما أن يرغب فيه بضعف القيمة أو لليتيم حاجة أو على الميت دين لا وفاقه الا بهذا (سئل) عن أوصى في مرض موته بأكثر من ثلث ماله وأجاز الورثة في حياة الموصى الزائد على الثلث هل تعتبر اجازتهم وتنفذ أم لا تعتبر الا بعد موته ولهم الرجوع (أجاب) لا تعتبر اجازتهم في حياته ولهم الرجوع (سئل) عن الوصى اذا كان تحت يده مال ليتيم هل له أن يقرضه (أجاب) ليس له ذلك ولا القاذى ولكن ان فعلا ذلك وضاع عليه ما ضمانه وان لم يضع لا يكون ذلك خيانة في حقهما فلا يستحقان العزل بسببه (سئل) ١٠٤ اذا كان تحت يده مال اليتيم هل يجوز له أن يدفعه لآخر مضاربة أو شركة لليتيم (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن الوصى

عن الوصي اذا باع عقارا لغيره
وليس له ما يصرفه الحاجة سواء ولم
يستأذن الحاكم في ذلك هل يصح
بيعه أم لا (أجاب) ان باعه بغير
المثل أو بأكثر فهو صحيح ولو بلا
إذن الحاكم

(مسائل شنی)

ألف مرة على المشهور (سئل) عن آدم عليه السلام لم خلق من التراب (أجاب) لأنه لم يكن قبل آدم شيء سوى التراب فخلق منه (سئل) ما الحكمة في أن قرص الشمس لا يزيد ولا ينقص وقرص القمر يزيد وينقص (أجاب) الشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل ليلة والقمر لم يؤذن له في السجود إلا في الليلة الرابعة عشرة من الشهر فإذا هلك الهلال يزدي كل ليلة فراح إلى أن يؤذن له في السجود في تلك الليلة ثم بعد ذلك ينقص ويدق غما إلى آخر الشهر (سئل) عن الشمس إذا غربت أين تذهب (أجاب) تطلع على قوم وتذهب عن آخرين (كتاب الفرائض) (سئل) عن عتيق توفي وخلف بنتا ومعتق فإذا يخص البنات والمعتق (أجاب) للبنات النصف والباقي للمعتق (سئل) عن شخص خلف زوجة وأباً وأماً فإذا يخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الربع وللاب النصف وللأم الربع (سئل) عن مات عن أمه وأخيه وأخته الشقيقتين وأخيه لايه ما يخص كلا منهم (أجاب) للأم لستس ولأخ الشقيق ثلثا الباقي وللأخت الشقيقة ثلثه ولا شيء للأخ لآب (سئل) عن رجل مات عن زوجة وابن وبنت فإذا يخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الثمن والباقي لابن ثلثاه وللانثى ثلثه (سئل) عن شخص مات عن ثلاث بنات وأخ شقيق هل يرث هذا الأخ مع البنات وماذا يخصه (أجاب) يرث معهن الباقي بعد فرضهن الثلثان لهن والثلث لـ (سئل) عن مائة من زوج وبنتين وأخت لآب وابن عم شقيق فإذا يخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الربع وللبنتين الثلثان والباقي للأخت ولا شيء لابن اعم (سئل) عن مات عن بنت وزوجة وأخ شقيق فإذا يخص كلا

لكل من الابوين السدس وللزوج الربع والباقي للولدين (سئل) عن مات عن زوجة وبنتين وأولاد أخ شقيق ذكور وابن أخ لاب ما يخص كل منهم (أجاب) للزوجة الثمن وللبنتين الثلثان والباقي لأولاد الأخ الشقيق (سئل) عن مات عن ابن وجدة لام هل يرث مع الابن أو تحجب به (أجاب) لا تحجب وترث معه السدس والباقي له (سئل) عن مات عن أخ لام وأخ شقيق ما يخص كل منهما (أجاب) للأخ لأم سدس والباقي للأخ الشقيق (سئل) عن مات عن زوج وأم وأخت شقيقة ما يخص كل منهم (أجاب) المسئلة من ستة وتعمل الى ثمانية للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللأخت ثلاثة (سئل) عن رجل له أمة متولدة زوجه من آخر وأت منه ولد وماتت عن سيدها وزوجها وولدها من زوجها وخلفت أمة هل يقسم بين المذكورين أم لا (أجاب) لا يقسم بين المذكورين ويختص به سيدها (سئل) عن تزوج بامة الغير وأت منه ولد ثم اشتراها هل يبطل النكاح أم لا وهل نصير أم ولده وهل يكون المهر للسيد البائع (أجاب) نعم يبطل النكاح ونصير أم ولده والمهر للبائع (سئل) عن مات عن زوجة وثلاث بنات وابن عم وأخ وأخت لام ما يخص كل منهم (أجاب) للزوجة الثمن والبنات الثلثان والباقي لابن العم العاصب ولا شيء للأخ والاخت لام (سئل) عن مات عن ولدي أخته وابنتيهما ما يخص كل منهما (أجاب) يخص كل من الولدين الثلث ويخص الابنتين الثلث بالسوية (سئل) عن امرأة ماتت عن زوج وام وأخوين لام وأخ وأخت شقيقين ما يخص كل منهم (أجاب) للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين للام الثلث ولا شيء (سئل) عن مات عن

الكفارة ولا يحرم من الميراث عذبا . ولو غصب صبيًا حرًا فأتى في يده يهرم لا يمكن التحرز عنه
 بان أصابته الحي لا ضمان على الغاصب إلا إجماع وإن مات بأمر يمكن التحرز عنه كقتل أو أصابه
 حجر أو سقط حائط عليه أو نزل الصواعق أو نهش حية أو أكل سبع أو تردم حائط أو جبل
 يضمن الغاصب في قول علمائنا الثلاثة رجهم الله تعالى . وأجمعوا أن الصبي لو قتل
 نفسه لا يضمن الغاصب وفي المتن إذا قطع عنق الرجل وبقي شيء قليل من الحلقوم
 وفيه الروح فقتله رجل لا قود عليه لأن هذا ميت ولو شق بطن رجل
 فخرجت أمعاءها سقطت بالأرض لأن ما يخرج بعدة فقتله رجل
 قتل به ولو مات مع رثى بطنه فطرحته عنه وبقي البطن
 خاليًا فقتله رجل لا قود عليه لأنه ميت ولو قتل
 رجلاً وهو في النزاع قتل مقاتل به وإن كان
 يعلم أنه لا يعدش والله سبحانه
 وتعالى أعلم

(يقول طه بن محمود قطريه رئيس التصحيح بطبعة بولاق الاميريه)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله سبحانه
 اللهم لا تحصى ثناء عليك فالفضل كله منك واليك سبغت نعمتك وبلغت حجتك ووسعت
 كل شيء رحمتك ومن بديع حكمك ومزيد كرمك أن جعلت العقل أعظم دليل عليك
 والرسول أقوم سبيل اليك أجزلت به العطاء وأزلت به الخفاء وأوضحت به المحجة لئلا
 يكون للناس على الله حجة والصلاة والسلام على سيدنا محمد أكرم من سئل فأجاب وأفصح
 من نطق بالصواب وأوقى الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله آل القرآن وأصحابه أصحاب
 الاحسان (أما بعد) فان من فضل الله علينا ومزيد احسانه الينا أن سهل السبيل الى
 طبع هذا المطبوع الجليل الذي اشتمل على كتابين لا بد منهما ولا غنى عنهما لطالب صحيح
 الفتاوى والراغب في اصابة السداد والاستقامة في أحكام الدين والدنيا وهما « الفتاوى
 الغياثية وفتاوى زين الدين بن نجيم » على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله ورحم
 مؤلفهما وجزأهم جميعا خير الجزاء لقد جعلنا تأليفهما شمل الاصابة وأودعنا مع الايجاز لطف
 السؤال وحسن الاجابة وأتينا بما تقر به العيون وتطمئن به القلوب وتزول الشجون ولما
 كانا جديرين بالاقبال عليهما والرجوع في صحيح الفتوى اليهما وكان في حسن طبعهما
 عموم نفعهما نهض بطبعهما على نفقته حضرة الامجد المحترم الشيخ فرج الله زكي الكردي
 وكيل الشركة الخيرية انشر الكتب العالية الاسلامية وصاحب المكتبة الملوكية بشارع
 السكة الجديدة بمصر المحمية فقمنافى تصحيحهما والله الحمد المقام المحمود وبذلنا في تحرير
 التراكيب وتنقيح الاساليب أقصى المجهود على أن الفتاوى الغياثية لم يتيسر لنا منها
 الانسخة واحدة غير مرضية لما تابها من التحريف والسقم وأصاحها من آفة النسخ وطغيان
 القلم فطالما طال في وهننا عتاؤنا وعظم في لجج تحريفها بلاؤنا لولا أن الله سهل صعبها
 وفرج بفضله كربها بما يسر لنا من كتب الفتاوى الحسان كالفتاوى الهندية وفتاوى
 قاضيخان

* وكان طبع هذا المطبوع بالمطبعة الكبرى الاميرية في عهد الدولة الفخيمة الخديوية
 العباسية أمداً الله ظلالها وألهم العدل والاصلاح رجالها وتم طبعه في أوائل أول
 الربيعين سنة ١٣٢٢ من هجرة سيد الكونين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه
 ماصلي مصل وسلم



فهرست الفتاوى العياثية الحنفية

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٤	فصل في تكبيرة الافتتاح	٥	باب المياه
٢٥	باب القراءة	٥	فصل في الحيض
٢٥	فصل فيما يكره منها وما لا يكره	٦	فصل في الآبار
٢٥	باب زلة القارئ	٨	فصل الاسائر
٢٦	فصل في النسبة	٩	فصل في الماء المستعمل وأحكامه
٢٦	فصل في الاعراب	٩	فصل في بيان الخجاسات
٢٦	فصل اذا ترك التشديد والمدائح	١١	فصل في تطهير الارض والعضو
٢٧	فصل في ذكر آية مكان آية		والثوب وغيرها
٢٧	فصل في القراءة بالفارسية	١١	فصل في العضو
٢٩	فصل فيما يكره وما لا يكره وفيما	١١	فصل فيما يصيب الثوب
	يفسد الصلاة	١٢	فصل في بيان الخجاسة الغليظة
٣١	فصل في الامامة والاعتداء		والخفيفة
٣٣	نوع في استخلاف من ظن أنه	١٣	باب الوضوء وما يتصل به
	أحدث	١٥	باب المسح على الخفين
٣٣	باب السهو	١٦	فصل في الغسل
٣٤	فصل في السهو عن أفعال الصلاة	١٦	باب التيمم
	وأركانها	١٧	باب الاحداث
٣٤	فصل في وقت سجود السهو	١٨	فصل في الشك في الوضوء
٣٤	مسائل الشك	١٨	نوع في أسباب الجنبابة
٣٤	نوع في قضاء الفوائت	١٩	فصل في أصحاب الاعذار
٣٥	باب الوتر	١٩	باب الحيض والنفاس وأحكامهما
٣٥	فصل في الشك	٢٠	نوع من حكم المسجد وما يليق به
٣٥	فصل في التذرع بالصلاة	٢٠	فصل فيما يتعلق به وما يكره وما
٣٥	باب سجود التلاوة		لا يكره
٣٦	فصل في تكرارها	٢١	كتاب الصلاة
٣٦	باب السنن وانتطوعات	٢١	فصل في الاسفار الفجر الخ
٣٧	باب صلاة المسافر	٢٢	فصل في طهارة مكان الصلاة
٣٨	فصل في صيرورة المسافر مقيما بنية	٢٢	فصل في استئذان القبلة
	غيره	٢٣	في التحريم
٣٨	فصل في تبدل حال الصبي وانكافره	٢٣	نوع في النية

صحيفة	صحيفة
٢٧ فصل فيما يسع الزوج أن يفعل أولا	٣٨ فصل في الصلاة على الدابة
يفعل وكذا الزوجة	٣٨ باب الجمعة وشرائطها
باب النفقات	٤٠ باب صلاة العيدين
٢٨ فصل في الكسوة وفرضها	٤١ باب التكبير في أيام التشريق
ومقدارها	٤٢ باب أحكام الاموات
في المفقود	٤٢ فصل في الغسل
٢٩ فصل في نفقة ذي الرحم المحرم	٤٣ فصل في التكفير
فصل في حضنة الولد الخ	٤٤ فصل في الدفن
٧٠ فصل في العنين	٤٥ كتاب الزكاة
٧١ كتاب الطلاق وفيه فصول وأنواع	٤٨ فصل في زكاة الرؤوس
فصل في الإيقاع	٤٨ باب أحياء الموات
٧١ فصل في اختلاف الاسم والنسبة	٤٩ كتاب الصوم
والنسبة	٥٠ باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده
٧١ فصل فيما يكون بالعائسية صريحا	٥٣ فصل في النية
وما لا يكون	٥٣ باب الاعتذار
٧٢ فصل في الكنايات والأضمار	٥٤ باب النذر بالصوم
٧٣ فصل في تحريم حلال الله ونحوه الخ	٥٦ باب الاعتكاف
٧٤ فصل في وقوع الطلاق بالكتابة	٥٦ باب صدقة الفطر
والرسالة	٥٧ كتاب الحج
٧٤ فصل في طلاق السكران تنجيذا أو	٥٧ في الجنائيات
تعليقا	٥٨ كتاب النكاح
٧٥ فصل في الإيقاع عددا	٦٠ فصل في حرمة الرضاع
٧٥ فصل في إثبات بقرات بحروف الشرط	٦١ نوع في تزيج الأب وأجد
الخ	٦٢ نوع في تزيج غير الأب وأجد
٧٦ نوع في الحرام	٦٣ نوع في النكاح بغير ولي
٧٦ نوع في تعليق طلاقها بأفعال منها	٦٣ نوع في الفرض
كالدخل والخروج الخ	٦٤ فصل في تزيج الفاضل
٧٧ نوع في اليمين على انشتم الخ	٦٤ فصل
٧٧ نوع في اليمين	٦٥ فصل في هبة الميراث
٧٧ نوع ما يكون سرقة وما لا يكون	٦٦ فصل في اختلاف بين الزوجين
٧٨ نوع من التماسق والإمانة الخ	في نهم والنكاح
٧٨ نوع في اليمين على إسئله	٦٦ فصل في نكاح الأرقاء

صفحة	صفحة
٧٨	نوع في التعليق
٧٩	نوع في الاستثناء
٧٩	نوع فيما يكون فاصلا وما لا يكون
٨٠	باب الامر باليد والتوكيل واثبات
	الخيار والمشقة
٨٠	فصل في الخلع بالبيع والشراء
٨٠	فصل في نوع من الخلع
٨٢	باب طلاق المريض من يكون فارا
	ومن لا يكون
٨٣	فصل في الايلاء
٨٣	فصل في الظهار
٨٣	فصل في الكفارة
٨٣	فصل في اللعان
٨٤	فصل في الردة والفرقة تقع بها أولا
	تقع
٨٤	فصل في الفرقة
٨٤	باب العدة والرجعة
٨٤	فصل في الرجعة
٨٥	فصل في فسخ اليمين وحكم الناقض
	الشافعي الخ
٨٥	كتاب العتاق وفيه أبواب
٨٦	فصل في الكنایات
٨٦	فصل في التديرواوصية
٨٧	فصل في العتق المبهمة وما يتصل
	بذلك الخ
٨٧	فصل في النذر بالعتق الخ
٨٧	كتاب الايمان وهو مستمل على
	فصول
٨٨	نوع في التبري
٨٨	فصل في التحريم والاحلال
٨٨	فصل فيما يكون يمين أو عينا واحدا
٨٩	نوع منه
٨٩	في الاستثناء
٨٩	نوع في معرفة الاوقات
٩٠	ثمانية مسائل لم يقطع فيها أبو حنيفة
	بجوابها
٩٠	فصل في البيع والشراء
٩٠	فصل في اليمين بالعبادات الخ
٩١	فصل في الأكل
٩٢	فصل في اللبس
٩٢	فصل في سكنى الدار وما يتعلق بها
٩٣	فصل في الدخول والخروج الخ
٩٣	نوع في الركوب نوع في الخروج
٩٤	مسائل السكنى
٩٤	نوع في عدم الفعل
٩٥	فصل في الكلام والشم
٩٥	نوع في الكذب والشم والكناية
٩٦	نوع في لضرب والتعذيب
٩٦	فصل في الجماع الخ
٩٧	فصل في قضاء الدين
٩٧	فصل في الكفارة
٩٧	كتاب الحدود
٩٨	في الاقرار بالزنا
٩٨	في الشرب والسكر
٩٩	في القذف
٩٩	في التعزير
٩٩	فصل في استيفاء الحد وسقوطه
٩٩	فصل في الساحر والساحرة
١٠٠	كتاب السرقة
١٠٠	فصل في المسروق ونصابه
١٠٠	فصل في ائزر
١٠١	كتاب السير وفيه اثنا عشر
١٠٢	فيما يذكره لعسكر المسلمين أو يجوز
١٠٢	في بيع العتق

صحيفة	صحيفة
١١٦ الفصل الثالث في الائتلاف تسييبا	١٠٣ نوع يثبت به الكفر والردة
الخ	١٠٦ كتاب الاستحسان والكراهية
١١٦ نوع في السعي الى السلطان	ويسمى كتاب الخطر والاباحة
١١٦ نوع في الامر بالاتلاف	والآداب الخ
١١٧ نوع في اختلاط ملك الانسان	١٠٦ فصل في التسيب الخ
١١٧ نوع فيما يضمن المثل الخ	١٠٦ نوع في الدعاء
١١٨ نوع يقع به الردأ ولا يقع	١٠٦ نوع فيما هو من عمل القلب
١١٨ نوع منه	١٠٦ الفصل الثاني في العلوم الاسلامية
١١٨ الباب الرابع في الزرع في أرض	وغيرها
الغيار الخ	١٠٧ الفصل الثالث في السلام وجوابه
١١٨ الفصل الخامس في حقوق العامة	١٠٧ نوع في ملاقة الملوكة
والجيران الخ	١٠٨ الفصل الرابع في أكل مال الغير الخ
١١٩ الفصل السادس فيما يصير غاصبا	١٠٨ نوع في أكل المضطر وغيره
به الخ	١٠٨ نوع في أكل طعام الملوكة وقبول
١١٩ نوع في أحكام الآخرة	الهدايا الخ
١٢٠ الفصل السابع في الابرأ والتحليل الخ	١٠٨ فصل في الضيافات والولائم
١٢٠ الفصل الثامن في المتفرقات	١٠٩ نوع في التمتع والتزين
١٢١ نوع آخر في السعي الى السلطان	١٠٩ فصل في جراحات الآدمي والحيوان
١٢١ كتاب الوديعة وهو مشتمل على فصول	وقتلها
١٢١ الفصل الاول في حفظ الوديعة	١١٠ فصل في الغيبة والامر بالمعروف
١٢٢ في الحريق الغالب	١١٠ نوع في المتفرقات
١٢٢ الفصل الثاني في جحود الوديعة	١١١ كتاب اللقطة
وتجهيلها	١١١ الفصل الاول
١٢٣ الفصل الثالث في المسافرة بالوديعة	١١٢ الفصل الثاني في التعريف
١٢٣ الفصل الرابع في طلب الوديعة	١١٢ الفصل الثالث في الاتفاق وفي
وتأخيرها	المتفرقات
١٢٣ مسألة ايداع الثلاثة الخ	١١٣ كتاب اللقيط
١٢٣ الفصل الخامس في الاختلاف بين	١١٣ كتاب المفقود
المودع والمودع الخ	١١٣ كتاب الأبق
١٢٤ كتاب العارية	١١٢ كتاب الغصب والضمان
١٢٥ نوع في رد العارية	١١٤ الفصل الاول فيما يصير به غاصبا أولا
١٢٥ كتاب الشركة	١١٥ الفصل الثاني في تغير المغصوب

صفحة	صفحة
١٣٧ كتاب الهبة وفيه فصول	١٢٦ أنواع الشركات
١٣٧ الفصل الاول بأنواعه	١٢٦ في العنان
١٣٧ فصل في شرط الهبة	١٢٦ نوع في الشركة على تقبل الاعمال
١٣٨ نوع في الهبة في المرض	١٢٧ نوع في الشركة في الاعيان والاملاك
١٣٧ فصل في هبة الدين	الخ
١٣٨ فصل في الهبة الفاسدة الخ	١٢٧ كتاب الصيد والذبايح والضحايا الخ
١٣٨ فصل في الصدقة والهبة	١٢٧ الفصل الاول في الصيد وما يحل أكله
١٣٨ في المتفرقات	الخ
١٣٨ كتاب البيوع	١٢٨ نوع منه
١٣٨ الباب الاول فيما ينقلب به البيع	١٢٨ فيما يدخل فيه الشك
١٣٩ فصل في الثمن	١٢٨ نوع فيما يصير به الاهل متوحشا
١٣٩ نوع في قبض المبيع	١٢٨ نوع منه
١٤١ بيع الزرع وأثران الكرم الخ	١٢٩ القسم الثاني من كتاب الذبايح
١٤١ نوع في بيع الفلوس ونحوها	١٢٩ نوع في التسمية
١٤٣ التكرز عن الشبهة	١٢٩ القسم الثالث في الاصلية
١٤٣ الفصل الثاني في بيع المرهون الخ	١٣٠ نوع في وقتها الخ
١٤٣ نوع في المغصوب	١٣١ نوع فيما يجزئ من الاصلية ومالا
١٤٣ نوع في الآبق	يجزئ
١٤٣ الفصل الثالث في بيع الوفاء	١٣١ نوع في الانتفاع بالاصحية الخ
١٤٤ نوع في المكره	١٣٢ فصل في التضحية عن الغير الخ
١٤٤ الفصل الرابع في بيع الحيوان وغيره	١٣٢ نوع في الشركة في الضحايا
١٤٥ الفصل الخامس في بيع الجمدة	١٣٢ نوع في المتفرقات
والماء	١٣٢ كتاب الوقف وهو مشتمل على أبواب
١٤٥ الباب الثاني في البيوع العاسدة وفيه	وفصول
فصول الفصل الاول	١٣٢ الباب الاول بما فيه
١٤٧ في بيان حكم خيار شرط وسقطه	١٣٣ نوع في الصحة واشيوع
١٤٨ الباب الثالث في العيوب والخصومات	١٣٣ فصل في الموقوف الخ
١٤٩ في الاختلاف بين البائع والمشتري	١٣٣ فصل في الوقف على أولاده الخ
١٥٠ انبأب الرابع في تسليم بقضوله	١٣٤ الباب الثاني في اولاية في الوقف الخ
وأنواعه	١٣٤ فصل في التصرفات في الوقف من
١٥١ الباب الخامس في الاسبراء والبيوع	المتولى والقبه
المكروهة	١٣٥ نوع في تصرف القيم

صفحة	صفحة
١٥٩ في الاحكام الخاص والمشارك	١٥٢ نوع في اسقاطه
١٦٠ نوع في الساج ١٦١ نوع في القصار	١٥٢ في البيوع المكروهة
١٦١ في فسخ الاجارة ١٦١ كتاب القضاء	١٥٢ في الاحتكار
١٦٥ في كتاب لفاضي	١٥٢ الباب الثالث في الاستقراض
١٦٦ فصل في اليمين ١٦٧ في الوصي	١٥٣ نوع فيما يكره ويحرم
١٦٧ نوع في الحبس ١٦٨ كتاب الشهادات	١٥٣ نوع في استقراض الفلوس
١٦٨ في الشهادة ما يقبل منها وما لا يقبل	١٥٣ فصل في المنفقات
١٧٠ كتاب الدعوى ١٧٢ كتاب الاقرار	١٥٤ كتاب الشفعة
١٧٢ كتاب الوكالة ١٧٣ كتاب الكفالة	١٥٥ فصل في دعوى الشفعة وفي حيل
١٧٤ كتاب الصلح ١٧٥ كتاب الرهن	ابطالها ١٥٦ كتاب القسمة
١٧٦ كتاب المضاربة ١٧٦ كتاب المزارعة	١٥٧ فصل في الاختلاف والدعاوى
١٧٨ كتاب الشرب ١٧٨ كتاب الاشربة	والخصومات ١٥٨ كتاب الاجارات
١٨٠ كتاب الاكراه ١٨٠ كتاب الحجر	١٥٨ فيما يجوز من الاجارة وما لا يجوز
١٨٠ كتاب المأذون ١٨١ كتاب الخنثى	١٥٩ نوع في الشيوخ
١٨١ كتاب الوصايا ١٨٤ كتاب الجبايات	

(بيان الكتب التي طبعت بعرفتنا)
بالمطبعة الاميرية ببولاق
شفاء السقام في زيارة خير الامام
مجلد (١)
شرح تحرير الاصول مع شرح
منهاج اليساوي
مجلد (٣)
كشف الاسرار مع نور الانوار
وقر الاقار في الاصول
مجلد (٢)
شرح تهذيب الكلام مع حاشية
المحامي
مجلد (٢)

(فهرست فتاوى العلامة ابن نجيم الحنفى الموضوعة بالهامش)

صفحة	صفحة
١٦٧ كتاب الامانات من الوديعة والعارية	٣ كتاب الطهارة ٨ كتاب الصلاة
١٦٩ كتاب الحجر والمأذون ولا اكراه	١٢ كتاب الزكاة ١٦ كتاب الصوم
١٧٠ كتاب الشفعة	١٩ كتاب الحج ٢٠ كتاب النكاح
١٧٤ كتاب الصيد والذبائح ولا تحمية	٣٧ كتاب الطلاق ١٦ كتاب الاعتاق
١٧٥ كتاب الرهن	٦٩ كتاب الايمان ٧٦ كتاب الحدود
١٧٧ كتاب للقيمة واللقطة والمنقود	٨٢ كتاب السير ٨٤ كتاب الشركة
والأبق والموات	٨٦ كتاب الوقف ١٠١ كتاب البيع
١٧٧ كتاب الحيض	١٢٥ كتاب الكفالة ١٣٠ كتاب الحوالة
١٧٨ كتاب المزارعة والمساواة	١٣٢ كتاب الوكالة ١٠٠ كتاب القضاء
١٧٨ كتاب الحظر والاباحة	١٤٥ كتاب الشهادات ٤٨ كتاب المتناوى
١٧٩ كتاب اجنبايات ٨١ كتاب الرضا	١٥٥ كتاب الاقرار ١٥٧ كتاب الصلح
١٨٣ مسائل شتى	١٥٧ كتاب المضاربة ١٥٨ كتاب الهبة
١٨٣ كتاب اغراض	١٦٠ كتاب الاجارة

شروح التلخيص يعنى ايضاح
وعروس الافراح ومواهب الفتح
وحاشية الدسوقي في مجموعة واحدة
مجلد (٤)
(تحت الطبع)
شرح منظومة الكواكب في
الاصول وشرح منظومته في
الفروع وشرح منظومته في
الفرائض
مجلد (٢)
شرح مسلم النبوت في الاصول
ليجر العلوم وغيره
مجلد (٢)
فرج الله زكى الكردي بالسكة
الحدس مصر